

بقلم: الرفيق فؤاد الهيلالي

منشورات ۲۰ غشت

www.30aout.info

يناير 2018

تقديم:

يضع موقع "30 غشت" بين يدي المناضلين والقراء والمهتمين، بعد إعدادها في صيغة ملف "ب د ف"، الدراسة التي سبق وأن نشرها الموقع عبر حلقات، تحت عنوان "مسلسل تصفية المنظمة الماركسية – اللينينية المغربية "إلى الأمام": الأحداث، السيرورات، الأطروحات، الملابسات والنتائج".

يأتي هذا النشر بعدما أشرف الموقع على الانتهاء من نشر وثائق المنظمة الماركسية – اللينينية المغربية "إلى الأمام"، التي التزم بنشرها منذ غشت 2015.

سنتان إذن انقضت منذ إصدار أول وثيقة، تطلبت من الموقع تضحيات جسام، نظرا لما تطلبه ذلك العمل من مجهود مضني، من حيث جمع الوثائق وفرزها وكتابتها وتدقيقها وتصحيحها وإغنائها بالهوامش، حتى يسهل على القارئ الاستفادة منها، من خلال تعرفه على السياقات والأسماء والأماكن والمراحل.

وتوج الموقع هذا العمل بإصدار دراسة حول تصفية المنظمة الماركسية – اللينينية المغربية "إلى الأمام"، سعت إلى إبراز الأطروحات والمراحل والسيرورات المختلفة، التي عرفتها الخطوط والتوجهات والمواقف المتصارعة منذ النشأة سنة 1970 إلى حين حل المنظمة سنة 1994.

لقد كان الهدف من هذا العمل هو إطلاع عموم القراء والمناضلين على تلك التجربة الغنية بتجاربها الإيجابية والسلبية، والاستجابة لمطلب لطالما راود العديد من المناضلين، الذين عبروا مرارا عن رغبتهم في الاطلاع على تلك التجربة. وها قد قام الموقع بواجبه تجاه المناضلين و وفي بوعده بفك ألغاز هذه التجربة وجعلها قريبة من الفهم ما أمكن.

وقد استحسن البعض هذا العمل، بينما عارضه البعض الآخر من منطلقات مختلفة، وفي كلتا الحالتين، فمعرفة التاريخ خير من جهله،

وعلى حد تعبير ماركس "من يجهل التاريخ محكوم عليه بإعادة إنتاجه"، و "الحقيقة دائما ثورية" كما يقول لينين.

إن هذا المجهود لم يخف وجهه منذ البداية، عندما اعتبر نفسه منخرطا في مشروع ثوري، يهدف إلى إزالة كل المغالطات والتحريفات التي أحاطت تجربة المنظمة الماركسية – اللينينية المغربية "إلى الأمام" بدخان كثيف من الأطروحات التحريفية، التي أدت في النهاية إلى حل المنظمة. ولا يستطيع الماركسيون – اللينينيون الحقيقيون المغاربة، القفز على تلك التجربة والاستفادة من رصيدها الثوري، لإغناء تجاربهم الخاصة، واستخلاص دروس التجربة السلبية لصالح دعم معركتهم الإيديولوجية والسياسية ضد التحريفية الجديدة، وذلك على طريق بناء هوية ماركسية – لينينية ثورية حقيقية، تستلهم التاريخ (الوطني والأممي) وتمضي قدما نحو إنجاز مهمتها التاريخية، من أجل بناء حزب البروليتاريا الماركسي – اللينيني المغربي، وتحقيق الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية على طريق بناء الاشتراكية.

ووفاء لشهداء الحركة الماركسية – اللينينية المغربية، وقادتها ومناضليها الثوربين، فعلى جميع المناضلين الماركسيين – اللينينيين المخلصين أن ينخرطوا في هذا العمل الجبار، ومن يكرم الشهيد يتبع خطاه.

موقع "30 غشت"

2018-1-23

بعض المعطيات حول هذه الدراسة:

تم البدء في صياغة المسودة الأولى لهذه الدراسة صباح يوم 20 غشت 2014، وتم الانتهاء من ذلك يوم الاثنين 20 أبريل 2015 على الساعة الرابعة والنصف زوالا، وانتهت طباعة النص الأول دون تصحيح يوم 3 يونيو 2015 على الساعة الرابعة والنصف زوالا، وتم الانتهاء من التصحيح الأول للطبعة بصيغة "الوورد" على الساعة الثالثة زوالا من يوم الثلاثاء 1 شتنبر 2015.

لقد تطلب المجهود من أجل إنجاز هذه الدراسة أكثر من سنة، يضاف إليه عدة سنوات من تجميع المادة والتأكد منها وتمحيصها وتدقيقها، ثم تركيبها قبل اعتمادها، وقد تأخر نشر هذه الدراسة لعدة اعتبارات، منها الشروع في وضع الهوامش- نعني مئات الهوامش وتحديد المراجع من أجل التوثيق للأفكار الواردة في النص، وتسهيلا للمناضلين والقراء (وخاصة القارئ العربي والقارئ الغير المتمرس) على استيعاب الأفكار والأحداث والأشخاص والملابسات الوارد ذكرها في الدراسة. وقد استمر وضع الهوامش من يوليوز إلى 8 شتنبر 2016 ليتم الدخول بعد ذلك في التصحيح الأخير لنص الدراسة التي نقدمها بكل تواضع للمناضلين والقراء على حد سواء. ونظرا لطول الدراسة، فقد حذفنا العشرات من المقتطفات، واكتفينا بالإشارة إلى المرجع المعتمد، واضطررنا إلى حذف فصل نظري عن التحريفية سنقوم بنشره لاحقا كملحق للدراسة لما يتوفر الوقت لذلك.

الجزء الأول

القسم الأول

" الفرق بين الخيانة نتيجة الضعف وبين الخيانة المتعمدة كبير جدا من المنظور الشخصى. أما من المنظور السياسي

فلا يوجد فارق أبدا، لأن السياسة تقرر في الحقيقة مصير الملايين، ولن يختلف هذا المصير، لأن هذه الملايين

من العمال والفلاحين ضحايا خيانة الضعف أو الخيانة المدروسة".

لينين: ملاحظات ناشر، 14 فبراير 1920، المجلد 30 (فرنسي)

مقدمات عامة

توطئة

في غضون سنة 1994 (لعله ربيع تلك السنة) انعقد بمدينة باريس اجتماع هام لمناقشة مشروع قرار يتعلق بحل منظمة"إلى الأمام" (المقصود هنا منظمة "إلى الأمام" في مرحلة ما بعد ما سمي ب "إعادة البناء" وهيمنة الخط التحريفي عليها) وتوقيف مجلتها التي كانت تصدر بنفس الاسم.

جاء هذا الاجتماع، على إثر وصول كل من عبد الله الحريف، الكاتب الوطني السابق للنهج الديموقراطي، وعبد المومن الشباري، المدير السابق لجريدة النهج الديموقراطي وعضو الكتابة الوطنية للنهج الديموقراطي إلى حدود وفاته، إلى مدينة باريس، مبعوثين ـ حسب تصريحهما ـ من طرف لجنة التجميع التي كانت مهتمة آنذاك بتجميع المعتقلين السياسيين المفرج عنهم في إطار ما سمي ب "العفو السياسي" بداية تسعينيات القرن الماضي.

كانت مهمة المبعوثين إقناع فرع منظمة "إلى الأمام" بالخارج، بإعلان حل هذه الأخيرة، وتوقيف إصدار مجلتها "إلى الأمام" التي كان يرأس هيئة تحريرها آنذاك أبراهام السرفاتي.

قدم المبعوثان لتبرير دعوتهما لحل المنظمة، ودون أية مصاحبة بتحليل سياسي لمشروعهما، اعتباران أساسيان وهما:

1 ـ أن استمرار وجود منظمة"إلى الأمام"، والاستمرار في إصدار مجلتها "إلى الأمام"، يعيق عمل "لجنة التجميع" التي تسعى إلى خلق إطار سياسي علني يعمل في إطار المشروعية، كما أنه يشوش على مجلة "الأفق"²، التي كانت تصدرها اللجنة آنذاك، ويعقد إمكانية إصدار جريدة

^{1.} لجنة التجميع، إطار تشكل في بداية التسعينات، على إثر إطلاق سراح آخر فوج من المعتقلين السياسيين، المنتمين سابقا لما كان يسمى ب "اليسار الجديد"، وقد ضمت اللجنة ممثلي اتجاهات مختلفة ذات صلة بتجارب مختلفة ل "اليسار الجديد"، وكان هدف اللجنة، العمل على تهيئ شروط وحدة هذه التيارات، في إطار تنظيم سياسي علني ومستقل. وكان ممثلو التيارات غير المتشبثة بتجربة الحركة الماركسية . اللينينية المغربية يدعون زملاءهم المنتمين سابقا إلى منظمة "إلى الأمام"، بتوضيح انتمائهم، وهو الأمر الذي استجاب له هؤلاء، حينما عقدوا اجتماعهم بفرنسا، من أجل حل منظمة "إلى الأمام".

^{2.} مجلة "الأفق" كانت تصدر في بداية التسعينات، وكان يديرها عمر أزغار، وهي مجلة كانت ذات صلة بأجواء ما سمي ب "التجميع".

علنية مستقبلا باسم هذا الإطار السياسي.

2 ـ أن العديد من المناضلين المنتمين سابقا إلى المنظمة، وعدد من الديموقراطيين المتعاطفين مع الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية، لا يرغبون في العمل السياسي والتنظيمي خارج إطار علني ومشروع.

شارك في هذا الاجتماع إلى جانب المبعوثين اللذين جاءا من الداخل (عبد الله الحريف ومومن الشباري)، مجموعة من أعضاء المنظمة بفرع فرنسا وهم: أبراهام السرفاتي، سمير بن سعيد، محمد منفق، عزيز حمدان، علال علول وعبد العزيز لمنبهي.

بعد مناقشة الموضوع، وافق كل من أبراهام السرفاتي وسمير بن سعيد ومحمد منفق وعزيز حمدان على طلب الحل الذي قدمه المبعوثان، بينما امتنع علال علول عن إبداء وجهة نظره، وعارض عبد العزيز لمنبهي أي قرار يتعلق بالإعلان عن حل المنظمة، أو تجميد نشاط فرعها بالخارج، أو توقيف مجلة "إلى الأمام".

لم يعلن رسميا عن تنفيذ القرار ـ قرار حل منظمة إلى الأمام ـ أمام المشاركين في الاجتماع، لكن أصحاب المشروع ومن معهم، كانوا قد عقدوا العزم على تنفيذ القرار، واتخذوا قرارهم العملي بحل منظمة "إلى الأمام"، وتوقفت منذ ذلك الحين اجتماعات خلية فرع فرنسا، وتوقفت المجلة عن الصدور.

هكذا، وفي ذلك الاجتماع "الشهير" الذي انعقد بمدينة باريس الفرنسية حوالي أبريل ـ ماي 1994، تم وضع حد لتجربة منظمة "إلى الأمام" التي دامت 24 سنة تقريبا، مرت خلالها بسيرورتين مختلفتين، الأولى امتدت من 30 غشت 1970 إلى حدود 30 غشت 1980، أما الثانية فواكبت مرحلة انطلقت من 30 غشت 1980 إلى حدود أبريل ـ ماي 1994.

و من الملفت للنظر، و قبل التطرق إلى خصائص التحول الذي عرفته المنظمة خاصة بالنسبة للمرحلة الثانية، التي عرفت بروز خط سياسي و إيديولوجي جديد مختلف عن إرثها الثوري، الذي امتد لعشر سنوات (30 غشت 1970 ـ 30غشت 1980)، تلك الرسالة التي

^{3.} عبد العزيز لمنبهي هو أحد المساهمين في تأسيس المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام"، وكان رئيسا ل " الاتحاد الوطني لطلبة المغرب" (المنظمة الطلابية المغربية) منذ انعقاد المؤتمر 15 للاتحاد، وقد تم اعتقاله سنة 1973، بعد حل المنظمة الطلابية من طرف النظام في 24 يناير 1973، وبعد خروجه من الطلابية المغرب إلى المنفى نحو فرنسا التي استقر فيها، وكان أحد الأعضاء القدامى الذين حضروا وشاركوا في الاجتماع المذكور أعلاه.

وجهها أحد المشاركين في اجتماع باريس، وكان من الموافقين على قرار الحل و ينتمي إلى الجيل الثاني، أرغمته الظروف، بعد فشل ما يسمى ب "إعادة بناء المنظمة" (1980-1985)، على اللجوء إلى المنفى، حيث عمل بفرع المنظمة بفرنسا، و لما التحق أبراهام السرفاتي بفرنسا بعد نفيه إليها 4، كان من أقرب المقربين إليه و أحد المخلصين لخطه، و ساهم إلى جانبه في إصدار مجلة "إلى الأمام" و السهر على استمرارها.

كان الرجل نزيها و مخلصا، و اعتقد لمدة لا بأس بها، أن مواقف السرفاتي هي "الحقيقة الثورية" بعينها، بل عين العقل بالنسبة ل"الثورة المغربية"، لكن صاحبنا الذي فاجأته السرعة التي عرفها التغير في مواقف أبرهام السرفاتي، خاصة بعد حل المنظمة في 1994، جعلته يعيد النظر في مواقفه من أبراهام السرفاتي، و من أطروحاته الجديدة، انطلاقا من المواقف السابقة لهذا الأخير، التي قارنها بمواقفه الجديدة، بل اعتمد على ما يناقضها لدى مجموعة من الصحفيين و الكتاب و المختصين بالمسائل الدستورية، لكن ظل عاجزا عن سبر غور هذه المواقف التحريفية الإصلاحية الجديدة، و لم يكن صاحبنا الوحيد في هذا الأمر، بل إن العديد من المناضلين ممن اقتنعوا بأطروحات "إعادة البناء" و ما تلاها، قد أذهلهم الأمر، فمنهم من وجد نفسه ينتقل إلى تنظيم جديد علني دون سابق إنذار بعد حل المنظمة، و منهم من أذهله هول التحولات في المواقف لدى أبراهام السرفاتي و أتباعه، فتوقف عن النضال نهائيا أو رفض الالتحاق بالإطار الجديد.

رداً على تصريحات أبراهام السرفاتي، المتعلقة بتشكيل حكومة عبد الرحمان اليوسفي سنة 1998 (الحكومة التي أطلق عليها "حكومة التناوب التوافقي")6، والتي دعا خلالها السرفاتي إلى دعم هذه الحكومة التي سماها "حكومة وسط اليسار"، مركزا موقفه في شعار

^{4.} أطلق سراح أبراهام السرفاتي من السجن المركزي بالقنيطرة في 13 شتنبر من سنة 1991، وتم نفيه فورا نحو فرنسا باعتباره ليس مغربيا بل برازيليا حسب زعم النظام وأبواقه، وتظهر مجموعة من الوثائق الصادرة بالمغرب، أن الأمركان بإيعاز من علي يعتة، الزعيم التاريخي للتحريفية المغربية. عاد السرفاتي إلى المغرب في 30 شتنبر 1999، بعد مفاوضات مع النظام بواسطة أندري أزولاي مستشار الحسن الثاني، ضمن شروط اتفق عليها مسبقا، وهي ثلاث "مقدسات": النظام الملكي، الصحراء والإسلام.

^{5.} المقصود هنا، المواقف الجديدة التي بلورتها القيادة الجديدة لمنظمة "إلى الأمام" نهاية السبعينات- بداية الثمانينات، و التي عبرت عن نفسها في مجموعة من الوثائق، التي أسست لما سمي مسلسل إعادة بناء المنظمة، و سيتطرق نص الدراسة إلى تفاصيل ذلك.

^{6.} حكومة "التناوب التوافقي"، حكومة شكلها الحسن الثاني قبل وفاته، وأوكل رئاستها إلى عبد الرحمان اليوسفي، زعيم حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"،

"اليوسفي أو الفوضى"⁷، كتب سمير بنسعيد بتاريخ 4 مايو 1998⁸، رسالة توضيحية إلى هذا الأخير، يذكره فيها بمواقفه القديمة ويقارنها بمواقفه الجديدة.

وقد اعتمد كاتب الرسالة على نصوص وكتابات ومقالات واستجوابات تمتد من 1986 إلى 1998، عارض بها التصريحات والمواقف الجديدة لأبراهام السرفاتي.

عموما، هذه النصوص تطرقت إلى مواقف مختلفة، تعلقت بالملكية ودولة القانون والديموقراطية و"الديموقراتورية" والاختراق الديموقراطي ...

ويظهر من نص الرسالة، أن الموقف السرفاتي (نسبة إلى السرفاتي) من حكومة عبد الرحمان اليوسفي، كان النقطة التي أفاضت الكأس لدى صاحب الرسالة.

يقول صاحب الرسالة مفتتحا إياها بما يلى:

"منذ الفقرة الأولى من نصك، كل شي قيل، وهذا وحده يكثف عدم التماسكات كلها التي ميرت تحليلاتك في هذه السنوات الأخيرة، وبالأساس مواقفك المرتبطة ب "السيرورة الديموقراطية بالمغرب" التي اكتملت مع تعيين السيد عبد الرحمان اليوسفي في منصب وزير أول". وبعد استعراض كل المواقف السابقة "المناقضة" يلخص الكاتب مجمل التراجعات والتنازلات السياسية لأبراهام السرفاتي بما يلي: " من ملكية بدون الحسن الثاني مررنا إلى ملكية بدون إدريس البصري، ذلك الذي كنت تسميه ولم تمر على ذلك بضع سنوات بالحسن الثاني جلاد تازمامارت، أصبح "صاحب الجلالة الحسن الثاني". الخائن الذي دشن الحرب ضد الشعب الصحراوي سنة 1976 عن طريق القصف بالنابالم سكانا صحراويين مدنيين في الساقية الحمراء، أصبح فجأة ذلك الذي يعالج المسألة الصحراوية ب "نظرة سياسية

بعدما ألزم هذا الأخير بأداء القسم. (مضمون هذا القسم لازال مجهولا لحد الآن).

^{7.} هذا الشعار أطلقه أبراهام السرفاتي من خلال مجموعة من المنابر الإعلامية، داعيا فيه اليساريين بما فيهم "اليسار الجديد" إلى دعم ما سمي بحكومة "التناوب التوافقي" برئاسة عبد الرحمان اليوسفي.

^{8.} انظر رسالة سمير بنسعيد سواء فيما يتعلق بالهوامش الأصلية للرسالة، أو ما يتعلق بالمقتطفات المستعملة.

وحنونة"."

و في إشارة إلى تصريح لأبراهام السرفاتي خلال ندوة صحفية بتاريخ 9 نونبر 1997°، ذكر فيه بالبيعة التي قدمها لمحمد الخامس سنة 1958، و ذلك في محاولة لتأكيد مغربيته 10، جاء في الرسالة ما يلي:

" تنازلات بعد تنازلات، ها أنت تبتعث بيعة قديمة ودائمة لصاحب الجلالة محمد الخامس¹¹ يرجع تاريخها إلى سنة 1958. خارج الطابع السياسي للإعلان، فإن ما هو أخطر هو أن تجعل الناس يظنون أن تكون مغربيا يعني أن تقدم البيعة للملكية، لأن هذا يعني بكل بساطة "إعادة الاعتبار" ل 14 قرنا من التاريخ المخزني بالمغرب وأيضا شرعنة نظام المخزن والملكية (التعبير السياسي للمخزن).

إن الحسن الثاني كما نعلم، لم يسبق له أن غفر للحركة الثورية (وبالخصوص لمنظمة"إلى الأمام") تشكيكها في هذا التاريخ ومن ثمة شرعية النظام المخزني والملكية".

لقد أوردنا هذه الفقرات المقتطفة من تلك الرسالة ـ الشهادة و هي لأحد المناضلين الذين تبنوا لمدة طويلة طروحات أبراهام السرفاتي التحريفية، و فوجئوا بتقلباته السياسية السريعة لفترة ما قبيل عودته إلى المغرب، و في بالنا الإشارة إلى ما آلت إليه حالة العديد من المناضلين داخل ما تبقى من منظمة"إلى الأمام" آنذاك، هؤلاء الذين وجدوا أنفسهم محاصرين بنتائج سيرورة انخرطوا فيها بصدق وحسن نية و أحيانا بسذاجة، و ما كان للواقع التاريخي إلا أن يعري الأوهام التي انبنت عليها، و يكشف جوهر المشروع التحريفي الجديد و طبيعته، الذي قاده من داخل منظمة"إلى الأمام" منذ 1980 أنصار ما سمي ب"خط إعادة البناء" تحت قيادة جديدة للمنظمة.

ولأن المنهجية التاريخية العلمية كما سطرها ماركس في كتاب "الرأسمال"، حيث أطلق عبارته الشهيرة "التركيب العضوي للإنسان هو مفتاح التركيب العضوي للقرد"12، أي أن في مستقبله يعرف الحاضر، ويعني تطبيقها في حالتنا، التذكير بنقطة النهاية في السيرورة التي

^{9.} نشرت التصريح جريدة "لومانيتي" الفرنسية بتاريخ 27 نونبر 1997.

^{10.}كان الحسن الثاني قد نفى أبراهام السرفاتي إلى فرنسا بحجة واهية، تدعي أن جنسيته برازيلية.

^{11.} محمد الخامس هو أب الحسن الثاني، وقد توفي سنة 1961. 12. انظر مقدمة الكتاب الأول ل"الرأسمال" لكارل ماركس.

ابتدأت سنة 1980، و انتهت إلى الفشل سنة 1985، قبل الإفلاس النهائي سنة 1994، لما سمي خلال هذه السيرورة ب "خط إعادة البناء"، الذي ادعى البعض أنه كان خطا "بروليتاريا"، و لما لا جدا! وهذا مناقض تماما للمنهجية المثالية التي يتبعها البعض الذي لا يجرؤ على تجاوز منتصف الطريق خوفا من الانعراجات المعاكسة لطروحاته، مفضلا البقاء في "أمان" الوثائق المعزولة عن سياقها التاريخي الكفيل بكشف جوهرها التحريفي.

لقد جاء إفلاس "خط إعادة البناء" مدويا على يد أحد أبرز مهندسيه، الذي كان بالفعل قائد ومايسترو المراجعات التحريفية للخط الإيديولوجي والسياسي والاستراتيجي لمنظمة"إلى الأمام"، تلك المراجعات التي أسست للتحريفية الجديدة بالمغرب، والتي أدت بمنظمة "إلى الأمام" إلى نهايتها المحاولة الثانية التي انطلقت سنة "إلى الأمام" إلى نهايتها المحربية التي الطبقة العاملة المغربية¹³.

إن ما يميز فكر أبراهام السرفاتي لحقبة نهاية السبعينات وما بعدها، هو السير بأطروحاته التحريفية حتى نهايتها المنطقية، الشيء الذي عجز عنه تلامذته الذين، وإن تبنوا أطروحاته الإيدلوجية والسياسية، فقد ظلوا مختبئين وراء فذلكات مجازية وتعبيرية، لإخفاء تحريفيتهم وإصلاحيتهم التي تفقأ العين، ومنتظرين إشارة المرور إلى السرعة القصوى14.

في انتظار ذلك لا يجدون غضاضة في تقديم بعض الانتقادات الجزئية والسطحية لمواقف أبراهام السرفاتي دون الاقتراب من الجوهر الذي تبنوه كاملا¹⁵.

^{13.} عرف المغرب المحاولة الأولى لبناء الحزب الثوري للطبقة العاملة، ابتداء من ثلاثينات القرن العشرين، وأدت إلى سيادة الخط التحريفي داخل "الحزب الشيوعي" المغربي.

^{14.} المقصود هنا، أولئك الذين تبنوا الأطروحات المنبثقة عما يسمى بمسلسل إعادة البناء (1980 – 1985)، والمراجعات التي تلت فشل المشروع، والتي أدت إلى التخلي النهائي عن الأطروحات الماركسية وغامضة، وانتهاء بتأسيس تنظيم "النهج الديموقراطي" في 15 إبريل سنة 1995، بعد فشل مشروع ما سمي ب "التجميع".

^{15.} هذا النقد السطّحي، هو أحد أسباب التوترات التي كانت تظهر بين أبراهام السرفاتي وأصدقائه في "النهج الديموقراطي".

إن هذا النقد الجزئي والسطحي هو ما يساهم في تضبيب الرؤية لدى العديد من المناضلين، الذين ظلوا يعتقدون بوجود مواقف لا وجود لها، فقط لأن البعض قضى سنوات بالسجن أو تعرض للتعذيب، ومن تم بنوا حوله قلعات وأسوار عالية واعتقدوا بعصمة هذا البعض الذي نزهوه عن التحريفية والإصلاحية 16.

إن الرسالة التي أشرنا إليها أعلاه، تعتبر في مضمونها نموذجا لواقع الحال لدى العديد من المناضلين الذين انخدعوا ببريق التحريفية المزيف، و ظلوا حتى في انتقاداتهم لا يتجاوزون حدودا معينة، مكتفين ببعض النقد السياسي لهذا الموقف أو ذاك أو لهذا الشخص أو ذاك، دون أن يدركوا أن التحريفية خط إيديولوجي و سياسي في ذات الآن، و أن الانتماء للخط الإيديولوجي التحريفي ذاته لا ينفي عن المنتمين له الاختلاف في بعض المواقف السياسية الجزئية، بل إن التجربة التاريخية للحركة الشيوعية العالمية تثبت أن التحريفية قد تتمظهر بلبوسات يمينية أو "سراوية"، بل منها من كان يحمل السلاح (مثال أمريكا اللاتينية في هذا المجال...).

إن ما غاب عن ذهن كاتب الرسالة المشار إليها أعلاه، هو أولا، كون قطار التراجعات السرفاتية قد انطلق منذ 1980، بل قبل ذلك بسنوات. فخلال الإضراب عن الطعام (نونبر 1977) الذي استشهدت فيه سعيدة لمنبهي، أوقف أبراهام السرفاتي إضرابه عن الطعام في خرق سافر لقرارات المنظمة، بل قبل بلعب دور رجل المطافئ، لما جاء مصاحبا للجنة البرلمانية التي شكلها النظام، بغرض الضغط على المضريين عن الطعام من أجل توقيف الإضراب، لكنه أخذ درسا لا ينساه لما تصدى له الرفاق بقوة، ودعوه إلى العودة من حيث أتى. عاد السرفاتي خاوي الوفاض بعد محاولته الفاشلة، فقامت إدارة السجن المركزي بالقنيطرة بنقله من جديد إلى سجنه بالدار البيضاء 17.

16. هذا حال العديد من المناضلين الذين لا زالوا يعتقدون أن قادة "النهج الديموقراطي" مناضلون ماركسيون ـ لينينيون، وأن "النهج الديموقراطي" تنظيم ماركسي ـ لينيني، بل يعتبرون أنفسهم ماركسيين- لينينين، رغم كل الأطروحات التي يعبر عنها هذا الأخير في وثائقه الرسمية، التي هي مناقضة لهذا الادعاء.

17. كان السرفاتي يقيم آنذاك بالسجن المدني "غبيلة" بالدار البيضاء خلافا لأغلبية المناضلين الماركسيين. اللينينيين، الذين حوكموا في فبراير 1977، وتم نقلهم في 7 مارس 1977 إلى السجن المركزي بالقنيطرة. وسجن "غبيلة" هو الاسم الذي كان يطلق على سجن مدني بالدار البيضاء، تم بناؤه في عشرينات القرن العشرين من طرف السلطات الاستعمارية بالمغرب، وذلك في حي كان يحيط بالمدينة الأوربية، ولازال إلى يومنا ويدعى "درب السلطان".

ويدور الحديث خلال هذه الدراسة عن هذا السجن كما سجون أخرى مثل السجن المدني بالدار البيضاء كان يطلق عليه اسم "عين برجة"، وهذا الأخير كان في

إن جذور التحريفية لدى أبراهام السرفاتي تعود إلى أقدم من ذلك، وقد سبق له أن اعترف بذلك في نقد ذاتي شهير له تحت عنوان:"حول بعض التأملات النقد الذاتية الأولية لسنة 1979"¹⁸.

إن ما التقطه صاحب الرسالة، ليس سوى وصول قطار أبراهام السرفاتي إلى محطته ما قبل الأخيرة، وكان عليه أن يزيد من السرعة الضرورية للخروج النهائي من مدار السنوات السابقة، ويدخل محطة المغرب، مبشرا ب "القيادة الجديدة للملكية لدولة الحق والقانون ومجتمع الديموقراطية والحداثة"، داعيا إلى الاصطفاف وراء الملك لبناء "المغرب العصري والحداثي".

إن ما لم يستطع صاحب الرسالة إدراكه آنذاك، أنه هو الآخركان قد تشبع بفكر قد بدأ يترعرع منذ بداية الثمانينات، أدى بأصحاب "مشروع إعادة البناء" إلى التخلي عن الماركسية واللينينية، و تبني ماركسية فضفاضة، فاقدة لأي روح ثورية، ومصاحبة بفكر حقوق الإنسان ودور المجتمع المدني والتخلي النهائي عن مشروع الثورة المغربية الذي تبنته منظمة "إلى الأمام" و الحركة الماركسية والمغربية المغربية منذ تأسيسها سنة 1970، ولذلك لم يتجاوز نقده لمواقف أبراهام السرفاتي حدود ما يسمح به الفكر الديموقراطي البورجوازي، وإن اتسم بنوع من الراديكالية تجاه النظام السياسي القائم بالمغرب.

إن قرار الحل "غير المعلن" لمنظمة "إلى الأمام" الذي ساهم فيه أيضا صاحب الرسالة، كان بمثابة تحصيل حاصل لحقيقة تاريخية، تتمثل في أن المنظمة كانت محتضرة وغائبة، لا وجود لها في الساحة السياسية منذ فشل مشروع "إعادة البناء" سنة 1985. أما إصدار بيانات كل سنة بمناسبة ذكرى تأسيسها، وإصدار مجلة بالخارج، لم يكن سوى محاولات يائسة لتغطية الشمس بالغربال.

لقد أصدر التاريخ حكمه على التحريفية الجديدة بالمغرب، وأصبح على عاتق الماركسيين ـ اللينينيين المغاربة مهمة التصدي لها، باعتبارها عرقلة رئيسية لبناء الحزب الثوري للطبقة العاملة المغربية.

الأصل عبارة عن ثكنة عسكرية تم تحويلها من طرف السلطات الفرنسية إلى متنفس بالنسبة لسجن "غبيلة" الذي كان دائم الاكتظاظ، لذلك كان يستقبل داخله من تم تأكيد الأحكام الصادرة في حقهم. وهناك سجون أخرى يتم ذكرها، وأهمها السجن المركزي بمدينة القنيطرة الذي يعتبر أكبر سجن بالمغرب ومن أكبر سجون افريقيا، بنته السلطات الاستعمارية الفرنسية.

^{18.} صدر هذا النقد الذاتي ل "أبراهام السرفاتي" في 17 مارس 1980، وهو منشور على موقع "30 غشت".

يعتبر التناقض مع التحريفية تناقضا رئيسيا على مستوى الجبهة الإيديولوجية والفكرية، لذلك يحتل الصراع الإيديولوجي ضدها دورا أساسيا من أجل هزمها، إذ أن الهزيمة الإيديولوجية للتحريفية، تشكل مقدمة صر ورية للتغلب عليها سياسيا، واقتلاع جذورها السامة جماهيريا، وفتح الأفق الثوري بالمغرب.

صحيح أن بعض المجهودات الفردية أو الجماعية على قلتها، قد حاولت ذلك النقد (ونحن نعتبر ذلك رصيدا مهما نعتز به)، لكن ولكي يكون النقد الماركسي ـ اللينيني الثوري ناجعا وفعالا، فلابد له أن يتسم بالشمولية والجذرية.

لا شك أن صعوبات جمة تقف أمام إنجاز هذه المهمة التي تعتبر مهمة جسيمة، أولها وليس آخرها، تلك الضبابية الكثيفة التي تكتنف تاريخ الحركة الماركسية واللينينية المغربية، وخاصة تاريخ الصراعات الإيديولوجية والسياسية داخلها، نتيجة الحصار الذي ضربه الإصلاحيون والتحريفيون الجدد عليها، وتنصيب أنفسهم كاستمرارية شرعية لها، كما أخضعوا تاريخها للمنهج الانتقائي، يختارون ما شاء لهم أن يختاروا، خدمة لأغراضهم ومواقفهم الإصلاحية والتحريفية.

إن النقد الثوري لا يكون ثوريا، إلا إذا استوعب جدليا مادة وموضوع نقده، عن طريق الإلمام بكل جوانبهما ودراستهما وتحليلهما وتركيبهما تركيبا جدليا، بعيدا عن كل انتقائية وتوفيقية وعدمية. فالمنهج المادي الجدلي والتاريخي المرتبط أشد الارتباط بالنظرية الثورية الماركسية للمشروع اللينينية، هو السلاح الأكثر جذرية للكشف عن جوهر التحريفية، وتبيان طبيعتها الطبقية والإيديولوجية والسياسية، المعادية للمشروع التاريخي للطبقة العاملة.

لقد شكلت سنوات السبعينات من القرن الماضي بالمغرب حلقة متقدمة في الصراع ضد التحريفية، من أجل بناء الحزب الماركسي ـ اللينيني للطبقة العاملة المغربية.

ومنذ انتهاء هذه المعركة بهزيمة الخط الثوري الماركسي ـ اللينيني داخل الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية (الحملم) عموما، ومنظمة "إلى الأمام" على وجه الخصوص، والمناضلون الثوريون يخوضون صراعا مريرا ضد التحريفية، يتأجج تارة ويضعف تارة أخرى، إلا أنه ظل مستمرا، رغم ظروف القمع والحصار، وكذلك الأخطاء المختلفة التي كانت التحريفية والتيارات الإصلاحية المستفيدة الأولى منها.

إن الوقوف عند المعارك واستخلاص دروسها مهمة عاجلة، إن هم أرادوا توجيه الضرية الحاسمة للتحريفية من أجل القضاء عليها، وتعبيد

الطريق لوحدتهم المنشودة، من أجل بناء الحزب الماركسي ـ اللينيني الثوري في المغرب.

ولأن هذا الطور من الصراع ضد التحريفية يختلف عن سابقه، من حيث السياق العام الذي تدور فيه المعركة، فإن كون التحريفية ظاهرة عالمية تتجدد باستمرار من خلال صراعها الدائم ضد الحركة الشيوعية العالمية، بحيث تستفيد أحيانا من أخطائها لتجميل وجه التحريفية القبيح، وترويج أطروحاتها المتعفنة. إن على الماركسيين اللينينيين المغاربة القيام بمجهود كبير لدراسة تجارب البناء الاشتراكي بنجاحاتها وإخفاقاتها، واستخلاص دروسها في الصراع ضد التحريفية.

وإذا كان تقييم هذه التجارب هو اليوم مادة خلاف بين مختلف التيارات داخل الحركة الشيوعية العالمية، التي تعرف اصطفافات متعددة وراء هذا الخط أو ذاك، فلا يجب أن يكون هذا عامل إحباط، بل عاملا محفزا لخوض نقاش رفاقي بين الماركسيين ـ اللينينيين المغاربة بكل تياراتهم، وصولا إلى وحدة الفكر والإرادة والممارسة الثورية.

إن نبذ أساليب الصراع الخاطئة و التشبث المبدئي بالنظرية الماركسية ـ اللينينية، و اعتماد التحليل الموضوعي للوقائع التاريخية، بدل الاستعمال الدغمائي للنصوص و القفز على السيرورات التاريخية، التي ولدتها التجارب الاشتراكية الثورية (بنجاحاتها و إخفاقاتها)، سواء كمنظمات ثورية تحولت إلى التحريفية، أو كدولة توقفت فيها سيرورة الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية و تحولت إلى نقيضها، الشيء الذي أدى إلى عودة الرأسمالية و انتصار الخطوط التحريفية، و انهيار البناء الاشتراكي لصالح الرأسمالية بخصوصيات محددة حسب كل بلد و تجربته.

إن التقدم في الصراع ضد التحريفية، هو في نفس الوقت، إغناء للنظرية الماركسية ـ اللينينية وللتجربة الثورية المخاضة تحت لوائها. إن إعمال الفكر الماركسي ـ اللينيني، والوقوف على أرضيته، واستعمال السلاح الثوري للمادية الجدلية والتاريخية، والتشبث بأسلوب النقد والنقد الذاتي، كلها عناصر ستساعد ولا شك، في إعداد مقومات النجاح في المعركة التاريخية ضد التحريفية.

إن معركة امتلاك الإرث الثوري للحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية ولمنظمة"إلى الأمام"، تستحق هذا المجهود وهذا العناء، لتغذية الحاصر النضالي للثوريين الماركسيين ـ اللينينيين المغاربة بدروس التجارب الثورية، ومنها الإلمام بخصائص التحريفية القديمة منها والجديدة بالمغرب، وذلك من أجل اجتثاث جذورها الإيديولوجية والسياسية، والتقدم في بناء الخط السياسي الثوري للثورة المغربية في

مرحلتها الراهنة.

إن الحصيلة النظرية والسياسية للحملم ولمنظمة"إلى الأمام"، تثبت من داخل تجربتها (من 1970 إلى 1980)، ومنذ البدء، وجود أضداد وعناصر متناقضة في خطها وممارستها، ستنشطر أمام محك الحركة التاريخية، شطر يخدم معسكر الثورة، وشطر آخر يخدم الثورة المضادة التي تشكل التحريفية الجديدة مظهرها الرئيسي.

إن كلا المعسكرين، الماركسي . اللينيني والتحريفي هما امتداد لهاته التجربة، الأول استمرار للشطر الأول، والثاني استمرار للشطر الثاني. إن التحريفية لا تولد من خارج رحم السيرورة الثورية بل من داخلها، في إطار جدلية "الواحد ينشطر إلى اثنين..." ولا توجد حقيقة بالمعنى الماركسي خارج وحدة النظرية والممارسة، بل من داخلها.

لقد أصدر التاريخ حكمه على التحريفية ببلادنا، وعلى الجماهير القيام بتنفيذه، ولأجل ذلك، لا بد من تأسيس حزبها الثوري الماركسي . اللينيني ، وهنا ينتصب بشموخ ذلك الدور التاريخي الذي ينتظر أن يقوم به الماركسيون ـ اللينينيون المغاربة ، لطي مرحلة وفتح أخرى ، يسيرون فيها بإرادة لا تقهر وعزيمة لا تلين، نحو بناء أدوات الثورة المغربية، وفي مقدمتها الحزب الماركسي ـ اللينيني قائد الثورة المغربية . ويشكل هذا العمل المتواضع الذي نقدمه للمناضلين والقراء، خطوة على طريق هذا الهدف المنشود. ولنتذكر قولة لينين: "كل من يخشى المجهود يحرم نفسه من إمكانية الوصول إلى الحقيقة".

الفصل الأول

منعطف عام 1979:

شكلت سنة 1979 بالنسبة للعقد الأول من تاريخ الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية عموما¹⁹، ومنظمة "إلى الأمام" خصوصا، منعطفا تاريخيا، بل نقطة عقدية لفترة تميزت بانفجار تناقضات حادة داخل المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية"إلى الأمام"، وكانت تعبيرا عن مجموعة من السيرورات، التي كانت تتقاطع فيما بينها حد الاندماج أحيانا، والانفجار أو الانشطار أحيانا أخرى، إلى أن تصل إلى نهايتها. كان الأمر هنا يتعلق بصراع للخطوط ذي صلة قوية بسياق وطني وعالمي حاسم بالنسبة للخطوط تلك، والاختيارات السياسية والإيديولوجية للأطراف المتصارعة، التي كانت تتطور، على خلفية الضريات التي تعرضت لها الحملم خلال سنوات 74 ـ 75 ـ 76 من القرن الماضي.

عموما (سنفصل في ذلك لاحقا)، يمكن اختزال التيارات التي تصارعت داخل منظمة"إلى الأمام" خلال هذا المنعطف التاريخي (نعني هنا سنة 1979 بالمعنى الذي حددناه أعلاه) في ثلاث تيارات أو اتجاهات:

أ ـ الاتجاه الثوري المدافع عن الإرث الثوري للحملم، وعن الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام".

ب ـ الاتجاه الانتهازي التصفوي اليميني.

تشكل هذا الاتجاه من تيارين كلاهما غذى الآخر، وإن ظهرت خلافات بينهما، ظرفية، لكن في الجوهر اتفقا على التخلي على ما هو أهم في

^{19.} ضمت الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية (الحملم) في صفوفها خلال المرحلة الأولى من تاريخها، الممتدة من 1970 إلى 1980، ثلاث فصائل: منظمة "23 مارس"، منظمة "إلى الأمام" ومنظمة "لنخدم الشعب".

التجربة الثورية للحملم ومنظمة "إلى الأمام"، حتى وإن ظهرت عداوات بين الأشخاص. إن الأهم هنا هو سيرورة الأفكار وتمظهرها خلال المراحل المختلفة من سيرورة تاريخية، حيث جدلية المنطقي والتاريخي²⁰ في فهم الأحداث التاريخية.

1 ـ التيار الإصلاحي ـ التصفوي اليميني الداعي إلى العودة إلى الأحزاب الإصلاحية.

أعاد هذا التيار النظر في الشرعية التاريخية للحملم ومنظمة "إلى الأمام"، وأدى به موقفه إلى الدعوة للالتحاق بالأحزاب الإصلاحية خاصة (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية)، والارتداد عن تاريخ بكامله للحملم ومنظمة "إلى الأمام"²¹.

2 ـ التيار الانتهازي اليميني التحريفي.

شكل هذا التيار الوجه الثاني للانتهازية اليمينية التي تحولت نهائيا إلى تحريفية، بعد التخلي التدريجي عن خط منظمة "إلى الأمام"، و تبني ماركسية فضفاضة فاقدة لأية روح ثورية، و بمجموعة من المراجعات، انتهت بالتخلي عن الخط الإيديولوجي لمنظمة "إلى الأمام"، و تبني ماركسية فضفاضة فاقدة لأية روح ثورية، و هو ما أطلق عليه أصحاب هذا الطرح ب "الجوهر الحي للماركسية"، بعد ما هاجموا اللينينية و تخلوا عن أطروحاتها الأساسية (دكتاتورية البروليتاريا، الحزب اللينيني، المفهوم اللينيني للثورة في عصر الامبريالية و الثورات الاشتراكية...)، كما قاموا بمراجعة موقف المنظمة من التحريفية التحريفية التحريفية العالمية باستعمال صيغ جديدة، من قبيل "الاشتراكية المطبقة" و غيرها، و صفقوا لقيادة غورباتشوف قبل المراجعة التحريفية

20. بالنسبة للمنطقي، المقصود بذلك، البحث عن الروابط الداخلية التي تجمع الأحداث أو المواقف، وبالنسبة للتاريخي، فالمقصود سرد الأحداث أو استعادة لها كما وقعت بالفعل.

21. يعرف هذا الاتجاه، باسم المشتري بلعباس وعبد الله المنصوري، وهما قياديان سابقا في منظمة "إلى الأمام"، وهما من قاما بصياغة بيان شهير، تحت عنوان: "بيان من داخل السجن المركزي بالقنيطرة إلى الشباب المغربي والرأي العام الديموقراطي" وذلك بتاريخ 22 فبراير 1980، وقد شكل هذا البيان تركيرًا لأهم الأطروحات الإصلاحية المذا التيار، وقد سبق لموقع "30 غشت" أن نشر الوثيقة (انظر كراسة "الخط اليميني الجديد: من الإصلاحية إلى خط الردة").

لكل تجارب البناء الاشتراكي.

وعلى هذا المقاس، تخلوا كذلك عن الاستراتيجية الثورية لمنظمة"إلى الأمام"، وتبنوا "استراتيجية الاختراق الديموقراطي"، ثم "خط النضال السلمي"، وتمت مصاحبة ذلك بالعديد من المصطلحات المؤسسة للخط التحريفي على المستوى الاستراتيجي والسياسي والتنظيمي، كمفهوم "الديموقراتورية" ودور المجتمع المدني ومفهوم "الأنوية الثورية" ...

مثل هذا الاتجاه جماعة "خط إعادة البناء" المتمثل في القيادة الجديدة للمنظمة، التي تشكلت سنة 1979، ومن تبعها في ذلك، على مستوى ما تبقى من المنظمة بالداخل والخارج.

ج ـ الاتجاه الانتهازي "اليساري"

عرف هذا الاتجاه انتعاشا، خاصة خلال سنة 1979، ويمكن التمييز هنا بين تيارين خاضا صراعا عنيفا (بالمعنى اللفظي) ضد منظمة "إلى الأمام". أحد هذين التيارين سيعرف باسم الوثيقة التي أصدرها تحت عنوان"الحد الفاصل بيننا"²² والتي قامت مجلة "آفاق"²³، التي كانت تصدر بفرنسا بنشرها. تميز هذا التيار بدعوته إلى حل المنظمات الماركسية . اللينينية المغربية، باعتبارها تنظيمات برجوازية صغيرة، ومن تم دعا إلى الذهاب إلى الطبقة العاملة خارج أي أداة ثورية، مما أدى به إلى السقوط في العفوية والتصفوية، وأبرز ممثليه هما عبد الله زعزاع وعبد الفتاح الفاكهاني.

وقد شكل هذا التيار أغلبية التحالف الذي أبرمه مع تيار المشتري بلعباس وعبد الله المنصوري، ذلك التحالف الذي توج بصدور بيان

22. قام بإصدار هذه الوثيقة، عبد الله زعزاع وذلك سنة 1980، وعبد الله زعزاع قيادي سابق في منظمة "إلى الأمام"، قبل أن يتم توقيفه في يونيو 1977، بعدما تبتث في حقه ممارسات قد أدت إلى إفشاء عدد من أسرار المنظمة ومسؤوليته المباشرة في اعتقال كل من الرفاق: ادريس بن زكري، فؤاد الهلالي، عبد الله الحريف، مصطفى التمسماني ...

23. مجلة كانت تصدرها مجموعة صغيرة من المنشقين عن منظمة "إلى الأمام" بفرنسا، وتخصصت في الهجوم على المنظمة، وصدر منها بعض الأعداد، ثم توقفت عن الصدور. تجميد العضوية من منظمة "إلى الأمام" المعروف ب "بيان يونيو 1979" الذي وقعه 52 شخصا24.

لم يعمر هذا التحالف طويلا، فبعد فترة قصيرة عرف انشطارا أدى بتيار عبد الله زعزاع إلى إصدار بيان جديد اعتبر من طرف أصحابه تصحيحا لبيان يونيو 1979.

بعد ذلك، وبدوره، لجأ تيار المشتري والمنصوري إلى إصدار وثيقته الشهيرة في فبراير 1980 (بيان من داخل السجن المركزي بالقنيطرة إلى الشباب المغربي والرأي العام الديموقراطي 22 ـ 2 ـ 1980).

أما التيار الثاني المنتمي إلى هذا الاتجاه، فقد تشكل من داخل المنظمة المركزية لمنظمة "إلى الأمام" بالسجن المركزي بالقنيطرة، وتميز هذا التيار بهجومه العنيف ضد اللجنة القيادية بحي أ 251، الذي استهدف إسقاطها بخوض صراع بلا هوادة ضدها، عبر شخصنة الصراعات وإطلاق النعوت والمسميات، من قبيل نعت رفاقها بالجنرالات والكولونيلات... والقيام بإحصاء "الأخطاء الشخصية" للرفاق (أحد الرفاق حسب ممثلي هذا الاتجاه أحصي له 77 خطأ!!) وقد تمت صياغة ذلك في وثيقة مشهورة.

لقد تعدى الهجوم حدودا غير مسبوقة، حيث طال أفراد العائلات أيضا، إضافة إلى كل هذا لم تتعدى مطالب هذا الاتجاه حدود المطالبة بمواقع تنظيمية، ولأجل ذلك سخر كل شيء، وتحت شعار الديموقراطية والمساواة المجردة، قام بإفشاء العديد من الأسرار²⁶.

قدمت أساليب هذا التيار في الصراع، خدمة للتيار اليميني الإصلاحي (اتجاه المشتري، المنصوري والسرفاتي) في فترة أولى (يناير-أبريل 1979) ودعامة لخط "إعادة البناء" التحريفي (فترة 1979 - 1985)، ونستثني من الفترة الثانية محمد السريفي الذي انسحب من

^{24.} لا يجب الخلط بين "بيان يونيو 1977" الذي قام بتوقيف أو تجميد أو طرد مجموعة من مناضلي أو أطر المنظمة، نتيجة سلوكاتهم داخل المعتقل السري المعروف باسم "درب مولاي الشريف"، وبين "بيان 1979"، الذي أقدم فيه مجموعة من المناضلين (بما فيهم مجمدون أو موقوفون) على تجميد عضويتهم داخل منظمة "إلى الأمام"، ومن المعروف أن أبراهام السرفاتي قد دعم هذا التحالف، باعتباره أحد قادة اليمين، إلى جانب المشتري بلعباس وعبد الله المنصوري.

^{25.} اللجنة القيادية بحي أ 1 (حي أ 1 هو أحد الأحياء الرئيسية في السجن المركزي بالقنيطرة، الذي يضم حي (ب) وحي (ج) وحي (د) ...) هي اللجنة التي كانت تشرف على قيادة المنظمة، بحي أ 1 وأ 2 بالسجن المركزي بالقنيطرة.

^{26.} تصدى أحد رفاق اللجنة القيادية لتلك الممارسات، في وثيقة مشهورة تحت عنوان "الرفيق ن.ع، بين شقشقة اللسان وضعف الذاكرة".

المجموعة، وقام بفضح أساليبها وأهدافها، قبل أن يأخذ اتجاها آخرا.

عرف هذا التيار ب "مجموعة الثلاثة"، وقد ضمت كلا من عبد الرحمان النوضة، أحمد آيت بناصر ومحمد السريفي، وقد تحلق حول هؤلاء، بعض المناضلين المنتمين إلى التنظيمات الثورية شبه الجماهيرية²⁷.

^{27.} تنظيمات تتشكل أساسا من مناضلي "اللجان" و "اللجان الأساسية"، وتضم المناضلين الذين انبثقوا من داخل الحركة الجماهيرية، وأصبحوا ماركسيين. لينينين، ولم يلتحقوا بعد بالتنظيم المركزي للمنظمة، الذي يضم أعضاء الخلايا الشيوعية، من أطر وقياديين محترفين ثوربين (انظر في هذا الصدد وثيقة "النظام الداخلي لمنظمة "إلى الأمام" " التي أصدرها موقع "30 غشت".

الفصل الثاني : تجربة 1979 بين الغموض والحقائق "المقدسة"

بالنسبة للعديد ممن انتموا إلى الجيل الأول للحركة الماركسية . اللينينية المغربية، ومنها منظمة "إلى الأمام"، شكلت سنة 1979 بتناقضاتها وصراعاتها وتمزقاتها، وبالعواصف التي هبت رياحها بسرعة فائقة أمام أعين العديد منهم، شكلت بؤرة معارك لم يدركوا جوهرها، وغابت عن أذهانهم مقدماتها ونتائجها، رغم أن أغلبهم انتمى إلى هذا الاتجاه أو ذاك. والحقيقة أنهم كانوا غير مهيئين إيديولوجيا وسياسيا لاجتياز هذه الفترة الصعبة بأقل الخسائر الممكنة، كما أن بعض الانحرافات في تطبيق الخط السياسي للمنظمة (نعني "إلى الأمام") في الفترة الممتدة من 20 نونبر 1972 إلى حدود مارس 1976، قد كرست لدى المناضلين نظرة خاطئة عن وحدة المنظمة، ظلت مثالية وفوقية، تصدير تضمنها من فوق قيادة المنظمة . وقد ساعدت الخلافات السياسية والإيديولوجية والصراعات مع منظمة "23 مارس"، على تصدير التناقضات الداخلية وطمسها لصالح وحدة فوقية، بدل بناء تلك الوحدة على قاعدة تطبيق سليم للمركزية الديموقراطية، تساهم فيه قواعد المنظمة في بناء وترسيخ تلك الوحدة. وتتحمل قيادة المنظمة آنذاك مسؤولية هذا النهج الفوقي البيروقراطي. وقد فقدت المنظمة العديد من أطرها ومناضليها، الذين لا يمكن نعتهم بالتآمر والعداء للمنظمة، حين هبت عواصف سنة 1979 وجعلتهم يفقدون البوصلة ويخبطون خبط عشواء، فافترقت بهم السبل قبل أن ينسحبوا نهائيا من الميدان. لقد كانت الخسارة كبيرة جدا والثمن غاليا.

أما الجيل الثاني من المناضلين (جيل ما يسمى بإعادة البناء) فقد ورث كل العيوب السابقة لحد تحويلها إلى حقائق مقدسة، فالقول ما قالته "القيادة"، وكل قول غير ذلك محرم ولا يعتد به. منذ ذلك الحين جرت مياه كثيرة تحت الجسر، ومع ذلك ظلت النظرة إلى أحداث سنة 1979 جامدة لا تتحرك، رغم أن أصحاب هذه النظرة غيروا من أطروحاتهم الإيدلوجية والسياسية كثيرا، لصالح خط تحريفي بكل المعاني، فإنهم ظلوا محتفظين بنفس النظرة للأحداث التي جرت في تلك السنة، والتي أدت بهم إلى الدخول فيما أطلقوا عليه "إعادة البناء"، واليوم لا نفاجئ إذا طلع علينا أحدهم بمقالة تقول بانتصار خط بروليتاري سنة 1979، ويعني به خط إعادة البناء. و سنرى لاحقا كيف كان هذا الخط بروليتاريا "بحق" !!.

الفصل الثالث:

صراعات 1979 بين الجهل بالحقائق والتأطير الإيديولوجي "المجرد"

لعل السؤال المشروع الذي نطرحه هنا، هو أنه من أين تأتي الصعوبات بالنسبة للأجيال الجديدة من المناضلين الماركسيين اللينينيين المغاربة، وحتى بالنسبة للعديد من القدامى منهم، في التقاط الخيط الموجه لتلك الأحداث والصراعات والذي يساعد على فهم ما جرى وادراك كنهه؟

خُضعت تجربة الحملم عموما ومنظمة "إلى الأمام" خصوصا، إلى تعتيم شديد ولوي لعنق الحقائق التاريخية، لصالح التيارات الإصلاحية والتحريفية والقيادات التي مثلتها سياسيا وتنظيميا، ومرة أخرى تم الحديث عن التجربة بلغة من حرفوا المسار الثوري للحملم ولمنظمة "إلى الأمام"، نعني بذلك هنا، تلك الخطوط التي انتصرت في ثمانينات القرن الماضي داخل المنظمتين الرئيسيتين للحملم، منظمة "إلى الأمام" ومنظمة "23 مارس".

هكذا وظف الإصلاحيون الجدد والتحريفيون الجدد (الإصلاحية والتحريفية توأمان)، كل أسلحتهم الإيديولوجية ومناهجهم البرجوازية الصغيرة لتشويه التجربة، وإفراغها من مضمونها الثوري، ليؤسسوا بذلك شرعيتهم "التاريخية" و "النضالية" خدمة لمسارات سياسية جديدة، دشنوا بها العمل منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي²⁸.

لقد لعب العامل الإيديولوجي هنا، دورا كبيرا في كتابات هؤلاء وأولئك، ممن انتهوا إلى هاته الاتجاهات الإصلاحية والتحريفية. فلوي عنق الحقائق أو السكوت عنها وطمسها، قد صاحبته الانتقائية والعموميات وفصل النصوص عن سياقها والنفخ في الذات، واستعمال مقص بروكسيوس²⁹ اتجاه الأشخاص والأفكار المزعجة، حتى أن القراءة المتأنية لبعض كتاباتهم تجعل القارئ غير العارف بتجربة المنظمة، يعتقد

^{28.} أسس يمينيو "23 مارس" في الثمانينات "منظمة العمل الديموقراطي الشعبي"، التي ضمت عناصر ملتفة حول جريدة "أنوال"، التي أصدرها تحريفيو "23 مارس" في بداية الثمانينات من القرن الماضي، بينما أسس تحريفيو منظمة "إلى الأمام" سنة 1995 تنظيما تحت اسم "النهج الديموقراطي" الذي يعرف بجريدته تحت نفس الاسم، أما تنظيم "لنخدم الشعب" فقد أدت اعتقالات 1977 إلى اندثاره.

الّاسم، أما تنظيم "لنخدم الشعب" فقد أدت اعتقالات 1977 إلى اندثاره. 29. أسطورة بروكوست: أسطورة يونانية قديمة تحكي عن قاطع طريق يدعى بروكوست، كان يعترض طريق المسافرين ويأخذهم إلى منزله حيث يوجد سريران، أحدهما

أن هناك شخصان أو ثلاثة 30 هم من كان يحرك كل شيء، الباقي (هذا إذا تم الاعتراف بهم) مجرد كومبارس.

إن العديد من الكتابات (مقالات أساسا و بعض الكتب) سواء تعلق موضوعها بمحاولة مسح عموم التجربة، أو التصدي لفترة من فتراتها، قد تميزت بذاتية مفرطة، و باستخفافها بالمعطيات و بالنظرة التبسيطية للأمور، حد الابتذال و السقوط في النظرة الأحادية الجانب، كل هذا خدمة للحاجات التي يجود بها أهل "الحل و العقد" من امبريالية و نظام كمبرادوري و الموجات المعادية للشيوعية و صعود التيارات الإصلاحية، و اختلط هذا الكشكول بالنزعات المعادية للستالينية، و تأثير من أطلق عليهم ب "الفلاسفة الجدد" و كتاب "أرخبيل الكولاغ" لصاحبه سولجنتسين، إضافة إلى "الأوروشيوعية" و الميتراندية و الغورباتشوفية³¹.

لقد تغدت بعض الكتابات، من حاجات الوقت التي كانت تفرضها أبواق الدعاية الامبريالية ضد الاشتراكية والماركسية ـ اللينينية والستالينية، بحثا عن مكان يحتلونه بين "أبطال" معاداة الشيوعية من كتاب وكلاب حراسة الامبريالية.

لطويلي القامة و الآخر لقصيريها، فيضع طويليها على السرير الخاص بهم فإذا تجاوز طول قامتهم السرير قطع الطرف الزائد من الأرجل، أما قصيرو القامة إذا قل طولهم عن طول السرير فيقوم بنمطيط قامتهم حتى تستوي مع طول السرير. الأسطورة تعبر عن كل محاولة يقوم بها صاحبها من أجل حذف ما لا يدخل في القالب الذي يتبناه أو نموذج لديه فيشوه الحقائق ويزيف الأصل.

30. تستوقفنا مرارا بعض الكتابات عن منظمة "إلى الأمام" بمنهجها الهوليودي حول البطل و الكومبارس، و الرفيق السوبرمان، العقل المدبر، إلى غير ذلك من النعوت، مع أن أصحابها يدعون الماركسية، هكذا ترد مرارا أسماء مثل عبد الحميد أمين (العقل المدبر) أو أبراهام السرفاتي (المفكر الذي لا تنضب أفكاره)، و الحال أن عبد الحميد أمين لم يلتحق بالمنظمة إلا سنة 1971، و لم يقض فيها إلا وقتا قصيرا حيث اعتقل في ماي 1972، بينما أبراهام السرفاتي، بحكم خصوصيته الذاتية، لم يكن لينخرط في معمعان النضالات الثورية، و لا أن يتحمل المسؤوليات التنظيمية الجسام التي تحملتها الأطر الشيوعية المنبثقة من الحركة الجماهيرية، و هذه النقيصة بالنسبة للسرفاتي، هي التي جعلت فكره دائم التردد و التقلب، و الرقص بين طرفين متناقضين، و لولا الشهيد عبد اللطيف زروال، الذي كان يدفع به باستمرار نحو تثبيت المواقف بشكل سليم، لسقط الرجل مبكرا في متاهات لا نهاية لها.

31. انظر مثلا الكتب التالية: "اليسار المغربي الجديد (النشأة والمسار) (1965-1979)"، مصطفى بوعزيز، الطبعة الأولى 1993، مطبعة دار تينمل للطباعة و النشر- مراكش، و"تجربة الحلم والغبار"، عبد القادر الشاوي، منشورات على الأُقل، الطبعة الأولى 1992، و"منظمة إلى الأمام: النشأة، التطور، الامتداد"، إعداد و تقديم حسن الصعيب و عبد المومن الشباري، منشورات الأفق الديموقراطي، الطبعة الثانية 2003. وكذلك "سيرورة إعادة بناء منظمة إلى الأمام - جدلية القطيعة والاستمرار - " الجزء الأولى، حسن الصعيب، منشورات الأفق الديموقراطي، الطبعة الأولى 2011.

لقد لفقوا من أجل ذلك الأكاذيب، واصطنعوا الإشاعات، ليقدموا أنفسهم إلى الامبريالية والنظام الكمبرادوري والقوى الإصلاحية باعتبارهم، ضحايا الستالينية (من أحسن النماذج في هذا المجال نجد كتاب "لالة شافية").

هناك فئة أخرى ممن تصدوا للكتابة عن التجربة، في محاولة لشرعنة وجود تيارات تحريفية وتقديمها وكأنها "استمرارية شرعية" لعموم الحملم ولمنظمة "إلى الأمام" (نترك هنا جانبا مفهوم "الاستمرارية" الذي يحمل لبسا وغموضا حول ماهية هذه الاستمرارية).

هاته الفئة من كتاب المقالات والخواطر بمناسبة أو بدونها، وبتلافي الكلام عن تجربتها الخاصة، ستوظف الكتابة لتوزيع المراتب والنياشين والأوسمة لصنع أبطال فوق التاريخ، وجعلها شخوصا مرموقة مقدسة، لأن "الحقيقة الثورية" تخرج من أفواهها كما تخرج من رأس جوبيتر 32.

هكذا يتم تقسيم المناضلين الذين يحظون بالرضى إلى طائفتين، الأولى (وهي قليلة جدا لأن التاريخ ينذر أن يجود بها دائما) ويلقب كل فرد منها بالدينامو أو العقل المدبر... أما الثانية فليست سوى أداة منفذة ومجرد كومبارس مصاحبة. نحن هنا أمام مفهوم هوليودي للتاريخ (تماما كما في الأفلام الهوليودية حيث هناك بطل وهناك كومبارس يؤدي أدوارا ثانوية) وطبعا، فالبطل قادر على هزم جيوش بكاملها. إن هذه الصبيانية المانوية 13 الموزعة لجوائز الأوسكار على الطريقة الأمريكية، تلعب لعبتها بوجود جمهور مستعد نفسيا ومستلب (نعني هنا قارئ مستلب)، ينتظر أن تقدم له انتصارات وهمية لا وجود لها على أرض الواقع. تمثل أفلام رامبو الشهيرة نموذجا للانتصارات الوهمية للإمبريالية الأمريكية في الفيتنام (سينمائيا) بعدما لقنها الشعب الفيتنامي البطل وقادته الثوريين من أمثال هوشي منه وجياب، أول هزيمة عسكرية في تاريخها.

إن هذا الصنف من الكتابة لا زال موجودا، وتعشش في مخيلة أصحابه وكذا حواربيهم من جمهور مستلب ومن قواعد فاقدة للبوصلة، تلك

^{32.} منيرفا و جوبيتر: منيرفا في الميثولوجيا الرومانية هي ألهة الحرب و الحكمة والاستراتيجية و الذكاء و الآداب و الفنون و الموسيقى، أبوها هو الإله الأكبر جوبيتر و أمها هي ميتيس. لقد كان جوبيتر يخشى أن تلد له زوجته وهي حامل مولودا ذكرا، لأنه حسب العرافين سيقضي عليه، فقام جوبيتر بابتلاع زوجته، لكن بعد ذلك أصيب بألم شديد في رأسه، فطلب من فولكاين أحد أعوانه أن يشق له رأسه ففعل، فخرجت منيرفا من رأس جوبيتر إله السماء والأرض، مسلحة، جاهزة....

^{33.} المانوية: مذهب يقوم على تقسيم العالم إلى خير وشر، أخيار وأشرار، أبيض وأسود.

النظرة الصبيانية للتاريخ³⁴.

وأخيرا، طل علينا في الفترة الأخيرة مقال تحت عنوان:" تحريفية أم انتصار الخط البروليتاري؟ – خط إعادة بناء منظمة"إلى الأمام" سنة 1979، سليم الحارثي-35.

فقد حاول الكاتب في هذا المقال أن يقدم لنا طبقا جديدا، يحاول من خلاله الدفاع عما أسماه الطابع البروليتاري ل"خط إعادة البناء". وهكذا، وفي معرض حديثه عما أسماه "مسلسل إعادة البناء"، تناول صاحب المقال تجربة المنظمة من الوسط (تماما كما تؤخذ العصا من الوسط)، بحيث حاول تغطية فترة 1979 ـ 1985 دون سواها، وأغفل أو تغافل الحديث عن الفترة السابقة عن ذلك، وتمتد هذه الأخيرة إلى تسع سنوات (1970 ـ 1979)، وفي نفس الاتجاه، توقف مسلسله "لإعادة البناء" عند سنة 1985. أما أين انتهى هذا المسلسل، ونحن أمام مرحلة بكاملها امتدت تسع سنوات (1985 ـ 1994)، فهل كان حل منظمة "إلى الأمام" سنة 1994 هو الآخر انتصارا للخط البروليتاري انتهى عند 1985؟ 6.

لا نجد أجوبة عند كاتب المقال، وفي انتظار تحليل مقالته نقديا، تلك المقالة التي أتحفنا بها صاحبها ودعانا من خلالها إلى قراءة مجموعة من الفقرات المأخوذة من مجموعة من النصوص المعزولة عن سياقها، لإثبات بروليتارية خط إعادة البناء، وكأنه يقول، أوركا لقد وجدتها ومناها المعناء، فتأملوا معي، لقد كنا خطا بروليتاريا وليس تحريفيا كما ادعى بعض الجهلة، ومرددو الجمل الجوفاء غير العارفين بتاريخ المنظمة! يمكن الجزم منذ الآن، وقبل الدخول في النقاش التفصيلي للمقالة، بأن صاحبها قد سقط في نظرة مثالية للتاريخ دون أن يعي ذلك، كما قام

34. نجد هذا النوع من الكتابات لدى بعض المواقع الإلكترونية التي يبثها بعض قدامى المناضلين ممن لا زالوا ينتمون إلى "النهج الديموقراطي"، كما تعج بها مجموعة من الحوارات والاستجوابات أصدرتها صحف وجرائد مختلفة.

35. صدر هذا المقال في جريدة "النهج الديموقراطي" العدد 154 ، فبراير 2012.

36. في خريف 1985، تعرضت منظمة "إلى الأمام" لضربة قوية، بعد اعتقال أغلب أطرها ومناضليها، الذين انخرطوا فيما يسمى بمسلسل إعادة البناء، وكانت سنة 1985 نهاية لذلك المسلسل المسمى "إعادة البناء".

37. أوريكا: كان اليوناني الشهير باسم "أرشميد" يأخذ حماما وفي ذهنه إشكالية علمية شغلت باله كثيرا، فلاحظ تأثير وزنه على مستوى الماء، فصرخ فرحا لقد وجدتها "أوريكا"، فاكتشف قانون ما سمي ب "الدفعة" التي ستحمل اسمه.

بممارسة غش وتزوير للتاريخ لخدمة أطروحته البروليتارية جدا.

لقد غاب عن صاحبنا ثلاثة أمور أساسية وهي:

- 1 ـ جهل كبير بالحقائق التاريخية، وإعتماده نظرة أحادية لتاريخ الصراع داخل المنظمة.
- 2 ـ جهل، وعدم إلمام بما يعنيه خط سياسي، ومن تمة عدم التفريق بين التوجهات العامة و الخط الفعلي.
- 3 ـ <u>تجاهله للمنهجية الماركسية في الكتابة التاريخية</u>، والتي قام بالتأسيس لها كل من كارل ماركس وفردريك انجلز³⁸. حسب هاته المنهجية يعرف الحاضر في مستقبله، بمعتى آخر كما يقول كارل ماركس "التركيب العضوي للإنسان هو مفتاح التركيب العضوي للقرد" (مقدمة كتاب "الرأسمال").

لقد درس كارل ماركس نمط الإنتاج الرأسمالي انطلاقا من أعلى درجات تطوره آنذاك (بريطانيا هي النموذج لهذا التطور) ولم يبدأ من القرون الأولى لنشأة الرأسمالية ... (انظر كتاب "الرأسمال" لكارل ماركس).

وعند صاحب المقالة أعلاه، فقد توقف التطور عند سنة 1985، وكان عليه أن يبدأ من حيث انتهى تطور المسلسل (مسلسل إعادة البناء) سنة 1994. فهل يا ترى تفتقت تلك المراجعات التي عرفتها المنظمة بعد 85 من فراغ؟ أم أن وراء الأكمة ما وراءها؟ هذا ما سنراه في فصول لاحقة.

38. انظر في هذا المجال مقدمة كتاب "الرأسمال" و "مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" لكارل ماركس.

الفصل الرابع:

إشكالية الخط السياسي وصعوبة التحديدات الزمكانية للصراعات داخل منظمة "إلى الأمام".

تنتصب أمام الأجيال الجديدة من المناضلين وحتى بعض القدامى منهم، صعوبات جمة للإمساك بالخيط الموجه لتلك الأحداث التي انفجرت خلال نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي داخل الحملم ومنظمة "إلى الأمام"، وتميزت بانطلاق صراعات قوية وحادة داخل منظمة "إلى الأمام" والحملم.

هناك مجموعة من الأسباب والعوامل الموضوعية والذاتية، ساهمت في تشويش الرؤية وتضبيبها بالنسبة لتجربة "إلى الأمام" لدى العديد من المناضلين، ويمكن اختزالها فيما يلي:

1 ـ عند كل محاولة لفهم التجربة أو تناولها تنتصب إشكالية الخط السياسي التي تطرح سؤالا منهجيا حول ماهية هذا الأخير، بمعنى آخر ما هو خط سياسي؟

لن نتناول هنا الطرح الماركسي ـ اللينيني للخط السياسي، فالطرح النظري هو خارج اهتمامنا هنا.

لكن، وعلى العكس، فعندما يتعلق الأمر بتجربة سياسية كتجربة منظمة "إلى الأمام" وكل التجارب الشبيهة بها، فالمطلوب التدقيق فيما نعنيه بالخط السياسي.

إن الكثيرين ممن يكتبون عن التجارب السياسية الثورية، كثيرا ما يلجؤون للنصوص المجردة المفصولة عن سياقها، للحكم على تجربة برمتها، كما لو أن النصوص كانت تحركها يد خفية لا يمكن رؤيتها.

فمن الطبيعي أن تنتج مثل هذه المحاولات، تصورا مثاليا لوقائع تاريخية ملموسة، فتساهم في التشويش والتزييف، حتى بدون إرادة أحيانا. ويصبح الأمر خطير جدا ـ لأننا لسنا أمام أبحاث أكاديمية ـ بالنسبة للمناضلين الثوريين ولأن تلك الرؤية لا تسمح لهم باستخلاص الدروس والعبر من التجارب السابقة، وهو ما يرهن المستقبل بأوهام تم تبنيها نتيجة تلك النظرة الخاطئة.

حين يتعلق الأمر بتقييم خط سياسي ثوري، لا بد من التمييز بين خط<u>فعلي</u>، والتوجهات المبدئية العامة³⁹ التي تصدرها الهيئات القيادية لمنظمة ثورية أو حزب ثوري، حتى ولو كان ممركزا. فبما يرتبط الخط السياسي الفعلي؟ إن الخط السياسي الفعلي مرتبط جدا بالعناصر التالية:

1 ـ القوى الاجتماعية، ونعني بذلك، الطبقات الاجتماعية، أو الفئات الاجتماعية، التي تبث الحياة في الخط السياسي، ومن هنا لا يوافق الخط الفعلي إلا جزئيا، تلك التوجهات المبدئية العامة التي يعلن عن تبنيها من طرف المنظمة الثورية أو الحزب الثوري.

يتأثر الخط كثيرا بالطموحات والمصالح الخاصة لتلك القوى الاجتماعية التي يرتبط بها، ذلك أن هاته القوى الاجتماعية، لها تصوراتها فيما يخص "المصالح الجماعية" وذات ارتباط وثيق بموقعها في نظام العلاقات الاجتماعية. على قاعدة هذا الطرح، يمكن القول بنشوء فارق أو تناقض، بين الخط السياسي المبدئي، والخط السياسي الفعلي المرتبط بالقوى الاجتماعية، التي تعطيه مضمونه الواقعي، والذي يجسد مصالحها وطموحاتها وتصوراتها.

هكذا نرى إذن، أن الخط السياسي هو حصيلة انخراط وتدخل إيديولوجي وسياسي للمنظمة الثورية أو الحزب الثوري، في سيرورة موضوعية يؤثر فيها وفي مسارها، لكن دائما في ظل الحدود التي تفرضها علاقات القوى بين الطبقات.

إن فهم هذا التناقض داخل الخط السياسي ، بارتباط مع القوى الاجتماعية الفعلية، يعتبر ذا قيمة كبرى، لفهم التحولات التي تعتري الخطوط السياسية للتنظيمات الثورية أو الأحزاب الثورية، ونقصد منها هنا، الماركسية ـ اللينينية.

39. انظر كتاب "حول بعض المسائل لصين ما بعد موت ماو" لشارل بيتلهايم، منشورات ماسبيرو، 1978.

الفصل الخامس:

نوعية العلاقة بين المنظمة الثورية الماركسية . اللينينية وقاعدتها الاجتماعية.

هناك علاقة جدلية بين المنظمة السياسية الثورية وقاعدتها الاجتماعية الفعلية أو الممكنة.

لقد قدم لينين نظرية متكاملة في هذا المجال، وتظل أطروحات كتابه "ما العمل؟" ذات راهنية كبرى. وما يهمنا هنا، ليس عرض الأطروحات اللينينية، بقدر ما يهمنا تسجيل بعض الملاحظات المنهجية حول هاته الإشكالية، فغالبا ما يتم السقوط في النزعة الميكانيكية، حين يتم تحديد العلاقة بين الأصل الطبقي والموقف الطبقي، عند الحكم على تجربة منظمة ثورية ماركسية ـ لينينية.

يقول كارل ماركس: "لا يعتبر حزب، حزبا بورجوازيا صغيرا، لكونه يتشكل من برجوازيين صغار، بل منظمة غير قادرة على الارتقاء فوق المثل، التصورات، الأفكار الجاهزة للبرجوازية الصغيرة الموجودة أو الملتزمة"⁴⁰.

إن السقوط في "التبسيطية" والنزعة الميكانيكية، أدى ببعض التيارات التصفوية إلى السقوط في العفوية والعودة بالتجربة عشرات السنين إلى الوراء، دون الاعتداد بدروس وخبرات الحركة الشيوعية العالمية. فالحكم على التجربة التاريخية للحملم ومنظمة"إلى الأمام" لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار توفر يأخذ بعين الاعتبار توفر الاعتبار عدة عناصر مركبة ومتداخلة، ضمن السيرورة الثورية التي انخرطت فيها، ولذلك لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار توفر المنظمة الماركسية . اللينينية)، استراتيجية ثورية، المنظمة الماركسية . اللينينية)، استراتيجية ثورية، استعداد وعمل من أجل تعبئة وتنظيم وتمثيل مصالح البروليتاريا والكادحين، برنامج ثوري وتنظيم أو نظام تنظيمي يعمل وفق هذه الأهداف.

إن تجربة الحملم ومنظمة"إلى الأمام" ظلت تحمل لواء مشروع ثوري يتوفر بهذا القدر أو ذاك على مجموعة من العناصر التي تطرقنا إليها أعلاه، لكن مع تدقيق ضروري.

31

^{40.} انظر كتاب كارل ماركس "18 بروميرللويس بونابارت"، حيث قام ماركس بتحليلات دقيقة للتشكيلة الاجتماعية الفرنسية لفترة محددة، اعتمادا على المنهج المادي التاريخي.

فقد حافظت منظمة "إلى الأمام" على هذا المنحى إلى حدود 1980 (تأسست منظمة "إلى الأمام" في 30 غشت 1970) بينما عرفت منظمة "23 مارس" تطورا مختلفا، أدى إلى تخلي قيادتها سنة 1975 عن هذا الاتجاه، لصالح توجه يميني إصلاحي وتحريفي سترفضه العديد من أطرها ومناضليها بداخل السجن وخارجه، خاصة خلال سنة 1976 حيث برز تيار ثوري، وقد مثل هذا الاتجاه الثوري منذ ذلك الوقت وإلى حدود أكتوبر 1979 الشهيد جبيهة رحال.

وعرفت منظمة "إلى الأمام" بدورها تحولا في خطها السياسي والإيديولوجي والاستراتيجي ابتداء من سنة 1980، أدى إلى السقوط في التحريفية والتخلي عن المسار الثوري.

الفصل السادس:

مسار الصراعات المنعرج والوجه المقنع للتحريفية

إن الصراعات السياسية والإيديولوجية التي عاشت أطوارها منظمة "إلى الأمام"، لم تأخذ مسارا مستقيما (خطيا)، تصارعت خلاله مختلف التيارات وجها لوجه وبدون تعقيدات، بل غالبا ماكان وجود اتجاه يخفي اتجاها آخر، ومن هنا صعوبة تحديد الخط الثوري الذي كان موجودا بالفعل، بحكم، كذلك، حركة الانتقالات التي كانت تتم من هذا الاتجاه إلى آخر، وما يعني ذلك من تقلبات في المواقف حسب فترات الصراع. وقد ساهم هذا في تعقيد الفهم لدى العديد من المناضلين، سواء فيما يتعلق بتحديد المواقف أو أمكنة وأزمنة الصراعات والتيارات، وهو أمر يستغله التحريفيون بدهاء كبير، فالتحريفية لا تقدم وجهها بشكل مكشوف، وتتوفر في جبها على أكثر من قناع، وأخطرها قناع "الثورية" و"اليسارية" الذي تستطيع أن تتخفى به لمحاربة الاتجاهات الثورية".

لقد خيضت الصراعات بين مختلف الخطوط من داخل فضاءات مغلقة، شكل فيها السجن ميدانها الرئيسي، أي أنها دارت خارج العلاقة مع الجماهير، وإن وصلت بعض المواقف إلى مجموعة من المناضلين. إن هذا الغياب للحركة الجماهيرية، كان له الأثر الكبير على مجرى

^{41.} انظر كراس لينين: "الماركسية والتحريفية"

الصراع ونتائجه، وأدى إلى انتصار التحريفية داخل حلقات معزولة ومحدودة من المناضلين، لكن مع ذلك انتقلت بعض الأفكار الثورية إلى الجامعة، وبدأت تتشكل المعالم الأولى لمواجهة الخط التحريفي.

القسم الثاني

الفصل السابع جدلية التناقض والصراع بين الخطوط داخل منظمة "إلى الأمام"

بالعودة إلى تاريخ نشوء الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية، الذي يعود إلى سنة 1970، تتفق كل الكتابات ـ و إن اختلفت في تقييم ذلك ـ حول تأثير عوامل متفاعلة فيما بينها تاريخيا و جدليا، أدت إلى تبلور "الحملم" كمشروع إيديولوجي و سياسي ثوري، طرح على نفسه ضرورة بناء الحزب الثوري الماركسي ـ اللينيني للطبقة العاملة المغربية، في أفق قيادة الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية في المغرب، و ذلك على طريق بناء المجتمع الاشتراكي وصولا إلى المجتمع اللاطبقي: المجتمع الشيوعي، و كل هذا ضمن منظور استراتيجي أممي معاد للتحريفية العالمية، و منخرط في خط الثورة العالمية الذي دافعت عنه آنذاك الثورة الصينية و الألبانية بقيادة الحزب الشيوعي الصيني و حزب العمل الألباني. ولقد كان لهذا الخط الأممي انعكاسا قويا على الفصائل الثورية العربية والمغاربية خصوصا بعد هزيمة 5 يونيو 1967، التي كشفت عن الطبيعة البورجوازية الصغيرة للأنظمة "الوطنية" المشاركة في الحرب، وكذا الطبيعة الإصلاحية والتحريفية للأحزاب الشيوعية العربية القائمة آنذاك. هكذا بدأت معالم خط جديد للثورة العربية تتبلور لعب فيه اليسار الثوري الفلسطيني دورا مهما، فكان طبيعيا أن يدمج اليسار الماركسي ـ اللينيني المغربي أفق الثورة المغربية بمشروع الثورة العربية الجديد.

إن هذا التحول جاء على خلفية الصراعات الطبقية بالمغرب، وانفضاح طبيعة الأحزاب الإصلاحية والحزب الشيوعي التحريفي المغربي،

ونشوء شروط تاريخية جديدة لبناء الحزب الثوري الماركسي. اللينيني للطبقة العاملة المغربية طليعة كفاحات الجماهير الشعبية. إن العوامل الثلاث يجب النظر إليها كسيرورات ثلاث متناقضة وجدلية بانشطاراتها ومتغيراتها وبتأثيراتها المتبادلة وبخصوصياتها وكونيتها. لا يتعلق الأمر هنا بأحداث معزولة وخاضعة لصدفة المكان والزمان، بل خاضعة جدليا لضرورات الصراعات الطبقية عالميا و وطنيا ... بناء عليه، فإن كان لتلك العوامل الثلاث تأثيرها الموضوعي في نشأة و تبلور الخطوط الثورية، في مرحلة الصعود بالنسبة للحركة الماركسية . اللينينية المغربية ،خلال العقد الأول لوجودها (1970-1980)، فنفس السيرورات التي دخلت في أطوار جديدة من تطورها، تميزت عموما بتراجع الثورة العالمية نتيجة الهزائم التي منيت بها على يد الامبريالية و الرجعية و التحريفية الصينية و بتواطؤ مع التحريفية العالمية (دولا

كثيرا ما يلتبس الأمر على المناضلين عندما يقرأون بعض الوثائق التي ينشرها التحريفيون الجدد، في محاولة لإسقاط نعت التحريفية عنهم. وبطبيعة الحال يعتمدون على مناهج بورجوازية تقوم على الانتقائية والنزعة "النصية" والفصل عن السياق التاريخي الملموس، فيسهل تأويلها كما يحلو لهم، نفس المناضلين كذلك يجدون صعوبة في قراءة الوقائع واستنباط جوهرها، والشيء نفسه بالنسبة لتحديد الفترات والمراحل. والحال كما قال لينين: "إن الدياليكتيك بمعناه الأصلي، هو دراسة التناقض في صميم جوهر الأشياء" في وعدم الشياء "أن قانون التناقض في الأشياء، أي قانون وحدة الضدين، هو القانون الأساسي الأول في الدياليكتيك المادي" كما يقول ماو 44.

و أحزابا)، كان لها تأثير كبير على نفس الحركة، مما أدخلها مرحلة الانحدار و التلاشي لتحل آخر فصائلها نفسها سنة 1994.

إن تطبيق المنهج المادي الجدلي على الوقائع المادية، والانطلاق من كون الفكر هو انعكاس للمادة التي توجد في حركة دائمة، واعتبار قانون التناقض ـ لب الدياليكتيك ـ قانونا كونيا، يحدد المنهجية التي يعتمدها الماركسيون ـ اللينينيون من أجل فهم الظواهر المادية والأفكار التي تنتج عنها كانعكاس جدلي لها، لا يستقيم إلا إذا انطلق من تطبيقات هذا المنهج التي تجمع بين العام والخاص في وحدة جدلية، وتنطلق من خمس قضايا أو أطروحات أساسية تخضع لقانون التناقض كقانون كوني. هاته الأطروحات هي:

^{42.} يتعلق الامر هنا بمنظمة "إلى الأمام" التي وبعد هيمنة الخط التحريفي عليها نهاية 1979، انتهى بها إلى حلها سنة 1994.

^{43.} انظر "دفاتر فلسفية" لينين.

^{44.} انظر كراسة "في التناقض" لماو تسي تونغ.

- 1 ـ اعتبار كل واقع بمثابة سيرورة.
- 2 ـ كل سيرورة تتضمن نظاما من التناقضات.
- 3 ـ من داخل كل سيرورة هناك تناقض رئيسي وتناقضات ثانوية تتبادل التأثير والتحديد فيما بينها.
- 4 ـ كل تناقض هو غير متساوق، أي أن أحد طرفي التناقض هو المسيطر على الحركة الشمولية للتناقض، بما يعني وجود طرفين أحدهما رئيسي والآخر ثانوي.
- 5 ـ إن وجود تناقضات مختلفة داخل السيرورة، يستدعي إيجاد حلول مختلفة لتلك التناقضات، وأهم تمييز يمكن القيام به هنا، هو التمييز بين التناقضات العدائية والتناقضات غير العدائية منظور إليهما بشكل جدلي، بما يسمح لنا بفهم التحول الذي قد يحصل لكليهما، فتتحول الأولى إلى الثانية والعكس⁴⁵.

إن اعتماد مفهوم السيرورة بمعناه الماركسي ـ اللينيني وتطبيقه على تاريخ الصراعات السياسية والإيديولوجية داخل منظمة "إلى الأمام"، (خاصة الفترة الحاسمة 1976 ـ 1979)، يساعد على فهم طبيعة تلك الصراعات التي دارت بين مختلف التيارات، وذلك لما يوفره من مقولات أساسية كالوحدة والتناقض، التناقض الرئيسي والتناقض الثانوي، تبادل التأثير بين مختلف التناقضات وتبادل المواقع فيما بينها، والتمييز بين التناقضات التي أصبحت عدائية وتلك التي تكون غير عدائية

إن الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية وضمنها منظمة "إلى الأمام"، كانت نتاجا للصراعات الطبقية في المغرب، تأثرت بها، وفي نفس الوقت حاولت التأثير فيها، وينطبق ذلك على سيرورة وحدتها (وحدة كل فصيل كذلك) وتناقضاتها (ظهور اتجاهات وتيارات داخلها) كذلك، كل هذا على قاعدة البنية الاجتماعية لفصائلها، منظور إليها جدليا في العلاقة بالخطوط التي عبرت عنها تاريخيا.

يتعلق الأمر هنا بصراعات سياسية وإيديولوجية جرت على أرضية الصراعات الطبقية بالمغرب، في فترات مختلفة ومحددة، قامت بالتعبير عن مكوناته داخل المنظمة السياسية الواحدة أو داخل الحملم بكاملها، عناصر وتيارات واتجاهات مختلفة. وهذا الفهم يساعد على تجاوز

45. نفس المرجع السابق.

تلك القراءات التبسيطية والميكانيكية لتجربة الحملم، كما يساهم في توجيه ضربة قاتلة ل "نظرية المؤامرة" و "المنظور البوليسي للتاريخ"، تلك التصورات التافهة لفهم الأحداث التاريخية (وإن كان هذا التيار أو ذاك يلجأ في بعض الأحيان إلى أسلوب التآمر في خوض الصراع)، والتي كثيرا ما يعشقها المثقفون البرجوازيون الصغار.

إن موضوع هذا النص يتعلق بدراسة الصراعات السياسية والإيديولوجية داخل منظمة "إلى الأمام"، وعلى الخصوص بالنسبة للفترة الممتدة من 1976 إلى 1980، ثم بعد ذلك يتوجه لدراسة أهم التحولات والتغيرات التي أدت بها في الثمانينات إلى السقوط في التحريفية والوصول إلى نهايتها سنة 1994.

بناء على نظرتنا أعلاه فإننا ننظر إلى تلك الصراعات باعتبارها:

1- مجموعة من السيرورات كانت تتطور بشكل غير متكافئ في نفس الوقت وفي نفس المكان بل أيضا باختلاف الأمكنة والأزمنة. هكذا وفي كل سيرورة تواجد فاعلون مختلفون وفي أوضاع مختلفة: السجون، المنافي، الداخل، الخارج (المكان)، الانعزال عن الجماهير، تجارب مختلفة ومستويات مختلفة من الوعي والممارسة، الانتماء، تأثيرات الأفكار على الصعيد العالمي أو الوطني في فترة محددة أو مرحلة محددة (عامل الزمان).

2 - بكونها خضعت لتأثيرات الصراعات الطبقية بالمغرب، وتشكلت على إثر ذلك ردود فعل ومواقف نسبية لكل تيار، وهذا ما يؤطر موضوعيا تلك الصراعات وتلك المواقف الطبقية التي تم التعبير عنها من طرف الاتجاهات المختلفة.

3- ضمن نفس السيرورة، سنجد أن التناقضات ومن ثمة الاتجاهات أو التيارات التي أفرزتها، كانت تتحرك وتتبادل المواقع وأحيانا يخفي وجود تيار أو اتجاه وجود تيار أو اتجاه آخر، تماما كما يقول ماو.

4- خلال الصراع بين الاتجاهات تتكون الأفكار فتتوحد ، أو تلتحق ببعضها في وحدة متناقضة جديدة ،أو تنشطر من جديد لتخوض الصراع

فيما بينها (أمثلة كثيرة عن هذا: صدور بيان تجميد العضوية من منظمة "إلى الأمام" في يونيو 461979، ثم بعده "بيان التصحيح "⁴⁶ الذي أصدرته مجموعة من داخل نفس المجموعة التي وقعت بيان يونيو 79، نجد كذلك مثال موقف أصحاب "بيان من داخل السجن المركزي بالقنيطرة إلى الشباب المغربي والرأي العام الديموقراطي"⁴⁸ الذين وقعوا بيان يونيو 1979، و مثال انتقال أبراهام السرفاتي من التحالف مع المشتري و المنصوري إلى الانضمام لمجموعة "خط إعادة البناء"...)⁴⁹.

5- لا تأخذ الصراعات السياسية والإيديولوجية دائما مجراها في مسار طبيعي، بل تترك انطباعا بعدم الاكتمال، مما يفتح المجال دائما لعودتها من جديد بلبوسات مختلفة، مع الحفاظ على جوهرها، ويعود هذا الأمر إلى كون الخطوط الفاصلة بين التيارات أو الاتجاهات تكون ضبابية أحيانا و واضحة أحيانا أخرى، وذلك باختلاف الظرفية السياسية و الإيديولوجية التي تتطور فيها تلك المواقف، فإما أن تخبو، أو تكون مستترة، أو منفجرة، ضمن صراع حاد على خلفية صراعات طبقية تمر بها الساحة السياسية والاجتماعية 50.

إن ما يميز هذه الصراعات أنها كانت تجري عموما (مع استثناءات بالنسبة للحركة الطلابية) خارج الحركة الجماهيرية أي بالعزلة عنها، مما كان لا يسمح بوجود أرضية صلبة لتصريفها والاحتكام إليها، من هنا تنتصب تلك الصعوبة التي يجدها المناضلون خارج السجون من الجيل

46. يتعلق الأمر ب "بيان تجميد العضوية" من منظمة "إلى الأمام" الذي وقعه 52 مناضلا ينتمون إلى تيارين مختلفين وهما، تيار المشتري بلعباس وعبد الله المنصوري من جهة، وتيار عبد الله زعزاع وعبد الفتاح فاكهاني من جهة أخرى.

47. المعني هنا هو البيان الذي أصدره عبد الله زعزاع ـ فاكهاني، بعد انشطار المجموعة الموقعة على بيان يونيو 1979، وسمي هذا البيان من طرف أصحابه ب "بيان التصحيح"، وللمزيد من المعلومات انظر كراسة "الخط اليسراوي العفوي الجديد، من النزعة العمالية الاقتصادوية إلى التصفوية والفوضوية والعدمية"، منشورات موقع "30 غشت" مارس 2016.

48. انظر هامش سابق حول الموضوع.

49. يتعلق الأمر هنا بعودة أبراهام السرفاتي إلى قيادة المنظمة والالتحاق بخط "إعادة البناء" في نهاية صيف 1979، وقام بتقديم نقد ذاتي عن علاقته بتيار المشتري ـ المنصوري.

50. عرفت سنة 1979 نموا هاما للحركة الجماهيرية، وخاصة الطبقة العاملة، وكان لذلك أثر كبير على المواقف المتصارعة داخل المنظمة.

الثاني والثالث وغيرهما في فهم ما جرى وإدراك الأساسي منه.

6- في ظل أوضاع كهاته، وخاصة عند احتداد التناقضات وتطورها وتشابكها، سيجد الخط الثوري صعوبة في فك تلك الخيوط وإيجاد الأسلوب السليم لفرض نفسه وضمان انتصاره النهائي.

بالنسبة لمنظمة"إلى الأمام" وخلال المرحلة الممتدة من 30 غشت 1970 (تاريخ التأسيس) إلى حدود آخر الاعتقالات في مارس 1976، ظل الخط الثوري للمنظمة سائدا، وإن ظهرت إرهاصات يمينية في خطها السياسي بالنسبة للحقبة الممتدة من نونبر 1974 إلى حدود مارس 51976، لكن الحقبة الممتدة من يناير 1976 إلى بداية 1978 عرفت تعزيزا نسبيا للخط الثوري...

وبالنسبة للفترة السجنية التي تغطي تقريبا ثلاث سنوات- 1976 - 1979، عرف الخط الثوري مسارا متناقضا، فمن الانتصار (1976- 1978) إلى توازن القوى (ابتداء من مارس 78 إلى حدود يناير 79)، ثم جاءت الفترة الثالثة التي تخللتها أشواط مختلفة ومتعاقبة، تعاقبت الواحدة تلو الأخرى، من يناير 1979 إلى حدود نهاية 1980، وانتهت بانتصار الخط التحريفي داخل المنظمة (خط"إعادة البناء"). ويمكن تحقيب أشواط الفترة الثالثة كما يلى:

1 - شوط أول امتد من يناير 1979 وانتهى في أبريل 1979، وتمير بصعود اليمين الإصلاحي بقيادة الثلاثي المشتري بلعباس، عبد الله المنصوري وأبراهام السرفاتي، وذلك في تحالف مقدس ضد الخط الثوري ونواته الثورية المشكلة من مجموعة من الرفاق⁵²، وقد استفاد

^{51.} عرف نونبر 1974 ويناير 1975 مجموعة من الاعتقالات، مست المنظمة، ومن بين المعتقلين عبد اللطيف زروال وأبراهام السرفاتي ومحمد السريفي، ومجموعة من الأطر المحترفة للمنظمة، وقد كان لذلك انعكاسات على هياكلها القيادية، مما ساعد على انتشار مجموعة من الأطروحات اليمينية خلال هذه الفترة.

^{52.} كانت هذه النواة تتشكل من مجموعة من الأطر الثورية، ومن بينها رفاق اللجنة القيادية للمنظمة بالسجن المركزي بحي أ 1 وأ 2، التي تصدت للهجوم الخطير الذي قام به الثلاثي اليميني الذي شكله كل من المشتري بلعباس وعبد الله المنصوري وأبراهام السرفاتي (التحق هذا الأخير بالثنائي المذكور بعد وصوله السجن المركزي في يناير 1979). وقد تميزت فترة يناير 1979 أبريل 1979 بالصعود الهجومي لليمين، والذي استطاع في ظل غياب أغلبية الرفاق والمناضلين عن السجن المركزي، أن يفرض برنامجه المسمى انتقالي، والهادف إلى العودة إلى المنظمة والاستيلاء على قيادتها.

هذا الاتجاه من العزلة التي ضربها النظام الكمبرادوري على المعتقلين السياسيين بعد انطلاق معركة "سن قانون المعتقل السياسي" التي انطلقت في فبراير 1978. كان هذا المعطى الجديد في صالح الاتجاه اليميني داخل السجن المركزي بالقنيطرة، لكون غالبية قواعد التيار الثوري كانت موزعة على السجون الأخرى، وقد استطاع التيار الإصلاحي محاصرة الاتجاه الثوري في معركة غير متكافئة عدديا، مستفيدا في ذلك من انضمام أبراهام السرفاتي إلى التيار الإصلاحي وتبنيه لأطروحاته، لكن مقاومة النواة الثورية للمنظمة داخل السجن المركزي رغم أقليتها العددية، قد أفشل محاولة الاستيلاء على قيادة المنظمة من طرف الاتجاه اليميني الإصلاحي.

2- شوط ثاني ودام من أبريل 1979 إلى حدود يونيو 1979⁵. تميز هذا الشوط بهزيمة الاتجاه اليميني خاصة بعد فك العزلة المضروبة على السجون، بعودة المبعدين إلى السجن المركزي، مما أفاد التيار الثوري الذي كان يحظى بشعبية واسعة داخل تلك القواعد العائدة إلى السجن المركزي.

إن هذا الانتصار الذي حققه الاتجاه الثوري بقيادة نواته الثورية، دفع الاتجاه الإصلاحي إلى تنظيم هجوم مضاد، مستفيدا من ظهور اتجاه تصفوي يدعو إلى حل فصائل الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية، بدعوى أنها برجوازية صغيرة، وقد استطاع هذا الاتجاه، وتحت شعلرات "براقة" اختراق العديد من قواعد التيار الثوري، وتزعم هذا الاتجاه كل من عبد الله زعزاع وعبد الفتاح الفاكهاني. هكذا قام تحالف سياسي انتهازي ظرفي بين الاتجاهين الإصلاحي والتصفوي⁵⁵ أدى إلى صدور "بيان يونيو 1979" والذي شكل ضرية قوية للتيار الثوري، لكن سرعان ما انفجر التناقض بين الاتجاهان العفوي ـ التصفوي والإصلاحي المتحالفان ليصبح انشطارا نهائيا بعد صدور "بيان تصحيحي" من الاتجاه الأول.

3 - شوط ثالث خاض غماره الاتجاه الثوري لمنظمة "إلى الأمام" دفاعا عن الإرث الثوري للحملم وللمنظمة، وذلك ضد الاتجاهين

^{53.} على إثر هذا الإضراب عن الطعام، قام النظام بتشتيت المعتقلين السياسيين على مجموعة من السجون، مجموعة ظلت في السجن المركزي، أما المجموعات الأخرى فتم توزيعها على سجون تازة وعين مومن بنواحي سطات والشاون والدار البيضاء وفاس.

^{54.} في يونيو 1979 صدر بيان تجميد العضوية داخل منظمة "إلى الأمام" الذي وقعه 52 مناضلا.

^{55.} انظر هوامش سابقة.

التصفوي والإصلاحي⁵⁶. في هاته الفترة كان التصفويون قد انتقلوا إلى الواجهة في معركتهم ضد المنظمة، بينما كان الاتجاه الإصلاحي يعرف تفككا وتراجعا انتهى به الأمر في الأخير إلى هامشية قاتلة خاصة بعد صدور "بيانه من داخل السجن"⁵⁷. وتميز هذا الشوط بالتحاق بعض الرفاق من مجموعة 1972 الذين عززوا نسبيا النواة الثورية، وإن كانت لهم مواقف أخرى ستظهر على السطح بمجرد انتهاء المعركة ضد التصفويين والإصلاحيين في نونبر 1979 أبراهام السرفاتي بالمنظمة من جديد قبل صدور تلك القرارات، بعدما دعم بيان التجميد دون توقيعه 60.

لقد دام هذا الشوط الثالث من يونيو 1979 إلى 12 نونبر 1979.

4- شوط رابع انطلقت أطواره ابتداء من نونبر 1979 وانتهت في خريف 1980. لقد كان هذا الشوط حاسما في تحديد مسار منظمة "إلى الأمام" لأنه أدخلها في مرحلة جديدة من تاريخها، وبه انتهت المرحلة الثورية الممتدة من 30 غشت 1970 إلى خريف 1980⁶¹.

وتميز هذا الشوط بصراع حاد بين ما تبقى من الاتجاه الثوري ومجموعة جديدة متنافرة ضمت عناصر من اللجنة الوطنية للمنظمة (عبد الحميد أمين، علي فقير، أبراهام السرفاتي وادريس بنزكري) وعناصر "وسطية" أو "يسراوية متطرفة"، البعض من هذه الأخيرة قد تم ضمه إلى اللجنة الوطنية التي أصبح يطلق عليها "القيادة" وتعرف هاته المجموعة ب "خط إعادة البناء"، بينما دافع الخط الثوري عن مفهوم

56. اتجاه المشتري ـ المنصوري، واتجاه زعزاع ـ فاكهاني.

57. البيان المذكور سابقا.

58. يتعلق الأمر بمجموعة من الرفاق، كانوا قد اعتقلوا سنة 1972، وحوكموا في غشت 1973، بينما المجموعة التي التحقوا بها تعرضت للاعتقال بين نونبر 1974 ومارس 1976، وحوكمت في محاكمة 3 يناير 1977 بالدار البيضاء، والتحقت بالسجن المركزي بالقنيطرة في مارس 1977.

59. يتعلق الأمر بالقرارات التي أصدرتها قيادة المنظمة في 12 نونبر 1979، ومست جل الموقعين على "بيان التجميد" الصادر في يونيو 1979.

60. انظر نقد ذاتي لأبراهام السرفاتي تحت عنوان" حول بعض التأملات النقد الذاتية لسنة 1979"، صدر بكراسة "اليمين الجديد: من الإصلاحية إلى خط الردة"، منشورات موقع "30 غشت" يناير 2016.

61. بعد صيف 1980 بدأت تتشكل ملامح خط تحريفي جديد، كانت تمثله القيادة الجديدة للمنظمة.

مخالف أكد على أهمية "التقييم الشامل" في سيرورة "إعادة البناء" 62. وسنرى لاحقا تفاصيل ذلك لتفنيد أطروحات "التحريفيين الجدد" حول هاته الحقبة. تميز هذا الشوط ببداية التراجع عن الخط الثوري للمنظمة وانطلاق مجموعة من المراجعات عبر فترتين مختلفتين لكل منهما خصائصها (سنعرض لتفاصيلها في فصول لاحقة)، فترة أولى ابتدأت من خريف 1979 وانتهت في خريف 1985. أما الفترة الثانية فقد انطلقت بعد خريف 1985، واستمرت إلى حدود حل المنظمة في ربيع 1994. وقد تميزت هاته الفترة بأهم المراجعات التحريفية لخط المنظمة الإيديولوجي والسياسي، والسقوط في التحريفية إيديولوجيا والإصلاحية سياسيا.

انتهى هذا الشوط بعزلة الخط الثوري وهزيمته في ظروف سياسية وإيديولوجية وتنظيمية بالغة التعقيد. لكن سيرورة الأفكار التي عبر عنها ظلت حية، وإن انتقلت إلى سياقات مختلفة سواء بالداخل (الجامعات، لدى بعض المناضلين) أو بالخارج (فرع المنظمة ببلجيكا). لقد كان للبعد الجغرافي وتباعد الأماكن أثر كبير في أخذ تلك الأفكار خصوصيات معينة أصبح من غير الممكن التحكم فيها.

7- إن الانتقال إلى سيرورة جديدة أطلق عليها "مسلسل إعادة البناء" لا يعني أن بعض المناضلين لم يستمروا من "الداخل" في طرح مجموعة من الأسئلة والقضايا حول التوجه الجديد للمنظمة، لكن تلك التساؤلات لم تجد لها جوابا لأنها كانت تعبر عن نفسها من داخل سيرورة جديدة كانت تسير بخطى متسارعة نحو التحريفية. لقد استمر هؤلاء المناضلين في طرح تساؤلاتهم تلك إلى حدود ندوة "الداخل" التي انعقدت أيام 28 و 29 و 30 يناير 1983⁶⁴. وبعد ذلك بدأت تتقلص وتتوارى تدريجيا إلى أن انتصر الخط التحريفي نهائيا. وعموما فأغلب أولئك الذين عبروا عن تلك المواقف المعارضة أو المتحفظة، قد انتهى بهم المطاف إلى قبول الخط التحريفي والانخراط السياسي

^{62.} التقييم الشامل وإعادة البناء هو الشعار المركزي للخط الثوري في مواجهة التحريفيين الجدد، الذين سيكشفون تدريجيا عن رفضهم لشعار "التقييم الشامل" والاكتفاء ببعض التقييمات الجزئية، خدمة لخط جديد بدأت تتشكل معالمه الأولى بعد صدور "بيان 12 نونبر 1979".

^{63.} شكلت اعتقالات خريف 1985، التي قضت على وجود منظمة "إلى الأمام" بالداخل نهاية لما سمي ب "مسلسل إعادة البناء".

^{64.} ندوة يناير 1983، هي الندوة التي انعقدت بالداخل، وحضرها ممثلو الخلايا بالداخل، من بينهم مصطفى البراهمة، عبد المومن شباري، الصعيب حسن وعبد اللطيف أكنوش، وعلى إثرها تم الإقرار بالوثائق الرسمية لما سمي ب "مسلسل إعادة البناء".

والتنظيمي تحت لوائه أو الابتعاد نهائيا عن أي عمل سياسي65.

في خضم النضال المبدئي ضد التيارات الإصلاحية و التصفوية و التحريفية، تؤكد التجربة التاريخية للحركة الشيوعية العالمية و الحملم، صحة المقولات اللينينية حول الاتجاهات الوسطية و اليسراوية التي تشكل عموما دعامة للانتهازية و التحريفية بمختلف منوعاتها و تلاوينها، و قد لعبت بالفعل دورا هاما في هزيمة الخط الثوري و انتصار الخط التحريفي، فالوسطيون عموما يقدمون متنفسا للتحريفية لكونهم يرفضون الصراع المبدئي ضدها و يؤمنون بإمكانية التعايش و الوحدة معها، أما اليسراويون بشعاراتهم المجردة و الجوفاء وبأساليبهم في الصراع يقدمون خدمات كبيرة للتحريفية تستطيع من خلالها تقديم نفسها ك"بديل ثوري"66.

الفصل الثامن:

سيرورات بناء الخط العام لمنظمة"إلى الأمام" وحركة التناقضات

إن عملية بناء الخط الثوري لمنظمة ماركسية. لينينية سيرورة متناقضة تتأثر بالضر ورة بالصراعات الطبقية الملموسة، وبالصراعات السياسية والإيديولوجية والفكرية المعبرة عن مصالح مختلف الطبقات، سواء كانت طبقات سائدة أو مسودة، وتتأثر البنية الإيديولوجية والسياسية والتنظيمية والطرح الاستراتيجي والبرنامج والبنية الطبقية ومجموع الممارسات الفعلية للتنظيم الماركسي بتلك الصراعات التي يشكل التنظيم الثوري أحد الأدوات الأساسية للتدخل من أجل التأثير فيها. إن التحاليل المختلفة وصراع الأفكار والتصورات، إضافة إلى

66. تعج التجربة الصينية، وخاصة إبان الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى بنماذج كثيرة من هذا القبيل، ساعدت على انتصار الخط التحريفي.

^{65.} المقصود هنا أولئك الذين اعتقدوا خطئا، أنهم ببقائهم داخل المنظمة، سيغيرون مجرى تطورها، انسحب العديد منهم بعد ذلك، فيما كان فرع بأكمله، وهو فرع بلجيكا قد رفض الامتثال للقيادة التحريفية الجديدة. من بين الأسماء بالسجن المركزي ادريس بن زكري، التيتي لحبيب، البكراوي محمد ... ومن خارج السجن مجموعة من المناضلين، وقد ظهرت نتائج هذا الموقف في انفجار الصراعات داخل القيادة الجديدة والتي أدت إلى انسحاب ادريس بن زكري وانسحاب العديد من المناضلين بالداخل والخارج واستمر البعض الآخر في طرح التساؤلات تلو التساؤلات إلى أن وجد نفسه داخل النهج الديموقراطي. وهؤلاء وأولئك هم من أطلقنا عليهم تسمية الوسطيين، فمواقفهم ساعدت على انتصار الخط التحريفي.

صراع القديم والجديد أشياء لا يمكن تجنبها، لأن التنظيم السياسي كائن حي يشكل التناقض محرك تطوره ضمن سيرورة متناقضة بالضرورة، فجدلية الوحدة والتناقض من أجل وحدة جديدة، هي التعبير عن خط التطور إلى الأمام ضمن سيرورة ثورية صاعدة أو تحول نحو سيرورة مضادة (إصلاحية، تحريفية...).

في قلب هذا التطور المتناقض، يحتل الخط الإيديولوجي دورا أساسيا ومهيمنا (أولوية الإيديولوجي ...) في قيادة المنظمة الماركسية . اللينينية نحو تحقيق برنامجها وأهدافها المرسومة. إن الصراع النظري لذا أهمية قصوى لمواجهة الانحرافات المختلفة التي لا يمكن تجنبها. فلا حل للتناقض بطرد التناقض، بل بإقرار أهمية خوض صراع الخطوط واحترام المبادئ الماركسية . اللينينية للتنظيم. إن كل تناقض يطرد من الباب سيعود من النافذة وبلبوسات مختلفة 67.

هناك فكرة خاطئة لدى العديد من المناضلين الماركسيين . اللينينيين ، حين ينظرون أو حين يعتقدون بوجود خط بروليتاري خالي من أي تناقض. إن مثل هذه النظرة تتخلى ببساطة عن الدياليكتيك، وتتناسى أو تنسى أن تكون الخط البروليتاري هو نتاج سيرورة ثورية متناقضة، أو لنقل وحدة متناقضة يحكمها طرف سائد الشيء الذي لا ينفي استمرار صراع الطرف الآخر من أجل السيطرة ضمن تلك الوحدة المتناقضة. ويمكن القول كذلك أن كل طرف من طرفي التناقض يتعرض هو الآخر للانشطار بحكم قانون التناقض. هكذا فكل خط ثوري أو بروليتاري يحمل بالضرورة بذور انشطاره والتحول إلى نقيضه، إذا لم تتم معالجة التناقض بشكل سديد، وهو ما قد يجعل ذلك التناقض غير العدائي في البداية يتحول إلى تناقض عدائي. إن أسلوب معالجة التناقضات داخل التنظيم الثوري الماركسي . اللينيني يعتبر وسيلة حاسمة في تحقيق القفزات النوعية للتنظيم والتقدم في توضيح خطه الإيديولوجي والسياسي دون السقوط في النزعة التوفيقية والمواقف والأفكار التي "الوسطية"، وذلك عبر خوض الصراع المبدئي على قاعدة مبدأ وحدة - نقد - وحدة ، واعتماد مفهوم التركيب الجدلي للمواقف والأفكار التي يعتبر لينين نموذجها ومثالها الرائع 68 .

^{67.} التجربة السوفياتية والصينية غنية بالدروس في هذا المجال.

^{68.} نجاح المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي البلشفي، ودور لينين في ذلك، نموذج لكيفية خوض الصراع داخل الحزب.

1) منظمة "إلى الأمام" وحركة التناقضات داخلها

منذ لحظة التأسيس (30 غشت 1970) إلى لحظة الحل (ربيع 1994) مرت المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام" بمراحل مختلفة في تطورها، كان لكل منها خصائصها ومميزاتها وأثره على الخط الإيديولوجي والسياسي والتنظيمي والاستراتيجي للمنظمة، وبطبيعة الحال فكل مرحلة يمكن تقسيمها إلى فترات.

من وجهة نظر تاريخية يمكن تقسيم تاريخ منظمة "إلى الأمام" إلى مرحلتين أساسيتين:

أ- المرحلة الأولى: دامت عشر سنوات ـ 1970 ـ 1980

تتمير هذه المرحلة بسيادة خط ثوري ماركسي ـ لينيني ، ظل صامدا في وجه الخطوط اليمينية الإصلاحية منها والتحريفية، وهذا رغم تناقضاته الداخلية وبروز انحرافات يمينية أو يسراوية على خلفية الصراعات الطبقية الدائرة في المغرب ومراحل القمع الشرس الذي كانت تتعرض له المنظمة خلال هذه المرحلة.

ب- المرحلة الثانية: 1980-1994

تتميز هذه المرحلة بانقلاب في السيرورة الثورية للمنظمة لصالح خط تحريفي إصلاحي، دشن منذ سيطرته على قيادة المنظمة سيرورة جديدة أطلق عليها بداية "مسلسل إعادة البناء"، ثم بعد ذلك ما أسماه ب"مراجعات خط المنظمة" بعد إفلاس "مسلسل إعادة البناء" في خريف 1985، و ذلك على طريق الإفلاس النهائي بحل المنظمة في ربيع 1994، و بذلك تحمل قادة "مسلسل إعادة البناء" ثلاث مسؤوليات تاريخية: مسؤولية التاريخية في فشل مشروع

^{69.} سنة 1985، هي سنة سقوط تجربة ما يسمى ب "مسلسل إعادة البناء"، بعد الضربة التي وجهها النظام للمنظمة التي فقدت إثرها تواجدها في داخل البلاد.

^{70.} يتعلق الأمر باعتقالات نونبر 1974 ـ يناير 1975، و اعتقالات دجنبر 1975 ـ مارس 1976.

إعادة بنائهاـ خريف 1980 ـ خريف 1985 ـ و أخيرا مسؤولية القضاء عليها نهائيا من خلال مسلسل المراجعات التراجعية عن خط الثورة المغربية الإيديولوجي والسياسي والاستراتيجي والأممي الذي انتهى بحل منظمة "إلى الأمام" سنة 1994.

2- سيرورات الصراع وترابطاتها، التناقضات وتطورها غير المتساوق واللامتكافئ.

يقول لينين: "إن الدياليكتيك، بمعناه الأصلى، هو دراسة التناقض في صميم جوهر الأشياء"⁷¹.

وحده الدياليكتيك المادي وقانونه الأساسي، قانون التناقض وما يوفره من منهجية علمية رصينة عبر مجموعة من المفاهيم والمقولات (وحدة الأضداد، التناقض الرئيسي والتناقض الطرف الرئيسي للتناقض والطرف الثانوي، التناقض العدائي (التناحري) والتناقض غير العدائي...) يستطيع التقاط حركة الواقع وتناقضاته من لحظة البداية حتى لحظة نهاية سيرورة تطوره.

إن الاستعمال المنسجم لمبدأ "الواحد ينشطر إلى اثنين" في فهم ودراسة السيرورات وتطور التناقضات داخلها، وتحديد نوعيتها...ثم استحضار ترابط السيرورات (تبادل الفعل)، يسمح بفهم سيرورة تطور الظواهر السياسية داخل التنظيم السياسي الثوري أو الحزب السياسي الثوري، وذلك لكونه يقوم بالارتقاء بمفهوم الصراع الطبقي الذي سيصبح في قلب الخط الثوري، وهذا ما يسمح لنا بتفسير ظهور صراع الخطوط داخل التنظيم الثوري أو الحزب الثوري، وهو ما تشهد عليه تجربة الحزب البلشفي الروسي وتجربة الحزب الشيوعي الصين.

إن قانون تطور صراع الخطوط داخل التنظيم الثوري أو الحزب الثوري، يخضع للمنطق الجدلي، كما أن سيرورة تطور المنظمة الثورية خلال المراحل المختلفة من حياتها تخضع بدورها لقانون التناقض وتطور صراع طرفي التناقض ضمن سيرورة واحدة، واحتلال أحد التناقضات الطابع الرئيسي. وهناك تبادل الفعل والتأثير بين مختلف السيرورات المترابطة فيما بينها، على قاعدة انعكاس الصراعات الطبقية في مرحلة أو فترات مختلفة داخل المنظمة الثورية، وبذلك سنجد تلك الصراعات السياسية والإيديولوجية داخل المنظمة تتأثر جدليا

71. انظر "دفاتر فلسفية" ، لينين.

بعاملي الزمان والمكان (داخل السجن وخارجه، داخل المغرب أو خارجه، في فترة محددة من الزمن أو في فترة أخرى...)، وتكون أحيانا داخلية نابعة من تناقضات داخل المنظمة، وأحيانا أخرى "خارجية" كما هو الحال في صراعها مع خطوط أخرى داخل فصائل الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية ⁷².

وضمن سيرورة تطور التناقضات، بين الخطوط والأفكار والتوجهات والتيارات يكون أحد التناقضات تناقضا رئيسيا، دون أن يعني ذلك عدم تبادل التأثير بين مختلف التناقضات التي تتحرك في ظل سيرورة واحدة، تحمل في داخلها مجموعة من السيرورات الأخرى.

إن دراسة تاريخ المنظمة الماركسية . اللينينية المغربية "إلى الأمام" حسب التقسيم الذي حددناه أعلاه⁷³ يقر بوجود فترات من داخل كل مرحلة ويؤكد تلك الخصائص التي حددناها أعلاه.

الفصل التاسع:

خطاطة أولية لتطور الصراعات داخل منظمة "إلى الأمام"

أ- المرحلة الأولى :1970-1980:

^{72.} المعني هنا الخلافات التي برزت بين فصائل الحركة الماركسية . اللينينية المغربية خلال حقبة 1972 ـ 1974.

^{73.} لقد حددنا وجود مرحلتين أساسيتين في تاريخ منظمة "إلى الأمام" باعتماد فاصل طبيعة السيرورة الأولى للمنظمة (1970 ـ 1980)، وتحولها إلى سيرورة ثانية مناقضة، يحكمها خط تحريفي (1980 ـ 1994).

ـ فترة 30 غشت 1970-20 نونبر 1972:

تميزت هذه الفترة بتأسيس منظمة "إلى الأمام" في 30 غشت 1970، حيث أصدرت وثيقتها التأسيسية الأولى تحت عنوان: "سقطت الأقنعة فلنفتح الطريق الثوري"⁷⁴.

خلال هذه الفترة وبعد دخول المنظمة تجربتها السياسية الأولى، وأمام تحديات القمع وتطور الصراع الطبقي وتحديات المهام المطروحة عليها، ظهرت تناقضات وصراعات إيديولوجية داخل المنظمة، خاصة أن الوثيقة التأسيسية لم تجب بشكل دقيق عن العديد من القضايا السياسية والتنظيمية التي طرحت على عاتق المنظمة خلال هذه الفترة.

على أرضية خط العفوية الذي كان سائدا خلال هذه الفترة، وفي محاولات للخروج منه، تصارعت ثلاث خطوط متناقضة:

* خط كان يدعو إلى البناء الذاتي للمنظمة، والابتعاد عن النضالات الجماهيرية، والتقليص من العمل الدعائي والتحريضي حتى تستطيع المنظمة بناء الأطر الثورية التي ستقود الثورة. وكان لهذا الطرح وجه سياسي يتمثل في الدعوة إلى التعامل مع القوى السياسية والإصلاحية (أحزاب الكتلة الوطنية أنداك)، وعرف هذا الاتجاه باتجاه رايموند بنعيم 75.

* خط غيفاري، كان يدعو إلى حرب العصابات كطريق للثورة المغربية، كان هذا الخط متأثرا بتجارب أمريكا اللاتينية 76. كان هذا الاتجاه

^{74.} للاطلاع على الوثيقة انظر كراسة "الوثائق الأساسية للمنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام"، 1970 ـ 1980: الخط الثوري، الجزء الأول"، منشورات موقع "30 غشت" يناير 2016.

^{75.} ريموند بنعيم هو أحد مؤسسي منظمة "إلى الأمام"، وعضو سابق في " لجنة التنسيق الوطني"، أستاذ جامعي، سيعرف في فترة 1971 ـ 1972 بمجموعة من الطروحات اليمينية، وسيجعله الإصلاحيون الجدد ابتداء من 1976 أيقونتهم التاريخية.

^{76.}كان هذا الخط متأثرا بأطروحات كارلوس مارغيلا البرازيلي (انظر كراسته الشهيرة: "موجز حرب العصابات المدينية") وباستراتيجية وتكتيك حركة التحرر الوطني "التوباماروس" في الأروغواي، وكذلك بأطروحات "اليسار البروليتاري" بفرنسا، حيث عايش ممثل هذا الخط جزءا من تجاربه، لما كان طالبا هناك.

يرفض فكرة بناء الحزب الثوري، كمقدمة لإنجاز الثورة المغربية، ويؤكد على مفهوم بناء جبهة ثورية شعبية⁷⁷. كان بلخضر جمال هو زعيم هذا الاتجاه (دكتور صيدلة وصيدلي واختصاصي في الأعشاب الطبية، أصبح ذو شهرة عالمية في هذا المجال).

* خط ثوري ماركسي ـ لينيني، كان متأثرا بالثورة الثقافية الصينية، وإسهامات وفكر ماو تسي تونغ، ومدافعا عن خط حرب التحرير الشعبية، وخط الجماهير كما حدده ماو تسي تونغ، وعموما يمكن تسميته بخط "القواعد الحمراء المتحركة"، ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه أبراهام السرفاتي⁷⁸.

إن ما يميز صراع الخطوط في هاته الفترة، أن الصراع كان داخليا، قاده رفاق من داخل المنظمة. وقد شكل الصراع ضد الخط الأول والثاني إحدى مراحل تطور سيرورة بناء الخط الثوري للمنظمة خلال هذه الفترة التي انتهت ببناء خط سياسي وتنظيمي واستراتيجي للمنظمة، عبرت عنه مجموعة من الوثائق منها "مسودة الاستراتيجية الثورية"⁷⁹ و وثيقة "عشرة أشهر من كفاح التنظيم: نقد ونقد ذاتي"⁸⁰.

وقد وضعت اعتقالات يناير. فبراير 1972، والتي استمرت إلى حدود شهر ماي من تلك السنة، حدا لوجود الخط الثاني، الذي كشف القمع عن وجود عمل تكتلي كان يقوم به أصحاب هذا الاتجاه من داخل المنظمة، حيث شكلوا تنظيما داخل التنظيم، وكانوا وراء تأسيس ما سمي ب"وكالة الأنباء الشعبية".

80. للاطلاع على الوثيقة انظر نفس المرجع السابق.

^{78.} أبراهام السرفاتي، مهندس، خريج مدرسة المعادن بفرنسا، أستاذ جامعي بالمدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط، خبير في شؤون الطاقة، أحد الذين أشرفوا على مجلة "أنفاس" المغربية، إلى جانب عبد اللطيف اللعبي، وهو أحد مؤسسي منظمة "إلى الأمام".

^{79.} للاطلاع على الوثيقة انظر كراسة "الوثائق الأساسية للمنظمة الماركسية . اللينينية المغربية "إلى الأمام" 1970 – 1980: الخط الثوري، الجزء الأول"، منشورات موقع "30 غشت" يناير 2016.

إن هذا العمل التكتلي، قد ساهم بشكل كبير في الضرية التي تعرضت لها منظمة "إلى الأمام" سنة 1972.

أما الخط الأول، فقد استمر يصارع حتى بعد الندوة الوطنية الأولى التي تم هزمه فيها على يد عناصر الخط الثوري. وفي حدود ماي ـ يونيو 72، وتحت ضغط المتابعات التي كان يتعرض لها رفاق المنظمة، قام زعيم هذا الاتجاه بابتزاز هذه الأخيرة، عندما اشترط عليها إخراجه من المغرب بكل الوسائل، وإلا سيفشي كل الأسرار التي يعرفها عن المنظمة إذا ما تم اعتقاله، وكان ذلك بمثابة نهايته السياسية، بينما استمر بعض أتباعه في المواجهة إلى حدود منتصف 1973. وقام هذا الاتجاه بعمل تكتلي بعد الندوة الوطنية الأولى على مستوى فرع الرباط، انفجرت على إثره صراعات قوية مع هذا الاتجاه 81.

عموما يمكن اعتبار التناقض بين الخط الإصلاحي (خط بنعيم) والخط الثوري في هذه الفترة، تناقضا رئيسيا، بينما شكل التناقض مع الخط اليسراوي الغيفاري تناقضا ثانويا (خط بلخضر)، وإن دار الصراع أحيانا، وفي نفس الوقت بين الخطوط الثلاثة.

إن ما يميز هذه الفترة كذلك، أن سيرورة بناء الخط الثوري الجديد، قد تمت على قاعدة الانشطار داخل الخط الأول التأسيسي⁸² وكذلك في تفاعل مع الخطوط الأخرى. ومن المعروف أن هذه الفترة انتهت بانتصار الخط الثوري الذي تعبر وثيقة: " 10 أشهر من كفاح التنظيم..."⁸³ عن أهم خلاصاته الجديدة.

^{81.} بعد انعقاد الندوة الوطنية الأولى للمنظمة في نهاية دجنبر 1971 ـ بداية يناير 1972، فقد هذا الاتجاه اليميني عضويته داخل قيادة المنظمة، وكرد فعل لأنصاره، قام هؤلاء برفض ممثلي القيادة الجديدة لدى الفرع، ونجم عن هذا الوضع ازدواجية سياسية وتنظيمية، وصراعات استمرت إلى حدود منتصف 1973.

^{82.} المعني هنا، ظهور ثلاث تيارات متصارعة خاصة و أن الوثيقة التأسيسية لم تكن واضحة في مجموعة من النقط، من بينها الاستراتيجية الثورية.

^{83.} للاطلاع على الوثيقة انظر هامش سابق.

ـ فترة 20 نونبر 1972 ـ نونبر 1974:

لعل أهم مميزات هاته الفترة، هي دخول منظمة "إلى الأمام" في إعادة بناء ذاتها بناء على خلاصات تجربة سنتين من نضالها، تلك الخلاصات التي حددت خطوطها العريضة وثيقة "عشرة أشهر من كفاح التنظيم: نقد ونقد ذاتي" الصادرة بتاريخ 20 نونبر 1972. كان على المنظمة أن تترجم تلك الخلاصات إلى مهام سياسية وتنظيمية يكثفها شعار "من أجل بناء منظمة طليعية، صلبة وراسخة جماهيريا". وعلى مدى سنتين عرفت المنظمة تطورا هاما في خطها السياسي والتنظيمي والاستراتيجي.

حصل هذا التطور في ظل أوضاع سياسية داخل المغرب، من أبرز مميزاتها الهجوم الذي دشنه النظام الكمبرادوري، بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة ليوم 16 غشت 1972، على الحركة الجماهيرية و القوى الديموقراطية و الثورية و الحركة الماركسية . اللينينية المغربية، في محاولة لإعادة ترميم قاعدته السياسية المهزوزة و تركيز نظامه الكمبرادوري الذي تعرض لهزات قوية، فكان القمع الفاشي إحدى السمات الرئيسية لهذه الفترة، التي ستتميز بدخول قضية الصحراء على الخط، وقبلها انفجار حركة 3 مارس الثورية التي فجرتها مجموعات مسلحة تابعة للخط الوطني الثوري داخل "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" في سياق التحديات التي واجهتها الحملم، برزت تحاليل مختلفة للوضع السياسي العام بالبلاد وللمهام الملقاة على تلك الحركة. وبعد نقاشات أولية بين منظمة "إلى الأمام" ومنظمة "23 مارس"، تبين أن الخلافات كبيرة وجوهرية، فانفجر الصراع بين الفصيلين وأخذ طابعا جماهيريا ومفتوحا. انطلق الخلاف بعد إصدار منظمة "23 مارس" لوثيقة "خطة عمل داخل الطبقة العاملة"، تلك الوثيقة التي قام محمد الكرفاتي الملقب ب "حميد" بصياغتها. ويعتبر محمد الكرفاتي آنذاك ممثلا وقائدا للتيار اليميني داخل تلك المنظمة. وكما سبق أن أوردنا في صفحات سابقة، لم تكن الوثيقة مجرد خطة عمل، بل تحليلا متكاملا يعرض لمجموعة من الطروحات تتناول تحديدا لطبيعة النظام، تقييم المرحلة السياسية، تحليل وتقييم واقع الحركة الجماهيرية، متكاملا يعرض لمجموعة من الطروحات تتناول تحديدا لطبيعة النظام، تقييم المرحلة السياسية، تحليل وتقييم واقع الحركة الجماهيرية، الموقف من الفلاحين، نظرية الأطر وبناء الحزب الثوري، وبشكل غير مباشر جوانب من الاستراتيجية الثورية. فيما يخص الطرح المتكامل

^{84.} في يوم 3 مارس 1973، انطلقت مجموعات مسلحة، بعضها دخل من الحدود الجزائرية، تنتمي إلى التيار الوطني الثوري داخل "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" ـ اتجاه الرباط ـ فحاولت تفجير عمل مسلح في العديد من الأماكن في المغرب منها خنيفرة، مولاي بوعزة، كلميم ... وقد استطاعت قوات النظام محاصرة المجموعات المسلحة واعتقال وتصفية أغلب عناصرها.

للاستراتيجية فقد تم تقديمه في يناير 1974، من طرف محمد الكرفاتي، بمناسبة اجتماع تنسيقي مع منظمة "إلى الأمام"، ويتلخص مضمونها في تصور احتمال قيام انتفاضة بمناسبة الذكرى العاشرة لانتفاضة 23 مارس بالدار البيضاء. كان التصور يقوم على فكرة إطلاق الحركة التلاميذية بالدار البيضاء لانتفاضة تجر معها الطبقة العاملة بالمدينة.

ابتداء من أبريل 73، وإلى حدود صدور بيان 22 يونيو 1974 الموقع من طرف المنظمتين، خاض الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام" صراعا مريرا ضد الخط اليميني داخل منظمة "23 مارس"، ذلك الخط الذي أطلقت عليه المنظمة "خط التراجع" أو "خط الردة داخل الحركة الماركسية . الجماهيرية"، وقد تركزت وجهة نظر الخط الثوري في مجموعة من الوثائق أهمها "الوضع الراهن والمهام العاجلة للحركة الماركسية . اللينينية" أبريل 1973.

ولمزيد من التدقيق، فالخط اليميني لمنظمة "23 مارس" كان آنذاك يتشكل من تيارين:

- تيار محمد الكرفاتي وكان يحظى حينها بالأغلبية داخل اللجنة المركزية لمنظمة "23 مارس" بالداخل، هذا التيار عبرت عن مواقفه وثيقة "خطة عمل داخل الطبقة العاملة".

- تيار عبد السلام المؤذن (تيار الأقلية داخل الاتجاه اليميني)، وكانت له خلافات مع الأول في بعض القضايا كقضية الصحراء (الدفاع عن مغربية الصحراء)، والتأكيد على الطابع الديموقراطي المناهض ل "الأوتوقراطية" فيما يخص المرحلة الاستراتيجية، فيما يشبه التخلي عن مفهوم الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية كطرح استراتيجي، مقابل الدعوة إلى انتفاضة من أجل إسقاط الملكية.

كان لهذا الصراع السياسي بين المنظمتين أثر كبير على تطور الخط السياسي لمنظمة "23 مارس"، حيث سيتوج بظهور تيار جديد سيعرف لاحقا ب "الاتجاه الإيجابي" الذي كان قريبا من منظمة "إلى الأمام". وبالفعل تم تكريس هذا الواقع الجديد بعد انعقاد الندوة الوطنية لمنظمة "23 مارس" في أبريل 1974 التي انتخبت لجنة وطنية جديدة، تتشكل من 13 عضوا حظي فيها "الاتجاه الإيجابي" بالأغلبية، بينما شارك تيار "مغربية الصحراء" بثلاثة أعضاء هم عبد السلام المؤذن وعبد العالي بنشقرون وعلال الأزهر. وأقامت منظمة "23 مارس"

51

^{85.} للاطلاع على الوثيقة، انظر كراسة "الوثائق الأساسية للمنظمة الماركسية . اللينينية المغربية "إلى الأمام" 1970 – 1980: الخط الثوري" الجزء الأول، منشورات موقع "30 غشت" يناير 2016.

ندوة أخرى في شتنبر 1974 للحسم في الموقف من قضية الصحراء.

لقد تجسد هذا التطور في العلاقة بين المنظمتين بصدور "بيان يونيو 1974"، وكراس"طريقان لتحرير الصحراء"- شتنبر 1974- و"الخطة التكتيكية المشتركة" - أكتوبر 74- ، وعودة "لجنة التوحيد"⁸⁶ إلى ممارسة مهامها (أكتوبر 74).

في نفس الفترة، وبعد شهور من انفجار الخلاف بين الفصيلين المذكورين أعلاه، انطلق النقاش بين منظمة "إلى الأمام" والفصيل الثالث، الذي سيعرف فيما بعد ب "لنخدم الشعب"⁸⁷.

ظل النقاش بين المنظمتين داخليا، ومر بمجموعة من الأطوار (تبادل الوثائق) توجت بفتح نقاش ديموقراطي يساهم فيه أعضاء التنظيمين، مع الحرص على سرية ذلك. وقد أظهر النقاش آنذاك وجود العديد من الخلافات، تعود إلى تبني فصيل "لنخدم الشعب" لأطروحات يقوم عمادها الاستراتيجي والسياسي على إعطاء الأولوية للعمل في البوادي وتأثير ذلك على الطبيعة الطبقية للحزب الثوري والأطر الثورية والموقف من الطبقة العاملة. كما تميز الطرح الاستراتيجي ل "لنخدم الشعب" بتبني فكرة إطلاق العنف الثوري الفردي المباشر دون انتظار، وهو ما كان يطلق عليه في أدبيات هذا الفصيل ب "العمليات ذات صدى"و ب "المبادرة الثاقبة"88.

إن تطور التناقضات داخل الحملم بالنسبة للفترة المحددة أعلاه، كان انعكاسا لتطور الصراعات الطبقية والتحولات البنيوية السياسية والاقتصادية التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية المغربية آنذاك. وبقدر ما كانت انعكاسا لذلك الواقع فقد كانت كذلك تعبيرا عن محاولات لإيجاد الصيغ السياسية والتنظيمية وحتى الاستراتيجية للتدخل والتأثير في ذلك الواقع من طرف المنظمات الماركسية ـ اللينينية.

86. "لجنة التوحيد"، إطار مشترك، يضم بالتساوي أعضاء من الكتابة الوطنية لمنظمة "إلى الأمام"، وآخرون من المكتب السياسي لمنظمة "23 مارس"، وقد تشكل هذا الإطار لأول مرة، على إثر صدور "بيان التوحيد" في أكتوبر 1972، وكان يشرف على إصدار جريدة "إلى الأمام"، إلى حدود انفجار الصراع بين التنظيمين في مارس 1973، فتوقفت "لجنة التوحيد" عن العمل، لتعاود الظهور في أكتوبر 1974.

87. انشق هذا التيار عن منظمة "23 مارس" نهاية 1971، ليصبح فيما بعد تنظيما قائما بذاته تحت اسم "لنخدم الشعب"، وكان هذا الفصيل متأثرا بالنزعات الماوية المنتشرة في تلك الفترة خارج المغرب، وخاصة في فرنسا.

88. للمزيد من التفاصيل، انظر الوثيقة التي أصدرتها منظمة "إلى الأمام" تحت عنوان "من أجل خط ماركسي ـ لينيني لحزب البروليتاريا المغربي"، وتوجد الوثيقة ضمن كراسة "الوثائق الأساسية للمنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام" 1970 – 1980: الخط الثوري" الجزء الأول، منشورات موقع "30 غشت" يناير 2016.

عموما ما يهمنا هنا، أن تلك المحاولات تطورت ضمن سيرورات متناقضة:

- السيرورة الأولى كان يحركها التناقض بين الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام" والخط اليميني السائد داخل منظمة "23 مارس"، وكان هذا بمثابة تناقض رئيسي داخل الحملم، ساهم في تفجير الصراع بين المنظمتين وانعكس على أساليب الصراع مع منظمة "23مارس" فكان الصراع جماهيريا ومفتوحا، لكنه لم يتحول إلى العدائية، نتيجة العلاقات التاريخية المشتركة بين قواعد التنظيمين.

- السيرورة الثانية، التي كانت تجري في نفس الوقت تقريبا، كان محركها التناقض بين الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام" والخط "الماوي" "لنخدم الشعب (المقصود هنا بالماوية المعتى الذي كان يعطى لهذا المفهوم داخل بعض الفصائل اليسارية العالمية، الفرنسية منها خصوصا، ويختلف عن المعاني الجديدة التي أخذها ابتداء من ثمانينات القرن العشرين).

احتل هذا التناقض موقعا ثانويا في الصراع، انطلاقا من رغبة الطرفين في الوحدة من أجل عزل التيار اليميني داخل الحملم، وانعكس هذا التصور على أسلوب النقاش الرفاقي والهادئ والداخلي الذي ساد بين المنظمتين.

لقد كان الطرفان ينطلقان من نفس التشخيص للتناقض الرئيسي داخل الحملم، ومن تم الاتفاق على الخصم الرئيسي الذي وجب مواجهته أي الخط اليميني السائد داخل منظمة "23 مارس".

إن هذا الاتفاق لم يكن يعني عدم وجود خلافات إيديولوجية وسياسية واستراتيجية هامة، بل على العكس تم التصدي لها بالنقاش الذي سمح بتحديد عناصر الاتفاق وجوانب الخلاف لتعميق النقاش حولها.

لقد كان للقمع الذي تعرضت له الحملم ابتداء من نونبر 1974 انعكاس كبير على مسار السيرورتين وتحول التناقضات وانتقالها، ويمكن القول أن الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام"، قد تطور في هذه الفترة كما تشهد على ذلك وثائقها تحت تأثير ثلاث سيرورات:

- سيرورة الصراعات الطبقية في المغرب خلال الفترة المحددة أعلاه.
- سيرورة الصراع ضد الخط اليميني داخل منظمة "23 مارس" الذي احتل فيه التناقض الطابع الرئيسي من موقع الحملم ككل.

- سيرورة التناقض مع خط منظمة "لنخدم الشعب"الذي كان ثانويا بالنسبة للتناقض الأول.

بخلاف الفترة الممتدة من 30 غشت إلى حدود نونبر 1972، التي تميزت بتطور الخط السياسي العام ضمن تناقضات داخلية للمنظمة كانت محركا لذلك التطور، نجد أن الفترة الثانية تميزت بانتقال التناقض من داخل المنظمة إلى خارجها، وشكل هذا التحول محركا أساسيا أو شرطا أساسيا لتطور خط المنظمة بارتباط مع تطور السيرورة الأولى.

إن هذا الانتقال للتناقض، لا يعني أن المنظمة كانت تتطور خلال هاته الفترة بدون تناقضات داخلية كما تعبر عن ذلك التساؤلات التي كان يطرحها الرفاق خلال ندوات المنظمة، أو داخل الخلايا القاعدية للمنظمة، فقد كانت اجتماعات تلك الإطارات التنظيمية مناسبة تظهر فيها خلافات أو تقييمات مختلفة حول الوضع السياسي أو حول طبيعة مهام المنظمة و أولوياتها، كما يؤكد ذلك ظهور مواقف داعية لخوض الكفاح المسلح تحت تأثير "حركة 3 مارس 1973"، أو الدعوات إلى تقليص التواجد في الشبيبة المدرسية و التركيز اكثر على العمل وسط الطبقة العاملة و الفلاحين. لكن هذه التناقضات، بقدر ما كانت انعكاسا للشروط الموضوعية، بقدر ما تأثرت بالتناقض الرئيسي داخل الحملم الذي لعب دورا طاردا لتلك التناقضات، التي كانت تواجه بتأكيد قيادة المنظمة على صحة الخط السياسي (وهذا صحيح إلى حد ما)، و ضرورة اتسام التنظيم ب "وحدة الفكر و الإرادة و الممارسة" مما كان يساهم في طمس التناقضات و طردها من التنظيم بدون معالجتها و حلها سياسيا و إيديولوجيا. وتولد عن هذا الطرح تصور بيروقراطي لدور القيادة في بناء الخط السياسي، مما جعله حكرا على هذه الأخيرة، وقد نتج هذا الفهم عن تأويل خاطئ لخلاصات "تقرير 20 نونبر 1972"، وسيكون لهذا الطرح نتائج سلبية على المنظمة عندما ستهب عاصفة القمع الوحشي ابتداء من نونبر 1974 وما تلاها.

ـ فترة نونبر 1974 مارس 1976:

بعد الضربات المتتالية التي تعرضت لها الحملم منذ نهاية صيف 1972، واستمرت خلال سنتي 1973 و 1974⁸⁹، أعلن النظام الكمبرادوري في خريف 1974 (خطاب أكادير 1974) عن نيته ورغبته في اجتثاث الحملم والحركة الثورية وذلك في سياق محاولاته لترميم وضعه الداخلي المهزوز بعد المحاولتين الانقلابيتين الفاشلتين في يوليوز 1971 وغشت 1972⁹⁰

وبعد أسابيع من هذا الخطاب المشؤوم، هبت رياح قمع وحشي عصف بالعديد من أطر ومناضلي الحملم، فقد دشن النظام الكمبرادوري في خريف 74 أكبر هجمة فاشية على الحملم استمرت إلى حدود مارس 1976، حيث سيزج بالمئات من المناضلين في قبو المعتقلات السرية المظلمة للنظام، وسيتعرضون لأبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي خلال مدد طويلة، قبل أن تصدر في حقهم أحكام قاسية تعد بمئات السنين.

لقد استطاعت أجهزة القمع الفاشية للنظام الكمبرادوري - في خريف 1974 - القضاء النهائي على وجود منظمة "23 مارس" بالداخل، وتأثرت منظمة"إلى الأمام" بتلك الاعتقالات، حيث تعرض العديد من قادتها و أطرها للاعتقال، مما أضعفها، لكن دون أن تستطيع أجهزة القمع القضاء عليها نهائيا بالداخل، حيث نجا مجموعة من قادتها و أطرها، فاستمرت المواجهة بينها و بين النظام إلى حدود مارس 1976، حيث استطاع لأول مرة القضاء على وجودها بالداخل (نجا من الاعتقالات العديد من مناضلي التنظيمات الثورية شبه الجماهيرية التابعة للمنظمة المركزية، بينما تعرضت المنظمة المركزية للاجتثاث).

كانت الحملم قبل هبوب عاصفة نونبر 74 منكبة على ترتيب أوضاعها الداخلية، استعدادا لقفزة جديدة في العلاقات بين فصائلها الثلاث،

^{89.} تميزت هذه الفترة بالهجوم على الحركة الطلابية، واعتقال قادتها ومناضليها، وحل "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب" يوم 24 يناير 1973، وتصفية حركة "3 مارس 1973، واعتقال مناضليها، وتنفيذ حكم الإعدام في العديد منهم، واستعمال الطرود الملغومة لترهيب المناضلين الديموقراطيين ... واعتقال العديد من مناضلي الحملم والنقابة الوطنية للتلاميذ (مجموعة 36) ...

^{90.} تعرض النظام لمحاولتين انقلابيتين في 10 يوليوز 1971 و 16 غشت 1972، وقد فشلت المحاولتان وتم إعدام مدبريها.

خاصة بعد صدور "بيان 22 يونيو 1974" و "طريقان لتحرير الصحراء" (شتنبر 1974) و "الخطة التكتيكية المشتركة" (اكتوبر 1974)، وثائق ساهمت في تقريب وجهات النظر بين منظمة "إلى الأمام" و منظمة "23 مارس"، كان من نتائجها مباشرة عودة "لجنة التوحيد" المشتركة بينهما لتعمل من جديد، فأصدرت "نشرة الوحدة"91، التي جسدت تعبيرا عن عودة الروح الوحدوية إلى العلاقات بين التنظيمين، بعد فترة من الصراعات السياسية بينهما. وبشكل مواز قطعت العلاقات الوحدوية بين منظمة "إلى الأمام" ومنظمة "لنخدم الشعب" أشواطا متقدمة، بعد الحوار الاستراتيجي الذي دار بينهما والذي تلخصه وثيقة "من أجل خط ماركسي- لينيني لحزب البروليتاريا المغربي" (

قضت حملة النظام الكمبرادوري القمعية، ابتداء من خريف 74، على هاته السيرورة الوحدوية بين الفصائل الثلاث. هكذا وجدت منظمة"إلى الأمام" نفسها وحيدة في مواجهة النظام الكمبرادوري وترسانته القمعية المدعومة والموجهة من طرف المخابرات الامبريالية وخاصة الفرنسية منها⁹².

تشكل هاته الفترة إحدى أخطر الفترات التي مر منها تاريخ المنظمة النضالي، لقد وضع القمع الفاشي، في ظروف سياسية بالغة التعقيد، وجودها واستمراريتها الثورية على المحك.

دامت هاته الفترة 15 شهرا، تميزت بتصاعد غير مسبوق للقمع والترهيب وانتشار الحملات الشوفينية على يد أبواق النظام الكمبرادوري والقوى الإصلاحية. وتعرضت المنظمة للحصار والتطويق من طرف التحالف القائم بين النظام والأحزاب الإصلاحية تحت شعارات زائفة من قبيل "الوحدة الوطنية" و"الإجماع الوطني". وتفننت أبواق الأحزاب البرجوازية الإصلاحية في الهجوم على المنظمة والتحريض عليها، مستغلة في ذلك الحملة الشوفينية التي كان يبتها النظام حول الصحراء⁹³. وبقبولها لشعار "السلم الاجتماعي"، عارضت القوى البرجوازية

^{91.} أصدر التنظيمان نشرة "الوحدة" لأول مرة في أكتوبر 1972، وبعد اندلاع الخلاف بين التنظيمين توقفت لتستأنف صدورها في أكتوبر 1974.

^{92.} يتبين من خلال مذكرات أحد قادة المخابرات الفرنسية "س. د. س"، أن هاته الأخيرة قدمت للنظام في هذه الفترة مساعدات هامة، من أجل مواجهة المجموعات المعارضة، وتبين تلك المذكرات أن مغرب تلك الفترة كان يحظى باهتمام خاص لدى المخابرات الفرنسية، والحال أن بعض جلسات التحقيق التي كانت تجري في الكهوف السرية للنظام مع المناضلين، كان تحضرها أطر قمعية فرنسية، وغير فرنسية، تشارك في توجيه التحقيق نحو أهداف محددة. 93. انظر افتتاحية "حكاية البؤرة الثورية في الغرب العربي" الصادرة بجريدة "الاتحاد الاشتراكي" غشت 1975.

الإصلاحية النضالات الجماهيرية، وقامت من أجل ذلك بالهجوم على المنظمة والتحريض عليها وكشف مناضليها، وتعرضت الحركة الجماهيرية التي كان سخطها يزداد على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي ازدادت سوءا، لحملات واسعة كانت تهدف بث الفكر الشوفيني داخلها و وأد كل روح نضالية لديها و إخضاعها لسياسة السلم الاجتماعي المفروضة من طرف النظام و القوى الإصلاحية.

لقد شكلت قضية الصحراء غطاء لحملات قمع وحشية ضد مناضلي الحركة الطلابية والحركة الجماهيرية ومناضلي المنظمة. وعموما، تميزت هاته الفترة بدخول النظام، مرحلة جديدة في مسلسل إعادة ترتيب وضعه الداخلي، وإقامة قاعدة سياسية لحكمه الفاقد لأي شرعية، مستغلا قضية الصحراء لجر القوى الإصلاحية لتحالف جديد معه على قاعدة شعارات مزيفة من قبيل: "الوحدة الوطنية" و"الإجماع الوطني" حول الصحراء و"المسلسل الديموقراطي" الخ...

هذه بتركيز، الشروط الموضوعية، فكيف أثرت على المنظمة؟ وكيف تعاملت معها؟

1- تنظیمیا:

فقدت المنظمة خلال حملة نونبر 1974 يناير 1975، عددا هاما من قادتها وأطرها الثورية المجربة، وكان لذلك أثر بالغ على استمراريتها، في ظل غياب تام لمنظمة "23 مارس" التي تعرضت لضربة قوية في نونبر 1974. وساهم هذان العنصران في إضعافها و وضعاها أمام تحد كبير لضمان استمراريتها.

2- سیاسیا:

كان الخط السياسي للمنظمة إلى حدود نونبر 74، مؤطرا بالتحاليل السياسية التي جاءت بها مجموعة من الوثائق، أهمها وثيقتي: "الوضع الراهن والمهام العاجلة للحركة الماركسية ـ اللينينية" (6 أبريل 1973)، و "نحو تهيئ شروط قيادة النضال الدفاعي للحركة الجماهيرية" (20 أكتوبر 1973).

^{94.} للاطلاع على الوثيقة، انظر كراسة "الوثائق الأساسية للمنظمة الماركسية . اللينينية المغربية "إلى الأمام" 1970 – 1980: الخط الثوري" الجزء الأول، منشورات

إن قيادة المنظمة في هاته الفترة كانت ملزمة بالاستمرار في إنجاز المهام المسطرة في الوثيقتين، مع اعتبار المستجدات، وتحيين التحاليل السياسية، والمزيد من التدقيق في المهام التنظيمية خاصة بعد ضرية نونبر 74 – يناير 75.

لقد قامت الوثيقتان المشار إليهما أعلاه، بتدقيق المهام التي سطرتها وثيقة "عشرة أشهر من كفاح التنظيم: نقد ونقد ذاتي" (20 نونبر 1972)، والتى يلخصها شعار "من أجل بناء منظمة طليعية، صلبة وراسخة جماهيريا".

إن هذا التدقيق كان يعني تطوير خط المنظمة في العديد من القضايا ذات صلة بأزمة النظام، واقع القوى الإصلاحية، الحركة الجماهيرية، طبيعة الفترة والمرحلة، وحدة الحملم الخ.

ولأن بناء منظمة طليعية، صلبة وراسخة جماهيريا، لا يمكن أن يتم خارج الارتباط بالحركة الجماهيرية، الذي يلخصه شعار "الصمود والارتباط بالحركة الجماهيرية، كان ضروريا لتحديد المهام وتدقيقها، فكان شروط التحديد المهام وتدقيقها، فكان شعار "نحو تهيئ شروط قيادة النضال الدفاعي للحركة الجماهيرية".

إن قيادة النضال الدفاعي للحركة الجماهيرية، كان يقوم على خمس مرتكزات أساسية هي:

- 1- مقاومة الجماهير لهجوم النظام على قاعدة الأوضاع المادية المزرية التي تعيشها.
 - 2 اعتبار موازين القوى مختلة لصالح النظام.
 - 3- بناء الحزب الماركسي ـ اللينيني، بالاستناد إلى مقاومة الجماهير وصمودها.
- 4 سياسيا، وبالارتكاز إلى حد أدتى من مقاومة الجماهير وصمودها، شن النضال من أجل تحسين أوضاعها المعيشية، وتحقيق بعض الحريات الديموقراطية وتوقيف القمع والطرد والتوقيف...
 - 5- مراعاة قوانين بناء الحزب الثوري خلال فترات الجزر (انظر وثيقة "لنبن الحزب الثوري تحت نيران العدو" (صيف 1973).

موقع "30 غشت" يناير 2016.

95. للاطلاع على الوثيقة انظر الكراسة السابقة (هامش 94).

خلال هاته الفترة، تميرت التحاليل السياسية التي أصدرتها قيادة المنظمة (أو ما تبقى منها) بتأكيدها على استمرارية أزمة النظام، ونمو الحركة الجماهيرية (كما جاءت بها الوثيقتان "الوضع الراهن ..." و"نحو تهيئ شروط ..." مع تحديد طبيعة النضال آنذاك باعتباره نضالا ديموقراطيا (الفترة ديموقراطية).

وعلى أساس هذا التحديد قامت القيادة ببلورة برنامج ديموقراطي، يراعي شروط التحالف مع القوى الإصلاحية، وقد صدر البرنامج الديموقراطي في العدد 21 من جريدة "إلى الأمام"⁹⁶.

بالنسبة للخطة الدعائية التي تمت بلورتها من طرف أعضاء القيادة فقد كانت ترتكز على محورين هما:

1- الارتباط بمشاكل الجماهير والاهتمام بها.

2- الدفاع عن تقرير المصير "للجماهير الصحراوية "وإعادة البناء على أسس وطنية ديموقراطية.

لقد كان الهدف من الخطة الدعائية فك العزلة والحصار الذي تتعرض له المنظمة عبر تصعيد الدعاية والتقدم في الارتباط بالجماهير. في غشت 1975، صدر بالنشرة الداخلية للمنظمة "الشيوعي"⁹⁷ (عدد صيف 75) تقييم للاعتقالات التي تعرضت لها المنظمة في نونبر 74 ويناير 75. ومن الملفت للنظر، أن هذا التقييم ركز اساسا على الجوانب التقنية في تقييم الضربة التي تعرضت لها المنظمة (استعمال المنازل، المفاتيح، المواعيد، التحركات).

إن التأخير الحاصل في إنجاز مهمة التقييم لا يمكن تبريره بالظروف الصعبة التي كانت تمر منها المنظمة خلال هاته الفترة، و من غير المفهوم كذلك أن لا يتعدى التقييم المنجز حدود تحليل تقني للاعتقالات، فالتقييم عادة ما يكون لحظة حاسمة، يرتقي فيها التنظيم الثوري بخطه السياسي، الذي يكون حافزا للحماس و لحشد الطاقات من أجل تصليب التنظيم، عبر سيرورة التثوير و البلترة و التقدم نحو

^{96.} الجريدة المركزية أنداك للمنظمة الماركسية . اللينينية المغربية "إلى الأمام".

^{97. &}quot;الشيوعي" آنذاك هي النشرة الداخلية لمنظمة "إلى الأمام"، ولا يطلع عليها إلا أعضاء التنظيم المركزي، وقد صدرت لأول مرة في دجنبر 1972.

إنجاز المهام الأساسية، و هذا لم يحصل، مما ساعد على خنق المنظمة و إنجاح مخططات النظام في ضربها، و يتحمل أعضاء القيادة الذين نجوا من الاعتقالات مسؤولية جسيمة في ذلك. وسنرى فيما بعد كيف تصرف هؤلاء مع الضربة التي تعرضت لها المنظمة ابتداء من دجنبر 1975 وصولا إلى مارس 1976.

- التخبط السياسي للقيادة وتناقضات الواقع:

إن الوقوف على وثائق هذه الفترة وخطة العمل النابعة منها أو الخاضعة لتحاليل جديدة على إيقاع الصراعات الطبقية والسياسات المرتبطة بها، سواء لدى النظام الكمبرادوري أو القوى الإصلاحية المتحالفة معه، في سياق إعادة بناء القاعدة السياسية للنظام، بعد الضربات التي وجهت لها من طرف نضالات الحركة الجماهيرية، والتناقضات التي تفجرت من داخل النظام نفسه على شكل انقلابين في يوليوز 1971 وغشت 1972، تظهر أن النظام كان يتحرك في إطار خطة واسعة من أجل إعادة بناء شرعيته المهزوزة.

في مثل هذه الظروف، وجدت المنظمة نفسها محاصرة ومطوقة من طرف التحالف الكمبرادوري- الإصلاحي، واتخذ هذا الوضع بحكم التطورات السياسية الجديدة، أبعادا خطيرة خاصة بعد الحملة الأولى للاعتقالات في نونبر 1974 ويناير 1975، تلك الاعتقالات التي أدت إلى تصفية فصيل بكامله من الحركة الماركسية ـ اللينينية (فصيل 23 مارس) واعتقال مجموعة من قادة المنظمة وأطرها المجربة، و على رأسهم الشهيد القائد عبد اللطيف زروال.

إذا كانت الحملة الاولى، لم تستطع أن تقضي نهائيا على المنظمة، بحكم صمود رفاقها، فإن هاته الأخيرة قد فقدت مع ذلك نواة أساسية من أطرها.

في ظل هاته الأوضاع، حاول ما تبقى من الكتابة الوطنية (عضوان وهما المشتري بلعباس وعبد الفتاح فاكيهاني) واللجنة الوطنية (الصافي حمادي)، العمل من أجل استمرار المنظمة والدفاع عن وجودها. بطبيعة الحال قام التوجه الذي قاد هذه الفترة، بالاعتماد على الوثائق الأساسية للمنظمة أحيانا، وبتقديم تحاليل جديدة أحيانا أخرى، بصياغة أجوبة في محاولة للخروج من الأزمة التي تتخبط فيها المنظمة،

نتيجة الضرية التي تعرضت لها، وسنحاول تلمس التناقضات التي طبعت ذلك التوجه الجديد من خلال التطرق لأربعة محاور:

1) التكتيك المرحلي والجبهة العريضة لعزل النظام القائم.

بطبيعة الحال، اعتمدت القيادة في تصورها للجبهة على وثيقة "الخطة التكتيكية المشتركة "⁹⁸، التي بلورت فكرة "الجبهة العريضة لعزل النظام"، على قاعدة تصور ل "البرنامج الديموقراطي".

فكيف تقدمت القيادة بطرحها لطبيعة المرحلة ولتكتيك التحالفات؟

انطلاقا من تشخيصها لطبيعة المرحلة، قدمت القيادة برنامجا ديموقراطيا (انظر وثيقة "البرنامج الديموقراطي" الصادرة في جريدة "إلى الأمام" العدد 21، 1975).

خلال هاته الفترة، بلورت القيادة تصورا جديدا للتحالف مع الأحزاب الإصلاحية، سرعان ما سيثبت الواقع المادي تناقضه وتهافته، نظرا لكون القوى الإصلاحية كانت على تحالف سياسي متين مع النظام، في ظرفية طغت فيها على السطح قضية الصحراء، وما ارتبط بها من شعارات "الوحدة الوطنية" و"الإجماع الوطني" و "المغرب الجديد" و "السلم الاجتماعي" الخ.....

على قاعدة هذا التحالف، و انطلاقا من دورها في مخطط النظام الكمبرادوري، كانت القوى الإصلاحية (الاتحاد الاشتراكي، حزب الاستقلال، حزب التقدم و الاشتراكية الحزب الشيوعي التحريفي المغربي)، في إطار الدور الموكول لها، تقوم بحملات مسعورة وشوفينية مقيتة ضد منظمة "إلى الأمام" (انظر مقالات وافتتاحيات جرائد الأحزاب الإصلاحية، وخاصة مقال صدر في جريدة "الاتحاد الاشتراكي" تحت عنوان "حكاية البؤرة الثورية في الغرب العربي . غشت 1975)، بالإضافة إلى كون هذه القوى، في إطار تحالفها مع النظام، كانت تدافع عن ما تسميه "السلم الاجتماعي" ، بما يعني محاربة كل النضالات الجماهيرية.

^{98.} وثيقة "الخطة التكتيكية المشتركة" صادقت عليها الكتابة الوطنية لمنظمة "إلى الأمام" والمكتب السياسي لمنظمة "23 مارس" في أكتوبر 1974، وقامت نشرة "الوحدة" بنشرها في نفس الوقت.

هكذا وفي محاولة لمغازلتها، سكتت قيادة المنظمة عن هذه القوى الإصلاحية، في وقت كانت تقوم بهجوم شرس على المنظمة، ودام هذا السكوت شبه الكلي إلى حدود غشت 1975، حينما أصدرت القيادة العدد 25 من جريدة "إلى الأمام" (1975)، وتضمن مقالا تحت عنوان: "حول الأحزاب الملكية" اعتبر تطويرا للبرنامج الديموقراطي السابق.

وتضمن المقال هجوما على الأحزاب الإصلاحية، وفي نفس الوقت قام بمحاولة لتطوير "البرنامج الديموقراطي" لمغازلتها.

هكذا سقط تصور القيادة في العديد من التناقضات، ما بين الهجوم على الأحزاب الإصلاحية، ومغازلتها بتقديم نقد ذاتي لها عن مفهوم "محترفي السياسة" والذي كانت تنعت به المنظمة القوى الإصلاحية، وكذا عن الحلقية اتجاهها، ما بين الخوف من الانعزالية وفقدان الاستقلالية.

وعلى العموم، كان السقوط في مغازلة القوى الإصلاحية خاصة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والسقوط في عجز عن تقييم طبيعة ونوعية تحالفها السياسي مع النظام من جهة، ومن جهة أخرى غياب القيام بتقدير صحيح للقوى الديموقراطية الثورية.

هكذا، تم السقوط في فصل إصلاحي بين المهام الاستراتيجية والمهام التكتيكية، بتغليب الثانية وفصلها عن الأولى، مما تولد عنه خلط بين الجبهة الجبهة النضالية كطرح تكتيكي.

2- الخطة الدعائية: الواقع والتناقض.

خلال هذه الفترة بلورت قيادة المنظمة خطة دعائية جوابا على الإشكالات التي كانت تعترض نشاطها، وقامت على دعامة ترتكز على محورين وهما:

أ- الدعوة إلى الارتباط بالجماهير جوابا على خطر العزلة (الانعزالية).

^{99.} أطلقت منظمة "إلى الأمام" مفهوم "محترفي السياسة" على الأحزاب الإصلاحية المغربية، منذ وثيقتها التأسيسية الصادرة تحت عنوان" سقطت الأقنعة، فلنفتح الطريق الثوري" في 30 غشت 1970، وظل هذا المفهوم مثار نقاشات داخلية، امتدت إلى 1980.

إن الدعوة إلى هذا الارتباط، لم تقم على تقييم شامل لتجربة المنظمة، بل حتى إدراك – وهو امر يفقع العين- أن المنظمة أصبحت الآن متقوقعة داخل الشبيبة المدرسية، خاصة خلال هذه الفترة، حيث ظهر مفهوم خاطئ في تقدير حركة الشبيبة المدرسية. لقد كانت الدعوة إلى الارتباط بالجماهير مجرد تغطية عن التقوقع داخل الشبيبة المدرسية، وقد ساهمت التنظيرات الخاطئة حول مفهوم "المقدمة التكتيكية" في توهيم الصورة وبث الضبابية.

ومن جهة أخرى لم يكن هناك تقدير حقيقي لواقع الحركة الجماهيرية الموضوعي وللوضع الذاتي للمنظمة، فنبع عن ذلك تصور هجومي مفرط في المعركة مع النظام الكمبرادوري والقوى الإصلاحية، اتسم بطابع الإرادوية والذاتية واليسراوية (الانتهازية السراوية).

ب- الدفاع عن مبدأ تقرير المصير ل "جماهير الصحراء".

لم يتجاوز موقف المنظمة في هذه الفترة ما جاء به بيان 22 يونيو 1974¹⁰⁰ و من المعروف أنه خلال صياغة هذا البيان تخلت منظمة "إلى الأمام" تكتيكيا عن مفهوم "الشعب" الصحراوي لتحقيق تقارب مع منظمة "23 مارس"، وهو موقف انتهازي تحملت مسؤوليته الكتابة الوطنية لمنظمة "إلى الأمام"، ومعلوم أن منظمة "23 مارس" كان يخترقها موقفان من قضية الصحراء، أحدهما يتشبث ب "مغربية الصحراء"، والآخر يدعو إلى تطبيق مبدأ "تقرير المصير"، وصيغة تقرير المصير ل "جماهير الصحراء" هو موقف توفيقي بين الطرفين. هكذا، لم تقم القيادة خلال هذه الفترة بعد ضربة نونبر 1974 - يناير 1975، بتصحيح و تدقيق الموقف المبدئي للمنظمة من قضية الصحراء، الشيء الذي لن يتم إلا في اكتوبر من سنة 1976، بعد إصدار وثيقة "هل يشكل سكان الصحراء الغربية شعبا؟".

^{100.} بيان 22 يونيو 1974، هو بيان سياسي، أصدرته بشكل مشترك كل من قيادة منظمة "إلى الأمام" و منظمة "23 مارس".

ج- المنظمة بين التركيز على الدعاية وغياب الاهتمام بالتنظيم.

لقد عانت المنظمة من ضربة نونبر 74 ويناير 75 على مستوى الكادر التنظيمي، مما وضع أهمية الاهتمام بالأطر وسياسة بناء الأطر على جدول أعمالها، لكن من المفارقات التي تميزت بها الفترة، ضعف هذا الاهتمام، ومما يبرهن على ذلك التأخر في إنجاز تقييم تجربة المنظمة الذي لم يصدر إلا في صيف 1975، ولم يغط سوى سنتي 74 – 75، لأنه اهتم فقط بالاعتقالات، ولم يقدم سوى تحليلا تقنيا لتلكم الاعتقالات (مشكلة المفاتيح، البيوت، المواعيد ...) وبذلك فوتت المنظمة الفرصة في إنجاز تطوير لخطها السياسي، على ضوء تجربة السنوات الأخيرة، وبذلك حصل عجز في بناء سياسة للأطر بارتباط جدلي مع تطور الخط السياسي. وبالمقابل حصل هروب إلى الأمام في اتجاه التصعيد السياسي من خلال خطة دعائية أدخلت المنظمة في معركة غير متكافئة مع النظام والقوى الإصلاحية، ساهم فيها تحويل قضية الصحراء إلى نقطة محورية و وحيدة في الصراع السياسي مع النظام الكمبرادوري، وكذلك السقوط في تعامل مجرد مع شعار "تقرير".

في ظل هذا الواقع المتناقض الذي كان يؤججه الحصار والتطويق الذي كان يقوم به النظام الكمبرادوري والقوى الإصلاحية المتحالفة معه، كانت التساؤلات من طرف المناضلين والرفاق تتناسل حول مصير المنظمة وآفاقها، ولم تكن هناك من أجوبة لذلك من طرف القيادة سوى التأكيد على شعار "وحدة الفكر والإرادة والممارسة". في ظل هذا الغموض انتشرت الميوعة التنظيمية، وبدأت ظاهرة التراجعات تتسع إلى حد أصبحت معه مدينة الدار البيضاء ليس قبلة للمناضلين والرفاق المتابعين من أجل متابعة المهام الثورية، بل قبلة للعديد من المتراجعين الذين أصبحوا "جثتا" صعب على المنظمة التخلص منها، خوفا من المخاطر الأمنية التي تشكلها.

د- قضية الصحراء: حدود الموقف وتناقض الواقع.

بالنسبة لهاته الفترة، لم يعرف موقف المنظمة أي تطور جديد من قضية الصحراء، وظل حبيس بيان "22 يونيو 1974"¹⁰¹ و "طريقان لتحرير الصحراء "¹⁰²، في وقت كان فيه وضع المنظمة يتطلب المزيد من الاستقلالية في مواجهة المواقف الشوفينية للنظام والقوى الإصلاحية، والتقدم في طرح موقف ثوري بديل.

لذلك خضع الموقف بشكل عام لتأثيرات الرغبة في التحالف مع القوى الإصلاحية من جهة، وفي خوض معركة تتجاوز قدرات المنظمة الذاتية مع النظام والقوى الإصلاحية، بالتركيز على نقطة وحيدة أي الصحراء، من خلال طرح مجرد لمبدأ "تقرير المصير".

الفصل العاشر:

- في أهمية فترة نونبر 1974- دجنبر 1976:

لقد توقفنا طويلا عند هذه الفترة نظرا لما كانت تمر بها من تناقضات داخل تجربة المنظمة وخطها السياسي، ولهذا بالغ الأهمية في فهم التناقضات اللاحقة وإدراكها، تلكم التناقضات التي انفجرت واتخذت شكل اتجاهات وتيارات ستتصارع فيما بينها، سواء تعلق الأمر بالتيارات الإصلاحية أو بالاتجاه التحريفي الذي سيسود خط المنظمة ابتداء من 1980.

وبالفعل عرف خط المنظمة خلال هذه الفترة انشطارا، نتيجة تعايش نواة ثورية داخله وأخرى إصلاحية، وذلك تحت وقع الصراعات الطبقية للفترة أعلاه، فبدأ يحصل نوع من التراكم الكمي بالنسبة لسيرورة تطور الخط الإصلاحي، وسنرى لاحقا كيف تطور ذلك في ظل فترة

^{101.} بيان 22 يونيو 1974، بيان مشترك بين المنظمتين "إلى الأمام" و"23 مارس"، وقد تطرق لقضية الصحراء.

^{102. &}quot;طريقان لتحرير الصحراء" كراسة أصدرتها منظمة "إلى الأمام" في شتنبر 1974، وتتضمن مجموعة من الوثائق حول الصحراء.

1978 – 1979، حين أعلن الخط الإصلاحي عن نفسه بشكل جلي حيث وصلت سيرورة تطوره درجة عليا.

إن هذا الاتجاه الإصلاحي الذي قادته قيادة المنظمة خلال هذه الفترة (خاصة أعضاء الكتابة)، قد بدأ يتبلور كتيار انتهازي متناقض ظاهريا، حيث كان يجمع بين الانتهازيتين: يمينية إصلاحية: كما عبر عن ذلك الموقف من الإصلاحية و البرنامج الديموقراطي، ومضمون الجبهة العريضة لعزل النظام القائم، ويسراوية: من خلال تقوقعه داخل الشبيبة المدرسية، والتنظير لذلك التقوقع وتحويل قضية الصحراء، ضمن خطة دعائية، إلى نقطة وحيدة في البرنامج الديموقراطي، ثم الدخول في معركة هجومية خاسرة عبر القفز على الوضع الذاتي والاستهانة بقوة العدو، والنفخ في الذات، والسقوط في الذاتية والإرادوية المفرطة بالقفز على الشروط الموضوعية وتغليب العامل الذاتي، في ظل غياب شبه تام للمسألة التنظيمية (القيادة، الأطر، الهياكل التنظيمية)، والعجز عن تطوير الخط السياسي من أجل إنجاز قفزة نوعية للمنظمة.

هكذا بدأت تتشكل معالم خط إصلاحي سيعلن عن نفسه بجلاء خاصة في فترة 1978–1979.

دون إدراك تناقضات هاته الفترة، خاصة على مستوى الخط السياسي، لا يمكن إدراك طبيعة الهجوم الذي شنته الاتجاهات الإصلاحية والتصفوية والتحريفية على الخط الثوري للمنظمة، باعتباره خطا يسراويا مسؤولا عن الضربات التي تعرضت لها المنظمة، وعلى هذا الأساس رفضت جميعها مبدأ التقييم الشامل للتجربة والمحاسبة الفردية والجماعية وتقديم النقد والنقد الذاتي للمنظمة وللقيادة وللرفاق، في سياق سيرورة ثورية من أجل إعادة بناء الخط السياسي للمنظمة وتثويره وبلترته بارتباط مع البناء التنظيمي والسياسي والإيديولوجي.

إن الهجوم على الشبيبة المدرسية، من خلال الهجوم على المؤتمر 15 للحركة الطلابية، والنقابة الوطنية للتلاميذ، كان مشجبا علقت عليه أخطاءها القاتلة. واتخذ هذا الهجوم شعار "نقد المقدمة التكتيكية" كمفهوم مسؤول عن أخطاء التجربة، والحال أن هذا النقد لم يكن له من الثورية إلا الاسم، وسرعان ما سقط في العداء للشبيبة المدرسية، وهي فئة زاخرة بالطاقات الثورية المنتمية إلى أبناء العمال والفلاحين الفقراء، لدرجة أن البعض اتخذ قرار مغادرته هذا القطاع في بداية الثمانينات، وذلك تحت مبرر الذهاب إلى الطبقة العاملة.

وإذا كان نقد مفهوم "الشبيبة المدرسية مقدمة تكتيكية" قد لعب هذا الدور من جهة، فقد شكل شعار" الذهاب إلى الطبقة العاملة والتجذر داخلها" مشتركا ثانيا لكل التيارات الانتهازية، كما تظهر ذلك التجربة التاريخية. فالاتجاه الإصلاحي بقيادة المشتري بلعباس وعبد

الله المنصوري، وتعويضا لمفهوم "الشبيبة المدرسية مقدمة تكتيكية" قد دعا إلى بناء "جبهة القوى الديموقراطية والثورية" كطريق جديد للتجذر داخل الطبقة العاملة، بينما دعا الاتجاه التصفوي بقيادة عبد الله زعزاع وعبد الفتاح الفاكهاني إلى حل الحركة الماركسية ـ اللينينية، باعتبارها برجوازية صغيرة، والذهاب كأفراد إلى الطبقة العاملة، وقد كان هذا مفهومهما لتجاوز "المقدمة التكتيكية" قبل أن يتحولا إلى الفكر الديموقراطي للثورة الفرنسية 103.

أما التيار التحريفي المعروف بخط "إعادة البناء" ، فقد أعلن عما أسماه الذهاب المباشر إلى الطبقة العاملة و التخلي عن الشبيبة المدرسية، وقد ساهم هو الآخر في تبخيس الطاقة الثورية لدى الحركة الطلابية و التلاميذية، و فتح بذلك الأبواب للقوى الظلامية لتأخذ مكانها داخل الجامعة و الحركة التلاميذية، علما أن هذا التيار عجز عجزا تاما عن التجذر داخل الطبقة العاملة، معيدا إنتاج تجربة نونبر 74 – دجنبر الجامعة و الحركة التلاميذية، علما أن هذا التيار عجز عجزا تاما عن التجذر داخل الطبقة العاملة، معيدا إنتاج تجربة نونبر 74 – دجنبر 76، حيث انتهى به المآل إلى السقوط والفشل و التخلي عن الفكر الماركسي ـ اللينيني لصالح الفكر الديموقراطي والحقوقي، بغطاء ماركسي فضفاض فاقد للروح الثورية.

دون إدراك لهذه التناقضات التي تطورت خلال فترة نونبر 74- دجنبر 76، ثم ما تلاها إلى حدود 1979، لا يستطيع المرء أن يدرك الشروط التي تشكلت على أساسها، تلك الأرضية السياسية المناهضة للحركة الطلابية وللشبيبة المدرسية وللطبقة العاملة وللنظرية الماركسية . اللينينية.

إن ما كان مضمرا من التناقضات خلال فترة نونبر 74- دجنبر 76، سينفجر في الفترات اللاحقة ليعلن عن نفسه في واضحة النهار، كخطوط إصلاحية، تصفوية وتحريفية.

إن النظرية المادية الجدلية للتطور، تعلمنا كيف تتطور الأشياء بقوة ذاتها (تناقضاتها الداخلية) وبتفاعل مع أشياء أخرى (سيرورات مختلفة) وكيف تتطور الأشياء، وكيف يحصل الانقطاع داخل التدرج.

67

^{103.} للاطلاع على إرهاصات هذا الفكر الديموقراطي، يمكن الرجوع إلى كراسة "الخط اليسراوي العفوي الجديد: من النزعة العمالوية ـ الاقتصادوية إلى التصفوية والفوضوية والعدمية"، منشورات موقع "30 غشت" مارس 2016.

-فترة يناير 1976 – مارس 1977

تبتدئ هذه الفترة، من 16 يناير 1976¹⁰⁴ وتنتهي في 7 مارس 1977¹⁰⁵، وهو اليوم الذي تم فيه نقل معتقلي الحركة الماركسية ـ اللينينية من سجني الدار البيضاء (غبيلة وعين برجة) إلى السجن المركزي بالقنيطرة، بعد صدور الأحكام في حق المجموعة بكاملها والمعروفة بمجموعة 139.

خلال هاته الفترة، لعبت مجموعة 26¹⁰⁶ دورا مركزيا وأساسيا في الأحداث المرتبطة بهذه الفترة داخل سجن غبيلة، و في العلاقة مع المجموعتين اللتين تم نقلهما من "درب مولاي الشريف" إلى سجن عين برجة (هاتين المجموعتين تنتميان إلى حملة اعتقالات دجنبر 1975- مارس 1976.).

عموما، تميزت هاته الفترة بتسارع الأحداث السياسية بالمغرب، مباشرة بعد خطاب نونبر 1975¹⁰⁷ للنظام وإطلاق ما سمي ب "المسيرة الخضراء"، ثم دخول جيش النظام إلى الصحراء الغربية، بعد إبرام الاتفاقية السرية الثلاثية (المعروفة باتفاقية مدريد) بين اسبانيا والمغرب وموريطانيا، وانطلاق المعارك بين جيش النظام وقوات البوليساريو، وموريطانيا، وانطلاق المعارك بين جيش النظام وقوات البوليساريو، وإعلان هاته الأخيرة عن تأسيس "الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية" بالصحراء في نهاية فبراير 1976.

في ظل تعمق تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب المغربي، نتيجة السياسات اللاوطنية، اللاديموقراطية، اللاشعبية للنظام

^{104.} لقد قمنا بتحديد بداية هذه الفترة بتاريخ 16 يناير 1976، وهو تاريخ انتقال مجموعة 26 من " درب مولاي الشريف" إلى السجن المدني "غبيلة" بالدار البيضاء، ومن المعلوم أن هذه المجموعة ضمت عددا من قادة وأطر منظمة "إلى الأمام" و"23 مارس".

^{105.} بعد إصدار محكمة الاستئناف بالدار البيضاء الحكم على المعتقلين السياسيين في 3 فبراير 1977، سيتم نقل المعتقلين السياسيين إلى السجن المركزي بالقنيطرة، وكان ذلك يوم 7 مارس 1977.

^{106.} أطلق هذا الاسم على المجموعة، لكون عددها كان يضم 26 معتقلا سياسيا لمنظمتي "إلى الأمام" و"23 مارس".

^{107.} خطاب نونبر 1975، هو الخطاب الذي أعلن فيه الحسن الثاني عن نيته تنظيم "مسيرة خضراء" نحو الصحراء.

الكمبرادوري، وفي سياق تحالف سياسي بين النظام والقوى الإصلاحية، على قاعدة القبول بالسلم الاجتماعي ودعم مواقف النظام في قضية الصحراء، في هذه الأجواء المحمومة، تم نقل مجموعة 26¹⁰⁸، وقبلها مجموعة 79¹⁰⁹، ثم مجموعتي 1976 المنتميتان لحملة اعتقالات دجنبر 1975 – مارس 1976، إلى السجن، ونعني بها مجموعة 61 ومجموعة 66.

ابتداء من منتصف يناير 1976، وبتفاعل مع الأحداث، عرفت مجموعة 26 نشاطا سياسيا مكثفا، نتج عنه مجموعة من المواقف والتحاليل، كانت تعبر إما عن مواقف سياسية مختلفة من تلك الأحداث الجارية على الساحة السياسية في المغرب وفي الصحراء الغربية، وإما تعبيرا عن مواقف تمس القضايا الداخلية للمنظمتين "إلى الأمام" و "23 مارس"، أو تتعلق بقضايا خلافية بينهما¹¹⁰. ومن الملاحظات التي يجب تسجيلها، أن الاتصال بين مجموعتي المنظمتين داخل مجموعة 26، قد تم في ظل نتائج الاجتثاث التام لمنظمة "23 مارس"، وسقوط خط يميني داخلها سقوطا مدويا نظرا لما تحمله الزعيم اليميني محمد الكرفاتي 111.

108. تم نقل هذه المجموعة في 16 يناير 1976 إلى السجن المدني "غبيلة" بالدار البيضاء.

109. تم نقل مجموعة 79 في غشت 1975 إلى السجن المدني "غبيلة" بالدار البيضاء، وقد ضمت العديد من مناضلي المنظمتين "إلى الأمام" و"23 مارس".

110. عرفت هذه الفترة صراعا حادا بين منظمتي "إلى الأمام" و"23مارس" اليمينية التي كانت تتواجد في فرنسا، وكانت تحاول مراسلة مناضلي "23 مارس" بالسجن المدني "غبيلة" في محاولة لاستقطابهم إلى خطها، بعدما رفضت أغلبية الأطر خطها الإصلاحي الشوفيني.

111. محمد الكرفاتي، مهندس وثيقة "خطة عمل داخل الطبقة العاملة"، و هي الوثيقة التي صدرت سنة 1973 وقد دعت إلى الانعزال عن الجماهير، وبناء الأطر خارج معمعان النضال الثوري، تلافيا للقمع، وقد ردت منظمة "إلى الأمام" على تلك الوثيقة بوثيقة تحت عنوان "الوضع الراهن والمهام العاجلة للحركة الماركسية . اللينينية" (للاطلاع على الوثيقة: انظر كراسة "الوثائق الأساسية للمنظمة الماركسية . اللينينية المغربية "إلى الأمام"1970 - 1980: الخط الثوري"، الجزء الأول، منشورات موقع "30 غشت" يناير 2016)، وقد تحمل الكرفاتي مسؤولية تاريخية في الضربة القاصمة التي تعرضت لها منظمة "23 مارس"، ابتداء من نونبر 1974، والتي جعلت قيادتها تسقط في أيدي القمع في زمن قياسي، لم يتعد حدود 24 ساعة أو 48 ساعة على أكبر تقدير. لقد لعب الرجل إلى جانب قيادي آخر سابق داخل " والتي جعلت قيادتها الأمر برشيد فكاك) دورا خطيرا في "درب مولاي الشريف"، حينما أشرفا مباشرة إلى جانب اليوسفي قدور (جلاد المعتقل السري السيء الذكر "درب مولاي الشريف" بالدار البيضاء ـ الذي قام باغتيال الشهيد عبد اللطيف زروال، أحد القادة البارزين لمنظمة "إلى الأمام") وأعوانه على الحدود، عندما قاما إلى جانب مارس"، بل وصلت بهما الوقاحة حد التحقيق مع البعض منهم و هم تحت التعذيب، و تجاوز حدود التعاون مع الأجهزة القمعية كل الحدود، عندما قاما إلى جانب

بعد القرارات التنظيمية الأولى للمنظمة، وبعد إبداع أساليب متعددة للتواصل بين الرفاق، انخرطت المنظمة في نقاشات سياسية داخلية، تمحورت حول مجموعة من القضايا: الوضع السياسي، الاستراتيجية الثورية للمنظمة، المسألة الأمازيغية، الوحدة مع التيار الثوري لمنظمة "23 مارس" ومواجهة الطروحات اليمينية داخل منظمة "23 مارس" أ.

هذا الوضع الجديد، أدى و تحت تأثير الاعتقالات و تقييم نتائجها و تحديد المسؤوليات السياسية و التنظيمية، إلى انشطار أفقي وعمودي داخل منظمة "23مارس"، ظهر على إثره تياران متصارعان: التيار الثوري الذي رفض قرارات القيادة الجديدة ورفض الاعتراف بشرعيتها، وأبرز ممثلي هذا التيار داخل مجموعة 26، الشهيد جبيهة رحال، وتيار يميني إصلاحي شوفيني سيعرف بتيار "مغربية الصحراء"، وكان يمثله داخل مجموعة عبد السلام المؤذن وعبد العالي بنشقرون وعلال الأزهر، وكانوا يمثلون تيار الأقلية داخل مجموعة "23 مارس" في سجن غبيلة.

لقد تولدت عن نقاش هذه القضايا، داخل منظمة "إلى الأمام"، وبالعلاقة مع التيار الثوري داخل منظمة "22مارس"، مجموعة من الوثائق ذات الصلة، من أهمها وثيقة "لنستعد" (تحليل سياسي للوضع في المغرب)، وثيقة "هل يشكل سكان الصحراء الغربية شعبا؟" (محاولة التأسيس لمفهوم "شعب صحراوي" من الناحية التاريخية) وثيقة "الجمهورية العربية في الصحراء، انطلاقة الثورة في الغرب العربي"

112. بعد اعتقالات نونبر 1974، التي قضت على وجود منظمة "23 مارس" في الداخل، تشكلت قيادة جديدة للمنظمة في الخارج، وذلك في خريف 1975، وقامت هذه القيادة بتغيير مواقف "23 مارس" من عدة قضايا، منها قضية الصحراء، والموقف من "المسلسل الديموقراطي" والتحالف مع القوى الإصلاحية والمشاركة في الانتخابات، بل بدأت في مراجعة الخط الاستراتيجي العام للحركة الماركسية . اللينينية وغيرها من القضايا ذات الصلة.

آخرين بالإبلاغ عن رفاق منظمة "إلى الأمام"، و تسريب كل ما يعرفانه، من الجوانب التنظيمية (الإطارات التنظيمية) إلى اللوجستيكية (المقرات، المواعيد، أماكن الاستقرار، وسائل التنقل، أوصاف الرفاق....)، فلم يكن غريبا، أن تكون أولى القرارات التي اتخذتها منظمة "إلى الأمام" عند الوصول إلى السجن يوم 16يناير 1976 هو اتخاذ قرار اعتبار محمد الكرفاتي و رشيد الفكاك و عنصر ثالث خونة للحملم، و دعت إلى مقاطعتهم و عدم التعامل معهم، و قد تم الإعلان عن هذا القرار باسم قيادة "إلى الأمام"، و تبناه فيما بعد أطر و مناضلو الخط الثوري داخل منظمة "23 مارس" بقيادة الشهيد جبيهة رحال، و من المعلوم أن محمد الكرفاتي قد انتهى به المطاف بطلب العفو من الحسن الثاني و ذلك أمام المحكمة، و في نفس السياق اتخذت قيادة منظمة "إلى الأمام" قرار تجميد رفيقين من أطرها، أحدهما كان عضوا في اللجنة الوطنية وهو عبد الله زعزاع، و الثاني مصطفى التمسماني نظرا لتصرفاتهما داخل المعتقل السري " درب مولاي الشريف".

(المعروفة ب 13 نقطة) (صدرت هاته الوثائق في أكتوبر 76)، وثيقة "البرنامج الديموقراطي" (طرح للبرنامج الديموقراطي مستمد، مع بعض التطوير، من وثيقة "الخطة التكتيكية المشتركة" الصادرة في أكتوبر 74 113).

وثيقة "المرحلوية أو المنشفية الجديدة"114، وثيقة التناقض الأساسي والتناقض الرئيسي"115، وثيقة حول الأمازيغية116.

بعد مجموعة من المعارك خاضها المعتقلون السياسيون، اضطر النظام إلى فك العزلة عن المعتقلين، و أصبح من الممكن التواصل مباشرة فيما بينهم، مما أدى إلى هيكلة تنظيمية بالنسبة لكل فصيل، و في نفس الوقت تشكل إطار تنظيمي موسع يجمع بين أطر المنظمتين (خارج ثلاثي الصحراء المغربية، أو ماكان يسمى باليمين الإصلاحي).

هكذا، وفي سياق مناقشة الوثائق المذكورة أعلاه، والحماس الذي تولد عن ذلك لصالح الرغبة في الوحدة بين الفصيلين، توحدت الرؤى والتصورات، وعلى قاعدتها انطلقت سيرورة جديدة للوحدة ترجمتها المواقف الموحدة في المعارك النضالية داخل السجن¹¹⁷.

113. أهم ما تميز به هذا البرنامج، طرحه لمفهوم "إسقاط النواة الفاشية للنظام" كشعار سياسي مركزي للفترة، بدل شعار "عزل النظام القائم" الذي تضمنته وثيقة " الخطة التكتيكية المشتركة".

114. أصدرت الوثيقة منظمة "إلى الأمام" بالسجن المدني "غبيلة" بالدار البيضاء، وقد كتبت في 29 - 30 نونبر 1976، وهي عبارة عن نقد إيديولوجي ونظري للأطروحات التحريفية الجديدة داخل منظمة "23 مارس"، وقد تم نشر الوثيقة على موقع "30 غشت".

115. وثيقة "التناقض الأساسي والتناقض الرئيسي" وثيقة مكملة للسابقة، تتطرق لتمفصلات التناقضات خلال المراحل الاستراتيجية، وقد كتبت في 18 دجنبر 1976.

116. هذه الوثيقة لم تنشر، وهي مفقودة، وقد تطرقت لجوهر القضية الأمازيغية، وعلاقة ذلك بالخط السياسي والاستراتيجي والدعائي للمنظمة، تمت صياغتها في صيف 1976، وقد تبناها آنذاك إد بلقاسم أحد أبرز قادة الحركة الأمازيغية بالمغرب، وكان آنذاك معتقلا بسجن غبيلة بالدار البيضاء إلى جانب دركال أحد أطر منظمة إلى "الأمام" في إطار قضية مرتبطة بالاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

117. معركة الشهيد عبد اللطيف زروال، هي ذلك الإضراب عن الطعام، الذي انطلق في نونبر 1976 تحت شعار "المحاكمة أو إطلاق السراح"، و قد اضطر النظام على إثرها الخضوع لمطلب المعتقلين السياسيين، بتحديد تاريخ للمحاكمة، الذي كان يحاول تمطيطه بمشاركة من القوى الإصلاحية، التي كان محاموها يضغطون على موكليهم لكي لا يطرحوا القضايا الأساسية في المحاكمة، مقابل أحكام مخففة، قبل أن يتراجعوا عن الدفاع عن المعتقلين خلال محاكمة الدار البيضاء في يناير 1977(يتعلق الأمر هنا بحزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" الذي دعا محاميه إلى عدم الدفاع عن المعتقلين السياسيين في تلك المحاكمة، وهو الموقف الذي

في ظل هذا السياق، احتل الصراع ضد اتجاه يميني "23 مارس" وقيادته، موقعا رئيسيا، بهدف تعرية طبيعة مواقفه التحريفية الجديدة، وفي نفس الوقت التقدم بخطوات كبيرة بهدف تحقيق وحدة منظمة "إلى الأمام" والتيار الثوري لمنظمة "23 مارس" الرافض لشرعية القيادة الجديدة. وقد شكلت محاكمة يناير 1977 – فبراير 1977، قمة هذا الصراع بين توجهين متناقضين بشكل كبير داخل الحملم.

هكذا عبرت سيرورة الصراعات السياسية والإيديولوجية داخل الحملم، وبارتباط وثيق بالتطورات السياسية داخل البلاد، عن ولادة تناقض رئيسي بين الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام" والخط اليميني الإصلاحي الشوفيني البورجوازي الصغير الذي استحوذ على قيادة منظمة "عمارس". لقد كان تناقضا رئيسيا من داخل الحملم، وخارج منظمة "إلى الأمام". وفي نفس الوقت كانت هناك سيرورة تناقض جديد، قد بدأت تتطور وتعلن عن نفسها، جمعت هاته السيرورة، بين الخط الثوري والخط الإصلاحي داخل منظمة "إلى الأمام"، إلا أنه في تلك الشروط الموضوعية والذاتية، ظل تناقضا ثانويا، تمحور حول بعض القضايا تتعلق بالموقف من المحاكمة 118.

تلكم، هي أهم التناقضات التي مرت منها المنظمة خلال هذه الفترة، التي حددنا أهم خصائصها، لكن لابد من الإشارة إلى أن الخط الثوري، الذي حافظ على جوهر الأطروحات الأساسية لمنظمة "إلى الأمام"، ودافع باستماتة عن الخط العام الإيديولوجي والاستراتيجي للحملم ولمنظمة "إلى الأمام"، كان يحمل في نفس الوقت، وفي طياته بذور مواقف إصلاحية، تم التعبير عنها في مجموعة من المواقف داخل بعض الوثائق التي أنتجتها الفترة أعلاه بشكل عام ك"الخطة التكتيكية المشتركة" (انظر مفهوم "الجبهة العريضة للنظام القائم"، "البرنامج

سارت على نهجه القوى الإصلاحية الأخرى، من بينها حزب "التقدم والاشتراكية" أي الحزب الشيوعي التحريفي).

^{118.} رفض ممثلو هذا الاتجاه الدخول في معركة نونبر 1976، لكونهم كانوا يرون أن الظرفية السياسية غير مناسبة، وأن الدخول في المحاكمة، سيؤدي إلى عزل المنظمة و الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية، وسيؤدي إلى إصدار أحكام مشددة، و كان هذا نفسه، موقف محامي حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"، الذين كانوا يدعون إلى عدم الدخول في مواجهة مع النظام خلال المحاكمة، ومثل هذا الاتجاه الإصلاحي كلا من عبد الله المنصوري و المشتري بلعباس و عبد الفتاح فاكيهاني، الذين قاطعوا إضراب نونبر 1976، إلا أن أغلبية رفاق و مناضلي منظمة "إلى الأمام" في السجن المدني "عين برجة" رفضوا الانصياع لهذا الموقف، وتضامنوا مع الخط الثوري للمنظمة، بدخولهم معركة نونبر 1976، و أدى ذلك إلى عزل الثلاثي المذكور أعلاه، كما عرفت أطوار محاكمة يناير 1977 صراعا بين ممثلي التيار الإصلاحي، حينما رفضوا طرح قضية الصحراء في المحاكمة، و أعلنوا عن رفضهم لمفهوم "الشعب الصحراوي" مما نمى المزيد من عزلتهم، و الاتجاه الثوري المدافع عن خط المنظمة الثوري.

الديموقراطي" لأكتوبر 76)، إضافة إلى مواقف أخرى موروثة عن فترة نونبر 1975 – دجنبر 1976،التي أفرزت في نفس الوقت اتجاها بيروقراطيا في الممارسات التنظيمية داخل المنظمة، جسدها مفهوم لوحدة المنظمة كتصور فوقي، تمليه قيادة المنظمة على باقي إطاراتها، وكذلك، وفي غياب إطلاق تقييم شامل لتجربة المنظمة، ظل الموقف السائد يقول بصحة خط منظمة "إلى الأمام، ومن تمة التأكيد المستمر على شعار "وحدة الفكر و الإرادة و الممارسة". وبالنسبة لتقييم التجربة، فقد تم تأجيلها إلى ما بعد المحاكمة.

- فترة مارس 1977 – أبريل 1979:

تبتدئ هذه الفترة، بوصول مجموعة معتقلي الحملم التي حوكمت في محاكمة الدار البيضاء، في يناير 1977 – فبراير 1977، بعد صدور الأحكام القاسية في حقها، من طرف قضاة كراكيز، و بتوجيه مباشر من النظام الكمبرادوري، إلى السجن المركزي بالقنيطرة. وتنتهي، في أبريل 1979، حيث وصل الصراع بين الاتجاه الثوري لمنظمة "إلى الأمام" والاتجاه الإصلاحي أوجه.

تميزت هذه الفترة، بإصدار منظمة "إلى الأمام" بالسجن المركزي بالقنيطرة في يونيو 1977، لقرارات تنظيمية، بناء على نظامها الداخلي، ومبادئها الثورية التي كانت تحث على الصمود في وجه القمع والتعذيب خاصة بالنسبة لقيادتها، وأطرها، واستندت في ذلك، فضلا عن نظامها الداخلي، إلى معايير مستمدة من وثائقها الداخلية، مثال وثيقة"حول الصمود" المعروفة ب "كيف نتجاوز القمع"¹¹⁹.

هكذا، فبالنسبة لأعضاء القيادة والأطر المحترفة، فهؤلاء يمثلون درجة أولى في مواجهة التعذيب والاعتقالات، وتعني بالنسبة لهم الصمود أو الموت. أما بالنسبة للباقي، والذي يتشكل من أعضاء المنظمة الذين ليسوا أطرا محترفة، ومناضلي التنظيمات الثورية شبه الجماهيرية، فيمثلون درجة ثانية، وتعني ضرورة تحليهم بالصمود، لكن دون إلزامهم بنفس المسؤولية، ونفس الدرجة، كما هو الحال بالنسبة للفئة الأولى.

^{119. &}quot;حول الصمود" وثيقة أصدرتها المنظمة في شتنبر 1974، تحدد فيها الكيفية التي يجب بها مواجهة الجلاد عند الاعتقال، والوثيقة عرفت تغييرات مختلفة قبل إقرارها نهائيا في شتنبر 1974، حيث كانت تسمى بوثيقة "كيف نتجاوز القمع؟" التي كانت متأثرة جدا بكتاب "ما يجب أن يعرفه كل ثوري عن القمع"، فيكتور سيرج، سلسلة ماسبيرو. وبعد نقاشات معمقة، استطاعت المنظمة أن تقدم نصا مختلفا يحمل مضمونا ذا صلة بتجربتها.

على قاعدة الاحتكام إلى هذه المبادئ، التي ساهم في تسطيرها بعض ممن ستطبق عليهم، أصدرت قيادة المنظمة في زمانه ومكانه، قرارات يونيو الشهيرة 120، والتي جمدت عضوية مجموعة من قادة المنظمة وأطرها وهم المشتري بلعباس، عبد الفتاح الفاكهاني، عبد الله. زعزاع، عبد الله المنصوري، مصطفى فزوان.

وقد طالبت قيادة المنظمة من المجموعة التي تم تجميد عضويتها، تقديم نقد ذاتي أمام أطر المنظمة و مناضليها. وقد تفاوتت ممارسات من تم تجميد عضويتهم، بين تعرض بعضهم للتعذيب قبل إفشاء أسرار تنظيمية حساسة، وبين من لم يلحقهم التعذيب، وقبلوا التعاون بطواعية مع أجهزة القمع مثل المشتري بلعباس وعبد الله المنصوري، وكذلك من ساهموا في التحقيق واستنطاق بعض المناضلين حد الذهاب إلى مواعيد للمشاركة في اعتقال رفاق ومناضلين، وهذا مما استوجب في حقهم الطرد بسبب التعامل المكشوف مع العدو 121.

قيل الكثير، بل وسال مداد غزير حول هاته القرارات، وتأرجح الموقف منها بين قبولها، و بين رفضها، حسب طبيعة الاتجاهات، فالاتجاه الإصلاحي، بقيادة بلعباس و المنصوري، رفضها رفضا قاطعا منذ البداية، بينما اعتبرت التيارات التصفوية و التحريفية أيضا، إلى حد ما، تلك القرارات أخطاء، لكون مسؤولية الضرية لا تعود للصمود من عدمه، و لكن لطبيعة الخط السياسي المسؤول عنها، سواء بشكل كامل، كما هو الحال عند التصفويين، الذين اعتبروا الحملم برجوازية صغيرة، و بالتالي لا معتى لمسألة الصمود، أو الذين ردوا ذلك إلى وجود انتهازية يسارية أو يمينية في الخط السياسي للمنظمة، فكل هؤلاء تصرفوا كما لو أن هذا الخطأ أو ذاك في الخط السياسي يبرر عدم الصمود، بل تناسوا أحد الأركان الأساسية لاستمرار المنظمات الثورية. والغريب في الأمر، أن بعض هؤلاء كان ممن ساهم في صياغة وثيقة "حول الصمود" والأغرب من ذلك، أن التجربة الملموسة على الأرض، قد أثبتت وجود ممارسات ثورية لدى العديد من المناضلين كانوا

^{120.} المعني هنا قرارات يونيو 1977، التي تم على إثرها توقيف مجموعة من أطر ورفاق منظمة "إلى الأمام"، ومنهم المشتري بلعباس وعبد الله المنصوري وعبد الله زعزاع وعبد الفتاح فاكيهاني ...

^{121.} استعملت الأجهزة القمعية بعض المنهارين، لاصطياد مجموعة من الرفاق، ومن هؤلاء الذين استعملتهم مصطفى فزوان، وقد صدر الطرد في حقه، ويونس مجاهد الذي كان عضوا في إحدى لجان النضال.

^{122.} نعني هنا عبد الفتاح فاكيهاني وهو الذي قام بصياغة وثيقة "حول الصمود".

ينتمون إلى التنظيمات الثورية شبه الجماهيرية، ونفس الشيء لدى مجموعة من أطر المنظمة غير القيادية، وهؤلاء وأولئك، رفعوا راية المنظمة عاليا أمام جلادي النظام، بينما انفضح بعض القياديين الذين كانوا دون مستوى مناضلين من التنظيمات الثورية شبه الجماهيرية. لقد كان السؤال المركزي خلال بداية هذه الفترة، لدى أغلبية أطر ومناضلي المنظمة، هو هل يستمر مجموعة من الأطر في قيادة المنظمة، بعدما تبث تعاملها المكشوف وتواطؤها مع الأجهزة القمعية.

في لحظة عقدية كهاته، كان الجواب في هذا الاتجاه أو ذاك يحدد مسار المنظمة، ويحكم عليها إما بالاستمرار أو بالانهيار. لقد كانت معنويات المناضلين تحت الصفر، في وضع حساس نفسيا وسياسيا، فهل كان من المقبول أن يجتمع مناضل من المناضلين في نفس الإطار التنظيمي، بل وتحت قيادة من قام باستنطاقه وساعد على إفشاء أسراره مثال عبد الله المنصوري، المشتري بلعباس، فزوان مصطفى ... كانت اللحظة دقيقة أشد الدقة، فمن مارس 1977 إلى حدود يونيو 1977، تداولت اللجنة القيادية بالسجن المركزي بالقنيطرة (حي أ 1 و عي أ 2)¹²³، حول الأوضاع الذاتية للتنظيم في الموضوع، واستمعت إلى تقارير قواعد المنظمة و أطرها، قبل أن تصدر قرارات يونيو 1977، وكان لصدور هذه القرارات تأثير كبير على نفسية المناضلين و الأطر، ساهم إلى حد كبير في رفع معنوياتهم، و بذلك يمكن القول، أن تلك القرارات كانت قد حظيت بشعبية كبيرة، و بذلك استطاعت اللجنة القيادية، بدفاعها عن الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام"، قد أعادت اللحمة إلى المنظمة و أكدت مصداقية عملها الثوري، مما هيئ الظروف لخوض المعارك البطولية المقبلة التي عرفها السجن المركزي و السجون الأخرى، و في مقدمتها معركة 7 نونبر 1977، التي سقطت فيها الرفيقة سعيدة لمنبهي، كأول شهيدة امرأة للحملم و لمنظمة "إلى الأمام"، و ذلك يوم 11 دجنبر 1977.

لقد شكل الدخول في معركة نونبر 1977، جزءا من خطة بلورتها قيادة المنظمة بالسجن المركزي (حي أ 1 وحي أ 2)، وذلك انطلاقا من

^{123.} تشكل هذا الإطار مباشرة بعد وصول معتقلي المنظمة إلى السجن المركزي بالقنيطرة يوم 7 مارس 1977، وأياما قليلة بعد ذلك تشكل الإطار من رفاق كانوا أكثر شعبية وتقديرا من غالبية أعضاء وقواعد المنظمة بنوع من الاستفتاء، وهؤلاء هم: إدريس بن زكري، فؤاد الهيلالي، محمد السريفي، أحمد آيت بناصر وإدريس الزايدي.

^{124.} للاطلاع على مسيرة حياة الشهيدة سعيدة لمنبهي عضو المنظمة الماركسية . اللينينية المغربية "إلى الأمام" انظر كتاب: "الشهداء الثوريون الثلاث"، المنشور على موقع "30 غشت" وموقع "الحوار المتمدن".

تحليل سياسي عام، وتقييم للأوضاع الذاتية، داخل فصائل الحملم، المتولدة عن القمع، وتجربة المرور من المعتقل السري "درب مولاي الشريف" (لن ندخل هنا في تفاصيل هذه الأوضاع)، وقد تضمنت هذه الخطة ثلاثة محاور:

- الاستعداد لإنجاز التقييم الشامل لتجربة المنظمة والحملم.
- العمل على تحقيق وحدة الماركسيين ـ اللينينيين المنتمين إلى الفصائل الثلاثة ("إلى الأمام"، "23 مارس" و "لنخدم الشعب")¹²⁵.
 - العمل على إعادة بناء منظمة ماركسية ـ لينينية موحدة (تضم الفصائل الثلاثة في وحدة اندماجية).

بعد إصدار قرارات يونيو 1977، تم تحديد مهمة الدخول في معركة نضالية من داخل السجون كمهمة تعبوية، تساعد من جهة، على الخروج من آثار الانهزامية التي قاد إليها الخط اليميني داخل منظمة "23 مارس"، والذي كان مسؤولا عن ضربة نونبر 74 القاصمة لظهر المنظمة، و كذلك لف منظمة "إلى الأمام" حول خط نضالي ثوري يساعد على إعادة اللحمة إليها، ومن جهة أخرى تهيئ الشروط المناسبة لإطلاق نقاش واسع حول تجربة الحملم و المنظمة، يساهم في تهيئ الأرضية الإيديولوجية والسياسية والتنظيمية أيضا لوحدة الماركسيين. اللينينيين المغاربة. نعني هنا تحقيق مجموعة من المطالب تساعد على فك العزلة الاجتماعية والسياسية المفروضة على المعتقلين السياسيين.

لقد ساهم التيار الإصلاحي في ضرب هذا البرنامج، مستغلا بعض الهفوات التي سقطت فيها قيادة المنظمة في السجن المركزي (حي أ 1 وحي أ 2)، لما تم اتخاذ قرار الدخول في معركة فبراير 1978 من أجل سن قانون "المعتقل السياسي"¹²⁶.

في الحقيقة، فإن القرار لم يخضّع لنقاش معمق داخل أطر المنظمة، بل جاء كرد فعل متسّرع بيروقراطي اتخذه أحد المسؤولين - يتعلق الأمر بإدريس بن زكري- كرد فعل ضد تصريحات مسؤولي النظام، المؤشرة على رغبة هذا الأخير في التراجع عن المكتسبات التي حققها

^{125.} للمزيد من التفاصيل انظر وثيقة "إعادة البناء" وهي إحدى وثائق الاتجاه الثوري داخل المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام" كتبت سنة 1978، وستصدر لاحقا.

^{126.} في حقيقة الأمر، لم يحظ قرار الدخول في معركة فبراير 1978، تحت شعار "من أجل سن قانون المعتقل السياسي" بنقاش وافر، نظرا لأسباب أمنية، وقد انفرد ادريس بن زكري، عضو اللجنة الوطنية للمنظمة بإصداره، مكتفيا بالتشاور مع بعض الرفاق.

مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام": الأحداث، السيرورات، الأطروحات، الملابسات والنتائج

إضراب نونبر 77. وقد كان من نتائج هذا القرار، أن قام النظام الكمبرادوري، بتشتيت المعتقلين على مجموعة من السجون، مما عقد مهمة التواصل فيما بينهم، وساهم في تأجيل تطبيق البرنامج المذكور أعلاه، وكانت تلكم الغلطة التي استغلها الاتجاه اليميني داخل منظمة "إلى الأمام"، حيث دشن خطة جديدة في هجومه على الخط الثوري للمنظمة داخلها، مستغلا حالة التشتت، ونظم مجموعة من التحالفات لإنجاح عمله الهجومي.

في هذه اللحظة بالضبط، ظهرت إلى الوجود الأطروحات الإصلاحية الأكثر اكتمالا، نشير هنا إلى وثيقة "موضوعات حول الوضع السياسي"¹²⁷.

لقد قام الاتجاه الإصلاحي ببث أطروحاته خلال سنة 1978، مستفيدا من الأوضاع الجديدة داخل السجون - حالة التشتت بعد توزيع المعتقلين على مجموعة من السجون-، ومن تشكل تحالف مناهض للمنظمة، كان قد أعلن عن نفسه من خلال ما سمي ب "روح الرباط"128.

تم اللقاء بين هؤلاء، واستطاع التيار الإصلاحي الاستفادة من الهفوات التي كان يتضمنها الخط السياسي للمنظمة (الخطة التكتيكية المشتركة، البرنامج الديموقراطي لسنة 1976...) ليقدم نفسه كتيار ثوري، يصحح خط المنظمة. وفي هذا السياق حاول تأكيد شرعيته، انطلاقا من قراءة نقدية مزعومة لتجربة المنظمة خلال سنة 1975، ومن تم قام بمناورة ذكية (ماكرة) بالهجوم على ما أسماه ب "الانحراف اليسراوي"، المسؤول عن الضربة التي تعرضت لها المنظمة، ممهدا الطريق لاستعادة مواقعه

^{127.} أصدر هذه الوثيقة المشتري بلعباس وعبد الله المنصوري، وتعتبر من أهم وثائق الاتجاه الإصلاحي اليميني، حيث تضمنت مجموعة من الأطروحات الإصلاحية، من أهمها ما سمي ب "وحدة القوى الثورية والديموقراطية" من أجل إسقاط النظام، وفي يناير 1979 التحق أبراهام السرفاتي بقياديي الاتجاه الإصلاحي ليشكلوا ثلاثيا يمينيا.

^{128.} في منتصف سنة 1978، جرى لقاء بين مجموعة من العناصر المعادية للمنظمة و خطها، و ذلك بسجن لعلو بالرباط، الذي كان يمثل محطة انتقالية نحو المستشفيات قصد العلاج، وضم هذا الكشكول عناصر مختلفة، منها قياديون سابقون من الفصائل الأخرى اعتقلوا سنة 1972، وعناصر رافضة لقرارات يونيو 1977، أو متبنية للأطروحات الإصلاحية اليمينية آنذاك مثل عبد الله زعزاع و محمد السريفي و آخرون، وجرت هذه اللقاءات تحت شعارات مزيفة، من قبيل مواجهة هيمنة و بيروقراطية و دغمائية منظمة "إلى الأمام"، و في غمرة حماس هؤلاء بعد لقاءاتهم، سموا ذلك الجو الذي ساد بينهم ب "روح الرباط".

التنظيمية المفقودة، على إثر الممارسات المخزية داخل المعتقل السري "درب مولاي الشريف" بالدار البيضاء، والتي تصدت لها قرارات يونيو 1977.

لقد عرفت الأطروحات الإصلاحية لهذا الاتجاه انتشارا واسعا داخل قواعد المنظمة، في ظل وضع سياسي داخلي، تميز خلال هاته الفترة، بتلك الحركية المحدودة للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والتي أدت إلى تأسيس الكنفدرالية الديموقراطية للشغل، إضافة إلى تنامي نضالات الطبقة العاملة المغربية و الحركة الجماهيرية، الشيء الذي تم استثماره بحذاقة لتقديم الأطروحات الإصلاحية كبديل جديد للخط الثوري للمنظمة، من خلال شعار "وحدة القوى الثورية و الديموقراطية من أجل إسقاط النظام"، في خلط مقصود بين القوى الثورية و الإصلاحية داخل القوى الديموقراطية بالانخراط فيها، و الإصلاحية داخل القوى الطبقة العاملة.

لقد بث الاتجاه الإصلاحي، من خلال هجومه المحموم على الخط الثوري للمنظمة، مجموعة من الشعارات مثل ما سمي ب "جبهة القوى الثورية والديموقراطية"، و"الانتهازية اليسراوية هي المسؤولة عن أخطاء المنظمة"، والدعوة لشعار "مناهضة الحرب" والتخلي عن مبدأ تقرير المصير، واعتبار "قضية الصحراء قضية خارجية لا تعنينا" أو أنها "نتاج صراع دولي بين الامبريالية والاشتراكية الامبريالية" (استعادة لنظرية العوالم الثلاثة)، رغم الاعتراف الظاهري للتيار ب "مفهوم الشعب" (انظر "نقد نظرية الثورة في الغرب العربي "²¹²). وقد حقق هذا التيار نجاحا مهما، عندما استطاع أن يكسب إلى صفوفه أبراهام السرفاتي، الذي وصل إلى السجن المركزي بالقنيطرة، قادما من سجن غبيلة بالدار البيضاء في يناير 1979. وقد شكل هذا الثلاثي (المشتري، المنصوري والسرفاتي)، تحالفا مقدسا في مواجهة النواة الثورية لمنظمة "إلى الأمام" لعدة شهور. ومثل شهر مارس 1979 قمة الهجوم الإصلاحي على المنظمة في السجن المركزي، حيث لعب أبراهام السرفاتي، دورا فاعلا في هذا الهجوم، مستغلا موقعه داخل اللجنة القيادية، لإفشال خطط النواة الثورية في هذه المواجهة واللعب على المرفاتي، دورا فاعلا في هذا الهجوم، مستغلا موقعه داخل اللجنة القيادية، لإفشال خطط النواة الثورية في هذه المواجهة واللعب على الحبلين، من أجل تمرير المواقف الإصلاحية، وتمكن الثلاثي من فرض ما سمى ب "البرنامج الانتقالي"، الذي يكثف خطة الهجوم التي الحبلين، من أجل تمرير المواقف الإصلاحية، وتمكن الثلاثي من فرض ما سمى ب "البرنامج الانتقالي"، الذي يكثف خطة الهجوم التي

^{129. &}quot;نقد نظرية الثورة في الغرب العربي"، هي الوثيقة التي كتبها المشتري بلعباس سنة 1979 وضمنها انتقاداته حول "نظرية الثورة في الغرب العربي"، وحول الموقف من الصحراء، كما أعاد النظر في الطرح الاستراتيجي للمنظمة، داعيا إلى التقوقع في إطار الثورة المغربية.

مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام": الأحداث، السيرورات، الأطروحات، الملابسات والنتائج

بلورها الثلاثي المذكور. واستطاع التيار اليميني أن يحقق انتصارا مؤقتا في شهر مارس 1979، رغم المقاومة المستميتة للنواة الثورية للمنظمة 1300.

شكل شهر أبريل 1979، بداية نهاية هذا التيار، حينما فك النظام في هذا الشهر، العزلة التي كان قد وضع فيها أغلبية المعتقلين السياسيين، فأعاد الجميع إلى السجن المركزي، ليتشكل تيار واسع مناهض للإصلاحيين، أدى إلى سقوطهم. سيؤدي هذا الوضع الجديد، إلى قيام أبراهام السرفاتي بتجميد عضويته في المنظمة المركزية بالسجن المركزي (حي أ1 وحي أ2)، مبلورا ما سمي ب "نظرية التوجيه والتسيير "131، التي دفعت اللجنة القيادية إلى اتخاذ قرار توقيفه من المنظمة.

يعد المشتري بلعباس (أستاذ فلسفة) وعبد الله المنصوري (مهندس كهرباء) مهندسا هذا الخط الإصلامي، الذي بدأ يترعرع داخل المنظمة، خلال فترة نونبر 1974 – مارس 1976. وتميز هذان العنصران، خلال مسار تطورهما السياسي، بمواقفهما المخالفة لخط المنظمة، خلال فترة التحقيق التي عرفت تصريحات ممجدة للقوى الإصلاحية 132، وكذا المواقف التي ذكرناها أعلاه خلال محاكمة يناير-فبراير 1977، ثم العمل التكتلي من داخل سجن عين برجة بالدار البيضاء، و بعد ذلك، رفض قرارات يونيو 1977، ثم بلورة الأطروحات الإصلاحية، بشكل كامل خلال سنة 1978، و محاولة فرضها خلال سنة 1979. وبعد الفشل الذي مني به هذا التيار في أبريل 1979،

130. للمزيد من المعطيات حول هاته الفترة، ودور أبراهام السرفاتي فيها، انظر وثيقة "حول بعض التأملات النقد الذاتية الأولية لسنة 1979" الصادرة في 17 مارس 1980، حيث يعترف السرفاتي بهذا الدور، وبدور النواة الثورية في مواجهة الإصلاحيين.

131. للاطلاع على مضمون هذه النظرية، انظر المصدر السابق. أما فيما يتعلق بالمنظمة المركزية فالمعني هنا التنظيم المركزي لمنظمة "إلى الأمام" بالسجن المركزي و يضم أعضاء مجموعة من الخلايا التي تضم الأعضاء الكاملي العضوية و تحيط بها مجموعة من اللجان التي كانت تضم مناضلي المنظمة غير الأعضاء في التنظيم المركزي، و على رأس هذا المجموع كانت هناك لجنة قيادية تشكلت منذ مارس 1977، تاريخ وصول الرفاق إلى السجن المركزي بعد محاكمة يناير . فبراير 1977 وكانت اللجنة القيادية تضم كلا من ادريس بن زكري و فؤاد الهلالي و ادريس الزايدي و عناصر أخرى انتمت في هذه الفترة أو تلك للجنة القيادية كمحمد السريفي، أحمد آيت بناصر، عبد الرحمان النوضة.

132. يتعلق الأمر بتصريح المشتري بلعباس أمام قاضي التحقيق بالدار البيضاء.

133. في سنة 1978 صاغ الثنائي المشتري بلعباس وعبد الله المنصوري قادة الاتجاه الإصلاحي أبرز اطروحاتهم اليمينية في وثيقتين رئيسيتين هما: "موضوعات حول

مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام": الأحداث، السيرورات، الأطروحات، الملابسات والنتائج

سيحاول التحالف مع التيار اليسراوي التصفوي، وذلك بتوقيعه لبيان التجميد في يونيو 1979. وبعد فشل هذا التحالف نتيجة تناقضاته الداخلية، أصدر التيار وثيقته الشهيرة "بيان من داخل السجن المركزي بالقنيطرة إلى الشباب المغربي والرأي العام الديموقراطي" 22 فبراير 1980. ومن غرائب الأمور أن وثيقة السرفاتي المسماة "حول بعض التأملات ..." قد صدرت شهرا بعد ذلك؟! 134.

وبصدور وثيقة "بيان من داخل السجن المركزي..." انتقل الإصلاحيون الجدد من خط الإصلاح إلى خط الردة (سنعود إلى الموضوع في فصل مخصص لذلك).

عموما، خلال هذه الفترة الممتدة من مارس 1977 إلى أبريل 1979، شكل التناقض داخل المنظمة بين الخط الثوري والخط الإصلاحي البرجوازي الصغير، تناقضا رئيسيا (تناقض من داخل "إلى الأمام")، بينما شكل تناقض الخط الثوري والخط اليسراوي في صيغتيه، "مجموعة الثلاثة" ومجموعة عبد الله زعزاع أصحاب وثيقة "الحد الفاصل بيننا" تناقضا ثانويا.

- فترة أبريل 1979 – نونبر 1979

تتميز سيرورة تطور" التيار اليسراوي"، بكونها تخترق كل السيرورات الأخرى، وهنا لا بد من التمييز بين اتجاهين مختلفين، ينتميان إلى نفس السيرورة، اتجاه يسراوي ظل مختبئا في عباءة الخط الثوري، وكان يتحرك من داخله، سواء كأشخاص معزولين، أو كمجموعة متكتلة، و بين اتجاه تقدم للصراع ضد الخط الثوري، بعد تجميد عضويته من المنظمة ، و تشكيل أرضية سياسية تعمم مواقفه الإيديولوجية و السياسية الجديدة، و هذا الاتجاه عرف باتجاه وثيقة "الحد الفاصل بيننا"، و تزعمه كل من عبد الله زعزاع، عضو سابق في اللجنة الوطنية للمنظمة و عبد الفتاح فاكهاني ، عضو سابق بالكتابة الوطنية، صدرت قرارات تجميد عضويتهما من المنظمة في يونيو 1977، بينما أعلنا عن تجميد عضويتهما في المنظمة في يونيو 1977، بينما أعلنا عن تجميد عضويتهما في المنظمة في يونيو 1979، و قد لعبا دورا حاسما، في تحالف يونيو 1979، الذي ضم كلا من "الاتجاه التصفوي" الذي كانا

الوضع السياسي"، و "نقد نظرية الثورة في الغرب العربي" (سنة 1979).

^{134.} لقد تمت الإشارة إلى هذه الوثيقة في هوامش سابقة.

يمثلانه ، و الاتجاه الإصلاحي الذي كان يمثله المشتري بلعباس و عبد الله المنصوري، و كان يدعمه من وراء ستار أبراهم السرفاتي، الذي لم يوقع وثيقة "بيان تجميد العضوية من المنظمة" في يونيو 1979، و حتى لا نتهم بالتجني على التاريخ، نشير إلى أن أبراهام السرفاتي قد اعترف أنه كان يقوم بذلك بالفعل، كما جاء في اعترافاته في وثيقة "حول بعض التأملات النقد الذاتية..."¹³⁵.

لقد عرف الخط التصفوي بموقفه الشهير، الذي اعتبر كل الحملم، بيمينها ويسارها برجوازية صغيرة، وأصدر دعوته بحلها136.

أما تيار ما سمي ب "مجموعة الثلاثة" (أحمد أيت بناصر، عبد الرحمان النوضة ومحمد السريفي)، فقد تميز أصحابه بما يميز اليسراوية كقاعدة عامة:

- ركوب التيار الثوري والخط الثوري ليسهل محاربته من الداخل، أو كما يقول ماو تسي تونغ "التلويح بالعلم الأحمر، لمحاربة العلم الأحمر" وهو ما يعني به كذلك، في قولته الشهيرة حول قوانين الصراع داخل الحزب:

"إن وجود تيار ما يخفي وراءه دائما تيارا آخر".

- خوض الصراع بلا هوادة، ليس بهدف إنقاذ المريض، ولكن بهدف الإجهاز عليه، وذلك من خلال شخصنة الهجومات على الرفاق والمناضلين، بل تعدى الأمر في ذلك إلى شن هجومات على عائلات المناضلين والمعتقلين. كان هذا التيار يدعي الانتماء إلى الخط الثوري، في محاولة لشرعنة وجوده. ومن تم كانت مشاركته في الصراع ضد اليمين الإصلاحي مفيدة لهذا الأخير، الذي تمكن بذكاء سياسي، من الركوب على أخطاء هذا التيار، وتوجيه السهام السامة ضد الخط الثوري.

- اتسام أصحابه بنظرة زعامتية، وبحث مستمر عن المواقع، واستعمال الأكاذيب والديماغوجية وتحريف الصراع وتمييعه، عبر الانخراط في تعداد أخطاء الرفاق والتركيز على أشخاصهم (شخصنة الصراع)¹³⁷.

135. انظر هوامش سابقة حول الوثيقة.

137. كان أحد رموز الاتجاه اليسراوي من داخل المنظمة، عبد الرحمان النوضة، متخصصا في تعداد أخطاء الرفاق لحد أنه أصدر وثيقة عد فيها أخطاء أبراهام السرفاتي

^{136.} للمزيد من المعطيات، انظر مقال "إعادة البناء في مواجهة العفوية والفوضوية" خريف 1980، الصادرة بجريدة "إلى الأمام"، وقد قام موقع "30 غشت" بنشرها، انظر كذلك كراسة "الخط اليسراوي العفوي الجديد: من النزعة العمالوية الاقتصادوية إلى التصفوية والفوضوية والعدمية" منشورات موقع "30 غشت" يناير 2016.

- عدم الثبات في المواقف، و الانتقال من موقف إلى آخر، و من تم السقوط في التحالفات اللامبدئية ،كما يعبر عن ذلك تشكل المجموعة نفسها 138 وليس غريبا أن أبرز عناصره قد التحقت بالقيادة الجديدة وساهمت في عملية الانقلاب على الخط الثوري، الذي دشنه ما يسمى ب "مسلسل إعادة البناء"، وقد تميز زعيم هذا التحالف (عبد الرحمان نوضة) بخوضه حربا بلا هوادة ضد التيار الثوري، الذي رفض مشروع إعادة البناء التحريفي 139 ولم تخل اجتماعات القيادة الجديدة من صراعات من نفس النوع، خلال فترة ما يسمى ب "إعادة البناء"، وعند فشلها قام كل طرف من داخلها بتلفيق تهمة المسؤولية عن فشلها للطرف الآخر، قبل أن تعرف هذه القيادة الهشة، مجموعة من الانسحابات، وعلى رأسها زعيم اليسراويين عبد الرحمان نوضة الذي انسحب من المنظمة لاحقا، وأصدر مجموعة من المقالات ستنصب حول الهجوم على التجربة، على السرية، على العنف الثوري، وعلى "الستالينية" وعلى حلفائه السابقين في "مسلسل إعادة البناء"، وقد صدرت تلك المقالات في جرائد مثل جريدة "المواطن"، 1991، و مجلة "المسار الديموقراطي" وفي كتاب أسماه "أخطاؤنا" صدر في بولبوز 1991.

عرفت هاته الفترة تقاطعا في التناقضات، بحيث دخل الخط الثوري في صراع قوي مع التيارين اليسراويين 140، وفي نفس الوقت استمر في الصراع مع الخط الإصلاحي، ثم الانشطار الذي وقع داخل الصراع مع الخط الإصلاحي، ثم الانشطار الذي وقع داخل

التي وصلت إلى 77 خطأ، لحد أن الأمر أضحى نكتة يتفكه بها المعتقلون، وساهمت في تأجيج الصراعات الذاتية بينه وبين أبراهام السرفاتي حد بلوغها الطابع العدائي.

^{138.} مثال محمد السريفي الذي كان أقرب إلى مواقف المشتري والمنصوري، وكذلك تصريحاته حول طبيعة هذا التحالف وما كان يخطط له (بفتح الطاء).

^{139.} انظر في هذا الشأن وثيقة "تعبأوا" التي كتبها عبد الرحمان النوضة و نشرتها مجلة "الشيوعي"، النشرة الداخلية لأصحاب "إعادة البناء"، تحت توقيع "مبروك"، و هي موجهة أساسا ضد الرفاق الأربعة، بلغت من الحدة و العداء، ما دفع بالعديد من رفاقه باستنكارها، وطال الأسلوب العدائي لعبد الرحمان النوضة أصدقاءه في "إعادة البناء" في القيادة التحق بها، انظر في هذا الصدد وثيقة "التخبط السياسي نتيجة حتمية لمنهج الصراع بدون هوادة" جوابا على نص الرفيق "مبروك" المعنون ب "نقاش نصوص القيادة المعدة للندوة" نهاية ماي 1982، رفيق قيادي، "الشيوعي"، السلسلة الجديدة العدد 5 مكرر.

^{140.} يتعلق الأمر باتجاه عبد الله زعزاع ـ عبد الفتاح فاكيهاني من جهة، واتجاه عبد الرحمان النوضة ـ احمد آيت بناصر.

^{141.} المعني هنا اتجاه المشتري ـ المنصوري.

التحالف، بعد صدور "بيان تصحيحي " من الاتجاه الداعي إلى حل الحملم، تحول الصراع مع التيار اليسراوي التصفوي العفوي إلى تناقض رئيسي ، بينما أصبح التيار الإصلاحي يتلاشى بحكم الصربات التي تعرض لها، وبحكم تناقضاته الداخلية، و انتهى الصراع ضد التيارين الإصلاحي واليسراوي بصدور قرارات "12 نونبر 1979"، وتحول الاتجاه اليميني إلى الردة 142، والتحول التدريجي لدعاة حل الحملم إلى ديموقراطيين، ينهلون من فكر الثورة الفرنسية !!، أما اليسراويون داخل المنظمة، فقد التحقوا بالتيار التحريفي، باستثناء محمد السريفي الذي كان قريبا من أطروحات المشتري بلعباس. لقد تلاشى التيار اليسراوي واندمج في المجموعة التحريفية الجديدة، التي التحقت بها أيضا عناصر وسطية توفيقية أو غير منسجمة، كانت محسوبة على الخط الثوري، مما ساهم، من بين عوامل أخرى، في انتصار الخط التحريفي، وعزل الخط الثوري، وشروع الخط التحريفي الجديد فيما يسمى بعملية "إعادة البناء"، التي انتهت إلى الفشل باعتقالات نونبر 1985.

- فترة نونبر 1979 – شتنبر 1980.

إن التقسيم المنهجي لمجموع الأحداث والوقائع التاريخية التي تتولد من تطور تناقضات محددة بين الاتجاهات، لا يعني عدم وجود تداخل بين الفترات، لأن سيرورات التناقض تتطور في نفس الوقت وبشكل متفاوت، بعضها يصبح رئيسيا والآخر ثانويا، ثم بعد ذلك وبدخول فترة جديدة يتحول الثانوي إلى رئيسي في الصراع.

وقصارى القول، فالتناقض بين الخط الثوري والخط التحريفي، قد بدأ منذ الفترة السابقة، وإن كان الخط التحريفي لا زال مجرد إرهاصات ومواقف جزئية، تعبر عن نفسها في مواقف مختلفة وظواهر تحجب جوهر تلك المواقف عن الأنظار، وبالتالي كان يتم التعامل معها كمجرد أخطاء جزئية، أو ثانوية، أمام مواجهة الخط التصفوي التي كانت مهمة رئيسية.

عندما، فك النظام العزلة عن مجموعة محاكمة الدار البيضاء يناير - فبراير 1977، التي كانت تقطن في "حي أ 1" و "حي أ 2"، و عن مجموعة محاكمة الدار البيضاء -غشت 73، و التي كانت تقطن "حي ج "، وكلاهما بالسجن المركزي بالقنيطرة، تم اللقاء بين رفاق منظمة "إلى

^{142.} انظر بيان المشتري ـ المنصوري الشهير في هوامش سابقة.

الأمام" المنتمين إلى المجموعتين، وكان من الطبيعي أن يعاد النظر في الهيكلة التنظيمية للمنظمة داخل السجن المركزي، وكان لكل مجموعة من الرفاق تجربته الخاصة داخل السجن. ومن أجل ذلك، سينعقد أول اجتماع بين الرفاق لمعالجة الموضوع، وبما أن لكل مجموعة قيادتها فقد كان ضروريا، أن تجتمع القيادتان لترتيب الوضع التنظيمي الجديد¹⁴³.

انعقد هذا الاجتماع ابتداء من التاسعة صباحا واستمر إلى حوالي التاسعة ليلا، وكان هذا الاجتماع ساخنا جدا، نتيجة ممارسة قام بها رفاق "إلى الأمام" القادمون من "حي ج"، ويتحمل مسؤوليتها ثلاثة حضر وا هذا الاجتماع، وهم عبد الحميد امين وعلي فقير وعبد اللطيف اللعبي. لقد قام هؤلاء بخرق سافر للمبادئ التنظيمية للمنظمة، فيما يشبه محاولة انقلابية، وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار موقف اللجنة القيادية ب "حي أ 1"، بالقفز على الوضع التنظيمي داخل المجموعة. لقد قام هذا الثلاثي بإحضار أبراهام السرفاتي إلى هذا الاجتماع، وقاموا بمحاولة فرضه على الرفاق، مما فجر صراعا حادا بين الرفاق وصل حد تهديد أبراهام السرفاتي بضرب أحد الرفاق في اللجنة القيادية، ولولا تدخل الرفاق الثلاثة للوضع التنظيمي لأبراهام تدخل الرفاق، لتحول الاجتماع إلى حلبة للمبارزة. إن سبب هذا الانفجار يعود أساسا إلى تجاهل الرفاق الثلاثة للوضع التنظيمي لأبراهام السرفاتي، فقاموا بمحاولة التقليل من أهمية ذلك، والحال أن القرار السابق للجنة القيادية داخل "حي أ 1 " بتجميد عضوية أبراهام السرفاتي، يرتكز على العديد من الحقائق والممارسات الخطيرة التي ارتكبها هذا الأخير، والتي كانت تساهم في ضرب المنظمة وتخريبها هذا الأخير، والتي كانت تساهم في ضرب المنظمة وتخريبها هذا الأخير، والتي كانت تساهم في ضرب المنظمة وتخريبها هذا الأخير، والتي كانت تساهم في ضرب المنظمة وتخريبها هذا الأخير، والتي كانت تساهم في ضرب المنظمة وتخريبها هذا الأخير، والتي كانت تساهم في ضرب المنظمة وتخريبها هذا الأخيرة والتي كانت تساهم في ضرب المنظمة وتخريبها هذا الأخيرة القياديد من الحقائق والممارسات الخطيرة التي التكريبها هذا الأخيرة والتي كانت تساهم في ضرب المنظمة وتخريبها هذا الأخيرة والتي كانت تساهم في ضرب المنظمة وتخريبها هذا الأخيرة والتي كانت تساهم في ضرب المنظمة وتخريبها هذا الأخيرة والتي كانت تساهم في ضرب المنظمة وتخريبها هذا الأخيرة والتي كانت تساهم في حرب المنظمة وتخريبها هذا الأخيرة والتي كانت تساهم في طرب المنظمة وتخريبها هذا الأخيرة والتي كانت تساهم في طرب المنظمة وتخريبها هذا الأديرة والتي كانت تساهم في طرب المنارسات القورة القورة القورة المنارسات المنارس المنارسات المنارسات المنارسات المنار

*انخراطه في تحالف مقدس مع الاتجاه الإصلاحي وصل إلى حد خطير، حينما ساهم في إضفاء الشرعية على مجموعة من الأكاذيب كان يبثها الإصلاحيون ضد المنظمة في السجن بسرقة هذا المبلغ يبثها الإصلاحيون ضد المنظمة، ومنها قضية 18 مليون سنتيم الشهيرة، التي اتهم فيها الإصلاحيون المنظمة في السجن بسرقة هذا المبلغ المالي الموجه حسب زعمهم من طرف "لجان مناهضة القمع بالمغرب"، ذلك الإطار الذي كان يوجد بفرنسا، إلى المعتقلين السياسيين وعائلاتهم. وكان هذا جزء من مخطط خطير، للقضاء على المنظمة، وتلبيس مناضليها الثوريين تهما بعيدة عن الأخلاق النضالية، وذلك للحد من تأثير ونفوذ المناضلين الثوريين، تمهيدا للاستيلاء على قيادة المنظمة. وبالفعل فقد تم القيام بحملة شعواء معادية، استعملت

^{143.} انعقد هذا الاجتماع بحي أ (1) بزنزانة الرفيق فؤاد الهيلالي، وهي الزنزانة رقم 1 بحي أ (1) بالسجن المركزي بالقنيطرة، حوالي نهاية أبريل. ماي 1979، وقد حضر هذا اللقاء كل من الرفاق: عبد الحميد أمين، علي فقير، فؤاد الهلالي، أبراهام السرفاتي، عبد اللطيف اللعبي، ادريس الزايدي، ادريس بن زكري

فيها كل الحيل والأكاذيب والإشاعات، لخلق التناقضات بين اللجنة القيادية وقواعد المنظمة، وما بين أطرها ورفاقها، الشيء الذي تصدى له الرفاق باستماتة منقطعة النظير، دفاعا عن تاريخ المنظمة ومبادئها وخطها النضالي¹⁴⁴.

لما انفضحت المناورة وأرسل السيد فرانسوا ديلاسودا رئيس "لجنة مناهضة القمع بالمغرب" بيان حقيقة " وعلم مجموع المعتقلين بمضمونه، انعقد جمع عام حاشد للمعتقلين السياسيين بالسجن المركزي، فانفضحت مؤامرة الإصلاحيين وأذنابهم، حين بدأ أبراهام السرفاتي يتلكأ، في محاولة للتهرب من مسؤوليته في ذلك، فجابهه مجموعة من المعتقلين (منهم صلاح الوديع) بحقيقة إبلاغه لهم بوجود سطو للمنظمة على ذلك المبلغ المالى المشار إليه أعلاه، فظهر الارتباك على الرجل وعجز عن الجواب.

* سكوته عن ممارسات خطيرة كانت تهدد وحدة المنظمة واستمرارها، وكان لها التأثير البالغ على التطور اللاحق للمنظمة، يتعلق الأمر هنا بتقرير أرسله مسؤولو المنظمة بفرنسا، يكشف عن مخطط دبر لاختراق المنظمة من الداخل، من طرف عناصر تروتسكية، وذلك بمساعدة كريستين جوفان زوجة أبراهام السرفاتي لاحقا، وبمشاركة إحدى صديقاتها وهي فرنسية مقيمة بالمغرب¹⁴⁵. وفي ندوة أقامها فرع المنظمة بفرنسا، اكتشفت المؤامرة وأعلنت العناصر المندسة عن انتمائها إلى الحركة التروتسكية، مما فجر نقاشات حادة داخل تلك المنظمة بفرنسا، وتوصل الرفاق إلى معرفة الدور الذي قامت به السيدة كريستين جوفان منذ 1977، وكانت تقوم بذلك تحت غطاء علاقتها بأبراهام السرفاتي. كما اكتشف الرفاق، دور هذه الأخيرة، في تخريب العلاقة بين فرع المنظمة بفرنسا وفرعها ببلجيكا، الشيء الذي أدى إلى القطيعة والانفصال بينهما. ومن المعلوم أن هذا العمل التخريبي، والخسيس، كان جزءا من مخطط واسع من طرف الحركة التروتسكية لاختراق المنظمة، وضربها من الداخل، مستغلة في ذلك الضربة التي تعرضت لها المنظمة خلال مرحلة نونبر 1974 – مارس 1976، وخاصة ابتداء من 1977. وكان التروتسكيون يكتبون وثائق أو بيانات وينسبونها، عن طريق توقيعها، إلى رفاق قياديين في المنظمة أو إلى المنظمة، ثم ينشرونها لخلق البلبلة والغموض وتعبيد الطريق لأطروحاتهم الانتهازية. وقد قام شخص يقطن بإسبانيا، ويعرف باسم عزيز، بصياغة مجموعة من الوثائق المزيفة وإرسالها إلى أماكن مختلفة. لقد كان دور كريستين جوفان رئيسيا في هذا المخطط الجهنمي عزيز، بصياغة مجموعة من الوثائق المزيفة وإرسالها إلى أماكن مختلفة. لقد كان دور كريستين جوفان رئيسيا في هذا المخطط الجهنمي

^{144.} اعترف أبراهام السرفاتي بمجموعة من الممارسات في نقده الذاتي، وتجاهل أخرى ذات طبيعة خطيرة جدا...

^{145.} يتعلق الأمر بالسيدة لوسيل دوما، إحدى قادة التيار التروتسكي بالمغرب.

الخطير، خاصة وأنها كانت تقدم نفسها، كناطق رسمي باسم المنظمة في الداخل وباسم أبراهام السرفاتي.

ماكان لنا لنأتي على هذه التفاصيل، لأن الحركة التروتسكية كانت معروفة بأسلوب الاختراق (أنفلتراسيون أو انفلتريزم)، لولا أن أبراهام السرفاتي، و هو عنصر قيادي (عضو في الكتابة الوطنية) قد توصل بالتقرير سنة 1979 بالسجن المركزي و أخفاه عن المنظمة، وحتى لا ندع مجالا للتشكيك لأننا لا نتجتى على أحد، بل نبغي الحقيقة كاملة و شهادة للتاريخ، فقد استطاع أعضاء اللجنة القيادية بالسجن المركزي"جي أ 1"، و بمعية رفاق آخرين، التوصل بالتقرير بوسائلهم الخاصة وقراءته، وهؤلاء هم : أحمد آيت بناصر، إدريس بنزكري، إدريس الزايدي، فؤاد الهيلالي، عبد الرحمان نوضة و آخرون.

لقد شكل هذا التقرير لحظة خطيرة في تاريخ المنظمة، ساهمت في مجموعة من الانسحابات، وأدت إلى القطيعة التامة بين فرع المنظمة في بلجيكا وفرنسا.

لقد ظل هذا التقرير بالفعل، إحدى الألغاز المسكوت عنها في تاريخ المنظمة، خاصة من طرف التحريفيين الجدد، بعد تحالفهم مع أبراهام السرفاتي في هذه الفترة. وليس غريبا أن يرفض أبراهام السرفاتي، بعد نفيه إلى فرنسا سنة 1991، مصافحة مجموعة من الرفاق، ومن بينهم من صاغوا ذلك التقرير، بل وصلت به الوقاحة إلى حد مطالبتهم بتقديم نقد ذاتي لأنهم مسوا زوجته، وليس غريبا كذلك، أن يغازل السرفاتي الحركة التروتسكية العالمية، التي نعتها ب "أولئك الذين كانوا على بينة من الأمور منذ البداية"¹⁴⁶.

* خرقه السافر لمبادئ المنظمة وللانضباط الثوري، عندما أوقف إضرابه عن الطعام، خلال معركة نونبر 1977، ولما لم تمرسوى أيام قليلة على استشهاد سعيدة لمنبهي، بل أكثر من هذا، فبعد انتقاله إلى السجن المركزي في يناير 1979، قام بحملة واسعة ضد مفهوم الاستشهاد ومبدئيته، حين اعتبر الشهادة مبدأ لا علاقة له بالماركسية. و خلال نفس الإضراب، قبل الرجل المجيء إلى السجن المركزي خلال شهر دجنبر 1977، بمعية لجنة شكلها النظام بهدف ضرب الإضراب و توقيفه، معتمدا في ذلك على دور أبراهام السرفاتي، الذي جاء ليساهم في توقيف الإضراب و تقديم العون للجنة النظام، و دعا بالفعل، خلال لقاء بلجنة المفاوضات التي شكلها المعتقلون السياسيون،

^{146.} للمزيد من الاطلاع على تصريحات السرفاتي في هذا المجال، انظر كتاب "الاشتراكية أي مستقبل؟"، وهو عبارة عن ندوة شارك فيها كل من إرنست منديل، أحد زعماء الأممية الرابعة آنذاك وأبراهام السرفاتي، أقيمت في بلجيكا، والكتاب من منشورات جريدة "النهج الديموقراطي".

إلى توقيف الإضراب و عدم الاستمرار فيه، و حاول الضغط في هذا الاتجاه، إلا أن اللجنة القيادية للمنظمة، و في لقاء استعجالي، اتخذت قرار التصدي له بل و طرده إذا اقتضى الأمر ذلك، و عاد أبراهام السرفاتي خالي الوفاض، خاسئا، يجر أذيال الخيبة و الهزيمة إلى سجنه بالدار البيضاء، ففشل مخطط النظام و معه الدور الموكول لأبراهام السرفاتي.

* لقد شكل أبراهام السرفاتي، رأس الرمح في المخطط الإصلاحي و التصفوي ضد المنظمة، و برع في ذلك أيما براعة، مستعملا خبراته التحريفية القديمة الموروثة عن الحزب الشيوعي المغربي التحريفي. هكذا وفي تصديه للتيار الثوري، قام أبراهام السرفاتي، باستعمال قضية بوخارين147، وما يسمى عموما بمحاكمات موسكو148، ضد الرفاق الثوريين، في محاولة للتشويه والاتهام بماكان يسميه ب "الستالينية". هكذا ظهرت في ساحة السجن المركزي، صور بوخارين و وصيته الشهيرة، وكان أبراهام السرفاتي يعلقها في كل مكان، و ذلك لتقديم نفسه و من معه كضحية لممارسات ستالينية، و قد عبر في ذلك عن قمة في الديماغوجية، بعد أن تم هزمه سياسيا داخل المنظمة، و هذه إحدى القضايا، كغيرها، التي تم السكوت عنها، وبدل تقييمها، ضرب عليها جدار الصمت من طرف التحريفيين الجدد، تلامذة أبراهام السرفاتي. * لما انهزم التيار الإصلاحي في غضون أبريل 1979، ضمن التفاف واسع لعدد كبير من المناضلين حول الخط الثوري، أخرج أبراهام السرفاتي ورقة جديدة تسمح له بالمناورة السياسية و التنظيمية، لما أعلن عن نظرية جديدة عرفت ب "نظرية التوجيه والتسيير"، ومضمون هذه النظرية، أن أبراهام السرفاتي ، باعتباره عضو الكتابة الوطنية للمنظمة فهو مسؤول عن التوجيه، وليس ملزما بالتسيير، أي المشاركة في الإطارات التنظيمية لفرع المنظمة في السجن المركزي، بما يعني، وفي إطار تصور شبيه بمفاهيم التوجيه والتسيير داخل الشركات الرأسمالية الكبرى، أن له الحق في توجيه المنظمة كما يريد، وكان هذا يعني عمليا عدم الالتزام بالمواقف الثورية للمنظمة، و الإعلان عن مواقف إصلاحية مقابل ذلك، انطلاقا مما أسماه بدوره التوجيهي، تماما كما هو الحال بالنسبة لمرشد عام داخل تنظيم إسلامي، أوكما هو الحال بالنسبة لولاية الفقيه لدى شيعة إيران. وبالفعل كان أبراهام السرفاتي يتصل بالفصائل الأخرى داخل السجن، ويبلغها

^{147.} شبه أبراهام السرفاتي وضعه داخل المنظمة بوضعية نيكولا بوخارين، الذي أصدرت المحاكم السوفياتية في حقه الحكم بالإعدام، وقام بطبع وصية بوخارين وتوزيعها، بل والصاقها على الجدران تنديدا بما يسميه بالستالينية والرفاق الستالينيين.

^{148.} جرت محاكمات موسكو خلال سنوات 1936 – 1938، وأصدرت فيها المحاكم السوفياتية أحكاما بالإعدام في حق مجموعة من القادة البلاشفة القدامي.

مواقف مناقضة لمواقف المنظمة بالسجن المركزي (للمزيد من المعطيات انظر وثيقة "حول بعض التأملات النقد الذاتية..." لأبراهام السرفاتي).

لقد قام أبراهام السرفاتي بتجميد عضويته بشكل طوعي وإرادي، وبإعلان ذلك على رؤوس الملإ، إلا أن اللجنة القيادية، وبعد اجتماع لها، تداولت في الموضوع وأعلنت قرارها بتوقيفه من المنظمة، استنادا على خرقه السافر لمبادئها التنظيمية وللدور التخريبي الذي يقوم به، وقد جمد السرفاتي عضويته في المنظمة المركزية بالسجن المركزي بالقنيطرة في بداية ماي 1979، وصدر قرار توقيفه من طرف اللجنة القيادية أسبوعا بعد ذلك.

* ليس صعبا جرد المزيد من الممارسات الخطيرة التي مارسها السرفاتي في تلك الفترة، وكان لها الأثر الخطير على المنظمة واستمراريتها، فقط نشير هنا إلى إحدى التصريحات له أمام جمع من المعتقلين، وجاء فيها أنه كان في الحقيقة هيجليا 149 وأن خط المنظمة كان خاطئا من أساسه. لقد صوب أبراهام السرفاتي مرارا مواقفه، وكيفها، حسب ظرفيات الصراع السياسي والإيديولوجي، متلونا كالحرباء في سلوك انتهازي، ما أن يغير موقفه حتى ينقلب عليه بسرعة خارقة، استجابة لمطالب الانتهازيين أو الإصلاحيين، الذين برعوا في استغلال نقط ضعفه، وماركسيته الانتقائية والمثقفية، خلال هذه الحقبة الحاسمة من تاريخ المنظمة، وما كان لذلك أن يمر دون أن يخلف أثره على العديد من قواعد المنظمة، مما ساهم في زعزعة قناعاتها، بل ضرب أيضا مصداقية المنظمة والثقة فيها.

و بالعودة إلى ذلك الاجتماع المذكور سابقا، فسيتم اكتشاف حقيقة تنظيمية خطيرة، وهي أن اللذين قاموا بإحضار عبد اللطيف اللعبي إلى ذلك الاجتماع، قد أخفوا عن باقي الرفاق الوضع التنظيمي لهذا الأخير، وقد كانوا الأدرى بأسباب توقيفه عن المنظمة إلى حدود مجيئه إلى عي أ 1، ولن ندخل هنا في تفاصيل تلك الأسباب (سنشير إليها لاحقا)، فما يهمنا هنا ، ما تكشف عنه من طبيعة تآمرية للذين أقدموا على إحضار أبراهام السرفاتي لذلك الاجتماع، ودعموا موقفهم بإحضار أحد الموقوفين من المنظمة، وهو عضو سابق في قيادتها أي عبد اللطيف اللعبي.

لقد كان ذلك مؤشرا على بداية فترة جديدة، ستتطور فيها الأوضاع داخل المنظمة، لتبرز مجموعة من التناقضات، بين من تصدوا رسميا

^{149.} نسبة إلى الفيلسوف المثالي الألماني هيجل.

للتصفويين والعفويين، ذلك التصدي الذي كان يخفي التناقضات البينية داخلهم، والتي كانت تنمو تدريجيا، وبدأت تتمحور حول قضايا مختلفة من قبيل تقييم تجربة السجن والموقف من المجمدين، و حول الأطروحات السياسية للإصلاحيين 150، إضافة إلى كيفية إدارة الصراع و النقاش مع التصفويين، بحيث كانت تقدم لهم مجموعة من التنازلات، حول ما سمي بأخطاء سنتي 1977 – 1978، و الاستعداد لتقييمها، وهي في نفس الوقت مطالب سابقة للإصلاحيين، قدموها، فيما كان يسمى آنذاك ب "البرنامج الانتقالي"، بل و بتقديم الوعود بتحقيق "ترقية" تنظيمية لهؤلاء، إضافة إلى ظهور معالم ممارسات بيروقراطية لدى ما سيسمى لاحقا "بالقيادة الجديدة".

هكذا وفي الوقت الذي كان يتم فيه التصدي للتحالف الإصلاي- التصفوي، كتحد رئيسي، كان تراكم التناقضات داخل التيار الثوري ينمو بالتدريج، إلى أن تم إصدار قرارات 12 نونبر 1979، التي أعلنت عن طرد كل العناصر التي ابتعدت عن المنظمة سياسيا وإيديولوجيا ورفضت الانضباط لمبادئها، في نفس الوقت، كانت الوثيقة، قد أعلنت عن الاستعداد للدخول في مرحلة جديدة، من أجل إعادة بناء المنظمة و تقييم تجربتها وفتح الباب لذلك، إلا أن القيادة الجديدة، ما لبثت أن أعلنت عن نيتها الحقيقية، فيما تسميه بتقييم التجربة وإعادة البناء، لتتطور التناقضات بين اتجاهين رئيسيين، اتجاه يرى ضرورة إنجاز التقييم الشامل لتجربة المنظمة و ربط ذلك بإعادة بنائها، وبين اتجاه يأله أن القيام التقييمات الأولية و الجزئية لدعم ذلك البناء، وقد أظهرت المناوشات الأولى أن الخلاف جوهري، ويمس العديد من القضايا الإيديولوجية والسياسية والتنظيمية.

عموما، تنامت التناقضات، بشكل صارخ وجلي، بين اتجاهين مختلفين في نظرتهما لمشروع إعادة بناء المنظمة، وظل مسار هذا التطور ينمو إلى أن أصبح تناقضا رئيسيا، ابتداء من صدور بيان "إلى عموم رفاق المنظمة" الصادر في 9 يونيو 1980¹⁵¹، والذي وقعه أربعة رفاق من

^{150.} في هذه اللحظة كان عبد الحميد أمين، أحد القياديين، يعلن وبدون مواربة، عن اتفاقه مع وثيقة "التحليل السياسي" (المقصود هنا وثيقة "موضوعات حول الوضع السياسي") السابق ذكرها، التي كان قد وزعها عبد الله المنصوري والمشتري بلعباس داخل السجن.

^{151.} المقصود هنا، البيان الذي وجهه الاتجاه الثوري داخل المنظمة إلى عموم رفاقها ومناضليها، بعدما فشلت كل محاولات النقاش مع الاتجاه التحريفي الجديد، الذي تمثله القيادة الجديدة، وقد وقعه أربعة رفاق من المنظمة، وهم: فؤاد الهيلالي، إدريس الزايدي، عبد الرحيم لبيض وكرطاط محمد.

والقيادة الجديدة للاتجاه التحريفي الجديد فكانت تضم كلا من: أبراهام السرفاتي، عبد الحميد أمين، علي فقير، عبد الرحمان النوضة، ادريس بن زكري ...

مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام": الأحداث، السيرورات، الأطروحات، الملابسات والنتائج

المنظمة، بعدما أصبح النقاش بين الطرفين مستحيلا، لأن القيادة الجديدة حاولت فرض مواقفها، بل الأخطر من ذلك، أنها شرعت في إنجاز ما أسمته ب "مسلسل إعادة البناء"، فأصبح معه النقاش غير ذي معنى، بالنسبة لكل من يناقش من خارج أطروحاتها. وقد سبق أن قام قلنا، أن القيادة الجديدة قد طعمت بعناصر، انتمت سابقا إلى الاتجاه اليسراوي أو عناصر توفيقية وسطية. أمام هذا الوضع الطارئ، قام مجموعة من الرفاق المنتمين إلى الخط الثوري، بتحمل مسؤوليتهم التاريخية، وإرسال بيان إلى عموم المنظمة بالداخل والخارج، وتحميلهم مسؤولية مواجهة هذا الانحراف الخطير. لكن مبادرتهم ستواجه بالمزيد من التهميش من طرف القيادة الجديدة، وبصمت ولا مبالاة مناضلي الداخل والخارج، إلا ما كان من موقف فرع بلجيكا الذي أعلن عن عدم الاعتراف بشرعية القيادة الجديدة، كما جوبه موقف الرفاق بحملة واسعة من الإشاعات، وتلفيق التهم لهم وتشويه مواقفهم على أوسع نطاق، بل أدى الأمر بمسؤولي ما سمي بإعادة البناء، إلى عزل بعض المناضلين وتلفيق تهم خطيرة لهم أو تعاطفه معهم، وقد وصلت تلك الإشاعات والممارسات درجة خطيرة، أدت إلى عزل بعض المناضلين وتلفيق تهم خطيرة لهم عطيرة لهم وتشويه وقله وسلم المناضلين وتلفيق تهم خطيرة الهمارة الهمارسات درجة خطيرة الهمارة الهمارة المناضلين وتلفيق تهم خطيرة الهمارة الهمارة المعارضة المناضلين وتلفيق تهم خطيرة الهمارة الهمارة المعارضة المناضلين وتلفيق تهم خطيرة الهمارة الهمارة المعارضة المناضلين وتلفيق تهم خطيرة الهمارة المعارضة المنافلية وتلفيق التهما المنافلية وتلفية والمعارضة المنافلية وتلفية والمعارضة المنافلية وتعاطفه المعهم وتلفية والمعارضة المنافلية والمعارضة المنافلية وتعاطفه المعهم وتعليمة والمعارضة المعارضة المنافلية وتعليرة المعارضة المنافلية وتعاطفه المعهم، وقد وصلت تلك الإشاعات والممارسات درجة خطيرة المنافلية وتعاطفه المعهم وتعليم وتعليم المنافلية وتعليم المنافلية وتعليم المنافلية وتعليم المنافلية وتعليم وتعليم المنافلية وتعليم المعارضة المعارضة وتعليم وتعليم وتعليم وتعليم المعارضة المعارضة وتعليم المعارضة وتعليم وتعليم وتعليم المعارضة المعلم وتعليم المعارضة المعارضة وتعليم وتعليم وتعليم وتعليم وتعليم المعارضة وتعليم المعارضة المعلم المعلم وتعليم وتعليم المعارضة وتعليم المعارضة المعارضة المعارضة وتعليم المعلم المعلم المعارضة المعلم المعارضة المعلم ال

أمام هذه الحملة المسعورة، أصدر الرفاق الأربعة، موقعو البيان أعلاه، بيانا جديدا تحت عنوان: "بيان توضيحي حول الإشاعات الأخيرة"، وقد صدر في 16 شتنبر 1980¹⁵³.

لقد انتهت هذه الفترة، بعد صراع محتدم بين الاتجاهين، بانتصار الخط التحريفي للقيادة الجديدة، وهزيمة الخط الثوري وعزله، وشروع الخط التحريفي الجديد فيما يسمى بعملية "إعادة البناء" التي انتهت بالفشل، باعتقالات نونبر 1985، التي قضت على المنظمة بالداخل.

^{152.} من الأمثلة عن ذلك، الرفيق أحمد بن مسعود الذي لفقت له ادعاء وزعما تهمة التخابر مع البوليس من أجل تصفيته سياسيا.

^{153.} يتعلق الأمر بالوثيقة التي أصدرها الاتجاه الثوري ردا على الإشاعات وحرب الإشاعات التي خاضها الاتجاه التحريفي الجديد ضد الرفاق، وقد استعملت فيها كل الوسائل بما فيها كاسيطات دعائية عدائية، تشكل هاته الوثيقة من الناحية التاريخية حدا فاصلا بين الاتجاهين: الاتجاه الثوري والاتجاه التحريفي، وسيتم نشر هذه الوثيقة لاحقا.

- ب – المرحلة الثانية:1980-1994

- فترة شتنبر 1980 – نونبر 1985

بعد صيف 1980، انفردت القيادة الجديدة بالوضع، وسارت على نهجها في تطبيق أفكارها حول ما أسمته ب "مسلسل إعادة البناء"، وأصدرت من أجل ذلك مجموعة من الأوراق، ستعتمد عليها في الدخول في هذا المسلسل، وسيتكرس هذا المنحى بعقد ندوة لفرع الداخل في نهاية يناير 1983 التي لم تغير في الاتجاه العام لتلك التصورات والأوراق، فبدأ العد العكسي لنهاية المنظمة في الداخل، حيث اجتاحت اعتقالات نونبر 1985 جل رفاق المنظمة بالداخل، واضعة حدا لوجود المنظمة بالداخل. لقد انتهى مسلسل إعادة البناء بالفشل، وقد تجلت مسؤولية القيادة الجديدة في تلك الضرية.

هكذا، وإذا كانت فترة أبريل 1979 – نونبر 1979، قد شهدت تناميا للتناقض داخل من تصدوا للتصفوية والإصلاحية، ففي فترة نونبر 1979 – شتنبر 1980، كشفت القيادة الجديدة، عن أولى أطروحاتها التحريفية الجديدة، الشيء الذي اتضح بشكل جلي في الفترة اللاحقة.

- فترة نونبر 1985 – ربيع 1994

خلال هذه الفترة، وبعد الهزيمة التي تعرض لها ما يسمى ب "مسلسل إعادة البناء"، دخل قادة "المسلسل" وأتباعهم، في مراجعات جديدة، على إيقاع الهزيمة واستبطان الهزيمة، التي تم التنظير لها بالشكل والمضمون، الذي قطع نهائيا مع الإرث الثوري للمنظمة والحركة الشيوعية العالمية، وأخرج المنظمة من دائرة الانتماء إلى الحركة الماركسية ـ اللينينية العالمية والمحلية، وزج بها في أتون التحريفية العالمية، ومتاهات الخطوط الإصلاحية، فشكل ذلك ضربة قاضية للخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام". ولا يستمد التحريفيون الجدد،

"شرعيتهم " و"استمراريتهم"، كما يدعون، إلا من هذا الخط التحريفي، فهم ورثته الشرعيون، فبئس الإرث وبئس الورثة.

إن محور هذه الدراسة، سيتمركز حول تبيان شر وط وظروف نشأة تلك الأطروحات والمواقف والممارسات الإصلاحية والتحريفية، وتمفصلها مع سياق تطور التحريفية العالمية، وتأثير جذور التحريفية المغربية تاريخيا، كما سيتم التطرق إلى مسار أبرز قادتها، مع تحديد الطابع العام الذي تمثله التحريفية السرفاتية كخط عام للتحريفية الجديدة.

سنتطرق من خلال هذه الدراسة، فيما يخص التحريفية الجديدة، داخل منظمة "إلى الأمام" لفترتين أساسيتين في تطورها: تمتد الأولى من شتنبر 1980 إلى نونبر 1985، والثانية من نونبر 1985 إلى ربيع 1994.

عموما، شكلت الفترة الانتقالية (شتنبر 1980 - نونبر 1985)، التي بدأت ملامحها الأولى تظهر منذ فترة أبريل 1979 - نونبر 1979، وتعمقت مع الفترة التي تلتها، مختبرا للتحريفيين الجدد، شحذوا فيه أسلحتهم التحريفية، واستعدوا للهجوم الواسع على الخط الماركسي ـ اللينيني الثوري للمنظمة، الشيء الذي سيتحقق لهم بعد فشل "مسلسل إعادة البناء" نونبر 1985.

وبشكل عام، عرفت الفترة الانتقالية، العديد من الانسحابات من المنظمة بالداخل والخارج، كما تم تجميع عدد من المناضلين في سياق ما يسمى ب "إعادة البناء"، سرعان ما ظهرت هشاشته للعيان بعد ضرية نونبر 1985.

خلال هذه الفترة، عرفت "القيادة الجديدة" انفجارا للتناقضات المحتدة داخلها، نتيجة تركيبتها المتناقضة والهشة، حيث نقل اليسراويون إلى داخلها أساليب صراعاتهم الشخصية 154، كما فشل الخط أو التيار الوسطي التوفيقي في إيجاد حلول لذلك، و الحفاظ على وحدة هذه القيادة 155، وفضل آخرون، الابتعاد عن أي دور قيادي، ابتداء من خروجهم من السجن، كما صاحب ذلك، توقيعات مشبوهة بعدم العودة إلى أي عمل سياسي 156، وشارك آخرون في إحدى اللوائح المقدمة إلى الحسن الثاني عن طريق دانييل ميتران (زوجة الرئيس السابق فرنسوا ميتران)، بهدف إطلاق السراح و اللائحة معروفة، وقد أشار الحسن الثاني في إحدى ندواته الصحفية إلى ذلك، حين تراجع عن التزامه

^{154.} في خريف 1979 التحقا ممثلا الاتجاه اليسراوي أحمد آيت بناصر وعبد الرحمان النوضة بالقيادة الجديدة.

^{155.} انسحب من القيادة الجديدة كل من ادريس بن زكري وعبد الرحمان النوضة وعبد اللطيف اللعبي، الذي أصبح انسحابه معلنا بعدما كان سريا.

^{156.} يتعلق الأمر هنا بحالة عبد الحميد أمين وعلي فقير.

بإطلاق سراح هؤلاء، ثم دعا مخاطبيه بعدم اللجوء إلى أصدقائه لطلب العفو (إلى حد الساعة لم يصدر عن أعضاء اللائحة أي تكذيب، رغم كل الطلبات التي تقدم بها مجموعة من المناضلين، في حين قام البعض بالاعتراف بذلك (بويسف الركاب نموذجا و آخرون) واستمر الآخرون على صمتهم إلى يومنا هذا الخاه هذا العمل المشين أحد الألغاز و الأسرار المسكوت عنها، وقد ضمت اللائحة عددا من دعاة خط "إعادة البناء" من بينهم أبراهام السرفاتي ... و مجموعة من العناصر المنتمية إلى مجموعات مختلفة (عبد الله زعزاع، بويسف الركاب)، و كان كل ذلك في سياق الإعداد للعمل "شبه الشرعي"، في إطار ما سمي آنذاك، بوجود هامش ديموقراطي، وقد وضع القمع حدا لذلك مع انطلاق انتفاضة يناير 1984.

بعد ضربة نونبر 1985، انفتحت الأبواب على مصراعيها، بالنسبة للخط التحريفي، الذي سيقوم تحت شعار ما يسمى ب "تجديد خط المنظمة"، بمراجعات، أدت إلى التخلي الجوهري عن الأطروحات الثورية الأساسية لمنظمة " إلى الأمام"، لصالح أطروحات تحريفية واضحة.

157. يتعلق الأمر بمن خرجوا سنة 1984، وقد اتهمهم البعض بذلك، ولم يقوموا بأي رد ... وآخر من قام بتوجيه هذا الاتهام هو أحمد حرزني من خلال مقالته" بؤس الثوريين المغاربة"، انظر جريدة "الصباح" بالفرنسية، نسخة أصلية قامت جريدة "الاتحاد الاشتراكي" بنشرها مترجمة إلى العربية.

158. في إحدى حفلات العشاء التي أقامها "فرانسوا ميتران" رئيس الجمهورية الفرنسية لحساب ضيفه الحسن الثاني، تقدمت "دانييل ميتران" زوجة الرئيس، الصديقة الحميمة ل"كريستين جوفان" زوجة أبراهام السرفاتي، بلائحة تضم اسم 15 معتقلا سياسيا بالسجن المركزي بالقنيطرة، تطلب تمتيعهم بإطلاق السراح، و قد أعطى الحسن الثاني اتفاقه المبدئي، بعدما اطلع على اللائحة، التي ضمت رموزا للتيار التحريفي الجديد منهم: أبراهام السرفاتي، ادريس بنزكري، أحمد أيت بناصر، عبد الله الحريف وآخرون من قادة ما سمي ب"إعادة البناء"، إضافة إلى عناصر مختلفة، منها من كان متزوجا من امرأة فرنسية، مثال بيوسف الركاب، وعبد الله زعزاع، وأسماء الحريف وآخرون من قادة ما سمي ب"إعادة البناء"، إضافة إلى عناصر مختلفة، منها من كان متزوجا من امرأة فرنسية، مثال بيوسف الركاب، وعبد الله زعزاع، وأسماء أخرى تنتمي إلى "23 مارس" و "لنخدم الشعب"، كان أعضاء هذه اللائحة يلوحون بأن إطلاق سراحهم قريب جدا، لكن الحسن الثاني وبعد عودته إلى المغرب (نحن في سنة 1984)، في ظل أوضاع متفجرة في المغرب، فاجأ أصحاب اللائحة بتراجعه عن الوعد الذي قدمه لدانييل ميتران، وقد أشار الحسن الثاني في إحدى ندواته الصحافية إلى ذلك، حين تراجع عن التزامه بإطلاق سراح هؤلاء، ثم دعا مخاطبيه بعدم اللجوء إلى أصدقائه لطلب العفو. وإلى الآن، و بعد مرور أكثر من 30 سنة، لم يصدر عن أعضاء اللائحة أي تكذيب، رغم كل الطلبات التي حاصرهم بها مجموعة من المناضلين المخلصين، وظل هذا العمل المشين أحد الألغاز والأسرار المسكوت عنها، ومن المعلوم أن جزءا من الذين ضمتهم اللائحة الميترانية كانوا آنذاك في سياق الإعداد للحل شبه الشرعي في إطار ما سمي بوجود "هامش ديموقراطي"، لكن عنها، ومن المعلوم مع انطلاق انتفاضة 1984 المجيدة.

مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام": الأحداث، السيرورات، الأطروحات، الملابسات والنتائج

وإذا كان الخط التحريفي، قد انخرط في توجهات تحريفية في المرحلة الانتقالية (1979 – 1985) تحت شعارات ماركسية ـ لينينية ¹⁵⁹، فإنه بعد 1985، سيتقدم بوجه مكشوف، من خلال المراجعات التي أدت إلى التخلي عن الماركسية ـ اللينينية، وعن الإرث الثوري لمنظمة "إلى الأمام"، لصالح خط إصلاحي، ديموقراطي، برجوازي صغير.

^{159.} ما يميز سيرورة تطور الخط التحريفي الجديد، تغليفه لتراجعاته ومواقفه التحريفية بغطاء ماركسي . لينيني ، بالنسبة لفترة 1980 ـ 1985، و هو الشيء الذي أسقط العديد من المناضلين المخلصين في فخه، ومما خلق الوهم لدى الوسطيين بإمكانية التغيير من داخل الهياكل التنظيمية، في وقت غابت فيه كل الشروط التنظيمية والسياسية لذلك. أما الفترة الثانية التي تلت 1985، فقد تميزت بمزيد من الجرأة في تقديم الأطروحات التحريفية الجديدة بلبوسات ادعى أصحابها أنها مجددة للماركسية و لخط المنظمة، وسيقطعون نهائيا مع الخط الثوري للمنظمة و استراتيجيتها و خطها الإيديولوجي، برفضهم للماركسية . اللينينية وتبني ما أسموه ب "الجوهر الحى للماركسية".

الجزء الثاني القسم الأول

دور الأطروحات الإصلاحية في تصفية المنظمة الماركسية . اللينينية المغربية "إلى الأمام".

الفصل الأول:

الهجوم الإيديولوجي للنظام الكمبرادوري والبورجوازية الوطنية وظهور الاتجاهات الإصلاحية التحريفية داخل الحملم.

في خريف 1975، عاودت الاتجاهات الإصلاحية، الظهور من جديد داخل الحملم، واستمر تطورها وانتشارها خلال السنوات اللاحقة، على خلفية الضريات التي تعرضت لها فصائل الحملم، ومما يميز صعود هذه التيارات التحريفية الجديدة، استهدافها للخط العام للحملم، وفي مقدمة ذلك، هجومها على خط "الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية"، معلنة بشكل سافر أو ملتو، عن انطلاق ما أسمته بمسميات مختلفة "خط النضال الديموقراطي" أو خط " النضال الراديكالي"¹⁶⁰، مستفيدة في ذلك من مجموعة من الأخطاء التي ارتكبتها الحملم. إن الأطروحات الجديدة، أصبحت تمثل خطورة أكبر على الحملم، لكونها أكثر تبلورا وبناء من سابقاتها، التي سبق أن ذكرنا بها في صفحات سابقة، وهي بذلك ستقدم نفسها كبديل لتجربة سابقة وكحل "واقعي" لأزمة الحملم التي فجرتها اعتقالات 74 – 75 – 76. قبل التطرق لهذه الأطروحات التحريفية الجديدة، لابد من التذكير ببعض المعطيات التاريخية، التي تضع هذه الأطروحات في سياقها العام، كانعكاس لصراع الطبقات في المغرب آنذاك، ولما كان يمور داخل الطبقات الكمبرادورية والبورجوازية الوطنية والصغيرة، وقيام مثقفي

^{160.} يعتبر جل من بدأوا يتبنون ما سمي ب "خط النضال الديموقراطي"، أن وثيقة "النضال الديموقراطي"، التي أصدرها المؤتمر التأسيسي لحزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" في يناير 1975، تعتبر في هذا المجال وثيقة مؤسسة لهذا النهج.

هذه الطبقات بأدوار محددة في هذه الصراعات، تعبيرا عن تحالفات جديدة تستجيب لمشروع النظام الكمبرادوري في إعادة بناء قاعدته السياسية والطبقية بعد المحاولتين الانقلابيتين 161 التي هزت أركانه. وسنؤكد هنا على بعض الجوانب السياسية والإيديولوجية (خصوصا الإيديولوجية) ونترك جانبا المعطيات الاقتصادية لهذه الفترة والمعروفة بما يكفي.

- 1- الهجوم الإيديولوجي للنظام الكمبرادوري والبرجوازية الوطنية

لقد عرف بالفعل، منتصف السبعينات من القرن الماضي، قمة الهجوم الإيديولوجي الذي قام به النظام، في سياق إعادة ترتيب أوضاعه المهزوزة على إثر المحاولتين الانقلابيتين السابق ذكرها، وبعد إرساء تحالف سياسي مع أحزاب البورجوازية الوطنية (حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية)، مستغلا في ذلك قضية الصحراء، التي كانت فرصة سانحة للنظام الكمبرادوري، لإطلاق حملات شوفينية ضد الجزائر، والدخول، بل واستمرار اجتثاث الحملم والقوى الثورية. وإذا كانت الأوضاع الاقتصادية، التي تطورت في هذه الفترة، واستمرت في التفاقم إلى حدود انتفاضة 20 يونيو 1981 معروفة، فإن بعض الجوانب الإيديولوجية ظلت مجهولة، أو تم التغاضي عنها، مما لا يقدم الصورة كاملة لتطورات الصراع الطبقي في المغرب آنذاك، وانعكاساتها داخل الحملم وداخل منظمة "إلى الأمام"، وفي هذا السياق برز مثقفو البورجوازية الوطنية كأدوات تم استعمالها في التغطية على جرائم النظام، والقيام بالتنظير لشرعنته.

في هذا السياق، احتل كتاب "المثقف جدا"عبد الله العروي وعنوانه "الجزائر وقضية الصحراء المغربية"، موقعا متميزا في تلك الحملة الإيديولوجية، التي ساهم فيها العديد من مثقفي حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، و من أبرزهم فتح الله ولعلو 162. ومما أعطى لكتاب العروي أهمية خاصة، لدى مثقفي اليسار الأوربي 163، العروي أهمية خاصة، لدى مثقفي اليسار الأوربي 163،

^{161.} انظر هوامش سابقة.

^{162.} انظر مقالته "المغارب والوحدة المنشودة" والرد على الوثيقة المنشور بنفس العنوان على موقع "30 غشت" ضمن ملف الصحراء.

^{163.} كان عبد الله العروي معروفا لدى اليسار الفرنسي، وجماعات أقصى اليسار الفرنسي. كذلك فالعديد من كتبه ومن ضمنها "تاريخ المغارب"، تم نشرها من طرف دار النشر "ماسبيرو"، والتي كانت تنشر العديد من كتب اليسار الثوري العالمي، أما كتابه "الجزائر والصحراء المغربية"، فقد تم نشره على نفقة النظام سنة 1976،

مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام": الأحداث، السيرورات، الأطروحات، الملابسات والنتائج

وهو الأمر الذي أدركه الحسن الثاني جيدا، فوظف هذا المثقف الانتهازي، لخدمة مصالح الدولة الكمبرادورية، فأسند له مجموعة من المسؤوليات، منها مبعوث النظام إلى الخارج حول الصحراء.

في سياق تلك المهام، زادت حماسة عبد الله العروي عن الحد، فبلغ به الأمر حد إنكار وجود معتقلين سياسيين بالمغرب، في وقت كانت المعتقلات السرية مكتظة بهم، وقد تعرف العالم، فيما بعد، على أسماء تلك المعتقلات الأسطورية، التي تم فيها الزج بخيرة أبناء الشعب المغربي. وإذا كان الشعب المغربي، قد بدأ يسائل "ذاكرة الملك"، عن تلك الجرائم الشنيعة التي ارتكبها، فلا بد من يوم ستساءل فيه ذاكرة المؤرخ، الذي "يسكت دهرا وينطق كفرا"، ولا زال كذلك على نهجه إلى يومنا هذا.

خلال هذه الحقبة، عرف المغرب، إحدى أكبر المعارك الإيديولوجية التي خاضها النظام الكمبرادوري ضد الحركة الثورية عموما، والحملم خصوصا، ساهم فيها كذلك، وبالنيابة عنه، مثقفو البورجوازية الوطنية والبورجوازية الصغيرة الإصلاحية. ففي ظل هذه الفترة، كان حزب الاستقلال، الذي أذهله انتشار الفكر الماركسي ـ اللينيني ، و القيم النضالية الثورية وسط الشباب، و وسط الأساتذة، و في الجامعات و الثانويات، قد أطلق منذ 1973، حملات إيديولوجية مسعورة، وصلت إلى حد المطالبة بحل "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب" و التغطية على المجازر التي ارتكبت في حق مناضليه، و كذا الحملات القمعية التي تعرضت لها الحملم، حيث ساهمت جرائده الصفراء 164، وإعلاميوه المرتزقة، في إطلاق حملات إيديولوجية مسعورة في إطار ما نسميه، الحملة الإيديولوجية للنظام الكمبرادوري و حزب "البورجوازية الوطنية " ضد الفكر الماركسي ـ اللينيني و الحملم، و ذلك تحت شعار ضرورة مواجهة الأفكار الهدامة و الدخيلة و البعيدة عن الإسلام ـ وقام مثقفو الحزب بمحاولات فاشلة، لتقديم ما كانوا يسمونه بالبديل 165، من خلال الدعوة إلى ليديولوجية التعادلية، ومن خلال محاولات تلقين منظور الحزب، لتاريخ الحركة الوطنية المغربية للأجيال الجديدة، التي لم تعش تلك الفترة من خلال كتاب عبد الكريم غلاب حول الحركة منظور الحزب، لتاريخ الحركة الوطنية المغربية للأجيال الجديدة، التي لم تعش تلك الفترة من خلال كتاب عبد الكريم غلاب حول الحركة

منشورات "سيرور" الدار البيضاء.

^{164.} من بينها جريدة "العلم" لسان حزب "الاستقلال" المغربي.

^{165.} إيديولوجية "التعادلية" هي الوصفة السحرية التي كان يحلم حزب "الاستقلال" بترويجها وسط الشباب، لمواجهة الإيديولوجية الماركسية ـ اللينينية.

الوطنية، هذا الكتاب الذي فجر سجالات قوية بين جريدة "العلم" لسان حزب الاستقلال166، وجريدة حزب الاتحاد الاشتراكي.

هكذا دخلت البورجوازية الوطنية والبورجوازية الصغيرة، من خلال مثقفيها ومنظريها، معركة تاريخ المغرب، فلكل طبقة منظورها لتاريخ المغرب. وبطبيعة الحال، كان النظام الكمبرادوري وراء الدخول في هذه الحملة الإيديولوجية، التي لم تكن تستهدف أحدا غير الحملم، التي قال عنها الحسن الثاني فيما بعد، وعن أحد فصائلها، أنه لن يغفر لها كونها أعادت النظر في تاريخ المغرب¹⁶⁷.

قام النظام الكمبرادوري، بتوظيف عدد من المثقفين والكتاب، مغاربة وأجانب، لكتابة جوانب من هذا التاريخ (تاريخ تحت الطلب). في هذا السياق انخرط كتاب "التحدي"، وكاتبه "موريس دريون"، الذي كتب في نفس الوقت سيناريو فيلم "المسيرة الخضراء"، كما طلب الحسن الثاني من عبد الهادي بوطالب، ومن أمثاله، بكتابة كتاب يدافع عن العلوبين. وقد طلب في نفس الوقت من عبد الله العروي بالالتحاق بالمجموعة، ولما تحفظ، طلب منه وضع كتاب حول الجزائر، هكذا انضبط العروي، وجمع مجموعة من المقالات، كان قد أصدرها في مجلة "لاماليف" خلال سنتي 1975 و 1976، وذلك حول موضوع الصحراء. هكذا جاء كتاب "الجزائر وقضية الصحراء المغربية"، الذي فرض النظام الكمبرادوري توزيعه على الإدارات المغربية، كما وضع في رفوف مكتبات وكالات الأنباء الدولية، إلى جانب كتاب التحدي، وقد شكل هذا الكتاب أحد المصادر التي اعتمدت عليها التيارات الإصلاحية داخل الحملم لمواجهة الخط الثوري داخلها. لقد كانت هذه الحملة الإيديولوجية المضادة للنظام الكمبرادوري، عملا مشتركا، بين النظام و الأحزاب الإصلاحية، تحت شعار استراتيجي "الإجماع الوطني"، علما أن نظام البورجوازية الكمبرادورية، كان يفتقر لإطار مؤسساتي (حزب سياسي) قادر على إعادة إنتاج نخب قيادية، فما بالك، ببناء نظرية منسجمة للمجتمع المغربي، فمن هنا ضعف قاعدته السياسية و الإيديولوجية، التي تنمي هشاشته، و من هنا كذلك تظهر أهمية هذا "الإجماع الوطني" الذي يتأسس على قاعدته التحالف السياسي مع البورجوازية الوطنية، الشرعنة النظام الكمبرادوري و تظهر أهمية هذا "الإجماع الوطني" الذي يتأسس على قاعدته التحالف السياسي مع البورجوازية الوطنية، الشرعنة النظام الكمبرادوري و

^{166.} انظر "تاريخ الحركة الوطنية" لعبد الكريم غلاب، هذا الكتاب فجر سجالات قوية بين جريدة "العلم" لسان حال حزب "الاستقلال"، وجريدة حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"، نظرا لاختلاف منظور كل منهما لتاريخ الحركة الوطنية المغربية، مما يثبت مرة أخرى ان لكل طبقة اجتماعية تاريخها.

^{167.} على مستوى جبهة التاريخ، قامت وحدة وطنية "مقدسة"، وحدت باسم "الوطنية" النظام الكمبرادوري وحزب "الاستقلال" وحزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"، في مواجهة الطروحات الماركسية ـ اللينينية المغربية عموما، وهو ما عبر عنه الحسن الثاني، بقوله، أنه لن يغفر لها كونها أعادت النظر في تاريخ المغرب.

سحب الاستمرارية التاريخية عليه، و من هنا كذلك يمكن فهم تلك الشعارات التي كانت تتردد ك "الحسن الباني للأمة المغربية" و"الحسن المحرر"... و إطلاق مفهوم "الديموقراطية الحسنية" الذي برع في الترويج له أحمد العلوي مدير جريدة"لوماتان". فهذا التوهيم السياسي و الإيديولوجي، سيعتمد على المرجعية التاريخية، لتبريره، و لتقديم الحسن الثاني، كاستمرارية لبناء الدولة الوطنية (الدولة التي انبنت منذ 12 قرنا) مع مؤسسها حسب زعمهم "إدريس"، ضد مخاطر السيطرة الامبريالية، أي الاعتماد على التاريخ لتبرير تحالف "المستبد المستنير" مع قوى الحركة الوطنية البورجوازية، و لتبرير الموقف من الصحراء كذلك. وما يهمنا هنا، هو الكيفية التي أسس بها عبد الله العروي لشرعية النظام المخزني بطروحات غاية في المثالية، وتقفز على حقائق التاريخ.

لقد أصبح التاريخ في هذه الفترة، رهانا أساسيا من رهانات الصراع السياسي و الإيديولوجي، بين القوى الثورية المغربية عموما، والحملم خصوصا، لسبب وحيد، هو أن هذه القوى لا تعترف بشرعية النظام المخزني الكمبرادوري، لذلك تميزت كتاباتها بنظرة أخرى لتاريخ المغرب، مختلفة جوهريا عن نظرة القوى الإصلاحية والنظام الكمبرادوري، نظرة تعتمد الفكر المادي الجدلي والتاريخي، وأخرى، تعتمد الفكر المثالي الميتافيزيقي في فهم التاريخ، ولذلك أهمية قصوى في النظر لهذا التاريخ، سواء باعتباره تاريخا للملوك و السلاطين و الدولة المخزنية، أو تاريخا للشعب، بفلاحيه ،و قبائله وكادحيه في المدن و البوادي، وبنضاله ضد دولة المخزن وضد الاستعمار الغاصب، فالرهان هنا واضح، بين تصورين للتاريخ ، أحدهما رجعي يكرس استمرار الاستبداد والدكتاتورية باسم استمرارية الدولة منذ 12 قرنا، والآخر، الذي ينهل من تاريخ طويل للشعب، دفاعا عن الأرض ضد الغصب المخزني، و دفاعا عن الديموقراطية النسبية للقبيلة أو الجماعة، وعن تراث ثقافي وحضاري، اندمج عبره، ومن خلاله، وعبر قرون، المكونان الأمازيغي والعربي. فإشكالية الاستمرارية غير بريئة، فلكل طرف مشروعه التاريخي، وهنا بيت القصيد. في الحقيقة، فقد ارتبط هذا الصراع في شكله المباشر بقضية الصحراء، لكن سرعان ما تبين أن حدود ذلك أوسع بكثير، وتتعدى حدود قضية سياسية مباشرة آنذاك.

- 2 - عبد الله العروي ومفهوم تاريخ الشعب المغربي

يعتمد عبد الله العروي في كتابه "الجزائر وقضية الصحراء المغربية" على مفهوم خاص، لتحديد وجود دولة ذات سيادة على الأرض،

بدعامات ثلاث حسب وجهة نظره:

1- وجود دولة ذات سيادة على أرض محددة، يؤكده اعتراف الغرب بها، من خلال مجموعة من المواثيق (هذا بالنسبة للجانب الخارجي).

2- وجود أمة مغربية يرمز إليها وجود سلطة للسلطان على الأرض.

3- أن الوحدة يتم التعبير عنها من خلال عقد البيعة، الذي يعترف بسلطة السلطان من طرف القبائل (هذا بالنسبة للجانب الداخلي). هكذا وحسب هذا المنظور، يشكل الاعتراف المزدوج، من طرف الدول بالخارج ومن طرف القبائل في الداخل، ما يحدد الدولة والأمة المغربية لدى العروي، فالمقولة القانونية (المواثيق الدولية، عقد البيعة) هي مرتكزات التأسيس لمفهوم الدولة والأمة والشعب المغربي، وهو بالمناسبة، ما جعله في نفس الوقت، غير قادر على مناقشة قضية الصحراء خارج القانون الاستعماري.

لم يستطع العروي تجاوز أقدم المفاهيم والمقولات للفكر البورجوازي، مغرقا نفسه في مجموعة من المواثيق الدولية لتبرير وجهة نظره، ناسيا أن ما كان مطلوبا منه كمؤرخ، هو إظهار كيفية نشوء وتطور هذا الشعب و وحدته، و في ظل أية شروط و سياق حصل ذلك من الناحية التاريخية، قبل أن يتحدث عن مفهوم البيعة كوثيقة تأسيسية لهذا التاريخ، فلم يستطع الجواب عن سؤال: لماذا؟ وكيف؟ حين يتعلق الأمر بالبيعة.

بعد كتابه "تاريخ المغارب"، و وقوفه عند حد نقد الكتابات الاستعمارية حول تاريخ المغرب، في محاولة من طرف العروي، لإزاحة النظرة الاستعمارية عن تاريخ المغرب، كان الجميع ينتظر الخطوة الثانية لكتابة هذا التاريخ من منظور آخر، لكن العروي صمت دهرا، وعندما نطق "نطق كفرا".

إن وجود البيعة، يعني في حد ذاته، وجود تناقض بين المخزن والقبائل، وبطبيعة الحال، ما كان لنا أن ننتظر من مثقف وظف نفسه لخدمة النظام، أن يجيب عن طبيعة هذا التناقض ومضمونه وأبعاده، وبالمقابل، وظف العروي النظرة الحقوقية التي تعتمد الوثيقة الدبلوماسية وعقد البيعة.

من وجهة نظر تاريخية، لم تكن البيعة مجرد اعتراف بسلطة السلطان، بل تعكس علاقات قوى طبقية، بين الدولة المخزنية والفلاحين المنظمين في قبائل، ومن تم، تمثل وثيقة البيعة تسجيلا لمستوى علاقات القوى بين الطرفين، بمعنى آخر كانت البيعة عقدا، يسجل فيه

حقوق القبائل في الرعي والماء ومقدار الجبايات وتجنيد الرجال من أجل "الحركة" (بسكون الراء) وحقوق المرور.

مهما أسبغ العروي على عقد البيعة من مثالية مجردة، فلن يستطيع إخفاء طابعها المدقق والمحدد، أي علاقة سياسية، تحدد حقوق و واجبات الطرفين المتصارعين، التي تتبلور على إثر صراع محدد، و في زمن محدد، يتبعه التفاوض بين المخزن و القبائل، هذا إذا لم تساهم القبائل في القضاء عليه.

إذا كان هناك اعتراف بسلطة السلطان من طرف القبيلة، فلا يكون ذلك، إلا بقدر احترام السلطان لتلك الحقوق المتضمنة في عقد البيعة، النابعة من الصراع السياسي، ومن علاقات قوى طبقية، أو بمعنى آخر، ما يكون رهانا لذلك الصراع بين الطرفين، من وسائل إنتاج (أرض، ماء...) واستخلاص الجبايات، أي أن الرهان في هذا الصراع الدائم، إنما يدور بين مصالح اقتصادية مادية، وكذلك بين نمط تنظيم اجتماعي، يتميز بالتضامن والتكافل وبالديموقراطية والاستقلالية النسبيتان، ونظام اجتماعي سياسي، يحتل فيه مفهوم الإمام موقعا رئيسيا، قائما على القهر و العنف و الاستغلال و الاستحواذ على إنتاج الفلاحين و الكادحين في المدن، عبر الإتاوات و الجبايات و تنظيم 'الحركات' و تعيين القواد لفرض ذلك قهرا و عسفا، و إن تاريخ المدن و البوادي ملىء بذلك.

إن القدرة السياسية للفلاحين، وسرعة التعبئة الاجتماعية للقبيلة التي ترجع إلى التضامن، بحركيتها التي تعود إلى حيازتها النسبية للأرض، بشبكات تحالفاتها التي يمكن أن تغطي مساحات شاسعة، هو ما يفسر المقاومة الكبيرة للفلاحين (الفلاحون والرعاة) ضد سيطرة المخزن، إن هذه المقاومة، كانت تعبيرا عن إرادة فئة اجتماعية، للإفلات من الاضطهاد وانتزاع الفائض.

هذا لا يعني أبدا وجود إرادة سياسية لاستقلال مؤسساتي، بل إن المقاومة السياسية والعسكرية للقبائل، كانت تعبيرا أكثر عن نزاع طبقي، حسب النمط الخاص للتنظيم الاجتماعي لبلادنا.

إن مقاومة الفلاحين للمخزن، لا تلغي الشعور بالانتماء لنفس الجماعة، ولنفس الوطن. بعيدا عن ذلك، فمقاومة الفلاحين تدخل في نفس سيرورة التكوين والتأسيس للأمة المغربية، وبالفعل فهذه مسألة أساسية من وجهة نظرنا.

هكذا، شكلت مقاومة الاستعمار البرتغالي والاسباني والفرنسي، المسار نفسه لوحدة شعبنا المسلح، في وحدة للفلاحين المنظمين في قبائل، وحدة سكان المدن، لأن وحدة شعبنا تشكلت خلال سيرورة طويلة ضمن هذا الصراع المزدوج، ولأن هاتين المقاومتين تداخلتا، بسبب

خيانة المخزن، خلال تغلغل الرأسمال التجاري والمالي الاستعماري، تجاه المحتل العسكري الأجنبي الاسباني والفرنسي.

إن الواقع التأسيسي للأمة المغربية، هو تبلور وحدة الشعب، في ظل هذه المقاومة المزدوجة. إن الواقع التأسيسي للأمة المغربية، ليس فعل قانون (البيعة)، بل إن الواقع التأسيسي للأمة المغربية، هو وحدة الشعب في سيرورة النضال ضد الاضطهاد الطبقي لدولة المخزن، وضد الاحتلال الأجنبي.

ليست الدولة هي التي تؤسس الأمة، إن أساس وطننا هو وحدة الشعب، و وحدة الشعب تشكلت ضد المخزن و ضد المحتل الاستعماري. إن تشكل الأمة المغربية، ليس فقط نتاج سلطة المخزن، وليس أيضا بمجيء البورجوازية التجارية "الموحدة عن طريق السوق".

إن العنصر المحرك، ليس هو سلطة المخزن، وهذا ما يفسر عدم استقرارية البيعة. هكذا، فالميزة الرئيسية للبيعة، هو عدم استقراريتها، وبالفعل، فمضمونها امتيازات المخزن المنتزعة، أو الممنوحة، تتم إعادة النظر فيها عند أقل فرصة تعتبرها القبائل في غير صالحها¹⁶⁸.

قدم العروي إذن، طرحا مثاليا لتاريخ المغرب، والمؤرخ الذي حاول نزع النظرة الكولونيالية عن تاريخ المغرب (وهي خطوة محترمة)، قام على النقيض، حين أسبغ الطابع المخزني على تاريخ المغرب، فتاريخ المغرب هو تاريخ المخزن، وعلى هذا الأساس قدم العروي مفهوما للدولة كدولة موحدة (بفتح الواو)، فوق المصالح الاجتماعية المتصارعة، فوق الطبقات، دولة حكم (بفتح الحاء والكاف) بين المطامع والتوترات والصراعات المختلفة، دولة تدبر الأمة، وتضحي بالمصالح الخاصة المناقضة للمصالح العامة.

بطبيعة الحال، يبتعد العروي عن الكلام عن طبيعة تلك الدولة ونوعيتها ومضمون علاقتها بالفلاحين – القبائل كمثال، لا تهمه علاقات الإنتاج الأساسية والموضوعية، التي تندرج ضمنها وتحددها طبيعة العلاقة بين الدولة والفلاحين، أو القبائل، فالمخزن عند العروي، هو المدافع في كل مكان، وفي كل زمان عن سيادة البلاد و وحدتها الترابية. ففي مثل هكذا تحليل، وحد العروي بشكل تام وشامل، مصالح الشعب المغربي، وذلك بشكل فظ وديماغوجي.

^{168.} انظر في هذا الصدد كتاب "الانتفاضات بالمغرب"، عزيز خمليش، وكذلك الجزء المخصص ل "المنظور البورجوازي الصغير لقضية الصحراء" عبد الله العروي وفتح الله ولعلو نموذجا، موقع "30 غشت".

هذه النظرة، بغض النظر عن طابعها الشوفيني العنصري¹⁶⁹، الموروث عن الحركة الوطنية البورجوازية، فهي تعبر عن مصالح "البورجوازية الوطنية" التواقة إلى التحالف مع النظام الكمبرادوري، من خلال نظرة موحدة للتاريخ، وبدور الدولة في هذا التاريخ، كدولة فوق الطبقات، ومدافعة عن المصالح الوطنية، في كل زمان ومكان، في الماضي والحاضر والمستقبل، ولعل مفهوم الدولة الوطنية لدى الاتحاد الاشتراكي خير تعبير عن ذلك¹⁷⁰.

إن هذا التأسيس الذي قام به العروي، يخدم بشكل واضح وسافر، أحزاب البورجوازية الوطنية والصغيرة، في بناء تحالف استراتيجي مع النظام، من خلال تأسيس شرعنة تاريخية له. ومن الملاحظ، أنه منذ هذه الفترة، بدأ مؤرخو هذين الحزيين، يعزفون على نبرة واحدة مع النظام، في كل ما يخص تاريخ المغرب، خلافا لمراحل سابقة، كانت تتسم بنظرة نقدية لهذا التاريخ، وإن كانت جزئية ومحدودة، بل إن مفهوم "الوطنية" قد أصبح موحدا تقريبا، وبذلك تم تبويء النظام الكمبرادوري كمرجع وحيد ل "الوطنية المغربية" 171، وفي ذلك دلالة

169. نعني ب الفيليزمي"، نسبة إلى "فيل"، أي المدينة باللغة الفرنسية، تلك النظرة الضيقة التي تنطلق من المدينة، وتحتقر سكان القرى والبوادي، وتتجاهل أي دور لهم في التاريخ، وتعود هذه النظرية في جذورها التاريخية والطبقية، إلى كون فصائل الحركة الوطنية المغربية، ظلت حبيسة المدن، وتشكل لديها رد فعل سلبي اتجاه البوادي، التي لعبت دورا مهما في المقاومة المسلحة الأولى ضد الاستعمار ابتداء من 1912، وقد ورث اليسار الثوري نفسه هذه النظرة، حيث ظل في اتجاهه العام متقوقعا داخل المدن ...

170. انظر التقرير الإيديولوجي المقدم إلى المؤتمر الاستثنائي لحزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" المنعقد في يناير 1975، يمكن كذلك الرجوع إلى المرجعية التي يعتمدها حزب "الاستقلال" في نفس الاتجاه، فكلاهما يرفض الإقرار بالطابع الطبقي للدولة، كما يرفض أن ينظر إليها كنتاج للصراع الطبقي، فهي بنية فوقية تقوم بدورها العابر للتاريخ، وهذا قمة الفكر المثالي، وقد سبق للحملم أن انتقدت هذا الطرح.

171. أوكل إلى "مولاي احمد العلوي" مدير جريدة "لوماتان" دور تأويل الأحداث و تقييم الأشخاص في تاريخ المغرب الحديث، حيث كان يزود افتتاحياته بمجموعة من المفاهيم و التصورات حول الوطنية المغربية، و إطلاق تعابير من قبيل "الحسن المحرر"، "الحسن الباني"، و اختزال الحركة الوطنية في شخص محمد الخامس (والد الحسن الثاني) و قد بلغت به حماسته إلى حد اعتبار أن محمد الخامس هو من أسس حزب "الاستقلال"، و قد جعل الوطنية المغربية مختزلة في العرش و غير ذلك هراء، بل أصبح ينظر لما اطلق عليه ب "الديموقراطية الحسنية"، حيث خصص افتتاحية شهيرة للتعريف بها، و"الديموقراطية الحسنية"، هي عموما نظام الحكم السياسي الذي ساد المغرب خلال ما سمي ب "سنوات الرصاص"، أي سنوات الحديد و النار، و خلال عقد السبعينات، بدأ مؤرخو حزب "الاستقلال" و حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" يستبطنون تلك المفاهيم و يتراجعون عن تلك النظرة النقدية الجزئية، التي كانوا يتسمون بها فيما يخص تاريخ المغرب ...

على تحول هذه الأحزاب التي انخرطت في كل مسلسلات النظام.

إن هذا العمل، قد انخرط في سيرورة جديدة، كان قد دشنها النظام الكمبرادوري من أجل بناء قاعدته السياسية و الاجتماعية، وهي العملية التي استمرت طيلة ما يسمى ب "المسلسل الديموقراطي"، الذي ما أن توفي الحسن الثاني، و في سياق ما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ... وإعلان "النظام العالمي الجديد" ، حتى أصبح سياسيو هذه الأحزاب، وبدون مواربة ولا حياء يطلقون على ما أسموه ب "المسلسل الديموقراطي"، الذي استفادوا منه ماديا على حساب الشعب المغربي ، سنوات الرصاص، ومرحلة الانتهاكات الجسيمة، إلى غير ذلك من المسميات، وما أن نادى الحسن الثاني قيد حياته عليهم، لتشكيل حكومة التوافق حتى هب هؤلاء، يرددون بأنه لم يعد هناك مخزن بالمغرب (تصريح سابق لمحمد اليازغي عضو سابق في حكومة التناوب¹⁷² الذي أضاف أخيرا (2014) في حوار تلفزي ضمن برنامج وثائقي بتته قناة "روسيا اليوم" أن الثورة في المغرب قد تحققت، بعد إعلان النظام عن السكتة القلبية التي تهدد المغرب، مع تأسيس حكومة التناوب؟!). بطبيعة الحال هيأ النظام لكل ذلك.

بموازاة مع حملاته الإيديولوجية، قام النظام بحملات قمعية فاشية، لاجتثاث الحملم والحركة الثورية المغربية. وبالإضافة إلى الأجهزة القمعية الجديدة التي أنشأها، قام النظام بتأسيس منظمة إجرامية متحكم فيها تحت اسم "الشبيبة الإسلامية"، وهي المسؤولة عن العديد من العمليات الإجرامية، ضد مناضلي الحملم ومناضلي الحركة الثورية المغربية، وقد توجت هذه العصابات الإجرامية عملها باغتيال الشهيد عمر بن جلون¹⁷³.

خلاصة القول، فقد أسس العروي لشرعية النظام المخزني، كموحد للأمة وضامن لوحدتها، وبدونه لن تنعم بالحياة على هذه الأرض، وقد سار على نهجه مريدوه وأتباعه والمعجبون به، من مثقفي البورجوازية الوطنية والصغيرة، وكل الإصلاحيين بمختلف تلاوينهم.

^{172.} حكومة التناوب أو ما يسمى بحكومة "التناوب التوافقي"، حكومة شكلها الحسن الثاني سنة 1998، وأسند رئاستها للكاتب العام لحزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" عبد الرحمان اليوسفي.

^{173.} قامت "الشبيبة الإسلامية" التي أسسها عبد الكريم مطيع بأدوار إجرامية عديدة، في محارية اليسار الماركسي . اللينيني داخل الثانويات والجامعات، وتوجت عملها بجريمة اغتيال الشهيد عمر بن جلون سنة 1975، وينحدر جل الأطر المؤسسة لحزب "العدالة والتنمية" المغربي من تلك الشبيبة.

مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام": الأحداث، السيرورات، الأطروحات، الملابسات والنتائج

و يكفي المناضلين الثوربين فخرا، حتى و قد دخلوا السجون، و ولجوا المعتقلات و خسروا المعركة مؤقتا ضد النظام، وانتشر الإصلاحيون في صفوفهم كأبواق لتلك السياسات المنتشرة في هذه الحقبة، والمعبرة عن مصالح فئات من البورجوازية الصغيرة والوطنية، فقد أصدر التاريخ حكمه على هذه المرحلة بكاملها، باعتبارها سنوات رصاص وانتهاكات جسيمة 174 ... لكن إصلاحيينا وتحريفيينا، لا يعتبرون، بل هم ماضون في زيغهم، لذلك فالمعركة ما زالت مستمرة، لتحرير المجتمع، و التاريخ، والثقافة، والأرض، والإنسان من الترهات والأكاذيب، ومن الاستيلاب والقهر، والاضطهاد والاستغلال.

الفصل الثاني:

الثورة الوطنية الديموقراطية على الطريقة اليعتوية

شكلت سنوات السبعينات، من القرن الماضي، فترة تحولات داخل الأحزاب الإصلاحية المغربية (حزب الاستقلال، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية). فبعد فترة مرتبكة مرت منها هذه الأحزاب (تشكل الكتلة الوطنية 1970، والموقف من دستور 1970، و"حركة 3 مارس"¹⁷⁵، التي فجرها الجناح الجذري داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بزعامة الفقيه البصري، و ما

176. وكة "3 مارس" هي الاسم الذي أطلق على العمليات المسلحة التي فجرها الاتجاه الجذري داخل "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية"، وذلك يوم 3 مارس، وهو

^{174.} بعد تجربة "المسلسل الديموقراطي"، و إلى حدود وفاة الحسن الثاني، كانت الأحزاب الإصلاحية تتحدث عن مسلسل ديموقراطي، و تدافع عنه في إطار ما كانت تسميه ب "الإجماع الوطني"، بل كانت تهب لإنقاذ النظام كلما أصبح مهددا أو آيلا للسقوط، و ما دخول ما يسمى 'التناوب التوافقي" إلا إحدى المحاولات لإنقاذ النظام، بعدما أعلن الحسن الثاني في خطاب شهير أن المغرب على أبواب سكتة قلبية، وبعد انفضاح المرحلة بكاملها، وظهور حقيقتها، و عنوانها، أكثر من 40 سنة من النهب والاستغلال والانتهاكات الجسيمة، أصبحت هذه القوى هي الأخرى تردد هذه الشعارات بعد إفراغها من مضمونها.

^{175.} تحالف سياسي بين حزب "الاستقلال" وحزب "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية"، تأسس سنة 1970 لطرح المطالب الدستورية للأحزاب الإصلاحية، ومواجهة دستور 1970 الممنوح من طرف الحسن الثاني.

تلاها من اعتقالات و محاكمات و تصفيات و إعدامات التي تعرض لها مناضلو هذا الاتجاه ، و التي جمعت في شباكها العديد من مناضلي الحزب الذين لم يكونوا منتسبين لهذا الاتجاه ، وتوقيف جريدة" المحرر" ، انخرطت من جديد في اللعبة السياسية، الذي حدد الحسن الثاني مصالحها تحت مسميات عدة : "المسلسل الديموقراطي"، "الوحدة الوطنية"، الإجماع الوطني" ... و بطبيعة الحال، كانت قضية الصحراء محورية في هذه السياسة الكمبرادورية لإعادة بناء القاعدة السياسية و الاجتماعية للنظام ، بعد المحاولتين الانقلابيتين الفاشلتين 177.

خلال حقب مختلفة من هذا العقد، انبرى مثقفون وسياسيون ومفكرون، منتمون إلى البورجوازية الصغيرة والمتوسطة، للتأسيس لهذا التحالف من التحالف "المقدس" بين النظام الكمبرادوري وقوى الإصلاح. وقد سبق لنا أن رأينا كيف أسس المؤرخ عبد الله العروي لهذا التحالف من خلال قراءة لتاريخ المغرب، جعلت من الدولة المخزنية مركز ومحور كل شيء، فيما يخص بناء وحدة الشعب المغربي والأمة المغربية والدفاع عن التراب الوطني. هذا هو الدرس الذي قدمه العروي للأحزاب الإصلاحية، التي جعلت من التحالف مع النظام، عقيدة رسمية لها وخطا أحمر لا يمكن تجاوزه، ومن يفعل سيواجه باعتباره يمس بمقدسات البلاد وعلى رأسها المؤسسة الملكية 178.

لقد انخرط حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في اللعبة، بعد تصفية إرثه الثوري في مواجهة النظام، ولرموز ذلك الإرث، وجاء المؤتمر الاستثنائي في يناير 1975، ليؤسس لما سمي بخط "النضال الديموقراطي"، الذي طالما تغنت به كل التيارات اليمينية التي انبثقت عن الحملم، وعلى شاكلتها ومقاسها تبلورت الخطوط المسماة "ديموقراطية" لدى هذه التيارات اليمينية الإصلاحية.

أما حزب التحرر والاشتراكية (الحزب الشيوعي سابقا)، هذا الحزب الغارق في تحريفيته، والذي تخصص في محاربة الحملم، منذ نشأتها، وبالأخص منظمة "إلى الأمام"، الذي سبق أن أدلى بأسماء مؤسسيها للنظام وأجهزته القمعية، في تصريح شهير في جريدة "لادبيش"

اليوم الذي يحتفل فيه النظام بعيد العرش، وقد انتهت العمليات إلى الفشل وتم اعتقال وتصفية وإعدام العديد من أطر الحركة ومناضليها.

^{177.} المعني هنا، انقلابي 10 يوليوز 1971 و 16 غشت 1972.

^{178.} قام النظام بمأسسة ذلك وشرعنته عن طريق الدستور وما سمي ب "قانون الأحزاب".

المغربية ¹⁷⁹، معلنا بذلك عن عدائه للفكر الثوري الماركسي . اللينيني وللحركة التي تحمله ، واستعداده لخدمة النظام الكمبرادوري. هكذا تميزت سبعينات القرن الماضي ، بحملات مسعورة على منظمة "إلى الأمام" من طرف هذا الحزب المتعفن ، بلغت حدا أزعج حتى حلفائه الإصلاحيين ، وقد واكبت هذه الحملات المسعورة ، حملات أخرى ذات طابع إيديولوجي ، كان الحزب يهدف منها اجتثاث ما كان يسميه بمنابع "اليسراوية" ، وقد تخصصت جريدة "البيان" ¹⁸⁰ (إلى جانب دعامات أخرى دعائية ، من كراسات وكتب و مقالات ...) - التي يسميه بمنابع "اليسراوية" ، وقد تخصصت جريدة "البيان والتبيين فيما أووال لينين" - أو "البيان و التبيين فيما قاله برجنيف وكوسيغين" ، في مهاجمة الحملم إيديولوجيا ، حيث كانت صفحاتها اليومية ، تنشر حلقات متتالية من كتاب لينين "المرض الطفولي للشيوعية" ¹⁸¹ ، و ذلك في محاولة مزعومة لتعرية الجذور الإيديولوجية و الطبقية لليسراوية المتمثلة في منظمة "إلى الأمام" و الحملم ، و بطبيعة الحال كان ذلك محاولة لتقديم الحزب لنفسه ، كممثل للفكر الماركسي . اللينيني "الصحيح" بالمغرب . وقد بلغت نذالة الحزب، وانخراطه المتحمس في خدمة النظام جدا ، أن أسياده التحريفيون من قادة الاتحاد السوفياتي قد أطلقوا على هذا الحزب"اللقيط" "الحزب الشيوعي الملكي الحعي".

لا يهمنا هنا في هذا الجزء من هذه الدراسة، الخوض في مجمل خطه التحريفي، وجذوره التاريخية، فسنخصص لذلك بعض الصفحات في دراسة أخرى، بل الذي يهمنا هنا، هو الإشارة إلى أحد المفاهيم التي شكلت ميدانا للخلافات داخل الحملم، بحيث شكل الهجوم على

^{179.} جريدة "لادبيش"، جريدة يومية كانت تصدر في بداية السبعينات، حيث أرسل إليها علي يعتة، لائحة المنشقين عن الحزب، بما كان يعني تقديم أسماءهم للبوليس.

^{180.} جريدة "البيان" هي لسان حال حزب "التقدم والاشتراكية"، وعرفت بعدائها المطلق للحركة الماركسية ـ اللينينية، ولمنظمة "إلى الأمام".

^{181. &}quot;المرض الطفولي للشيوعية" كتاب أصدره لينين سنة 1918، تصدى فيه للنزعات اليسراوية داخل الحركة الشيوعية العالمية، وبطبيعة الحال قام تحريفيو حزب "التقدم والاشتراكية" عن طريق جريدتهم "البيان" بنشر الكتاب على حلقات، إمعانا في الهجوم على اليسار الثوري الماركسي ـ اللينيني المغربي، مقدمين أنفسهم ممثلين للخط الماركسي ـ اللينيني بالمغرب.

مفهوم "الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية" مدخلا لكل الطروحات التحريفية والاصلاحية الجديدة 182.

إن لذلك أهمية كبرى، فيما يخص توضيح الطبيعة الإيديولوجية و الطبقية للتحريفيين الجدد، الذين قاموا، و في ظروف جديدة، بإعادة صياغة للأطروحات التحريفية بالمغرب، ابتداء من منتصف السبعينات، و على امتداد الثمانينات و التسعينات، ليعودوا بشكل مباشر (حالة قادة التيار التحريفي داخل منظمة "23 مارس"، و الذين سبق لهم أن أسسوا "منظمة العمل الديموقراطي الشعبي" قبل تأسيس الحزب الاشتراكي الديموقراطي"، ثم حل أنفسهم و العودة من حيث جاءوا ،أي العودة إلى الحزب الأم :الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية)، أو ليس الرجوع إلى الأصل أصل!! أو بشكل رمزي، من خلال تأسيس أحزاب سياسية تقبل باللعبة، كما سطرها النظام، وتصفق لدور" القوى الديموقراطية والوطنية " في التغيير، وتبني "خطوط ديموقراطية"، بعد التخلي عن الماركسية . اللينينية والإرث الثوري للحملم. لم يكن حظ حزب التحرر والاشتراكية في استقطاب هؤلاء، مماثلا لزميله حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وذلك لضعفه وتقوقعه والذهاب بعيدا في العمالة وخدمة النظام، فهو اليوم، عضو في حكومة الإخوان الكراكوزية 183.

بالنسبة لموضوعنا حول "الثورة الوطنية لديموقراطية على الطريقة اليعتوية"، فلن نجد أحسن من العودة إلى أطروحات المؤتمر الوطني الثاني لحزب التقدم والاشتراكية الذي انعقد أيام 23- 24 – 25 فبراير 1979، بمدينة الدار البيضاء، مشكلا إحدى المحطات الأساسية التي تميز بها هذا الحزب، وزعيمه التاريخي السيد علي يعته "التحريفي الأول"، في الهجوم على الحملم وخاصة منظمة "إلى الأمام".

خلال هذا المؤتمر، ألقى السيد يعتة التحريفي حتى النخاع، خطابا مطولا، دام ساعات، أتحف به المشاركين في ذلك المؤتمر بمجموعة من الأطروحات التحريفية، سنقتبس بعضا منها لتبيان المشترك بين جميع الطروحات التحريفية التي انتشرت في نفس الفترة، وسنركز على تصورات السيد يعتة لما يسميه ب "الثورة الوطنية الديموقراطية"، وبطبيعة الحال يدخل هذا في سياق ما أسماه "الطريق المغربي نحو

^{182.} مفهوم "الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية" أحد المفاهيم التي هاجمها كل التحريفيين الجدد بكل أصنافهم، إسوة برفاقهم القدامى من حزب "التحرر والاشتراكية" (الحزب التحريفي، الذي أصبح فيما بعد يسمى حزب "التقدم والاشتراكية").

^{183.} عندما تشكلت حكومة عبد الإلاه بن كيران، كان حزب "التقدم والاشتراكية" من الأحزاب السباقة في دخول هذه الحكومة، وفي ذلك تعبير عن الدرك الأسفل الذي بلغه هذا الحزب، الذي أصبح بدون بوصلة، ولو إصلاحية، بل ملتقى وتجمع لعناصر انتهازية، تنتظر فرص الاستوزار أو الاستفادة من نتائجه.

الاشتراكية"، وهو غطاء استعمله جميع التحريفيين عبر العالم (فرنسا، إيطاليا...).

ولنبدأ من الأول، يعرف علي يعتة في أطروحته حول الرأسمالية في المغرب، هاته الأخيرة، كما يلي:

"الرأسمالية نظام مستورد وجائر"، و "الرأسمالية في شكلها الحالي المسمى بالليبرالية الاقتصادية، ليست إلا وليدة الاستعمار الجديد، وهو الوجه المغربي لنظام الاستغلال، الذي توجد أزرار تسييره في باريس أو بون أو واشنطن"¹⁸⁴.

تظهر هنا، تفاهة التحليل الذي يقفز على الطبيعة الجوهرية للرأسمالية التابعة للمغرب، وكذلك، عن طبيعة الرأسمال الكمبرادوري السائد في ظل بنية رأسمالية كمبرادورية، التي تتحكم في سيرورة تراكم الرأسمال، ولذلك بالغ الأهمية في التحديد الاستراتيجي: التناقض الرئيسي، التحالفات، الطبقات الأساسية، قيادة الطبقة العاملة وحزبها الثوري، السلطة الثورية وطبيعة السلطة في المغرب.

ولتبرير ضرورة "الثورة الوطنية الديموقراطية" يقول على يعتة: "الإنتاج الصغير هو السائد في البادية و في الاقتصاد عموما، و التركيب الطبقي الناتج عن هذه البنية التحتية، يتبلور بأوليغارشية قوية و بورجوازية صغيرة كثيرة، و أن جهاز الإنتاج في مجمله مندمج في علاقة الاستعمار الجديد بالتبعية، و في النهاية يخلص إلى "أن التحليل المجرد للظروف الملموسة، لا يظهر في الوضعية الحالية ميزانا للقوى، من شأنه أن يطرح المرور إلى الاشتراكية كمهمة الساعة".

هكذا، لا ينظر صاحبنا إلى الرأسمالية القائمة بالمغرب (نحن الآن في سنة 1979)، إلا كنظام مستورد وجائر، بما يعني أن علاقته بالمغرب خارجية. ومن هنا ندرك، لماذا يستعمل على يعتة مصطلح "الأوليغارشية"، الذي لا يعني في آخر المطاف، سوى أقلية من ذوي المال و النفوذ، يعيشون بشكل طفيلي فوق ظهر القطاع المنتج، أما تبرير "الثورة الوطنية الديموقراطية "فيرجعه على يعتة إلى ميزان القوى، الذي يميل لصالح أوليغارشية قوية، و في غير صالح بورجوازية صغيرة كثيرة.

إنه لبؤس في التحليل، فهل يعني القبول بمفهوم الثورة الوطنية الديموقراطية فقط، لأن ميزان القوى لصالح "الأوليغارشية"؟ فماذا لو تغير ميزان القوى، هل سننتقل إلى "الثورة الاشتراكية؟". إنه لفهم غريب، ذلك أننا سننتقل إلى الثورة الاشتراكية قبل إنجاز الثورة الديموقراطية، كما لو أن هذه الأخيرة مجرد "قاعة انتظار" في انتظار تحسن الأجواء، لإعلان الانتقال إلى "الثورة الاشتراكية". لعل "السيد" يعتة لم يستطع

^{184.} انظر مشروع أطروحة المؤتمر الثاني لحزب "التقدم والاشتراكية"، الدار البيضاء، أيام 23 و 24 و 25 فبراير 1979.

التخلص من النزعة الاقتصادوية السطحية في تحليله هذا، وهو بطبيعة الحال، كان يحاول إعفاء نفسه من محاولة تدقيق الواقع المغربي الملموس.

وفيما يخص تحديد التناقضات التي تخترق المجتمع المغربي، فسيعمل علي يعتة على تفكيكها، و الفصل فيما بينها، و تغييب أي محدد يجمع بينها، فهي تتحرك في نفس الزمان و المكان، و تتساوى فيما بينها تماما كلعبة الحظ، قد يغيب أحدها أو يضمر، و يظهر آخر، و لا ندري لماذا؟ وكيف؟ فما هي هذه التناقضات حسب الأستاذ علي يعتة التحريفي:

1- الأمة بأسرها في وجه المصالح الامبريالية وأقلية قليلة من البرجوازيين.

2- الفلاحون الفقراء والبروليتاريا الزراعية ضد الملاكين العقاريين من أجل الإصلاح الزراعي.

3-الطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة والمتوسطة في وجه الاستغلال وهيمنة الأوليغارشية 185.

إن حل هذه التناقضات، يدخل في إطار الثورة الوطنية الديموقراطية ضد الامبريالية والأوليغارشية، حسب علي يعتة، ويكون تحقيق ذلك عن طريق أداة الجبهة العريضة 186 و على هذا الأساس، يحدد على يعتة مفهومه "للثورة الوطنية الديموقراطية، و طرحه الاستراتيجي. يقول في هذا الصدد: "إن "الثورة الوطنية الديموقراطية" كما يدل على ذلك اسمها ،هي قبل كل شيء، الشعار الوطني المعادي للإمبريالية، و القادر على جمع أوسع الجماهير، و الجبهة الطبقية العريضة، "الدفاع عن الوحدة الترابية" و "تحرير الاقتصاد"، و هي ديموقراطية، لأنها تسعى إلى توسيع الديموقراطية، و الدفاع عن الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للشغيلة و الشعب، و الحد من سيطرة الأوليغارشية و إضعاف الرجعية، و خلال هذه المرحلة، فإن العرقلة الرئيسية التي ينبغي محاربتها هي الامبرياليية والأوليغارشية التي تدعمها و تغذيها. إن هذه القوى هي التي تستغل العمال والثروات الوطنية، وتحول دون تطور الاقتصاد، وتسحق صغار المنتجين، وتزعج هذا القطاع أو ذاك من البورجوازية الوطنية، إن تعبئة الشعب، وعلى رأسه الطبقة العاملة المتحالفة مع الفلاحين الفقراء والمحرومين من الأرض، هو الوسيلة من البورجوازية الوطنية، إن تعبئة الشعب، وعلى رأسه الطبقة العاملة المتحالفة مع الفلاحين الفقراء والمحرومين من الأرض، هو الوسيلة من البورجوازية الوطنية، إن تعبئة الشعب، وعلى رأسه الطبقة العاملة المتحالفة مع الفلاحين الفقراء والمحرومين من الأرض، هو الوسيلة

^{185.} وردت النقط 1 و 2 و 3 في نفس المرجع السابق.

^{186.} سيلاحظ القارئ، أن مفهوم "الجبهة العريضة"، وتأويلات الإصلاحية أو التحريفية، يعود باستمرار، كلما انحرفت الخطوط الثورية عن مسارها الماركسي . اللينيني.

الوحيدة لإزالة العرقلة"187.

هذا فيما يخص الطرح الاستراتيجي، أما فيما يخص تكتيك "الثورة الوطنية الديموقراطية"، يقول علي يعتة:

"إن تكتيك الثورة الوطنية الديموقراطية يأخذ بعين الاعتبار أن كل معركة تم ربحها، وكل مشكل تم حله تخلق ظروفا جديدة وأفضل لمجابهة معارك ومشاكل أخرى"¹⁸⁸.

وسيحاول علي يعتة شرح ذلك فيقول ب"جدليته" المعروفة "إن العناصر المكونة للثورة الوطنية الديموقراطية مرتبطة فيما بينها جدليا" إن معركة الصحراء مرتبطة بقضية الديموقراطية التي جعلتها ممكنة، قد أدت إلى نجاحات جديدة لمسلسل الديموقراطية، و هما معا مكنتنا من إعادة تسييس و تعبئة الجماهير. وهذا يفيد في جبهة أخرى، وفي نفس الوقت فإن تطور التصنيع سيزيد في ثقل الطبقة العاملة وسيغير ميزان القوى داخل المجتمع، وهناك أيضا الإصلاح الزراعي، وبفضل تعبئة الطاقات الفلاحية سيفتح الطريق للتحولات الاقتصادية وسيضعف نفوذ البنيات الفوقية الإقطاعية"¹⁸⁹.

تتوافق في هذا الطرح التكتيكي العجيب، كل جوانب "نظرية تراكم القوى" الإصلاحية والتحريفية 190، كما تطل علينا نظرية القوى المنتجة التحريفية، والتي ترتكز على الاقتصادوية والميكانيكية في النظر إلى العلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وبين البنى التحتية والبنى الفوقية، وقد كانت وراء العديد من الأخطاء التي أدت إلى سقوط التجارب الاشتراكية، ويقوم جوهر هذه النظرية على اعتماد دور "القوى

187. انظر هامشا سابقا.

188. المرجع السابق نفسه.

189. المرجع السابق نفسه.

190. قام التحريفيون الجدد، كل بطريقته الخاصة، باستعادة هذه العبقرية التكتيكية لعلي يعتة، وأدمجوها في خطوطهم السياسية، وللحركة الشيوعية العالمية تاريخ من الصراع ضد هذه النظرية التحريفية، التي تفصل بين المرحلة الديموقراطية والمرحلة الثورية، وعندنا نجد كل ما أسماه تحريفيو منظمة "عمارس" "خط النضال الراديكالي"، ولدى من أسموا أنفسهم "شكلا من أشكال الاستمرارية لمنظمة "إلى الأمام" "، نجد مفهوم "النضال الديموقراطي الجماهيري". انظر في هذا الصدد مقال حول "خط النضال الراديكالي"، عبد اللطيف عواد، جريدة "أنوال"، العدد 12، و وثيقة "النضال الديموقراطي الجماهيري "الصادرة بجريدة "النهج الديموقراطي".

الإنتاجية" كمحرك للتاريخ وليس الصراع الطبقي كمحرك للتاريخ.

لقد أصبحت "الثورة الوطنية الديموقراطية "، على يد علي يعتة التحريفي، مجموعة من الملفات يتم معالجتها وحلها، حسب درجة ونضج كل ملف، في ظل التساوي بين مختلف التناقضات التي يتم حلها، دون الاعتماد على أي تناقض رئيسي، مما أصبح يسمح بإنجاز "الثورة الوطنية الديموقراطية "حسب عبقرية علي يعتة، دون إسقاط الأوليغارشية و الرجعية و الامبريالية، و لا ضرورة لاستيلاء الطبقة العاملة وحلفائها على السلطة السياسية حسب هذا المنظور.

في منظور علي يعتة، فإن الحزب الثوري هو "مكتب دراسات"¹⁹¹ يتابع مسيرة الثورة الوطنية الديموقراطية، عبر إبداء النصح لجميع الطبقات الاجتماعية، لخدمة مصالح "الثورة الوطنية الديموقراطية"، فعلى الطبقة العاملة و حزبها أي "مكتب الدراسات" (لهذا أحاط علي يعتة نفسه بالعديد من التكنوقراط) توجيه النصح لتصحيح هذه الطبقات لأخطائها، دون حاجة لاستيلاء الطبقة العاملة و حلفائها على السلطة، و اكتفائها بالضبط و تصحيح الأخطاء 192.

هكذا وفر السيد يعتة" للثورة الوطنية الديموقراطية "عصا سحرية، تسمح بحل التناقضات الطبقية، دون حاجة إلى مجابهة أو صراع، بل في وئام تام بين مختلف الطبقات (نظرية التعاون الطبقي) نحن هنا مع أليس في بلاد العجائب¹⁹³، و إذا اقتضى الأمر شيئا آخرا، فسيكفي عند الضرورة القصوى قليلا من "تحمار العينين" و"تخنزير" و من بعد "كلشي يبقى على خاطرو"، خاصة و أن الكل هذا، سينتقل معنا إلى "الاشتراكية"، و يقيم علي يعتة خلطا للنماذج التي تمثل الثورة الوطنية الديموقراطية، فهو يضع في سلة واحدة النموذج المصري و الأندونيسي و اليمن الجنوبي و الكوبي 194.

^{191.} المقارنة البسيطة بين المفهوم اليعتوي للحزب (مكتب دراسات) و بين نظرية "الأنوية الثورية" التحريفية الجديدة لأبراهام السرفاتي، تجعلنا نؤكد على الشبه بين التصورين، و كلاهما لا يتوخى الاستيلاء على السلطة، و و و...

^{192.} لعل المعلم القديم تذكر عملية تصحيحه لدفاتر تلامذته، وسحبها على العلاقات بين الطبقات.

^{193. &}quot;أليس في بلاد العجائب" حكاية فرنسية مشهورة تحكى للأطفال.

^{194.} لعل علي يعتة يستعيد هنا أطروحة أستاذه في التحريفية نيكيتا خروتشوف، انظر وثائق المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي و ما بعده.

بطبيعة الحال، يعتبر هذا الطرح، استنساخا سافرا للأطروحة الخروتشوفية القائلة بإمكانية "التطور اللارأسمالي"في بلدان العالم الثالث، وهذه الأطروحة هي نقيض الطرح الماركسي ـ اللينيني لاستراتيجية" الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية".

ومن المعروف، وفي سياق الصراع من أجل الهيمنة على العالم، في إطار ما يسمى بالثنائية القطبية، قام تحريفيو الاتحاد السوفياتي، بعد الهيمنة على العديد من حركات التحرر الوطني، بتحويل الماركسية. اللينينية إلى"منهج تقنوي" للخروج من التخلف وتحقيق التنمية، عبر التحالف مع البورجوازية الصغيرة والوطنية وأنظمتها في دول العالم الثالث (انظر تجارب إثيوبيا، الصومال، أنغولا، الموزمبيق ...). و من البديهي، فلا أحد كان ينتظر من هذا التحريفي العتيق أو شيخ التحريفية في المغرب، أن يقدم طرحا ثوريا حقيقيا لمفهوم الثورة الوطنية الديموقراطية، لكن ما يهمنا هنا تلك الكيفية التي صاغ بها وصفته السحرية العجيبة لمفهوم الثورة الديموقراطية ،عبر تقديم طرح سطحي لمفهوم الرأسمالية بالمغرب (مجرد شكل مستورد)، يعتمد على وجود فئة اجتماعية ضعيفة لكنها مدعمة من طرف الامبريالية ، تعرقل مسار الثورة الوطنية الديموقراطية، في هذا الإطار لا يختلف الطرح اليعتوي عن الطرح الأنوالي لمفهوم" النضال الرادكالي" وأثاء، الذي يعتمد هو الآخر على وجود فئة طفيلية سائدة، مما يجعل كل فئات البورجوازية معنية بتحقيق الثورة الوطنية الديموقراطية، بل و التسليم لها مالقيادة.

في الطرح اليعتوي، فالطبقات الاجتماعية تتواجد بعضها إلى جانب بعض، لا تحكمها بنية اقتصادية محددة، فنحن هنا أمام أوليغارشية طفيلية و طبقات أخرى لا وجود لمحدد عام يجمع بينها، و بطبيعة الحال، يغيب على يعتة مفهوم الصراع الطبقي بشكل مقصود، و يقوم بخلط للأوراق - على الجمع بين طبقات وفئات اجتماعية في كتل طبقية ثلاث، بدون الاعتماد على مفاهيم الانتماء، إما إلى أنماط إنتاج و إما إلى أشكال إنتاج، أو بالاعتماد على قسمة العمل الاجتماعي، بالإضافة إلى المقاييس الأخرى كالموقع في الإنتاج، و الثروة، و الدخل، بل سنجد الطبقة العاملة إلى جانب البورجوازية الصغيرة و المتوسطة ككتلة واحدة، و العمال الزراعيين إلى جانب الفلاحين الفقراء، بل و الأمة بأسرها في مواجهة أقلية قليلة من البورجوازيين أي الأوليغارشية، فليس هناك مشكل سلطة، و لا حديث عن طبيعة السلطة، و لا أهمية لقيادة حزب الطبقة العاملة، بل هناك مشكل عرقلة يجب إزاحته عبر توسيع الديموقراطية، و الحد من تأثير و نفوذ الأوليغارشية، قبل

195. انظر هامش سابق.

الانتقال إلى الثورة الاشتراكية.

نفهم هنا جيدا، لماذا غيب السيد يعتة مفهوم التناقض الرئيسي عبر خلطته الطبقية، وكيف أصبحت "الثورة الوطنية الديموقراطية" مجرد طرح مرتبط بميزان القوى فقط، وندرك كذلك كيف ارتبط الطرح الاستراتيجي المفكك بتكتيكات مفككة لا يجمعها رابط ولا يحددها محدد.

وبالنسبة للانتقال إلى الاشتراكية سنجد، وفي سياق الثورة الوطنية الديموقراطية، التي يتم إنجازها دون أخذ السلطة من طرف الطبقة العاملة وحلفائها الأساسيين، وبقيادة حزبها الثوري، وبطبيعة الحال سيتحول الأمر لصالح البورجوازية الصغيرة والمتوسطة، وسيصبح دور الطبقة العاملة وحزبها قابعا في الورق، يسدي النصح للبورجوازية الصغيرة، ويتحول إلى قوة اقتراحية سنجد على يعتة يقول عنها:

"وعلى القوى الثورية مسؤولية اقتراح الأشكال الأكثر ليونة لإدماج القطاع الخاص وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة ضمن التخطيط، ثم ضمن الاقتصاد الاشتراكي، عن طريق الشركات المختلطة وأشكال أخرى من الاشتراك عن طريق التعاون..."

"و في نهاية الأمر فإن الأشكال الملموسة للمرور إلى مرحلة البناء الاشتراكي مرتبطة بميزان القوى الموجود والمتطور خلال مرحلة الثورة الديموقراطية".

هكذا، لا يتعلق الأمر هنا، سوى بنوع من اقتصاد رأسمالية الدولة، لا علاقة له بالاشتراكية، وهو في هذا لا يختلف عن الطرح الاتحادي (الاتحاد الاشتراكي الشعبية) لما تم تسميته ب "الاشتراكية" (بعض التأميمات، إصلاح زراعي ...).

بالنسبة لعلي يعتّة، فقد كان طرحه تطبيقا لنموذج لما أسمته الخروتشوفية والتحريفية في الاتحاد السوفياتي، بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ب "الطريق اللارأسمالي" للتطور في بلدان العالم الثالث، الذي سبق وأن شرحنا معناه.

الفصل الثالث:

الثورة الوطنية الديموقراطية على الطريقة الأنوالية196

^{196.} الأنواليون هم أنصار جريدة "أنوال" المغربية، التي صدر أول عدد منها سنة 1979، و قد شكلت امتدادا و استمرارا لجريدة "23 مارس" السلسلة الجديدة،

تتعدد أقنعة التحريفية، و تتبدل أشكالها، حسب الظروف و المراحل التاريخية ، و حسب خصائص هذا البلد أو ذاك، لكنها تحافظ على جوهرها المعادي للثورة الاشتراكية، و لخط الطبقة العاملة الثوري، و ذلك باعتبارها إحدى منوعات الفكر البورجوازي من داخل الطبقة العاملة، و في حقل الماركسية نفسها، بعدما عجز الفكر البورجوازي عن الانتصار على الفكر الماركسي، فانتقل إلى الصراع ضد الماركسية من داخل حقلها نفسه، و لذلك يتشدق التحريفيون دائما بانتمائهم للفكر الماركسي، بعد القيام بهذه المراجعات أو تلك للأسس الفلسفية و الاقتصادية و السياسية و الإيديولوجية للماركسية.

لقد تقمصت التحريفية الكلاسيكية بالمغرب¹⁹⁷ والتحريفية الجديدة ذات الطابع المنشفي هذا الدور، فلعبت دورا أساسيا في محاربة الفكر

بباريس، التي أصدرها القادة الجدد لمنظمة "23 مارس" بالخارج، بعد استيلائهم على قيادتها، و قد تم هذا الصدور ابتداء من فبراير 1975، و استمر إلى مارس 1980، و قد و من خلال هاته الجريدة بث التحريفيون الجدد لمنظمة "23 مارس" أطروحاتهم الجديدة، و بعد عودتهم إلى المغرب أسسوا جريدة "أنوال" في نهاية 1979، و قد لعبت دورا أساسيا بالنسبة لتجميع العناصر التي ستؤسس "منظمة العمل الديموقراطي الشعبي" سنة 1983، في إطار خط للعمل الشرعي، و المساهمة في المسلسل الديموقراطي"، و دعم النظام في قضية الصحراء، و بعد وعود من طرف ثلاثي قيادي بالعمل على تجميع كل "اليسار الجديد" تحت سقف دعم الملكية و المسلسل الديموقراطي و قضية الصحراء، و قد تم نشر الرسالة السرية في هذا الصدد، التي تم إرسالها إلى إدريس البصري وزير الداخلية آنذاك، في إحدى الجرائد المغربية دون أدى رد من أصحابها، مما يؤكد صحتها.

1917. تأسس "الحزب الشيوعي المغربي "على إثر ندوة تأسيسية، انعقدت بالدار البيضاء يوم 14 نونبر 1943، وقد أعلنت الندوة عن تأسيس "الحزب الشيوعي للمغرب"، لكن في سنة 1945، سيتغير اسم الحزب بعد صعود ما يسمى بالعناصر الوطنية إلى قيادته، ليصبح "الحزب الشيوعي المغربي"، وسواء في النسخة الأولى (حيث كان ليون سلطان اليهودي من أصول جزائرية كاتبا عاما للحزب) أو في النسخة الثانية، حيث كان على يعتة كاتبا عاما للحزب، الذي أقدم على ما سمي بمغربة الحزب، علما انه هو الآخر من أصول جزائرية. لم يستطع الحزب إدراك واستيعاب ـ حتى حين قبل بطرح شعار "استقلال المغرب" بعد حزب "الاستقلال" ـ أهمية المسألة الاجتماعية في ارتباطها بالمسألة الوطنية، و لم يستطع بلورة استراتيجية حقيقية تجمع بين الاثنين، مما فتح الباب أمام عزلته السياسية، بل وصل به الأمر إلى التخلي عن الإطار النقابي الذي كان يقوده، لصالح نقابة "ا. م . ش"، التي كان يقودها وطنيون من حزب الاستقلال، وقد ظل هذا الحزب يلهث دائما وراء الأحزاب الوطنية الإصلاحية تحت شعار ما أسماه ب "الثورة الوطنية الديموقراطية" التي تقودها البورجوازية الإصلاحية الوطنية، وحتى غير الوطنية. لتحريفية هذا الحزب جذور تاريخية تعود إلى تأثير الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي كان مع منتصف ثلاثينات القرن العشرين، قد بدأ ينحو نحو أطروحات تحريفية، تحتقر المسألة الوطنية لشعوب المستعمرات، تحت مبرر أن تحرير فرنسا سيحرر تلك المستعمرات، و في سنة 1968، و في إطار صفقة بين النظام المغربي و الاتحاد السوفياتي لتسويق حاومضه، بعد المشاكل مع السوق الأوربية المشتركة، و مع حكومة فرنسا الديغولية، و قد لعب الحزب دور الوساطة، و قبل زيارة بودكورني رئيس الحكومة حوامضه، بعد المشاكل مع السوق الأوربية المشتركة، و مع حكومة فرنسا الديغولية، و قد لعب الحزب دور الوساطة، و قبل زيارة بودكورني رئيس الحكومة

الماركسي . اللينيني والخط الثوري، وإفشال مشروع بناء حزب الطبقة العاملة الثوري. فقد تغنت التحريفية الكلاسيكية، بتبنيها لخط "الثورة الوطنية الديموقراطية"، بعدما أفرغته من أي مضمون ثوري، وقامت بتكييفه مع خط التحريفية العالمية القائل بمفهوم "الطريق اللارأسمالي للتطور"، ذلك المفهوم الذي شكل إحدى المقومات الأساسية للتحريفية الخروتشوفية وتلامذتها من بعدها، وإحدى مداخل هيمنتها على حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، وإخضاعها لمنطق النفوذ والهيمنة في الصراع الدائر آنذاك بين "الاشتراكية" الامبريالية السوفياتية والامبريالية الأمريكية.

أما التحريفية الجديدة أو المنشفية الجديدة في بلادنا، فقد قامت بالفصل بين الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية و الثورة الوطنية الديموقراطية 198 معتبرة أن الأولى - "طبقوية"، و أن الثانية واقعية و موضوعية، فسلمت بقيادتها للبورجوازية، متخلية عن المفاهيم الماركسية ـ اللينينية للثورات في بلدان المستعمرات و شبه المستعمرات، أو ذات طابع شبه إقطاعي، شبه رأسمالي، و على رأس هذا التخلي كان ترك مفهوم "الثورة المتواصلة عبر مراحل" اللينيني، و التراجع عن مفهوم الثورة الوطنية الديموقراطية في زمن الامبريالية و الثورات الاشتراكية، هكذا ولدت "المرحلوية"، إحدى سمات الفكر التحريفي الجديد، الذي سلم هو الآخر للبورجوازية بقيادة الثورة الوطنية الديموقراطية، و قام بالفصل بين هاته الأخيرة و الثورة الاشتراكية 199 الديموقراطية، و قام بالفصل بين هاته الأخيرة و الثورة الاشتراكية 199 الديموقراطية، و قام بالفصل بين هاته الأخيرة و الثورة الاشتراكية 199 المستورة المستوركة المستور

السوفياتية، أعلن النظام عن السماح للحزب بالوجود القانوني، ليصبح حزب "التحرر و الاشتراكية"، بعدما تم اشتراط حذف تسمية شيوعي، لكن النظام على عادته، عاد و منع الحزب سنة 1969، ثم سمح له بالعودة من جديد سنة 1974، ليصبح حزب "التقدم و الاشتراكية"، و ذلك في سياق الإعداد لما سمي ب "المسلسل الديموقراطي" و"المغرب الجديد" و "الإجماع الوطني حول الصحراء"، و منذ ذلك الوقت لم يفوت الحزب أي فرصة للدفاع عن النظام و مساندته، و التنظير لذلك، كما حصل مع انتفاضة 1981 التي سماها علي يعتة ب "سيبة الضواحي".

^{1980.} للمزيد من التفاصيل، انظر الرسالة التي بعث بها القادة الأنواليون إلى قيادة منظمة "إلى الأمام" سنة 1980 والمنشورة في كتاب "اليسار المغربي الجديد: النشأة والمسار 1965 ـ 1979"، مصطفى بوعزيز، ومداخلة عبد اللطيف عواد في ندوة سنة 1980، تحت عنوان "حول إشكالية الديموقراطية في العالم العربي" وعنوان المداخلة هو "حول خط النضال الراديكالي"، وكذلك مقالة " الوعي الديموقراطي والوعي المتأخر"، طلال سعود الأطلسي، "أنوال"، عدد 2، 1979.

^{199.} انظر مقالة تحت عنوان "المرحلوية أو المنشفية الجديدة"، المنشورة بموقع "30 غشت" ضمن كراسة "الوثائق الأساسية للمنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام": الخط الثوري، الجزء الثاني".

لقد كان مفهوم الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية أحد العناصر الاستراتيجية في الخط الجديد للحملم عند تأسيسها، و القول بهذا، لا يعني أنه، خلال النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي، لم تنشأ محاولات للتضبيب و الاختباء وراء مفه وم "الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية، لكن ذلك ظل غامضا، ليصبح ساطعا ابتداء من منتصف الديموقراطية الشعبينات، و يتحول إلى خط إيديولوجي و سياسي واضح المعالم على خلفية الضربات التي تعرضت لها الحملم ابتداء من نونبر 1974، و انتهاء بضرية دجنبر 1975 – مارس 1976، و في سياق تطور صراع الخطوط الذي عرفته الحملم آنذاك، و الذي تمحور حول مجموعة من القضايا: الخط الإيديولوجي، الخط السياسي، الاستراتيجية، التكتيك، أزمة الحملم و طبيعتها ...

لقد كان رهان الصراع بين الخط الثوري والخط التحريفي يدور حول:

- التشبث بالماركسية ـ اللينينية والدفاع عن اللينينية وإسهامات الثورات الكبرى: الثورة الروسية، الثورة الصينية، الثورة الألبانية ...وذلك في إطار معالجة تجربة الحملم، وتقييم الضربات التي تعرضت لها، من خلال التأكيد على إرثها الثوري، والعمل على تجاوز أخطائها في أفق بناء وحدتها، والتقدم على طريق بناء الحزب الماركسي ـ اللينيني المغربي²⁰⁰.

- وإما العودة إلى الاشتراكية الديموقراطية والخطوط التحريفية التي أنتجتها، للبحث في مختلف جوانب التجربة، هكذا تبين الفرق بين الطرح اللينيني لعلاقة الثورة الديموقراطية البورجوازية بالثورة الاشتراكية (الثورة المتواصلة عبر مراحل)، وهو المفهوم نفسه، الذي قام عليه مفهوم الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية بالنسبة للثورات في "العالم الثالث"، والطرح الاشتراكي الديموقراطي التحريفي للفصل بين المراحل، والتخلي عن قيادة الطبقة العاملة وحزبها الثوري للثورات الديموقراطية البرجوازية. هذا الطرح اتخذ له اسما في التجربة الروسية وهو "المنشفية" التي تحولت إلى عدو سافر للثورة الاشتراكية، إسوة بقادة الاشتراكية الديموقراطية التحريفيين، وأحزابهم 201، أما المنشفية الجديدة في بلادنا التي تبنت هذا الفصل المنشفي الميكانيكي بين المرحلتين، فقد قامت بتكييف مفهوم الثورة الوطنية الديموقراطية مع

^{200.} لقد كان هذا رهان الخط الثوري داخل المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام"، وخط الشهيد جبيهة رحال، قائد الخط الثوري الماركسي ـ اللينيني داخل منظمة "23 مارس".

^{201.} انظر مواقف جورج بليخانوف / مارتوف، كاوتسكي ...

مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام": الأحداث، السيرورات، الأطروحات، الملابسات والنتائج

هذا الطرح، وبذلك أصبح مفهوم الثورة الوطنية الديموقراطية، مرادفا للطرح المنشفي للثورة الديموقراطية بقيادة البورجوازية، أخذا بعين الاعتبار، ما يسمى بالتأخر التاريخي لبلدنا حسب الطرح المنشفي الجديد²⁰².

إن المنشفية الجديدة هي الجواب التحريفي المتطابق، عبر مفهوم "الثورة الوطنية الديموقراطية" مع واقع بلادنا، وباعتباره كذلك فهو يقوم على:

- * إنكار الطرح اللينيني القائل بانتهاء الدور الثوري للبورجوازية كطبقة صاعدة في عصر الامبريالية والثورة الاشتراكية.
- * الفصل الميكانيكي بين الثورة الوطنية الديموقراطية البورجوازية والثورة الاشتراكية، ومن تم إنكار دور القيادة للطبقة العاملة وحزبها الثوري خلال المرحلة الديموقراطية البورجوازية.
- * إنكار دور الفلاحين كحليف استراتيجي للطبقة العاملة، ومن تم تجاهل التحالف العمالي- الفلاحي، كمحور استراتيجي بقيادة الطبقة العاملة، وأنه ضروري لإنجاز الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية، التي تشمل الثورة الزراعية وهي ركيزتها الأساسية.
- * تكريس قيادة البورجوازية والبورجوازية الصغيرة كقيادة طبقية للثورة الوطنية الديموقراطية، و وضع الطبقة العاملة و حزبها الثوري في ذيلية سياسية و استراتيجية للبورجوازية، و على هذا الأساس، كان عليهم أن يقوموا بإسقاط اللينينية، و الاكتفاء بماركسية فضفاضة، فالحزب اللينيني، كحزب للثورة، فلا جدوى منه، فبحثوا عن صيغ أخرى.

- الأطروحات الأنوالية

شكل منتصف السبعينات، بداية الظهور من جديد للأطروحات الإصلاحية داخل الحملم، وفي هذا الباب، وبعد الاستيلاء على قيادة منظمة"23 مارس"من طرف قيادة جديدة مقيمة بالخارج، انعقدت ندوة لهذا التنظيم في باريس، في خريف 1975، دشنت مرحلة تاريخية

^{202.} لقد قام التحريفيون الجدد بتفكيك مفهوم الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية، التي ستصبح "الثورة الوطنية الديموقراطية" بقيادة البورجوازية، والنضال الثوري سيصبح "النضال الراديكالي" أو "النضال الديموقراطي الجذري"، وذلك بالعودة إلى نظرية "تراكم القوى" التحريفية، التي تفصل بين النضال الاقتصادي والنضال السياسي الثوري، وبين النضال الديموقراطي الثوري والنضال الديموقراطي الإصلاحي، ضاربة عرض الحائط جدلية الإصلاح والثورة.

جديدة لهذا التنظيم، حيث تم الإعلان عن مواقف جديدة، ستعيد النظر في الخط العام السابق للحملم كله، لتتبنى أطروحات إصلاحية وتحريفية، يمينية جديدة، ستلقي بظلالها على المسار اللاحق لمنظمة "23 مارس"، التي ستتحول على يد هؤلاء، إلى "منظمة العمل الديموقراطي الشعبي".

لم تكن هذه الأطروحات الجديدة ، منفصلة عن مثيلتها داخل صفوف اليسار العربي و خاصة الفلسطيني، الذي بدأ يتراجع عن خطوطه السابقة، لصالح مواقف جديدة، و نشير هنا إلى المواقف اليمينية التي بلورتها "الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، لصالح ما أسمته الجبهة "حل "البرنامج المرحلي للثورة الفلسطينية" الذي شكل مقدمة للتخلي عن المشروع النهائي لتحرير فلسطين، لصالح ما أسمته الجبهة "حل الدولتين" ، القائم على الاعتراف بوجود شعبين هما الشعب الفلسطيني و"الشعب الإسرائيلي"، و لم تتخلف "منظمة العمل الشيوعي" والبنانية ، بقيادة محسن إبراهيم، الحليف الدائم "للجبهة الديموقراطية"، التي كان يصدر معها بشكل مشترك مجلة "الحرية"، عن الالتحاق بالأطروحات التحريفية الجديدة.

وإذا كان تحريفيونا عموما، يموهون عن حقيقة أطروحاتهم، بفذلكات تعبيرية للتغطية على تراجعهم وانهزامهم السياسي والإيديولوجي، فزعيم منظمة العمل الشيوعي بلبنان، في استجواب له آنذاك في جريدة "ليبراسيون" الفرنسية، بتاريخ 22 مارس 76، لم يخف حقيقة الموقف التحريفي الجديد لمنظمته، التي كانت تشكل مع "الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين" بقيادة نايف حواتمة، محورا إيديولوجيا لتحريفيينا الجدد.

يقول محسن إبراهيم في استجوابه، وقد قال القول كله:

"إن شيوعيا لبنانيا، هو ثوري بالمعنى الذي كان في القرن 18، إننا نناضل من أجل ديموقراطية بورجوازية حقيقية، من أجل أن تتحمل البرجوازية اللبنانية في النهاية قيادة دولة عصرية".

لقد لخص السيد محسن إبراهيم، جوهر الأطروحات التحريفية الجديدة بالعالم العربي، وفي بلادنا كذلك، وبعد هذا الطرح يبقى شرح

203. "منظمة العمل الشيوعي" أسسها محسن إبراهيم، أحد أعضاء "حركة القوميين العرب" فرع لبنان، وهي الأخت الشقيقة ل " الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين"، وهما معاكانا يصدران مجلة "الحرية" التي كان لها تأثير كبير على اليسار العربي الجديد إبان السبعينات، وبعد تحولهما إلى تنظيمات تحريفية أصبحت أطروحتهما تجد لها صدى داخل "اليسار الجديد" بالمغرب، وخاصة لدى قيادة "23 مارس" بالخارج.

الواضحات من المفضحات.

وبالفعل، لقد شكلت "المرحلوية" أو "المنشفية" الجديدة، إحدى سمات التحريفية الجديدة ببلادنا 204.

هكذا، و في معرض إشارتهم لأزمة الحملم آنذاك، و التي يعتبرون جذرها في الخط السياسي و الفكري، الذي سارت عليه الحملم، سنجد القادة الجدد لمنظمة "23 مارس" يقولون مثلا: "حتى و لو امتلكنا خطا صحيحا، فإن عزلتنا قد تطول نسبيا، بمعنى أننا قد نتقدم في فك العزلة تقدما بطيئا، لأسباب أخرى خارجة عن إرادتنا كثوريين، لأنها مرتبطة - أي الأسباب – بالتطور الموضوعي للصراع الطبقي ببلادنا، و بالتالي بالتطور المستقل لحركة الجماهير و لنمو وعيها الجماعي، فلا يكفي في نظرنا، أن يكون الثوريون على صواب، بل لا بد أيضا أن تكتمل كل الشروط الموضوعية الأخرى لتشكل الحزب الثوري، و منها، بعد صحة الخط، أن تميل الجماهير لتقبل بأن تنمو فعاليتها و كفاحيتها الثوريتن".

و في تحديد لطبيعة الأزمة يقول التحريفيون الجدد كذلك:

"أن أزمة الخط في نظرنا ليست بسبب هذا التكتيك أو ذاك، ولا هي في أسلوب العمل والتنظيم، ولا هي حتى أزمة استراتيجية، إنها بالأحرى في هذا كله، وفي المنهج الماركسي ـ اللينيني، الذي زعمنا أننا نحمله عن جدارة واستحقاق...". في تعميق لهذا الطرح عن معنى قولهم: "فهل معنى هذا أننا وضعنا وجود الحركة التاريخي موضوع شك وتساؤل؟ بأحد المعاني نعم. والنتيجة: "لقد أخطأنا الجواب، أخطأنا الانطلاق، لم نمتلك الجواب التاريخي عن إشكالية الحزب الثوري الجماهيري. (وبالتالي لم نبن تاريخيتنا بعد). وما دامت الحاجة الموضوعية لهذا الحزب موجودة ومستمرة، بل تتضاعف مع التطور والصراع، فإن هذه الشروط نفسها، تستدعي وجودنا كتنظيم ثوري يطمح إلى التجاوب مع هذه الأوضاع، وإلى تلبية حاجياتها شريطة ألا يفهم وجودنا ميتافيزيقيا، بل فهما جدليا يقيم في "وحدة الهوية" التناقض (إذ لا هوية بدون تناقض)، التناقض الذي يؤدي إلى انسجام مع التاريخ لا إلى عكسه"

وفي سياق تبرير طرحهم والبرهنة عليه، يضيف أصحاب هذا الرأي قائلين:

"ألُّم تعتمد بنية تحاليلنا السياسية، وميكانيكيا، على ثلاثة مظاهر أو عوامل سطحية: أزمة الحكم مفهومة اقتصادويا، وأزمة إصلاح مفهومة

204. وثيقة "المرحلوية أو المنشفية الجديدة"، مرجع سبق ذكره.

طبقويا، ونمو الحركة الجماهيرية مفهومة رومانسيا".

وبالنسبة لتقييم الحركة الجماهيرية مرحليا، يقول التحريفيون الجدد: "أليست على أساس هذه المعادلة البسيطة والسطحية كنا نحدد سلوكنا السياسي، هذا في الوقت الذي كان فيه الطابع الشعبي للصراع الطبقي، يتراجع إلى الوراء عما كان عليه في السنوات الفارطة، إلى حدود انتفاضة مارس 1965".

وبالنسبة للمرحلة الثانية، أي ما بعد انتفاضة 1965 وإفرازاتها، فيقولون:

"كانت هذه المرحلة بالذات تحتوي على أزمتين في آن معا: أزمة النظام وأزمة الثورة، التي فقدت في زمنها المنظور مخرجها الشعبي الجماهيري والثوري". وكأن القوم هنا، يريدون القول حسب المثل الشعبي المغربي:" قال ليه باك طاح، قال ليه راه من الخيمة مشى مايل"، بمعنى آخر "جات معطلة"، أي تأخرت عن موعدها مع التاريخ بخمس سنوات، وكان عليها أن تظهر في تلك الحقبة الذهبية.

على قاعدة هذا الطرح، كان المغرب عند نشأة الحملم، يعاني أزمتين: أزمة النظام وأزمة الثورة، أي الإقرار بوجود الداء "أزمة الداء" وغياب الدواء "أزمة الدواء" المستحيل، هذا إذا اعتبرنا أن الثورة عملية جراحية جذرية.

وإذا كان طريق الثورة مستحيل آنذاك، حسب هذا الزعم، فقد التفت أصحاب هذه الطروحات التحريفية الجديدة نحو القوى الإصلاحية في البلاد، والتي على كل حال، كانت قد نشأت قبل 1965، فيقولون بصدد العلاقة، التي كانت تحكم اليسار الماركسي ـ اللينيني المغربي بالقوى الإصلاحية، وفي محاولة لتقييم ذلك:

"هل يمكن القول أن خطأ العلاقة مع القوى الديموقراطية ليس إلا مجرد خطأ في أسلوب العمل معها أو حتى خطأ في التكتيك، و ليس مرد ذلك إلى خطأ في التشخيص الاستراتيجي لقوى الثورة الوطنية الديموقراطية، بل و إلى مفهوم الصراع الطبقي، للاختصار نقول عنه طبقوي لا تاريخي؟".

بهذا المعنى وضع التحريفيون الجدد القوى الإصلاحية المغربية على خط ما يسمونه بالثورة الوطنية الديموقراطية، وهذا لعمري مفهوم جدا، لأن الثورة الوطنية الديموقراطية، بمنظور هؤلاء ستقودها البورجوازية، وأي طرح غير هذا فهو طبقوي ولا تاريخي²⁰⁵.

^{205.} اعتمد الإصلاحيون الجدد داخل منظمة "إلى الأمام" على نفس الأطروحات، وإن كان بصيغ مختلفة (انظر بيانهم"بيان من داخل السجن المركزي...)

وفيما يخص ثنائية الإصلاح والثورة يقول أصحابنا:

"هل يمكن القول أن قسما كبيرا من اليسار- على الأقل- كان فعلا متخلصا و متجاوزا لمفهوم إيديولوجي تبسيطي يختزل الاستراتيجية أو معضلة الصراع الطبقي في صراع ثنائي حاسم بين الإصلاح (البرلمان) و العنف (الكفاح المسلح)، و هل كان فعلا هذا المشكل محور التناقض للصراع الطبقي في هذه المرحلة، أم أنه كان "محورا" لذهنية برجوازية صغيرة عديمة الأفق؟ ثم، ألم يكن هذا الاختزال الاستراتيجي لمعضلة الثورة هو خلفية لكل سلوكنا السياسي؟"

ويأتي الجواب واضحا، فيما يخص الحكم على خط اليسار:

"... مع استذكار الأحداث وسياقاتها، ومع تركيبها جميعا في البنية الفكرية والسياسية التي حكمتها، وحكمت الممارسة بمجملها، وحتى بتناقضاتها الداخلية وتخبطاتها أحيانا سيعطينا في نهاية التحليل هذا "الجمع الكلي" لخط اليسار الذي نقول عنه أنه كان يسراوية في الميدان السياسي، وذاتية طبقوية في المنهج الفكري.

نحن نلح على هذه الخلاصة ونؤكد عليها لأن وعينا بها يسوق ممارستنا في اتجاه آخر، ويعطي لنقدنا عمقه وشموليته المتناسبة مع حجم الأزمة وحقيقتها الواقعية، فإلى أي حد تقدمنا في هذا المجال؟"

وفيما يخص الحل أو البديل، بمعنى آخر، المشروع الجديد الذي يتلاءم مع الواقع ومع زمنه والذي كما يقولون يقيم "الهوية" في التناقض فلنقرأ ما يلى:

"إعادة الطابع الشعبي للصراع الطبقي الذي ضمر وشحب لونه، يتطلب ويشترط نضالا ديموقراطيا صبورا على جميع المستويات ومنها أساسا تنمية وعي الجماهير بأهمية السلطة أو بأهمية الدولة في إنجاز تحررها الشامل، وهنا، يقع على الثوريين أن يستوعبوا في برنامجهم كل ما يسمى بالحريات الديموقراطية البرجوازية (ومن ضمنها البرلمان) أو المؤسسات التمثيلية، ويناضلوا بفعالية من أجلها، لكي يتمكنوا من تجاوزها. الهدف الوحيد الذي يضعه هذا النضال الديموقراطي أمامه هو إخراج الكتلة الجماهيرية الواسعة أو السواد الأعظم من الشعب من سباته السياسي ومن سلبيته ومن نفوره من العمل الجماعي بوجه عام ومن النضال السياسي بوجه خاص ...بسبب القهر الذي يعيشه يوميا، وبسبب التأخر المجتمعي العام الذي دام عدة قرون..."

"الغاية إذن هي إنشاء العامل الذاتي أو التاريخي لاستقرار الديموقراطية كعلاقات سياسية وكعلاقات مجتمعية وكأساس لأي إنجاز اقتصادي وطني أو اشتراكي، ومن هذا المنظور يستمد النضال الديموقراطي كل أهميته وأبعاده الثورية، إلا أنه ليس سهل التحقيق والإنجاز، كما قد يتصور البعض"

وبطبيعة الحال، يحدد التحريفيون الجدد ويميرون الحركة الجماهيرية بما يسمونه "وعيا متأخرا"، الذي لا يتعدى حدود الانفجارات العفوية، التي لا أمل لها في السيادة، مما قد يولد في أحسن الأحوال بدائل ممسوخة، كما هو الحال بالنسبة للتجربة الناصرية بمصر، مما يجعل السؤال حسب وجهة نظرهم يتمحور حول صراع الوعي المتأخر والوعي الديموقراطي، فأيهما سينتصر؟ يقول أصحاب وجهة النظر هاته:

"وإما سينتصر هذا الوعي الديموقراطي على كل المشاق وعوائقه التاريخية، وما أعمقها! وبالتالي سنكون مؤهلين، ليس فقط لإنجاز التحرر الاقتصادي والسياسي من الامبريالية، بل ولاجتياز التأخر المجتمعي الذي بدونه لا يبقى للأول من قيمة تاريخية حقيقية، ولذا يخيل إلينا أن هذا الصراع يملك في الوعي المتأخر حظوظا كبيرة، لكننا بكامل وعينا سنناضل في الاتجاه الثاني مهما كان شاقا وطويل الأمد، ومهما كان الأول مغريا بطابعه الثوري السهل، لأن ذلك في رأينا هو الاختيار التاريخي الصحيح الرادكالي حقا والاشتراكي حقا. هذه هي الأبعاد التي يعطيها خطنا الديموقراطي، وهي كما ترون أكثر من موقف تكتيكي بسيط، بل إنها بالأحرى اختيارا إيديولوجيا وسياسيا لطبيعة الثورة نفسها".

إن هذا الاختيار الإيديولوجي والسياسي الجديد لطبيعة "الثورة"من منظور التحريفيين الجدد، لا بد أن يعتمد على ركيزة محددة، وهذه الركيزة تسمى عند هؤلاء ب "خط النضال الراديكالي". ورد هذا الخط في مقال تحت عنوان"خط النضال الرادكالي" عبر طرحه للسؤال: "ما الهدف من النضال الرادكالي" والجواب هو ما يلي:

"وبكلمة جامعة، فإن النضال الديموقراطي يهدف إلى خلق شروط نهضة شعبية كاملة تدك جذور التأخر والتبعية إلى الأبد وتؤسس مدخلنا لمواكبة العصر الحديث".

هناك مقال آخر تحت عنوان "الوعي الديموقراطي والوعي المتأخر" لصاحبه طالع سعود الأطلسي، يقول فيه ²⁰⁶:

^{206. &}quot; الوعي الديموقراطي والوعي المتأخر"، طلال سعود الأطلسي، "أنوال"، عدد 2، 1979.

"سواء تعلق الأمر بهذا النوع أو ذاك من أنواع أنظمة الحكم في الوطن العربي، فإن تغييب هذه الديموقراطية استند على معطيات التأخر التاريخي والتخلف الاقتصادي لمجتمعاتنا العربية، وفيما يخص تحديد طبيعة المرحلة: فهي مرحلة يتداخل فيها النضال الديموقراطي الراديكالي بالنضال من أجل استكمال الوحدة الوطنية، وبطبيعة الحال فمتطلبات هذين النضالين هما المسلسل الديموقراطي والجبهة الداخلية".

يعني هذا، حسب صاحب الطرح، أن العدو الداخلي يتمثل في التأخر والتخلف، أما العدو الخارجي، فيتمثل في خصوم الوحدة الترابية، مما يعني السقوط النهائي لمفهوم الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية فليست مطروحة أصلا عند منظري التحريفية الجديدة.

هكذا إذن، أظهر المثقفون البرجوازيون الصغار كيف سيدافعون عن اللبرالية: "بث وعي المواطنة، بناء مؤسسات الصراع الاجتماعي والسياسي، تحويل طاقة السخط الشعبي من مخارجه السلبية وسكبها في مجاري منظمة، تبلور بشكل ناضج وعميق وشامل وعي أطراف المجتمع، مصالح هذا ومصالح ذاك، وتجعل مكونات المجتمع كلها تتفاعل مع بعضها وتتأثر فيما بينها، وذلك على نقيض عملية التطور المحجوزة والمنفلتة سابقا. إن هذا كله ما يضمه عندنا تحت عنوان "النضال الديموقراطي وأهميته التاريخية في تطورنا".

هكذا، وعلى طريقة الأفلام الكرتونية لديزني لاند، يقوم المناضل الديموقراطي الراديكالي، بدور المحرك أو ما يشبه دور محرك الكراكيز، بسكب طاقة السخط الشعبي في مجاري منظمة تتطور بشكل ناضج، ويبني من أجل ذلك مؤسسات الصراع الاجتماعي والسياسي، فيدخل الناس كل من موقعه ومصلحته في بوثقة مجتمع المواطنة والديموقراطية والوعي الديموقراطي بشكل منظم وغير منفلت، ليعلم الجميع مصلحة هذا ومصلحة ذاك.

إنه لمجتمع منسجم ومثالي ومواطن، يقوم على تلطيف الصراع الطبقي بين مختلف "الفرقاء"، حيث يعي كل واحد منهم مصلحته ومصلحة الآخر.

فلتحيا الليبرالية وليسقط الصراع الطبقي!! وفي تحفة أخرى أنعم علينا بها الكاتب:

"في مواجهة البنيات المتأخرة القائمة فإن الموقف من الديموقراطية يعني بالضبط الموقف من الديموقراطية اللبرالية، إلا إذا تحقق شرط

مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام": الأحداث، السيرورات، الأطروحات، الملابسات والنتائج

التجاوز، وهو أن تكون الطليعة العمالية للجماهير الكادحة قد تحكمت في زمام الأمور قولا وفعلا... كيف نزرع الأمل في الديموقراطية البرلمانية ونحن مضطرون في نفس الوقت أن نبذر الشك فيها، إننا بالأحرى نريد أن نزرع البرلمانية لنتجاوزها".

وكخلاصة لهذه القراءة، خاصة بالنسبة لمفهوم الثورة الوطنية الديموقراطية، نقرأ ما يلي:

"من خلاصات هذه القراءة للواقع العربي انبثق وتشكل اختيارنا الديموقراطي باعتباره الطريق إلى إنجاز الثورة الديموقراطية التي سنوجز مهامها في:

- 1- تحرير الاقتصاد الوطني ومحورته على التصنيع والإصلاح الزراعي.
- 2- بناء مؤسسات ديموقراطية ومحلية ومحورتها على أساس حرية التنظيم الحزبي وحرية التعبير والمعتقد.
 - 3- عقلنة المجتمع وتحديث بناه وخاصة محو الأمية وسن سياسة تعليمية علمية وتحرير المرأة.
 - 4- تحرير فلسطين وتوحيد الوطن العربي"

إنه برنامج ليبرالي يتميز بغياب طرح مسألة السلطة، ويعني نهج طريق الاختيار الديموقراطي للوصول إلى المجتمع الليبرالي عبر الانخراط في "المسلسل الديموقراطي"، وحتى شعار "المجلس التأسيسي" فقد تم التخلي عنه.

وفيما يخص الطرح التكتيكي حول الحريات الديموقراطية، فسيصبح متمحورا حول الجبهة الداخلية، أي دعم الكمبرادور والامبريالية. والهدف الاستراتيجي هو الديموقراطية البورجوازية الليبرالية، بينما الاختيار الديموقراطي والمسلسل الديموقراطي هما الطريق لبلوغ ذلك. تظهر هنا الطبيعة الإصلاحية اليمينية والتحريفية لهذا الخط، الذي تخلى عن مفهوم الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية، وعن كل المفاهيم الاستراتيجية الأساسية للثورة: الموقف من السلطة، اعتبار القوى الإصلاحية جزءا من الثورة الوطنية الديموقراطية، التخلي عن مفاهيم الصراع الطبقي والتناقض الرئيسي والثانوي، وتبني الفكر الليبرالي.

لقد انكشفت طبيعة هذا الخط النضالي الديموقراطي الراديكالي، كخط تحريفي لبرالي.

الجزء الثاني القسم الثاني

الفصل الرابع: الأطروحات الإصلاحية داخل منظمة "إلى الأمام"

تمير الوضع الداخلي لمنظمة "إلى الأمام"، خلال الفترة الممتدة من 1971 إلى حدود نهاية 1972، بظهور تيارين داخلها، أحدهما "يسراوي" و الآخر إصلاحي يميني، و قد شكل الصراع ضدهما، على خلفية الشر وط السياسية التي كانت تجتازها البلاد و نتائجها على المنظمة، من قمع و اعتقالات، و بروز وضع تنظيمي مهلهل، يتحكم فيه خط سياسي عفوي يحتقر التنظيم، و يركز على التحريض و الحركية و العمل الدعائي السياسي بمعزل عن تصور تنظيمي يحكم جدلية الدعاية، التحريض و التنظيم، إحدى لحظات تطور الخط السياسي الثوري لمنظمة "إلى الأمام"، و الذي هيئت له مجموعة من الوثائق²⁰⁷، و توجه صدور الوثيقة التاريخية للمنظمة "عشرة أشهر من كفاح التنظيم، نقد ونقد ذاتي" المعروفة ب "تقرير 20 نونبر"، التي صدرت في 20 نونبر 1972²⁰⁸.

لقد حددت هذه الوثيقة، الخطوط العريضة لخط المنظمة للفترة الممتدة من نونبر 1972 إلى نونبر 1974.

خلال هذه الحقبة، صدرت العديد من الوثائق، التي قامت بتعميق خط المنظمة سياسيا وإيديولوجيا واستراتيجيا وتنظيميا 209.

لم تكن الأطروحات الإصلاحية لريموند بنعيم²¹⁰، خلال سنتي 1971-1972، رغم طابعها اليميني، المتجسد في تبن لخط داخلي (بناء المنظمة خارج عواصف النضال الطبقي الجماهيري، في تجاهل تام لخط الجماهير، وهو ما يقابل تصور ما سمي ب "الخط الداخلي" داخل

^{207.} انظر كراسة "الوثائق الأساسية للمنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام"، 1970 ـ 1980: الخط الثوري، الجزء الأول"، منشورات موقع "30 غشت".

^{208.} المرجع السابق نفسه.

^{209.} المرجع السابق نفسه.

^{210.} حول ريموند بنعيم انظر الهامش 75، وكذلك "أقصى اليسار بالمغرب: الذاكرة والتجربة، حوارات وشهادات" لحسن لعسبي.

منظمة "23 مارس"، ولهاته الأطروحة تاريخ داخل الحركة الشيوعية العالمية، كما يدل على ذلك تاريخ بناء حزب العمل الألباني²¹¹، متبلورة بشكل كافي من حيث الأسس والمنطلقات، ومن حيث القدرة على التأثير داخل المنظمة، رغم سيادة خط العفوية آنذاك.

إن ادعاء زعيم "الإصلاحيين الجدد" (المقصود هنا المشتري بلعباس)، بأن خط المنظمة الجديد في نونبر 1972، كان دمجا بين خط رايموند بنعيم وخط النضال الجماهيري، يعتبر طرحا مغلوطا وكاذبا خاصة، لما يدعي أن الشهيد عبد اللطيف زروال قام بالدمج بين هذين الخطين²¹². والحال، أن صاحبنا يثبت عدم إدراكه لمعنى خط الجماهير، فخط الجماهير لم يكن سائدا خلال فترة 1970 – 1972، لسبب بسيط، هو أن ما كان سائدا هو خط العفوية، أما خط الجماهير بمعناه الماركسي . اللينيني، فلا يتناقض مع إعطاء الأهمية لبناء التنظيم في معمعان النضال الجماهيري، وهذا ما تبنته المنظمة ابتداء من نونبر 1972.

إن خط الجماهير، له أبعاد فلسفية وإيديولوجية وسياسية وتنظيمية وأساليب عمل منبثقة عنها، والكل في ترابط جدلي. أما ما كان يدافع عنه بنعيم، فهو تصور مثقفي بورجوازي صغير 213.

و أما خط العفوية، فقد كان يحتقر التنظيم، و يتصور العمل الجماهيري، كمجرد تحريض و دعاية و صراع فوقي ضد البيروقراطية و الإصلاحية، و القيام بأعمال جماهيرية، تحكمها "الحركوية" و "الشعاراتية"، بعيدا عن إنجاز مهمات التجذر داخل الجماهير، و بناء أداتها الثورية، و بذلك يمكن القول، ردا على مزاعم "المشتري بلعباس"، حول ما أسماه بالتوفيق بين الخطين، بأن خط 20 نونبر 1972 لا علاقة له بادعائه، و سنرى فيما بعد، كيف تم استثمار حالة ريموند بنعيم، لإضفاء نوع من الشرعية على التيار الإصلاحي، الذي تطور، ابتداء من نونبر 1974، و عرف أوجه سنة 1979.

^{211.} انظر تاريخ حزب العمل الألباني

^{212.} يعني الدمج بين خط ريموند بنعيم وخط أبراهام السرفاتي.

^{213.} ينحصر تكوين الأطر لدى هذا الطرح في تثقيف الأطر وتكوينها بعيدا عن معمعان الصراع والنضال.

- 1- تطور الخط الإصلاحي داخل المنظمة ابتداء من نونبر 1974 إلى حدود مارس 1976.

بعد الضربة التي تعرضت لها منظمة "إلى الأمام" في نونبر 1974²¹⁴ وفي يناير 1975²¹⁵، انفرد زعماء التيار الإصلاحي بقيادة المنظمة، حيث تحملوا مسؤولية القضاء عليها في الداخل، ابتداء من مارس 1976. سيدعي القادة الإصلاحيون، أن مسؤولية ما آلت إليه المنظمة في هاته الفترة، يعود إلى سيادة خط انتهازي يسراوي، وهي اللازمة التي سيظلون يرددونها، في محاولة منهم لتبرير انهيارهم أمام الجلاد، ورفضهم تقديم أي نقد ذاتي حول ذلك، متجاوزين بكل وقاحة خط المنظمة حول الصمود الذي ساهموا في بلورته.

بعد اعتقال هؤلاء من طرف الأجهزة القمعية، وانتقالهم إلى السجن، سوف لن يتوقفا، عن ترديد لازمتهم حول ما أسموه بمسؤولية الخط "اليسراوي"، والذي أصبح مرادفا بحسب دعايتهم، للخط الثوري للمنظمة الذي سيواجههم في معركة طاحنة، بين الخطين، ستشهدها السجون (سجنا غبيلة وعين برجة) وخاصة في السجن المركزي بالقنيطرة.

بطبيعة الحال، لا يمكننا إدراك مناورات أصحاب الخط الإصلاحي، دون العودة إلى تجربة قيادتهم للمنظمة ابتداء من نونبر 1974 وإلى حدود مارس 1976، إنها الحقبة، التي تحكم على ممارستهم، ومسؤوليتهم فيما آل إليه وضع المنظمة.

رغم القمع الذي تعرضت له المنظمة، و رغم الحصار البوليسي و السياسي الذي بدأت تعاني منه، على يد النظام الكمبرادوري و القوى الإصلاحية المتحالفة معه، في إطار ما يسمى آنذاك ب "الإجماع الوطني" و"السلم الاجتماعي" و"المسلسل الديموقراطي"، و رغم فقدان المنظمة للعديد من الأطر المجربة، و اندحار كامل لفصيل من الحملم ،أي منظمة "23 مارس" في نونبر 1974 ، فإن كل هذا، لم يكن دافعا كافيا لدى هؤلاء القادة، للقيام بتقييم شامل للتجربة، و إعداد المنظمة لمرحلة جديدة، خاصيتها الضعف الذاتي، و اشتداد القمع و الحصار، و انتشار الأطروحات الإصلاحية الشوفينية ،الداعية إلى ضرورة اجتثاثها (دور حزب التقدم و الاشتراكية و الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية و حزب الاستقلال).

^{214.} في نونبر 1974، تم اعتقال عبد اللطيف زروال وأبراهام السرفاتي ومحمد السريفي ومحمد البكراوي وآخرون.

^{215.} في يناير 1975، تم اعتقال عبد الله زعزاع، ادريس بن زكري، فؤاد الهلالي، مصطفى التمسماني و آخرون.

في ظل وضع داخلي للمنظمة، يتميز بظهور العديد من التساؤلات، لدى قواعد المنظمة حول مسارها وآفاقها، ومع بداية انتشار السلبية واللامبالاة ونوع من اليأس، انتظرت القواعد حتى حدود غشت 1975، حيث أصدرت القيادة، ما أسمته بتقييم للتجربة، لا يرقى إلى الحد الأدنى لمفهوم التقييم النقدي، بالمعنى الماركسي ـ اللينيني، وتجلى ذلك في إرجاع ما وقع للمنظمة، إلى مجرد مسألة تتعلق بجوانب تقنية، من قبيل المواعيد، المفاتيح، استعمال البيوت، وغيره.

لم يكن لهذا التقييم، أي بعد سياسي وإيديولوجي، يساهم في رفع المعنويات، وفتح الطريق نحو أفق جديد، تتقدم فيه المنظمة على طريق إنجاز مهامها الثورية، من أجل بناء حزب الطبقة العاملة الماركسي . اللينيني، بل مقابل هذا التصور، سادت نظرة "تقنوية" للأخطاء ولوضع المنظمة الذاتي، وتحولت مهمة بناء الأطر الثورية، إلى مجرد تكوين داخلي مثقفي، تمحور حول قراءة الأوراق وحفظها، فلم يكن غريبا إذن، أن نجد لدى العديد من المناضلين الذين انتموا إلى هذه الفترة الاتجاه نحو حفظ الوثائق واستعراضها.

أما على مستوى التحاليل السياسية، فلم تقم القيادة أو ما تبقى منها، بمجهود يذكر لتعميق فهم المنظمة لطبيعة الوضع السياسي في البلاد، سواء من حيث أزمة النظام، أو وضع الأحزاب الإصلاحية، و واقع الحركة الجماهيرية.

أما التحاليل التي قدمتها القيادة، فاكتفت بتحديد طبيعة المرحلة على مستوى النضال، و من تم اعتبارها ذات طبيعة ديموقراطية. وفي هذا السياق، تمت بلورة برنامج ديموقراطي، يراعي شروط التحالف مع القوى الإصلاحية، فأصدرت القيادة العدد 21 من جريدة "إلى الأمام"، الذي تضمن بنود ذلك "البرنامج الديموقراطي".

انطلاقا من هذا الطرح، كان السكوت عن الأحزاب الإصلاحية، هو سيد الموقف إلى حدود غشت 1975، في وقت كانت فيه هذه القوى الإصلاحية، تعارض أي شكل من أشكال النضال، وتدعو إلى "السلم الاجتماعي".

لقد تميرت فترة دجنبر 1974، وحتى حدود دجنبر 1975، بسكوت مطبق عن الإصلاحية، رغم هجوماتها وحملاتها المسعورة ضد المنظمة (والسكوت هنا علامة الرضى). وقد اعتمدت القيادة الإصلاحية على مضمون وثيقة "الخطة التكتيكية المشتركة"²¹⁶ التي سبق ذكرها، والتي كانت تتضمن مفاهيم محددة حول تشكيل "الجبهة العريضة "من أجل عزل النظام والدعوة إلى التحالف مع القوى

216. انظر هامش سابق.

الإصلاحية من أجل تحقيق ذلك.

لقد شكلت هذه الوثيقة، بالفعل، إحدى مصادر التوجهات الإصلاحية سواء بالنسبة لهاته الفترة، أو من داخل السجن، ابتداء من سنة 1976 ("البرنامج الديموقراطي" جريدة "إلى الأمام" عدد 21 سنة 1975، وكذلك في بعض جوانبها وثيقة "من أجل عزل الحكم الرجعي العميل، تعزيز الوحدة النضالية، تحقيق البرنامج الديموقراطي" (بيان صادر في 12 فبراير 1975، موقع من طرف المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام").

وبعدما لم يجد أسلوب المغازلة للقوى الإصلاحية، التي ازدادت حقدا وشراسة، في مواجهة المنظمة²¹⁷، أصدرت القيادة، أو ما تبقى منها، ومن سيصبحون رموز التيار الإصلاحي فيما بعد، مقالا أسمته "الأحزاب الملكية"، صدر في العدد 25 من جريدة "إلى الأمام"، قامت فيه بالهجوم على القوى الإصلاحية، لكن دون أن تنسى تطوير البرنامج الديموقراطي، من أجل مغازلتها.

هكذا، لم تستطع هذه القيادة، التخلص من اتجاهها نحو تغليب التكتيك، على حساب الطرح الاستراتيجي، لتسقط في الإصلاحية، في وقت لم تكن تتوفر فيه شروط التحالف، ولو في حدودها الدنيا، في إطار برنامج نضالي، مع القوى الإصلاحية، السائرة في ركب النظام، والداعمة لسياساته، والمدافعة عنه بحماس، والمشاركة في حملات مسعورة شوفينية ضد المنظمة. وقد كان لهذه المواقف، تأثير على معنويات المناضلين الذين وجدوا أنفسهم في مواجهة النظام والقوى الإصلاحية على حد سواء، بتصورات مرتبكة، تقوم على مغازلة القوى الإصلاحية أحيانا، وقد طالت مدة السكوت عنها (سنة تقريبا)، والهجوم عليها تارة أخرى، دون التخلص من أسلوب المغازلة، مما أسقط المنظمة في موقف إصلاحي من هذه القوى الإصلاحية.

إذا كان موقف هؤلاء الذين تحملوا مسؤولية قيادة المنظمة في هذه الفترة، ذا طبيعة يمينية، فبماذا تميز موقفهم بالنسبة للمهام الأخرى. لمناقشة هذا الجانب، نعود إلى الخطة الدعائية التي بلورها هؤلاء القادة لسنة 1975- 1976.

ارتكزت هذه الخطة الدعائية على محورين هما:

^{217.} انظر افتتاحية جريدة "المحرر" تحت عنوان: "حكاية البؤرة الثورية في الغرب العربي" التي اتهمت المنظمة بالعمالة للجزائر، وبتمويلها من طرف هذه الأخيرة، و كان ذلك بمثابة شيك على بياض قدم للنظام من طرف هؤلاء، و قرار إحالة قبل نزول سوط النظام على المنظمة ابتداء من دجنبر 1975.

- -1-الارتباط والاهتمام بمشاكل الجماهير.
- -2-طرح قضية الصحراء للدفاع عن مبدأ تقرير المصير وإعادة البناء على أسس وطنية ديموقراطية.

كانت النقطة الأولى تعني الإجابة على مهمة التجذر داخل الجماهير، عبر تصعيد الدعاية لفك العزلة، والتقدم في الارتباط بالجماهير، وهنا لم تتخلص القيادة الإصلاحية، من تناقضها الناتج عن كيفية مواجهة الوضع السياسي القائم، متشبتة بضرورة الحضور السياسي الوازن داخل ما يسمى ب "الساحة السياسية" وبطبيعة الحال، لن يجد هذا الاتجاه أحسن من التقوقع داخل الشبيبة المدرسية، نظرا لديناميتها الإيديولوجية والسياسية. هكذا أصبح شعار التجذر داخل الطبقة العاملة والفلاحين والجماهير الكادحة، غطاء للتقوقع داخل الشبيبة المدرسية، ومن هنا، نفهم ذلك الهجوم الشرس الذي قاده "الإصلاحيون الجدد" داخل المنظمة ضد الشبيبة المدرسية، وضد الحركة الطلابية خاصة، فقد كان النقد إطلاقيا، ولم يشر في أي لحظة إلى أخطاء ومسؤولية هؤلاء "القادة"، فقاموا بسحب هذا المنظور على كل تجربة المنظمة، ليسهلوا هجومهم على خطها الثوري. ومن الناحية العملية، أسقطوا تجربتهم لسنتي 1975 – 1976، على الفترة الممتدة، من نونبر 1972 إلى نونبر 1974، كما لو أن المنظمة والحملم، لم تكن في أي لحظة من تاريخها، ذات محاولات للارتباط بالطبقة العاملة، ولإطلاق بدايات عمل داخلها. وفي هذا السياق تميز " بيان من داخل السجن المركزي إلى الشباب المغربي." الذي دبجه زعيم الإصلاحيين 197 بتركيزه على هذه الأطروحة.

و قد سار على هذا المنوال، لسبب أو لآخر، كل من وجد في هذه الأطروحة، خدمة أو مصلحة في اعتمادها، لتأسيس خطه الإصلاحي أو

218. مفهوم "الساحة السياسية"، مفهوم بورجوازي نخبوي، ورثته الحركة الماركسية . اللينينية المغربية، عن القوى الإصلاحية و التحريفية، التي تجعل من العمل السياسي مجالا للفعل خارج الجماهير الأساسية ذات المصلحة الحقيقية في التغيير الثوري، و هذا التصور الذي لا يزال يطبع مع الأسف ممارسة العديد من المناضلين الماركسيين . اللينينيين حاضرا، الشيء الذي يجعل مهمة التجذر داخل الطبقة العاملة و الفلاحين لا تحظى باهتمام، و تبقى مجرد شعارات يتم التشدق بها، و الأهم أن يعرف حضورنا السياسي في الساحة عن طريق القيام بأعمال مثيرة للانتباه أو ذات صدى.

219. المقصود هنا، المشتري بلعباس.

التحريفي²²⁰، كما سنقف على ذلك لاحقا.

في سؤال عن واقع المنظمة قبل الاعتقالات221، اعترف زعيم الإصلاحيين بنقيض ما كتبه في بيانه الشهير، حيث قال أن سنة 1974، كانت أوج ما وصلت إليه المنظمة، وأن قاعدة المنظمة، كانت تضم المئات من الطلبة و التلاميذ و العمال و رجال التعليم و المهندسين و الفلاحين و سكان الأحياء الشعبية، و بالنسبة للتواجد العمالي للمنظمة، فقد ذكر القطاعات التالية: بالنسبة لمدينة الدار البيضاء قطاع المكتب الوطني للكهرباء، السكك الحديدية ، النسيج، و بالنسبة لمدينة فاس قطاع النسيج، و نفس الشيء بالنسبة لمدينة طنجة، أما بالنسبة لمدينة خريبكة قطاع الفوسفاط، و بالنسبة لمدينة جرادة: قطاع الفحم الحجري، بينما تمحور العمل وسط الفلاحين في بعض المناطق مثل بني ملال222. نذكر كل هذا لتبيان سذاجة وسطحية وتبسيطية الأطروحات، التي تختزل تجربة الحملم في قطاع الشبيبة المدرسية، ولا حاجة كذلك، للعودة إلى الحقبة السابقة، حيث تواجدت تجارب مختلفة للعمل وسط العمال والفلاحين مثال تجربة منطقة الغرب وغيرها.

أما النقطة الثانية للخطة الدعائية، والمتمثلة في طرح قضية الصحراء، على قاعدة مبدأ تقرير المصير وإعادة البناء على أسس وطنية ديموقراطية، فلم تجاوز ما طرحته وثيقة "الخطة التكتيكية المشتركة" وبيان يونيو 1974، الذي فرضتهما مواقف تكتيكية تجاه منظمة" 23 مارس". وللتذكير، فالوثيقة الأصلية التي قدمتها "إلى الأمام" كأرضية للنقاش قبل صدور بيان 22 يونيو 74، تضمنت مبدأ "حق تقرير المصير للشعب الصحراوي"، لكن معارضة منظمة "23 مارس"سيؤدي بالكتابة الوطنية لمنظمة "إلى الأمام"، إلى التنازل عن صيغة "الشعب" لصالح صيغة "الجماهير"، مع الحفاظ على المضمون العام، واعتبر ذلك إبانها تنازلا تكتيكيا، لكنه كان انتهازيا في الحقيقة.

بطبيعة الحال، ترك هؤلاء الوضع على حاله (نعني قيادة تلك الفترة)، حتى وقد غابت منظمة "23 مارس"عن الساحة، وأصبحوا رغم

²²⁰⁻كل الاتجاهات الإصلاحية أو التصفوية أو التحريفية، التي ظهرت داخل منظمة "إلى الأمام"، قد سارت على نفس المنوال من حيث تحويلها الشبيبة المدرسية إلى مشجب تعلق عليه كل فشالاتها.

^{221.} حول "أقصى اليسار" هامش سبق ذكره.

^{222.} المرجع السابق نفسه.

طرحهم لمبدأ تقرير المصير، يؤكدون على مبدأ الوحدة على أسس كفاحية وطنية ديموقراطية، وهو موقف ذو نبرة شوفينية غير أممية، فمبدأ تقرير المصير مشروط بالوحدة.

إن هذا الارتباك في الموقف، ينم عن ازدواجية في التعامل مع القضية، من جهة طرح مبدأ تقرير المصير، ومن جهة أخرى، مغازلة الأحزاب الإصلاحية، والبحث عن تكتيك للتحالف معها، في وقت كانت فيه هذه القوى تعارض النضالات الجماهيرية، وتدعو إلى "السلم الاجتماعي" وتشارك في حملات شوفينية مسعورة ضد المنظمة.

إن هذا الطرح، لدى هؤلاء، لا يمكن اعتباره أكثر من موقف ديموقراطي تقدمي، لا يستطيع في نفس الوقت القطع مع التوجه السياسي السائد، في ظرف تطلب استقلالية أكثر للمنظمة، في مواجهة الإصلاحيين و الشوفينيين، و طرح موقف ثوري بديل.

لم يفلح هذا الاتجاه في الجواب على إشكاليتين كانتاً تعترض عمل المنظمة آنذاك، من جهة وجود خطر الانعزالية، و من جهة أخرى فقدان الاستقلالية، و بناء على ذلك، تميزت ممارسته و مواقفه بنزوعات يمينية إصلاحية من جهة، و أخرى يسراوية صبيانية من جهة أخرى، و يظهر ذلك من خلال الموقف من الأحزاب الإصلاحية و تكتيك التحالف معها، و البرنامج الديموقراطي كأرضية لذلك (توجه يميني، تقوقع داخل الشبيبة المدرسية، و التعامل بشكل مجرد مع شعار "تقرير المصير"، و محورة كل العمل الدعائي و المعركة السياسية مع النظام و القوى الإصلاحية حول قضية الصحراء، و إغراق المدن المغربية بالمناشير، و إغفال مهام التجذر، و عدم الاهتمام بالجانب التنظيمي، في ظل غياب تقييم حقيقي للتجرية، و سيادة حركية مفرطة (حركوية)، و التعامل مع النصوص بشكل دغمائي و مثقفي (إنها النزعة اليسراوية في أجلى مظاهرها)). تلك هي طبيعة الخط الانحرافي الذي تمير به هؤلاء "الإصلاحيون الجدد" خلال الفترة المذكورة أعلاه، حيث كان هروبهم إلى الأمام، بدل الإجابة على الإشكالات الفعلية، التي كانت تنتظر الجواب بالنسبة للمنظمة. وجاء رد النظام الكمبرادوري، المدعوم بالقوى الإصلاحية، قويا، عندما قام باجتثاث المنظمة، ابتداء من دجنبر 1975 وصولا إلى مارس 1976، منظمة كانت في الحقيقة آيلة للسقوط، على يد هؤلاء "الإصلاحيين الجدد".

هكذا، وبعد اعتقالهم، قام قادة الاتجاه الإصلاحي الجديد، بتقييم لتجربتهم الخاصة، محاولين التخلص من انحرافهم اليسراوي، والتأكيد على الانحراف اليميني، متجاوزين بذلك ازدواجيتهم السابقة، فارتقوا بأفكارهم إلى مستوى خط متكامل.

-2 - تطور الخط الإصلاحي داخل المنظمة، ابتداء من شتنبر- أكتوبر 1976 إلى حدود فبراير 1980.

بعد انتقال مجموعة 26 إلى السجن المدني "غبيلة" بالدار البيضاء، في 16 يناير 1976، و التحاق معتقلي حملة دجنبر 1975- مارس 1976، على شكل مجموعتين، إلى السجن المدنى "عين البرجة" بالدار البيضاء، وقع أول احتكاك بين عناصر الاتجاه الإصلاحي الجديد المقيمة بسجن "عين برجة"، و يتعلق الأمر بأربعة عناصر، هم المشتري بلعباس، عبد الفتاح فاكيهاني و عبد الله المنصوري و لعريش عزوز و رفاق مجموعة 26، وكانت المناسبة الموقف من معركة الشهيد عبد اللطيف زروال، التي كان يهيئ لها أطر و رفاق المنظمة، و التي انطلقت في نونبر 1976 تحت شعار "المحاكمة أو إطلاق السراح". و فيما اتفقت أغلبية أطر المنظمة و مناضليها في سجن "عين برجة" مع اقتراح الدخول في الإضراب عن الطعام، سيعارض هؤلاء الأربعة الدخول في الإضراب، تحت مبرر أن الوضع غير مناسب، و أننا سنعزل، كما أن الأحكام ستكون مشددة، و بالتالي لم ير هؤلاء أي مصلحة في الدخول في الإضراب، و بعد نقاش معهم، قرر رفاق المجموعة 26، و معهم أغلبية أطر و مناضلي المنظمة في "عين برجة"، بالإضافة إلى أطر و مناضلي "23 مارس"، سواء في مجموعة 26، أو في مجموعة 79، التي كانت تقبع هي الأخرى في السجن المدني غبيلة، الدخول في إضراب عن الطعام تحت شعار "المحاكمة أو إطلاق السراح".

يقول زعيم الإصلاحيين آنذاك عباس بلمشتري في استجواب له مع جريدة "الأحداث المغربية": أقصى اليسار... إجابة عن سؤال:

- هل يمكن استعادة، ولو بشكل مركز، مضمون وثيقة التقييم التي أصدرتم في سنة 1979 من داخل السجن؟

"كانت هناك محطات، أولاها سنة 1975 قبل الاعتقال، و قمنا فيها بقراءة لتجربة المنظمة منذ تأسيسها223، ثم تقييم، أنجزناه مباشرة بعد نقلنا من "درب مولاي الشريف" إلى السجن المدني ب"عين برجة" في دجنبر 1976، وكنت آنذاك أنا و المنصوري فاكيهاني 224، وقد تضمن هذا التقييم، عناصر يمكن اعتبارها ما زالت قائمة، مثل اعتبار الحركية التي اتبعتها المنظمة، و اتخاذها لمواقف سياسية لا تتلاءم و

^{223.} مزاعم لا أساس لها من الصحة، ولا يوجد أي دليل يثبتها، والتقييم الوحيد الذي قام به هؤلاء لم يتجاوز حدود الجانب التقني (المفاتيح، استعمال المنازل، وسائل النقل، الطبع ...)، وصدر في نشرة "الشيوعي" عدد غشت 1975. 224.كان عبد الفتاح فاكيهاني في هذه الفترة عضوا في المجموعة الإصلاحية اليمينية.

ظروف العمل السياسي آنذاك، كما أشرنا ، إلى أنه ليس القمع وحده الذي أعاق التجربة، بل هناك قضايا ذات علاقة بالخط السياسي ، و العلاقة بالجماهير.... و أعطينا تصورا حول قضية الصحراء آنذاك، في إطار التحضير للمحاكمة ،مفاده أنه لا يجب ان نسقط في لعبة النظام، الذي كان يريد إظهارنا، و كأننا تابعين للبوليساريو، و قلنا انه لا يجب على المناضلين السقوط في هذا الخطأ، بل دعونا لعدم التعبير عن موقف من قضية الصحراء خلال المحاكمة، وحتى من أراد التعبير، فليكن من خلال موقف مرن... على أساس أنه يجب التعامل مع هذه القضية من خلال منظور مغاير و ليس المنظور السابق... و طبعا كنت مع المجموعة التي اعتقلت في أواخر 75 و بداية 76 بالسجن المدني بعين البرجة، فيما كان السرفاتي والآخرون بسجن غبيلة، و هكذا وقع بيننا خلاف داخل قاعة المحكمة، إذ سبق و أن أبلغناهم موقفنا".

إن هذه التصريحات المتأخرة لزعيم الإصلاحيين، وهي تثبت كشهادة (شهد شاهد من أهلها)، على استمرارية الخط الإصلاحي بالنسبة للفترات السابقة على الاعتقال، و قد بينا ذلك أعلاه، لكن الشهادة تضمنت مجموعة من المغالطات، منها ادعاء إنجاز تقييم شامل لتجربة المنظمة منذ تأسيسها، و ذلك خلال سنة 1975، و الحال، أن تقييم غشت 1975، الصادر في النشرة الداخلية للمنظمة "الشيوعي" لم يتعد حدود تقييم اعتقالات نونبر 1974- يناير 1975، و حتى و هو يقوم بذلك بالنسبة لهاته الفترة، فإنه لم يتعد حدود بعض الجوانب التقنية في الأخطاء، كما ذكرنا سالفا، و في فصول سابقة، و هذه ليست إلا أكذوبة، أما ما أسماه بالتقييم الذي أنجز من طرفهم في دجنبر 1976، اي من طرف الثلاثي المشتري- المنصوري- فاكيهاني، فقد كان رد فعل من طرفهم، و جوابا منهم على مطلب المحاسبة و المساءلة عن تجربتهم في درب مولاي الشريف، التي لم تكن مشرفة، و هذا مطلب كانت ترفعه أغلب القواعد و الأطر داخل مجموعة "عين برجة"، التي كانت تضم أكثر من 120 رفيقا و مناضلا، و كان أغلبها، ينادي بضرورة محاسبة هؤلاء، خاصة و أن البعض منهم تعامل بشكل مكشوف مع الأجهزة القمعية.

فليس غريبا أن نجد لدى هؤلاء "الإصلاحيين الجدد"، رفضا مستمرا لإنجاز مهمة التقييم الشامل، وتقديم النقد الذاتي الجماعي والفردي للأخطاء لعموم المنظمة وللجماهير، ولذلك سيعومون الأمر فيما يسمى بسيادة الخط الانتهازي اليساري داخل المنظمة، ويعتبرونه هو المسؤول و وجدوا، كما سيفعل نظراؤهم فيما بعد²²⁵، ضالتهم في الشبيبة المدرسية كمقدمة تكتيكية، فانهالوا عليها بالنقد المثالي، حد جعلها كبش فداء، لكل ما تعرضت له المنظمة.

بطبيعة الحال، فصاحب الشهادة، يقوم بالتعويم والتعميم، حتى لا تنكشف الحقيقة حينما يقول: "وقد تضمن هذا التقييم عناصر يمكن اعتبارها ما زالت قائمة، مثل اعتبار الحركية التي اتبعتها المنظمة، واتخاذها لمواقف سياسية لا تتلاءم وظروف العمل السياسي آنذاك، كما أشرنا إلى أنه ليس القمع وحده الذي أعاق التجربة، بل هناك قضايا ذات علاقة بالخط السياسي والعلاقة بالجماهير..."

أما فيما يتعلق بالتحضير للمحاكمة 226، فما لا يوضحه صاحب الشهادة، هو تلك الحملة التي قام بها النظام، عبر ممثلي القوى الإصلاحية، من محامين ذائعي الصيت، للضغط على المعتقلين من أجل عدم طرح موقف من النظام في المحاكمة، أو على الأقل تلطيفه، والتخلي عن طرح موقف من قضية الصحراء خلال المحاكمة، ومقابل ذلك، أعطوا الوعد بأحكام مخففة، ولما لا خروج عدد كبير من المعتقلين. وما لم يذكره صاحب الشهادة، تصريحه أمام قاضي التحقيق، الذي مدح فيه "القوى الوطنية والديموقراطية"، ولم يتخل عن ذلك فيما بعد، بل الأخطر من ذلك، انخراط جماعته في نفس حملة القوى الإصلاحية الداعية إلى عدم طرح تلك المواقف خلال المحاكمة، وبطبيعة الحال، كان ذلك احتياجا ضروريا للنظام الكمبرادوري، و "لإجماعه الوطني" مع القوى الإصلاحية، بحيث كان التحالف الكمبرادوري-الإصلاحي يرفض أي موقف مخالف، يخرق هذا "الإجماع الوطني" حول النظام.

لقد كان الوضع السياسي في البلاد، يفرض موقفا ثوريا مبدئيا، يكسر زجاج هذا الإجماع الوطني المزيف، والدفاع عن المواقف المبدئية لمنظمة "إلى الأمام" وللحملم، بما فيها الدفاع عن موقفها من النظام الكمبرادوري، والوقوف إلى جانب الجماهير، والدفاع عن مطالبها المشروعة، إلى غير ذلك من المواقف المبدئية والمشرفة 227. أما الموقف الثاني، فقد كان يعني انبطاحا أمام النظام والقوى الإصلاحية،

^{225.} المقصود هنا التحريفيون الجدد أنصار ما سمي ب "إعادة البناء".

^{226.} المقصود هنا محاكمة الدار البيضاء في يناير ـ فبراير 1977.

^{227.} نعني هنا بتلك المبادئ المستمدة من تقاليد الحركة الشيوعية العالمية، منذ "محاكمة كولونيا"، نصوص لينين حول المحاكمات والمواقف المبدئية للبلاشفة في المحاكمات، وصولا إلى محاكمة ديميتروف الشهيرة من طرف النازيين.

والسقوط في مستنقع الانتهازية، وخدمة مصالح النظام الكمبرادوري، كان هناك خياران لا ثالث لهما.

- 3- أساليب الإصلاحيين الجدد وتكتيكاتهم في الصراع.

على امتداد الفترة الممتدة ،من دجنبر 1976 إلى حدود ما بعد فبراير 1980، خاض "الإصلاحيون الجدد"، صراعا مستمرا ضد الخط الثوري للمنظمة، مستعملين كل الوسائل و الأساليب بما فيها الدنيئة، منها نخر المنظمة من الداخل و نسفها، و قد بلغت درجة الاعتماد و المساندة من طرف القوى الإصلاحية مستوى غير مسبوق، تمثل في الدعم الهام الذي قدمه الحزب الرئيسي للإصلاحية "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"، الذي قام بطبع وثيقتهم المشهورة: "بيان إلى الشباب والرأي العام الديموقراطي" و توزيعها على أوسع نطاق، بل قام باستعمالها ضد المناضلين المخلصين داخل نفس الحزب.

يقول عبد الرحيم بوعبيد في محاضرة له بمدينة القنيطرة حول "مهامنا وعملنا اليومي، والتي نشرت مقتطفات منها في جريدة المحرر، عدد 7، غشت 1980، ص 3:

"لقد وصلتني في الحزب رسالة من بعض إخواننا الذين لا زالوا في السجون، و نأمل أن تشملهم قرارات الإفراج التي شملت غيرهم ... هؤلاء كانوا يعتبرون أنفسهم متياسرين، و من حق كل واحد أن يسير في الاتجاه الذي يقتنع به، إلى أن نلتقي مرة أخرى في المسيرة الطويلة الحقيقية التي تميز المناضلين من غيرهم، هؤلاء الإخوان قاموا بفضل نزاهتهم الفكرية و جرأتهم، بممارسة نقد ذاتي وأرسلوا لنا وثيقة أعتبر أن على كل مناضل منا أن يطلع عليها، لأن الأمر يتعلق بشباب أدركوا خطر الانتهازية السياسية سواء كانت صادرة عن البرجوازية أو البيروقراطية أو التياسر. لهذا أيها الإخوان، أيتها الأخوات فإننا اليوم في الاتحاد الاشتراكي نطمئن على مسيرتنا النضالية التي جاءت بنتائج إيجابية منذ أن قررنا سنة 1972 بأن نرفع الحجر البيروقراطي علينا كحزب، وعلى الطبقة العاملة كتنظيم نقابي، انطلق في غمرة النضال منذ سنتين من خلال ميلاد الكنفدرالية الديموقراطية للشغل، وهو القرار الذي تجاوز ذلك الشعار الكاذب المتعلق بوحدة الطبقة العاملة". لقد شكل هذا الدعم المباشر من طرف القيادة الإصلاحية للاتحاد الاشتراكي تتويجا لحرب مستمرة ضد الحملم بشكل عام، ومنظمة "إلى

الأمام" بشكل خاص، خلال حقبة السبعينات. والجديد في الأمر، هو الانخراط المباشر في دعم تيار، ناهض من داخل المنظمة، الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام"، وجاء لخدمة هدفين أساسيين وهما:

1- المساهمة في تدمير منظمة "إلى الأمام"، ومن خلال ذلك القضاء على بذور أي فكر ثوري، مخالف للتوجهات الإصلاحية لأحزاب البرجوازية الصغيرة. وتشكل وثيقة "بيان إلى الشباب والرأي العام الديموقراطي "أرضية مناسبة للقيام بهذا الدور، خاصة أن زعماء تيار " الإصلاحيين الجدد"، قد دعوا إلى التحالف مع الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، للقضاء على ما أسموه الانتهازية اليسارية داخل منظمة "إلى الأمام".

2- استعملت القيادة الإصلاحية "للاتحاد الاشتراكي" هذا البيان، لمواجهة الاتجاهات الرادكالية داخل الحزب، ولدعم مواقفها داخله. ولن تتوانى هذه القيادة، فيما بعد، عن طرد الاتجاه المعارض لخطها، وذلك بدعم من أجهزة النظام (عمال، ولاة، ومسؤولو الأجهزة البوليسية) واعتقال المعارضين وتقديمهم للمحاكمة 228.

عموما، فقد تطور صراع الخط الإصلاحي الجديد ضد المنظمة، خلال مدة، تجاوزت ثلاث سنوات، ويمكن تقسيمها إلى أربع فترات لكل منها خصوصيته.

- خلال الفترة الأولى، و التي امتدت من دجنبر 1976 إلى يونيو 1977، خاض اليمين الإصلاي صراعه ضد الخط الثوري، من خلال الموقف المعارض لمعركة عبد اللطيف زروال، في نونبر 1976، و التي رفعت شعار "المحاكمة أو إطلاق السراح"، و تلا ذلك موقف من المحاكمة نفسها، لما عارض طرح المواقف الثورية للمنظمة داخل المحكمة، بدعوى خطر العزلة و الأحكام المشددة، و قد ظهر هذا الموقف أكثر تشددا، فيما يتعلق بقضية الصحراء، و قد تبين من المراسلات التي كانت بين مجموعة 26 و العناصر الممثلة للاتجاه الإصلاحي بعين برجة 20%، أن الخلافات تمس العديد من القضايا: الاستراتيجية الثورية، الحزب الثوري، الموقف من القوى الإصلاحية، و

^{228.} تم تقديمهم إلى المحاكمة سنة 1983، وسيؤسسون فيما بعد حزب "الطليعة الديموقراطي الاشتراكي".

^{229.}كانت مجموعة 26 توجد بالسجن المدني "غبيلة" بالدار البيضاء، والمجموعة الثانية التي يتشكل منها الاتجاه الإصلاحي بالسجن المدني "عين برجة" بالدار البيضاء.

حول قضية الصحراء. وقد قام قادة الاتجاه الإصلاحي الجديد، بمحاولة تكتلية، لمنع غالبية الرفاق والمناضلين بسجن عين برجة، من المشاركة في إضراب نونبر 1976، وإبعادهم عن النقاش الدائر حول المحاكمة. انتهت هذه المعركة الأولى بعزل التيار الإصلاحي وانفضاحه أمام قواعد المنظمة.

وبعد صدور الأحكام في فبراير 1977، و انتقال المعتقلين السياسيين إلى السجن المركزي بالقنيطرة، يوم سابع مارس 1977، و بعد تشكل قيادة جديدة داخل السجن المركزي (ادريس بن زكري، فؤاد الهيلالي، ادريس الزايدي، محمد السريفي، عبد الرحمان النوضة)، مدعمة من أغلبية الرفاق و المناضلين، و استجابة لطلبات القواعد المستاءة من تصرفات قادة الاتجاه الإصلاحي خلال فترة الاعتقال السري، و بالاحتكام إلى النظام الداخلي للمنظمة و لمبادئها، التي تنص على مبدأ الصمود، و من أجل تجاوز الأوضاع النفسية، التي كانت تتأثر بشكل كبير، بالعديد من الممارسات السلبية التي عرفها معتقل "درب مولاي الشريف"، و مجموعة من المعتقلات الأخرى في المدن المختلفة، أصدرت القيادة الجديدة قرارات يونيو 1977، التي قامت بتجميد عضوية مجموعة من الرفاق و المناضلين، و طردت عناصر أخرى، كما تمت مطالبة الذين جمدت عضويتهم بتقديم نقد ذاتي عن ممارساتهم، إبان فترة الاعتقال السري، استنادا على التقارير التي توصلت بها، و التي تم التأكد منها. ومن المعلوم أن هذه التقارير، قد تم إنجازها عن طريق الاستماع إلى أغلب الرفاق والمناضلين، حيث كان يتم التأكد من تصريحاتهم. وقد وافق أغلب المجمدين على مضامين تلك التقارير، وقبلوا بتقديم نقد ذاتي عن ممارساتهم إلى المنظمة، ما عدا زعيمي التيار الإصلاحي الجديد، المشتري بلعباس وعبد الله المنصوري، اللذان رفضا تلك القرارات، ورفضا تقديم أي نقد ذاتي ، رغم خطورة الممارسات التي قاما بها داخل المعتقل السري.

أما الفترة الثانية، الممتدة من يونيو 1977 إلى نهاية فبراير 1978، فقد تميزت بتواري الاتجاه الإصلاحي، في ظرف كان يتميز بالنضال و الحماس الثوري، الذي كان يترجمه أغلبية المعتقلين السياسيين بالسجن المركزي في إضرابات عن الطعام.

وتحت ستار الاتفاق على المواقف المعلنة آنذاك، لجأ "الإصلاحيون الجدد" إلى أسلوب العمل السري، لنشر مواقفهم وسط قواعد المنظمة²³⁰.

²³⁰⁻كان الإصلاحيون الجدد يوزعون وثائقهم سرا، ولا يطلع عليها سوى العناصر التي يتم التأكد منها، وكان هذا في حد ذاته عملا تكتليا (تنظيم داخل تنظيم).

خلال هذه الحقبة لم يغير "الإصلاحيون الجدد" من مواقفهم، وظلوا متشبثين بها رغم كل محاولات النقاش معهم، وإذا كانوا قد قبلوا هذه المرة المساهمة في المعارك، فقد كان أساسا من باب ركوب الموج، في انتظار ظروف أحسن، والتي ستتوفر لهم بعد معركة فبراير 1978. أما الفترة الثالثة، فتبدأ من نهاية فبراير 1978 إلى حدود أبريل 1979، و تميزت هذه الفترة، بتشتيت المعتقلين السياسيين على مجموعة من السجون من طرف النظام الكمبرادوري، و ذلك، كرد فعل على دخول المعتقلين في إضرابهم عن الطعام في فبراير 1978، و قد كان لهذا الوضع الجديد، أثره على البنية التنظيمية للمنظمة، مما عقد إمكانية التواصل بين مختلف الإطارات التنظيمية، كما تغير الوضع داخل السجن المركزي بالقنيطرة لصالح التيار الإصلاحي الجديد، الذي بدأ يتحرك و يعلن عن نفسه شيئا فشيئا، بالاعتماد على مجموع المجمدين عضويتهم ، و بالاستفادة من انشغال الرفاق بحل العديد من القضايا و المشاكل التنظيمية، الناتجة عن الوضع الجديد 232.

وإلى سنة 1978، يعود تاريخ صدور أول وثيقة للتيار الإصلاحي الجديد (موضوعات حول الوضع السياسي ...) التي كانت تتداول سرا، قبل أن يبادر أصحابها إلى طرحها علانية، ابتداء من نهاية 1978، وتضمنت هذه الوثيقة أهم أطروحاتهم الإصلاحية الجديدة.

خلال هذه السنة، كسب الإصلاحيون الجدد إلى جانبهم مجموعة من العناصر الانتهازية أو المتذبذبة، وبدأوا يعدون العدة للهجوم الأخير، خاصة، بعد التحاق أبراهام السرفاتي بالتيار الإصلاحي الجديد²³³.

هكذا، تشكل "الثلاثي الإصلاحي الجديد"، الذي دشن هجومه الكاسح من أجل الاستيلاء على المنظمة، ابتداء من يناير 1979، واستمر الهجوم الأول إلى حدود أبريل 1979 الذي شكل أوج الصراع بين التيار الإصلاحي والتيار الثوري داخل المنظمة آنذاك. وعندما كان التيار الإصلاحي الجديد مزهوا بانتصاراته، بعدما فرض هيكلة تنظيمية مناسبة داخل السجن المركزي، وبعدما استطاع أن يفرض برنامجه

^{231.} المقصود هنا، الإضراب عن الطعام الذي خاضه المعتقلون السياسيون الماركسيون. اللينينيون بالسجن المركزي بالقنيطرة، من أجل سن "قانون المعتقل السياسي".

^{232.} يعني هذا، السهر على تنسيق العمل السياسي والتنظيمي بين مختلف الهياكل التنظيمية الموزعة بين مجموعة من السجون المتباعدة جغرافيا. 233. التحق أبراهام السرفاتي بالسجن المركزي بالقنيطرة في يناير 1979، وبعد فترة قصيرة التحق بالتيار الإصلاحي اليميني، مشكلا من العضوين الآخرين للتيار، المشتري ـ المنصوري، الثالوث المناهض للخط الثوري.

مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام": الأحداث، السيرورات، الأطروحات، الملابسات والنتائج

الانتقالي²³⁴، وبعدما استعان بخدمات أبراهام السرفاتي، تغير الوضع فجائيا، عندما قام النظام بإعادة تجميع المعتقلين السياسيين بالسجن المركزي، لتتغير الكفة من جديد لصالح الاتجاه الثوري، فتم التوقف عن إنجاز بنود "البرنامج الانتقالي"، الذي كان في صالح اليمين الإصلاحي²³⁵.

عموما، انتهت هذه الفترة، بتوقف "البرنامج الانتقالي"، وإعادة النظر في الهيكلة التنظيمية، على ضوء المستجدات، والاستعداد للدخول في برنامج جديد، على قاعدة موقف التيار الثوري، الداعي إلى "التقييم الشامل للتجربة وإعادة البناء".

وبالنسبة للفترة الرابعة، والتي تبتدئ من أبريل 1979 وتنتهي في فبراير 1980، فقد كانت الأخطر من حيث الهجوم الإصلاحي المضاد، و من حيث الأساليب المستعملة لمواجهة الخط الثوري و المنظمة.

فتحت وابل من القصف الدعائي، واللجوء إلى استعمال الأكاذيب والإشاعات، أخطرها اتهام المنظمة بسرقة 18 مليون سنتيم، والتي قام ابراهام السرفاتي بالمساهمة فيها وتزكيتها 236، بل لم يكتف بذلك، فقام بالانسحاب من التنظيم المركزي، تحت غطاء نظرية اسماها "التوجيه والتسيير"، كما كال للتيار الثوري كل النعوت. وتحت شعار محاربة "الستالينية"، قام السرفاتي بالترويج لصور بوخارين وإلصاق وصية هذا الأخير في كل مكان.

وتوج اليمين الإصلاحي الجديد حملته بتحالف مع التيار التصفوي، حيث تم التوقيع المشترك مع "الاتجاه التصفوي"، على" بيان التجميد

234. "البرنامج الانتقالي"، البرنامج الذي قدمه الثلاثي الإصلاحي اليميني، وفرضه على المنظمة خلال فترة قصيرة، كان يضم ثلاث نقط: الوضع السياسي، تقييم تجريبي سنتي 1977ـ 1978 والموقف من الصحراء.

235. للمزيد من التدقيق حول هذا البرنامج، فقد كانت النقطة الأولى منه ستتم مناقشتها على أساس الأرضية السياسية للتيار الإصلاي، أما النقطة الثانية، فقد كانت تهدف إلى نزع الشرعية عن قرارات يونيو 1977، و بالتالي عودة زعماء التيار الإصلاي الجديد إلى مواقعهم القيادية السابقة داخل التنظيم، أما النقطة الثالثة فقد كان الهدف منها مراجعة مجموعة من المواقف السياسية للمنظمة، بعضها ذو طبيعة استراتيجية ك"نظرية الثورة في الغرب العربي"، و لهاته الفترة كذلك ، ينتمي نص الإصلاحيين الجدد المسمى "نقد نظرية الثورة في الغرب العربي".

236. كان أبراهام السرفاتي يروج لتلك الأكذوبة بشكل واعي ومقصود، من أجل ضرب التيار الثوري، ونزع المصداقية عنه.

للعضوية من المنظمة (52 توقيعا)²³⁷ بينما اكتفى السرفاتي بالاتفاق على مضمون البيان الآنف الذكر، والدعاية له سرا، وذلك ما اعترف به ²³⁸، وقد استمر في ذلك إلى حدود شتنبر 1979.

عرف هذا الحلف انشطارا جديدا، نتج عن ابتعاد مجموعة "التصفويين" عن اليمين الجديد، فأصدروا "بيانا تصحيحيا" يبررون فيه خلافاتهم مع التيار الإصلاحي الجديد 239. وبعد نقاشات، مع مجموعة من الرفاق والمناضلين المنتمين للتيارين، وفشل تلك النقاشات، زادت عزلة الاتجاه اليميني الإصلاحي الجديد.

وفي يوم 12 نونبر 1979، أصدرت قيادة المنظمة، قرارات الطرد للعناصر الإصلاحية والتصفوية. وجاء رد اليمينيين الإصلاحيين بإصدارهم بيان الردة الشهير في فبراير 1980²⁴⁰.

عموما، فقد تأثر الخط اليميني الإصلاحي، بالظروف العامة التي كان يمر منها المعتقلون السياسيون و المنظمة، حسب الفترات أو المراحل، فمن خريف 1976 إلى شتاء 1978، كان الوضع في صالح التيار الثوري، حيث سادت قيم التضامن و النضال و العلاقات الرفاقية و الحياة الجماعية داخل جماعة المعتقلين السياسيين (مجموعة محاكمة يناير- فبراير 77)، إلى أن بدأ الوضع يتغير تدريجيا، فبقدر ما حققت معركة نونبر 1977، نتائج إيجابية و مكتسبات للمعتقلين السياسيين (الزيارة المباشرة، الخروج إلى المستشفيات، إدخال الجرائد و الكتب بسهولة أكبر، حيازة المذياع ...)، بقدر ما كان لهذه الانتصارات نتائج عكسية كذلك، فقد بدأ يدب التفكك و الميوعة و الانتهازية تدريجيا وسط المعتقلين السياسيين، و بدأت الأجهزة القمعية للنظام (إدارة السجون، أجهزة المخابرات ...) و القوى الإصلاحية ، تحاول اختراق حصن المعتقلين السياسيين، لضرب وحدتهم و النيل من معنوياتهم و إرباك أطروحاتهم، و كان أهم سلاح في ذلك، بث إشاعة الخروج من

^{237.} حول هذا البيان، انظر هامشا سابقا.

^{238.} انظر وثيقة "حول بعض التأملات النقد الذاتية الأولية لسنة 1979"، أبراهام السرفاتي، صدرت بموقع "30 غشت".

^{239. &}quot;البيان التصحيحي" أصدره التيار العمالوي التصفوي، بعد فترة قصيرة من "بيان يونيو 1979"، وذلك لاتخاذ مسافة من مضمون البيان الأول، ومن التيار الإصلاحي للمشتري والمنصوري، وفي نفس الوقت للتعريف بمواقفهم وخطهم التصفوي، انظر في ذلك وثيقة "إعادة البناء في مواجهة خط العفوية والفوضوية".

^{240.} المقصود هنا بيان المشتري ـ المنصوري وجماعتهما، انظر هوامش سابقة حول هذا البيان.

مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام": الأحداث، السيرورات، الأطروحات، الملابسات والنتائج

السجن في كل مناسبة و دون مناسبة. وظل الوضع يتدهور إلى أن وصل إلى حدوده القصوى، حيث تفككت المجموعة، وانهارت معنوياتها، وأصبح الكثير من المعتقلين يعيش على وهم إطلاق السراح، وقد واكب الإصلاحيون والتصفويون هاته الأوضاع بنشر أطروحات جديدة يكثفها شعار "المطالبة بإطلاق سراحنا"²⁴¹.

على إيقاع هذه التطورات المختلفة، كانت أساليب الاتجاه اليميني الإصلاحي تتطور كذلك، حسب الظرف و المكان، فمن عمل تكتلي سنة 1976، إلى رفض قرارات يونيو 1977، إلى العمل في السر ضد المنظمة و خطها الثوري، إلى بث الإشاعات لعزل القواعد عن القيادة، إلى إطلاق الأكاذيب الهادفة إلى تشويه سمعة المنظمة، و خلق حزازات و توترات مفتعلة بين الرفاق، إلى القيام بمحاولات و مناورات كان الهدف منها إيجاد تحالفات عن طريق الوعد بتوزيع المواقع التنظيمية، مقابل القبول بتحالف سياسي، إلى إنجاز التحالفات مع كل الأطراف لضرب وحدة المنظمة و خطها الثوري، و الاستعانة بالقوى الإصلاحية من أجل ذلك، إلى رفع شعارات "ثورية" لتحقيق أهداف إصلاحية.

- 4 - الاتجاه الإصلاحي الجديد بين النقد يسارا والتوجه يمينا.

لقد رأينا سابقا، أن بذور هذا الاتجاه الإصلاي ، قد نمت داخل المنظمة خلال الفترة الممتدة من نونبر 1974 إلى حدود مارس 1976، و قد رأينا كذلك كيف زاوج "قادة المنظمة " آنذاك بين توجه إصلاحي (مغازلة القوى الإصلاحية و السكوت عنها في أوج حملاتها المسعورة ضد المنظمة) و بين جعل المنظمة تتقوقع داخل الشبيبة المدرسية، و الدخول في خطة هجومية ضد النظام الكمبرادوري، بدون أي تشخيص لموازين القوى الطبيعة القوى المتصارعة و تشخيص لطبيعة القوى المتصارعة و للوضع الذاتي للمنظمة، و محورة الصراع السياسي حول الصحراء، كنقطة وحيدة، كل هذا في غياب أي تقييم لتجربة المنظمة، بعد

241. شعار "المطالبة بإطلاق سراحنا" هو شعار يميني، انتشر وسط المعتقلين السياسيين بالسجن المركزي بالقنيطرة، في ظل تفكك كانت تعاني منه المجموعة على المستويين الإيديولوجي والسياسي، وعلى المستوى المعنوي، حيث كان الكثير يعيش على وهم إطلاق السراح، الذي كانت تغذيه القوى الإصلاحية وتنشره أجهزة المخابرات، من أجل ضرب المجموعة من الداخل.

الضربات التي تعرضت لها (الاكتفاء بتقييم سطحي و تقنوي للاعتقالات) ،الشيء الذي يفسر غياب أي اهتمام بالوضع التنظيمي و إشكالية الأطر (و هذا ما سميناه بالنزعة "اليسراوية" و "الإرادوية").

إن عدم السقوط التام في مستنقع الإصلاحية، قد أوقفه موقف المنظمة من قضية الصحراء، الذي ما كان ليسمح بتحالف الإصلاحيين الجدد مع القوى الإصلاحية، وهو ما وقع عكسه بالنسبة لمنظمة "23 مارس" 242.

إن هذا ما يفسر اهتمام الإصلاحيين الجدد بقضيتين أساسيتين يسمح حلهما بتقدم أكثر نحو خط إصلاحي متكامل، هاتان المسألتان هما: حركة الشبيبة المدرسية (ظلت الحركة الطلابية إحدى المواقع المناهضة للخطوط الإصلاحية) وقضية الصحراء، حيث تميزت المنظمة بموقف ثوري، مقابل موقف إصلاحي شوفيني للقوى الإصلاحية. وقد أشرنا إلى أن الوثائق التي كانت تحمل عناصر توجه إصلاحي، كانت قد تبلورت بين أكتوبر 1974 ودجنبر 1976، والوثائق المشار إليها أعلاه هي: "الخطة التكتيكية المشتركة"، "البرنامج الديموقراطي"1975 و"البرنامج الديموقراطي"1976.

استغل الإصلاحيون الجدد تلك الثغرات، ليقوموا بنقدها تحت غطاء "ثوري"، هكذا ظهر موقف المناداة ب "إسقاط النظام" ثوريا²⁴³، بالمقارنة مع شعار "عزل النظام" عن طريق جبهة عريضة، الذي بلورته وثيقة "الخطة التكتيكية المشتركة"، وكذلك شعار "عزل النواة الفاشية" الذي بلورته وثيقة "البرنامج الديموقراطي لدجنبر 1976".

أما شعار "الإصلاحيين الجدد" حول "وحدة القوى الثورية والديموقراطية"، فقد ظهر "ثوريا"، مقارنة بشعار "الجبهة العريضة" أو "وحدة القوى الوطنية الديموقراطية"،

^{242.} إن الموقف من الصحراء قد ساعد الاتجاه اليميني داخل "23 مارس" على الذهاب بعيدا في علاقته بالأحزاب الإصلاحية، وبالنظام، و ب "المسلسل الديموقراطي" و ب "الإجماع الوطني".

^{243.} رافق شعار "جبهة القوى الثورية والديموقراطية" الذي طرحه الإصلاحيون الجدد، مطلب إسقاط النظام، مما أعطى نبرة ثورية للشعار، مقارنة بمطلب "عزل النظام"، عن طريق "جبهة عريضة"، الذي طرحته وثيقة "الخطة التكتيكية المشتركة" في أكتوبر 1974، بل أكثر من ذلك، ظهر كما لو أنه شعار ثوري، مقارنة بمطلب "عزل النواة الفاشية"، الذي جاءت به وثيقة "البرنامج الديموقراطي" لدجنبر 1976. لقد كان مطلب الإصلاحيين الجدد، إسقاط النظام إشارة نحو اليسار بينما السير كان يمينا، أي عبارة عن تمويه مدروس للتغليط.

كما هو الحال بالنسبة لوثيقة "الخطة التكتيكية المشتركة" و "البرنامج الديموقراطي لدجنبر 1976". لقد حاول الإصلاحيون الجدد إعطاء صبغة ثورية لشعارهم حول وحدة القوى الثورية و الديموقراطية من أجل إسقاط النظام، و ذلك دون حتى التمييز بين القوى الثورية و القوى الإصلاحية، و هم في هذا السياق، لم يختلفوا جوهريا مع الطروحات الأنوالية، من حيث السقوط في الذيلية للبرجوازية الصغيرة الإصلاحية، و من حيث زرع الأوهام حول طبيعة النظام، باعتباره بنية فوقية سطحية تستطيع هذه القوى، التي يلفها الشعار، القضاء عليه، و من تم ضرورة الخضوع لهذه القيادة البرجوازية الصغيرة، و قد سبق للأنواليين أو التحريفيين الجدد، أن اختزلوا البنية الامبريالية الكمبرادورية في مجرد وجود لقشرة تتشكل من فئة طفيلية، و من هنا إعطاؤهم دورا أساسيا للبرجوازية و البرجوازية الصغيرة، لبناء ديموقراطية برجوازية، و خلق اقتصاد رأسمالي مستقل، و هو ما سينمي حسب زعمهم الطبقة العاملة، و سيساهم في توفير شروط بناء حزب الطبقة العاملة، و هذا ما أطلقت عليه منظمة "إلى الأمام" اسم "المنشفية الجديدة" أو "المرحلوية" أو "المرحلوية "كورب الطبقة العاملة، و هذا ما أطلقت عليه منظمة "إلى الأمام" اسم "المنشفية الجديدة" أو "المرحلوية" أو "المرحلوية "كورب الطبقة العاملة المورد ألم المورد ألم المورد ألم المورد ألم المورد ألم المؤلمة المورد ألم المؤلمة المؤلمة

والسؤال، هو كيف التحق الإصلاحيون الجدد داخل المنظمة بخط "المنشفية الجديدة؟".

لقد تميز الطرح الإصلاحي الجديد بذكاء، سقط معه الكثير من المناضلين في الخطأ، لأنه دعا إلى إسقاط النظام عبر شعار "وحدة القوى الثورية و الديموقراطية"، و هاجم "الشبيبة المدرسية كمقدمة تكتيكية "²⁴⁵، و دعا إلى تحقيق التجذر داخل الطبقة العاملة عبر "التحالف مع القوى البرجوازية الصغيرة (الاتحاد الاشتراكي)²⁴⁶ الذي يتوفر على تأثير كبير، حسب طرحهم، داخل الطبقة العاملة عبر " الكنفدرالية الديموقراطية للشغل" الشيء الذي سيساعد على بناء حزب الطبقة العاملة، و بمعنى آخر، تم تعويض الشبيبة المدرسية كمقدمة تكتيكية، ب"جبهة القوى الثورية و الديموقراطية". و بالنسبة لقضية الصحراء التي كانت حجرة كأداء أمام الاتجاه الإصلاحي، سيقوم هذا الأخير،

^{244.} انظر كراسة "الوثائق الأساسية للمنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام"، 1970 – 1980: الخط الثوري، الجزء الثاني"، منشورات موقع "30 غشت".

^{245.} يشكل الهجوم وليس النقد على شعار "الشبيبة المدرسية مقدمة تكتيكية"، قاسما مشتركا بين كل الاتجاهات التي ظهرت من داخل المنظمة، في مواجهة خطها الثوري (الخط الإصلاحي، الخط التصفوي، الخط التحريفي الجديد).

^{246.} شكل مطلب التحالف مع حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" ـ بل هناك من دعا إلى الالتحاق به ـ بديلا للمقدمة التكتيكية، أي أن مهمة التجذر داخل الطبقة العاملة والجماهير الأساسية تمر عبر "الاتحاد الاشتراكي"، نحن هنا أمام مقدمة تكتيكية جديدة أو استراتيجية، كما سيتضح فيما بعد.

بمهاجمة موقف المنظمة على مراحل، اضطر خلالها إلى الاعتراف الشكلي بمفهوم "الشعب الصحراوي" لتلافي الاتهام بالشوفينية و الوطنية الضيقة، لكن، و في نفس الوقت، قام باعتبار قضية الصحراء كقضية خارجية، و بدأ يشكك في كل مفهوم يروم تحقيق مبدأ تقرير المصير، تحت مبررات شق، و باستغلال الصراع الدائر على الصعيد العالمي، بين الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل مناطق النفوذ، بالقول بخطر تدخل هذه القوى في المنطقة، و انتهى به القول، إلى اختزال القضية في شعار واحد: "مناهضة الحرب"²⁴⁷. هكذا، استطاع تيار الإصلاحيين الجدد، أن يحقق الانتقال إلى خط منشفي جديد بطلاء "ثوري"، وكان هذا الانتقال يستدعي تصفية أمرين أساسيين، وهما: قضية الصحراء، وقضية الشبيبة المدرسية (هاجم التيار بشدة قرارات المؤتمر 15 لمنظمة "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب" وتجربة "النقابة الوطنية للتلاميذ"). لقد قام التيار الإصلاحي الجديد، بتحويل الخط التكتيكي إلى خط استراتيجي عبر شعار "وحدة القوى الثورية والديموقراطية" لإسقاط النظام، فقد أبرز الصراع ضد الإصلاحيين الجدد وجود خلافات جوهرية بين الخط الثوري والخط الإصلاحي، فطروحات وثيقة "نقد نظرية الثورة في الغرب العربي "²⁴⁸، كانت تسير في اتجاه متعارض مع خط هذه النظرية نفرية والثورة في الغرب العربي-، وذلك في قضايا محورية أساسية، فلكل منهما طرحه الاستراتيجي بالنسبة للثورة الوطنية الشعبية، يرتبط الشعبية. من خلال وثائق المنظمة، ومن خلال وثيقة "13 نقطة"، فإن الطرح الاستراتيجي للثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية، يرتبط بأفق وطني وعربي وأممي، وذلك على طريق بناء الاشتراكية.

أما طرح الإصلاحيين الجدد، فيقوم على إطار جغرافي محدد، هو المغرب، عكس الطرح الثوري، الذي يقر بفضاء مفتوح بالنسبة للثورة المغربية، وهذا مفهوم لأن أنصار شعار "وحدة القوى الثورية والديموقراطية"، قد تخلوا بالفعل عن شعار الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية، وتبنوا الأطروحة التحريفية حول الثورة الوطنية الديموقراطية، وذلك حينما حولوا الخط التكتيكي إلى خط استراتيجي، يتحقق عبره حلم الثورة الوطنية الديموقراطية، تحت قيادة البرجوازية الصغيرة. أما بالنسبة لقضية الحزب، فالخلاف كذلك كان واضحا، من حيث

^{247.} شعار "مناهضة الحرب في الصحراء"، هو شعار كل الانتهازيين الذين تنصلوا من المواقف المبدئية للمنظمة، فيما يخص قضية الصحراء، وكان يظهر كما لو أنه موقف تكتيكي، وتبين فيما بعد أنه كان غطاء للتخلي عن المواقف الثورية.

^{248.} وثيقة "نقد نظرية الثورة في الغرب العربي"، تعد الوثيقة الأساسية للتيار الإصلاحي الجديد فيما يخص قضية الصحراء، وقد صدرت سنة 1979.

أن الطرح الاستراتيجي للمنظمة، و من خلال وثيقة "13 نقطة"، تناول مسألة بناء الحزب الثوري في إطار سيرورة ديالكتيكية، تجمع بين النضال السياسي و النضال المسلح، خلال عملية البناء هذه، اما أصحاب "نقد نظرية الثورة في الغرب العربي"، فقد كانوا ينظرون، في إطار منظورهم للثورة الوطنية الديموقراطية، إلى بناء الحزب الثوري كمهمة مركزية، و لكن في خط مستقيم، من خلال "نظرية تراكم القوى"²⁴⁹، و بناء الحزب عبر الفصل الميكانيكي بين العمل السياسي و العسكري، و كذلك الفصل الميكانيكي بين مختلف مراحل بناء الحزب، من خلال سقوطهم في نظرية ستاتيكية. وبالإضافة إلى هذا وذاك، جعلوا مهمة التجذر داخل الطبقة العاملة مقرونة بالتحالف مع الاتحاد الاشتراكي، كتعويض عن الشبيبة المدرسية كمقدمة تكتيكية. كما ظهر الخلاف مع الاتجاه الإصلاجي الجديد حول تقييم طبيعة القوى الوطنية والديموقراطية الإصلاحية وموقعها في شعارات المنظمة واستراتيجيتها، ويقول المشتري بلعباس في استجواب له في سلسلة "أقصى اليسار..." موضحا مواقع الخلاف في هذه النقطة، وفيما يخص قضية الصحراء كذلك:

"يمكن أن أتذكر نقطتين:

- الموقف من القوى الوطنية، وهو ما عبرت عنه في 1979، وما وصل إليه السرفاتي نفسه الآن²⁵¹، أي لا يمكن حصول أي تحول سياسي دون القوى الوطنية.

^{249. &}quot;نظرية تراكم القوى"، نظرية تحريفية و يمينية إصلاحية، ظهرت في العديد من التجارب الثورية في العالم، فباسم مراكمة القوى (عملية كمية) يتم الفصل بين النضال الديموقراطي الجماهيري، و النضال الثوري، بين المطالب المادية أو الاقتصادية، و بين المطالب السياسية الثورية، ففي ظل هذا الطرح الميكانيكي التطوري (غير الدياليكتيكي) يتم الفصل بين النضال الجماهيري و النضال من أجل الاستيلاء على السلطة، باعتبارها المسالة المركزية لكل ثورة كما قال لينين في كتابه "الدولة و الثورة"، و في ظل نظرية تراكم القوى، يجد الإصلاحيون و التحريفيون (ليس هناك حائط صيني بين التحريفية و الإصلاحية) التبريرات لطروحاتهم المختلفة، سواء كانت انتخابوية أو ذيلية للقوى الإصلاحية، و عموما يحولون الحزب الماركسي . اللينيني، من حزب أو تنظيم للثورة، إلى حزب أو تنظيم إصلاحي.

^{250.} انظر سلسلة "اقصى اليسار..." التي نشرتها جريدة "الاتحاد الاشتراكي" بقلم لحسن لعسبي.

^{251.} بالفعل، فقد التحق أبراهام السرفاتي بتلك الأطروحات قبل عودته إلى المغرب.

- وحول ما يتعلق بقضية الصحراء، فالحل الذي طرحته أنا وعبد الله المنصوري في الوثيقة252،هو الحل الوسط، أي لا يجب أن نناصر. الحرب، ولكن أن نبحث عن حل، هو ما يسمى بالحل الثالث اليوم" في جواب عن سؤالين:

"من الأصل اعتبرنا أن الموقف من قضية الصحراء قد كان متسرعا، وأن هذه قضية صعبة وشائكة وتحتاج إلى تفكير "

"كنا نقول، وهو ما عبرنا عنه في الوثيقة التقييمية لسنة 1979²⁵³، أن الأمر لا يتعلق بتقرير المصير أو مغربية الصحراء، لأن هذا لا يحل المشكل، بل يتعلق بصراع يجب أن نعمل من أجل حله بشكل سلمي، وأن يكون في اتجاه الوحدة، فهناك تاريخ وعلاقات ومشكل صعب، لا بد من البحث عن حل له يريح كل المعنيين به ويرضيهم، وبالتالي ليس من الصروري أن نعبر عن موقف تقرير المصير أو مغربية الصحراء".

إن أطروحة الإصلاحيين الجدد، قد شكلت في حينها، انعكاسا للأوهام الإصلاحية المنتشرة وسط الفئات البرجوازية الصغيرة والمتوسطة. وقد حملت التعبيرات السياسية لهاته الفئات من البرجوازية الصغيرة، تلك الأوهام المعبرة عن مصالحها وعن أوهامها في نفس الوقت، وغالبا ما كانت تغلف تلك الأوهام بشعار "المجلس التأسيسي". فبالنسبة للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وخاصة بالنسبة للاتجاه المهيمين داخله، والممثل بشكل رئيسي لفئات من البرجوازية الصغيرة والبرجوازية المتوسطة البيروقراطية، التي يتمثل مشر وعها الاستراتيجي، في بناء نظام لبرجوازية الدولة، تحت شعار ما تسميه ب "الاشتراكية" 254، ومن ثمة كان طرح "المجلس التأسيسي" كمعبر

252. للحقيقة والتاريخ، فموقف المشتري بلعباس وعبد الله المنصوري المعبر عنه منذ 1978 بشكل علني، وإلى حدود 1979، لا علاقة له بما ادعاه المشتري هنا، فقد كان في هذا الوقت يقول بوجود شعب صحراوي، وهو ما أعلن عنه في وثيقة "نقد نظرية الثورة في الغرب العربي"، لكن وبغطاء تكتيكي، في إطار ما كان يسمى لديه "جبهة القوى الديموقراطية والثورية"، فكان يطالب بطرح شعار "مناهضة الحرب"، وليس أكثر من ذلك، أما التكييف الذي يقوم به هنا، فهو مجرد ادعاء انتهازي، إرضاء لمحاوريه، بل رسالة لمن يهمه الأمر.

253. لا نعلم بوجود مثل هاته الوثيقة، وكل ما نعلمه هو وجود وثيقة تحت عنوان "موضوعات حول الوضع السياسي" و قد أصدرها صاحباها المشتري و المنصوري سنة 1978، و تتضمن بعض التقييمات الجزئية، و ما يدعيه المشتري هنا لا وجود له في هذه الوثيقة.

254. انظر في هذا الصدد وثيقة "التقرير الإيديولوجي" الصادر عن المؤتمر الاستثنائي لحزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" في يناير 1975، وانظر كذلك النقد

للوصول إلى السلطة بطريقة مؤسساتية. وكان الحزب يعتمد على القاعدة الجماهيرية التي يمثلها، ومن قوته التفاوضية مع النظام من أجل إعطاء قيمة لمطلبه بتغييرات مؤسساتية، وقد شكل شعار "المجلس التأسيسي" تركيزا لهذا المطلب.

وبالنسبة للتحريفيين القدامي²⁵⁵ والجدد²⁵⁶، باعتبارهم تعبيرات عن مصالح مجموعة من المثقفين البرجوازيين الصغار ومن التكنوقراط، يتدثرون بيافطة ماركسية شكلية، فكلاهما كان يحلم بديموقراطية برجوازية، تهيئ الشروط الاقتصادية والسياسية لتطور الطبقة العاملة المغربية، ولانبثاق حزبها، وبالتالي الانتقال إلى الاشتراكية.

هذه الأطروحات، أخذت اسما لها هو "الثورة الوطنية الديموقراطية"، التي لم تكن في الحقيقة، سوى استنساخا للأطروحة المنشفية ومحاولة تطبيقها على المغرب.

وإذا كان منظور "الثورة الوطنية الديموقراطية" كما بلوره هؤلاء، قد وحدهما، فقد كان الوضع الذاتي لكل طرف منهما، محددا (بجر الدال) في مواقفه التكتيكية.

بالنسبة لحزب التقدم والاشتراكية، الذي كان يتوفر على قاعدة جماهيرية صغيرة، فقد كان حلمه أخذ مكان الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، عن طريق نزع تأثيره عن تلك القاعدة الجماهيرية التي كان يتوفر عليها، ومن ثمة التقدم كممثل وحيد للطبقة العاملة في هاته المرحلة ذات الطابع الديموقراطي البرجوازي.

أما الأنواليون، الذين كانوا يفتقدون لأي قاعدة جماهيرية، فسيختارون طريق التحالف والتقرب من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وقاموا بالتنظير لذلك عن طريق ما أسموه ب "الكتلة التاريخية الجماهيرية". إن هذا ما يجعلنا نفهم ذلك الصراع المستمر الذي كان قائما بين حزب التقدم والاشتراكية من جهة، ومنظمة العمل الديموقراطي الشعبي، حول التمثيلية والعلاقة مع الأحزاب الشيوعية التحريفية

الذي قدمته الحركة الماركسية . اللينينية المغربية في أحد النصوص التي أصدرتها دار ابن خلدون البيروتية ضمن منشوراتها.

^{255.} نعني هنا الحزب "الشيوعي" التحريفي المغربي، الذي تأسس في 14 نونبر 1943، وحمل أسماء كثيرة آخرها حزب "التقدم والاشتراكية".

^{256.} نعني هنا جماعة جريدة "أنوال"، التي صدرت ابتداء من 1979، وشكل الملتفون حولها "منظمة العمل الديموقراطي الشعبي" سنة 1983، وذلك بعدما تمت

العالمية²⁵⁷.

أما الإصلاحيون الجدد داخل منظمة "إلى الأمام"، كوجه آخر للتحريفية، وعن طريق الدعوة إلى"وحدة القوى الثورية والديموقراطية من أجل أجل إسقاط النظام"، فقد قاموا بتحويل الطرح التكتيكي إلى طرح استراتيجي، ونظروا لقيادة البرجوازية الصغيرة في مرحلة النضال من أجل إسقاط النظام. وبهذا شكلوا ما يمكن تسميته ب "التحريفية اليسارية"، قبل أن يسقطوا نهائيا في تبني الأطروحات الإصلاحية للاتحاد الاشتراكي أساسا، وقبل أن يدفعهم الصراع إلى الكشف عن أوراقهم بشكل كامل و واضح، و نعني بذلك إصدارهم ل "بيان إلى الشباب المغربي و الرأي العام الديموقراطي".

لقد كان الصراع السياسي و الإيديولوجي ضد الإصلاحيين الجدد ،بمثابة صراع بين خطين ، خط "الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية" بقيادة الطبقة العاملة و حزبها الثوري، و بالاستناد إلى التحالف العمالي ـ الفلاجي ، كركيزة أساسية ،و بناء الجبهة الديموقراطية الثورية كقيادة سياسية للثورة الوطنية الديموقراطية" الإصلاجي التحريفي ، الداعي إلى تحقيق الديموقراطية البرجوازية، و بناء الرأسمالية، تحت قيادة البرجوازية، و بالفصل بين المرحلتين الديموقراطية و الاشتراكية، و على قاعدة هذا الخلاف الاستراتيجي، تطورت المفاهيم المتناقضة حول مجموعة من القضايا، من قبيل الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية و البرنامج المرحلي، إشكالية الحزب الثوري، الموقف من "القوى الوطنية و الديموقراطية الإصلاحية" و قضية الصحراء. إن هذا التخلي عن المبادئ الماركسية . اللينينية، واستنساخ الأطروحات المنشفية، قد أدى بأصحابه إلى ما أسموه في بيانهم ب "الماركسية المتجددة" فحدل كل التحريفيين، الذين عندما يقومون بمراجعاتهم التحريفية، يقدمونها كتجديد للماركسية.

تصفية إرث منظمة "23 مارس"، وحل جريدتها "23 مارس"، وكان أصحاب هذا التيار من الأوائل الذين أعلنوا تحريفيتهم من داخل الحملم.

^{257.} كان هذا الصراع يظهر خاصة عندما تقوم هذه الأحزاب بعقد مؤتمراتها، حيث يحاول كل طرف الظهور بتمثيله للحركة الشيوعية.

^{258.}كل التحريفيين عموما يقدمون بضاعتهم التحريفية على أنها تجديد للماركسية، فبرنشتاين مثلا كان يقول بأن الاشتراكية الديموقراطية تحتاج إلى "كانط" جديد ليوجه نقد الأفكار المسبقة، وكل التحريفيين يدعون أنهم يساهمون في تجديد الماركسية، وسار على هذا المنوال القدامى، منهم حزب "التقدم والاشتراكية"، والجدد: الأنواليون، السرفاتي، وجماعة "إعادة البناء" ...

-5 - من الإصلاحية إلى الردة عن خط الحركة الماركسية . اللينينية المغربية، أو كيف عمق الإصلاحيون الجدد الخط التصفوي؟

لقد رأينا سابقا، كيف قدم الأنواليون أطروحتهم الجديدة حول أزمة الحملم، وكيفية الخروج من تلك الأزمة حسب منظورهم، الذي لم يكن سوى تخليا صريحا و واضحا عن خط الماركسية ـ اللينينية و منظورها للثورة، و بالتالي وضعوا أنفسهم خارج الحملم، أما التصفويون 259 انطلاقا من مفهومهم للأزمة الذي يضع على قدم المساواة، الخطوط اليسارية او اليمينية داخل الحملم، باعتبارها معا، تعبيرات داخل تنظيمات برجوازية صغيرة، أصبح من الضروري حلها، و الذهاب إلى الطبقة العاملة، معيدين بذلك التاريخ إلى الوراء، بدفاعهم عن العفوية و تصنيفهم الميكانيكي للحملم كتنظيمات برجوازية صغيرة، و قد انتهى بهم الأمر إلى التخلي النهائي عن الماركسية، لصالح طروحات يمكن نعتها بالنسبة للبعض على الأقل ب "الديموقراطية الثورية"، حيث تحتل مبادئ الثورة الفرنسية لسنة 1789 مرجعا أساسيا، أما البعض الآخر، فقد اختار طريق الإصلاحية بكل بساطة.

أما الإصلاحيون الجدد، فقد كان عليهم، تحت ضغط الصراع ونتائجه العملية (انشطار مجموعة بيان تجميد العضوية من المنظمة بعد صدور بيان التصحيح من طرف الجماعة التصفوية، صدور قرارات 12 نونبر 1979، التي أعلنت عن طرد هؤلاء جميعا ...)، القيام بتعميق أطروحاتهم وتقديمها في قالب نهائي، بدعم ومساندة سياسية ولوجستيكية لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

ففي يوم 22 فبراير 1980، أصدر الإصلاحيون الجدد بيانهم الشهير، تحت عنوان "بيان من داخل السجن المركزي بالقنيطرة إلى الشباب المغربي والرأي العام الديموقراطي". وقد كان صدور هذا البيان، علامة فارقة في تاريخ هذا الاتجاه، الذي انتقل نهائيا من الإصلاحية إلى الردة عن خط الحملم ومنظمة"إلى الأمام"²⁶⁰. وقد تضمن البيان مجموعة من الأطروحات تصب كلها في نزع الشرعية عن وجود الحملم ومنظمة "إلى الأمام".

الجديدة، ومنها من التحق بالنظام ويقوم بدعمه.

^{259.} نعني بالتصفويين أنصار الخط العمالوي الاقتصادوي، انظر كراسة حول هذا الخط في مرجع سبق ذكره، صدر في موقع "30 غشت". 260. تفككت جماعة "البيان" فيما بعد إلى اتجاهات مختلفة، منها من التحق بحزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"، ومنها من التحق بالتيارات الإصلاحية

وقد جاء في مقدمة الوثيقة، أن الموقعين عليها، يحددون قطيعتهم التنظيمية والسياسية مع منظمة "إلى الأمام" منذ 1976. والحقيقة أن هذه مغالطات كبرى، لكون العناصر الأساسية الموقعة على البيان، استمرت علاقتها بالمنظمة بشكل أو بآخر إلى حدود ماي 1979، وحتى بالنسبة للذين سبق وأن صدر في حقهم قرار تجميد العضوية بصدور بيان يونيو 1977، فقد ظلوا على علاقة سياسية وتنظيمية انضباطية مع المنظمة، من خلال مجموعة من الإطارات التنظيمية، يعرفها هؤلاء جميعا. أما لماذا اضطر هؤلاء إلى إصدار بيانهم، فيبررونه بضرورة محاربة الانتهازية اليسارية، وبطبيعة الحال بدعم من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. ويقولون في هذا الصدد: "ولقناعتنا بضرورة تعميم وجهة نظرنا في تجربة نعتبرها نموذجا للفكر الانتهازي اليساري في البلاد، تجربة قد تجد في الواقع الموضوعي من العوامل ما يساعد على إعادة تكرارها، ولربما بأشكال أكثر طفولية".

الجزء الثاني القسم الثالث

الفصل الخامس:

الأطروحات الثمانية لخط الردة

1-الأطروحة الأولى: حول نشأة "إلى الأمام" وأزمتها البنيوية

من خلال هذه الأطروحة، وغيرها، كما سنرى، حاول"الإصلاحيون الجدد" نزع الشرعية التاريخية عن المنظمة، لكون أزمتها حسب زعمهم، كانت، ومنذ البداية، أزمة بنيوية، تعود إلى طبيعة مشروعها السياسي، ونقرأ في البيان ما يلي:

"لقد ظلت "إلى الأمام" منذ تأسيسها في صيف 1970 تعيش أزمة سياسية مستمرة، لم تستطع تجاوزها باعتبارها أزمة بنيوية لا ترتبط

فقط بالتوجهات الإيديولوجية والسياسية التي سارت عليها، بل وترتبط كذلك بوجودها كمنظمة، وبطبيعة المشروع السياسي الذي طرحته على نفسها منذ قيامها".

ولدعم تصورهم ذاك، يقدم الإصلاحيون الجدد تصورا مشوها لظروف نشأة الحملم ومنظمة "إلى الأمام"، فالأمر عندهم، يتعلق بمجموعة من الطلبة بلورت آراء حول بعض المشاكل النقابية والسياسية التي كانت مطروحة داخل القطاع الطلابي، وانطلاقا من الصراع الدائر داخله، وعلى أرضية تلك المشاكل طرحت على نفسها "قيادة الشعب وبناء حزب ثوري وإنجاز الثورة في البلاد".

هذا إذن هو منظور هؤلاء لنشأة الحملم، حيث يتم تغييب كل الأسباب والأبعاد الأممية والقومية والوطنية المحددة لذلك النشوء في سنة 1970، وبعد حذف كل هذا، نجد أن الأمر يتعلق بمجموعة من الطلبة، كانوا يتحركون داخل الجامعة، ضمن مشاكل نقابية وسياسية فقرروا فجأة، أو لنقل ذات يوم، التحول إلى "قيادة الشعب وبناء حزب ثوري وإنجاز الثورة في البلاد".

الأمركان إذن مجرد صدفة، تولد عنها حلم ثوري، إنه بحق لطرح غارق في المثالية، يناقض الحقائق التاريخية على الأرض، تلك الحقائق الأمر كان إذن مجرد صدفة، تولد عنها حلم ثوري، إنه بحق لطرح غارق في المثالية، يناقض الحقائق التاريخية على الأرض، تلك الحقائق التي ساهمت في نشوء الحملم ومنظمة "إلى الأمام"، والتي يعرفها القاصي والداني.

انطلاقا من هذا التصور التحريفي جدا للتاريخ، قدم التحريفيون الجدد استنتاجا أساسيا شكل مرتكزا لأطروحتهم الثانية.

2-الأطروحة الثانية: الحركة الماركسية . اللينينية و "إلى الأمام" ليست بديلا ثوريا

لقد أوصل التحليل السابق أصحابه، إلى اعتبار الحملم و"إلى الأمام"، ليست بديلا ثوريا، ومما جاء في هذا الصدد:

"ولم تبرز كتعبير شامل في إطار المجتمع ككل أو داخل طبقاته وفئاته الأساسية، ومن ثمة فإن طرحها المشروع المتمثل في تشكيل بديل اللقوى الوطنية التقدمية، طرح مغلوط من الأساس، إذ كيف يمكن إنجاز "بديل" من العدم؟ لأن البديل لا يتحقق انطلاقا من رغبة إرادية مجردة، بل إنه تعبير عن قوانين موضوعية وعن مستوى للصراع الطبقي والسياسي ... وإن طرح مهمة تشكيل "بديل" للأحزاب الوطنية التقدمية يعني أن هذه الأحزاب لم يعد لها أي دور في الصراع الطبقي والسياسي والإيديولوجي في المجتمع، أو أن هذا الأخير لم يعد يفتح لها

المجال إلا لأدوار ثانوية وهامشية". انطلاقا من التحليل أعلاه، يقدم التحريفيون الجدد خلاصتهم الجديدة حول استحالة البديل الثوري ويرتبط ذلك عندهم بعنصرين:

- العنصر الأول، و يتمثل في غياب الشروط الموضوعية، و مستوى الصراع الطبقي و السياسي، الذي يسمح بنشوء هذا "البديل الثوري"، و هنا يلتحق التحريفيون الجدد، بأطروحة الأنواليين حول تقييم مرحلة 1965- 1970 و مقارنتهم إياها بمرحلة 1956-1965، حيث كان مستوى النضال الطبقي و السياسي متقدما، و هذا هراء ما بعده هراء.

- أما العنصر الثاني، فيتمثل في كون الحملم طرحت نفسها كبديل ل "للأحزاب الوطنية التقدمية"، فقد كان طرحا خاطئا، كأن تلك الأحزاب لم يعد لها أي دور في الصراع الطبقي والسياسي والإيديولوجي في المجتمع، أو أن هذا الأخير لم يعد يفتح لها المجال إلا لأدوار ثانوية وهامشية".

لا يحتاج المرء إلى مجهود كبير، لدحض هذه الأطروحة القائمة على تشويه الحقائق ولوي عنق الأطروحة الماركسية. اللينينية حول الأحزاب الإصلاحية والتحريفية، باعتبارها أحزابا للبورجوازية الصغيرة والمتوسطة، وذات خط إيديولوجي إصلاحي أو تحريفي، يحكم منظورها الاستراتيجي والتكتيكي، إضافة لمواقفها من قضايا أممية وقومية و وطنية، و ميلها الدائم إلى الكولسة و التفاوض على حساب الجماهم 261.

لم يكن النقد يتعلق باستمرارها من عدمه، بقدر ماكان يتمحور حول طبيعتها الطبقية وخطها الإيديولوجي وطروحاتها السياسية التكتيكية والاستراتيجية 262. لا يمكن، فهم طبيعة هذا الدفاع المستميت عن الأحزاب الإصلاحية، دون وضعه في سياق المواقف السابقة

^{261.} مواقفها خلال انتفاضة 23 مارس 1965، مشاركتها في مؤامرة إفران سنة 1970 ...المواقف المختلفة من انتفاضات الشعب المغربي مثل انتفاضة 1981... الموقف من القضية الفلسطينية، التي تم السكوت عنها لمدة 20 سنة، و موقفها من مخطط روجرز التصفوي ...

^{262.} انظر في هذا الصدد الوثائق الأساسية... : الخط الثوري، الجزء الأول، وكذلك وثيقة "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية"، نشرت في موقع "30 غشت" ضمن خانة: "ثرات الحملم"، و وثيقة "الوضع الراهن و المهام العاجلة للحملم".

"للإصلاحيين الجدد"²⁶³، لكن مع الفارق هذه المرة، فقد حصلت قفزة نوعية في فكر هؤلاء، ستؤدي بهم إلى اعتبار هذه القوى هي البديل، الشيء الذي لم يجرؤوا على قوله صراحة في السابق. وإمعانا في طرحهم ذاك، سيعتبرون أن الانفصال عن تلك الأحزاب كان خطأ، وهذا ما شكل أساس أطروحتهم الثالثة.

3- الأطروحة الثالثة: حول خطأ الانفصال عن الأحزاب الوطنية التقدمية

جاء في باب الانفصال عن "الأحزاب الوطنية التقدمية" ما يلي: "إن الانفصال عن "الأحزاب الوطنية التقدمية" بدعوى تشكيل "بديل ثوري" مزعوم أدى من الناحية العملية إلى تشكيل تنظيمات طلابية فكرا وممارسة، وهذا شيء منطقي وطبيعي ومنسجم تماما مع واقع المجموعات التي شكلت تلك التنظيمات وارتباطاتها السياسية والاجتماعية".

ثم بعد ذلك يقولون:

"وكان من المستحيل على تلك المجموعات المعزولة أن تشكل بديلا للأحزاب الوطنية التقدمية داخل القطاع الطلابي نفسه رغم قابليته للتأثر السريع بالنزعات المتطرفة، فأحرى أن تطال مواقع تواجدها في القطاعات الجماهيرية الأخرى وخاصة الأساسية منها".

بالإضافة، إلى كون هذه الأطروحة تقوم بترديد أقوال أقطاب الإصلاحية والتحريفية، التي لم تستسغ عملية الانشقاق عنها، فهي أيضا تفضح جوهر أطروحة "وحدة القوى الثورية والديموقراطية" كمعبر للتجذر وسط الطبقة العاملة والجماهير الكادحة، هكذا أصبحت مهمة التجذر داخل الجماهير الأساسية مستحيلة الإنجاز خارج ما تسميه ب "الأحزاب الوطنية التقدمية". و بطبيعة الحال، يكون موقف الانفصال خاطئا، و سببا في تشكيل تنظيمات طلابية فكرا و ممارسة يستحيل عليها تشكيل بديل ثوري لتلك الأحزاب، حتى داخل بعض القطاعات التي تتميز بقابلية التأثر السريع و يعنون هنا القطاع الطلابي ... كما لو أن الحركة الطلابية، لم تعرف تطورا نوعيا في نضالها مع مجيء اليسار الثوري الماركسي ـ اللينيني، و لم يتوج ذلك بالمؤتمر 15 للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، و أن التاريخ اللاحق في هذا الصدد

^{263.} انظر أطروحتهم حول "وحدة القوى الديموقراطية و الثورية".

معروف لدى مناضلي الحركة الطلابية و الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، الذين لا زالوا يقاتلون في الصفوف الأمامية داخل الجامعة إلى يومنا هذا، أما إرجاع الحكم على تاريخ الحملم و منظمة "إلى الأمام" إلى وجود"خطيئة أصلية" تجرأ على ارتكباها مناضلوها المؤسسون، فحتى أقطاب التحريفية و الإصلاحية لم يستطيعوا إبداع مثل هذا الطرح،الذي لا يصمد أمام أبسط تحليل. فقد اختارت الحملم ومنظمة "إلى الأمام"، حسب زعمهم، طريق العزلة والتهميش، لأنها قامت بالانفصال عن "الأحزاب الوطنية التقدمية".

لقد كان موقف الانفصال خطأ، وهو أصل "الأزمة البنيوية" لأنه أعدم العمل في المواقع الفعلية للتغيير، و يعنون بذلك "الأحزاب الوطنية التقدمية"، و في هذا السياق يقولون:

"اختارت المجموعات اليسارية بما فيها مجموعة "إلى الأمام" لنفسها طريق العزلة والتهميش والابتعاد عن المساهمة في تطوير الصراع الإيديولوجي والسياسي داخل القوى التقدمية لتجاوز الأوضاع التي كانت تعيشها. هكذا ابتعدت عن المواقع الفعلية للتغيير، وطرحت إشكالا مغلوطا من أساسه، يتمثل في المراهنة عل تحقيق "بديل" مزعوم من لا شيء. وبالاعتماد فقط على الإرادة الذاتية، وبذلك وضعت نفسها في مدار مغلق، فاتجهت تبحث عن كيفية تجاوز أزمتها البنيوية في النتائج لا في الأصل، وبعناصر من ذات الأزمة نفسها، الشيء الذي لم يولد بالنسبة لها غير تضافر عوامل التفكك والانحلال والهامشية".

وعلى منوال هذا الطرح، جاء تقييم التحريفيين الجدد لمفهوم الأزمة لدى منظمة "إلى الأمام"، معتبرين إياها أزمة بنيوية، كما أن الوعي بها كان متأخرا. ونقرأ في هذا الصدد ما يلي حول الأزمة البنيوية التي كانت حسب زعمهم:

"قديمة نشأت معها وارتبطت بالمشروع ذاته، مشروع تحويل مجموعات طلابية إلى حزب ثوري، والانتقال من التعبير الفكري والسياسي عن فئات طلابية إلى محاولة التمثيل الطبقي والسياسي والإيديولوجي للطبقة العاملة والفلاحين والتعبير عن مصالحهما الطبقية وإنجاز الثورة"

"وإن التساؤل حول جوهر هذا المشروع في حد ذاته، مسألة ظلت "إلى الأمام" ترفضها محاولة بذلك حصر وتوجيه النقاش عن الأزمة في إطار المشروع ذاته وهذا الموقف يجسد وعيا ناقصا بالأزمة، وعيا غير ناضج يظل في حدود البحث في النتائج ولا تتجاوزها إلى البحث في الأسباب".

قبل صدور هذا الحكم بالإعدام على منظمة "إلى الأمام"، التي لا حل لأزمتها سوى العودة إلى الأحزاب الأم "الوطنية التقدمية" أو الموت النهائي، مهد التحريفيون الجدد لأطروحتهم بمجموعة من الأسئلة، من قبيل طبيعة الفكر الإيديولوجي والسياسي لمنظمة "إلى الأمام"، وكذا النهاية التي وصلت إليها هذه الأخيرة، التي تطرح حسب زعمهم تساؤلات كبيرة حول أسباب الفشل في تحقيق المشروع الذي وظفت كل مجهوداتها الفكرية والسياسية من أجل تجسيده في الواقع، هل أن الأمر يتعلق بخلل أو انحراف في إطار المشروع نفسه؟ أم أن الأمر يتجاوز هذا الحد إلى جوهر المشروع نفسه الذي تشكل هذه المنظمة جزءا لا يتجزأ منه؟ وبالتالي ما هي طبيعة الأزمة التي عاشتها مع باقي المجموعات اليسارية الأخرى؟

نحن أمام ثلاثة أسئلة من صميم التصور الأصلي القائل ببنيوية أزمة الحملم، وبالتالي محاولة البرهنة على وجود تلك "الأزمة البنيوية"، التي يدعي أصحاب هذا الطرح، أن الوعي بها كان متأخرا وغير ناضج، يبحث في النتائج ولا يبحث في الأسباب، مما يساهم في توليد الأوهام لدى المناضلين حول إمكانية تصحيح مسارها. وبطبيعة الحال، تندرج الوثيقة ضمن عملية محاربة هاته الأوهام والدعوة إلى ماذا؟ الجواب: العودة إلى صفوف الأحزاب الوطنية التقدمية، المكان الحقيقي للتغيير، الذي لا يجب البحث فيه عن بديل. إنه بؤس التحليل، وبؤس النتائج المتولدة عنه، وبئس بديل البديل الثوري، إنها دعوة للرجوع القهقرى، عبر القفز على التاريخ ومعطياته، والعجز عن تقديم البراهين عما أسموه بالأزمة البنيوية.

4) الأطروحة الرابعة: في نقد الخط الإيديولوجي لمنظمة "إلى الأمام" والبديل المزعوم

منذ انطلاق هجومه المضاد، ضد الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام"، قام الاتجاه الإصلاحي الجديد بمحاولاته تحت يافطة محاربة "الانتهازية اليسارية"، و لم تخل تصريحاته و كتاباته، منذ ذلك الحين، من إشارات مكرورة حول مسؤولية الخط "الانتهازي اليساري" داخل منظمة "إلى الأمام"عن الضربات التي تعرضت لها، و من تم إلقاء مسؤولية نتائجها على ذلك الاتجاه، و في صراعهم المحموم ضد خط المنظمة، الذي لم يكن يخل من بعض مظاهر هذا الانحراف، و قد أشرنا إلى ذلك سابقا، استمر الإصلاحيون الجدد في هروبهم إلى الأمام و

رفضهم تحمل المسؤولية في الأخطاء التي ارتكبوها، وهم يتحملون المسؤولية القيادية، لم يستطيعوا تقديم أي تقييم شامل لخط المنظمة، بل تهربوا مرارا من المشاركة في مثل هذا التقييم، و استعملوا يافطة "الانتهازية اليسارية" للتغطية على أخطائهم و تبريرهم لعدم الصمود أمام الجلاد، و قبل ذلك أمام هجوم النظام قبل الاعتقال، قائلين: لسنا مسؤولين عما وقع، و ليست ممارساتنا هي السبب، فالمسؤولية سببها الخط و "الانتهازية اليسارية"، ذلك الجواب السهل الذي نجده عند كل الانتهازيين.

فكيف قام هؤلاء بالحكم النهائي على الخط الإيديولوجي للمنظمة، باعتباره خطا انتهازيا يساريا؟

سيبحث القارئ النزيه عن مقومات هذا الطرح وتفاصيله، فلن يجد سوى الكلمات والعموميات التي تقول بأن خط "إلى الأمام" الإيديولوجي هو التزام بالفكر الانتهازي اليساري، ولن نجد أحسن من هذه الفقرة للاستشهاد بها حول هذا القول:

"ليس ترديدها المتواصل (يعني هنا منظمة "إلى الأمام") لبعض الكلمات والجمل الماركسية الرنانة إلا تجسيدا لأهم مميرات النزعة الانتهازية اليسارية التي تختار بشكل انتقائي دوغمائي ما يدعم بنيتها الفكرية والسياسية الجامدة"

هناك إذن توصيف للخط الإيديولوجي لمنظمة "إلى الأمام" بالانتقائية والدوغمائية والإرادوية دون تقديم أبسط دليل على ذلك، من المفروض فيه أن يقوم بقراءة نقدية موضوعية لتجربة المنظمة من خلال أدبياتها وممارساتها ونظام علاقاتها الداخلية وتجاربها المختلفة في مجال العمل الجماهيري، وكل هذا بارتباط وثيق مع الأوضاع الطبقية لمرحلة تاريخية محددة.

كل الانتهازيين والتحريفيين لم يقوموا بهذا العمل، بل تهربوا منه²⁶⁴، إما لعجز لديهم أو لاعتماد نظرة انتقائية تساعد على دعم أطروحاتهم الجديدة، ولذلك تبقى كتاباتهم في هذا المجال عبارة عن إنشاءات لا أقل ولا أكثر، وحينما يتكلم الإصلاحيون الجدد عن أنفسهم فإنهم يقدمونها على أنهم متشبثون ب:

"النضال والمنهج المادي الجدلي والتاريخي في تحليل وفهم الواقع الملموس من أجل تغييره، بأهداف ووسائل تستجيب لمتطلبات الواقع وقوانينه الموضوعية بما يخدم اتجاه التقدم التاريخي والاجتماعي للبلاد، بعيدا عن الأحلام الطفولية والإسقاطات الذاتية والمثالية..." إنه

^{264.} من المعروف أن كل التيارات الإصلاحية و التصفوية و التحريفية الجديدة، رفضت شعار التقييم الشامل.

حقا لمنظور غريب للمادية الجدلية (فكر ومنهج الثورة)، والمادية التاريخية (نظرية ومنهج الصراع الطبقي ومنظوره الثوري). لقد أصبح ماركس وانجلز ولينين، على أيدي هؤلاء، مجرد إصلاحيين يشدون في ذنب البورجوازية والإصلاحية. لقد استخدم الإصلاحيون الجدد ماديتهم الجدلية والتاريخية لتبرير العودة إلى شرنقة الأحزاب الإصلاحية التحريفية المسماة "وطنية تقدمية".

5) الأطروحة الخامسة: حول الشبكية والبيروقراطية وتعامل منظمة "إلى الأمام"مع تناقضاتها الداخلية.

بارتباط مع أطروحة أخرى للإصلاحيين الجدد يؤكدون فيها على تأثير الإيديولوجيات الإرهابية المغامرة بعد 1968²⁶⁵ على خط المنظمة وتجربتها، ويقرون، فيما يشبه تقييما- سطحيا- بسيادة الشبكية والبيروقراطية في العلاقات الداخلية بين أطر منظمة "إلى الأمام"، ومن هنا، حسب زعمهم تلك المحاولات المستمرة لدى المنظمة "لدراسة تقنيات التنظيم والسرية، ومحاولة تلافي نتائج حتمية لموقف سياسي خاطئ بأساليب تقنية "²⁶⁶.

دون الدخول في نقاش معمق مع مثل هكذا أطروحة، والتي يمحي بها أصحابها بجرة قلم، كل تاريخ المنظمة في محاربة الشبكية والخطوط الإيديولوجية التي تنبع منها. ويكفينا التذكير، بصراع الخط الثوري خلال سنة 1972 ضد الأطروحات الشبكية النخبوية الإرهابية 267 وكذلك، صراع المنظمة ضد التصورات البلانكية، التي انتشرت مع انطلاق أحداث مارس 1973 268. أما دراسة تقنيات التنظيم والسرية، فقد

^{265.} المقصود هنا، انتفاضة ماي 1968 بفرنسا.

^{266.} هناك مبالغة في هذا الادعاء، بل إن بعض الفترات غاب فيها مثل هذا الاهتمام، و لو في حده الأدنى.

^{267.} نعني هنا "خط جمال بلخضر"، و قد سبقت الإشارة إليه في هامش سابق.

^{268.} انظر وثيقة "الوضع الراهن و المهام العاجلة للحملم"، و نقاش المنظمة مع الفصيل الثالث "لنخدم الشعب"، تحت عنوان "من أجل خط ماركسي ـ لينيني لحزب البروليتاريا المغربي"، والوثيقتان صدرتا في كراسة "الوثائق الأساسية : الخط الثوري، الجزء الأول"، منشورات موقع "30 غشت".

كانت تخضع لمنظور الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام"، والذي يعتمد على "خط الجماهير"، والمنظور اللينيني للحزب، وقد أثبتت التجربة أن أصحابنا، لم يدركوا كنهه في يوم من الأيام. ومن باب المقارنة نحيل القارئ على وثيقة "10 أشهر من كفاح التنظيم، نقد ونقد ذاتي" الصادرة في 20 نونبر 1972، وقد مهدت هذه الوثيقة، بمنهجية دقيقة، لمشروع إعادة بناء المنظمة، بعد تجربة 1970-1972، ولم تقم بذلك من فراغ، أو حبا في البحث عن وسائل تقنية محضة معزولة عن الخط الإيديولوجي والسياسي والاستراتيجي الذي بلورته المنظمة. وأكثر من هذا وذاك، تم القيام بجرد لأخطاء المنظمة خلال الحقبة السابقة على صدور الوثيقة، وتمت معالجة الأخطاء بتقييم نقدي صريح وحازم، فتم استخلاص جوهرها الإيديولوجي والسياسي، مما أعطى للمنظمة دفعة جديدة في عملها الثوري، أعادت الحماس لمناضليها وأطرها الثورية، فانطلقوا يعملون من أجل إعادة بنائها، كمنظمة طليعية، صلبة وراسخة جماهيريا، وكان في مقدمة هؤلاء الرفيق الشهيد عبد اللطيف زروال، الذي دافع باستماتة عن هذا النهج، وصل حد الاستشهاد 269. لقد عرفت فترة نونبر 1972- نونبر 1974 أوج تطور المنظمة، الشيء الذي اضطر معه زعيم "الإصلاحيين الجدد " الاعتراف به في جريدة "الأحداث المغربية".

و بدل السير على نفس النهج الذي دشنته المنظمة في نونبر 1972، و ذلك بعد اعتقالات نونبر 1974 و يناير 1975، حيث كان أطر الاتجاه الإصلاحي الجديد، و على رأسهم المشتري بلعباس و عبد الله المنصوري، يتحكمون في دواليب قيادة المنظمة، نجدهم متأخرين في إنجاز تقييم للضربة التي تعرضت لها المنظمة، و حينما قاموا بذلك، غيبوا كل طابع إيديولوجي و سياسي في تقييمهم الصادر في "الشيوعي"²⁷¹، النشرة الداخلية للمنظمة، غشت 1975)، و أكدوا على الجوانب التقنية المحضة، و أعادوا إنتاج الأخطاء السابقة، إبان اعتقالات دجنبر

^{269.} عبد اللطيف زروال، أحد أبرز قادة المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام"، اعتقل يوم 5 نونبر 1974، على إثر وشاية من أحد أطر منظمة "كر، مارس"، و تعرض لتعذيب شديد، بهدف انتزاع معلومات منه حول المنظمة، و بعد أيام من اعتقاله، و ازدياد حدة تعذيبه داخل المعتقل السري السيء الذكر، المعروف باسم "درب مولاي الشريف"، تحت إشراف الجلاد الكوميسير اليوسفي قدور، استشهد يوم 14 نونبر 1974 بمستشفى ابن سينا بمدينة الرباط، و هو يردد "أموت من أجل بلدي"، و لحد الآن، و رغم كل ادعاءات النظام و حوارييه و خدامه، لم يظهر أي أثر لجثته و لقبره. (للمزيد من المعطيات حول الشهيد القائد عبد اللطيف زروال، انظر كتاب "الشهداء الثوريون الثلاثة" المنشور على موقع "30 غشت".

^{270.} انظر حلقات سلسلة "أقصى اليسار" مرجع سبق ذكره.

^{271. &}quot;الشيوعي"، النشرة المركزية الداخلية لمنظمة "إلى الأمام"، و قد صدر العدد الأول منها في دجنبر 1972.

1975 - مارس 1976، و بشكل كاربكاتوري، وصل بأصحابه، بدل الدفاع المستميت عن المنظمة - وهم "القادة المبرزون" - كما فعل من قبلهم الشهيد عبد اللطيف زروال – إلى حدود الانهيار و التعامل مع العدو، وبذلك تحملوا المسؤولية التاريخية في ضرب المنظمة و القضاء عليها بالداخل، أما البيروقراطية، و إن لم تخل منها الفترات السابقة، فقد أصبحت نهجا قائما خلال فترة نونبر 1974 - مارس 76. لقد حول "الإصلاحيون الجدد"، خلال هذه الحقبة، الطرح الذي جاءت به وثيقة "10 أشهر من كفاح التنظيم... "حول دور القيادة في بناء الخط السياسي للمنظمة، إلى مجرد طرح احتكاري للقيادة بالمعنى الضيق للكلمة، بل أسسوا لنهج سيستمر داخل المنظمة، حتى لدى اتجاهات أخرى (اتجاه ما سمى ب "إعادة البناء" الذي اعتمد على تصور بيروقراطي لذلك، يقوم بتقديس ما يسميه ب "القيادة"). في واقع الأمر، كانت "القيادة"خلال هاته الفترة حكرا على رفيق أو رفيقين ، وظل الآخرون مجرد منفذين، وهذا ما يفسر انهيار وحدة المنظمة سياسيا وإيديولوجيا، وظهور العديد من الانسحابات والانهيارات والانهزامية حتى قبل الاعتقالات، وحينما هبت رياح القمع، كانت المنظمة منخورة من الداخل، فقدمها زعماء الإصلاحيين لقمة سائغة في أيدي الأجهزة القمعية الفاشية. و في سياق أطروحاتهم حول بيروقراطية منظمة "إلى الأمام"، وكيفية تعاملها مع تناقضاتها الداخلية، حاول الإصلاحيون الجدد، قبل إعطاء أمثلة على ذلك، العودة إلى مرحلة ما قبل تأسيس المنظمة، حينما كان العديد من أعضائها المؤسسين ينتمون إلى حزب "التحرر و الاشتراكية" (الحزب الشيوعي سابقا) فقاموا في إطار طرحهم التحريفي، الذي يعتبر أن الانفصال عن "الأحزاب الوطنية و التقدمية" كان خطأ تاريخيا، بانتقاد الرفاق الذين انفصلوا عن الحزب و زعموا بأنهم بدل طرح شعار الديموقراطية داخل حزب "التحرر و الاشتراكية"، قاموا بمحاولة الاستيلاء على القيادة، و بعدما فشلوا قاموا بعملية "الانشقاق"، أي أنهم باختصار، لم يقوموا بتطوير الصراع الإيديولوجي و السياسي داخل هذا الحزب من أجل تطويره. لا يسعنا هنا، سوى التأكيد على استعمال الإصلاحيين الجدد أسلوب الأكاذيب، لأن أطروحتهم واتهامهم لا يمكن أن يستشف من أية واقعة تاريخية. فالكل يعلم أن "حزب التحرر والاشتراكية"، كانت تحكمه علاقات مركزية بيروقراطية ومفرطة، ولا أحد يستطيع مناقشة الزعيم المبجل "على يعتة" أبو التحريفيين المغاربة، فكل المحاولات لفرض النقاش، يتم وأدها في المهد، و يحكم على أصحابها بالتهميش، رغم كل الأخطاء الكارثية للحزب272، علما أن الحزب، كان تكتلا لمجموعة من المثقفين و التكنوقراط و فاقدا لأي قاعدة جماهيرية، و رغم كل هذا،

^{272.} مثل الموقف من القضية الفلسطينية، و مشروع روجرز التصفوي، و دور الحزب في مؤامرة إفران سنة 1970، و المواقف الذيلية من الأحزاب الإصلاحية، و

اعتبر أصحاب الوثيقة أن هذا الحزب مكان حقيقي للفعل و التغيير.

أما الأمثلة، التي يسوقها أصحاب الوثيقة، للبرهنة على صحة أطروحتهم، والتي ظل البعض يروجها ويتلذذ باجترارها، كلما طلب منهم رأي حول تجربة المنظمة، فيسارعون إلى نفتها، كما تنفت الحية سمها، فيتم الترويج لها، نعني هنا حالة المسمى "حسن بنعدي"²⁷³، هذا بالنسبة للنموذج الأول. أما النموذج الثاني، فيتعلق بما يسمى حالة ريموند بنعيم، و في شأنه نقرأ ما يلي:

"و في نهاية سنة 1971، تكرر نفس التعامل مع عضو مسؤول في القيادة، عندما طرح وجهة نظر مخالفة للفكر السائد، بصدد الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي في حقه، و انتهى الأمر بإبعاده عن المسؤولية". لننظر عن قرب، لحكاية الإجهاز السياسي والتنظيمي، الذي تعرض له "ريموند بنعيم" حسب مزاعم الإصلاحيين الجدد.

في البداية، من هو ريموند بنعيم؟

إنه أستاذ جامعي، أحد الذين ساهموا في تأسيس المنظمة، وكان عضوا في "لجنة التنسيق الوطنية"، قبل انبثاق القيادة الجديدة للمنظمة في بداية يناير 1972، تحت اسم "اللجنة الوطنية". خلال سنتي 1971 و 1972، كان له موقف سياسي ، تمير أساسا برفض العمل الجماهيري، و التركيز على بناء التنظيم و تكوين الأطر خارج الأعمال الجماهيرية الدعائية أو التحريضية، و هو ما يشبه "الخط الداخلي" الذي سبق و أن برز داخل منظمة"23 مارس"،إضافة إلى هذا، كانت له مواقف إصلاحية تجاه القوى الإصلاحية، فيما يشبه نوعا من الدعم للكتلة الوطنية ("الكتلة الوطنية": تجمع للأحزاب الإصلاحية، تشكل سنة 1970، و كان يضم كلا من "حزب الاستقلال" و"حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية").

كذلك رفضه المستمر، و تأجيله لأي نقاش حول الاستراتيجية، و التبني الكامل للأطروحات التحريفية السوفياتية.

^{273.} حسن بنعدي، و بعد مسارات متقلبة، منها خدمته لبيروقراطية "الاتحاد المغربي للشغل" من خلال إشرافه على جريدتها "مغارب"، انتهى به المطاف إلى المساهمة في بناء حزب "الأصالة و المعاصرة"، و معلوم أن بنعدي كان أحد العناصر التي ساهمت في تأسيس المنظمة، لكن الرجل و كمن أذهله فعله بعد حين، تراجع منذ الأيام الأولى بمبررات مزعومة لا علاقة لها بالنضال الثوري.

هذا هو الرجل، الذي أصبح زعماء الإصلاحيين الجدد يعتدون به، فهل تم الإجهاز عليه سياسيا وتنظيميا كما زعم هؤلاء؟ لوضع القارئ في السياق الصحيح للأمور، نذكر ببعض المعطيات لتقريب الصورة الحقيقية عن مجريات الأمور.

عندما تأسست منظمة "إلى الأمام" في غشت 1970، كان من بين أعضائها مجموعة من التكنوقراط و المهندسين، و بعض الأساتذة الجامعين، و ليس المشكل في كون هؤلاء يزاولون هذه المهن، بل لكونهم تمرسوا داخل "حزب التحرر و الاشتراكية" الحزب التحريفي، و اكتسبوا بذلك سلوكا و عادات و منظورا للنضال، يتماشى و العقلية البورجوازية الصغيرة، النخبوية و المتعالية، ساعد على ترسخها لديهم، نمط عيش بورجوازي، البعض منهم كان يسكن فيلات أو شقق في الأحياء "الراقية"، بصالوناتها و كراسيها ذات أنماط رفيعة، و كان يلف هؤلاء أسلوب تخاطب يعتمد الفرنسية الباريسية، يقرؤون و يكتبون بها ككل نخبة تحس بتفوقها و تميزها.

عندما بدأت المنظمة نشاطها السياسي والجماهيري والتنظيمي، التحق بصفوفها العديد من مناضلي الطبقات الكادحة. وكان أول احتكاك بين الطرفين، قد فجر صراعا حول اللغة، ذلك أن مجموعة من الوثائق كانت تكتب باللغة الفرنسية، وكان الأولون من المدافعين عن ذلك، بينما وجد الطرف الثاني في ذلك إهانة للغة العربية و"للغة الشعب"، فدارت أول معركة بين الطرفين في هذا الموضوع، انتهت بفرض الطرف الثاني لكتابة الوثائق باللغة العربية. أما المعركة الثانية، التي بدأت تتبلور ابتداء من سنة 1971، فقد كانت نتيجة لتهرب هؤلاء البورجوازيين الصغار، من تحمل مسؤولياتهم السياسية والتنظيمية، فيما يتعلق بكل الأعمال التي كانت تقوم بها المنظمة، و في مقدمتها المساهمة في توزيع المناشير في الأحياء الشعبية أو العمالية، مما كان يطرح عدة أسئلة عن مدى انتمائهم للمنظمة، و مدى تجسيدهم لمبادئها.

و لما أطلق زعيم هؤلاء الإصلاحيين الأوائل العنان، لأطروحاته حول بناء التنظيم خارج النضالات الجماهيرية، ازدادت حدة الصراع بين الطرف الأول و الثاني، و عند الإعداد للندوة الوطنية للمنظمة، و التي انعقدت في 31 دجنبر 1971 و فاتح يناير 1972، انعقدت مجموعة من الندوات المحلية للفروع استعدادا للندوة، و لأن هذا الاتجاه، كان يتمركز أساسا بمدينة الرباط، فقد عرفت الندوة المحلية و قبلها اجتماعات الخلايا، صراعا حادا ضد هذا الاتجاه، و عندما انعقدت الندوة الوطنية في التاريخ أعلاه، ساند أغلبية الرفاق الاتجاه الثوري الذي

بدأ يتبلور منذ ذلك الوقت²⁷⁴. وشكلت الندوة الوطنية بالفعل، أولى انتصارات الخط الثوري، الذي فتح مسارا جديدا توج بصدور وثيقة "عشرة أشهر من كفاح التنظيم ..." وذلك في 20 نونبر 1972. وعندما وصلت الندوة الوطنية في جدول أعمالها إلى نقطة انتخاب اللجنة الوطنية للمنظمة، لم يترشح "ريموند بنعيم"، ولم يضغط عليه أحد من أجل ذلك، ولم يتم الإجهاز عليه، كما لم يمنع من إبداء رأيه كما يدعي أصحابنا، وفي الأخير انتخبت الندوة الوطنية الرفيق فؤاد الهيلالي ممثلا لفرع الرباط داخلها.

وما لم يشر إليه "مدعو الإجهاز"هو ادعاء "ريموند بنعيم" بعد الندوة الوطنية، تمثيليته للفرع داخل اللجنة الوطنية، مما أنتج صراعا قويا داخل اللجنة المحلية للفرع، سيكشف عن وجود أعمال تكتلية لبنعيم وجماعته ضد الممثل الجديد للفرع داخل اللجنة الوطنية، مما أدى إلى انشطار داخل الفرع ستعاني منه المنطقة إلى حدود 1973. و عندما هبت رياح الاعتقالات في يناير 1972، و استمرت إلى حدود ماي 1972، بدأت الحالة النفسية لريموند بنعيم تهتز، كما تعبر عن ذلك بعض الممارسات لديه التي كانت ترى البوليس في كل مكان (فوبيا البوليس أو فليكومنيا)، لحد أن بعض الاجتماعات يتم توقيفها نتيجة إحساسه بأن البوليس يحاصر المكان، و بعد التأكد من ادعاءاته، يتبين أن الرجل كان مصابا برعب شديد من البوليس²⁷⁵، و عندما اشتد القمع على المنظمة، تدهورت الحالة المعنوية للرفيق لتصل حد تهديد المنظمة بإفشاء أسرارها، إذا تم اعتقاله، و بالتالي و في نوع من الابتزاز، اشترط على المنظمة إخراجه خارج البلاد. وبطبيعة الحال استطاع الرجل أن يفر خارج البلاد، وبذلك انتهت حكاية "الإجهاز" على هذا الرجل، الذي اتخذه زعماء الإصلاحيين الجدد دليلا على كيفية حلى التناقضات داخل منظمة "إلى الأمام"، فبئس الإدعاء وبئس المدعى.

وفي سياق عرضهم حول الانفجارات والصراعات التي عرفتها المنظمة بعد الاعتقالات، والتي يردونها إلى تزايد العزلة والقمع، وأثرهما كعوامل حاسمة في انفجار الخلافات العميقة داخل "إلى الأمام"، وبروز اتجاهين رئيسيين، وهما حسب طرح الإصلاحيين الجدد:

- اتجاه أول، يرى ضرورة إعادة النظر في مجمل الفكر الإيديولوجي والسياسي والتنظيمي ل "إلى الأمام" والمجموعات اليسارية، منطلقا من

^{274.} انظر وثائق "إلى الأمام" بالنسبة لهاته الفترة، و التي تم نشرها في كراسة " الوثائق الأساسية : الخط الثوري، الجزء الأول"، المنشورة بموقع "30 غشت".

^{275.} مثال على ذلك، حادثة اجتماع اللجنة المحلية سنة 1972، بمقر سكن بنعيم قرب محطة القطار الرباط . المدينة، حين تبين أن العناصر المشبوهة، لم تكن إلا مجرد مواطنين عاديين.

التجربة، ومعتمدا عليها كممارسة أبرزت الطريق المسدود، الذي سلكته تلك المجموعة (اتجاه عدد قليل من المناضلين).

- اتجاه ثاني، كان يرى أن الخط السياسي صحيح تماما، وأن التصفية السياسية والتنظيمية التي تعرضت لها المنظمة شيء عابر ومرتبط بأخطاء فردية، وبذلك اعتبر هذا الاتجاه، أن الخط السياسي بريء واجتهد لتطويره بنفس الطريقة السابقة.

يقوم "الإصلاحيون الجدد" بمجموعة من المغالطات، لإعطاء دعم لموقفهم. أولا، إن إعادة النظر في مجمل الفكر الإيديولوجي والسياسي، تمت بشكل واضح بعد صدور بيانهم الشهير، فهل كان هؤلاء يخفون مواقفهم قبل ذلك لضرورات تكتيكية أم العكس؟ كل ما نستطيع قوله بشكل مؤكد، هو أن مراجعتهم الشاملة، لم تقدم بشكل كامل و واضح، إلا عند صدور "بيان من داخل السجن...". وبطبيعة الحال كان هذا تحت ضغط تأثير الصراع بين الاتجاه الثوري والاتجاه الإصلاحي، خاصة، بعد صدور قرارات 12 نونبر 1979.

لقد كان مجموعة من الرفاق يدركون جوهر أطروحاتهم، لكن أصحاب هذا الرأي كانوا يتلونون كالحرباء، و يقدمون آراءهم كما لو أنها قضايا تمس التكتيك السياسي، و بعض الجوانب التنظيمية، و قد كان توقيت المحاكمة، و المواقف التي يجب التعبير عنها من داخلها، مثار أول خلاف مع هؤلاء الإصلاحيين الجدد، و قد تعرضنا سابقا لحيثيات موقف هؤلاء، خلال الإعداد لمعركة الشهيد عبد اللطيف زروال في نونبر 1976. ما يهمنا هنا، هو ادعائهم بأن الاتجاه الذي سارت عليه المحاكمة، كان مفروضا من طرف الاتجاه الثاني على أغلبية المناضلين. يقول أصحاب هذا الطرح:

"والتوجه الفكري العام الذي سار عليه أصحاب الاتجاه الثاني، وحاولوا فرضه على مجموع المعتقلين في نفس القضية من خلال فرض التعجيل بالمحاكمة، لهذه الاعتبارات رفض أصحاب الاتجاه الأول إضراب نونبر 1976 الذي كان شعاره "المحاكمة أو إطلاق السراح"، ولقد طرح أصحاب الاتجاه الثاني ضرورة الدفاع في المحكمة عن نظرية "الثورة في الغرب العربي" التي تجعل من الصحراء نقطة مركزية في برنامج "إلى الأمام" والدفاع كذلك عن الجمهورية الصحراوية. إلا أن أصحاب الاتجاه الأول رفضوا هذا الموقف جملة وتفصيلا، معتبرين أن ما يجب التركيز عليه هو المشاكل الداخلية للبلاد، لكن الموقف بشكل عام حسم في قاعة المحكمة لصالح التركيز على مسألة الصحراء، الأمر الذي سمح بإنزال أحكام جائرة بالغة القسوة على المناضلين المعتقلين."

بالنسبة لنظرية "الثورة في الغرب العربي"، ليس صحيحا أن بلورتها جاءت نتيجة لتقييم شامل للتجربة. فكل ما في الأمر، كان هناك تفاعل

مع مستجدات الوضع السياسي في الصحراء ونتائجه على المغرب، انطلاقا من الخط السياسي والاستراتيجي للمنظمة، علما أن عناصر هذه النظرية ظلت حاضرة في قلب خطها دون أن يتم نقدها يوما أو التخلي عنها²⁷⁶، وعند صدور الوثيقة المعنية، لم يكن الرفاق في مجموعة 26 على دراية بمعطيات واقع المنظمة بعد اعتقالات نونبر 1974 ويناير 1975، وصولا إلى اعتقالات دجنبر 1975 – مارس 1976، وهذا في حد ذاته كافي لتكذيب ما جاء في طرح الإصلاحيين الجدد. هناك دائما تشويه للحقائق، ولوي لعنقها، من أجل اتهام المنظمة بممارسة أساليب إرهابية فاشية قمعية داخل صفوفها وفي المجتمع.

أما فيما يخص سياق المحاكمة (محاكمة يناير- فبراير 77)، هناك قفز مقصود عند هؤلاء، عن الابتزاز والمساومة التي تعرض لها المعتقلون السياسيون، على يد محامي الأحزاب "الوطنية التقدمية"، خاصة محامو الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذين توجوا موقفهم برفض الدفاع عن المعتقلين السياسيين في المحاكمة، بعدما رفض هؤلاء تغيير مواقفهم السياسية. وبالنسبة للقطيعة السياسية والتنظيمية، التي يقول أصحاب هذا الرأي أنها تمت سنة 1976، فهذا مجرد كذب على التاريخ، لأنها لم تتم إلا بعد نهاية يونيو 1979.

عموما، فقد سحبوا تشويهاتهم على كل شيء، فحينما انفجر الصراع حول الموقف من المحاكمة، كان هؤلاء فاقدين لكل شرعية أمام القواعد التي تبرأت منهم، نظرا لانهيار مجموعة منهم أمام التعذيب، و قامت بإفشاء أسرار التنظيم الذي كانوا مؤتمنين عليه، و قد زاد على ذلك تصريح زعمائهم أمام قاضي التحقيق، و رهانهم على الخروج من السجن بمجرد تقديم تنازلات للنظام، الشيء الذي كان يوزعه "المحامون الاتحاديون"، يمينا و شمالا، كمكافأة عن مواقفهم المتخاذلة (اتخذ حزب الاتحاد الاشتراكي موقفا غير مسبوق، دفاعا عن وحدته الوطنية مع النظام و مسلسله الديموقراطي، و مغربه الجديد، اتجاه المعتقلين السياسيين برفض محاميه الدفاع عنهم).

أما شعار المحاكمة، ومواقف اليمين الإصلاحي الجديد منها، فقد كانت قائمة على رهان الخروج من السّجن، أو على الأقل تخفيف الأحكام، والانخراط في سياسة الإجماع الوطني حول النظام والأحزاب الإصلاحية، وكانت ترى كلها ضرورة الانخراط في ذلك، وبذلك أسس الإصلاحيون الجدد، لخط في المحاكمات السياسية الذي يمكن أن نطلق عليه خط " أفلت بجلدك"، خلافا للموقف المبدئي للحركة

^{276. &}quot;نظرية الثورة في الغرب العربي" موجودة كعناصر أو تصور متكامل في العديد من وثائق المنظمة خاصة وثيقة "الثورة في الغرب العربي في المرحلة التاريخية من تصفية الامبريالية" الصادرة بتاريخ 4 ماي 1971، و هي منشورة على موقع "30 غشت".

الشيوعية العالمية.

6) الأطروحة السادسة: حول إشكالية الارتباط الجماهيري وعجز "إلى الأمام" عن ذلك.

يرى أصحاب الوثيقة أن جذور "إلى الأمام" تلاميذية وطلابية، وهي أساس القاعدة الاجتماعية لسيادة النظرة الطفولية للعمل السياسي بمظاهرها المختلفة، ويتجلى ذلك حسب زعمهم في:

- منطق الرفض لكل شيء من منطلق التمرد على المجتمع (العدمية).
- اختصار التناقضات في تناقض واحد، يفصل بين طرفيه الموقف من التغيير الفوري.
- مسألة العمل السري والعلني والحكم على إفلاس الأحزاب الإصلاحية من خلال ذلك.
 - السرية من المبادئ الرئيسية في العمل الثوري، وفاصل بين الإصلاحي والثوري.
- الموقف من النقابات: دعوة لتجاوزها وتكوين نقابات سرية: حالة"الوداديات" وتأسيس"النقابة الوطنية للتلاميذ"277، وحالة أوطم بعد

^{277.} الوداديات: إطارات نقابية، قام بخلقها "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب" داخل الثانويات وكانت تابعة له، وفي منتصف الستينات، تم حلها من طرف النظام، وظلت الحركة التلاميذية المغربية تطالب بإرجاع الوداديات، ضمن ما كانت تسميه ب "الحق النقابي للتلاميذ"، وقد خيضت من أجل ذلك نضالات بطولية، اكتسبت على إثرها الحركة التلاميذية إلى الأمام، مما جعلها تقدم يوم 22 أبريل، على إثر بيان صادر بالمناسبة، على تأسيس "النقابة الوطنية للتلاميذ".

الحظر ورفع شعار بناء نقابة طلابية سرية 278، والدعوة إلى تشكيل اللجان العمالية السرية 279.

كل هذه التمظهرات حسب زعم الإصلاحيين الجدد، ليست سوى انعكاسا لنظرة طفولية للعمل السياسي والتأثر بالإيديولوجيات المغامرة الإرهابية لما بعد ماي 1968.

هكذا إذن تختزل تجربة المنظمة و معها الحملم، و لدعم ذلك تم تقديم خلاصات و أحكام جاهزة دون أبسط تحليل، و بعزل الموضوعات عن سياقها، و عدم طرحها بارتباط مع الزمان و المكان، و ذلك لتسهيل لوي عنق الحقائق و الالتفاف عليها، فمثلا، حين الحديث عن موضوعة الدعوة لتجاوز النقابات، نجد كشكولا قد تجمع لخدمة الموضوعة، فالدعوة لتشكيل "اللجان العمالية السرية"، من الناحية التاريخية، قد انبثقت سنة 1971 في سياق خط العفوية الذي تم تجاوزه بعد صدور تقرير 20نونبر 1972 وقبل ذلك، كان رفاق المنظمة يشتغلون داخل "الاتحاد المغربي للشغل" و استمر هذا الحال إلى حدود 1976، أما إذا كانت أخطاء، فهي لا علاقة لها بهذا الموقف المزعوم. وبالنسبة لفكرة بناء نقابة طلابية سرية، فقد جاءت على إثر حل النظام الكمبرادوري لنقابة "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب" في يناير 1973، وما كانت تعنيه، فهو بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، كنقابة سرية، وليس تجاوزا لها، بحكم ظروف القمع المغرب" في يناير 1973، وما كانت تعنيه، فهو بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، كنقابة سرية، وليس تجاوزا لها، بحكم ظروف القمع

278. بعد المؤتمر 15 للحركة الطلابية المغربية، الذي توج بصعود "الجبهة الموحدة للطلبة التقدميين" التي شكلتها منظمة "إلى الأمام"، و منظمة "27 مارس" إلى قيادة النقابة الطلابية، و أمام تصاعد النضالات الطلابية في ظروف اشتداد أزمة النظام، بعد المحاولتين الانقلابيتين في يوليوز 1971 و في غشت 1972، أقدم النظام بعد اجتماع للحكومة على إصدار قرار حل "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب"، و بعد المراجعات التي أقدمت عليها "إلى الأمام" لتجربتها داخل الحركة الطلابية، دعت المنظمة إسوة بتجارب مماثلة في اليونان و إسبانيا و البرتغال إلى تأسيس نقابة سرية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب (انظر في هذا الصدد وثيقة "الندوة التحضيرية للقطاع الطلابي"، غشت 1973، المنشورة بموقع "30 غشت"، ضمن كراسة "الوثائق الأساسية: الخط الثوري الجزء الأول"، مرجع سبق ذكره)، و تأسيس نقابة طلابية سرية لم يكن تجاوزا ل"الاتحاد الوطني لطلبة المغرب"، بل طبعة جديدة لضمان استمراريته.

279. دعت منظمة "إلى الأمام" إلى تشكيل اللجان العمالية السرية خلال 1971، ثم تجاوزت هذا الطرح بعد صدور وثيقة "عشرة أشهر من كفاح التنظيم، نقد ونقد ذاتي"، وقد صدرت الوثيقة في كراسة "الوثائق الأساسية ...: الخط الثوري، الجزء الأول"، و إن القيام بسحب هذا الطرح على مجمل تجربة المنظمة، التي كانت تشتغل من داخل "الاتحاد المغربي للشغل"، ليس إلا مجرد ادعاء و افتراء على تاريخ المنظمة ليس إلا.

280. "تقرير 20 نونبر" يعنى به دائما وثيقة "عشرة أشهر من كفاح التنظيم، نقد ونقد ذاتي"، مرجع سبق ذكره.

الشرس، وقد كانت هناك أمثلة كثيرة للحركة الثورية عبر العالم، أما الادعاء بتجاوز أوطم، فهذا أمر لا يستند على أي مستند، بل مجرد كذبة أخرى من جملة أكاذيب الإصلاحيين الجدد. ونفس الحال، ينطبق عل "النقابة الوطنية للتلاميذ"، لأنها جاءت كتتويج لنضالات الحركة التلاميذية، التي كانت تطالب بالحق النقابي، وقد تم تأسيسها في 22 أبريل 1972، و"الوداديات" المتحدث عنها، التي كانت أصلا تابعة للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، قد تم حلها في منتصف الستينات، وهي إطارات محدودة ترتبط بشكل ضيق بالمؤسسة الثانوية، ولا ترتقي إلى مستوى ترجمة الحق النقابي الوطني للحركة التلاميذية.

يمكن مناقشة مسألة هلكان بالإمكان الدمج بين الشكلين والإطارين لتطوير العمل داخل الحركة التلاميذية، لكن لا يمكن القفز على الطبيعة الوطنية والتقدمية لنضال الحركة التلاميذية، كماكان عليه الحال في تلك الفترة، والنقابة الوطنية للتلاميذ هي مثال، على عكس ما يدعي أصحاب الورقة، وليس تجاوزا للعمل النقابي الذي لم يكن موجود أصلا، بقدر ماكان تأسيسا له. إن الطبيعة الاختزالية للموضوعات الأخرى في كذا موقف من كذا قضية، وبطريقة تقريرية، دون دعم ذلك بمواقف و وثائق يمكن الاعتماد عليها في النقاش يستدعي منا الرد و التوضيح، و نحيل القارئ على وثائق المنظمة المنشورة سابقا.

7) الأطروحة السابعة: حول الموقف من الأحزاب الوطنية التقدمية ومن البرلمانية والإصلاح.

يرى الإصلاحيون الجدد، فيما يتعلق ب "الأحزاب الوطنية التقدمية، أن مناهضة الحزبية والتحزب والابتعاد عن الأحزاب الوطنية التقدمية، بل والابتعاد عن السياسة والسياسيين، سمة طبعت خط وتجربة المنظمة، ومن هنا تنظيرها للعفوية والفوضوية والمغامرة، ويحاولون تفسير ذلك بما يلى:

"من خلال تحديدها للتناقضات والموقف منها: من ينتمي للشعب ومن ينتمي إلى صفوف أعداء التقدم يقع الخلط، فيتم السقوط في

صب الماء في طاحونة المواقف الرجعية (الخيانة والتمثيلية الطبقية ومحترفي السياسة)، الموقف من الأحزاب امتداد للموقف من النظام السياسي (عبارة عن كمشة حاكمة) تستمد وجودها من خدمة الامبريالية، ولا يمثل مصالح طبقية كطبقة أو طبقات اجتماعية، والبورجوازية الصغيرة، والمتوسطة، لا وجود لمن يعبر عن مصالحها الطبقية بين الأحزاب السياسية".

إن جدلية التناقضات، التي برزت بين الحملم و منظمة "إلى الأمام" من جهة، و القوى الإصلاحية من جهة أخرى، تعود في طبيعتها الأولى، إلى صراع بين توجهين و خطين و منظورين للصراع السياسي بالمغرب، و كان من الطبيعي، أن يحتد هذا الصراع بين الاتجاهين، بحكم أن الحملم، كانت تحمل مشروع بديل ثوري، ثم هناك تأثر الصراع بين الطرفين، بظروف الصراعات الطبقية حسب المراحل و الظرفيات، و لكن في كل الأحوال، لم تكن الحملم، و أيضا منظمة "إلى الأمام"، تضع هذه الأحزاب، و إن كانت تهاجم قياداتها الانتهازية المتواطئة مع النظام الكمبرادوري، في موقع النظام و التناقض الرئيسي، و لأدل على ذلك، كونها قد دعت في كل الفترات، إلى تنسيق النضال معها، من خلال صيغ جبهوية الاقتراء علما أنه في الفترة الممتدة من نونبر 1974 إلى مارس 1976، كان أقطاب الاتجاه الإصلاحي الجديد، يغازلون هذه الأحزاب، و في وقت كانت فيه تلك الأحزاب تبث حملاتها المسعورة و العدائية ضد المنظمة، و هذا يثبت مرة أخرى فشل التحاليل الأحادية، التي لا ترى الواقع، إلا من جانب واحد. والواقع يقول أن الوحدة مع هذه القوى كانت شبه مستحيلة أو منعدمة. أما ما تمثله هذه الأحزاب من تعبيرات سياسية طبقية، فيمكن العودة إلى مجموعة من وثائق منظمة "إلى الأمام" منها "الوضع الراهن..." و "من أجل خط ماركسي. لينيني...".

وبالنسبة للموقف من النظام، واعتباره "كمشة حاكمة"، فقد يكون هذا صحيحا بالنسبة لوثيقة "سقطت الأقنعة ..." التي صدرت سنة 1970، حين اعتبرت الطبقة الحاكمة مجرد "أوليغارشية " أي كفئة قليلة دون قاعدة طبقية، لكن مواقف المنظمة منذ ذلك التاريخ تطورت كثيرا، ولمزيد من الاطلاع، يمكن الإشارة إلى وثيقتي "حول تناقضات العدو والأفق الثوري بالمغرب" و "المهام العاجلة للحركة الماركسية..." وكلها تكذب هذا الطرح.

بطبيعة الحال، كان الإصلاحيون الجدد، مزهوون ببعض التحركات النسبية التي عرفتها هذه الأحزاب في فترة 1978–1979، إثر النضالات

^{281.} يمكن هنا الإشارة إلى الوثائق التالية: "الخطة التكتيكية المشتركة"، "البرنامج الديموقراطي لسنة 1976" و"البرنامج الديموقراطي لسنة 1976".

الجماهيرية التي خاضتها قطاعات واسعة من الطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة. وما كان عليهم سوى التعبير عن غبطتهم وانتصارهم لها، ويقولون في هذا الصدد:

"وبقيت الأحزاب الوطنية التي ازداد تأثيرها السياسي وارتباطها النضالي بالجماهير، رغم القمع الذي ظلت تعاني منه، ولقد تكلف الواقع نفسه بإبراز مثالية وذاتية مواقف مجموعة "إلى الأمام" من الأحزاب."

إن هذا الطرح، شكل أحد الأسس التي انبنت عليها نظرية "وحدة القوى الثورية و الديموقراطية من أجل إسقاط النظام"، و قد سبق أن عالجنا طبيعة الأوهام التي استندت عليها هذه الأطروحة أما بصدد الموقف من البرلمانية و الإصلاح، يسجل أصحاب البيان، من خلال التأكيد على وجود موقف الرفض من البرلمان و من الديموقراطية البرلمانية لدى منظمة "إلى الأمام"، أنه لديها أطروحة تقول أن الجماهير ترفضها بشكل واعي، و مشاركة الجماهير مجرد ديماغوجية و الدافع لها هو القمع، و هناك أيضا نقد للأحزاب "الوطنية و التقدمية" المشاركة فيها، باعتبارها ذيلية للحكم و خادمة للمخططات الرجعية.

"وتلك- حسب زعمهم- هي الخلفية الإيديولوجية والسياسية التي تستند عليها "إلى الأمام" لوصف القوى الوطنية التقدمية في البلاد بالاصلاحية".

إن مواقف منظمة "إلى الأمام" تاريخيا، فيما يخص الموقف من البرلمان و الطريق البرلماني، كانت تنتج عن تحاليل معمقة لواقع السياسات الطبقية للنظام، و ليس بناء على أحاسيس و مشاعر في هاته الفترة أو تلك، و يكفي أن هاته القوى الإصلاحية نفسها قد انضمت إلى الجوقة، بعدما أصبح الجميع يتحدث "عن سنوات الرصاص" و "الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان" و عن سنوات الدكتاتورية التي عرفها المغرب في هذه الفترات، و يكفي النظر إلى حصيلة هذه الأحزاب في العمل البرلماني و المشاركة في الحكومات، للتدليل على خطأ تلك التجارب و نتائجها السلبية على الشعب المغربي، و صواب الأطروحات الثورية للحملم و منظمة "إلى الأمام"، و حتى بعض المفاهيم التي حاول الإصلاحيون الجدد استغلالها، من قبيل "محترفي السياسة"، فيكفي النظر إلى ما آلت إليه هذه الأحزاب، و استخراج تلك التحولات البنيوية التي عرفتها، و أدت إلى بروز أنوية من داخلها مرتبطة بالنظام الكمبرادوري.

8)الأطروحة الثامنة: حول فترات تطور "إلى الأمام": الانتعاش، العزلة والنهاية.

عندما يحاول الإصلاحيون الجدد تقديم نظرتهم التقييمية لتاريخ منظمة "إلى الأمام"، يسقطون في التخبط والعشوائية، ويثبتون غياب أي تحليل منهجي لديهم، قائم على المنظور المادي الجدلي والتاريخي، وهو ما يفضح هجومهم على المنظمة، عن طريق فبركة الأكاذيب واختلاق المزاعم، وتحديد الفترات والمراحل بشكل تعسفي، وعزل الأشياء عن سياقها، وعن بعضها البعض، حتى تسهل عملية الخلط وزرع الالتباس وإشاعة الأوهام ونشر الأضاليل.

هكذا نقرأ بالنسبة لفترة الانتعاش التي حددها أصحاب البيان:

"فترة أولى 70- 72: عرفت نوعا من الازدهار يجد أسسه وأسبابه الموضوعية في الأوضاع التي عرفتها الجامعة والثانويات والتي تميزت بإضرابات طويلة ومظاهرات..."، وأدى هذا الواقع حسب أصحاب البيان إلى نشوء المجموعات اليسارية 282 "التي أثرت بدورها في هذا الواقع عن طريق نشر الفكر المتطرف والمغامر وسط شباب المدارس والكليات...".

إنها بالفعل، نفس الأطروحات التي كان يروج لها النظام، وحزب "التحرر والاشتراكية" الحزب التحريفي، وكذلك القوى الإصلاحية، مما يعني أن أصحاب البيان، أصبحوا ينطلقون من نظرة عدائية للحملم ولمنظمة "إلى الأمام". أما الفترة الثانية (فترة العزلة) وتمتد حسب زعمهم من نهاية 72 إلى 77، و هي كما يعتبرونها فترة التقهقر و العزلة و التهميش داخل الشبيبة نفسها، و الأسباب حسب زاعميها، تكمن في المواقف المتطرفة ل "إلى الأمام" و "23 مارس"، و كمثال على ذلك رفض الوداديات و الدعوة لاستمرار الإضراب و مقاطعة الامتحانات و تأسيس النقابة الوطنية للتلاميذ، و المؤتمر 15 للاتحاد الوطني لطلبة المغرب... و ذلك إبان نضالات 70 -71، ثم قضية الصحراء و ما نتج عنها من ضربات في 74 و 75 و 76 و 77.

الملاحظة الأولى، التي تستدعي الانتباه، تتجلى في كون الأسباب المعتمدة تعود كلها إلى الفترة السابقة على نهاية 72، وذلك لدعم أطروحتهم حول فترة نهاية 1972- 1977، وهذا قمة التخبط والعشوائية، وغياب المنطق الداخلي للأشياء، حيث تدعم عناصر الانتعاش

^{282.} يتحدث هنا أصحاب البيان عن مجموعات يسارية، و ليس عن الحركة الماركسية . اللينينية، و لهذا مغزى في تصورهم عنها.

فترة التراجع والانكماش، فأي منطق هذا؟ أما إقامة فترة، تمتد من نهاية 1972 إلى حدود 1977، فهو لا يخضع لمنطق تطور سيرورة المنظمة تاريخيا، و يكفي أن زعيم الإصلاحيين الجدد، قد صرح في استجواب له لجريدة "الاتحاد الاشتراكي"²⁸³، أن المنظمة عاشت أوج تطورها في فترة نونبر 1972- نونبر 1974، و قد استفاض في الكلام عن قواعدها الشبيبية و العمالية، بل تواجدها أيضا وسط الفلاحين، فهل كان هذا فقدانا للذاكرة؟ أم أن زعيم الإصلاحيين الجدد قد استفاق من غفوته في لحظة، ثم بعد ذلك لاذ بالصمت. أما عن الفترة الثالثة، فترة النهاية فيقول البيان:

"ومع بداية سنة 1977، لم يبق ل "إلى الأمام" أي تواجد سياسي كمنظمة و غابت عمليا من الساحة الوطنية، و بعد 1977، عرفت منظمة "إلى الأمام"صراعات سياسية قوية، أدت بها إلى نهايتها الطبيعية: التشتت التنظيمي و السياسي و الإيديولوجي".

إن هذا القفز فوق الحواجز، لم يمنع زعيمي التيار الإصلاحي الجديد، من السقوط في مستنقع الردة والانهزامية، على امتداد بيانهما الشهير، الذي من خلال تبيانه لمظاهر الأزمة، و تقييم الأحداث، سقط في منظور القوى الرجعية، فاتخذ التقييم منحى جعله يكون قرار إحالة، بل حكم عليهما بالارتداد عن خط الحملم و الحركة الثورية المغربية، و ما توزيع بيانهم داخل الجامعة و في مجموعة من المدن، و استعماله ضد القواعد المناضلة داخل أحزاب القوى الإصلاحية، إلا دليلا قاطعا على خروجهم من صفوف الحركة الثورية المغربية.

هكذا انتقل أصحاب البيان من موقع الإصلاح إلى موقع الردة، وكان هذا الشكل الأول للتحريفية الذي ظهر داخل منظمة "إلى الأمام"، و انتهى في فبراير 1980.

283. انظر سلسلة "أقصى اليسار" مرجع سبق ذكره.

الجزء الثالث القسم الأول

دور الأطروحات التحريفية الجديدة في مسلسل تصفية منظمة "إلى الأمام"

"إن جدلية التاريخ، بما أنها انتصار للماركسية كنظرية، فهي تجبر أعداءها على التلبس بلباس الماركسيين".

«La dialectique de l'histoire est telle que la victoire du marxisme en matière de théorie oblige ses ennemis à se déguiser en marxistes» Lénine . œuvres. tome 18 . p 608

الفصل الأول:

خط "إعادة البناء (1979- 1985)": تناقضات الوضع الداخلي، سقوط التجربة و انطلاق مسلسل المراجعات. 284

تقديم

شكلت السنوات الممتدة من 1979 إلى حدود خريف 1985، الفترة الثانية التي زرعت فيها بذور التحريفية الجديدة داخل منظمة "إلى الأمام" بعد هزيمة الاتجاه التحريفي الأول، وقد تم ذلك تحت راية "الماركسية. اللينينية"، و بذلك اختار "التحريفيون الجدد" الشكل الأكثر ذكاءا من بين الأشكال التحريفية، لوضع اللبنات الأولى لبناء خطهم التحريفي الجديد، بعدما تهيأت الأرضية و الظروف المناسبة للقيام بذلك.

^{284.} غالبا ما يسقط قراء العربية في خلط، حينما يتحدثون عن التحريفية، لأن ترجمة الكلمة إلى العربية و التي تعني تحريفية، لا تؤدي المعنى الحقيقي لكلمة تحريفية، لأنها توحي بتحريف للكلام أو النصوص على شكل "يحرفون الكلم عن مواضعه"، كما جاء في القرآن، و الحال أن الأمر هنا يتعلق بالمراجعات، أي إعادة النظر في المبادئ الأساسية للفكر الماركسي، أو الماركسي ـ اللينيني.

لقد جاءت نتائج الصراع ضد الخط التحريفي الإصلاحي اليميني متناقضة، بحيث أن الانتصار على مستوى المنظمة المركزية كان لصالح الخط الثوري، بينما استطاع الخط الإصلاحي اليميني عزل الخط الثوري عن قواعده، و ذلك عن طريق أساليب خبيثة، و قد تجلى ذلك في دوره في تعبئة العديد من المناضلين الذين دفع بهم إلى التوقيع على بيان يونيو 1979²⁸⁵. لقد كان بالفعل انتصارا بطعم مر، زاد من مرارته انتقال أفكار اليمين الإصلاحي و استمرارها من داخل المجموعة التي واجهت بشكل متناقض، و إن طغت عليها الوحدة مؤقتا، خلال الصراع ضد اليمين الإصلاحي الذي انتهت به الأمور إلى الردة، بينما استطاعت المجموعة المتأثرة إلى حد كبير بأطروحة اليمين الجديد، أن تحتل موقع الهيمنة في السيرورة الجديدة، التي انفتحت بعد صدور قرارات 12 نونبر 1979. و فيما كان يبدو انتصارا للخط الثوري، بدأ يتجلى، كانتصار لخط تحريفي، ينهل من الخط اليميني الجديد و يزيد عليه، و تلك جدلية التاريخ، أي انتقال الفكر الإصلاحي اليميني و بشعارات ماركسية ـ لينينية إلى الصراع ضد الخط الثوري من الداخل. لقد اجتازت سيرورة التناقض، بين الخط الثوري و الخط الإصلاحي الجديد، منذ خريف 1976 مسارات مختلفة، ففي الفترة الممتدة من خريف 1976 و إلى حدود يونيو 1977، كان الصراع محدودا أو ثانويا ، بحكم تأثير عوامل أخرى، و في نفس الوقت لم يكن الخط اليميني الإصلاحي قد أعلن عن نفسه بالكامل، و ظل موقع الهيمنة يحتله الخط الثوري، و استمر ذلك إلى نهاية 1978، لكن خلال هذه السنة تبلور الخط اليميني الإصلاحي، بشكل أصبح معه خطا متكاملا، و استطاع أن ينتشر تدريجيا، بل حقق مجموعة من النجاحات ، حيث كسب إلى صفوفه أبراهام السرفاتي (يناير 1979)، فتهيئت له كل الشروط الموضوعية و الذاتية لإطلاق هجوم واسع مضاد، استطاع معه التيار اليميني الإصلاحي من الانتصار، و فرض "برنامجه الانتقالي" الذي كان يشكل وعاءا لخطه السياسي اليميني، و قد شكلت فترة فبراير - مارس 1979، قمة انتصاره، الذي كان انتصارا مؤقتا، و أصبح بذلك مهيمنا. لكن في أبريل من سنة 1979، استعاد الخط الثوري هيمنته داخل المنظمة المركزية و وسط المناضلين، فاحتد الصراع بين الاتجاهين، و انتهى بدخول التيار الإصلاحي مرحلة الردة بصدور بيانه الشهير. هكذا، فمن أبريل 1979 إلى نونبر من نفس السنة، استعاد الخط الثوري موقع الهيمنة داخل المنظمة المركزية، و فقد اليمين موقعه السابق.

إن منطق تبادل المواقع، و منطق علاقات القوى، لم يبلغ نهايته الجدلية، لأن التحول النوعي، ليس فقط تغييرا في المواقع منظور إليها من

^{285.} نعني بيان "التجميد للعضوية من المنظمة" الذي وقعه 52 شخصا، مرجع سبق ذكره.

زاوية كمية، بل لابد من طرح سؤال، ما الذي تبقى بشكل رئيسي من هذا الصراع؟ و ما الذي أصبح في حكم العدم، أو بمعنى آخر ما الذي ينتهي بعد حل التناقض، و ما الذي يولد؟.

إن ما تولد، لم يكن تغيرا جذريا و نوعيا، يعبر عن انتصار الجديد، بقدر ما أن المسألة، ليست سوى استعادة للقديم، من خلال عودة أطروحات اليمين الجديد بشكل آخر، خاصة، أن بعض ممن كانوا يتبنون أطروحاته سرا أو علنا، قد أصبحوا في موقع القيادة، و قد تجلى حينها للعديد من الرفاق و المناضلين أن انتصارهم قد سرق منهم، و قد أصبح هذا جليا بعد نونبر 1979، حيث بدأ الخط الثوري، يعرف انشطارا بين تيارين مختلفين، أصبحت تناقضاتهما تتوسع شيئا فشيئا، لتصبح تناقضات جوهرية. إن الصراع ضد اليمين الجديد، و ضرورة الوحدة من أجل مواجهته، كانت تخفي وجود تناقضات وسط من تصدوا له، و إن ظهر بعضها إلى العلن، خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع الأوضاع التنظيمية ⁵⁸². لقد كان الميل لدى جزء من القيادة الجديدة يتجه نحو الاستعداد لتقديم تنازلات كبيرة لمجموعة من العناصر المنهارة، و كذلك للعناصر التي جمدت عضويتها داخل المنظمة. و مما ساهم في زيادة حجم الخلافات، و صعود التناقضات إلى السطح ، أن ذلك الجزء من القيادة، لم يكن يعلن جهارا عن بعض مواقفه الإيديولوجية و السياسية الجديدة (كانوا يمارسون التقية)، الشيء الذي لم يبدأ سوى بعد صدور قرارات 12 نونبر 1979، الذي شكل تطبيق خلاصاتها، منطلقا للصراع بين التيار التحريفي الجديد و الرفاق الذين يبدأ سوى بعد صدور قرارات 12 نونبر 1979، الذي شكل تطبيق خلاصاتها، منطلقا للصراع بين التيار التحريفي الجديد و الرفاق الذين دافعوا عن الخط الثوري للمنظمة، و ذلك من خلال الخلافات التي ظهرت حول مشروع إعادة بناء المنظمة، و قد استمر هذا الصراع إلى دافعوا عن الخط الثوري سنة 1980، بعدها انفرد خط ما يسمى ب "إعادة البناء" بقيادة المنظمة و فرض توجهه الذي انتهى بفشل و سقوط ما حدود شتنبر من سنة 1980، بعدها انفرد خط ما يسمى ب "إعادة البناء" بقيادة المنظمة و فرض توجهه الذي انتهى بفشل و سقوط ما

^{286.} ظهر التناقض مبكرا بين الاتجاه الثوري و الاتجاه التحريفي الجديد، بصدد وضعية أبراهام السرفاتي الذي كان قد أعلن عن تجميد عضويته داخل التنظيم المركزي سنة 1979، كما أصدرت قيادة الفرع بعد ذلك قرارا بتوقيفه من المنظمة، لكن أقطاب الاتجاه الجديد، جاملوا الرجل مقدمين له مجموعة من التنازلات، بل أحضروه إلى اجتماع تنظيمي داخلي، ثم استجابوا لضغوطاته من أجل إرجاع المجمدين، عن طريق ما اسموه ب "الترقية التنظيمية"، التي كانت تهدف إلى إدماج المجمدين، و السكوت عن العديد من الأخطاء التنظيمية و السياسية، و وصلت التنازلات حد اعتبار قرارات يونيو 1977 خاطئة، لكن العناصر النافدة وسط المجمدة عضويتهم، و الذين كان من بينهم من كانوا يسعون رغم الكوارث التي مارسوها في المعتقل السري، إلى العودة لمواقعهم القيادية داخل المنظمة، و منهم من كان يدعو إلى المساواة المطلقة بين الجميع : رفاق التنظيم المركزي، الرفاق المجمدة عضويتهم و باقي مناضلي التنظيمات شبه الجماهيرية، أفشلوا المفاوضات بين القيادة الجديدة و الموقعين على بيان يونيو 1979، مما دفع بقادة "إعادة البناء" إلى القبول بقرار الطرد في حق المجمدين، و ذلك ما سمي بقرارات 12 نونبر 1979.

سمي ب "إعادة البناء" في خريف 1985.

- 1-"إلى الأمام" و إشكالية القيادة

عرفت منظمة "إلى الأمام" خلال المرحلة الممتدة من 30 غشت 1970 إلى حدود 30 غشت 1980، ثلاث أزمات هزت أركان قيادتها، و ارتبطت كلها بفترات القمع التي تعرضت له، و قد كان لكل فترة خصائصها. كشفت تجربة المنظمة، في فترة 30 غشت 1970 ـ 20 نونبر 1972، عن وجود "أزمة قيادة" و خط سياسي، و قد أصبح ذلك جليا، مع تعرض المنظمة لاعتقالات يناير 1972– ماي 1972، و قد كان لذلك أثر كبير على وضعها الداخلي، و في علاقتها بالجماهير. و بعد الندوة الوطنية الأولى287، تم تشكيل "لجنة وطنية" كقيادة مركزية للمنظمة، في محاولة لتجاوز مفهوم التنسيق كأسلوب قيادة الذي كانت تجسده "لجنة التنسيق الوطني"، أول قيادة للمنظمة. لكن تجربة ما بعد الندوة الوطنية، بينت استحالة تحقيق هذا المفهوم الجديد للقيادة باعتبارها قيادة مركزية، لكون الخط السياسي الذي كانت تسير عليه المنظمة، ظل خطا للعفوية سياسيا و اللامركزية تنظيميا، زاد من حدتهما غياب استراتيجية واضحة. غير أن سنة 1972، عرفت مخاضا فكريا و سياسيا، أدى إلى تقدم نسبي على مستوى الخط السياسي و الاستراتيجي، بينما ظل خط التنظيم يعاني من هفوات الخط السابق (خط العفوية)، و جاء تقرير 20 نونبر 288 ليضع الأصبع على هذا المشكل، جاعلا منه نقطة محورية في اهتمامات المنظمة، فاعتبر حلقة مركزية لعملها، بل الطرف الرئيسي في تناقض الخط و المنظمة الثورية. طبعا قدم التقرير تقييما شاملا لتجربة المنظمة و لخطها، شارحا بذلك أسباب و جذور خط العفوية و انعكاساته التنظيمية، و لخص التقرير مضمون مهام المنظمة في شعار "بناء منظمة طليعية، صلبة، و راسخة جماهيريا"، منظمة قائمة على دور هام للقيادة في بناء خطها السياسي، و إنجاز تجذرها داخل الطبقة العاملة و الطبقات الأساسية، منظمة تتشكل أساسا من المحترفين الثوريين، منظمة تعمل على تحقيق وحدة الحملم، ضمن سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة المغربي، و قد وضعت الوثيقة مجموعة من الآليات لإنجاز مهامها، من أجل تحقيق شعار "منظمة طليعية، صلبة ، و راسخة جماهيريا "

^{287.} انعقدت الندوة الوطنية الأولى لمنظمة "إلى الأمام" يومي 31 دجنبر 1971 و فاتح يناير 1972.

^{288.} المقصود بهذا التقرير وثيقة "عشرة أشهر من كفاح التنظيم، نقد و نقد ذاتي"، مرجع سبق ذكره.

على أساس المركزية الديموقراطية. لقد أطلقت هذه الوثيقة حماسا جديدا داخل المنظمة، لكونها قدمت تقييما شاملا للتجربة و ضمنها الاعتقالات التي تعرضت لها المنظمة، و اتخذت قرارات تنظيمية حازمة في حق كل الممارسات الخاطئة.

هكذا، انطلقت أول عملية حقيقية لبناء منظمة "إلى الأمام" كمنظمة ثورية ماركسية ـ لينينية، و من نونبر 1972 إلى نونبر 1974، عرفت المنظمة مسارا تصاعديا و تراكميا في خطها السياسي و الإيديولوجي و التنظيمي، و هو الأمر الذي تترجمه العديد من وثائقها المنتمية إلى هاته الفترة289. بطبيعة الحال، لعب صراع الخطوط داخل الحملم290 دورا مهما في تطور خط المنظمة، و قد كان صراعا "خارجيا"291، لعبت فيه قيادة المنظمة دورا مركزيا. إن هذا الصراع، شكل غطاء لمبالغات في فهم دور القيادة المنصوص عليه في تقرير 20 نونبر، تمثل أساسا في إخفاء أو تهميش بعض التناقضات السياسية أو الإيديولوجية، التي كانت تظهر بين الفينة و الأخرى، و لم تستثن أي إطار من إطارات المنظمة، و تولد عن هذا، نوع من البيروقراطية، و مفهوم خاطئ لوحدة المنظمة كوحدة فوقية تحققها القيادة. اجتازت المنظمة هاته الفترة، بدون مشاكل كبيرة ظاهريا، وكانت سهام نقدها موجهة أساسا نحو الخطوط الأخرى داخل الحملم. لكن هذا الوضع لم يستمر طويلا، فما أن ضربت رياح القمع المنظمة في نونبر 1974– يناير 1975، حتى اهتزت أركان قيادتها من جديد، ذلك أن الحملة قد أودت بمجموعة من قيادييها و أطرها المجربة، و أضعفت بنيتها التنظيمية، سواء على مستوى التنظيم المركزي أو على مستوى القيادة. هكذا دشن القمع، مرة أخرى، بداية أزمة للقيادة و للتنظيم المركزي، امتدت من يناير 1975 إلى مارس 1976، و قد أبانت هذه الضربة عن هشاشة الوحدة التي انبنت خلال الفترة السابقة، كما تبين خطأ الاستمرارية المتعلق بدور قيادة المنظمة القائم على المركزية المفرطة، و على مفهوم سطحي و فوقي لوحدتها. و قد أبانت هاته الفترة، عن عجز القيادة في تنظيم صراع الخطوط من أجل تقويم الأخطاء و الانحرافات و التقدم، في ظل وضع جديد، يتميز بمحاولات التطويق و القضاء على المنظمة من طرف النظام الكمبرادوري و تحالف القوى

^{289.} كراسة "الوثائق الأساسية ... : الخط الثوري، الجزء الأول"، منشورات موقع "30 غشت"، مرجع سبق ذكره.

^{290.} خاضت منظمة "إلى الأمام" صراع خطوط داخل الحملم، سواء ضد الخط اليميني داخل منظمة "23 مارس"، و الذي ظهر سنة 1973، أو خلال حوارها الاستراتيجي مع فصيل "لنخدم الشعب".

^{291.} نعني بهذا أنه لم يكن من داخل المنظمة.

الإصلاحية معه، مماكان يستوجب مراجعة في الخط التكتيكي، و القيام بتنظيم تراجع استراتيجي، يضمن حماية و بقاء المنظمة على المدى المتوسط و البعيد. و رغم أن المنظمة أكدت في أدبياتها مرارا ،على ضرورة تعلم علم التراجع بارتباط مع علم الهجوم، بالشكل الذي صاغه القادة الشيوعيون الكبار من أمثال لينين 292، لكن صراع المنظمة مع خط التراجع داخل "23 مارس"، قد جعل من كل طرح لتنظيم التراجع "مشبوها" إذا لم يعتبر يمينيا، و قد كان هذا خطأ فادحا، و بدل القيام بذلك ، ظلت قيادة المنظمة تسير في خط هجومي محموم و مغامر، في ظل موازين قوى مختلة بشكل كبير لصالح النظام الكمبرادوري و حلفائه الإصلاحيين، و هذا يخالف كل منطق للصراع السياسي أو العسكري، مما جعل القيادة المتجاهلة لقوانين الصراع²⁹³، تخبط خبط عشواء تارة نحو اليمين (مغازلة القوى الإصلاحية) و تارة نحو اليسار (التقوقع داخل الشبيبة المدرسية، و شن الهجوم من داخلها على النظام و القوى الإصلاحية). خلال هذه الحقبة، لم يكن هناك أي اهتمام حقيقي بمسألة القيادة، بمنظور يقوم على تقييم شامل للاعتقالات و للتجربة، و على تحيين للأطروحات السياسية، على ضوء مستجدات الوضع السياسي للبلاد، و تحيين و تطوير تكتيكات المنظمة، في ظل هجوم كاسح للنظام المتحالف مع القوى الإصلاحية، و انتشار واسع للشوفينية، و دخول الأحزاب و النقابات في تطبيق سياسة السلم الاجتماعي و مناهضة كل نضال جماهيري. أما في الفترة الممتدة من يناير 1976 إلى حدود غشت 1980، فقد تجمعت كل تناقضات الفترة السابقة، و دخلت المنظمة، في مسار متراكم لسيرورات متناقضة و متعددة، و لم تستطع القيادة الخروج من وضعها الذاتي المتأزم، نتيجة تراكم الأخطاء و الانهيارات المتتالية لمجموعة من القادة، خلال حملة دجنبر 1975 – مارس 1976، و ما تلاها، من مواقف و تصريحات لأقطاب "اليمين الجديد" الذي بدأ يتبلور داخل المنظمة. تبين هاته الفترة، عجز ما تبقى من قيادة المنظمة عن تحمل المسؤولية لإخراج المنظمة من أزمتها و أزمة قيادتها، و ذلك عن طريق القيام بتركيب نظري جديد، نابع من تقييم شامل لكل السيرورات التراكمية التي عرفتها، و كذلك عن طريق تقديم حصيلة التجربة، و

²⁹²⁻كتاب "المرض الطفولي للشيوعية" لينين، مرجع سبق ذكره، و"قضايا الاستراتيجية الثورية" و"في الحرب الطويلة الأمد" لماو تسي تونغ، وكتاب "على خطى كارل ماركس" تريونغ شينغ، وكذلك كتابات جياب العسكرية.

^{293.} نعني هنا ما تبقى من القيادة بعد اعتقالات نونبر 1974 و يناير 1975، و التي قادت المنظمة منذ ذلك الحين إلى اعتقال آخر عضو في القيادة يوم 2 مارس 1976.

تهيئ شروط تقييمها عن طريق النقد و النقد الذاتي، الشئ الذي لم يكن ممكنا خارج تنظيم صراع الخطوط، يسمح بفتح الطريق الثوري، و تقديم تركيب جديد للخط و دروس التجربة ضمن فهم سديد للوضع الطبقي بالبلاد.

و قد شكل منظور "إعادة البناء" لدى "القيادة" ²⁹⁴ أو ما تبقى منها، تعبيرا عن ذلك العجز، و تلك الأزمة، التي لم تستطع المنظمة تجاوزها، و أدت إلى سيادة خط تحريفي داخلها. و من اللافت للنظر، أن معتنقي خط "إعادة البناء"، و في مقدمتهم القيادة الجديدة، في منظورهم لدور القيادة، لم يختلفوا عن تصور القيادة لدى الاتجاه الذي ساد خلال فترة يناير 1975 – مارس 1976، أي أن هناك نفس الدور المعطى للقيادة، و بالتالي نفس الانحراف، بما يعنيه من تكريس للبير وقراطية و تقديس للقيادة، و بناء وحدة فوقية للمنظمة، و إن الخطير في الأمر، أن يحصل هذا في وقت فقدت فيه القيادة قسطا كبيرا من مكانتها و مصداقيتها لدى الغالبية العظمى من الرفاق و المناضلين، نتيجة للأخطاء، التي ارتكبها مجموعة من القادة ينتمون إلى الكتابة الوطنية و اللجنة الوطنية.

وإذا استطاعت المنظمة في السجن، أن تحافظ على حد أدنى من تماسكها من يناير 1976 إلى نونبر 1979، فيعود ذلك إلى الدور الذي قام به مجموعة من أطرها و رفاقها، و ليس للقيادة كقيادة أي نصيب في ذلك، و نخص هنا بالذكر، الدور الذي قامت به "اللجنة القيادية"، من مارس 1977 إلى نونبر 1979 (لقد سبق ذكر أسماء أعضائها ، علما أن تركيبتها كانت تتغير حسب الظروف بينما ظل ثلاث رفاق ثابتين فيها و هم ادريس بن زكري، فؤاد الهيلالي، ادريس الزايدي، على عاتق هؤلاء وقع عبئ رص صفوف المنظمة و هيكلتها و إعادة الثقة فيها، و كل القرارات التي صدرت في هذه الفترة كانت من إنجازها، كما أن المعارك النضالية من داخل السجن كانت تخطط من طرفها، و تحملت عبئ التنسيق مع أطراف المنظمة بالداخل و الخارج)، و التي كان أغلب أعضائها، لا يوجدون في اللجنة الوطنية الفاقدة لكل مصداقية، و المنزوعة من كل اعتبار، خاصة و أن مجموعة منها، قد سقطت تباعا كما تسقط أوراق الخريف أمام ضربات الجلاد دون أدتى محاولة للصمود. أما مفهوم الوحدة من خلال دور مبالغ فيه للجنة الوطنية، فقد أصبح في ظل تلك الأوضاع غير ذي نجاعة أو فعالية، بل لا يحظى بأي قبول من طرف أغلب الأطر و المناضلين، لأن إعادة بناء وحدة المنظمة، كان يتطلب إجماعا واسعا حول خط ثوري، ينبني في يحظى بأي قبول من طرف أغلب الأطر و المناضلين، لأن إعادة بناء وحدة المنظمة، كان يتطلب إجماعا واسعا حول خط ثوري، ينبني في

^{294.} المقصود هنا قيادة 1979 التي أشرفت على ما يسمى ب إعادة البناء"، وكانت تضم كلا من : عبد الحميد أمين ، علي فقير ، ادريس بن زكري، عبد الرحمان النوضة، أبراهام السرفاتي ...

صراع ضد الخطوط الإصلاحية اليمينية و التحريفية، و الاستعداد "للسباحة ضد التيار"295 على المدى البعيد ،و تحقيق قفزة نوعية على مستوى المنظور التنظيمي، ليس فقط بالاعتماد على تقرير "20 نونبر" ، بل بإدماج مكتسبات وثيقة "القانون الداخلي" للمنظمة²⁹⁶، و الانطلاق من "التقييم الشامل" لتطوير ذلك الخط التنظيمي. لكن الذي حصل، أن دعاة خط "إعادة البناء" أعادوا أخطاء ما تبقى من القيادة في فترة يناير 1975 – مارس 1976، و لكن في ظروف جديدة بالغة الخطورة، فقد كان لقادة هذه الفترة ما يبرر تصورهم، لأنهم كانوا يعتقدون باستمرار القيادة على نفس التوجه السابق، و قد كانت، استمرارية هذا الوهم لدى القيادة الجديدة، التي تشكلت ابتداء من صيف 1979، أمرا قاتلا. و يعود ذلك، لكون هذه القيادة، لم تعد موجودة بالفعل، فقد انهارت كهيكل، و إن ظل بعض الأفراد منها خارج هذا التقييم. و في ظل سيادة هذا المفهوم البيروقراطي التحريفي لإعادة البناء، لم تكن الترميمات، التي قام بها البعض من أجل إعادة تكوين قيادة جديدة، سوى هروبا في الأزمة و ذرا للرماد. لننظر، إلى حال قيادة المنظمة منذ انتخابها في يناير 1972، لقد انتخبت الندوة الوطنية الأولى قيادة تضم حوالي 13 عضوا، 5 منهم أعضاء في الكتابة الوطنية و هم: أبراهام السرفاتي، عبد اللطيف اللعبي ، عبد اللطيف زروال، المشتري بلعباس، عبد الحميد أمين، أما الباقون فكانوا أعضاء في اللجنة الوطنية و هم: على فقير، فؤاد الهلالي، عبد الفتاح فاكيهاني، محمد الموساوي، المحجوب آيت غنو، العربي، عبد الله زعزاع... خلال سنة 1972، تم اعتقال عبد الحميد أمين و عبد اللطيف اللعبي و علي فقير و محمد الموساوي، بينما انسحب المحجوب آيت غنو من المنظمة في مايو 1972، و تم طرد "العربي" منها، نظرا لاكتشاف ازدواجية انتمائه التنظيمي²⁹⁷، و بعد نونبر 1972، ألحقت الكتابة عضوان جديدان باللجنة الوطنية، هما إدريس بنزكري و الصافي حمادي، و هكذا لم يتبق من الكتابة سوى ثلاثة أعضاء، وأصبحت اللجنة الوطنية ، بعد انضمام بنزكري و الصافي، تضم بالإضافة إلى أعضاء الكتابة الثلاث، 8 أعضاء. و في سنة 1973، و بعد إطلاق سراحه من السجن، تم ضم عبد الفتاح فاكيهاني إلى الكتابة الوطنية، و أتت حملة نونبر

^{295. &}quot;السباحة ضد التيار" مفهوم ماركسي . لينيني ، بلورته تجربة "الثورة الثقافية البروليتارية" في الصين سنة 1966 - 1976، و يعني أن الماركسيين . اللينينيين يدافعون عن خطهم الثوري في كل الظروف حد السباحة ضد التيار، إذا كان الوضع في غير صالحهم، سواء داخل الحزب أو التنظيم، أو وسط الحركة الجماهيرية.

^{296.} وثيقة "القانون الداخلي لمنظمة "إلى الأمام"، صدرت بكراسة "الوثائق الآساسية ... : الخط الثوري، الجزء الأول"، مرجع سبق ذكره.

1974 – يناير 1975، على رفاق آخرين، و هم عبد اللطيف زروال، أبراهام السرفاتي، عبد الله زعزاع و إدريس بنزكري، فلم يبق سوى ثلاثة أعضاء من القيادة، و هم المشتري بلعباس، عبد الفتاح فاكيهاني (أعضاء الكتابة الوطنية) و الصافي حمادي عضو اللجنة الوطنية بما مجموعه ثلاثة أعضاء. و من المعلوم، أنه بعد حملة دجنبر 1975 – مارس 1976، سقط مجموع ما تبقى من المنظمة في أيدي القمع، مما استوجب توقيف المسؤولين عن ذلك السقوط 298.

هكذاكان حال القيادة، حينماكان البعض يضع تصورا لإعادة تشكيل قيادة جديدة بنفس الشرعية السابقة، و بنفس المنظور السابق لدور القيادة في بناء الخط و بناء التنظيم، فممن ستتكون القيادة الجديدة، التي رفضت تقديم الحصيلة عن مسؤولياتها التاريخية، الممتدة من يناير 1972 إلى حدود سنة 1979؟ بمعنى آخر، فقد رفضت مفهوم التقييم الشامل للتجرية، بما فيها تقييم تجرية الاعتقالات، و محاسبة المسؤولين عنها، و اتخاذ القرارات المناسبة في حقهم، و تقديم نقد و نقد ذاتي كمدخل لمسلسل جديد من أجل إعادة بناء المنظمة خطا و تنظيما و تصورا استراتيجيا، الشيء الذي لم يتم إنجازه، و ظلت أجيال كاملة تجهل مضمون ما جرى خلال تلك التجرية، و خلال الاعتقالات، مما ساعد على انتشار الغموض و المغالطات و "الأوهام المقدسة" لبعض الأشخاص، و التخبط، كلما حاول البعض الكتابة عن هذه المرحلة الأساسية من تاريخ منظمة "إلى الأمام" و الحملم. هكذا، لم تتطرق هذه القيادة الجديدة لمسؤولياتها ، فيما يخص عدم إنجازها للمهام المسطرة في تقرير 20 نونبر 1972، سواء تعلق الأمر بفترة 1972 – 1974 (بناء منظمة طليعية، صلبة، و راسخة جماهيريا ،و إنجاز التجذر داخل الطبقة العاملة و الفلاحين) أو بالنسبة للفترة الممتدة من نونبر 1974 إلى مارس 1976 (إنجاز تقييم شامل للتجرية و للاعتقالات، و العمل على إنقاذ المنظمة و حمايتها ضمن تصورات سياسية جديدة) أو بالنسبة للفترة كذلك بين يناير 1976 ونوبر 1979 (عدم إنجاز التقييم الشامل، و تقديم تصور سديد لإعادة البناء).

خلال صيف 1979، تشكلت قيادة جديدة، كنتاج لترميم و ترقيع قام بهما ثلاثة عناصر من القيادة السابقة، و هم عبد الحميد أمين، علي فقير، و التحق بهما أبراهام السرفاتي، بعد مفاوضات مشروطة، منها فتح النقاش مع المجمدين و عودتهم إلى المنظمة (و سنرى فيما بعد،

^{298.} نعني بذلك، الأعضاء المتبقون من القيادة، و مجموعة من الأطر التي استمرت بعد حملة نونبر 1974 ـ يناير 1975، و التي قامت قرارات يونيو 1977 بتوقيفها، بينما نجا أبراهام السرفاتي من هذا التصنيف نظرا لصموده النسبي !!

تفاصيل هذه المواقف السرفاتية)، أما عبد اللطيف اللعبي، فقد كان يقدم من طرف أصدقائه من معتقلي سنة 1972، بأنه عضو في القيادة، ليتبين فيما بعد، أنه كان موقوفا، نتيجة ممارسات خطيرة داخل السجن، تم إخفاؤها على الرفاق، و قد قام هذا الأخير بدوره، بالدفاع عن نفسه سرا، و كال الاتهامات الخطيرة لأصحابه 299، وقد غادر اللعبي السجن في يوليوز 1980، كما غادر المنظمة بشكل نهائي.

هكذا تشكلت قيادة جديدة، ظلت عبارة عن ائتلاف غير قار، و غير قادر على تجاوز تناقضاته، مما أدى إلى انفجاره في فترات مختلفة، و عرف مجموعة من الانسحابات، منها من انسحب ليس فقط من القيادة، بل من المنظمة ككل (إدريس بنزكري سنة 1984 و عبد الرحمان النوضة بعد ضربة 1985)، و منها من جمد عضويته في القيادة، بل من المنظمة أيضا، بعد الخروج من السجن (عبد الحميد أمين و علي فقير)، أما عبد اللطيف اللعبي، فقد أخذ منحى آخر، و تحول إلى مجرد مناضل ديموقراطي ليبرالي.

لقد كانت القيادة الجديدة، بالفعل، وعاء لكل التناقضات التي تجمعت خلال سنة 1979، زاد من استفحالها ذلك المنظور البيروقراطي للقيادة و لوحدة المنظمة، الذي حاول استعادة ذلك الدور السابق الذي كان لقيادة المنظمة في سنوات ما قبل الاعتقال، مع أن المعطيات و الظروف قد تغيرت، و الأخطاء تراكمت، مما كان يستدي مراجعة للتصور التنظيمي، و تهيئ أرضية للانطلاق على قاعدة مراجعة أولية لتجربة الأخطاء الفردية و الجماعية، و التقدم في التقييم الشامل، و استخراج الدروس و الخلاصات، و اتخاذ القرارات التي يلزمها الوضع، كل هذا في احترام تام لمبادئ المركزية الديموقراطية، التي تسمح لكل الرفاق و حتى المناضلين و الأقلية بالدفاع عن آرائها، أما التركيز على مبدأ المركزية، و اعتبار القيادة وحدها قادرة على الشروع في إعادة بناء المنظمة، و بناء خطها انطلاقا من ادعاء لشرعية مزعومة، بعد انهيار أغلب قادتها، و بقراءة منحرفة ل"تقرير 20 نونبر" تقوم على ذلك الدور المزعوم، الذي لا يرى وحدة المنظمة إلا من جانب واحد، جانب أغلب قادتها، و بقراءة منحرفة ل "تقرير 20 نونبر" تقوم على ذلك الدور المزعوم، الذي لا يرى وحدة المنظمة إلا من جانب واحد، جانب أعلي و و سطحي لوحدة المنظمة تنجزه القيادة، فقد أدى هذا إلى الكارثة، أي إلى انهيار المنظمة و تفككها النهائي. إنه لمن الصعب على العديد من رفاق و مناضلي الجيل الثاني من المنظمة، و حتى أجيال المناضلين الماركسيين. اللينينيين المغاربة خارجها، أن يدركوا طبيعة هذا التشكيل غير الطبيعي لقيادة جديدة، لا يجمع بينها سوى اتفاقات سطحية، في الوقت الذي كان فيه القاع يمور بتناقضات إيديولوجية و سياسية، لا تستطيع أي وحدة سطحية الصمود أمامها. فهل كان بالإمكان تجميع عناصر كان العداء بينها قد وصل حدا لا يطاق (حالة و سياسية، لا تستطيع أي وحدة سطحية الصمود أمامها. فهل كان بالإمكان تجميع عناصر كان العداء بينها قد وصل حدا لا يطاق (حالة و سياسية، لا تستطيع أي وحدة سطحية الصمود أمامها. فهل كان بالإمكان تجميع عناصر كان العداء بينها قد وصل حدا لا يطاق (حالة و سياسية التعرب على الشريعة عناصر كان العداء بينها قد وصل حدا لا يطاق (حالة علي المنافرة على الشريعة عاصر كان العداء بينها قد وصل حدا لا يطاق (حالة علي المراكة على المراكة على الشريعة عناصر كان العداء بينها قد وصل حدا لا يطاق (حالة علي المراكة على المراكة على المراكة على المراكة على المراكة على المراك

^{299.} لقد قام المعني باطلاعنا على جزء منها إبان حقبة السجن المركزي، و ذلك قبيل خروجه من السجن، و لكننا قررنا عدم نشرها نظرا لخطورتها و حساسيتها.

عبد الرحمان النوضة و أبراهام السرفاتي)، و هل كان بالإمكان أن تضم إلى القيادة ،عناصر ساهمت بشكل كبير في محاربة المنظمة و خطها الثوري، بل من أجل ذلك انضمت إلى تحالفات يمينية، و بلغ بها الأمر حد اختلاق الأكاذيب، من قبيل اتهام المنظمة بسرقة 18 مليون سنتيم، إضافة إلى ارتكاب أخطاء تنظيمية فادحة، كالتوقف عن الإضراب عن الطعام، و القبول بلعب دور رجل الإطفاء خلال ذلك الإضراب الذي استشهدت فيه الرفيقة سعيدة لمنبهي، و كذلك الانسحاب من المنظمة، في ظروف صعبة تحت غطاء "نظرية التوجيه و التسيير"، كأن المنظمة مقاولة رأسمالية... (حالة أبراهام السرفاتي) ، و هل كان بالإمكان جمع عناصر متنافرة إيديولوجيا، منها من كان يتبني "الماوية " على الطريقة الأوربية آنذاك300، و تصورات دوغمائية و بيروقراطية زعاماتية (عبد الرحمان النوضة)، و منها من كان يسير على طريق مراجعة المواقف الإيديولوجية و التنظيمية و الاستراتيجية للمنظمة، ضمن مقاربة مثقفوية مثالية بورجوازية صغيرة، باحثة عن المنطق الداخلي للأشياء في النصوص فقط، و عجز تام عن فهم السيرورات الواقعية، التي لا تكون الأفكار سوى تعبيرا عنها، و أبستمولوجيا، بالنسبة للماركسية، يعتبر الفكر انعكاسا لحركة المادة المتحركة. مثال ذلك (أبراهام السرفاتي الذي كان منبعا لأفكار غزيرة، لكنها منعزلة عن الواقع، و خاضعة لديه لمنهجية انتقائية، جعلت الممارسة يتجاذبها قطبان: قطب يميني (التحالف مع المشتري و المنصوري) و قطب يسراوي يتميز بأطروحات مثالية، و بأسلوب تعامل فج، فظ و عنيف، و في لحظات أخرى بعاطفوية بورجوازية صغيرة). سيشكل أبراهام السرفاتي ثلاثيا، إلى جانب عبد الحميد أمين و على فقير، تحكموا في سيرورة إعادة البناء و بصموها ببصامتهم، قبل أن ينفرد أبراهام السرفاتي بكل شيء تقريبا، بعد سقوط ما يسمى ب"مسلسل إعادة البناء" الذي انتهى بالفشل في خريف 1985، و لذلك، عرفت فترة ما بعد 1985، بشكل كبير، صعودا لتأثير أبراهام السرفاتي، الذي أصبح المنظر الأول للخط التحريفي داخل المنظمة، و خارجها بالنسبة للمغرب. أما عبد الحميد أمين، الرفيق الذي حصدته اعتقالات 1972، فقد كان خلافا لأبراهام السرفاتي، الذي كان يهتم بالأفكار كثيرا، رجلا عمليا، يهتم بصياغة التكتيكات، و اتصف بإهمال تام لكل استراتيجية، أو لنقل أن الاستراتيجية لديه هي مجموع التكتيكات، مما يسقطه في براغماتية دائمة و تجريبية كذلك، هذا إضافة إلى العقلية النقابوية و الشكلانية و المثالوية المقدسة للأجهزة و البنيات، إلى جانب النفور من النقاشات النظرية، و هكذا اجتمعت لديه البراغماتية، التجريبية، الاقتصادوية و النزعة البيروقراطية، إلى جانب نظرة غير نقدية للتجارب

300. يتعلق الأمر بعبد الرحمان النوضة.

الاشتراكية، تجعله أقرب إلى خط وسطي في مواجهة التحريفية. أما علي فقير، فهو على النقيض من حيث تقديس العفوية، لكن مع تقديس للبنيات التنظيمية، و نظرة اقتصادوية للعمل الجماهيري، النقابي و غير النقابي، و غياب أي نظرة نقدية لتجارب البناء الاشتراكي، و احتقار للنقاشات النظرية. و إذا كان من شعار يميز الممارسة النضالية، لعبد الحميد أمين فهو شعار "الحركة كل شيء و الهدف لا شيء"، أما شعار "كل ما يتحرك فهو أحمر" فيستطيع تميير مفهوم النضال الجماهيري لدى علي فقير، الذي يبقى عفويا خارج أي تأطير تنظيمي بل جماهيروي. و بالنسبة للعضو الآخر للقيادة الجديدة، و نعني به إدريس بنزكري، فقد بدأ يتحول آنذاك من نزعة "شعبوية فلاحوية" مقدسة للفلاحين، إلى نزعة مثقفوية، نخبوية، بورجوازية صغيرة، تحت تأثير دراسته الأدبية و اللغوية، التي أسقطته في انبهار بلا حدود بالمنهجية السوسيولوجية للوسيان غولدمان، مبتعدا بذلك عن المنهجية العلمية للمادية التاريخية، و في علاقة بمراكز التدريس في أوربا و الولايات المتحدة الأمريكية ، تحول إدريس بنزكري خاصة، بعد انسحابه من المنظمة، إلى تبني إيديولوجية حقوق الإنسان، و هو ما أهله بعد خروجه من السجن، للعمل في الحقل الحقوقي، الذي توجه، بالانتقال إلى خدمة النظام، في هذا المجال 200.

لقد أعطينا بروفيلا مختصرا، عن أهم عناصر القيادة الجديدة، تلك القيادة التي بهذه المواصفات، كان عليها أن تلتقي بجيل ثاني من المناضلين، كانوا في غالبيتهم أعضاء سابقين في تنظيمات ثورية شبه جماهيرية، غير ذوي معرفة بتجربة المنظمة، و خطها السياسي و التنظيمي و الاستراتيجي. لقد بدأت عملية تجميع هؤلاء منذ 1978، على يد رفاق مختلفين في تصوراتهم الإيديولوجية و السياسية، و عندما أطلق مسلسل ما يسمى ب "إعادة البناء"، بدأ شحنهم بمجموعة من الوثائق و الأفكار، قيل إنها تصورات لإعادة البناء.

2- من التحالف الثلاثي إلى الائتلاف القيادي الجديد

شكل شهر مارس وكذلك أبريل من سنة 1979 قمة الهجوم اليميني على الخط الثوري للمنظمة، و قاد هذا الهجوم تحالف ثلاثي، ضم كلا

^{301.} أصبح ادريس بنزكري بعد خروجه من السجن رئيسا ل "هيئة الإنصاف و المصالحة"، التي شكلها النظام، ثم رئيسا ل "المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان"، و مسوقا لبضاعة النظام حول ما سمي ب "تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب" قبل وفاته، و قد بدأ عمله كمسؤول في "المنظمة المغربية لحقوق الإنسان"، ثم رئيسا ل "منتدى الحقيقة و الإنصاف"، الذي سيشكل مدخلا لديه إلى العلاقات مع ذوي النفوذ داخل النظام المغربي.

من المشتري بلعباس و عبد الله المنصوري و أبراهام السرفاتي، و قامت أرضية التحالف على قاعدة التحليل السياسي لبلعباس و المنصوري302، الذي بدأت أطروحاته تنتشر ابتداء من النصف الثاني لسنة 1978، لتعرف أوج انتشارها سنة 1979، و استفاد أصحاب هذا التحليل من نمو الحركة الجماهيرية خلال هذه الفترة، خاصة نضالات الطبقة العاملة و قطاعات التعليم و الصحة و غيرها، و قد صاحب هذا النمو انتعاش ظاهري للقوى الإصلاحية في إطار ما يسمى بسياسة "التحريك"، التي تشكل خطا ثابتا لدى هاته القوى، و ذلك من أجل الضغط بغرض التفاوض مع النظام الكمبرادوري، و في سياقها يتم الركوب على المطالب المشروعة للجماهير، و الضغط على النظام لتلبية مطالب "البورجوازية الوطنية" و البورجوازية الصغيرة التي تمثلها هذه القوى، و قد عرفت هذه الفترة، تأسيس الكنفدرالية الديموقراطية للشغل، و رفع النظام الكمبرادوري الحظر عن "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب" بعد استدعاء مجموعة من قادة التيارات الأوطيمية السابقة المنتمية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، و قد وجدها اليمينيون الجدد داخل المنظمة، مناسبة مواتية لإطلاق أطروحاتهم الإصلاحية اليمينية، و مهدوا لذلك بهجوم مكثف و حملة شعواء على الشبيبة المدرسية، تحت ستار نقد أطروحة "المقدمة التكتيكية"، التي كانت حسب زعمهم المسؤول الرئيسي عن سقوط تجربة الحملم، و منظمة "إلى الأمام"، و سببا في هامشيتها، و عزلتها، و فشلها في إنجاز التجذر داخل الطبقة العاملة و الجماهير الأساسية و بناء حزب الطبقة العاملة، مما جعلهم يعتبرون أن خط "الانتهازية اليسارية" هو الطابع الرئيسي لخط منظمة "إلى الأمام"، سواء فيما يخص العلاقة بالجماهير الأساسية أو ب"الأحزاب الوطنية"، و بطبيعة الحال، كان اليمينيون الجدد منتشين، فقد أثبتت التجربة، حسب زعمهم، سقوط أطروحات "إلى الأمام" على يد نضالات الطبقة العاملة و "القوى الوطنية و الديموقراطية" التي ازدادت قوة خلال تلك النضالات، مما أبان عن هشاشة و هامشية المنظمة و الحملم!!

و لأن اليمينيين الجدد خططوا لهزم الخط الثوري، كذلك دعاة "إعادة البناء" للمنظمة و الحملم، فالطريق إلى ذلك، حسب ادعائهم، يجب أن يمر عبر هزم خط "الانتهازية اليسارية"، و الاستعانة من أجل ذلك بما سموه "القوى الثورية و الديموقراطية"، و قبل ذلك استفادوا من ثغرات الخط السياسي للمنظمة، كما سبق و أن أشرنا إليه سابقا. و قد قدم اليمينيون الجدد أنفسهم كدعاة تجديد لخط المنظمة، من أجل التجدر داخل الطبقة العاملة و الجماهير الأساسية، و لأنهم واقعيون جدا و يحسبون لموازين القوى الطبقية حسابها، فإن التجذر داخل

^{302.} المقصود هنا وثيقة "موضوعات حول الوضع السياسي" لصاحبيها المشتري بلعباس و عبد الله المنصوري.

الطبقة العاملة يمر بالضرورة عبر التحالف مع الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فبدل "المقدمة التكتيكية" (الشبيبة المدرسية) للوصول إلى الطبقة العاملة، تلك المقدمة التي شكلت "انحرافا يسراويا" داخل المنظمة و الحملم، أصبح لازما حسب اليمينيين الجدد الدخول في تحالف مع القوى المسماة ثورية و ديموقراطية في إطار ما سمي من طرفهم ب"جبهة القوى الثورية و الديموقراطية" من أجل إسقاط النظام. و قد رأينا سابقا، كيف تحولت هذه الدعوة، أي تشكيل "جبهة القوى الثورية و الديموقراطية"، إلى دعوة للالتحاق بالأحزاب الإصلاحية. و قد شكل "البرنامج الانتقالي" الذي قدمه هذا الثلاثي، و حاول فرضه على المنظمة، في ظروف سبق التطرق إليها أعلاه، وعاء لأطروحات سياسية و تصورات تنظيمية يمينية، تهدف إلى الاستيلاء على قيادة المنظمة، و جعلها تركب خط الذيلية للقوى الإصلاحية، و التخلي عن استراتيجية الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية، و قد ضم البرنامج الانتقالي ثلاثة محاور وهي:

- 1- تحليل الوضع السياسي
- 2- تقييم تجربة 1977-1978 داخل السجن المركزي
 - 3- مهام المنظمة

كان الهدف من النقطة الأولى، تمرير الأطروحات السياسية لليمين الجديد، الذي اعتقد أنه بتحالفه مع أبراهام السرفاي، قد أصبح قاب قوسين أو أدنى من الاستيلاء على المنظمة. أما النقطة الثانية، فكانت تعني إسقاط قرارات يونيو 1977، باعتبارها غير شرعية، و باعتبار أن المسؤول عن الأخطاء، هو خط "الانتهازية اليسارية"، و بالتالي، يتم إسقاط كل مسؤولية عن العناصر القيادية سابقا، أو غير القيادية، و التخلي عن ضرورة التقييم الشامل للتجربة، و تقديم النقد الذاتي الفردي و الجماعي، كما ينص على ذلك النظام الداخلي للمنظمة. أما النقطة الثالثة، و في قلبها مهمة إعادة البناء، فقد كانت تعني إعادة بناء المنظمة في إطار خط يميني إصلاحي، يكرس التبعية للقوى الإصلاحية، و يتخلى عن دور قيادة الطبقة العاملة و حزبها الثوري، و يسلم تلك القيادة للقوى الإصلاحية في إطار ما سمي ب"جبهة القوى الإصلاحية، و يتخلى عن دور قيادة الطبقة العاملة و حزبها الثوري، و يسلم تلك القيادة للقوى الإصلاحية في إطار ما سمي ب"جبهة القوى الثورية و الديموقراطية تنظر إلى عملية إعادة البناء نظرة فوقية، الثورية و الديموقراطية"، و بطبيعة الحال، فاليمينيون الجدد، كانوا متشبعين بنظرة بيروقرطية تنظر إلى عملية إعادة البناء نظرة فوقية،

تنجزها هاته "القيادة الجديدة "الفارة من مسؤوليتها التاريخية في الضربة التي تعرضت لها "إلى الأمام". في أبريل 1979، و بعد عودة مجموع المعتقلين من السجون الأخرى، التي كانوا قد وزعوا عليها، و تجميعهم من جديد داخل السجن المركزي، انقلبت موازين القوى لصالح الخط الثوري في البداية، فسقط "البرنامج الانتقالي" لليمين الجديد، وانفضح التحالف الثلاثي اليميني الذي كان يتشكل من المشتري بلعباس، عبد الله المنصوري و أبراهام السرفاتي.

بعد فترة ذهول و تردد و ترقب لم تدم طويلا، قام اليمين الجديد بقيادة الثلاثي أعلاه، بهجومه المضاد، بعد فشل مخططه في السطو على المنظمة و قيادتها، و دارت "معارك طاحنة" بين التيار الإصلاحي اليميني و التيار الثوري بقيادة "اللجنة القيادية" و مجموع الرفاق الثوريين، و اعتمد اليمين الجديد على استعمال أساليب مكيافيلية لتدمير وحدة الرفاق الثوريين، و القضاء على الشعبية التي كانوا يتمتعون بها داخل قواعد المنظمة.

و تتميز هذه الفترة، بغزارة الدسائس و المناورات و المغالطات و المؤامرات و الأكاذيب و الاتهامات الكاذبة و الإشاعات، التي حاكها اليمين الجديد في حربه الضروس ضد الرفاق الثوريين، و ضد الأطروحات الثورية لمنظمة"إلى الأمام"، و ما "فضيحة 18 مليون سنتيم" السابق ذكرها، إلا واحدة من هاته المؤامرات الدنيئة.

فيما يخص أبراهام السرفاتي، عضو هذه الثلاثية (الترويكا)، فقد ظل يدافع رسميا عن أطروحاتها إلى حدود شتنبر 1979°30، لكنه في الحقيقة، ظل يدافع سرا عنها، إلى أن انفضح رفيقاه في الثلاثية، بعد إصدارهما ل"بيان من داخل السجن..." ، حيث لم يعد بدا من التنصل من ذلك الانتماء المخزي، فأصدر في مارس 1980 "نقده الذاتي" الشهير، أي شهرا بعد صدور البيان304، و لهذا الأمر دلالته التاريخية، و إلى. حدود هذه الفترة، أي من أبريل 1979 إلى صدور "نقده الذاتي"، دافع أبراهام السرفاتي عن "بيان التجميد" من العضوية، الموقع من طرف 52 مناضلا حتى و إن لم يوقعه، و حينما صدر موقف المنظمة من ذلك "البيان"305 الذي ساهم في صياغته و اتفق عليه ظاهريا، فقد استمر في الدفاع عن مواقف المجمدين، و هو الأمر الذي اعترف به في نقده الذاتي. و عندما حاول بعض أطراف "القيادة" إعادة إدماجه

^{303.} وثيقة "بصدد بعض التأملات النقد الذاتية الأولية لسنة 1979"، مرجع سبق ذكره.

^{304.} المقصود هنا "بيان من داخل السجن" مرجع سبق ذكره. 305. أصدرت قيادة المنظمة موقفا من ذلك البيان في يوليوز 1979 .

داخلها، وكذا عودته إلى التنظيم المركزي المحلي بالسجن المركزي، وضع أبراهام السرفاتي مجموعة من الشروط، بل مارس ضغوطا من أجل النقاش مع هؤلاء (نعني المجمدين)، بغرض عودتهم إلى الإطارات التنظيمية للمنظمة، و هو الأمر الذي استجاب له البعض من "القيادة" تحت شعار ما سمي ب "الترقية التنظيمية"، لكن موقعي "بيان التجميد للعضوية"، و الذي كان يلتف حوله عناصر اليمين الجديد، و العناصر المنتمية إلى "التيار الفوضوي"، أفشلوا كل محاولات ربط الجسور من أجل العودة إلى المنظمة، و أصدرت هذه الأخيرة قرارات 12 نونبر 1979، التي قامت بطرد كل الموقعين على ذلك البيان. لقد تفكك التحالف الثلاثي، حيث انتهى عنصران منه (المشتري والمنصوري) إلى السقوط في الردة، بعد إصدار بيانهما الشهير في فبراير 1980، أما أبراهام السرفاتي فقد استعاد موقعه داخل التنظيم المركزي المحلي، بدعم من بعض أطراف القيادة، و مجموعة من "الوسطيين" داخل التنظيم المركزي المحلي.

هكذا انتقل أبراهام السرفاتي من التحالف الثلاثي اليميني الإصلاحي إلى "الائتلاف القيادي الجديد"، الذي سيضع تصوره لمشروع إعادة بناء المنظمة. و إذا كانت سيرورة تطور الاتجاه اليميني الإصلاحي، قد انتهت بهزيمته، و صدور بيان الردة في فبراير 1980، فإن العديد من أطروحاته، خاصة أن بعض القياديين الجدد، كانوا لا يخفون اتفاقهم مع التحليل السياسي لليمين الإصلاحي، فإن الأساسي من أطروحاتهم السياسية قبل الردة النهائية، قد وجدت منبتا لها داخل "الائتلاف القيادي"الجديد، ولعب أبراهام السرفاتي دور الناقل في هذه السيرورة المنطلقة لتوها، فالعديد من مرتكزات مشروع" إعادة البناء" الجديد، تضمنت أطروحات يمينية، سبق وأن صاغها اليمينيون الجدد، خلال فترة "برنامجهم الانتقالي الثلاثي"، و على رأس هذه الأطروحات، تفسير الضربة التي تعرضت لها المنظمة، على أن أسبابها ترجع إلى سيادة الخط الانتهازي اليساري (التنظير "للشبيبة المدرسية كمقدمة تكتيكية" و التقوقع داخلها)، رفض التقييم الشامل و الاكتفاء بتقييمات جزئية و قطاعية كلما دعت الضرورة إلى ذلك، تبني المنظور الفوقي البيروقراطي لوحدة المنظمة، و لدور القيادة في إعادة بنائها، التخلي عن

^{306.} نعني ب"الوسطيين" أولائك الذين، و إن كانوا لم يعلنوا عن تخليهم عن الماركسية . اللينينية و خط المنظمة، إلا أنهم كانوا يقدمون شعار "الوحدة" دون نقد، و ذلك اعتقادا منهم بإمكانية إنقاذ بعض العناصر الانتهازية، مما جعلهم يسقطون في فخ هؤلاء، و يساهمون بدور هام في هزم الخط الثوري. و يعتبر هؤلاء أخطر من العناصر اليمينية، فقد وجدت الحركة الشيوعية العالمية صعوبات جمة في مواجهة الخطوط الوسطية، مثال على ذلك، الأدوار التي قام بها كارل كاوتسكي عندما كان يدعي مواجهته لبرنشتاين زعيم التحريفيين داخل الاشتراكية الديموقراطية العالمية أنذاك، قبل الالتحاق بأطروحات هذا الأخير، و هواكيو فينغ و مجموعة من العناصر الوسطية داخل قيادة الحزب الشيوعي الصيني، و التي استفاد منها التحريفيون، أمثال دينغ كسياوبينغ للعودة إلى مراكز القرار داخل الحزب الشيوعي الصيني.

النقد و النقد الذاتي الفردي و الجماعي للمنظمة و أعضائها، و محاسبة كل من أخل بمبادئها المنصوص عليها في النظام الداخلي، و ذلك تحت مبرر وجود خط سياسي "يسراوي" مسؤول عن التجربة، و على هذا الأساس، لم تقدم هذه القيادة التي ستدعي "الشرعية" أي تقرير عن نشاطها و مسؤوليتها التاريخية، على الأقل منذ تقرير 20 نونبر 1972، الذي جعل من شعار "بناء منظمة طليعية، صلبة و راسخة جماهيريا "مهمة مركزية. إنه الشعار المركزي، الذي وجه رسميا عمل القيادة من 20 نونير 1972 إلى حدود صيف 1979.

إن معالجة هذه المسؤولية التاريخية، كان يلزم القيادة، بتقديم تقييم شامل لتجربة المنظمة و لتجربة القيادة، و تقديم النقد الذاتي عن المسؤوليات التاريخية، و في نفس الوقت، إبراز الجوانب الإيجابية في خط المنظمة و تجربتها، بدل جعل "المقدمة التكتيكية "مشجبا تعلق عليه كل الأخطاء بعنوان واحد و وحيد: لقد وجدتها القيادة، و من قبلها اليمين الإصلاحي الجديد (أوركا): إنها "الانتهازية اليسارية"!! لقد انتعشت هذه الطروحات في تربة كانت ملائمة - بحيث كان جزء من القيادة الجديدة، بعدما ظهرت بعض مظاهر مواقف انحرافية لديه ،خلال خوض الصراع مع اليمين الإصلاحي والعفويين الفوضويين، و التعامل مع قضية السرفاتي من منظور انتهازي الخ - فقد بدأت بوادر مواقف إيديولوجية و سياسية جديدة تعلن عن نفسها تدريجيا قبل التخلى، في تناقض تام مع مبادئ المنظمة المسطرة في نظامها الداخلي، دون اكتراث بتلك المبادئ و قبل أي نقاش حولها، عن فكر ماوتسى تونغ كإحدى مكونات الخط الإيديولوجي للمنظمة، و في نفس الوقت التعبير عن مواقف تراجع مواقف المنظمة من التحريفية العالمية، و قد ظهر هذا في مجموعة من النقاشات مع هؤلاء حول بناء الاشتراكية، حيث ظهر الخلاف واضحا حول" نظرية القوى المنتجة" في تفسير الأخطاء، كما تبين أن هؤلاء الرفاق كانوا لا يدمجون تلك الإسهامات العظيمة للثورة الثقافية الصينية، و نفس الشيء بالنسبة لاستراتيجية حرب التحرير الشعبية ،التي تم التخلي عنها، إضافة إلى خلافات حول قضية الصحراء. إن اندماج الأطروحات الإصلاحية اليمينية التي نقلها أساسا أبراهام السرفاتي، و وجود انحرافات إيديولوجية لدى بعض أطراف القيادة الجديدة (عبد الحميد أمين وعلي فقير)، شكل التربة المناسبة، بل الوعاء الذي ستعجن فيه الأطروحات التحريفية الجديدة في صيغتها الأولى. إن مشروع إعادة البناء الجديد، هو التركيب الأول للأطروحات التحريفية الجديدة، حيث اندمجت عناصر من فكر سياسي يميني (أطروحة اليمين الجديد) و بذور خط تحريفي على المستوى الإيديولوجي و الاستراتيجي.

و إذا كان أبراهام السرفاتي، ناقل الأطروحات اليمينية إلى داخل الائتلاف اليميني الجديد، خلال الفترة الممتدة من 1979 إلى 1985، فإن

مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام": الأحداث، السيرورات، الأطروحات، الملابسات والنتائج

هذا الأخير سيصبح بعد خريف 1985، تلك القاطرة التي ستجر معها أصحاب ما سمي بمسلسل "إعادة البناء" نحو مستنقع التحريفية. و قد سارت القاطرة بسرعة فائقة، لحد أن "الوسطيين" الذين تحلقوا حول "ثلاثي القيادة الجديدة"، قد ظلوا في مؤخرة هذا التطور الذي أذهلتهم سرعته، قبل أن يلتحقوا به بكل وثوق في محطات متتالية. إن ما قام به "اليمينيون الجدد" على المستوى السياسي، سيقوم به زعيم التحريفيين الجدد، أبراهام السرفاتي، على المستوى النظري و الإيديولوجي، و ذلك كمحاولة لتدمير ركائز و دعائم الفكر الماركسي . اللينيني، و تعبيد الطريق نحو الإصلاحية و التحريفية.

هكذا شكلت "السرفاتية"، التركيب النظري والإيديولوجي الثاني للتحريفية، و ذلك على أنقاض، و من خلال استنبات بذور الفترة السابقة. إن "السرفاتية "هي الخط التحريفي الرئيسي الذي ظهر ببلادنا، ابتداءا من نهاية السبعينات، و ظل مهيمنا إلى حد الآن، و يلقي على عاتق الماركسيين ـ اللينينيين الثوريين المغاربة، مهمة فضحه و تعريته و دحره، و التقدم في بلورة البديل الثوري.

الفصل الثاني

وثائق "إعادة البناء"

الوثيقة الأولى:

"وضعية المنظمة و المتطلبات العاجلة لإعادة البناء: البرنامج الوطني"³⁰⁷

حددت الوثيقة مظاهر الأزمة داخل المنظمة، و داخل الحملم، و حددت شعارا مركزيا: إعادة بناء منظمة "إلى الأمام" "كمنظمة ماركسية ـ

^{307.} تعتبر هاته الوثيقة من أولى الوثائق التي صاغتها القيادة الجديدة في خريف 1979، و هي موجهة لخدمة ما يسمى ب "إعادة البناء".

لينينية صلبة و راسخة جماهيريا، و ذلك بناء على مجموعة من المفاهيم و التصورات:

1-مفهوم إعادة البناء و ارتباط البناء بتقييم التجربة .

تقول الوثيقة:

"ليس مسألة إعادة البناء، بمسألة تنظيمية محضة، بل هي مهمة مزدوجة، تعني من جهة بناء منظمتنا تنظيميا، و من جهة ثانية بناء خطها السياسي، و بالتالي فإن الحديث عن البناء التنظيمي من جهة و البناء السياسي من جهة أخرى، و السؤال المطروح، هو كيف نتعامل مع هذه المهمة المزدوجة؟ كيف نعالج التناقض بين البناء السياسي و البناء التنظيمي؟ هل تكون الأولوية للبناء التنظيمي أم للبناء السياسي؟" هل نقوم بإعادة بناء التنظيم حاليا و نغفل مهمة الخط السياسي، أو نوقف عملية البناء التنظيمي في انتظار اكتمال البناء السياسي؟" حسب الوثيقة، فالتصور الأول يؤدي إلى بناء هش للمنظمة، و بالتالي إلى إعادة إنتاج تجربة 1976- 1977، أما التصور الثاني فيؤدي إلى انتظارية قاتلة، ترهن البناء التنظيمي بالبناء السياسي، الذي لا أحد يدري أين و كيف يتم و متى ينتهي إذا ظل يجري في معزل عن البناء التنظيمي. فكيف يحل التناقض بين طرفي إعادة البناء؟

جواب الوثيقة:

"إن مثل هذا التناقض يجد حله الصحيح، إذا نظرنا إلى إعادة البناء كمسلسل، مسلسل البناء التنظيمي و السياسي للمنظمة، و الذي يتم خلاله البناء التنظيمي و السياسي، و ينطلق من حد أدنى من البناء التنظيمي (على أساس تصور أولي لمهام المنظمة: ضرورة توحيد الفروع، الأولوية للتجذر داخل الطبقة العاملة...)، و هذا الحد الأدنى، يمكن المنظمة، من جهة، من ممارسة نشاطها الفعلي في الساحة النضالية، و يمكن جميع فروعها في المساهمة الفعلية في بناء الخط السياسي. و هكذا يستمر البناء التنظيمي و البناء السياسي في تفاعل فيما بينهما، فكلاهما يقدم الآخر مما يسمح تدريجيا بتحقيق مهمة إعادة بناء منظمتنا كمنظمة صلبة و راسخة جماهيريا، و في هذا المسلسل من البناء التنظيمي و السياسي للمنظمة سيأتي المؤتمر كحدث بارز يسجل خلاصات الإنجازات السياسية و التنظيمية الحاصلة و للدفع بالمسلسل لإنجاز حلقات جديدة".

كيفما كان الحال، مسلسل أو غير مسلسل، فالعملية ستنطلق مما أسمته الحد الأدنى التنظيمي الذي يرتكز على تصور أولي للمهام، و منها ضرورة توحيد الفروع و إعطاء الأولوية للتجذر داخل الطبقة العاملة، مما يسمح حسب الوثيقة من تمكين المنظمة من ممارسة نشاطها الفعلي في الساحة النضالية، و يمكن جميع فروعها من المساهمة الفعلية في بناء الخط السياسي. بما أن المسلسل يحركه تناقض التنظيم الخط السياسي، و بما أن لكل تناقض طرف رئيسي، فالطرف الرئيسي حسب الوثيقة هو التنظيم، بما يعني أن التنظيم أولا و الخط السياسي ثانيا، علما أن المعني هنا تنظيم سياسي تعرض للقمع و التخريب و الشتات، و بدأت تنتشر وسطه مجموعة من الأفكار و الإيديولوجيات، فهنا أصبحت الممارسة هي الطرف الرئيسي، أي ان الحركة كل شيء و الهدف لا شيء، أما النظرية فلا حضور لها أو هي طرف ثاني. إن عملية إعادة البناء في واقعها الحقيقي، كانت شبيهة بعملية التجميع أكثر منها عملية التوحيد، هكذا يجمع ما لا يجمع في انتظار أن يرفع! وائما، و في إطار تحديد مفهوم إعادة البناء، طرحت مهمة التقييم النقدي لتجربة منظمة "إلى الأمام" و الحملم، كإحدى المرتكزات دائما، و في إطار تحديد مفهوم إعادة البناء، طرحت مهمة التقييم النقدي لتجربة منظمة "إلى الأمام" و الحملم، كإحدى المرتكزات الأساسية لعملية إعادة البناء، و سنرى الآن كيف نظر أصحاب الوثيقة لتلك المهمة المركزية. بطبيعة الحال فهم يقدمون لنا مجموعة من الاحتمالات و الفرضيات لتحديد أكثرها صحة و صوابا:

- التقييم النقدي للتجربة و إعادة البناء/ علاقة جدلية.

- هناك تصوران خاطئان يمكن السقوط فيهما عند تناول هذه العلاقة:
- 1- اعتبار التقييم أولا، مما يؤدي إلى عملية مثقفية تسقط في الانتظارية و الشلل، و الحال، أن الهدف الوحيد من عملية التقييم هو توفير إحدى الشروط الضرورية لإعادة البناء.
- 2- المرور إلى عملية البناء السياسي و التنظيمي بالقفز على التقييم الجماعي المنظم لتجربة المنظمة و الحملم، مما يؤدي إلى تكرار الأخطاء السابقة تحت أزياء جديدة.
 - 3- أما الموقف الصحيح، فلا يفصل عملية التقييم عن عملية البناء، لكن كيف ذلك؟ تجيب الوثيقة:
 - "أن نلجأ إلى التقييم الجزئي، كلما طرحت علينا عملية بناء جزئية، و لكن يكتمل مسلسل التقييم باكتمال مسلسل البناء".

إذن، فمسلسل التقييم يؤدي إلى اكتمال مسلسل البناء، و بعملية حسابية، فإن التقييم النقدي يساوي مجموع التقييمات الجزئية، و من المنهجية الدياليكتيكية مجموع التقييمات الجزئية يساوي تقييما شاملا. هكذا، إذا انطلقنا من اعتبار" الكل أكبر من مجموع أجزائه"، و من المنهجية الدياليكتيكية التي تجمع بين التحليل الكمي و التحليل الكيفي، بين التحليل و التفكيك و التركيب، و تحديد الجوهري و الثانوي و المنطقي و التاريخي، و ربط ذلك بسيرورة تحكمها تناقضات رئيسية و ثانوية تتبادلان التحديد، فإننا انطلاقا من المنظور أعلاه للتقييم، لا نجد أي تقييم حقيقي، بقدر ما نجد شذر مدر، أي مجموعة من النتف قيل عنها أنها تقييمات جزئية ،لا يجمع بينها خط رابط و منطق داخلي، و لعمري إنها قمة التجريبية، و هو ما حكم سيرورة "إعادة البناء" من بدايتها إلى نهايتها المعروفة. و من هنا، لا فائدة من التذكير، كما جاء في الوثيقة، ب"أن إعادة البناء مرتبطة بتقييم نقدي لتجربة المنظمة و الحملم، وعلى المبادئ الماركسية الثابتة، و التجربة البروليتارية العالمية، و على المعرفة الموضوعية لواقع الصراع الطبقي في البلاد، و آفاق تطوره".

بمنظور أصحاب "إعادة البناء"، فإن عملية البناء هاته، تنطلق من حد أدنى من البناء التنظيمي الموافق لتصور أولي لمهام المنظمة، و المعتمد على تقييما شاملا على أساسه تتم عملية إعادة البناء. المعتمد على تقييما شاملا على أساسه تتم عملية إعادة البناء. إذن، لا وجود للديالكتيك و لا للمنهج الماركسي . اللينيني ، و لا لتجارب الحركة البروليتارية العالمية و لا، و لا ... لقد حددت الوثيقة، مجموعة من المهام التنظيمية العاجلة في سياق مشروع إعادة البناء، الذي يعتمد على الحد الأدنى من التنظيم، و الحد الأدنى من المهام، و الحد الأدنى من التقييم.

و حول دور القيادة الوطنية:

تقول الوثيقة:

"لابد للقيادة الوطنية أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية، و ذلك باعتمادها على الماركسية ـ اللينينية و على المركزية الديموقراطية و على الرصيد الإيديولوجي و السياسي و التنظيمي الإيجابي للمنظمة و الحملم، و تعمل على مسايرة و توجيه عمل المنظمة في مختلف الفروع التي تعاني من التفكك السياسي و التنظيمي".

و حول مفهوم الوحدة:

تقول الوثيقة:

"لأن الوحدة هي وحدها تشكل الإطار الصحيح الملائم للصراع الإيجابي الهادف إلى إخراج منظمتنا من أزمتها الراهنة و إعادة بنائها كمنظمة صلبة و راسخة جماهيريا، و لأن الوحدة هي الضمانة لإنجاز المهام كمنظمة موحدة مع مراعاة خصوصية كل فرد".

بعد هذا الطرح، تحدد الوثيقة الكيفية التي سيقوم عليها تنظيم الصراع الديموقراطي داخل المنظمة، خاصة و أن مطلب الديموقراطية و شعار وحدة – نقد – وحدة، كانا مطروحان من طرف العديد من الرفاق. و بطبيعة الحال، قدمت "القيادة الجديدة" "تقييما جزئيا"، لما كانت عليه المنظمة في التجربة السابقة، و مما جاء فيه :

"من بين السلبيات الهامة لتجربة منظمتنا، ضعف المساهمة الفعالة لجميع أعضائها أطرا و مناضلين في بلورة خطها الإيديولوجي و السياسي و التنظيمي. لقد كان الصراع الديموقراطي المنظم شبه منعدم داخلها. مما أدى إلى وحدة سطحية للمنظمة لم تصمد أمام زوابع القمع و الخلافات في الرؤية لتجربة المنظمة و لمتطلبات الصراع الطبقي في ظروفه الراهنة."

و سنترك جانبا هذا التقييم الذي، و لاشك، يحمل جزءا من الحقيقة، لكن دون طرح للأسباب و الجذور و العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة في ذلك، و نعود لطرح الكيفية التي تم بها تحديد تنظيم الصراع الديموقراطي داخل المنظمة و خارجها:

- إصدار النشرة الداخلية المركزية (الشيوعي) إلى جانب نشرات داخلية على مستوى الفروع.

- إعطاء طابع أوسع لهذا الصراع بتوسيعه ليصل إلى باقي الفصائل الماركسية ـ اللينينية الثورية، و تتم هذه العملية عبر تبليغ النشرة الداخلية بصفة منظمة للفصائل الماركسية ـ اللينينية، وكذلك تخصيص جزء من الجريدة الجماهيرية المركزية "إلى الأمام" للصراع الجماهيري المنظم ،أي ركنا يفتح أمام جميع الثوريين داخل المنظمة و خارجها للتعبير عن وجهة نظرهم، يمكن أن تكون مناقضة لوجهات نظر المنظمة، و ذلك حول مواضيع ترى المنظمة أن فتح صراع جماهيري سيكون مفيدا في هذا الصدد لتطور المنظمة و الحملم و البروليتاريا بصفة عامة.

مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام": الأحداث، السيرورات، الأطروحات، الملابسات والنتائج

"إننا واثقون من أن الصراع الديموقراطي داخل المنظمة، و بالطرح الذي طرح في هذه النقطة، سيساهم في تمتين وحدة المنظمة و سيمكنها من تفادي الانقسامات و التجميد و الصراعات الفوضوية اللامسؤولة".

- إصدار الجريدة المركزية الجماهيرية "إلى الأمام" يشكل ضرورة من ضرورات إعادة بناء منظمة ماركسية ـ لينينية صلبة متجذرة وسط العمال و الفلاحين ، و أن دورها هو التعريف بخط المنظمة المبلور ديموقراطيا وسطها، و المساهمة في تنظيم الجماهير و ربطها سياسيا بمنظمتنا".

لقد وقفنا أعلاه، عند مفهوم إعادة البناء لدى هذا التيار الذي سيقود عملية إعادة البناء، و بينا جزءا من تناقضاته و هشاشة مرتكزاته، كما عرضنا للكيفية و للأساليب و الأدوات التي حددها للوصول إلى تحقيق مشروعه في إعادة البناء تحت شعار "إعادة بناء منظمة ماركسية ـ لينينية صلبة و راسخة جماهيريا".

1-اليمين الجديد و استغلال الشرعية من أجل الانفراد بكل شيء

منذ هذه اللحظة أصبح أعضاء اللجنة الوطنية يطلقون على أنفسهم مصطلح القيادة الوطنية ، و هو مصطلح غريب عن أدبيات المنظمة، و أصبحت عبارة "رفيق قيادي" ذات رنين... لم يأت ذلك صدفة، بل قام هؤلاء باستنساخ تجربة "تقرير 20 نونبر"، بإعطائهم دورا مركزيا مطلقا للقيادة لتقوم بإعادة بناء المنظمة ك "منظمة ماركسية للينينية صلبة و راسخة جماهيريا"، بل ذهب بهم الأمر إلى تشبيه ورقتهم بوثيقة 20 نونبر 1972، التي قامت بإنجاز تقييم شامل لتجربة المنظمة، و إصدار خلاصات و قرارات و إجراءات تنظيمية و سياسية لإعادة بنائها، و لا مجال للمقارنة بين الوثيقتين، فهل قدمت وثيقتهم تقييما شاملا حقا، أو تقريرا شاملا عن الاعتقالات و تسلسلها و المسؤوليات التي يتحملها أعضاء التنظيم و أطره و قيادته و هياكله، و هل ربطت ذلك بالخط السياسي أولا، و حددت طبيعة هذا الخط السياسي، و بناء على وضوح سياسي، مستندا على دروس التجربة تم تحديد مهمات سياسية و تنظيمية للدخول في إعادة بناء المنظمة؟

كل هذه الأسئلة و غيرها، تجعلنا نحكم على هذا الرأي الخاطئ لسبب بسيط، و هو أنه لا قياس مع وجود الفارق، و الفارق هنا ليس شكليا

بل نوعيا، و سواء في هاته الوثيقة، أو فيما قبلها، كان هناك ادعاء بضرورة تطبيق المركزية الديموقراطية، لكن المدقق في مجريات الأمور، لن يجد سوى مركزية بيروقراطية فوقية محتكرة لكل شيء.

2-" الشرعية" و"الوحدة" كدعامة لمركزية مفرطة

انطلاقا من مفهوم "الشرعية"³⁰⁸ سيصبح كل نقد هو نزع ل "شرعية القيادة"، بما يعني أن القيادة أصبحت تفعل ما تشاء، و الأمر هنا يتعلق بالانفراد بإعادة البناء. و لإدراك هذا الأمر يمكن التذكير بما يلي:

بعد الوصول إلى حي (أ 1)309، قامت مجموعة من "اللجنة الوطنية" القادمة من حي (ج)310، و معها عبد اللطيف اللعبي الذي تم استعماله، رغم وضعه التنظيمي الذي تم إخفاؤه عن الرفاق311، بتدشين نهج تنظيمي جديد، حينما دعوا إلى اجتماع بين الرفاق المسؤولين في حي(أ) و حي (ج)، و دعوا أبراهام السرفاتي لحضور هذا الاجتماع، في تجاهل تام للمعطيات التنظيمية، و دون استحضار لخطورة الأخطاء التي ارتكبها هذا الأخير، و للخلافات القائمة بينه و بين رفاق الفرع، و هو صاحب نظرية "التوجيه و التسيير" الشهيرة312 ... هكذا أعاد هؤلاء الرفاق

308. سبق أن تطرقنا لواقع قيادة المنظمة، منذ بداية 1972 و إلى حدود سنة 1979، انظر فصلا سابقا في الموضوع.

309. ينقسم السجن المركزي بالقنيطرة إلى مجموعة أحياء تحمل أسماء الحروف الأبجدية، وحي أ 1 وكذلك حي أ 2، كانا يضمان منذ مارس 1977 وإلى حدود إطلاق سراح آخر معتقل سياسي رفاق ومناضلي منظمة "إلى الأمام" و"23 مارس" و "لنخدم الشعب"، الذين حوكموا في محاكمة الدار البيضاء في يناير ـ فبراير 1977.

310. حي ج هو أحد أحياء السجن المركزي، و كان يضم مجموعة من المناضلين الماركسيين ـ اللينينيين ، الذين اعتقلوا سنة 1972، و حوكموا في محاكمة الدار البيضاء

في غشت 1973، و بعد الحكم عليهم تم نقلهم إلى السجن المدني بالدار البيضاء، كما ضم الحي مجموعة من مناضلي حركة "3 مارس" الثورية. 311 كان عبد اللطيف اللعبي موقوفا تنظيميا من طرف قيادة "إلى الأمام" في حي ج، و التي كانت تضم عبد الحميد أمين و علي فقير، لكن الرفيقان كانا يخفيان وضعيته التنظيمية عن رفاق حي أ، بل كانا يحضرانه لاجتماعات داخلية، كما هو الحال بالنسبة لاجتماع قيادتي حي أو حي ج، الذي تم في الزنزانة رقم 1 لحي أ 1، و قد أدرك اللعبي هذه اللعبة، فقام بفضح أمور خطيرة، يقول أنها مورست ضده.

312. نظرية "التوجيه و التسيير" النظرية التي استعملها أبراهام السرفاتي لفك ارتباطه بالتنظيم المركزي للمنظمة بحي أ 1، وكان يهدف من ذلك خدمة الأطروحات

أبراهام السرفاتي إلى قيادة المنظمة، مستغلين "شرعيتهم"، و هذا مثال صارخ على ما يطلقون عليه ب"المركزية الديموقراطية". لقد أسس مهندسو "إعادة البناء" مفهومهم للقيادة و دورها المركزي، عبر استنساخ الدور الذي أعطاه تقرير 20 نونبر 1972 ل "اللجنة الوطنية" للمنظمة، أي استحضار دور المركزية في عملية إعادة البناء. و في ظل شعار "إعادة البناء" الذي حدده هؤلاء الرفاق، أصبحت هاته المركزية مطلقة، وكما رأينا أعلاه، فعملية "إعادة البناء" تقوم على حد أدنى سياسي و تنظيمي، يقوم بدوره على تقييم أولى أو جزئي للتجربة و مهام أولية. بهذا المعنى الذي حددنا طبيعته سابقا، أصبح بإمكان هذه القيادة أن تقزم مساهمة تنظيمات المنظمة، و تبعد عنها أي نقاش أو صراع سياسي و فكري، يهدف بالفعل إلى إعادة بناء الخط السياسي و التنظيمي و الاستراتيجي للمنظمة، و خلال الصراع حول هذا الموضوع، سيصبح ما اصطلح عليه ب "الحد الأدني من البناء السياسي و التنظيمي" "حق القيادة" في الانفراد بإعادة البناء، و إقصاء وجهات النظر الأخرى المخالفة (مثل وجهة نظر "أصحاب التقييم الشامل و إعادة البناء") ، و كذلك تصبح "القيادة" تبني التنظيم"، و ما على الآخرين سوى الاحتفاظ بآرائهم. بالإضافة إلى مفهوم الشرعية، و استعمال مفهوم المركزية استعمالا بيروقراطيا، ثم استعمال شعار "وحدة المنظمة فوق كل شيء" و تحت غطائه، تم رفض النقاش السياسي العام لمدة طويلة، و ذلك بمبرر وجود تناقضات ستفجر المنظمة، و لذلك أصبح شعار الوحدة الفوقية البيروقراطية المفروضة و الفارغة من أي مضمون حقيقي هو نهج "القيادة الجديدة". و بعد معارك طويلة، و نضال مستميت من طرف مجموعة من الرفاق، تم القبول بالنقاش عبر تشكيل مجموعات أو لجان للنقاش مع تمييع هذا الأخير، و جعله لا نهائيا وبدون أهداف، في وقت، بدأ فيه أصحاب هذا النهج، في الشروع في "إعادة البناء". هكذا بدأت الأخبار والمعطيات تتوارد على الرفاق، الذين أصبحوا أمام أمر واقع، لقد انطلقت "القيادة" في إنجاز مشروعها، كما هو الحال بالنسبة للإعلان عن إصدار جريدة "إلى الأمام"، دون أية مناقشة للأرضية السياسية لتلك الجريدة، و أن مناقشة الرفاق لها لا تتم إلا بعد إصدارها، و قد مورس نفس الأمر عند التعامل مع الأرضيات المختلفة313.

اليمينية، التي كان يتقاسمها مع المشتري و المنصوري بحي أ، ادعى أنه عضو في الكتابة الوطنية للمنظمة، و بصفته كذلك، فهو غير ملزم بالمشاركة في التسيير، بل إن مهمته تقتصر على التوجيه، و من هنا قيامه بالفصل بين ما أسماه بالتوجيه و التسيير، و للمزيد من التفصيل يمكن الاطلاع على وثيقة "حول بعض التأملات النقد الذاتية الأولية لسنة 1979"، مرجع سبق ذكره.

الوثيقة الثانية المهام العاجلة لمنظمتنا³¹⁴

حددت الوثيقة مجموعة من المهام أسمتها بالعاجلة، و طرحتها للنقاش، و عموما، تظل الوثيقة إحدى أهم الوثائق التي استند عليها مشروع "إعادة البناء"، و لم تغير "النقاشات" اللاحقة في جوهرها، و لذلك اعتبرناها إحدى أهم الأوراق التأسيسية ل"إعادة البناء".

- المهام الجماهيرية للمنظمة:

في تطرقها لشعار "التجذر داخل الطبقة العاملة" و الجماهير، تؤكد الوثيقة على دور الندوة الوطنية 315 في تدقيق هذا الشعار، بعدما كان عائما في ظل خط العفوية. لقد اختارت الوثيقة إذن أن تنطلق من الندوة الوطنية، و هي بذلك، تقفز على أهم المراحل في تطور الخط

313. كان قادة "إعادة البناء" يتعاملون مع المقالات أو الأرضيات التي تخالف آراءهم على طريقة "بروكست"، فمن اعتبرت إيجابية سمح لها بالمرور، و عكس ذلك، يكون طريقها سلة المهملات، و لعل القارئ يتذكر الصيغة التي جاءت في الوثيقة التي تطرقنا إليها، خاصة في نقطة إصدار الجريدة، حيث جاء ما يلي: "... و كذلك تخصيص جزء من الجريدة الجماهيرية المركزية "إلى الأمام" للصراع الجماهيري المنظم، أي ركن يفتح أمام جميع الثوريين داخل المنظمة و خارجها، و التعبير عن وجهة نظر يمكن أن تكون مفيدا في هذا الصدد لتطور المنظمة و الحملم و البروليتاريا بصفة عامة"

في واقع الأمر، فإن المنظمة هنا، هي "القيادة" و هي الوحيدة المالكة للحقيقة الثورية، التي ستخدم المنظمة و الحملم و البروليتاريا، أي احتكار الحقيقة، و قد تم رفض العديد من الأرضيات و الآراء تحت هذا المبرر، و قد تجلى ذلك في العديد من المواقف :

- رفض مجموعة من الأرضيات بدعوى أن الرفاق خارج السجن بالداخل و الخارج لن يفهموها.
- ضرورة أن يتوفر "الطرح الإيجابي" للأرضيات، بما يعني نزع حق الدفاع و مناقشة الآراء الأخرى و توضيح إطارها ... و يقوم هذا التصور على حرص شديد من طرف "القيادة" على تبيان أن المنظمة موحدة، و كذلك خوف شديد من اطلاع الآخرين على الصراعات و الخلافات، لقد كان التعامل مع الجريدة و النشرة الداخلية يتسم بهذا الطابع، بحيث أصبحت "القيادة" تحتكر كل شيء فيما يتعلق بالمضمون و الرؤية السياسية.

314. تعتبر الوثيقة من أولى وثائق "إعادة البناء" التي انخرطت فيها القيادة الجديدة، خاصة منذ 1979.

315. المقصود هنا الندوة الوطنية الأولى للمنظمة، التي انعقدت في يومي 31 دجنبر 1971 ـ 1 يناير 1972.

السياسي لمنظمة "إلى الأمام"، و خاصة بعد "تقرير 20 نونبر"، و ما تلاه من وثائق سياسية أخرى.

- هل يتعلق الأمر بمجرد صدفة، أم أن وراء الأكمة ما وراءها؟ في انتظار الجواب طرحت الوثيقة سؤالا هو:

"لماذا فشلت المنظمة رغم تبنيها هذا الشعار في تحويله إلى واقع ملموس، لماذا كانت المنظمة ترفع شعار "التجذر وسط الشبيبة المثقفة"؟

جواب الوثيقة:

"إن تقييما نقديا صريحا لتجربة منظمتنا هو الذي يمكننا من الجواب على هذا السؤال، و هو الذي يمكننا في نفس الوقت من استخلاص دروس ثمينة تجنبنا من السقوط مجددا في الأوهام و المنزلقات و الممارسات البورجوازية الصغيرة التي سقطت فيها منظمتنا. إن هذا التقييم كفيل بفرز الأسباب الموضوعية و التركيب الطبقي البورجوازي الصغير للحملم و الاستقلالية النسبية لحركة الشبيبة المثقفة من المكونات الأخرى للحركة الجماهيرية، سواء العمالية منها أو الفلاحية حيث انعدمت في الواقع الموضوعي شروط التحام عضوي لحركة الشبيبة المثقفة بالحركة العمالية... و الأسباب الذاتية (انغلاق نشاط الحركة الماركسية . اللينينية في حدود الشبيبة المثقفة و التنظير لهذا الانغلاق بأطروحة "الشبيبة المدرسية تشكل الطليعة التكتيكية للجماهير"). لقد اعتبرت المنظمة و الحملم بصفة عامة أن التجذر وسط الجماهير الأساسية يمر عبر التجدر وسط الشبيبة المثقفة لأن هذه الأخيرة تشكل الطليعة التكتيكية و هكذا دخلنا في دوامة مفرغة تبني التنظيم وسط الشبيبة المثقفة، و يأتي القمع لتحطيم ما بنيناه، ثم نعيد البناء دون الاستفادة من تجربة الماضي، ليأتي القمع ليحطم ما أعدنا بناءه.".

رغم الاعتراف بغياب التقييم النقدي الصريح لتجربة المنظمة، تدخل الوثيقة في تحديد الجواب، و ربطه بأطروحة الشبيبة المدرسية كمقدمة تكتيكية ... ثم تقفز في الهواء، عابرة للزمان من الندوة الوطنية إلى سنة 1978 – 1979، حيث ساهمت نضالات الحركة الجماهيرية و الطبقة العاملة، بالإضافة إلى القمع، و ما ولده من أزمة، في تحطيم هذه الأطروحة، وكذلك الأطروحة الجديدة القائلة بالتجذر وسط البورجوازية الصغيرة للمرور إلى الجماهير (أطروحة جبهة القوى الثورية و الديموقراطية) ،إذن هناك تأكيد على أطروحة التجذر المباشر وسط الطبقة العاملة ،عبر التواجد المباشر معها في مواقع الإنتاج... بعد هذا، انتقلت الوثيقة إلى اعتبار تجربة "الاحتراف الثوري"، جملة و

تفصيلا، تجربة ذات طابع شبكي، دون الوقوف على هذا الطابع الذي دعت إلى تجاوزه، ثم تم التأكيد على أخطاء أخرى سقطت فيها الحملم و المنظمة، من قبيل أساليب العمل البورجوازي الصغير، بالارتباط بالخط السياسي الخاطئ للمنظمة في العمل الجماهيري و التنظيمي، و من أمثلة ذلك، أساليب العمل الفوقي، كالصراخ ضد البيروقراطية النقابية، و القيادات الإصلاحية في النقابات العمالية. لو استعدنا، ما جاء في طرح أصحاب "إعادة البناء" على شكل خطاطة، سنحصل على ما يلي:

أطروحة "الشبيبة المدرسية مقدمة تكتيكية" > تقوقع داخل فئات بورجوازية صغيرة > فشل التجذر داخل الطبقات الأساسية (عمال، فلاحون) > السقوط في بنية تنظيمية شبكية مثل (الاحتراف الثوري الذي كان، حسب الوثيقة، شبكيا) > تجاوز الأطروحات البورجوازية الصغيرة (ش.م = مقدمة تكتيكية، جبهة القوى الثورية و الديموقراطية) و التجذر > الذهاب مباشرة إلى الطبقة العاملة و الالتحاق بمواقع الإنتاج > تغيير أساليب العمل البورجوازية الصغيرة > إنجاز التجذر = الخروج من الحلقة المفرغة التي سقطت فيها الحملم و المنظمة. في غياب تقييم نقدي شامل، و بتجاهل للفترة التاريخية، خاصة تلك الممتدة من نونبر 1972 إلى اعتقالات 1976، و بالاحتكام فقط إلى ما جاءت به الندوة الوطنية، قام أصحاب الوثيقة بتقديم عصارة ما يعتبرونه خطا مميزا للمنظمة على المستوى السياسي (الخط الجماهيري الخاطئ) و التنظيمي (تنظيم شبكي أي تنظيم بورجوازي صغير)، و هذا كل ما يستطيع أن يقدمه أصحاب "إعادة البناء" كتصور أحادي لتجربة المنظمة.

هذا إذن، كل ما كان في جعبة أصحابنا، و هو خليط من الانتقائية و النظرة الأحادية الجانب، و عدم إدراك جوهر الخط السياسي، و علاقة الخط السياسي بالخط الاستراتيجي، و بالخط التنظيمي، و بالبرنامج الثوري للمنظمة، كل هذا في ترابط جدلي مع معطيات الصراع الطبقي في تلك الفترة.

فالتبسيطية هنا، هي البتر، و التعامل المبتذل مع التاريخ الثوري للمنظمة، لصالح أطروحة جديدة ستدي لنفسها الوضوح، في وقت ستعمل فيه على التنظير للتجريبية، و انتظارية مميتة، نتيجة إسقاطها للطرح الاستراتيجي، و إفراغ الإيديولوجية الماركسية. اللينينية من مضمونها الثوري، لتسقط المشاركين في "إعادة البناء" في وعاء مغلق، كان في عمقه و جوهره، خطا داخليا، يقوم على بناء تنظيم خارج الكفاحات و النضالات الجماهيرية، بما مثله من انتكاسة للخط الثوري للمنظمة. و لعل هذا ما يسمونه بالتقييم الأولي للتجربة، الذي لا

يسلح أحدا بالرصيد النضالي للحملم و المنظمة، و لعل هذا كذلك، ما أسقط أصحابنا في عدمية قاتلة، الشئ الذي تبرهن عليه الكثير من أدبياتهم، حينما كان المناضلون يعتقدون أن القيادة تملك كل الأجوبة، و بالتالي تعتبر أجوبتها لا يشوبها شائب، و لا يحيطها الباطل، لا من أمامها و لا من خلفها، لقد كان المناضلون يطرحون الأسئلة و لا يجدون جوابا، إنه استغلال للثقة بكل ما للكلمة من معنى.

تنطلق الوثيقة، و لا شك كباقي الوثائق التي تهم إعادة البناء، من نقد"العدمية"³¹⁶ و الأطروحات الإصلاحية التي دعت إلى بناء جبهة القوى الثورية و الديموقراطية⁷¹⁷، كصيغة جديدة للارتباط بالجماهير و تحقيق التجذر، معتبرة في نفس الوقت أن المسؤول عن فشل التجربة هو الخط "الانتهازي اليساري" الذي ساد داخل المنظمة، و من تم ضرورة محاربته. و قد اعتبر هذا الخط أطروحة المقدمة التكتيكية، و حتى "الشبكية"، من مظاهر "الانتهازية اليسارية"، و السؤال المطروح: ألا يوجد قاسم مشترك بين الاتجاهات الثلاث: الإصلاحي، العدمي و دعاة "إعادة البناء"، رغم أن الأخيرين تلافوا نعت الخط السائد باليسراوية بشكل واضح؟ فما الجواب على ذلك؟: إن المشترك هو مهاجمة الخط الثوري للمنظمة من طرف التيارات الثلاثة، باعتباره كان خطا بورجوازيا صغيرا، و المشترك بينهم كذلك، يتمثل في كونهم لم يقيموا أي تصور من تصوراتهم على أساس تقييم شامل للتجربة، و قد كان لكل تيار مصلحته في ذلك³¹⁸. لقد حاربت الأطراف الثلاثة فكرة التقييم الشامل، لهذه الأسباب و غيرها و أ

3-أصحاب إعادة البناء و التجذر وسط الطبقة العاملة

عالج أصحاب "إعادة البناء" مهمة التجذر وسط الطبقة العاملة، من خلال مجموعة من القضايا، كالمفهوم اللينيني للطليعة البروليتارية، و

^{316.} المقصود هنا أطروحة عبد الله زعزاع و من معه، القائلة بان الحملم بيمينها و يسارها كانت بورجوازية صغيرة، و بالتالي دعت إلى حلها، و الذهاب إلى الطبقة العاملة، دون الدخول في "إعادة البناء"، أي الذهاب فرادى.

^{317.} المعني هنا أطروحة المشتري بلعباس و عبد الله المنصوري.

^{318.} كانت المصالح المشتركة تتمثل في الهروب من المحاسبة الفردية و الجماعية، و الحلم باستعادة دور قيادة سابق، و بتسلق التراتبية التنظيمية بشكل انتهازي، و التحالفات السياسية المصلحية، و التغطية على الأخطاء القاتلة في حق مناضلي و رفاق المنظمة و خطها الثوري، و التعامل مع العدو ...

^{319.} من أهداف هذه الدراسة، التصدي لمهمة تعرية الطرف الذي شكله "أصحاب إعادة البناء"، وكيفية تعاملهم مع التقييم الشامل، و البدائل التي قدمها.

النظرية الماركسية للمعرفة، و الكيفية التي يتم بها التجدر، و علاقة التجذر بالعمال و الفلاحين...

- المفهوم اللينيني للطليعة البروليتارية عند أصحاب نظرية "إعادة البناء":

تتكون هذه الطلائع البرولتيارية، حسب الوثيقة، داخل عمال المناجم و المؤسسات الصناعية الكبرى، و بتعريف الوثيقة: "فإن مكاسب نضال هذه القلعات البروليتارية ترفع مستوى المعرفة الحسية لعمال هذه المؤسسات و تشكل قاعدة مادية لبروز و تنامي الوعى الطبقى البروليتاري".

هذا فيما يخص الوعي الطبقي السياسي لدى هذه الطلائع، أما فيما يخص أرضية بناء الحزب البروليتاري فتقول الوثيقة:

"إن انصهار المثقفين الثوريين المتبنين لمواقف البروليتاريا و الذين تصلبوا في إطار نضال منظماتهم الماركسية . اللينينية مع هؤلاء العمال الطليعيين هو الذي يشكل أرضية بناء الحزب البروليتاري".

لا يمكن الحديث عن المفهوم اللينيني للطليعة البروليتارية كنواة أساسية للحزب، دون الحديث عن أسس هذا الحزب، أي الإجابة عن سؤال: مما يتشكل الحزب؟ هل من الطليعة فقط؟ أم من مستويات مختلفة من الوعي و الممارسة و التنظيم؟

إن التنظيم اللينيني ليس تنظيما نخبويا فوق الجماهير، و لا تنظيما ذيليا للجماهير، بل يوجد في قلب جدلية الطليعة و الجماهير، و هو بهذا المعتى حزب جماهيري ثوري، و ليس حزبا "اشتراكيا ديموقراطيا" بالمعنى الألماني، أو" تريديونيا " بالمعنى الإنجليزي، أو عفويا بالمعنى "اللوكسمبورغي".

وقد ساهم ماوتسي تونغ في تثوير معتى الحزب الشيوعي في علاقته بالجماهير، من خلال بلورته لخط الجماهير، على قاعدة المادية التاريخية و المادية الجدلية.

و في معرض حديثهم عن التجدر وسط الطبقة العاملة، فقد استعان أصحابنا بالنظرية الماركسية للمعرفة، للتطرق إلى موضوعة التبلتر عند المثقف الثوري، الذي يذهب إلى الطبقة العاملة، لكن نسوا أو تناسوا الكيفية التي يتبلور بواسطتها الوعي الطبقي السياسي الثوري لدى

الطبقة العاملة.

إذا كان "الاقتصادويون" أو "التراديونيون" يركزون اهتمام العمال على مشاكلهم مع الباطرون، في إطار نظرة لا تولد إلا "وعيا تراديونيا" أفا تركيز علاقة العامل الطليعي فقط بالمثقف تولد فهما نخبويا للعلاقة بينهما أولا (المثقف هو الأستاذ الذي ينقل المعرفة جاهزة إلى البروليتاري أي أنه مالك للحقيقة، و يقوم بضخها في عقله) ،أما ثانيا، فتضع هذه الأطروحة، العامل خارج العلاقات الطبقية التي تجعله، يكتسب وعيا سياسيا ثوريا، مرتبطا بمصالح طبقته الآنية و البعيدة، أي أن يتعلم كيفية محاكمة كل المواقف و الخطابات الأخرى التي تخفي مصالح طبقية محددة، و لذلك ذهب بعض المثقفين إلى المعامل، و لكن سرعان ما خاب ظنهم، و غادروا تلك المعامل، و ظلوا غير قادرين على فعل أي شيء 321.

و في إطار منظور جديد، فصلت الوثيقة، مهمة التجذر وسط الطبقة العاملة عن مهمة التجدر وسط الفلاحين، أي علينا أن نتجدر أولا في الطبقة العاملة، و بعد ذلك ننتقل إلى الفلاحين، وكان هذا مخالفا للطروحات الأمامية السابقة، التي قامت على تحاليل محددة، بينما قدم أصحابنا تصورهم الجديد دون تحليل يبرر ذلك.

و عموما، تم التنظير لمهمة "التجذر"، ضمن تصور يقوم على نبذ التحريض، و التركيز على الدعاية فقط، و رفض العمل السري بالمعنى الأمامي، دون إعطاء بديل حقيقي، يقوم على تحليل علمي رصين. و كل هذا، في سياق مراجعة مواقف المنظمة من القوى الإصلاحية، و السكوت عنها، و تكوين الأطر في "وعاء مغلق"، ضمن ما يسمى "بتثوير الحركة الطلابية".

و إذا كان هذا المنظور العام قد تميز بالمرحلوية في تصوره لعلاقة "التحالف العمالي الفلاحي" (التجدر على مرحلتين) فالاقتصادوية كانت هي الأخرى سمة لهذا المنظور، لكيفية تحديد القلعات البروليتارية، و نشوء الوعي البروليتاري الطبقي، و تتجلى ميكانيكية هذا المنظور في

320. انظر في هذا الصدد كتاب "ما العمل" لينين.

^{321.} لقد ذهب مجموعة من المناضلين و الرفاق، و بإخلاص إلى المعامل، لكن سرعان ما اكتشفوا أنهم كانوا غير مسلحين بأي تصور حقيقي للعمل وسط الطبقة العاملة، فوجدوا أنفسهم في واد (مهندسون و تقنيون يشتغلون لصالح الإدارة) و العمال في سلسلة الإنتاج في واد آخر. و بعد فترة لم تدم عند بعضهم أكثر من بضعة أشهر غادروا تلك المعامل، يبحثون عن عمل لهم في قطاع يلائم تخصصاتهم أو دبلوماتهم، قبل أن تجرفهم حملات القمع، و ينتهون في السجون، ليشاركوا في البحث عن جواب لما جرى لهم، ضمن سلسلة المراجعات، التي مست الماركسية . اللينينية، و خط "إلى الأمام"، و كل ما يتصل بالعمل الثوري.

مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام": الأحداث، السيرورات، الأطروحات، الملابسات والنتائج

طرحه لنشوء الوعي مباشرة من العوامل الموضوعية، و غياب أي طرح لمفهوم الصراع الطبقي، مما أسقط التصور في تحريفية فجة³²²، كما يتسم كذلك بالنخبوية³²³. لقد ساهمت هاته الانحرافات في ظهور نزعة عمالوية بورجوازية صغيرة لدى دعاة "إعادة البناء".

تؤدي هذه النظرة و مثيلاتها، إلى بناء الحزب داخل الطبقة العاملة فقط، في غياب جدلية التحالف العمالي ـ الفلاحي، الشيء الذي أعطى بالفعل"حزبا متقوقعا داخل الطبقة العاملة على المستوى النظري" و في الأوراق بطبيعة الحال، فحصل عجز عن التجذر داخل الطبقة العاملة، و أما الانتقال إلى الفلاحين فحدث و لا حرج، لقد كان هذا تعبيرا عن العجز في بلورة خط سياسي ثوري شامل.

بجوابهم القائل بالذهاب إلى الطبقة العاملة مباشرة، من خلال إرسال "مثقفين ثوريين" تم "تثويرهم" في الجامعات، فشل أصحاب "خط إعادة البناء" في تحقيق التجذر، لأنهم افتقدوا الحلقة الرئيسية المتمثلة في التقييم الشامل للتجربة، مما أسقطهم في "تجريبية" قاتلة، ساهم في تعميقها، غياب خطة سياسية مركزية، تقوم على جدلية الدعاية ـ التحريض ـ التنظيم اللينينية. و ما فشل "الجريدة المركزية" في لعب أي دور من هذا القبيل، إلا تعبيرا عن تلك الرؤية المنحرفة لإعادة البناء و التجدر، ففي ثلاثية الدعاية ـ التحريض ـ التنظيم، هناك أسبقية للممارسة الثورية، لكن في إطار شعار "لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية".

لقد حرم منظرو إعادة البناء العديد من المناضلين، من تلك البوصلة الضرورية لتحقيق مهامهم الثورية، وتحملوا بذلك مسؤولية تاريخية في ضرب المنظمة و تصفيتها بالداخل.

^{322.} لقد عرفت المعارك السياسية و الإيديولوجية بين الخط الثوري و خط "إعادة البناء" التحريفي الجديد، نقاشات كثيرة حول تقييم التجارب الاشتراكية، و ما استتبع ذلك من نقاش حول بعض المفاهيم الأساسية في المادية التاريخية، و بارتباط مع تلك التجارب، يتعلق الأمر هنا، بجدلية علاقة الإنتاج و قوى الإنتاج، الشيء الذي طرح سؤالا أساسيا و هو: هل تطور قوى الإنتاج هو محرك التطور في المجتمع الاشتراكي، أم الصراعات الطبقية تحت قيادة البروليتاريا؟ و قد دافع التحريفيون الجدد عن أطروحة قوى الإنتاج، باعتبارها محرك تطور المجتمع و الاقتصاد الاشتراكي، أما شعار تثوير علاقات الإنتاج و دورها الأساسي فقد أسقط من الحسبان.

^{323.} هناك نظرة إلى المثقف باعتباره ناقل للمعرفة و محتكر لها.

الوثيقة الثالثة: القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية224

بعض الملاحظات:

خلافا لكل المفاهيم الاستراتيجية للفكر الماركسي (انظر ماركس، انجلز، لينين، ستالين، ماو ...)، تتكلم الوثيقة عن ما تسميه باستراتيجية الثورة المغربية في وعاء فارغ مغلق، تنعدم فيه كل الأبعاد الأساسية لتحديد استراتيجية ثورية، كالبعد الأممي للثورة العالمية، تناقضات النظام الامبريالي و انعكاساتها على المغرب، طابع الثورة المغربية و علاقتها بمحيطها المغاربي و العربي، بما يعني آفاقها سواء الديموقراطية الشعبية، أو الاشتراكية. هناك تخلي عن هذه الجوانب، مما يجعل هذا "الفكر الاستراتيجي" معزولا عن كل ما يمور داخل الحركة الثورية و الشيوعية العالمية، بانتصاراتها و إخفاقاتها، و بدل تحليل ملموس للواقع المغربي، و استخلاص دروس الحركة الماركسية . اللينينية، هناك قوالب جامدة مكرورة حول الوضع الطبقي في المغرب ... ثم هناك بعض الأخطاء، فيما يخص تحديد التناقضات الطبقية بالمغرب، خاصة فيما يتعلق بالتناقض الأساسي و علاقته بالثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية، و مما جاء في هذا المضمار:

"إن التناقض الأساسي في مجتمعنا هو التناقض القائم بين المعسكر الرجعي المشكل من الامبريالية و البورجوازية الكمبرادورية و ملاكي الأراضي الكبار، و الجماهير الشعبية التي تضم الطبقة العاملة و الجماهير الفلاحية و الجماهير شبه البروليتارية و البورجوازية الصغيرة، أما موقع البورجوازية الوطنية في هذا التناقض الأساسي فهو معقد و يتغير حسب الشروط الملموسة للصراع الطبقي، و بصفة مختصرة يمكن القول أن الجناح التقدمي في البورجوازية الوطنية يمكن أن يلتحق رغم تذبذباته بمصاف الجماهير الشعبية، بينما الجناح المحافظ يمكن أن يلترم الحياد أو يتم اجتذابه من طرف المعسكر الرجعي.

إن التناقض الأساسي لا يتجلى فقط من خلال المصالح الموضوعية للطبقات الاجتماعية، لكن كذلك من خلال صراعات طبقية ملموسة و

^{324.} تعتبر وثيقة "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" إحدى أهم الوثائق لدى دعاة "إعادة البناء"، و قد صدرت في أبريل 1982، و هي من الوثائق التي تمت المصادقة عليها بدون تغيير تقريبا في ندوة يناير 1983 في الداخل.

التي جسدت على العموم، التناقض بين الجماهير من جهة و الامبريالية و البرجوازية الكمبرادورية و ملاكي الأراضي الكبار من جهة أخرى. إن الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية تشكل الحل التاريخي لحسم التناقض الأساسي في مجتمعنا."

هناك أخطاء في التحليل، ناتجة عن الخلط بين التناقض الأساسي داخل التشكيلة الاجتماعية المغربية، و بين التناقض الرئيسي المحدد للمرحلة الاستراتيجية، و بالشكل الذي أصبحت فيه البرجوازية الوطنية غير ذات معنى، ما دام التناقض الأساسي يتم حله بالثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية (منطقيا تصبح البرجوازية الوطنية خارج هذا الحل). تضمنت الوثيقة كذلك، تغييرا استراتيجيا، فيما يخص موقف منظمة "إلى الأمام"من قضية الصحراء، نعني هنا تخلي النص عن "استراتيجية الثورة في الغرب العربي"، دون تقديم أي تقييم لذلك، كما جاء في محاور الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية:

"مساندة كفاح الشعب الصحراوي في تقرير المصير و الاستقلال و النضال من أجل وحدة بلدان المغرب العربي، وحدة ديموقراطية، نابعة من إرادة جماهيرها الشعبية".

تغيب في هذا النص أي أرضية لهذا الموقف الجديد الذي تم بثه هكذا.

و فيما يخص أسلوب حسم السلطة تقول الوثيقة:

"إن أسلوب العنف الثوري الصحيح هو العنف الجماهيري"

"إن العنف الثوري الجماهيري يجب ان يكون منظما حتى لا يتم السقوط في العفوية التي تؤدي إلى إهدار الطاقات الثورية الجماهيرية ثم إلى الفشل ثم إلى اليأس"

ستتبنى الوثيقة ما أسمته باستراتيجية "العنف الجماهيري المنظم"، و لتبرير تخليها عن"استراتيجية حرب التحرير الشعبية"، لجأت الوثيقة إلى مجموعة من المقارنات تقول فيها:

"إن الثورة الشعبية ببلادنا ستكون من صنع الجماهير الثورية في المدن و البوادي، خلافا للصين أو الفيتنام خلال النصف الأول من هذا القرن، و اللذين كانا بلدين فلاحيين (10% فقط من السكان في المدن، بروليتاريا قليلة عدديا)، فإن بلادنا تتوفر على طبقة عاملة قوية بالمقارنة مع البلدين المذكورين آنذاك، و تتميز بكون 40 % من سكانه يوجدون في المدن، و هذه النسبة ترتفع باستمرار و بسرعة ، ففي

الصين و الفيتنام لعبت البادية و الفلاحون الدور الرئيسي و الحاسم في الثورة، بينما ظل دور المدن رغم أهميته ثانويا بالنسبة للبادية، أما في المغرب فإن المدن ستلعب دون شك نظرا لأهميتها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و لطاقاتها البشرية دورا هاما جدا في الثورة من بدايتها (هذا تؤكده التجربة التاريخية للمقاومة ضد المستعمر بالمدن و كذا الطاقات الثورية التي تفجرت في المدن خلال سنوات الاستعمار الجديد) إلى نهايتها، كما أن البادية ستلعب هي الأخرى دورا لا يقل أهمية عن دور المدن و ذلك نظرا لطاقاتها البشرية و الاقتصادية و للدور السياسي و النضالي لجماهير العمال الزراعيين و الفلاحين"

"إن أشكال العنف الثوري الجماهيري المنظم متعددة، فهناك مثلا الانتفاضة الجماهيرية المسلحة كما حدث خلال ثورة أكتوبر 1917 المجيدة، هناك حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد و التي أدت إلى انتصار الثورة الصينية و الفيتنامية، هناك الشكل الذي اتخذه العنف الثوري مع الثورة الساندينية بنيكارغوا الذي يدمج بين الشكلين السابقين مع الاختلاف عنهما معا..."³²⁵ و حول سؤال"أي شكل من العنف الثوري الجماهيري المنظم يصلح إذن لبلادنا؟" يأتي الجواب كالتالي:

"أما في الفترة الحالية فإن تبني صيغة العنف الثوري الجماهيري المنظم كافي للقيام بجميع مهامنا الثورية، السياسية و التنظيمية و النضالية لمنظمتنا، و على رأسها إنشاء منظمتنا كمنظمة شيوعية، مكافحة، صلبة، متجذرة وسط العمال و الفلاحين."

هكذا تخلى منظرو "إعادة البناء" عن أي استراتيجية ثورية، وأعادوا عقارب التاريخ إلى الوراء، حينما، كان اليسار الثوري الماركسي ـ اللينيني عند نشأته، يعتبر أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لا يمتلك استراتيجية ثورية، و تم ترديد القولة الشهيرة لليسار الثوري حول "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية " بالقول "غياب الاستراتيجية استراتيجيته" و هذا ينطبق على منظري البورجوازية الصغيرة الجدد، حينما جعلوا من غياب الاستراتيجية في حد ذاتها.

^{325.} إن إقحام تجربة "الثورة السندينية" في هذا النقاش، ينم عن تبسيطية و جهل بتصنيف الاستراتيجيات، و التجربة السندينية أعقد مما تصوره دعاة "إعادة البناء"، سواء في خطوطها الإيديولوجية، أو في تجاربها السياسية أو الميدانية، و دون الدخول في التفاصيل، يمكن القول أن تجربة الجبهة السندينية هي تجربة لقوى وطنية إصلاحية أو تحريفية مسلحة، و هي سمة تتميز بها الحركات المسماة ثورية في أمريكا اللاتينية مثل "الفارك" و "فراباندو مارتي" للتحرير في السالفادور و"توباماروس" في الأروغواي و غيرها.

الوثيقة الرابعة: "في تقييم التجربة ... قضايا تنظيمية"326

كتبت هاته الوثيقة في شتنبر 1981، و هي عبارة عن نص معروض للنقاش في جريدة الشيوعي، يعالج ما أسماه صاحبه أو أصحابه، بتقييم التجربة التنظيمية، و أهم أخطائها.

لقد تطرقت الوثيقة إلى مرحلة 1970- 1972، دون إدراك لجوهر الخط السياسي الذي ساد في تلك المرحلة³²⁷، و لم تخصص سوى ستة أسطر لتلك الفترة، و مما جاء فيها:

"لقد عاشت المنظمة مرحلة اللامركزية منذ نشأتها إلى حدود إنجاز "تقرير 20 نونبر"، و اللامركزية في المجال التنظيمي، كانت الترجمة العملية للمفاهيم السياسية و القناعات الإيديولوجية المشكلة لدى أعضاء المنظمة آنذاك: فالثورة على الأبواب، و مفهوم الانطلاقة الثورية للجماهير، كل ذلك، و غيره، تحكم سياسيا في أعضاء المنظمة، و الرؤية الميكانيكية لأوضاع الجماهير، و لمهمات الثوريين، تحكم إديولوجيا في هؤلاء الأعضاء".

و فيما يخص مرحلة ما بعد "تقرير 20 نونبر" 1972 إلى حدود اعتقالات 1976 يقول:

"لقد تميز "تقرير 20 نونبر"، و مشروع النظام الداخلي، بالتنظير للتشديد على المركزية، و قد تجلى ذلك في الممارسة فيما بعد. كما اتسم "تقرير 20 نونبر" بعرضه لمسألة الشبيبة المدرسية، بل أدخلها ضمن حيثيات الخط السياسي للمنظمة. ففي هذا التقرير تم التركيز على نضالات الشبيبة المدرسية، و دور هذه النضالات في "تصحيح" مفاهيم الرفاق آنذك. و استنتج التقرير أن هذه النضالات، أدت إلى التأكيد على صحة أطروحتنا حول دور حركة الشباب الثوري المدرسي كمثقف عضوي للجماهير الكادحة ، و المعبر عن الوي الحي لهاته الجماهير، بحكم ارتباطها عضويا. و على أساس هذا المنظور الجديد، صاغ التقرير خلاصته في المجال التنظيمي مفادها "أن التنظيم هو تجسيد بحكم البياسي و بلورة القوى المتقدمة في كل مرحلة من تفجير الطاقات الثورية الجماهيرية" (التسطير من عندنا).

هكذا تم التنظير لدور الشبيبة المدرسية، و بذلك، و من خلال انحصار المنظمة في هذا القطاع، ستفرز بنية تتماشى مع هذا الواقع الجديد،

^{326.} المقال صادر في نشرة "الشيوعي"، السلسلة الجديدة، عدد 5، من ص 13 إلى ص 17، شتنبر 1981.

^{327.} للمزيد من الاطلاع حول هذه الفترة انظر وثيقة" عشرة أشهر من كفاح التنظيم: نقد و نقد ذاتي" ضمن منشورات موقع 30 غشت.

بنية آخذة في التسلسل الهرمي ذات برامج مثقفية، يتم الانتقال من إطار إلى إطار أعلى منه، كلما أنجز البرنامج التثقيفي ... فكان الاستقطاب و الاندراج في السلم التنظيمي، يعتمد على مقاييس مثقفية.

هذا الواقع خلق علاقات داخلية تتميز: بغياب الصراع السياسي و الإيديولوجي و سيادة "المونولوتيزم" (تطلق كلمة المونولوتيزم في حقل الفكر السياسي على كل تصور للخط السياسي و الفكري ينبذ الخلاف و يؤكد على الوحدة بدون نقد و إعطاء القيادة الحق في كل شيء مما يؤدي إلى تكلس الأفكار و الدوغمائية و موت الحياة الداخلية للتنظيم أو الحزب ...)، بل تربية المناضلين على نبذ الصراع، و ترسيخ في أذهانهم أن كل صراع هو انحلال لأن خط منظمتنا سديد، و المفلسون هم الآخرون (غالبا ما يكونون هم "23 مارس").

لقد جاءت الاعتقالات لتبرز مدى هشاشة المنظمة، وكذلك الانهيارات التي عرفها أعضاء المنظمة. إن الإعتقالات، و ما تبعها يشكل درسا أساسيا، و هو، ليست مسألة صمود المنظمة مرهونة بمدى الإتقان و الإبداع في تقنيات العمل التنظيمي، إنما المسألة تتعلق بنوعية القناعات التي يدافع عنها ذلك التنظيم، وكيف تمت بلورتها عند أعضائه. و لهذا فالتنظيم قبل ان يكون مشكلا تقنيا (ربط العلاقات و تقنيتها)، فهو مشكل خط سياسي مجسد في طبيعة العلاقات السياسية بين أفراد التنظيم، وفي طبيعة العلاقات السياسية بين أفراد هذا التنظيم و الجماهير.

فإلى حدود 1976، أصبحت المنظمة عبارة عن شبكة من المناضلين، يعملون ضمن هيكلة معقدة، مثقلة بدورها بمشاكل كبيرة و صغيرة، ناهيك، على أنها كانت في وضعية أمنية مهزوزة جدا.

- تفشي المركزية البيروقراطية، قيادة مفكرة و قاعدة منفذة، قيادة لا تقوم بالنقد الذاتي و قاعدة لا تطالبها بذلك. فكان من الطبيعي أن تبرز انحرافات و أخطاء كبيرة:
- ضعف نظري و سياسي مدقع، و سيادة الدغمائية و التجريبية كالنظر إلى قضايا المغرب من خلال ما كتب عن روسيا و الصين!!
- سيادة "المونولوتيزم" و نبذ الصراع، و اعتبار كل من له رأي مخالف (إذا وجد) له غموض، و مشوش، و غير مستوعب للخط السياسي للمنظمة.
 - التهام جل وقت المنظمة و مجهوداتها من طرف مشاكل المنظمة في المجال التنظيمي.

تمثل الوثيقة، نموذجا صارخا، معبرا عن تخبط المناضلين في محاولاتهم تقييم التجربة التنظيمية للمنظمة، و تزخر الورقة كذلك بالعديد من "التحف"، فهي عندما تريد أن تنتقد إحدى المقولات التي أثرت على عمل المنظمة، تقوم بنسبتها إلى لينين بالمعنى الحرفي و مما نقرأه: "إحدى المقولات السائدة عندنا والمنقولة من "ما العمل"، هذه المقولة التي أوردها لينين في مصارعة الاقتصادوية كتيار سائد وسط الاشتراكيين الديموقراطيين الروس آنذاك و هي: "إن معضلة الثورة المغربية تتمثل في الفارق النوعي بين مستوى الحركة الجماهيرية و مستوى الحركة الماركسية ـ اللينينية و تخلفها كأداة للثورة".

لعلنا نلتمس بعض العذر لمن كتبوا الورقة، لكننا نعود لنستخرج تناقضا آخر، لما أرادت الورقة أن تقيم هذه المقولة وأثرها على نشاط المنظمة حيث تقول:

"إن هذه المقولة بالنسبة لنا خاطئة و صالحة في نفس الوقت.

خاطئة لأنها توهم بأن الجماهير متقدمة نوعيا عن الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية، بصدد التوجه نحو الثورة، و هذا يؤدي إلى تصور ساذج و سطحي لهذه الجماهير، و يؤدي إلى تقديس الجماهير، بل يدفع إلى تحديد مهمات لا علاقة لها بالواقع، و إغفال مهمات أولية و ضرورية بالنسبة للجماهير".

و للبرهنة على ذلك جاء في الوثيقة ما يلي:

"فلنأخذ مثلا الدعاية و التحريض، فبما أن الجماهير متقدمة نوعيا كانت دعايتنا (في غالبيتها العظمى) كتابية، على شكل إغراق بعض الأحياء بالمناشير المكتوبة بلغة المثقفين، تحدد مهمات الجماهير، و نرجع إلى قواعدنا سالمين، نحلم بأن تطبق أو تفهم أو تنشر الجماهير فكرها وسطها نظرا لكونها بالضبط في مستوى ذلك".

إن ما يجعل هذا النقد عشوائيا، و عبارة عن عموميات، و غير ذات جدوى، لأنها لا تجيب عن إشكالية محددة في الزمن، و بالتالي، لا تصلح لشيء، ذلك أن وثيقة "تقرير 20 نونبر"، قد قامت بالضبط، بتقييم هذا المجال من نشاط المنظمة، و ربطت ذلك التقييم بمهمات محددة في تلك الوثيقة، بناء على نقد خط سياسي ساد المنظمة منذ تأسيسها إلى حدود نونبر 1972، و هو المعروف بخط العفوية. إن ما تتحدث

عنه الوثيقة ـ نعني الوثيقة المشار إليها اعلاه: "في تقييم التجربة: قضايا تنظيمية" ـ من ممارسات، تتعلق بهذه المرحلة أي قبل صدور الوثيقة – نعني تقرير 20نونبر 1972-. أما بعدها، فقد قطعت المنظمة مع تلك الأساليب، و ربطت ذلك بتقدم العمل السياسي و التنظيمي وسط الجماهير.

هكذا نجد نموذجا مما يسمى لدى دعاة "إعادة البناء" بالتقييم الجزئي (حتى و إن كانت الوثيقة غير رسمية....).

لكن الورقة لم تتوقف عند هذا الحد، بل أعادت الكرة مرتين، من خلال ما أسمته أطروحة الجماهير تجاوزت القوى الإصلاحية و خلقت إطاراتها الخاصة، و نستشهد في ذلك بالفقرة التالية:

"و تلك المقولة (يعني المقولة الأولى) خاطئة كذلك، لأنها تبرر لنا الانطلاق من تنظيرات طوباوية، و في خلق أشكال و تقنيات تنظيم الجماهير لا تستجيب إلى حاجيات هذه الجماهير، مثلا من خلال أطروحة الجماهير تجاوزت القوى الإصلاحية و خلقت إطاراتها الخاصة، نبعت فكرة "اللجان العمالية السرية"³²⁸ التي بقيت عندنا حبرا على ورق".

إنه مثال آخر صارخ على الجهل بالتجربة، فالدعوة إلى تشكيل "اللجان العمالية السرية" ، نبعت في ظل خط العفوية و في أوجها، و يتعلق الأمر هنا بعملية شهيرة، انتقل على إثرها مجموعة من الرفاق منقولين في سرب (طابور) من السيارات، كان البعض يفتح له الطريق، بعد التأكد من غياب نقط التفتيش على الطريق المؤدية من الرباط إلى الدار البيضاء، التي كانت هدف رحلة أولئك الرفاق، الذين توزعوا على مجموعات، توجهت نحو الحي الصناعي بعين السبع، فاقتحموا المعامل و المؤسسات الصناعية الكبرى، بالإضافة إلى مواقع السكك الحديدية الأساسية، و المكتب الوطني للكهرباء، و قاموا بتوزيع مناشير بالآلاف، تدعو العمال إلى تشكيل "اللجان العمالية السرية"، و من بين هؤلاء الرفاق و الرفيقات: على فقير، فؤاد الهيلالي، عبد الحميد أمين ،عبد العزير لمنبغي، بلخضر جمال، محمد البكراوي، زهور بن شمسي، أنيس بلافريج، و رفاق آخرون. لقد كانت بالفعل سلوكا معبرا عن العفوية، كورطيج حقيقي يدعو إلى تشكيل "اللجان العمالية السرية"، حق أنه لم يفلت من التوزيع أي مصنع أو معمل داخل الحي الصناعي بالمدينة، بل تعدى الأمر إلى السكك الحديدية، و المكتب

212

الوطني للكهرباء . و من غريب الأمور أن أعضاء القافلة، رجعوا إلى قواعدهم سالمين، و قد وقع الحدث سنة 1971، و قد تم تجاوز هذه الأساليب، و تم نقدها حتى قبل صدور "تقرير 20 نونبر".

لقد قمنا بسرد هذه المعطيات، فقط، لتبيان الكيفية التي يخطئ بها سهم النقد هدفه، حين يتم القفز على السياقات و الفترات و المراحل التاريخية، مما يفقد النقد المقدم كل مصداقية. و نستطيع أن نسرد أشياء أخرى من هذا القبيل، لكن ما يهمنا هنا، هو الكيفية التي تم بها الانتقال إلى الطرح البديل على المستوى التنظيمي:

"و هكذا، فإننا حاليا في مرحلة بناء الخط السياسي و النظري و التنظيمي ، أي اننا في مرحلة انطلاق عملية البناء، ولهذا فإن الهيكلة التنظيمية لن تأتي من الأشكال المعقدة و المنمقة أو البلشفية الخالصة. إنها تأتي من جودة أطر المنظمة أنفسهم، وكيف هم مكونون نوعيا، إذن مرة أخرى، ليس المشكل في كم هو عددنا حاليا، بل فيما هي نوعيتنا، ولن نستطيع بلورة نوعية جديدة، إذا ما اكتفينا بعملية تصفيف، أو إعادة ترتيب الصفوف، و إن كانت هذه العملية مطلوبة فإنها غير كافية".

لا شك، أن في هذه الفقرة، تمهيد للتخلي عن البناء التنظيمي السابق للمنظمة بعد الزعم بتقييم التجربة التنظيمية للمنظمة ³²⁹، و قد رأينا نماذج لذلك التهافت، الذي ينم عن جهل كبير بتاريخ المنظمة، هكذا، و فيما أسمته الوثيقة، فنحن في مرحلة بناء الخط السياسي و النظري و التنظيمي، أي أننا في مرحلة انطلاق عملية"إعادة البناء"، بما يعني الانطلاق في مرحلة جديدة، لا يتوفر فيها خط سياسي و نظري و تنظيمي، بل المطلوب إيجاد هذه الخطوط الثلاثة.

و إذا كان بالاستطاعة التوفر على وثائق، تتطرق إلى جوانب الخط السياسي و التنظيمي، و لو بشكل جزئي أو تبسيطي، فالخط النظري لم يعثر له على أي وثيقة، و السؤال المطروح، هو في ظل أي خط نظري تمت عملية"إعادة البناء"، و نستثني هنا مشروع النظام الداخلي لسنة 3301982

بما أننا في بداية عملية البناء، فعلينا حسب الوثيقة التخلي "عن تلك الأشكال المعقدة و المنمقة أو البلشفية الخالصة..." هنا تظهر علامة

^{329.} بالفعل فإن الوثيقة تمهد بطريقة غير مباشرة للتخلي عن المفاهيم التنظيمية اللينينية.

^{330.} وثيقة "مشروع النظام الداخلي" الصادرة في شتنبر 1982 من الوثائق التي لم يتم البت فيها في ندوة يناير 1983، و ظل مصيرها مجهولا.

التخلي عن المنظور اللينيني للتنظيم الوثيق الارتباط بنظرية المعرفة الماركسية، لصالح بنية تنظيمية بدون سند نظري، أي غياب أي نظرية للتنظيم 331 ما دام كل تصور تنظيمي يقوم بالضرورة على نظرية للتنظيم، مستلهمة من الخط النظري، الذي تتبناه المنظمة، و أية منظمة، تلك النظرية ذات الصلة الوثيقة بالاستراتيجية الثورية: تنظيم للثورة، يعتمد استراتيجية ثورية، متميز نوعيا، أو تنظيم "اشتراكي ديموقراطي" مهلهل و مفتوح ،تتلاشى فيه الحدود، و ينهج خطا إصلاحيا أو تحريفيا، فإما حزبا "للطليعة الثورية البروليتارية"، و إما حزب "اشتراكي ديموقراطي" إصلاحي تحريفي ،لا يحتاج تلك الشروط التي حددها لينين ، لبناء تنظيم شيوعي ماركسي . لينيني، فالفارق نوعي بين خطين في المسألة التنظيمية، اخترق تاريخ الحركة العمالية الاشتراكية منذ ماركس.

في فقرة -ه- من الوثيقة تحمل عنوان: "حول التجذر في الطبقة العاملة" و مسألة الاحتراف الثوري أو منظمة المحترفين الثوريين تقول الوثيقة:

"إن المشكل الذي كان مطروحا آنذاك، يمس قضية مركزية بالنسبة للحملم ،و هو طبيعتها الطبقية، و كيفية توزيع قواها في مجال العمل التنظيمي، ف "23 مارس"، و حسب طريقة الخط الداخلي، لم تستطع التركيز على الطبقة العاملة، و لا استقطاب عمال إلى صفوفها، أما بالنسبة لنا نحن فادعاء التوجه إلى كل الطبقات، مكننا من تبرير نظرية الشبيبة المدرسية طليعة تكتيكية و التركيز عليها عمليا". تحمل الفقرة في طياتها غموضا حول ما تريد تقييمه:

1- ما يتعلق بالخط الداخلي لمنظمة "23 مارس"، و لإزالة اللبس، ف"الخط الداخلي" لمنظمة "23 مارس"، نشأ قبل هذا الوقت بكثير، أي خلال سنتي 1970 و 1971³³²، أما في سنة 73، فيتعلق الأمر بوثيقة "خطة عمل داخل الطبقة العاملة " و صاحبها محمد الكرفاتي، و قد طرحها للتركيز على الطبقة العاملة، كجزء من خط سياسي، قائم على تحليل سياسي للوضع في بدايات 1973، و بالتالي، لا يمكن إدراك

^{331.} لقد انخرط دعاة "إعادة البناء" في مسلسل للبناء التنظيمي خارج أي نظرية تنظيمية، بعدما تخلوا عن الطرح اللينيني. و قد ظل "تنظيم النهج الديموقراطي" نفسه يتخبط في مجموعة من البريكولاج" في محاولة لسد الثغرات الناتجة عن هذا الغياب (انظر كتاب " نقد نظرية السيرورات الثلاث" المنشور على موقع "30 غشت").

^{332.} ما سمي بالخط الداخلي داخل منظمة "23 مارس" ظهر للوجود خلال فترة 1970-1971.

فشل التجذر داخل الطبقة العاملة بالنسبة لمنظمة"23 مارس"، بمعزل عن ذلك الخط المنحرف عن الماركسية أساسا، فيما يخص مجموعة من الطروحات333، فالخلاف هو أعمق مما تتصوره الوثيقة.

أما عن منظمة "إلى الأمام"، و طرحها حول التوجه إلى كل الطبقات، فقد جاءت من منظور لينيني لتشكل الوعي داخل الطبقة العاملة، و لم تقف منظمة "إلى الأمام" عند ويل للمصلين كما تفعل الوثيقة، ففي وثائقها طرحت العمل وسط الطبقة العاملة و داخل الفلاحين، ضمن تصور يقوم في المرحلة الأولى بتركيز للقوى الذاتية داخل الطبقة العاملة ،بدرجة رئيسية، و داخل الفلاحين بدرجة ثانية، و بعدها ينتقل الثقل الرئيسي للعمل داخل الفلاحين، و هو ما أسمته منظمة "إلى الأمام" ب"بناء الحزب البروليتاري، بناء التحالف العمالي . الفلاحي مسيرة واحدة 334، و على هذا الأساس، تسقط أطروحة الوثيقة القائلة بأن الادعاء بالتوجه إلى كل الطبقات، مكننا من تبرير نظرية الشبيبة المدرسية طليعة تكتيكية و التركيز عليها عمليا.

إن كاتب الوثيقة و أمثاله، و لتغيير أطروحاتهم اضطروا إلى إفراغ تاريخ المنظمة، و بالأخص منذ "تقرير 20 نونبر"، من أي عمل داخل الطبقة العاملة، و ذلك بتمرير أطروحتهم و تعميمها على كل شيء، و من هنا الخطأ القاتل، لأنه يؤدي إلى عدم الفهم للأسباب الحقيقية لعدم التقدم في إنجاز مهام التجذر، و قياسا عليها بناء تصور خاطئ، خاصة، و أنه بعد خمس سنوات فأن الذين قالوا بهذا، لم يتجذروا 335 و بعد الإقرار بضرورة بناء منظمة، تتشكل نواتها من المحترفين الثوريين 336، و بعد الحديث عن ضرورة التخصص داخل هذه المنظمة، و قضايا أخرى، انتقلت الوثيقة في فقرة - و- تحت عنوان "حول البنية أو الهيئة التنظيمية" إلى طرح البديل التنظيمي، فجاء في الوثيقة ما يلى:

^{333.} انظر وثيقة "الوضع الراهن و المهام العاجلة للحركة الماركسية . اللينينية" وكذلك "لنبن الحزب تحت نيران العدو"، وكلا الوثيقتين صادرتين في كراس "من وثائق الخلاف داخل الحملم، وجهة نظر منظمة "إلى الأمام" .". موقع "30 غشت".

^{334.} نشير هنا إلى وثيقة "بناء الحزب البروليتاري، بناء التحالف العمالي الفلاحي مسيرة واحدة"، الوثيقة صدرت بالعدد 11 من جريدة "إلى الأمام". 1974. 335. عدم فهم إشكالية الوعي السياسي الطبقي أدى بدعاة "إعادة البناء" إلى السقوط في نظرة عمالوية تروتسكاوية.

^{336.} هذا الرأي لم يجد له صدى في ندوة الداخل، يناير 1983، بما يعني أنه كان رأي أقلية.

"فإذا كانت هذه هي الأسس التي يجب أن تقوم عليها هيكلة المنظمة فإننا نعتبر أن الهيكلة القديمة للمنظمة غير صالحة، و الهيكلة الحالية يجب أن تساعد على إنجاز المهمات و ممارسة المركزية الديموقراطية، و عليه يجب التخلص من الإطارات شبه الجماهيرية، هذه الإطارات التي التي ارتبطت بتجربتنا في إطار الشبيبة المدرسية. فكلما انغمسنا في هذه الشبيبة، كلما ازدادت بنية هذه الإطارات تعقيدا، كما أن هذه الإطارات كانت عرقلة أمام فتح باب المنظمة امام كل العناصر الثورية، و التي هي في مستوى العضوية، بل غالبا ما كانت هذه الإطارات بمثابة مصفاة لتشجيع المونولوتيزم".

" و لهذا فالمنظمة يجب أن تكون عبارة عن خلايا، و قيادة وطنية حاليا، و على رأس كل خلية أمينها، كل الأعضاء متساوون في الحقوق و الواجبات، و مع تقدم المنظمة، و كثرة المهام، و توسع و انتشار المنظمة، يمكن أن تنشأ مستويات تنظيمية و إطارات تنظيمية ملائمة لتلك الوضعية".

إنه غياب المنطق الداخلي، المؤدي إلى فهم لماذا هذه البنية البديلة، فأصبح الإشكال مقحما غير ذي معى، ثم بعد حذف التنظيمات الثورية شبه الجماهيرية، سنعود إليها، كلما ازدادت مهام المنظمة و تشابكت تماما، و ذلك كمثل رجل قام بإغلاق نافذة بالإسمنت، ثم أعاد فتحها دون أي سبب.

و بما أن إشكالية "الإطارات الوسطية" طرحت نفسها على الكاتب، إذ لا يعقل منطقيا أن يوجد بين المنظمة و الجماهير فراغ، فلابد من إطارات وسطية تؤدي إلى المنظمة، فماذا اقترحت الوثيقة:

"و الإطارات الوسطية ما بين المنظمة و المناضلين الطليعيين وسط الجماهير هم الخلايا المرشحة، إنها إطارات مشكلة من المناضلين الذين برزوا في النضال الثوري و في الكفاحات اليومية للجماهير، و الذين عبر احتكاكنا بهم، يظهرون طاقات و إمكانيات قابلة للتحول داخل المنظمة".

إن هذه الفقرة، تنم عن قمة في الجهل المركب، أي أن يكون المرء جاهلا و يعتقد العكس، و تلك لعمري لطامة كبرى ولنرى عن قرب: - عموما، فإن التنظيمات الثورية شبه الجماهيرية في أدبيات منظمة "إلى الأمام"،المستمدة من التجربة البلشفية، هي تلك الحلقات الوسطية التي تتكون من مناضلين طليعيين، بمستويات مختلفة، وعيا و ممارسة، و أخذا بعين الاعتبار نظرية المعرفة الماركسية، و النظرية اللينينية للوعي الطبقي السياسي، تشكل أسلاكا موصلة إلى قلب الحركة الجماهيرية ،بحيث ترتبط المنظمة بتلك الجماهير بوشائج متعددة و متنوعة و مختلفة، تشكل شريانا يغذي المنظمة باستمرار 337 أما الخلية المرشحة، فهي النقطة الأقرب إلى المنظمة المركزية، حيث يشارك الرفيق المرشح ،الذي لم يعد مجرد مناضل، في الحياة الداخلية للمنظمة خاصة السياسية و الإيديولوجية، و يطلع على وثائقها الداخلية، باستثناء الجوانب التنظيمية، و مدة الترشح لا تكون طويلة نسبيا، فهي محددة زمنيا، بخلاف وضعية المناضلين داخل التنظيمات الثورية شبه الجماهيرية، التي تبقى مرتبطة بمدى تطور المناضل وعيا و ممارسة، و على هذا الأساس، لا تعتبر الخلايا المرشحة إطارات وسطية، بل جزءا من المنظمة مع وقف التنفيذ جزئيا.

في أدبيات "إلى الأمام"، و عبر تاريخها منذ "تقرير 20 نونبر"، فالإطارات الوسطية هي التنظيمات الثورية شبه الجماهيرية.

«كذا، مرة أخرى، تظهر الوثيقة جهلها بالتاريخ، الذي تريد أن تضع له تقييما، و ما يُبنى على خطأ فهو خطأ، كما تقول "القاعدة الشرعية".

حول المركزية الديموقراطية

من الأطروحات التي قامت الوثيقة بالدعوة إلى نقدها في مجال تطبيق المركزية الديموقراطية جاء ما يلي:

"مواجهة المفاهيم المنحرفة لمبدأ المركزية الديموقراطية كمفهوم المركزية الديموقراطية هي مركزة الآراء السديدة، إذ ليس هناك آراء يمكن التأكد من سدادتها خارج مختبر الممارسة العملية".

تظهر الوثيقة، مرة أخرى، جهل أصحابها بمضمون الأطروحة التي هي في الأصل أطروحة لماوتسي تونغ، يفسر فيها علاقة المركزية بالديموقراطية، حيث شبه قيادة الحزب بمعمل للتحويل، يقوم بتحويل الأفكار و الآراء و المقترحات في علاقة جدلية بين الحزب و الجماهير، التي بقدر ما تكون جيدة و ديموقراطية، فإنها تزود الحزب و القيادة بمواد خام جيدة، تقوم بتحويلها و إعادتها إلى الجماهير. من هنا، يتجلى التخبط الذي تسقط فيه الوثيقة، كلما أرادت أن تناقش أطروحة من الأطروحات. و لنأخذ مرة أخرى، مثالا على ذلك، لما

^{337.} انظر النظام الداخلي لمنظمة "إلى الأمام" و نشير هنا كذلك إلى وثيقة مفقودة لحد الآن تحت عنوان "أهمية سلاح التنظيم"، و وثيقة أخرى تعرف نفس وضع سابقتها و هي "ما هو الإطار الشيوعي؟".

حاولت الوثيقة نقد "نظرية بناء الحزب تحت نيران العدو" التي تميزت بها منظمة "إلى الأمام"، و تقول الوثيقة:

"و اليوم و نحن أمام نقد تجربتنا، هذا النقد الذي نريد أن يكون علميا أي موضوعيا، لا يسعنا إلا أن نقف عند تجربتنا بهذا الصدد بالذات: إن تطبيق الأطروحة الآنفة الذكر، اقترن بعدة ممارسات و مفاهيم خاطئة:

- أن المنظمة لم تكن بقادرة على التمييز بين فترات المد و الجزر في الصراع الطبقي ، بل إنها غالبا ما ترى نضالات الجماهير في تصاعد مستمر، بينما عرفت تلك النضالات فترات من الجزر مثلا في 73 و 75، و لهذا لم يكن من الغريب تعامل المنظمة مع الوضع السياسي انطلاقا من أطروحاتها الاستراتيجية، تلك الأطروحات التي تبلورت في فترات المد النضالي، و نتيجة ذلك ،لم تستطع المنظمة بلورة خطة تكتيكية للتعامل مع كل وضع، تجيب على خصوصياته، و تمكن المنظمة من التلاءم مع متطلبات الانتقال إلى خطة جديدة، كلما تغيرت الشروط.

- و هكذا لم تكن المنظمة تعرف خوض الهجوم و تنظيم التراجع سواء بالنسبة لمناضليها أو بالنسبة للجماهير، بل غالبا ما خاضت المنظمة معارك و هي في العراء!

إن الوثيقة تسقط في خطأين أساسيين:

- أولهما، الاعتقاد أن المنظمة كانت لا تميز بين فترات المد و الجزر في "الصراع الطبقي"، بل إنها غالبا ما كانت تنظر إلى نضالات الجماهير باعتبارها في تصاعد مستمر، في حين أن تلك النضالات، عرفت فترات من الجزر خلال سنتي 1973 و 1975، الحقيقة التي لا يعتريها أي شك، أن المنظمة، و بالضبط، حددت ذلك على المستوى النظري ،حينما تكلمت عن "علم الهجوم" و"علم التراجع" اللينينيين 338 و مفهوم "الدفاع الاستراتيجي" و"الهجوم الاستراتيجي" عند ماو تسي تونغ 339، و على المستوى السياسي، حينما أسست المنظمة ل"مفهوم الصمود و الارتباط بالجماهير" و مفهوم "النضال الدفاعي للجماهير" الذي حددت شروطه لكي يتحقق، من أجل قيادة النضال الدفاعي

^{338.} انظر "المرض الطفولي للشيوعية"، لينين.

^{339.} انظر المقالات العسكرية لماوتسي تونغ.

لتلك الجماهير 340.

أما كون النضالات، عرفت فترات من الجزر مثلا في 1973 و 1975، فهو طرح غير دقيق، فسنة 1973 عرفت بالفعل جزرا داخل حركة الشبيبة المدرسية، بينما لم تتوقف النضالات العمالية، التي عرفت توسعا سنة 1975، و لهذا أهمية كبرى، حينما نريد محاسبة القيادة السياسية للمنظمة.

- ثانيهما، القيام بتعميم هاته الأطروحة على تاريخ المنظمة، و هذا غير صحيح، فقد غيرت المنظمة تكتيكها منذ "تقرير 20 نونبر"، حيث تخلت عن الطابع الهجومي، الذي كان سائدا في المنظمة، في المرحلة الممتدة من 1970 إلى 1972، عندما كان خط العفوية سائدا. و من الخطأ و التجني على الحقيقة التاريخية، القول بأن المنظمة استمرت في خطها الهجومي إلى حدود نونبر 1974، أما بعد اعتقالات نونبر 1974 و يناير 1975، فقد تغير الوضع، حين ضعفت قيادة المنظمة، و حوصرت بشكل كبير في ظل وضع سياسي بالغ التعقيد، بحيث عجزت أو عجز ما تبقى من القيادة في إدراك جوهر الوضع السياسي و التنظيمي للمنظمة، فدخلت هذه الأخيرة معركة ميؤوس من الانتصار فيها مسبقا، و تحملت تلك القيادة، التي أصبح جل أعضائها فيما بعد، روادا للتيار الإصلاحي بعد الاعتقال، مسؤولية الهروب إلى الأمام، بدل التعاطي النقدي الموضوعي و العلمي مع تجربة المنظمة ، و مع وضعها الذاتي.

إن هذا التوضيح، لذو قيمة تاريخية كبرى حاسمة في تناول التاريخ النضالي لمنظمة "إلى الأمام"، فابتداء من سنة 1975 و إلى حدود اعتقالات 1976، سقطت المنظمة في نوع من "الإطاروية" و"النزعة المثقفوية"، في محاولة للخروج من وضعها الذاتي، و تجلى ذلك في إفراغ البنية التنظيمية من مضمونها الحقيقي، و في مقاييس الاستقطاب المتسرع لملء الفراغات التي تركتها الاعتقالات، سواء على مستوى القيادة، أو على مستوى الأطر. ففي هذه الفترة بالضبط، نشأ مناضلون يحفظون الوثائق عن ظهر قلب، و لا يتوفرون على حد أدتى من النضالية و المقاومة و الصمود، و تجربة الاعتقال خير دليل على ذلك، حيث ساد الانهيار في هذه الفترة بالضبط، ليشكل الأرضية الخصبة لبروز التيارات الإصلاحية و التحريفية و التصفوية في السنوات اللاحقة، و بالضبط من داخل السجون.

^{340.} انظر وثيقة "نحو تهيئ شروط قيادة النضال الدفاعي" التي كتبها الرفيق الشهيد عبد اللطيف زروال، الوثيقة منشورة ضمن كراس "الوثائق الأساسية للمنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام"،1970-1980، الخط الثوري، الجزء الأول"، منشورات موقع "30 غشت".

الفصل الثالث:

ندوة الفرع و خلاصاتها: فبراير 1983

إن القراءة المتأنية لتقرير لجنة الفرع³⁴²، و الوثائق ذات الصلة بمشروع إعادة البناء، تثبت تخبط العملية نتيجة تناقضاتها البنيوية، و سيثبت النقاش استمرار التناقضات و انعكاساتها داخل الفرع (السجن- الداخل) و تكريس منهجية اللاتقييم كأسلوب رئيسي للعمل، و هو المنهج الذي، إلى جانب مجموعة من التصورات سيؤدي إلى الانهيار، و يكفي إلقاء نظرة على خلاصات و قرارات الندوة، لكي نتأكد من هذه المنهجية العقيمة، التي تسند مجموعة من الأطروحات الخاطئة³⁴³.

و مما جاء في خلاصات الندوة حول الاستراتيجية و العنف الثوري:

- بعد هذا يخلص المشاركون في الندوة إلى الاتفاقات التالية:

341. انعقدت ندوة فرع المنظمة بالداخل أيام 28 و 20 و 30 يناير 1983، و بثت في الوثائق المخصصة لمشروع "إعادة البناء"، و سينشر موقع "30 غشت" لاحقا قرارات و خلاصات تلك الندوة ضمن وثائق المنظمة لمرحلة 1980 ـ 1994، و يعتبر فرع المنظمة في الداخل، التنظيم الأساسي لما سمي ب "إعادة البناء".

342. لجنة الفرع، اللجنة القيادية لفرع المنظمة بالداخل.

343. يمكن الإشارة هنا إلى خلاصات الندوة حول القضايا الاستراتيجية، التي تؤكد بالرغم من كل شيء، اعتراف أصحاب "إعادة البناء"، بغياب الخلاصات السياسية لتقييم التجرية، رغم حضور بعض التقييمات الضمنية، كما تؤكد على غياب الاستناد على الواقع المجتمعي الملموس في خصوصيته أثناء إنجاز التحليل الطبقي، و تمت الإشارة إلى وجود طمس لأزمة الحركة الشيوعية العالمية (في الواقع، غير مهندسو "إعادة البناء" موقفهم من التحريفية العالمية، وحاولوا اتخاذ موقف وسط بين الحركة الشيوعية العالمية بقيادة الاتحاد السوفياتي، لقد زرعوا هنا كذلك بذور مواقفهم التحريفية الجديدة، دون أن يعلنوا عن الحركة الشيوعية العالمية الثورية، وعلى الفكر الماركسي وللينيني الثوري، وعلى الحركة الشيوعية العالمية الثورية، فكانوا يمررون مواقفهم بجرعات صغيرة في انتظار ظروف ملائمة، أصبحت متوفرة بعد فشل عملية "إعادة البناء" في خريف 1985، و من أجل الاطلاع على هذا الموقف، يمكن الرجوع إلى وثيقة "مشروع نظام داخلي"، و خاصة الجزء المتعلق بالبرنامج العام، و قد صدرت هذه الوثيقة سنة 1982 ... إضافة إلى غياب الأسس النظرية التي يرتكز عليها المشروع في تناوله لأدوات الثورة.

"يتفق كل الرفاق على أنه يجب ألا ننتظر حتى نحدد استراتيجية دقيقة لكي نخرج للممارسة، لذا يجب أن نتفق على الشعارات الاستراتيجية العامة و الرئيسية الملزمة لنا في نشاطنا الجماهيري اليومي".

و في نفس الاتجاه و بالنسبة للعنف الثوري جاء ما يلي:

"يعتبر كافة الرفاق أن شعار العنف الثوري الجماهيري المنظم إيجابي و يجب تدقيقه لاحقا على أساس التحليل الملموس للواقع الملموس".

هكذا أصبحت "الانتظارية" هي الخط الاستراتيجي، أي أن التنظيم لا يستند إلى أي استراتيجية، ما عدا ما أسماه ب "العنف الثوري الجماهيري المنظم"، و هذا لعمري قمة السفسطة و الديماغوجية، ما دام هذا الشعار يعني كل شيء، ولا شيء في نفس الوقت، و ينطبق نفس الأمر على الخلاصة السادسة، حيث نقرأ ما يلي:

" كما أجمع الرفاق على عدم استعمال صيغة "المنظمة الشيوعية" أو "الماركسية ـ اللينينية"³⁴⁴، و أكدوا تشبتهم بالمبادئ الشيوعية، و طالبوا بهذا الصدد برفع توصية إلى "القيادة".

عموما، فكل خلاصات الندوة لا تختلف عن السابقة أعلاه، علما أن تقرير "لجنة الفرع"، لم يتضمن أي تقييم للتجربة، و خاصة تلك التي النخرط فيها المشاركون في الندوة، و معهم أعضاء القيادة بالسجن المركزي منذ 1980، و هكذا، و جوابا عن متحفظ على هذا التقرير (ممتنع عن التصويت) الذي كان يعتبر أنه على أعضاء لجنة الفرع، خلافا للتقرير الذي جاء كجرد تاريخي، أن يقدموا للندوة تقييما لنشاط الفرع خلال السنوات الأخيرة مع استخلاص دروسها الأساسية لانطلاقة جديدة لعمل المنظمة، فجاء الجواب عن طريق ممثل لجنة الفرع، فيما يشبه المثل العربي الذي يقول: "العذر أكبر من الزلة"حيث كان الجواب:

"إن الخلافات التي كانت داخلها (المنظمة) لا تسمح بمثل هذا التقييم، و هذا لم يكن ليمنع رفاق الفرع من القيام بمثل هذا التقييم، على ضوء تقرير لجنة الفرع" (المقتطف نشر ضمن أحد أعداد الشيوعي التي غطت أعمال ندوة نهاية يناير 1982).

221

^{344.} سيصبح اسم المنظمة لاحقا "منظمة "إلى الأمام" "، و ستسقط تدريجيا صفتها الماركسية . اللينينية، و أحيانا تصبح فقط "حركة "إلى الأمام" "، و طبعا لكل ذلك مغزى.

كأن مسؤولي لجنة الفرع أرادوا القول: عليكم بالمناقشة إذا شئتم، رغم اننا لا نخبركم بما جرى و يجري، فالتناقضات لا تسمح لنا بذلك، و هذا مرة أخرى، لقمة السفسطة و الهروب من الواقع بدل معالجة تناقضاته، فليس على المناضلين أن يناقشوا إلا ما قدمنا لهم باعتبارنا لجنة الفرع، اي أنه ليس من واجبنا أن نطلعكم على الآراء المتناقضة و المختلفة داخليا، فاقبلوا الصورة التي نقدمها لكم.

الفصل الرابع:

تناقض الواقع و انطراح التساؤلات: أمثلة مختلفة

أثارت وثائق "إعادة البناء"لدى مجموعة من المناضلين الذين انخرطوا في هذا المسلسل، عدة أسئلة و تساؤلات، تبين إلى أي حد لم تكن تلك الأوراق تجيب عن انتظارات الواقع الذي أشكل على المناضلين فهمه و استنباط مهام تغييره، و مع ذلك ظل أصحاب "إعادة البناء" متشبثين بأطروحاتهم، و واضعين، من أوكلت لهم مهمة الإشراف العملي على إنجاز ذلك المشروع الفاشل، في ورطة، و هم أصلا ينتمون إلى الجيل الثاني أو الثالث من مناضلي المنظمة، الذين لم تكن لهم معرفة بوثائقها و تجربتها، و كانوا ينتظرون ما أسموه ب "القيادة" في شبه تقديس لها، أن تزودهم بالأجوبة التي تنير لهم الطريق، إلا أن هذه الإنارة جاءت عطبا و ظلاما دامسا، فظل هؤلاء المناضلون يتخبطون في تناقضات لا قدرة لهم على حلها، إلى أن هبت رياح القمع من جديد في خريف 1985.

كان الأمر طبيعيا، لأن مشروع "إعادة البناء" و قادته، الذين جعلوا من "غياب الاستراتيجية"، استراتيجية لهم، و من بنية مهلهلة تنظيميا، خطا تنظيميا، بعدما تم التخلي، عن مجموعة من المفاهيم التنظيمية اللينينية 345، إضافة إلى غياب خط إيديولوجي واضح، و السقوط في "الوسطية" كشكل أولي للتحريفية346، كما يشدكل هذه الخيوط الغياب التام لأي تقييم شامل لتجربة المنظمة و خطها، و الاكتفاء بما سمي بالتقييمات الجزئية، و القطاعية، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، و هذا أحد أسباب المغالطات، التي تزعم أنه كان هناك تقييم لتجربة

^{345.} فيما يخص تخلي دعاة "إعادة البناء" عن المفهوم اللينيني الثوري لمنظمة المحترفين الثوريين، انظر خلاصات "ندوة يناير 1983"، مرجع سبق ذكره. 346. يتعلق الأمر هنا بالموقف من التحريفية العالمية، و تغيير الخط الإيديولوجي لمنظمة "إلى الأمام".

المنظمة، لأن مجموع التقييمات الجزئية يساوي تقييما شاملا، و هذه نظرة ذاتية تجمع بين الانتقائية و التجريبية و البراغماتية. إن مجموع أوراق ما سمي ب "إعادة البناء"، قد قدمت الأرضيات و المرتكزات الأولى لمشروع تحريفي جديد، بحيث أنه تحت يافطة الماركسية . اللينينية، و شعار بناء "منظمة ماركسية . لينينية طليعية، صلبة و راسخة جماهيريا"، قامت بزرع البذور الأولى للتحريفية داخل المنظمة، تلك التحريفية التي ستنبث أعشابها السامة في تربة أكثر ملاءمة بعد سقوط ما سمي ب "إعادة البناء" في خريف 1985.

الفصل الخامس:

عودة إلى وثيقة "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية"

1- حول "نظرية الغموض الاستراتيجي"

في أحد أعداد النشرة الداخلية "الشيوعي"³⁴⁷، صدر مقال تحت عنوان "التخبط السياسي نتيجة حتمية للصراع بدون هوادة"، في ماي 1982 موقع ب "رفيق قيادي"³⁴⁸،وهو عبارة عن رد على نص لأحد رفاقه، يحمل اسم مبروك⁴⁹⁹، الذي كان قد أصدر مقالا تحت عنوان "نقاش نصوص القيادة المعدة للندوة"³⁵⁰. يتعلق الأمر هنا برد على نقد وثيقة "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية"، قام به أحد المساهمين في "إعادة البناء"(أحد أبرز قادة هذه العملية)، وهو من خلال ذلك يبرز طبيعة و مضمون الاستراتيجية الجديدة التي قامت عليها عملية "إعادة البناء"، فإلى جانب العديد من الأخطاء في المفاهيم، هناك عموميات لا ترقى إلى مستوى التحليل الموضوعي، ثم هناك

^{347. &}quot;الشيوعي" نشرة داخلية للمنظمة، قام دعاة "إعادة البناء" بإعادة إصدارها ضمن سلسلة جديدة.

^{348.} المعنى هنا عبد الحميد امين..

^{349.} المقصود هنا عبد الرحمان النوضة.

^{350.} المقصود هنا ندوة يناير 1983، مرجع سبق ذكره.

نقطتان أساسيتان تميزت بهما الوثيقة:

1 - تغييب الآفاق الأممية و القومية و المغاربية للثورة المغربية (تحليل التناقضات على الصعيد العالمي و العربي و الجيوستراتيجي، و تحديد المعسكرات و التحالفات المرحلية و الاستراتيجية).

2- تغيير الموقف الاستراتيجي للمنظمة دون أدنى تقييم، و استبدال الاستراتيجية الثورية للمنظمة بالاستراتيجية تحت مفهوم عام: "العنف الجماهيري المنظم".

إن قيمة هذا النقاش، ترجع إلى كون أحد مبلوري هذه الاستراتيجية العجيبة، و في سياق الدفاع عن وجهة نظره، و هي وجهة نظر كانت تتبناها القيادة، قد كشف عن أشياء مفاجئة و غير منتظرة و غريبة بكل المقاييس، و يتعلق الأمر بما اسميناه بنظرية "الغموض الاستراتيجي"، في هذا المجال ،لا فرق بين أصحاب الوثيقة (القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية) و أصحاب التيار الإصلاحي، الذي قام هو الآخر، تحت غطاء نقد نظرية "الثورة في الغرب العربي"، بوضع إطار محدد للثورة المغربية، خارج أي ربط أممي قومي أو مغاريي، بمعنى أن الثورة المغربية تدور في وعاء مغلق أقلام عن أبعادها الثلاث، أصبح واضحا أن الهدف هو الابتعاد عن الخط الأممي الثوري لمنظمة"إلى الأمام"، بمعنى آخر فقدان الهوية الأممية التي جعلت المنظمة منذ تأسيسها تنحو نحو خط معادي للامبريالية و التحريفية على الصعيد العالمي. لقد كانت إسهامات أو خط ماو تسي تونغ ، هو ما يميز المنظمة عن تحريفية الأحزاب الشيوعية، التي كانت تدور في فلك التحريفية العالمية، و على رأسها الاشتراكية الامبريالية المتمثلة في الاتحاد السوفياتي آنذاك، و لهذا مغزى كبير، لأنه يعبد الطريق لعدة مقولات جديدة و مفاهيم، كانت في صلب الخلافات مع التحريفية العالمية، من قبيل الموقف من العنف الثوري و الطريق السلمي إلى الاشتراكية ، و التعايش السلمي مع الامبريالية، و التطور اللارأسمالي لدول العالم الثالث، و دكتاتورية البروليتاريا، و التحالفات على الصعيد العالمي الخ... إن البتر الذي قام به أصحاب الورقة، يجعل الثورة المغربية تدور في وعاء مغلق، كانت وراءه و لا شك خلفيات، ستكشف السنوات اللاحقة طبيعتها و حقيقتها، أي الالتحاق التدريجي بالحركة التحريفية العالمية.

إن الانتقال إلى استراتيجية جديدة، دون أن تتوفر على حد أدنى ضروري ليمكن تسميتها باستراتيجية، كان المقصود منه و لا شك الانتقال

^{351.} يمكن الإشارة هنا إلى وثيقة "نقد نظرية الثورة في الغرب العربي" للمشتري بلعباس و عبد الله المنصوري.

من "الغموض الاستراتيجي" إلى الوضوح السياسي و الاستراتيجي، الذي سيتشكل تدريجيا خاصة بعد فشل عملية "إعادة البناء". و هنا تظهر حقيقة أخرى ، تكشف خلفية هروب أصحاب الورقة من التقييم الشامل لتجربة المنظمة، بل أيضا الهروب من تقييم جزئي لخطها الاستراتيجي ، كمقدمة لبناء خط استراتيجي جديد ، و هذا يكشف تراجعا أساسيا عن الرصيد الاستراتيجي للمنظمة ،خاصة على مستوى المبادئ و المفاهيم الكبرى كالمراحل الثلاث للاستراتيجية الثورية: مرحلة الدفاع الاستراتيجي ، مرحلة التوازن الاستراتيجي، و مرحلة الهجوم الاستراتيجي، و هي المراحل الثلاث، كما حددها ماو تسي تونغ بالنسبة للثورات، و منها الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية (انظر "حول القضايا الاستراتيجية في الثورة الصينية").

إن إبعاد التقييم الشامل عن مهام المنظمة، خدم وظيفة إبعاد المناضلين عن النقاشات الحقيقية حول الاستراتيجية الثورية، علما أن العدد الكبير منهم لم يكن له أي إلمام بذلك، و سقط في نقاشات مثقفية بعيدة كل البعد عن الاستراتيجية الثورية، بمضمونها الماركسي . اللينيني، و في ظل الغموض استطاع بعض المناضلين تلمس تناقضات تلك الورقة، و نفس الشيء بالنسبة للورقة حول "القضايا التكتيكية في خط المنظمة"، حين اعتبروا أن "العنف الجماهيري المنظم" ليس باستراتيجية، و قياسا عليه لا يمكن الحديث عن تكتيك، أو خط تكتيكي، في غياب الاستراتيجية، لكن غياب النظرة الشمولية لدى هؤلاء، جعلتهم يقبلون في الأخير بما سمي ب "استراتيجية العنف الجماهيري المنظم"، و هكذا تم تمرير الورقة، ليتم تبنيها بشكل عام في ندوة يناير 1983 (ندوة الداخل).

بدون الدخول في تفاصيل الصراع و جزئياته، سنتوقف عند إحدى نقط الوثيقة التي دافع فيها صاحب "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" عن أطروحته الجديدة، حول ما يسمى ب"العنف الجماهيري المنظم"، و هي بالمناسبة نفس الأطروحة التي ستتبناها المنظمة "إلى خلال ما يسمى ب"إعادة البناء". ينتقد مبروك، صاحب الأرضية 352 بتخليه عن استراتيجية الحرب الشعبية، التي كانت تتبناها منظمة "إلى الأمام"، و يعتبره تخليا عن الوضوح لصالح الغموض، ليس هنا من ضرورة للوقوف على مواقف "مبروك"، و على سلوكاته التي نعرفها جيدا (سبقت الإشارة إليها في الفصول الأولى من هذه الدراسة، و خاصة المتعلقة بسيرورة تطور الاتجاه اليسراوي)، لكن الذي يهمنا هنا، هو التطرق إلى جانب من هذا النقاش الذي دار حول تصدي كاتب هذه المقالة لرفيقه، مدافعا عن الغموض أو خطة الغموض في الطرح

^{352.} المقصود بالأرضية، وثيقة "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" التي كتبها عبد الحميد أمين.

الاستراتيجي. فعلى أساس المقتطف أدناه سمينا هذا الطرح ب "نظرية الغموض الاستراتيجي" التي تبلورت كغطاء للتخلي عن أي طرح استراتيجي، دون أدنى تبرير منطقي لهذا الانتقال، من قبيل تقييم استراتيجية "حرب التحرير الشعبية"، التي لم تعد تلائم واقع المغرب (نحن هنا في بداية الثمانينات) حسب الكاتب، و لننظر كيف صاغ جوابه حول التخلي عن الاستراتيجية الثورية للمنظمة.

"إن القيادة بالفعل لم تعد تتبنى حرب التحرير الشعبية كأسلوب لحسم السلطة، و ذلك لاعتبارها بأن هذا الأسلوب، سواء بالشكل الذي مورس بالفيتنام أو الصين، أم بالفهم الذي ساد داخل المنظمة، ليس ملائما للواقع الموضوعي لبلادنا، و لهذا، في انتظار أن نتمكن كمنظمة من معرفة واقع بلادنا بشكل أكثر عمقا و عبر تجدرنا وسط الطبقة العاملة و الفلاحين، اعتبرت القيادة أن تبني صيغة عامة كالعنف الثوري الجماهيري المنظم كافية في الوقت الراهن لتمييزنا عن الإصلاحيين و الانقلابيين و العفويين، و يسمح لنا في نفس الوقت بالقيام بمهامنا الراهنة، أما تحديد الشكل الدقيق لهذا العنف الثوري الجماهيري المنظم فهو رهين بمعرفة أدق لواقع بلادنا الراهن و بتجربتنا في هذا الميدان، و هذا لن يتم فعلا إلا في المستقبل"³⁵³.

إن الرفيق "مبروك" يتهكم و يسخر من هذا الموقف "المضحك"، و لو كانت له نظرة جدلية لهذه المسألة لما سخر من هذا الموقف، يقول مبروك "أعتقد أن أي عاقل لن يقبل استبدال مفهوم واضح بمفهوم غامض، و لن يتفق على أن المفاهيم الغامضة هي التي تكون ملائمة للواقع، هذه الجملة نموذج من التفكير الميتافيزيقي اللاجدلي.

إن المفهوم الواضح لا يكون إيجابيا، و يقدم المعرفة الإنسانية إلا إذا كان مطابقا للواقع و قديما كان للناس مفهوم واضح عن علاقة الفكر و المادة حيث كانوا يعتقدون أن الله هو الذي خلق الدنيا (المادة) و مع تطور الإنتاج و العلوم بدأ الشك في هذا المفهوم الواضح وبدأ الغموض، و كان الغموض ثورة ضد الوضوح السابق، حيث أنه شكل خطوة نحو الوضوح الجديد و الذي يشكل نقيضا للوضوح القديم، و قديما كذلك كان للبشر نظرة "واضحة" حول علاقة الشمس بالأرض، فكانوا يعتقدون أن الشمس تدور حول الأرض، ثم تراكمت بعض المعطيات لدى البشر و أصبح الغموض يسود لدى أكثرهم تقدما (أما المتخلفين فقد بقي لديهم الوضوح السابق) حتى تحول هذا الغموض

226

^{353.} المقتطف مأخوذ من مقالة عبد الحميد أمين و هو هنا يدافع عن ما نسميه نحن ب "نظرية الغموض الاستراتيجي"، و لن يجد القارئ أحسن من هذا النص في التأسيس لنظرية "الغموض الاستراتيجي".

إلى وضوح جديد مناقض تماما للوضوح القديم، و بالنسبة لخط المنظمة و إلى حدود الاعتقالات الكبرى في 1976، كان أعضاء المنظمة تقريبا يعتبرون خطها بروليتاريا، لكن بعد الاعتقالات و انفجار أزمة الحملم، طرحت القيادة تقييما "غامضا" للخط و اعتبرته خطا متناقضا فيه ما هو بروليتاري و ما هو برجوازي، و كان هذا الغموض ثورة ضد "الوضوح" القديم الذي اتضح أنه غير ملائم للواقع،و فتح هذا الطرح الغامض إمكانية التقدم، بينما التشبت الميتافيزيقي بالوضوح القديم لم يكن من شأنه أن يخدم المنظمة، إن الجدلية تعلمنا أيها الرفيق مبروك بأن معرفة الإنسان للطبيعة و المجتمع معرفة نسبية، فما هو واضح اليوم يصبح غامضا غدا، و هذا الغموض هو مرحلة نحو وضوح جديد، و جوابا على الرفيق مبروك اقول بأن "العاقل" الذي يستعمل المنهج الجدلي هو ذلك "العاقل" الذي ينقل "الغموض" الذي يقربه من معرفة الواقع على الوضوح و الغموض" الذي يريح باله و يبعده عن متاعب التفكير الجدلي، هذا عن الوضوح و الغموض" 150.

و لعل القارئ سيفاجئ بمثل هكذا طرح، و لكنها الحقيقة الساطعة. لقد جعل منظر الإستراتيجية الثورية لدى أنصار" خط إعادة البناء"من الغموض استراتيجية و لجأ إلى تبرير ذلك باستعمال عقله "الجدلي"جدا، و الحال، أن منظرنا انطبق عليه المثل العربي القائل"العذر أكبر من الزلة" و الجدل المادي بريء من كل فذلكاته "الجدلية". إن المهم في كل هذا هو اعتراف المنظر الإستراتيجي بنظريته الجديدة حول "الغموض الإستراتيجي"، و بعبارة أخرى فقد جعل من اللاستراتيجية استراتيجية و هذا ما صادقت عليه ندوة يناير 1983، و لم يجد المشاركون في الندوة أي حرج في المصادقة على خطة تاكتيكية لعملهم من أجل إعادة البناء، و هذا لعمري قمة في الغموض الإستراتيجي و التاكتيكي غير مسبوق.

2 - بين غياب الاستراتيجية و التخبط التكتيكي

لقد أدى، غياب الاستراتيجية لدى أنصار "إعادة البناء"إلى لخبطة استراتيجية و تخبط تكتيكي، ظل منعكسا في العديد من الأوراق و المقالات التي ظلت تصدر إلى حدود 1994 موقعة بأسماء أصحابها، و هو ما يعني ذلك الارتباك العام، الذي سيطر على عموم من انخرطوا

354. هناك إقرار إذن بكون "إعادة البناء" أريد لها أن تتم في ظل الغموض الاستراتيجي.

في ذلك المسلسل، مسلسل "إعادة البناء"، و نستثني هنا وثيقة واحدة سنعود لها في مناسبة أخرى355.

المقال الأول: "حول العلاقة بين الاستراتيجية و التكتيك في الوضع الراهن"356.

فيما يخص الطرح الاستراتيجي، يقول صاحب المقال، محاولا التعريف بموقف "المنظمة" من ذلك، و في نفس الوقت، محاولا تبريره و إيجاد الحجج المنطقية له :

"طرحت المنظمة أن السبيل للقضاء على النظام القائم هو العنف الثوري الجماهيري المنظم، تاركة مهمة تحديد الأشكال الملموسة لذلك العنف بتقدم المسلسل الثوري و تطور انغراس المنظمة وسط الجماهير الشعبية، و خاصة الطبقة العاملة" و في محاولة للرد المسبق، عن كل اتهام بالتدرجية و التطورية، يقول الكاتب:

"قد يظن البعض أننا من دعاة النظرية التطورية و التدرجية للثورة. لا أبدا، نحن نعتبر أن المسلسل الثوري سيعرف قفزات نوعية تتحول خلالها التحالفات الطبقية و القوى الأساسية و أساليب المواجهة مع النظام و أشكال التنظيم و طابع الحركة النضالية للجماهير الشعبية. غير أننا لا نعتبر أن تلك القفزات ستسقط من السماء بقدرة قادر، أو أنها ستكون نتيجة لحركة عفوية بل إننا نعتبر أن شروط وقوع تلك القفزات الكمية من جهة، و قدرة القوى الثورية في توجيه و تنظيم حركة الجماهير، و في مقدمتها الجماهير الكادحة، لذلك فإن العمل على الإسراع بتلك التراكمات عبر بلورة تكتيكات سديدة و في نفس الوقت الاستعداد للقفزة النوعية تعتبر من المهام

^{355.} المقصود هنا وثيقة "مضمون التحرر الاجتماعي في الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية"، و هي موقعة باسم محمود/ يوسف في 20 دجنبر 1987، فبين خريف 1985 (نهاية مسلسل "إعادة البناء" بدون استراتيجية، و البحث عن استراتيجيات جديدة خلال ما سمي بالمراجعات ما بعد 1985 (تبني خط النضال الديموقراطي الجذري) صدرت هذه الوثيقة كمحاولة على ما يبدو فردية لم يتم تبنيها تنظيميا، و سنعود لهذه الوثيقة في مناسبة أخرى.

^{356.} صدر هذا المقال بمجلة "إلى الأمام"، العدد 5 ، فبراير 1993.

الأساسية المطروحة على القوى الثورية".

لقد حاول الكاتب أن ينفي عن طرحه كل اتهام ب"التطورية" و"التدرجية"، و ذلك، باللجوء إلى مجموعة من العموميات التي لا تعني شيئا، و ما كان إلا أن سقط في عكس ما توخاه ،أي تبرير ذلك الاتهام بالتطورية و التدرجية ، و سيحاول كذلك إبعاد تهمة العفوية عن أطروحته، و ذلك، باللجوء مرة أخرى إلى العموميات، من قبيل التراكمات الكمية و القفزات النوعية، و قدرة القوى الثورية في توجيه و تنظيم حركة الجماهير، و التكتيكات السديدة للإسراع بالتراكمات الكمية، و لم ينس التذكير بضر ورة الاستعداد للقفزة النوعية التي تعتبر من المهام الأساسية المطروحة على القوى الثورية. فكيف يمكن بلورة تكتيكات سديدة في غياب استراتيجية سديدة، التي تظل كامنة في إحدى الزوايا، حتى اللحظة التي تتحقق فيها القفزات النوعية، فتخرج من مكمنها كما يخرج الجن من قمقمه. يتعلق الأمر هنا بنوع من "الدميص" على الطريقة المغربية 357، أي التعميم من أجل "التغميض" (من الغموض).

و سيحاول الكاتب، أن يقدم البرنامج التكتيكي المرحلي الذي، بطبيعة الحال، سيساعد على الإسراع بالتراكمات الكمية و تحقيق القفزة النوعية.

يقول الكاتب، بالنسبة لهذا البرنامج، على المستوى السياسي:

"اتخاذ مواقف سياسية مرنة تركز على العدو الأكثر شراسة 358 (المافيا المخزنية 359) و تحاول عزله عبر جركل القوى السياسية والطبقية

^{357.} يسمي المغاربة خلط الأوراق قبل اللعب في لعبة الورق ب "الدميص" (بسكون الدال).

^{358.} مفهوم "العدو الأكثر شراسة" مستقى من التجربة الفيتنامية، و يتم إقحامه هنا دون إدراك لمعناه الحقيقي و سياقه الثوري التاريخي و الاستراتيجي.

^{359.} بدأ تداول مفهوم "المافيا المخزنية" في ثمانينات القرن العشرين، و هو المفهوم الذي بدأ يستعمله من ساهموا في ما سمي ب "إعادة البناء"، بعد منتصف الثمانينات، و عن طريقه تم التعويض عن مفاهيم مثل "عصابة الحسن ـ عبد الله ـ الدليمي"، "النواة الفاشية"، و بطبيعة الحال دائما ضمن منظور إصلاحي يميني، و

الأخرى إلى صف المعارضة، كما تساند القوى المناضلة داخل الأحزاب المعارضة الشرعية، و تدفع في اتجاه خلق جبهة نضالية معها، في نفس الوقت ننتقد تخاذل الجهات اليمينية داخل أحزاب المعارضة البرلمانية".

أما شعار هذه الجبهة النضالية، فهو مناهضة "المافيا المخزنية" و الحكم الفردي الاستبدادي المطلق، بارتباط مع مواجهة المصالح الاقتصادية للمافيا المخزنية.

لقد سبق أن أشرنا، إلى مجموعة من الطروحات ذات الطبيعة الإصلاحية، التي تخللت مجموعة من وثائق المنظمة 360.

بي المافيات المخزنية" ليس سوى امتدادا لشعارات سبقته من قبيل "عصابات الحسن ـ عبد الله ـ الدليمي"، "عزل النظام"،"عزل النواة الفاشية". و بطبيعة الحال يأتي مفهوم "المافيا المخزنية" في آخر السلسلة، مما يعكس تطورا في الخط الإصلاحي، أما الكلام عما سماه الفاشية". و بطبيعة الحال يأتي مفهوم "المافيا المخزنية" في آخر السلسلة، مما يعكس تطورا في الخط الإصلاحي، أما الكلام عما سماه الكاتب ب"العدو الأكثر شراسة"، و يعني به "المافيا المخزنية"، فهو مفهوم مستقى من التجربة الفيتنامية أقد، و ليست له أية علاقة بالمنظور الاستراتيجي للثورة الفيتنامية، كما صاغه قادتها الكبار، لأنه شعار صيغ ضمن شعارات أخرى، تخضع لاستراتيجية ثورية، سار عليها حزب العمل الفيتنامي، أما في غياب الاستراتيجية الثورية، كما هو الحال لدى أصحاب"إعادة البناء"، فكل تكتيك يفتقدها، فإما أن يسقط في الإصلاحية اليمينية، و إما في نزعة مغامرة بدون أفق، و شعار مناهضة المافيا المخزنية، كشعار يعتمد على القوى الإصلاحية لتحقيقه، و في غياب أية استراتيجية ثورية ، هو تعبير عن نزوع و خط إصلاحي يميني.

361. انظر كتاب "على خطى كارل ماركس" لتريونغ شينغ أحد قادة حزب "العمل" الفيتنامي.

المعني بالمافيا المخزنية، العناصر النافذة داخل أجهزة الدولة المخزنية، من كبار الموظفين و مسؤولي الأجهزة العسكرية و القمعية و الاقتصادية، و استعمال هذا المفهوم هدفه تلافي طرح إسقاط الملكية و الاكتفاء بإسقاط أجهزتها، و هو ما أطلق عليه خلال "حركة 20 فبراير" إسقاط المخزن.

^{360.} مثال وثيقة "الخطة التكتيكية المشتركة" الصادرة في أكتوبر 1974، و قد بينا من خلال نقد أطروحات الإصلاحيين الجدد، كيف انتقد هؤلاء تلك الأطروحات الإصلاحية بتمرير موقفهم بما يسمى ب "جبهة القوى الثورية و الديموقراطية"، لدرجة أنهم طرحوا كشعار لتلك الجبهة، ضرورة إسقاط النظام، و إذا أردنا المقارنة بين شعار "إسقاط المافيا المخزنية"، نجد أن الأول يبدو أكثر ثورية، مما يعني ان التحريفيين الجدد عموما، قاموا بتعميق الأطروحات الإصلاحية للإصلاحيين الجدد، و استفادوا منها لصالح خطهم الجديد.

و عالج الكاتب طرحه التكتيكي المفتقد للاستراتيجية الثورية، على المستوى التنظيمي كذلك:

"إن الربط بين الاستراتيجية و التكتيك على مستوى أشكال التنظيم السياسي في واقع بلد كالمغرب يتمثل إذن في بلورة أشكال متعددة و مختلفة من التنظيم السياسي منها العلنية بل حتى الشرعية إذا سمحت الظروف الموضوعية بذلك، و شبه العلنية و السرية. أما إعطاء أهمية خاصة لهذا الشكل أو ذاك، فيتعلق بتحديد طبيعة المرحلة التي تمر منها البلاد و الشكل الأنسب لتوفير ربط سديد و محكم بين الاستراتيجية و التكتيك في ظل موازين القوى المحددة. و في اعتبارنا، أن المرحلة الراهنة تسمح بمراكمة القوى الجماهيرية لفرض بناء إطار سياسي علني و ليس شرعي بالضرورة، و ذلك على المدى المتوسط".

ليس هدفنا هنا، مناقشة مفهوم العلاقة بين العمل السري و العلني ، فهناك ما يكفي من الكتب و الوثائق و التجارب ما يغني عن هذا النقاش، فما يهمنا من خلال إبراز هذه الفقرة، هو إظهار الكيفية التي أتبث بها صاحب المقال أطروحته الإصلاحية، فبعد الإقرار بضرورة تأجيل الاستراتيجية، و بعد صياغة ما أسماه بالبرنامج التكتيكي المرحلي، أفصح كاتب المقال عما كان يعني به "الإسراع بالتراكمات الكمية" و"الاستعداد للقفزات النوعية"،أي الاستعداد للدخول في إطار سياسي علني على طريق أن يصبح شرعيا، و ذلك لعمري تتويج لطرح إصلاحي يميني، يجعل من غياب الاستراتيجية استراتيجية، و من التكتيك طريقاً للإصلاحية، بالاعتماد على برنامج نضالي يعتمد على القوى الإصلاحية أساسا، و على شعار إصلاحي كذلك يتخلى عن طرح مسالة النظام.

إن الغرق في العموميات و "الطميس"³⁶² لم يكن له من هدف سوى الوصول إلى تلك النتيجة النهائية³⁶³.

^{362. &}quot;الطميس" كلمة من الدارجة العربية المغربية، و هي مشتقة من فعل طمس، اي أخفى بعملية ديماغوجية.

^{363.} و هو ما تأتى لهم بتأسيس "النهج الديموقراطي" في 15 ابريل 1995.

المقال الثاني: رأي في مقولة "العنف الجماهيري المنظم"364

يذكرنا الكاتب بالشعار الجديد للمنظمة بعد تخليها عن استراتيجية حرب التحرير الشعبية فيقول:

"إذا كانت منظمة "إلى الأمام"، قد رفعت منذ السنوات الأولى لتأسيسها شعار "حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد"، كشعار استوحته في واقع الأمر من التجربة الصينية بالخصوص، و ليس من الواقع المغربي الملموس³⁶⁵، فإنها تمكنت بعد ذلك من تخطيه لترفع شعار "العنف الجماهيري المنظم" في مواجهة العنف الرجعي".

نفهم من هذا، أن الشعار الملموس المرتبط بالواقع المغربي الملموس، هو شعار "العنف الجماهيري المنظم في مواجهة العنف الرجعي "366، و دون الدخول في مناقشة ظروف و سياق تبني منظمة "إلى الأمام" لاستراتيجية حرب التحرير الشعبية، أو مناقشة العلاقة الجدلية بين المجرد و الملموس و العام و الخاص، فشعار "العنف الجماهيري المنظم" من الناحية المفاهيمية ليس استراتيجية، بل يصلح عنوانا لكل أشكال العنف الثوري الذي يعتمد على الجماهير، أو خانة لتصنيف تلك الأشكال أو الأساليب، و هنا خلط كبير على مستوى استعمال المفاهيم و المقولات، فيما نعنيه ب: (تصنيف الاستراتيجيات الثورية) (révolutionnaires) . إن شعار "العنف الجماهيري المنظم" ليس استراتيجية، و لا يمكن مفاهيميا أن يكون كذلك، و الحقيقة أنه استعمل كغطاء للتخلي عن أي استراتيجية، مستغلا في ذلك ضعف المناضلين النظري و الفكري، من أجل تمريره عبر فذلكة كلامية ليس

و يحاول الكاتب أن يجتهد في ظل هذا "المفهوم"، فيقول أن العنف الثوري ليس هدفا في حد ذاته، و إنما وسيلة من بين وسائل عدة

^{364.} مقال صدر بمجلة "إلى الأمام"، عدد 9، مارس 1994 بتوقيع ميمون ولد التباع، ركن "منبر النقاش".

^{365.}كل التحريفيين يدعون ذلك و يعزفون على نفس النغمة مرددين "حرب التحرير الشعبية" ليست نابعة من الواقع المغربي.

^{366.} شعار "العنف الجماهيري المنظم في مواجهة العنف الرجعي" هو ما سمي طرحا استراتيجيا لدى التحريفيين الجدد(انظر وثيقة" القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية"، صادرة في أبريل 1982، مرجع سبق ذكره.)

للتغيير، و هو سيف ذو حدين (...):

"فإذا كان تبني الجماهير الشعبية له، يعتبر مسألة أساسية بل و حاسمة في الخوض فيه، فلا ينبغي الاستهانة بالرأي العام الخارجي وخاصة الغربي حين التفكير في مباشرته فالمعروف أن هناك حساسية كبيرة لديه فيما يخص استعمال العنف من طرف قوى التغيير الجذري، فلإقناعه بضرورة ممارسته، و ضمان مساندته كما هو الشأن بالنسبة للنضال السلمي الذي يخاض ضد القمع و العنف المخزني، لا بد و أن يمر عن طريق إقناعه بأنه يدخل في إطار الدفاع المشروع عن النفس و بأن النضال السلمي غير كافي لمواجهة النظام الدكتاتوري القائم. و بحدوث تلك القناعة لابد من توطيد العلاقات معه و اطلاعه باستمرار على كل جرائم النظام، و على الخطوات و الإجراءات التي تتخذها الفعاليات و القوى التقدمية و الديموقراطية في مواجهته".

لقد قدم الكاتب هنا، عصارة فكره الرافض للعنف الثوري، حينما أسقط دور الطليعة الثورية في الإعداد للعنف الثوري، و أسقط ذلك على الجماهير التي عليها أن تتبناه لكي يقع، و هذا تراجع عن كل ما راكمته منظمة "إلى الأمام" منذ تقييمها لخط" الانطلاقة الثورية" استراتيجيا و سياسيا و تنظيميا 367، أما اشتراط موافقة الرأي العام الغربي فهو لعمري لأمر غريب، فالرجل يتحدث كما لو أن ثورات القرن 20 قد وقعت بمباركة الرأي العام الغربي هذا، و نفس الحال ينطبق على حركات التحرر الوطني، و ما تجربة الثورة الجزائرية إلا مثالا عن ذلك، حيث كانت الحكومات الاشتراكية المتتالية في فرنسا تساهم في تقتيل الشعب الجزائري عبر حرب استعمارية بغيضة، إضافة إلى مباركة الحزب الشيوعي التحريفي الفرنسي لتلك الجرائم...

إن وضع شرط ربّح الرأي العام الغربي، علما أن الرأي العام ينقسم إلى عدة أقسام: رأي عام ديموقراطي، رأي عام "اشتراكي"، رأي عام شيوعي ثوري ...)، هو فقط للتأكيد على استحالة انطلاق العنف الثوري.

و في الأخير، يكشف الكاتب عن اجتهاده في هذا المجال حين يقول:

"ما أريد أن أصل إليه من كل هذا، هو أن رفع شعار "العنف الثوري الجماهيري المنظم" على المستوى الاستراتيجي يظل ناقصا بل ضعيفا،

^{367.} انظر في هذا الصدد الوثائق التالية: "مسودة الاستراتيجية الثورية"، "عشرة أشهر من كفاح التنظيم، نقد و نقد ذاتي"، "الوضع الراهن و المهام العاجلة للحركة الماركسية. اللينينية" (النص الداخلي)، الوثائق الثلاث منشورة في كراس "الوثائق الأساسية للمنظمة الماركسية. اللينينية المغربية "إلى الأمام"-1970-1980- الخط الثوري، الجزء الأول"، موقع "30 غشت".

مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام": الأحداث، السيرورات، الأطروحات، الملابسات والنتائج

و يمكن تعويضه على سبيل المثال بشعار "كل وسائل الدفاع الجماهيري السلمية منها و العنيفة في مواجهة العنف المخزني "على أساس إعطائه شكلا و مضمونا في كل فترة و حين "³⁶⁸.

كما أن صاحب المقال الأول، قد توصل في خلاصته إلى ضرورة الاستعداد ل "القفزة النوعية"، من خلال التأكيد على ضرورة قيام التنظيم العلني، يصل صاحب المقال الثاني، بعدما أفرغ مفهوم العنف الثوري من مضمونه الحقيقي (مجرد الدفاع عن النفس)، إلى ضرورة تنقيح مفهوم "العنف الثوري الجماهيري المنظم" كطرح استراتيجي، أي أن الكاتب باعتماده على مفهوم فارغ من أي مضمون، يحاول إعطاءه شحنات جديدة تتلاءم مع شرط تبني و مباركة الرأي العام الغربي لاستعمال العنف كورقة أخيرة، أو كدفاع عن النفس (مكره أخاك لا بطل)، و لذلك اقترح استبدال هذا الشعار بشعار آخر:

"كل وسائل الدفاع الجماهيري السلمية منها و العنيفة في مواجهة العنف المخزني"، و نعلم جيدا أن هذا، بالإضافة إلى الخلط المقصود بين مستويات العنف الثوري، و اختزال ذلك في العنف الجماهيري الدفاعي، و مع غياب الهدف الاستراتيجي، هو قمة التحريفية، كان يعني خطوة ضرورية للانتقال إلى طريق "النضال السلمي" ، و التخلي عن أسلوب الحسم الثوري عن طريق تبني استراتيجية ثورية، كضرورة من ضرورات العمل الثوري للطليعة الماركسية ـ اللينينية.

^{368.} إن البديل الذي يقترحه الكاتب هنا ينم عن جهل تام بما تعنيه الاستراتيجية الثورية، و هدفها المركزي تحطيم العدو و تحقيق الانتصار عليه، و الاستيلاء على السلطة السياسية باعتبارها كما قال لينين المهمة المركزية لكل ثورة. إن طرح الكاتب لما أسماه بوسائل الدفاع الجماهيري السلمية منها و العنيفة لا تتعدى حدود الدفاع الذاتي، و قد عاشت أمريكا اللاتينية تجارب من نفس المنظور، كان مآلها الفشل، و هو ما عرف بوسائل الدفاع الذاتي المسلحة التي لم تكن تعتمد على طرح استراتيجي يجمع بين مرحلة الدفاع الاستراتيجي و مرحلة الهجوم الاستراتيجي، و كل طرح ذاتي دفاعي يفتقد إلى هذا لن يكون هجوميا و سيتخبط في دفاعيته مما يسهل على العدو مهمة تصفيته في أسرع وقت، و هو ما حصل بالفعل في تجارب أمريكا اللاتينية.

الجزء الثالث القسم الثاني

سقوط التجربة و إعلانات ما بعد السقوط التحريفي الأزمة و الهروب في الأزمة: تخبط الاتجاه التحريفي

الفصل السادس:

أصحاب إعادة البناء وجها لوجه: أقوال و أقوال مضادة بصدد ما سمى بانتصار الخط البروليتاري سنة 1979

الوثيقة الأولى: تحريفية أم انتصار للخط البرولتاري؟ خط إعادة بناء منظمة "إلى الأمام" سنة 1979

و يسألونك عن انتصار الخط البروليتاريي قل هو انتصار للخط التحريفي

يرى الكاتب في تقديمه للمقالة، أن الموقف من الخط السياسي لإعادة بناء منظمة "إلى الأمام" في 1979 له أهمية بالغة بالنسبة لجماهير

369. المقالة صادرة بجريدة "النهج الديموقراطي"، عدد 154- فبراير 2012، سليم الحارثي.

عديدة من المناضلين التواقين إلى مواصلة الكفاح الفعلي من أجل بناء حزب الطبقة العاملة، و بناء حزب الطبقة العاملة و الكادحين في المدن و القرى. وفي نفس السياق، يرى الكاتب أن هذه الأهمية تتعاظم في ارتباط مع سياقات تطور الطاقة الثورية للجماهير، ضمن مد ذو طبيعة وطنية وعربية وعالمية.

سؤال أول: منذ متى أصبح التيار السياسي الذي ينتمي إليه الكاتب يناضل من أجل بناء حزب الطبقة العاملة، علما أن كلمة حزب منبوذة داخل تياره على المستوى النظري، و منعدمة على المستوى العملي، و إلا فما هي الدلائل على سيرورة بناء هذا "الحزب" سواء في أدبياته، أو في ممارسته الطبقية البرجوازية الصغيرة؟³⁷⁰

ويرى الكاتب كذلك، أن العودة إلى سنة 1979، ليست ترفا أو حتى محاولة لتأريخ أكاديمي، بل تدخل في صميم الواجبات السياسية التي فرضها مجمل الهجومات التي استهدفت تاريخ المنظمة تحت ادعاء أنها عرفت انحرافا سنة 1979، و هي سنة انطلاق عملية إعادة البناء انطلاقا من هذا، ينصب الكاتب نفسه مدافعا عن خط إعادة البناء لسنة 1979، و ذلك ضد ما يسميه ضحالة و تهافت الملتفين حول هذه المغالطة، التي تتردد في عشرات المقالات منذ سنين. إن الكاتب، و في قمة عنجهيته يدعو أصحاب هذا الادعاء إلى فتح نقاش علني جماهيري حول ما يرددون، بل طالبهم بالكشف عن مضمون هذه التحريفية في الخط السياسي لإعادة البناء، كما تجسد في سنة 1979، و بعد ذلك يعدهم الكاتب بمتابعة النقاش حول المراحل اللاحقة من تاريخ المنظمة. و بطبيعة الحال، لا يجد الكاتب أي سند أو إحالة و لو

370. من المفاهيم التي تحارب داخل حزب "النهج الديموقراطي" بشدة كلما طرحت للنقاش، مفهوم "حزب الطبقة العاملة"، و لسد ثغرة غياب نظرية تنظيمية لهذا الحزب، بعد تخلي مؤسسيه تاريخيا عن المفهوم اللينيني للتنظيم جبهوي للتنظيمات العمالية" على اعتبار امكانية ظهور تعبيرات متعددة عن الطبقة العاملة. و السياسي المستقل للطبقة العاملة"، بل هناك من يطرح إمكانية "تنظيم جبهوي للتنظيمات العمالية" على اعتبار امكانية ظهور تعبيرات متعددة عن الطبقة العاملة. و هنا التذكير بأن أصحاب هاته الطروحات تخلوا عن مفهوم الطبقة العاملة باعتباره جوهرا، و اعتمدوا على المفاهيم السوسيولوجية التي تتحدث عن فئات داخل الطبقة العاملة، انطلاقا من الدخل..... و من ثمة لا توجد طبقة عاملة و لربما "طبقات عاملة".....أما العمل النقابي لهذا التيار، فلا ينخرط أبدا في منظور يتوخى بناء حزب الطبقة العاملة، بقدر ما يعتمد على نظرة اقتصادوية للعمل النقابي، و حتى التنظيم السياسي لا ينظر إليه إلا كناقل لتلك المطالب الاقتصادية على المستوى السياسي، بل هناك من ينظر، و هذا اتجاه غالب داخل "النهج الديموقراطي"، لما يسمى بخصوصية الحقلين، الاجتماعي و السياسي، فكل منهما مستقل عن الآخر، و تقوم العلاقة بينهما على الدعم و المساندة، كل في مجال اختصاصه. و هذا التميز يقوم على نظرية نخبوية تفصل بين السياسي (السياسي (السياسين) و المناضلين الجماهيرين)، انظر في هذا الصدد كتاب " نقد نظرية السيرورات الثلاث"، مرجع سابق.

عابرة إلى وثيقة، أو نص سياسي، قد يبررون به مزاعمهم حول هذه التحريفية التي كشفوها.

انطلاقا من هذا، يتأكد الكاتب من أن أصحاب معزوفة التحريفية، ليس لديهم (أو لمعظمهم على الأقل) أدتى معرفة بواقع المنظمة السياسي، و أنهم تلقوا معلوماتهم من الحكايات الشفوية لا أقل و لا أكثر.

إذن فالأمور هكذا، موضوع ذو أهمية لارتباطه بحزب الطبقة العاملة، و هجومات على خط إعادة البناء لسنة 1979 من أناس لم يطلعوا على التاريخ السياسي للمنظمة و على وثائقها، فراحوا يعزفون معزوفات حول تحريفية مزعومة، دون سند أو مبرر يعتمد نصا أو وثيقة من وثائق إعادة البناء لسنة 1979، و يبشرنا الكاتب بالعودة إلى المراحل اللاحقة لهاته الفترة، و هو يعني و لا شك فترة ما بعد 1985، و هي السنة التي سقط فيها مشروع "إعادة البناء".

منذ البداية، يحدد صاحب المقالة إطارا للنقاش، يفصل فيه بين فترتين. وحتى نكون دقيقين، تمتد الفترة الأولى من 1979 إلى 1985، و الفترة الثانية من 1985 إلى حدود"الحل غير المعلن" للمنظمة سنة 1994.

و بما أن الأمور بخواتمها، فالفترة الثانية التي يطلق عليها رفاقه في هذا التيار، مرحلة "تجديد خط المنظمة" بعد "مراجعات" عديدة، و بشكل واضح لخط المنظمة، و في كل الاتجاهات التي حملتها لنا العديد من النصوص و الوثائق التي أصدرها منظروا التحريفية الجديدة.

بعد هذا، يتبين أن وراء الأكمة ما وراءها، و ما دام "التركيب العضوي للإنسان هو مفتاح التركيب العضوي للقرد"³⁷¹، بما يعني أنه في مستقبله يعرف الحاضر، فقد كان على الكاتب أن يقوم بتشريح المرحلة الأولى على ضوء المرحلة الثانية و نتائجها، حتى يتبث سيرورة تطور هذا الخط البروليتاري المزعوم، لكن صاحبنا حدد لنا الفترة الأولى فقط للنقاش، و لعله يدرك جيدا ما فعله، و نحن هنا، ننبهه إلى ضرورة الاستعداد لمناقشة الفترة الأولى و الثانية ضمن سيرورة واحدة، انطلقت أواخر سنة 1979- بداية سنة 1980، و استمرت خمسة عشر سنة، هي المرحلة التي يعتقد فيها صاحبنا، أنه انتصر فيها الخط البروليتاري، الذي أدى إلى نهاية المنظمة، بعد ما أنجزت كل ما سطر لها هذا "الخط البروليتاري"، و كان و لا شك حتميا أن تعلن عن نهايتها.

بالإضافة إلى هذه المنهجية التي تمشي على رأسها، و التي أسقطت الكاتب في خطإ قاتل سجن فيه نفسه، فهو في احترام تام لمنهجيته حدد

^{371.} انظر مقدمة "الرأسمال"، كارل ماركس.

سنة 1979 كسنة "انتصار الخط البروليتاري"، دون أن يعلن للناس ماذا كانت تعنيه هذه السنة، و ماهي السياقات المختلفة التي تولدت عنها مختلف الخطوط السياسية، و الآراء، و الأفكار المختلفة، التي أدت إلى جعل سنة 1979 منعطف صراعات قوية، فجرت منظمة "إلى الأمام" من الداخل، و لأن الرؤية لدى الكاتب تبسيطية، فإنه محور رده على سرد و ذكر وثائق يعرفها، أو لا يعرفها القارئ، للتدليل و البرهنة على وجود خط بروليتاري قام بإعادة بناء المنظمة ابتداءا من سنة 1979.

هكذا، أصبح النقاش محدودا و محددا، في محاكمة الواقع التاريخي، ليس استنادا على وقائع مادية حقيقية، بل بالارتكان إلى نزعة نصوية: قال النص كذا و كذا، و أضاف النص الآخر كذا و كذا، و انتهى الاستدلال على الحقيقة الأحادية البعيدة كل البعد عن تعددية الواقع و صراع الأطراف داخله، و تحول التناقضات المحركة للصراعات و الخلافات من فترة لأخرى، فالواقع، إما أبيض أو أسود، و الأبيض موجود في نصوص معينة تنير بنورها كل من اطلع عليها، ليتأكد من أنه كان هناك "خط بروليتاري" ساهم في إعادة بناء منظمة "إلى الأمام" ابتداءا من سنة 1979.

فبحيث- إذا كان هذا تحليلا- لن يتوصل أحد إلى الحقيقة التاريخية، التي بهكذا تحليل أحب الكاتب أم كره، تتبث تطورا لخط سياسي سار عبر فترات مختلفة و منعرجات، و ضمن سيرورة متناقضة عرفت نهايتها، بشكل يكاد يفقئ العين، إنه الإعلان عن تحريفية لا يشك في حقيقتها إلاكل متنطع عنيد.

بالعودة إلى قولة ماركس الشهيرة "التركيب العضوي للإنسان هو مفتاح التركيب العضوي للقرد"، وكما قلنا في مستقبله يعرف الحاضر، فإن المنهجية الدياليكتيكية تلزمنا بالبدء من حيث انتهت السيرورة.

لكل سيرورة بداية و نهاية، و إذا استعدنا طرح الكاتب في مقاله، فإن الخط البروليتاري قد انتصر سنة 1979 (هنا بداية السيرورة)، و بما أن نهايتها قد تمت بالحل غير المعلن لمنظمة "إلى الأمام" سنة 1994، بما يعني أننا أنهينا السيرورة، لتبدأ سيرورة جديدة، هي تأسيس "النهج الديموقراطي". فنحن إذن، بوقوفنا على قمة تطور الخط البروليتاري، الذي لا يشكل النهج الديموقراطي ضمنا سوى استمراريته، و لندع "النهج الديموقراطي"، و لنتوقف عند منتصف 1994، و هو التاريخ الذي تم فيه لقاء بفرنسا، من أجل حل المنظمة، إذن فهذه هي أبعد نقطة في تطور الخط البروليتاري!!

ألم يكن حريا بالكاتب، وحتى يكون منطقيا و منسجما مع نفسه، أن يبدأ بهذه النهاية، و يحاكم بالتأكيد أو النفي بروليتارية هذا الخط الثوري، و هنا مفتاح التاريخ : في مستقبله يعرف الحاضر.

لقد أصدر التاريخ حكمه، و على المناضلين الثوريين أن ينفذوا الحكم عن طريق مواجهة التحريفية الجديدة باعتبارها انتهازية يمينية. و قبل مناقشة أطروحات الكاتب، حتى لا يتهمنا بالتجني و لوي عنق الحقائق، نذكره بأقوال أصدقائه الذين لا يطالهم أدتى شك حول الانتماء إلى هذا الخط "البروليتاري"، و ذلك تجاه الفترة الممتدة من سنة 1979 إلى سنة 1985.

يقول "عيسى بدوي" (عبد الحميد أمين) في غشت 1998، في وثيقة له تحت عنوان:"الحركة الماركسية ـ اللينينية، التجربة والآفاق"³⁷²، و يتعلق الأمر في جانب منها، بالحديث عن محاولة إعادة البناء في فترة 1979 ـ 1985:

"المحاولة الثانية لإعادة بناء تنظيمات "إلى الأمام"، قد يرجع انطلاقها إلى سنة 1978، و قد ذهبت هذه المحاولة بعيدا في إعادة البناء، إلا أن اعتقالات نونبر 1985، أجهزت على هذا البناء الذي اتضحت هشاشته بدوره".

و في معرض حديثه، عن واقع التنظيمات السرية لليسار الجديد في الفترة الممتدة من 1985 إلى بداية التسعينات، يقول نفس الكاتب: "تميزت هذه الفترة بما يلى:

-الغياب الظاهري لنشاط التنظيمات السرية لليسار الجديد على المستوى الوطني، مع استمرار التواجد على مستوى الخارج". و لم يتردد الكاتب في فقرات معينة، من اعتبار أن "اليسار الجديد" فشل في إنجاز المهام المرتبطة بخطه الاستراتيجي العام، و فشل كذلك في بناء الحزب الثوري للطبقة العاملة، مبررا ذلك بمجموعة من الأفكار، هي نفسها التي تم ترديدها عند بداية مسلسل "إعادة البناء" التي يتحدث عنها صاحب انتصار الخط البروليتاري، و منها كون اليسار ظل يركز مجهوداته على الشبيبة التعليمية، انطلاقا من المفهوم الدخيل، الذي اعتبر هذه الأخيرة كطليعة تكتيكية، و هذا لعمري لقمة العبث، خاصة و أن الكلام صادر عن أحد مهندسي عملية" إعادة البروليتارية" جدا! فماذا يقول صاحبنا في هذا؟

ما دام حكم التاريخ قد جاء مدويا، و على لسان شاهد من أهلها، نسأل صاحب مقالة "انتصار الخط البروليتاري" عن أسباب تلك

^{372.} وردت في جريدة "النهج الديموقراطي" عدد 35، غشت 1998.

الهشاشة، التي ميرت ما سمي ب"إعادة البناء"، و نتمتى ألا يعيد على مسامعنا اسطوانة "المقدمة التكتيكية" باعتبارها سبب السقوط، فلقد استعملت مرة لانطلاق مسلسل "إعادة البناء"، و الآن تعاد لتبرير السقوط سنة 1985، بما يعني أن في البدء كانت المقدمة التكتيكية، المقدمة التكتيكية في جميع الأحوال، كما لو أنها الخطيئة الأصلية (الإنجيلية).

قد لا يتفق معنا الكاتب، أو من يشاطر رأيه، مذكرا إيانا بأن الرأي المعتمد عليه، من خلال استعمال مقتطف منه، لا يبرهن على شيء، ما دام موقفا فرديا يخص صاحبه، رغم أن صاحب المقالة السابقة الذكر هو أحد، بل أهم مهندس لعملية "إعادة البناء"³⁷³، حسنا، سنحيل الكاتب هذه المرة، إلى بيان موقع باسم منظمة "إلى الأمام" صادر بمناسبة الذكرى 16 لتأسيسها³⁷⁴، أي بضعة أشهر على ضربة نونبر 1985، التي قضت نهائيا على المنظمة بالداخل، و مما جاء ذكره في المجلة عن البيان:

"فبعد أن أشارت المنظمة في بيانها لهذه المناسبة إلى الظروف القاسية التي تحيى فيها هذه الذكرى، تلك الظروف التي تتمثل في الضربة التنظيمية الجديدة التي تعرضت لها من جراء جملة الاعتقالات التي أفقدتها العديد من الأطر و المناضلين، و التي استلزمت منها، وفقا للتقاليد الشيوعية، أن تقف وقفة جديدة لتقييم تلك السنة بالجرأة و الصرامة الثورية لتقديم خط النضال الثوري ببلادنا، بعد ذلك تمر المنظمة في بيانها إلى تسجيل الأخطاء و الانحرافات التي سقطت فيها خلال تجربة إعادة بنائها منذ 1979 مركزة بالحرف على ما يلي :

1- أن الخطأ السياسي الذي أقدمت عليه المنظمة بتوزيعها المنشور الموقع باسمها، شكل في رأينا السبب المباشر للاعتقالات، و الذي لم يكن سوى العامل الذي كشف عن العديد من الثغرات، التي كانت تعاني منها المنظمة.

2- إن الإقدام على توزيع المنشور، كان من منطلق تقييم خاطئ و مغلوط لطبيعة قوانا الذاتية و الظرف السياسي العام، الذي تمر منه البلاد، و كذا استخفافا خطيرا لقوى أعدائنا الطبقيين (بعد خمس سنوات من انطلاق مشروع ما يسمى بإعادة بناء المنظمة، أصدر أصحابه و لأول مرة، في سنة 1985 ، منشورا موقعا باسم المنظمة).

3-إن هذا الانسياق يجد تفسيره بدوره في الخصائص المتخلفة للبورجوازية الصغيرة، و قصر نفسها، و التي تحكمت في انتشار الشعور

^{373.} هو كذلك صاحب وثيقة" القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية"، مرجع سبق ذكره.

^{374.} انظر مجلة "إلى الأمام"، العدد 11،12 يناير 1987.

مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام": الأحداث، السيرورات، الأطروحات، الملابسات والنتائج

بنشوة الانتصار لدى العديد من مناضليها، بعد أن استطاعت المنظمة أن تفلت من موجات القمع المتتالية، التي صاحبت انتفاضتي 81 و 84، و عدم تصررها من جراء اعتقالات 1985، و كذا للدور المتواضع و الهام في نفس الوقت، الذي لعبته خلال الانتفاضتين، و في المساهمة في تنظيم عملية المقاطعة للانتخابات البرلمانية على المستوى الوطني.

4- أما الانحراف الأساسي في نظرنا فهو ما زال يكمن في عدم تطبيق شعارنا المركزي، المتمثل في التركيز على الطبقة العاملة و الفلاحين، و التركيز في المرحلة الراهنة على القلعات البروليتارية الأساسية، و ذلك بالرغم من أن المنظمة حققت منجزات متقدمة في هذا الاتجاه، و لكنها تظل في نظرنا دون مستوى متطلبات تحويل الطبيعة الطبقية للمنظمة.

5- في ظل التركيبة الطبقية لمنظمتنا، و التي لا يزال يشكل فيها العنصر المثقفي إحدى المكونات الأساسية، كان من الطبيعي أن تطغى العديد من الممارسات و المسلكيات البورجوازية الصغيرة، كالاعتماد على أساليب فوقية في العمل و ممارسة التحريض بأشكاله الخاطئة في العديد من المناسبات و الإطارات الجماهيرية.

6- تخلف أساليب عملنا السري، و طغيان الأساليب الحرفية و عدم التقدم في إيجاد الحل السديد لإشكالية الربط بين العمل السري و العلني.

7 - عدم تحقيق التراكمات اللازمة على مستوى الاستفادة من تجربة منظمتنا و تجربة الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية، و حركات التحرر و الحركات الشيوعية العالمية في ميدان مواجهتها لأعدائها الطبقيين.

8 - تخلف دعايتنا و أشكالها بالمقارنة مع حجم المهام الملقاة على عاتق الدعاية الثورية ببلادنا".

بعد كل هذا يقدم الكاتب منظومته الجوابية على مهاجمي خط 79، و تقوم على طرح عناوين وثائق، ثم مساءلة "المتهمين" عن وجود أو عدم وجود تحريفية فيها.

و تبدأ المحاكمة بتذكيرنا، بالوثيقة المركزية لإعادة بناء المنظمة في 1979 التي تحمل عنوان: "وضعية المنظمة و المهام العاجلة لإعادة

البناء: البرنامج الوطني"³⁷⁵، و الوثيقة من إنجاز "القيادة الوطنية" المنبثقة عن الندوة الوطنية لسنة 1972، إذن فالوثيقة ذات شرعية تاريخية، لا يعتريها الشك، و هذه قفزة في الهواء، المقصود بها التأكيد منذ البداية على أن أصحابها منزهون عن الخطإ، و هم "استمرارية شرعية" لمنظمة "إلى الأمام" ما داموا منتخبين في ندوة وطنية جرت وقائعها نهاية دجنبر 1971 – بداية يناير 1972.

لا شك، أن الكاتب يحيلنا و عن قصد على وثيقة "10 أشهر من كفاح التنظيم: نقد و نقد ذاتي " التي أعطت "اللجنة الوطنية" للمنظمة صلاحية إعادة بنائها على ضوء خلاصات "تقرير 20 نونبر". و لأن التاريخ يعيد نفسه³⁷⁶، فاللجنة الوطنية سنة 1979، كان عليها أن تقوم وتشرف على "إعادة البناء" في إطار مركزية متشددة، تمليها ظروف الاعتقال و الأمن.

كل هذا جميل، لولا أن الواقع مختلف باختلاف الأزمنة و الأمكنة.

انتخبت الندوة الوطنية الأولى للمنظمة حوالي 13 عضوا لمزاولة مهامهم كأعضاء للجنة الوطنية و منهم 5 أعضاء للكتابة الوطنية. من الندوة الوطنية الأولى إلى سنة 1979، جرت مياه كثيرة تحت الجسر، و تطورت حقائق جديدة، فعند منعطف سنة 1979 كان الوضع التنظيمي كالتالى :

- بالنسبة للكتابة الوطنية:

- المشتري بلعباس، عضو الكتابة الوطنية ارتكب أخطاء كبيرة في الدرب، تم توقيفه على إثرها، هاجم المنظمة و أصبح من أشد أعدائها مما استدعى طرده نهائيا منها.

- عبد اللطيف اللعبي، عضو الكتابة الوطنية، ارتكب أخطاء فادحة بالسجن المركزي خلال سنة 1975 أدت إلى توقيفه (رغم أن بعض الرفاق كانوا يخفون ذلك عن بقية المناضلين)، و رغم أن قضيته لازالت غامضة إلى الآن، فقد انسحب من المنظمة في صمت مطبق بعد خروجه من السجن سنة 1980.

^{375.} وثيقة من وثائق "إعادة البناء" صدرت في خريف 1979.

^{376.} مقتطف ماركس الشهير الذي يقول بأن حدثا تاريخيا إذا تكرر وكان في الأصل مأساة (تراجيديا) فإنه في النسخة الثانية يكون ملهاة. و يقصد ماركس هنا المقارنة بين نابليون الأول و نابليون الثالث.

مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام": الأحداث، السيرورات، الأطروحات، الملابسات والنتائج

- أبراهام السرفاتي، عضو الكتابة الوطنية، ارتكب أخطاء مهمة في الدرب، و أخطاء خطيرة معادية للمنظمة بالسجن المركزي، مما أدى إلى تجميد عضويته.
- عبد الحميد أمين، عضو الكتابة الوطنية، اعتقل مبكرا خلال حملة 1972، مما جعله بعيدا عن تجربة المنظمة، خاصة بالنسبة للفترة الممتدة من نونبر 1972 فما فوق، لم يلتحق بالمنظمة بعد خروجه سنة 1984.
- عبد اللطيف زروال، عضو الكتابة الوطنية، استشهد في 14 نونبر 1974 نتيجة التعذيب الوحشي الذي تعرض له، و بذلك سقط سقوط الأبطال، مدافعا عن الخط الثوري للمنظمة.
- عبد الفتاح فاكيهاني، عضو اللجنة الوطنية، التحق بالكتابة الوطنية سنة 1973، بعد خروجه من السجن، ارتكب أخطاءا فادحة عند اعتقاله، أدت إلى تجميد عضويته في المنظمة، و قد أصبح من قادة التيار التصفوي،مما أدى إلى طرده بعد صدور قرارات 12 نونبر 1979.

- بالنسبة لأعضاء اللجنة الوطنية:

- علي فقير، عضو اللجنة الوطنية منذ الندوة الوطنية الأولى للمنظمة، سلم نفسه للعدو في ماي 1972 حسب تقرير 20 نونبر، مما أدى إلى تجميد عضويته في المنظمة. و بعد تقديمه نقدا ذاتيا، استعاد موقعه داخل اللجنة الوطنية، و قد جعله القمع المبكر بعيدا عن تجربة المنظمة خاصة الممتدة من نونبر 1972 فما فوق.
- محمد الموساوي، عضو اللجنة الوطنية، ارتكب أخطاء فادحة خلال اعتقالات 1972، مما أدى إلى توقيفه من المنظمة التي انسحب منها بعد ذلك.
- -عبد الله زعزاع، عضو اللجنة الوطنية، ارتكب أخطاء كبيرة عند اعتقاله، مما أدى إلى توقيفه من المنظمة، أصبح أحد قادة التيار التصفوي، و قد شملته قرارات الطرد في نونبر 1979.
- حمادي الصافي، عضو اللجنة الوطنية، التحق بها بعد قرارات نونبر 1972، ارتكب أخطاء كبيرة بالدرب، تم توقيفه على إثرها، وأصبح مناضلا للمنظمة بعد تقديم نقد ذاتي صارم و صريح للجنة الوطنية.

مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام": الأحداث، السيرورات، الأطروحات، الملابسات والنتائج

- إدريس بنزكري، عضو اللجنة الوطنية، و هو العضو الثاني غير المنتخب من طرف الندوة الوطنية إلى جانب الصافي حمادي و هما معا لم يحضراها، و قد تم تعيينه باللجنة الوطنية من طرف الكتابة الوطنية خلال خريف 1972، ظل أحد أعضاء التيار الثوري إلى حدود منتصف 1970، ثم التحق بخط إعادة البناء الذي كان أحد قادته قبل الانسحاب من المنظمة سنة 1984.
- فؤاد الهيلالي، عضو اللجنة الوطنية، انسحب منها في منتصف 1973، على إثر خلافات مع القيادة حول تجربة مدينة الرباط. عمل كإطار محترف للمنظمة في مناطق مختلفة إلى حدود اعتقاله.
- أيت غنو المحجوب، عضو اللجنة الوطنية، انسحب من المنظمة حوالي ماي- يونيو 1972،بعد اعتقاله التحق بحزب التقدم و الاشتراكية.
- العربي، عضو اللجنة الوطنية من مدينة القنيطرة- سرعان ما تبين أنه كان ينتمي إلى تنظيمين مختلفين في نفس الوقت، "إلى الأمام" و" 23مارس"، مما أثار الشبهات حوله و أدى ذلك إلى فصله عن المنظمة.
- عبد الله المنصوري، عضو اللجنة الوطنية، ابتداء من 1975، ارتكب أخطاء كبيرة أدت إلى توقيفه من المنظمة بعد صدور قرارات يونيو 1977، شكل مع المشتري بلعباس قيادة الاتجاه الإصلاحي اليميني الذي ارتد عن خط المنظمة، و خاض صراعا عدائيا ضدها، و قد شملته قرارات الطرد في نونبر 1979.

تلكم، هي اللجنة الوطنية التي أشرفت على قيادة المنظمة، منذ الندوة الوطنية الأولى، و المسؤولة تاريخيا عن تجربتها الممتدة من يناير 1972.

فهل تصح المقارنة بين اللجنة الوطنية، التي قدمت تقريرا في 20 نونبر 1972، أقرت فيه بأخطائها، و قامت بتقييمها ضد الخط السياسي للمنظمة، السائد آنذاك، و قدمت لمجموع أعضاء و عضوات المنظمة نقدها الذاتي، و بين اللجنة الوطنية لسنة 1979، التي لم يسبق لها أن قدمت تقريرا عن أخطاء المنظمة، ناهيك عن تقييم شامل لتجربة المنظمة و خطها، و اتخاذ الإجراءات التنظيمية الضرورية لذلك، و الحال أن أعضاء اللجنة الوطنية سنة 1979 لم يقوموا بذلك، بل إن تركيبة هذه اللجنة، كانت تضم عناصر ارتكبت أخطاءا فادحة، و إن

كان بعضها قد قام بنقد ذاتي، غير مقنع³⁷⁷. أما من ضمتهم اللجنة الوطنية سنة 1979- 1980 الجدد، فلا علاقة لهم بالندوة الوطنية، و قد تم اختيار بعضهم لاعتبارات انتهازية، لبت مصالح زبونية أو زعامتية لديهم، دون أن نعمم ذلك عليهم جميعا (نقصد مثال عبد الرحمان النوضة).

اعتمد الكاتب في مقاله، على مجموعة من الوثائق، من بينها "وضعية المنظمة و المهام العاجلة لإعادة البناء/ البرنامج الوطني"³⁷⁸، إضافة إلى اعتماده على نشرة"الشيوعي"، و قد أصدرت هذه الأخيرة محاولة تقييم أولي و شمولي لتجربة المنظمة، ثم اعتمد كذلك على ما نشرته "إلى الأمام" من نصوص مثل "ديموقراطيتنا و ديموقراطيتهم".

بالعودة إلى وثيقة "وضعية المنظمة والمهام العاجلة ..."، يقوم الكاتب بتركيز أهم أفكارها، باعتبارها وثيقة مركزية في "إعادة البناء" من حيث دفاعها عن مشروعية و شرعية الحملم كحلقة مركزية في مسيرة بلورة و بناء حزب الطبقة العاملة، و اعتبارها بناء المنظمة على أسس بروليتارية هو المدخل لتجاوز أزمة الحركة الماركسية . اللينينية و فتح الطريق نحو بناء حزب الطبقة العاملة، هذا الدفاع عن شرعية و مشروعية بناء حزب الطبقة العاملة، و الدفاع عن الحركة الماركسية . اللينينية، هو الحلقة النوعية للتصدي و لبلورة و إنجاز هذه المهمة. و قد كان الشعار لذلك، هو "من أجل منظمة ماركسية . لينينية صلبة و راسخة جماهيريا"،عن طريق التجذر المباشر وسط الطبقة العاملة و تنظيم "الطلائع العروليتارية"، و ما انحراف الحركة الماركسية . اللينينية، إلا انحراف عن مهمة التجذر المباشر وسط الطبقة العاملة و تنظيم الطلائع البروليتارية، و الاستعاضة عن هذا العمل الشاق و الطويل النفس، بأطروحة الشبيبة التعليمية مقدمة تكتيكية، أي العاملة و تنظيم الطلائع التجذر، و على هذا الأساس، أخضعت المنظمة للنقد، حسب الكاتب، أطروحة "الشبيبة التعليمية قنطرة العبور و طليعة تكتيكية"، لصالح خط سياسي يقوم على أسس التوجه المباشر للطبقة العاملة، و تركيز النشاط التنظيمي و السياسي للمنظمة من أجل تحقيق هذا الهدف، معتبرة أن الطريق الرئيسية للتجذر وسط الطبقة العاملة و الفلاحين، هو العمل المباشر لمناضلي الحملم وسط الطبقة العاملة بالدرجة الأولى (أو كمستخدمين) في المعامل، و بدرجة ثانية بالعمل الدؤوب وسط النقابات، بالنسبة لمن لا يعمل في الطبقة العاملة والعاملة بالدرجة الأولى (أو كمستخدمين) في المعامل، و بدرجة ثانية بالعمل الدؤوب وسط النقابات، بالنسبة لمن لا يعمل في

^{377.} نقصد هنا حالة أبراهام السرفاتي و لنا عودة إلى ذلك في فصل لاحق.

^{378.} مرجع سبق ذكره.

المعامل، و يعتبر الكاتب أن الندوة الوطنية لفرعها بالداخل حددت الإطار التوجيهي لعملية التجدر كما سطرها خط إعادة البناء في 1979. بناءا على هذا النقد لأطروحة "الشبيبة المدرسية مقدمة تكتيكية"، سيعتبر الإستيلاء على الجهاز خلال المؤتمر 15 "للاتحاد الوطني لطلبة المغرب" خاطئا، و نفس الشيء بالنسبة لخلق "النقابة الوطنية للتلاميذ" التي لم تكن حسب الكاتب، تضم و بشكل سري، إلا مناضلي منظمتي "إلى الأمام" و "23 ملرس"، و يتساءل الكاتب هل خط البناء هذا، قد سقط في التحريفية، أم أنه خط بروليتاري؟ و لأننا نتمتع بحسن النية الكافية للتعامل مع الكاتب، فبدورنا نسأله عن هذا التقييم الشمولي الذي قامت به المنظمة لخطها السياسي، و نظرح عليه الأسئلة التالية:

1) إذا كانت أخطاء التجربة الممتدة من نونبر 1972 إلى نهاية 1979 لا يمكن اختزالها فقط في المقدمة التكتيكية، كما يحلو للكاتب أن يقول، بنفس الدرجة التي يمكن اختزال خط سياسي في أطروحة واحدة هي المقدمة التكتيكية، فما هو هذا الخط السياسي الذي يتحمل مسؤولية الخطأ، سواء في فشل التجذر داخل الطبقة العاملة و الفلاحين، أو في الاستيلاء - كما يقول- على الجهاز في المؤتمر 15 للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، علما أن المؤتمر الوطني الخامس عشر، انعقد قبل صدور وثيقة تقرير 20 نونبر 1972، التي لم تعتبر الصعود إلى قيادة المؤتمر الوطني الخامس عشر خطأ، و نفس الشيء يمكن قوله عن النقابة الوطنية للتلاميذ، التي تأسست في 22 أبريل 1972، السؤال هو: ما هي طبيعة الخط السياسي الذي ساد خلال الفترة المذكورة أعلاه؟ هل كان خطا بورجوازيا صغيرا أو يمينيا- يسراويا، أم خطا ثوريا بروليتاريا؟ و لأن الكاتب يتحدث عن تقييم شمولي، فما قوله في الأطروحات الأساسية التي بلورتها المنظمة منذ نونبر 1972 و هي ثوريا بروليتاريا؟ و لأن الكاتب يتحدث عن تقييم شمولي، فما قوله في الأطروحات الأساسية و التنظيمية للمنظمة، ضمن منظور يعتبرها كثيرة؟ سؤال آخر: هل تمت معالجة هذه الأطروحات 30 بالتالي تحديا ثوريا للإجابة عن مهام المرحلة، و إلا ستعتبر الوثائق و النصوص و نتائج صراعات طبقية كانت تدور آنذاك في بلادنا، و شكلت بالتالي تحديا ثوريا للإجابة عن مهام المرحلة، و إلا ستعتبر الوثائق و النصوص و الخط السياسي فقط أشياء معلقة في الهواء في عالم المثل الأفلاطوني.

تقوم منهجية الكاتب، و من معه، و من يسيرون على نهجه، على منطق بسيط شكلاني، يقوم على مبدأ "كل خانة يتم إفراغها نقوم بملئها"، فإذا أخرجنا من الخانة الشبيبة المدرسية باعتبارها مقدمة تكتيكية، فعلينا – و الطبيعة لا تحب الفراغ- ملؤها بمهمة التجذر داخل الطبقة

^{379.} نقصد هنا النصوص و الوثائق المشكلة للخط السياسي.

العاملة، وكقى المحلل شر التحليل و بذل المجهود، و ما دمنا لا ندرك جذور الخطأ إيديولوجيا و سياسيا و طبقيا، فحتما نعود لنفس الخطأ، و بأشكال أخرى، و التجربة التاريخية خير دليل على ذلك³⁸⁰. فلا التجذر داخل الطبقة العاملة وقع، و لا تواجد داخل الشبيبة المدرسية استمر³⁸¹. إن منهجية الكاتب، هي نفسها، التي أسقطت أصحابها (أصحاب الخط البروليتاري)، بعد فشل إعادة البناء البروليتارية جدا، في مراجعة الأطروحات الماركسية اللينينية الأساسية في خط منظمة "إلى الأمام"، و اعتبارها خاطئة (تبني اللينينية، حزب الطبقة العاملة، دكتاتورية البروليتاريا، تبني خط الجماهير، تبني الاستراتيجية الثورية) من جهة، و تبني مفهوم النضال الديموقراطي الإصلاحي، و بناء الاشتراكية في السلم...) من جهة أخرى، و قد كان ذلك رد فعل، حمل معه نفس الأخطاء السابقة، التي أدت إلى بلورة ما يسمى بخط "إعادة البناء"، فنفس الأسباب تعطي دائما نفس النتائج.

هذه النتيجة الحتمية لخط إعادة البناء لسنة 79 (البروليتاري؟؟؟) الذي اعتبره الكاتب، و لا زال، ما دام النص كتب حديثا (فبراير 2012)، قد مثل ما مثلته الندوة الوطنية لسنة 1972 في التاريخ النضالي و التجربة العظيمة لمنظمة "إلى الأمام"، و شتان بين ندوة وطنية كانت لبنة هامة في تطور خط المنظمة و تجربتها وخط شكل بداية مسلسل السقوط في التحريفية.

و أخيرا، و لأن الكاتب كان يدرك أهمية أسلوب حسم المواقف و القرارات في تحديد شرعية أو عدم شرعية المواقف و القرارات المتخذة، و نحن هنا أمام مسؤولية القيام بإعادة بناء المنظمة، فكان لا بد أن يمر على موضوعة "المركزية الديموقراطية" و يناقش تطبيقها السليم، كما يقول، في علاقة بعملية إعادة البناء، لأن عدم التطبيق السليم يؤدي إلى التحريفية، و عكسه يجسد الخط البروليتاري.

يقيم الكاتب حجته، على كون التطبيق السليم للمركزية الديموقراطية، قد تم بالفعل، من خلال التصدي لتوجهين كبيرين برزا خلال فترة 77 -78 – 79، و هما:

^{380.} تجربة "إعادة البناء" التي انتهت في خريف 1985 دليل ساطع على قولنا هذا، و يقول ماركس في هذا الصدد" كل من يجهل التاريخ محكوم عليه بإعادة إنتاجه"، و لعل غوته ذهب بعيدا حينما قال: "الذي لا يعرف أن يتعلم دروس الثلاث الاف سنة الأخيرة، يبقى في العتمة".

^{381.} اتخذ أصحاب "إعادة البناء" قرار الخروج من الجامعة في بداية الثمانينات، وكان لذلك نتائج كارثية على الحركة الطلابية المغربية، وحينما حاولوا العودة إلى الجامعة كان الوقت قد فات.....

-التوجه الأول: رأى في التجربة برمتها، تعبيرا عن البورجوازية الصغيرة، و لا يمكن أن تشكل مدخلا لبناء حزب الطبقة العاملة، و أن الواجب يكمن في حل هذه التنظيمات و الالتحاق بصفوف العمال و الجماهير كأفراد، في انتظار أن تتمكن الطبقة العاملة من تلقاء ذاتها بناء حزبها المستقل³⁸².

-التوجه الثاني: يرى أن إعادة بناء المنظمة، لن يكون إلا بعد تصفية ماكانت تسميه بالخط الانتهازي اليساري، الذي ساد المنظمة، بتصفية جميع مكونات هذا الخط الإيديولوجية و السياسية و التنظيمية.

-التوجه الثالث: حسب الكاتب، هو الاتجاه الذي قاد إلى عملية "إعادة البناء" منذ خريف 1979، بالاستناد على رؤيته المتضمنة في وثيقة "وضعية المنظمة و المهام العاجلة لإعادة البناء: البرنامج الوطني"، و قد جاء في الوثيقة:

"يجب التصدي لكل عدمية، تنطلق من فشل منظمتنا في بناء نفسها كمنظمة ماركسية لينينية صلبة و راسخة جماهيريا، لنفي الرصيد الإيجابي الإيديولوجي و التنظيمي و السياسي و النضالي للمنظمة. ذلك أن خط المنظمة، يجب التعامل معه، كخط متناقض يحمل عناصر بروليتارية لابد من فرزها من خلال التقييم من أجل الارتكاز عليها في عملية إعادة البناء، و عناصر غير بروليتارية (مفهوم و خط الشبيبة التعليمية قنطرة عبور نحو التجذر) لابد من التخلص منها بحزم..."

وعن المبادئ الأساسية 383 ل "إعادة البناء" للمنظمة تم طرح:

- -التقييم النقدي لتجربة المنظمة و الحملم.
- -المبادئ الماركسية ـ اللينينية الثابتة، و على التجربة البروليتارية العالمية.
 - -المعرفة الموضوعية لواقع الصراع الطبقي في البلاد و آفاق تطوره.

- قدرتنا على تحديد خطط و برامج، تمكننا من الفعل في الصراع الطبقي، و الشروع في التجدر وسط الجماهير الشعبية، و على رأسها الطبقة العاملة.

^{382.} انظر كراس "الخط اليسراوي العفوي الجديد: من النزعة العمالوية الإقتصادوية إلى التصفوية و الفوضوية و العدمية"، مرجع سبق ذكره.

^{383.} فيما يخص هذه المبادئ الأساسية فقد تم إفراغها من كل مضمون ثوري حقيقي و تم التلاعب بالمطالب السديدة للخط الثوري.

و بالنسبة للأسس التنظيمية جاء في الوثيقة الثانية:

" 1) تحمل القيادة الوطنية 384 (المنبثقة عن الندوة الوطنية لعام 72) المسؤولية التاريخية في عملية مسايرة و توجيه عمل المنظمة في مختلف الفروع التي تعاني من التفكك السياسي و التنظيمي، في أفق عقد مؤتمر وطني، و بالاعتماد على الماركسية ـ اللينينية، و على المركزية الديموقراطية، و على الرصيد الإيديولوجي و السياسي و التنظيمي للمنظمة 385.

2)إعادة إصدار النشرة الداخلية المركزية "الشيوعي" التي يجب أن تشكل الأداة الرئيسية، لتنظيم الصراع الديموقراطي وسط المنظمة، و لحم مختلف الفروع، و مساهمتها في مهمة إعادة البناء.

3) إعادة إصدار الجريدة المركزية"إلى الأمام" بشكل جماهيري في الداخل و التي ستمكن من التعريف بخط المنظمة المبلور ديموقراطيا وسط المنظمة و الإسهام في ربط الجماهير سياسيا و تنظيميا بالمنظمة..."

بعد كل هذا، و بنفس الطريقة التي سنها منذ البداية، يكتب صاحب المقالة متسائلا:" أين تتجلى و أين تكمن التحريفية في الخط التنظيمي لإعادة البناء؟ هل كان على المنظمة أن تفصل بين البناء التنظيمي و البناء السياسي (التقييم)386؟ إنها قمة الابتذال البورجوازي الصغير الذي يختصر الثورة في النقاشات المثقفية!"

وفي ختام كلامه ينتصر كاتب المقالة لخط"إعادة البناء البروليتاري" فيقول:

"لقد مثل خط إعادة البناء لسنة 79، ما مثلته الندوة الوطنية لسنة 72 في التاريخ النضالي و التجربة العظيمة لمنظمة "إلى الأمام"".

- عودة إلى مفهوم المقدمة التكتيكية:

384. يقوم هذا الطرح على مغالطة كبيرة حينما يتكلم عن دور القيادة الوطنية، و قد سبق و أن أعطينا كثيرا من التوضيحات حول هذه القيادة.

385. إن استعمال العموميات لا يفيد في مناقشة لتجربة ما لأنه شتان بين النص و الواقع.

386. كثيرا ما يخلط التحريفيون الجدد بين البناء السياسي (الخط السياسي) و التقييم الذي هو فقط جزء من عملية بناء الخط السياسي، و ذلك لتشويه المواقف المعارضة.

شكلت، أطروحة "الشبيبة المدرسية كمقدمة تكتيكية"، منطلق كل التيارات التي قامت بمحاولة تحطيم الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام"، وحتى لا يتهمنا خصومنا بالدفاع عن هاته الأطروحة، نذكر بأن نقدنا لهاته الأطروحة، قد جاء منذ خريف 1973³⁸⁷، ثم كان التيار الثوري للمنظمة، أول من فتح باب نقد تلك الأطروحة منذ 1976 داخل السجن، وكان هو من خاض المعارك الضارية ضد التيارات الثلاث المذكورة أعلاه، لكن هناك عوامل موضوعية و ذاتية حالت دون إنجاز التقييم الشامل لتجربة المنظمة، و استعملت التيارات الإصلاحية و العدمية و التحريفية هذا الغياب، لبلورة هجوم واسع، معلن تارة، و غير معلن تارة أخرى، ضد الخط الثوري للمنظمة 388، ولن نتناول هنا الموضوع بكل تفاصيله، لكوننا سنتطرق لذلك في مكان آخر من هذه الدراسة، و نكتفي هنا فقط بتسجيل بعض الملاحظات:

1- انطلاقا من نقد مفهوم "المقدمة التكتيكية..."، توصل التيار العدمي ³⁸⁹ إلى اعتبار الحملم، و المنظمة، ذات طبيعة بورجوازية صغيرة، لا يمكنها تحقيق تجدرها داخل الطبقة العاملة، لأنها لن تعيد سوى إعادة إنتاج طبيعتها الطبقية البورجوازية الصغيرة، و هذا طرح ميكانيكي

^{387.} أول نقد للمقدمة التكتيكية و للتقوقع داخل الشبية المدرسية جاء على يد خلية من خلايا المنظمة العاملة في الشبيبة المدرسية التلاميذية، و ذلك حينما قدمت تلك الخلية بمدينة الرباط في خريف 1973 نقدا لتلك الأطروحة، و دعت إلى الانتقال إلى العمل وسط الطبقة العاملة و الفلاحين، و استطاع رفاق الخلية أن يربطوا علاقات مع عمال معمل فيلروك للنسيج بالرباط، بل و شكلوا لجنة من داخل المعمل يتزعمها المناضل محمد الودادي، تلميذ سابق أصبح عاملا بفيلروك، كما نسج أحد تلاميذ الخلية علاقات مع فلاحين من منطقة تيداس و المعازيز قرب مدينة والماس، و يتعلق الأمر بحميد بنزكري، الذي كان ينسق تلك الاتصالات هناك. و انتقلت الخلية للعمل وسط الأحياء الشعبية، و امتدت علاقاتها داخلها، بل تشكلت لجان داخل بعضها كما حصل في العكاري و يعقوب المنصور. و من الأمور الملفتة للنظر أن اللجنة المحلية و ممثلو اللجنة الوطنية لم يعيروا أي اهتمام لأرضية الخلية، بل انساقت اللجنة الوطنية مع طروحات تلك اللجنة المحلية، و كان هذا أحد الأسباب التي فجرت صراعا حادا داخل فرع المنظمة بالرباط.

في سنة 1976 و من داخل السجن كان التيار الثوري هو أول من بدأ ينتقد مفهوم "المقدمة التكتيكية" ،إلا أن هذا النقد انحرف عن نهجه الثوري على يد عناصر الاتجاهات الثلاث المذكورة سابقا.

^{388.} في ظل هذا الهجوم نمت و تفرعت جذور العداء للشبيبة الثورية.

^{389.} هم أصحاب وثيقة "الحد الفاصل بيننا"، أولى وثائق الاتجاه العمالوي التصفوي الداعي إلى حل الفصائل الماركسية . اللينينية المغربية و الذهاب إلى الطبقة العاملة، و قد كتبها عبد الله زعزاع عضو سابق في اللجنة الوطنية لمنظمة "إلى الأمام".

مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام": الأحداث، السيرورات، الأطروحات، الملابسات والنتائج

لعلاقة الخط السياسي و الإيديولوجي بالتركيبة الطبقية للتنظيم السياسي الثوري، لقد دعا هذا التيار بوضوح، إلى حل الحملم بكل فصائلها، و الذهاب إلى الطبقة العاملة، في اعتقاد من أصحابه أن الطبقة العاملة هي من ستؤسس حزبها390.

2- انطلاقا من نفس النقد لأطروحة "المقدمة التكتيكية..."، و تحت غطاء "يساري"، دعا الإصلاحيون إلى مقدمة جديدة لتحقيق التجدر وسط الطبقة العاملة، من خلال الدعوة إلى بناء "جبهة القوى الثورية و الديموقراطية "391"، في سياق تحليل سياسي لهم، يضخم من الطاقات الثورية داخل "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" و" الكنفدرالية الديموقراطية للشغل"، بما يعني إعطاء دور بارز للبورجوازية الصغيرة كطبقة ثورية.

هكذا، ننتقل حسب هذا الطرح، من الشبيبة المدرسية كمقدمة تكتيكية إلى العمل داخل جبهة القوى الثورية و الديموقراطية كمقدمة أخرى للوصول إلى الحركة الجماهيرية.

3- أما التيار الثالث، فهو الآخر، ينطلق من نقد أطروحة المقدمة التكتيكية للوصول إلى شعار الذهاب إلى الطبقة العاملة.

فإذا كان الاتجاه العدمي، قد دعا إلى حل المنظمة و التنظيمات الماركسية ـ اللينينية و الذهاب إلى الطبقة العاملة، فإن أصحاب التيار الثالث، يدعون إلى "إعادة بناء المنظمة" من أجل إنجاز هذا الذهاب إلى الطبقة العاملة، و اعتبروا آنذلك، أنه يجب أن يكون مباشرا، أي أن يتم الخروج من القطاعات التي يعتبرونها بورجوازية صغيرة، و الذهاب إلى الطبقة العاملة³⁹².

أمام قوة الضربات التي تعرضت لها الحملم و منظمة "إلى الأمام"، وقع إحساس بالإحباط عند العديد من المناضلين، تجلى في نوع من وعي شقي أصبح يرى في الحركة الشبيبية مشجبا يعلق عليه أخطاءه، فحولها إلى كبش فداء، لمحو ذنوبه فوجد ضالته في شعار "الطبقة

^{390.} يكفينا هنا التذكير بالنقد اللينيني لمثل هاته الرؤى التي تتجاهل طبيعة نظرية الطليعة البروليتارية ذات الصلة القوية بالنظرية المادية الجدلية للمعرفة، لتسقط في التجريبية و العفوية و العدمية.

^{391.} شعار "جبهة القوى الثورية و الديموقراطية" أصبح بديلا للمقدمة التكتيكية، بحيث أصبح في لغة الإصلاحيين، هو المعبر إلى الطبقة العاملة و الطبقات الأساسية.

^{392.} سبق و أن ذكرنا بقرار الانسحاب من الشبيبة المدرسية، و خاصة من الجامعة الذي اتخذه دعاة "إعادة البناء" في بداية الثمانينات.

العاملة". إنها حالة البورجوازي الصغير، الذي بعدما فشل في التجدر داخل هذه الطبقة، أصبح مهووسا بفكرة أنه قادر على التضحية من أجلها، تماما مثل ذلك الشعبوي الروسي الذي توجه إلى الفلاحين الروس، و لم يجد تجاوبا لديهم، فتحول إلى الإرهاب ليبرهن أنه قادر على التضحية و الموت من أجل القضية (انظر النقد اللينيني لذلك في كتاب "ما العمل")، فكم من شعار صحيح يخفي وراءه حقائق أخرى، معلنة أو مستترة، تثبث عكسه.

إذا كان التيار الأول، تحت شعار الذهاب إلى الطبقة العاملة وحل المنظمة، قد سقط في العفوية و التجريبية و العدمية على المستوى النظري و السياسي، علما أنه لم يذهب يوما إلى الطبقة العاملة أو حتى حاول ذلك، فإن التيار الثاني، بدعوته إلى التحالف مع ما أسماه بالقوى الثورية و الديموقراطية (المتواجدة داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية)، وكذلك بمبرر وجود قواعد عمالية داخل هذه القوى، منددا في نفس الوقت بمواقف المنظمة منها، وكذلك، تحت غطاء تحقيق التجدر داخل الطبقة العاملة، قد سقط في الإصلاحية، و فقدان الاستقلالية السياسية و التنظيمية للطبقة العاملة، و لدورها القيادي في الثورة.

أما التيار الثالث، و تحت شعار الذهاب إلى الطبقة العاملة، و بمنظوره لإعادة البناء، فقد انتقل من المقدمة التكتيكية إلى السقوط في النزعة العمالوية، كإحدى مكونات الفكر البورجوازي الصغير داخل الطبقة العاملة، لأنه ببساطة، تخلى عن جوهر الأطروحة الماركسية . اللينينية حول الطليعة البروليتارية ، و علاقتها بنشوء و تطور الوعي السياسي الطبقي لدى الطبقة العاملة، ضمن خطة مركزية سياسية تقود عملية بناء الحزب الثوري البروليتاري، فلا حاجة للتذكير بأن خطة إعادة البناء لم تتوفر على الشرط السياسي المتمثل في جريدة مركزية حقيقية، و خطة سياسية تنحو نحو هذا الهدف، و ليس مجرد حقائق عامة تصلح لكل زمان و مكان، أي لا تصلح لأي جهة. لقد فصل منظروا إعادة البناء بين الوعي الإقتصادي الموضوعي و الوعي السياسي الطبقي الذاتي، و اعتقدوا بجهوزية تلك الطلائع، بمجرد الإقتراب منها، لقنصها، فكانت المحاولات القليلة التي قام بها بعض المناضلين، قد انتهت بهم إلى الإحباط و العودة إلى قواعدهم البورجوازية الصغيرة، بعدما تعذر عليهم الإندماج بسيرورة الإنتاج و روح التنظيم البروليتاري 393.

393. عديد من هؤلاء يقود اليوم التجربة النقابية للنهج الديموقراطي.

- حول المركزية الديموقراطية

لقد رأينا، كيف طرح و حدد أصحاب نظرية "إعادة البناء"، المهمة الرئيسية، من خلال شعار مركزي: "تنظيم ماركسي. لينيني صلب و راسخ جماهيريا"، في غياب أي تقييم شامل للتجربة، بل قاموا بتحويل هذا المطلب الثوري، إلى مجرد تقييم أولي أو جزئي، في خدمة ما أسموه "حدا أدتى للتنظيم" و "حد أدتى للعلاقات مع الجماهير"، و في ظل هذه الحدود الدنيا، باشروا ما أسموه بذلك التقييم الأولي أو الجزئي، و حتى يتصلب هذا البناء (بناء المنظمة)، اعتمدوا كذلك على ما أسموه "التحليل السياسي الأولي"، و في ظل هذه التصورات، استنسخوا دورا مركزيا للقيادة في عملية إعادة البناء، و جعلوا من شعار "الوحدة" (أي وحدة المنظمة) شعارا مقدسا، كانت ترجمته العملية، تعني التشدد في المركزية، فإعادة البناء هي فقط من صلاحية القيادة سياسيا و تنظيميا. و نشأ عن كل هذا، اعتبار كل رؤية خارج رأي القيادة، هي تخريب و عرقلة لمجهودات القيادة من أجل إنقاد المنظمة، فدور القيادة أساسي، و مطلوب الالتفاف حولها، و إلا اعتبر كل طرح سياسي بمثابة إجهاز عليها، و كل نقاش بين الرفاق هو تكتل، و قد صاحب كل ذلك منح دور مبالغ فيه للفرع (السجن المركزي)، و احتقار إمكانيات الآخرين.

في مثل هذه الظروف، هناك من مجد هذا الدور للقيادة التي أصبحت "القيادة الوطنية"، بينما تعرض آخرون لحملات الاغتيال المعنوي، و التشهير، و المحو من الذاكرة الجماعية للمنظمة، ممارسات لا زال صداها يتردد إلى يومنا هذا، و لا ينقص من هذا القول وجود بعض المناضلين، أو الرفاق، من داخل هذا الخط، كانوا يتحفظون أو يتساءلون، مواقف كانت تتم عن جهل بالتجربة و الخط و النظرية، و بخلفيات منظري "إعادة البناء"، لكن التجربة باءت بالفشل، و أصدر التاريخ -الذي لا يرحم- حكمه.

ملحق الفصل السادس:

التحريفيون الجدد و تقييم "إعادة البناء": بعض الوثائق

بعد سقوط تجربة "إعادة البناء" في خريف 1985، ظهرت العديد من التقييمات لتلك التجربة، و تسير كلها في منحى الحكم عليها بالإفلاس و إن تم تلطيف ذلك بعبارات مختلفة، الشيء الذي يناقض أطروحة انتصار الخط البروليتاري، و على يد قادة "إعادة البناء" أنفسهم، و ننشر هنا ملحقان لوضع القراء و المناضلين في الصورة عن تلك التناقضات و التخبط الذي سقط فيه دعاة "إعادة البناء"، سواء في عجزهم عن إدراك جوهر الأخطاء، التي أدت بهم إلى الانهيار في خريف 1985، أو متابعتهم لمجريات الأحداث بعد سقوط نظام الاشتراكية الامبريالية، و ملحقاته في أوربا الشرقية.

الملحق (1) بيان الذكرى 16 (1986) بمناسبة الذكرى السادسة عشرة لتأسيس المنظمة

فبعد أن أشارت المنظمة في بيانها لهذه المناسبة إلى الظروف القاسية التي تحيى فيها هذه الذكرى، التي تتمثل في الضربة التنظيمية الجديدة التي تعرضت لها من جراء حملة الاعتقالات، التي أفقدتها العديد من الأطر و المناضلين، و التي استلزمت منها، وفقا للتقاليد الشيوعية، أن تقف وقفة جديدة لتقييم تلك النكسة بالجرأة و الصرامة الثورية لتقديم خط النضال الثوري ببلادنا، بعد ذلك تمر المنظمة في بيانها إلى تسجيل الأخطاء والانحرافات التي سقطت فيها خلال تجربة إعادة بنائها منذ 79 مركزة بالخصوص على ما يلي:

1- إن الخطأ السياسي الذي أقدمت عليه المنظمة بتوزيعها المنشور الموقع باسمها، شكل في رأينا السبب المباشر للاعتقالات و الذي لم

- يكن سوى العامل الذي كشف عن العديد من الثغرات التي كانت تعاني منها المنظمة.
- 2- أن الإقدام على توزيع المنشور كان من منطلق تقييم خاطئ و مغلوط لطبيعة قوانا الذاتية والظرف السياسي العام الذي تمر منه البلاد و كذا استخفافا خطيرا لقوى أعدائنا الطبقيين.
- 3- أن هذا الانسياق يجد تفسيره بدوره في الخصائص المتخلفة للبورجوازية الصغيرة و قصر نفسها و التي تحكمت في انتشار الشعور بنشوة الانتصار لدى العديد من مناضليها، بعد أن استطاعت المنظمة أن تفلت من موجات القمع المتتالية التي صاحبت انتفاضتي 81 و 84 و عدم تضررها من جراء اعتقالات 85 و كذا للدور المتواضع و الهام في نفس الوقت الذي لعبته خلال الانتفاضتين و في المساهمة في تنظيم عملية المقاطعة للانتخابات البرلمانية على المستوى الوطني.
- 4- أما الانحراف الأساسي في نظرنا فهو ما زال يكمن في عدم تطبيق شعارنا المركزي المتمثل في التركيز على الطبقة العاملة و الفلاحين، و التركيز في المرحلة الراهنة على القلعات البروليتارية الأساسية، و ذلك بالرغم من أن المنظمة حققت منجزات متقدمة في هذا الاتجاه و لكنها تظل في نظرنا دون مستوى متطلبات تحويل الطبيعة الطبقية للمنظمة.
- 5- في ظل التركيبة الطبقية لمنظمتنا و التي لا زال يشكل فيها العنصر المثقفي إحدى المكونات الأساسية، كان من الطبيعي أن تطغى العديد من الممارسات و المسلكيات البورجوازية الصغيرة، كالاعتماد على أساليب فوقية في العمل و ممارسة التحريض بأشكاله الخاطئة في العديد من المناسبات و الإطارات الجماهيرية.
- 6- تخلف أساليب عملنا السري و طغيان الأساليب الحرفية و عدم التقدم في إيجاد الحل السديد لإشكالية الربط بين العمل السري و العلني.
- 7- عدم تحقيق التراكمات اللازمة على مستوى الاستفادة من تجربة منظمتنا و تجربة الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية خاصة و حركات التحرر و الحركات الشيوعية العالمية في ميدان مواجهتها لأعدائها الطبقيين.
 - 8- تخلف دعايتنا و أشكالها بالمقارنة مع حجم المهام الملقاة على عاتق الدعاية الثورية في بلادنا.
 - و قد تطرقت المنظمة في بيانها لذلك، دون أن تغفل إيراد بعض إيجابيات تجربتها و التي ركزتها كما يلي:

1- أن الاستمرار الجريء للمنظمة لرفع راية الماركسية ـ اللينينية و الشيوعية و النضال الثوري في بلادنا، رغم الشروط السياسية الصعبة التي تميزت بالمد اليميني الخطير الذي عرفته الساحة المغربية من هجمة النظام و أحزابه الرجعية و تسخير الأحزاب الإصلاحية لخدمة سياسته التوسعية و دعايته الشوفينية، و ما يبرز من ردة و تشكيك وسط الحركة الماركسية ـ اللينينية و الأزمة التي تمر منها الحركة الشيوعية العالمية، يشكل في حد ذاته انتصارا لفكر الطبقة العاملة أمام محاصرة الرجعيين و المرتدين بكل أنواعهم.

2- أن استمرار المنظمة كصوت لفضح سياسة النظام الرجعي و جرائمه و للدفاع الشجاع على المصالح الشعبية و الوقوف إلى جانب نضالات شعبنا و طلائعه و المساهمة في تقديمها، رغم ما يتطلبه ذلك من تضحيات، لطعنة و هزيمة لسياسة الإجماع و الديموقراطية الحسنية و مساهمة في تقديم واقع الصراع الطبقي و تأجيجه في بلادنا.

3- المساهمة النسبية في تحقيق الاندماج و صهر الحركة العمالية بالفكر الماركسي ـ اللينيني عبر التقدم النسبي في إنجاز مهمتنا المركزية، التجذر وسط الطبقة العاملة و السهر على إصدار جريدة عمالية "الكادح" و العمل على توزيعها في صفوف الطلائع العمالية.

4- المساهمة في تشجيع و تقديم مختلف أساليب العمل النضالي الثوري، إلى جانب باقي الثوريين المغاربة في مختلف القطاعات و في الأحياء الشعبية، عبر المشاركة العضوية في النضالات الاحتجاجية و المطلبية للجماهير و محاولة توجيهها و تأطيرها و تقديمها و كذا في المبادرات الثورية الجماهيرية كالانتفاضات و المظاهرات و التحركات التضامنية مع قضيتنا الفلسطينية.

5- المساهمة في تثبيت خط النضال الديموقراطي الجماهيري الكفاحي داخل الإطارات الديموقراطية.

6 - فك الحصار على مستوى الإعلام الخارجي بالدعاية لكل حركات الاحتجاج الجماهيري، و التعريف بنضالات و واقع القمع و الاضطهاد الذي يعانيه شعبنا و تخفيف الخناق حول المعتقلين السياسيين و عائلاتهم لدى الرأي العام الديموقراطي و القوى التقدمية.

7 - الاستمرار الشجاع في التشبث بمواقفنا المبدئية و على رأسها الدفاع عن حق تقرير مصير الشعب الصحراوي و مناهضة الحرب العدوانية رغم الحصار القمعي و الشوفيني.

و في معرض تقييمها هذا، أشارت المنظمة إلى أن ذلك يتعلق ببعض الدروس الأولية التي توصلت إليها و التي طرحتها جماهيريا لإثارة نقاش في صفوف المناضلين الثوريين المغاربة بهدف بلورة رؤية جماعية واضحة للنضال الثوري ببلادنا، و بهذا الصدد أكدت قائلة أنه: "و إذ نحاول في هذا البيان استخلاص بعض الدروس الأولية فإننا لا ندعي بتاتا كوننا قد جزمنا و أغلقنا التفكير بصددها، و لكن فقط من أجل إثارة نقاش مفيد و جاد في صفوف المناضلين الثوريين المغاربة حتى يتسنى لنا جميعا بلورة رؤية واضحة تجعلنا قادرين على إحداث النقلة النوعية في النضال الثوري ببلادنا لخدمة قضية شعبنا، مقدرين في هذه العملية، المناضلين الذين ضحوا بكل ما لديهم مهما كانت الأخطاء و حجمها".

الملحق (2)

بيان الذكرى 22 (1992) بيان بمناسبة الذكرى الثانية و العشرين لمنظمة إلى الأمام المغربية

تميزت الأيام الأخيرة لشهر غشت 1991، مع انهيار ما كان متبقيا من الاشتراكية المبقرطة في الاتحاد السوفياتي سابقا، بانتصار الامبريالية و إقامة "النظام الدولي الجديد" الذي أقره بوش أثناء حرب الخليج المدمرة للعراق.

إن الشعوب سنة من بعد، تؤدي مقدما ثمن النتائج المرة لهذا "النظام الدولي الجديد".

ففي بلدان المركز الرأسمالي، فإن نمو القوى المنتجة لا زال يترجم أكثر فأكثر بالبطالة و تتعرض المكاسب الاجتماعية لشعوب أوربا الشرقية و روسيا للتفتت و الضياع، من جراء القانون الوحشي للسوق الرأسمالي، و بفعل تحطيم قطاعات بأكملها من صناعات هذه لشعوب، و في يوغوسلافيا سابقا، التي كانت مبنية على أساس الأخوة بين الشعوب التي كانت تكونها، استقر قانون الغاب، و خطرا من نفس النوع يهدد شعوب القوقاز، و في أفغانستان، عوضت تمزقات الإسلاميين المتطرفين النظام الذي كان فرضه الاتحاد السوفياتي، و لا تزال شعوب "العالم الثالث" تؤدي ثمنا باهضا عن خضوع بلدانها، عبر طبقاتها السائدة للنظام الرأسمالي العالمي.

و مع ذلك، و رغم الاضطراب الإيديولوجي الذي استولى على اللذين كانوا يثقون أكثر من اللّازم في النموذج السوفياتي، تنتظم في العالم أنوية

المقاومة خاصة من طرف أولئك الذين يستخرجون الدروس من التساؤلات المشروعة التي يطرحها انهيار هذا النموذج.

إن بلدانا من العالم الثالث كفيتنام و كوبا، التي كانت قد شرعت في بناء الاشتراكية انطلاقا من ثورات شعبية و اتبعت النموذج السوفياتي، تبذل جهدا لتصحيح النتائج السلبية، و هذا، بالنسبة لكوبا، بالرغم من التطويق الامبريالي، أما الصين، فهي لا تزال مستمرة في تشييد طريقها الخاص نحو الاشتراكية، و لا زال الثوريون في أمريكا الوسطى يواصلون، في ظروفهم الخاصة، كفاحا صعبا، و تواصل شعوب افريقيا، خاصة في مدغشقر، نضالها من أجل الديموقراطية و ضد دكتاتورية أنظمة عميلة للإمبريالية.

في أوربا الغربية، المهد التاريخي لأفكار التقدم و الحرية و الحركة العمالية، تساهم حركة قوى اليسار ضد أوربا أرباب الأبناك و من أجل أوربا الشعوب في المخاض الصعب لمجتمع بديل عن الرأسمالية، عصري و قابل للتحقيق و الاستمرار، و ذي تصور آخر للعلاقات مع الجنوب، زد على ذلك ،أنه، أمام الحرب الاقتصادية التي تتصاعد الآن بدون رحمة بين أقطاب الرأسمالية العالمية الثلاث، اليابان و أمريكا الشمالية و أوربا الغربية، ليس هناك مخرج آخر أمام شعوب هذه البلدان الأوربية إلا التخلص من الرأسمالية إن هي أرادت أن تضع حدا لانتشار البطالة، و لمجتمع حابل بأخطر الانفجارات نتيجة تفاحش غنى البعض و فقر الآخر كما وقع مؤخرا في لوس انجلوس.

في هذا الإطار العام، إن وضعية العالم العربي صعبة بوجه خاص، و هذا يرجع من جهة إلى أن المصالح المتصارع حولها، في هذه المنطقة، أساسية بالنسبة للهيمنة الامبريالية على العالم، و قد شهدنا ذلك أثناء حرب الخليج، و لكن يرجع ذلك أيضا إلى أن الإيديولوجيات الثورية العربية، كانت مطبوعة، إما بالنموذج السوفياتي و إما بالقومية العربية البورجوازية الصغيرة و كلتا هاتين المدرستين – التي توافقت في بعض الأحيان - انهارت في نفس سنة 1991 هذه. و في إطار التلف الناتج عن ذلك الانهيار بالنسبة لمعظم المتأثرين بتلك المدرستين، فمعظمهم لا يرى المخرج إلا في التطرف الإسلامي، و الآخرون في الانهزام أمام الرأسمالية العالمية و الاكتفاء بإيجاد تسويات.

و هكذا، أصبحت وضعية الشعب الفلسطيني، رغم انتفاضته البطولية، صعبة أكثر من السابق. في هذا السياق تقوم الامبريالية و الاتجاهات الصهيونية الأكثر حذقا، و الممثلة اليوم من طرف رابين بوضع كامب ديفيد جديد في الشرق الأوسط. إن اتفاق "السلام" هذا لن يمنح للسكان الفلسطينيين بالضفة الغربية و بقطاع غزة إلا حكما ذاتيا شكليا، و ذلك دون أن يكون هناك اعتراف بحق تقرير الشعب الفلسطيني و حقه في العودة إلى أن هذا الاتفاق يمكنه أن الفلسطيني و حقه في العودة إلى أن هذا الاتفاق يمكنه أن

يدمج نظام حافظ الأسد في تسوية عامة تكرس بقاء الدولة الصهيونية، و قد سمح لهذا الأخير بالسيطرة على لبنان كمكافأة مسبقة لجره لهذا الاتفاق.

و على الصعيد المغاربي، فإذا كانت ليبيا مستمرة في مقاومة الحصار الاقتصادي الجوي الذي أقرته ضدها الامبريالية، فإن النظامين في الجزائر و تونس، نظرا لعجز الأول و انعدام الإرادة لدى الثاني، لا يستطيعان الجواب على انسداد الطرق الذي أدى إليه إخضاع بلديهما لشروط النظام الرأسمالي العالمي. و من هنا، لا يمكن لهما مواجهة تصاعد التطرف الإسلامي إلا بالقوة و القمع الوحشي و خنق أي تطور ديموقراطي.

و في هذا الإطار، يتأكد الاتحاد المغاربي كهيكل فارغ، خصوصا و أن عرقلة نظام الحسن لاستفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي، حر و نزيه، تمنع مسبقا أي بناء لمغرب الشعوب، أخوي و موحد، كما تثقل عواقب هذه العرقلة كاهل الشعبين المغربي و الصحراوي.

و في المغرب، يمكن اعتبار الاثنا عشر شهرا المنصرمة، من تلك الفرص الضائعة لانتزاع الديموقراطية. فقبل الإثنا عشر شهرا كان نظام الحسن معزولا على الصعيد العالمي، و أبانت القوى الديموقراطية عن قوتها اثناء الإضراب العام في 14 دجنبر 1991 تضامنا مع الشعب العراقي الشقيق و لمناهضة إرسال الحسن لتجريدة من الجيش المغربي إلى العربية السعودية، تلك المظاهرات التي أظهرت فقدان نظام الحسن المخزني لشرعيته.

و قد اضطر الحسن في هذه الظروف أن يطلق عددا من المعتقلين السياسيين المعروفين، بين غشت 1992 و يناير 1992، و خاصة ما تبقى من معتقلي مجموعة محاكمة الدار البيضاء لسنة 1977، و اضطر فوق ذلك أن يضع حدا لمعسكر تازمامارت القروسطي، و يطلق في الشهور الموالية سراح الذين بقوا على قيد الحياة بذلك المعسكر، باستثناء غاني عاشور و أحمد الرايس نقلا إلى السجن المركزي بالقنيطرة. و في خريف 1991، استرجعت حركة النضال الديموقراطي و الاجتماعي زخمها.

فعلى صعيد النضال الاجتماعي، نظمت الكنفدرالية الديموقراطية للشغل بالاشتراك مع الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، عدة إضرابات قطاعية و بشكل دوري، مما يبين النضج الكبير لهذه المركزية الديموقراطية لتهيئ إضراب عام جديد على الصعيد الوطني كهدف أعلن عنه بكل وضوح منذ ذلك الحين. و توطد تأثير و تأطير الكنفدرالية الديموقراطية للشغل في المناجم و تم تثبيتهما في السكك الحديدية، كما أن

نقابات منضوية في الاتحاد المغربي للشغل أبانت هي الأخرى استعداد الطبقة العاملة للنضال خاصة عبر الإضرابات القطاعية للصناعة بالدار البيضاء و المحمدية.

و تميز النضال الديموقراطي طيلة هذه السنة بتحرك المنظمات المغربية لحقوق الإنسان مدعومة في ذلك من طرف منظمات عالمية و من طرف حركة النضال الديموقراطي للهجرة المغربية بأوربا التي عرفت نهوضا جديدا، وتجسد هذا بالخصوص في اليوم النضالي ل 14 دجنبر 1991 الذي نظمته اللجنة الوطنية للتنسيق من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين و المختطفين و عودة المنفيين. و استمر المعتقلون السياسيون في نضالهم البطولي للدفاع عن حقوقهم و المساهمة في النضال الديموقراطي للشعب. و هذا ما تبين بالخصوص في الإضراب عن الطعام الطويل النفس، لرفاقنا في مجموعة 26 بالدار البيضاء، الذي انتهى بانتصارهم باسترجاع مكاسبهم و تثبيتها بعد نقلهم إلى سجن عكاشة.

و عرفت الحركة الطلابية، خلال خريف 1991 هجومات وحشية قامت بها مليشيات تدعي الإسلام، تحت حماية البوليس ضد الطلبة بجامعات فاس و وجدة و القنيطرة، نتج عنها ثلاث قتلى بوجدة و عدة إصابات خطيرة بفاس، و تعرض طلبة جامعة فاس خلال هذه السنة لقمع وحشي نظرا لتميزهم بنضالهم التقدمي و الديموقراطي، حيث حكم على عشرات منهم بأحكام قاسية كما تم إغلاق الحرم الجامعي. إلا أن الحركة الطلابية قاومت و بدأت تظهر استعدادات لتوفير الشروط الوحدوية لاستعادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كمنظمة تقدمية لكل الطلبة المغاربة كما ظهر ذلك خلال تضامن الشبيبة الاتحادية مع طلبة فاس. و لا يفوتنا أن نسجل استمرار عوامل سلبية تعرقل هذا المسار. و قطعت الحركة الطلابية المغربية في أوربا، و بعد سنوات طوال من التشتت، خطوات أولية في اتجاه إعادة تشكيلها و وضع أسس مؤتمر فدرالي مقبل ديموقراطي و موحد.

و تعتبر الانطلاقة التي بدأت تأخذها الحركات العميقة داخل المجتمع المدني، من أهم التطورات التي عرفتها هذه السنة، صحيح أنه لا يمكن أن نتجاهل دور الحركات الإسلامية في هذه التطورات، فاستغلالا منهم لاضطراب عدة شرائح اجتماعية من الشعب، نتيجة الإطالة المرضية لنظام الحسن المخزني المطلق، و استعمالا منهم للإمكانيات المادية الهامة التي يتوفرون عليها، يقومون بتنظيم الشباب في الأحياء الشعبية للمدن المغربية و في الثانويات و أكثر فأكثر في الجامعات. و لأنهم في ذلك تحركهم الإيديولوجية الظلامية و الرجعية بتأثير

من العربية السعودية، فهم يشكلون قوة قد تأتي بمفاجآت مرة لأولئك الذين يعتقدون – بالمغرب كما بفرنسا – أن بإمكانهم الاحتماء بحكم الحسن المطلق.

بالرغم من ذلك، هناك حركات أخرى، و لو أنها لا تزال في مرحلة أقل تقدما، فهي تحبل بتطورات تقدمية جذرية، و بدأت تثبت نفسها بقوة أكثر من السابق و يتعلق الأمر بحركة الثقافة الأمازيغية من جهة و بحركة النساء من جهة أخرى.

فيما يخص الحركة الأولى، إن أهم شيء، هو أن القضية الأمازيغية أصبحت اليوم مرتبطة بالقضية الاجتماعية في البوادي. إن ال"ميثاق حول اللغة و الثقافة الأمازيغيتين" (نشرته جريدة "المواطنة" في عددها الأول بتاريخ 15 يوليوز 1992) الذي صادقت عليه في صيف 1991، ست جمعيات ثقافية ممثلة للمناطق الرئيسية الناطقة باللغة الأمازيغية بالمغرب، لمعبر عن هذا الوعي الذي، انطلاقا منه، يمكن للقضية الأمازيغية أن تندمج في صيرورة الثورة المغربية التي تنتسب إليها موضوعيا كما أبرزتها وثائق منظمتنا، و يؤكده الصدى الهام لمواقفنا حول هذه القضية في بعض المناطق الناطقة باللغة الأمازيغية و في بعض أوساط الجالية المغربية المهاجرة بأوروبا الغربية.

أما بخصوص القضية الثانية، فإن الخطوة التي قطعتها حركة النساء ليست أقل أهمية بالنسبة للمستقبل. فالمنظمات المناضلة المكونة لهذه الحركة شكلت مجلسا للتنسيق من أجل تغيير مدونة الأحوال الشخصية الرجعية المكرسة للامساواة بين المرأة و الرجل و سيطرته عليها. إن هذا التطور جعل الحسن يرد بحدة في خطابه يوم 20 غشت الجاري، زاعما أنه الوحيد الذي له الحق المطلق لحسم هذا المشكل في إطار صلاحيته ك "حامي" للدين، إلا أن تطورات العالم المعاصر لا يمكن أن تقف عند أبواب المغرب، بل تجعل منها المناضلات المغربيات حافزا آخرا للمشاركة في نضال الشعب ضد الحكم المخزني الفردي المطلق الذي يخنق البلاد مع حفاظهن على الاستقلال الضروري لنضالهن كحركة من أجل تحرير المرأة المغربية.

لهذا، و في ظل هذه الظروف، لا يمكن القبول بتراجع النضالات العمالية الذي فرضته قيادات أحزاب المعارضة البرلمانية عمليا، منذ أواخر أبريل 1992، على الكنفدرالية الديموقراطية للشغل و الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

إن قيادات هذه الأحزاب، رغم الاتجاهات المناضلة المتواجدة في صفوف البعض منها، لم تستطع بعد أن تتخلص من الخضوع لسياسة الجزرة و العصا التي يحسن الحسن استعمالها منذ 31 سنة، هذا في الوقت الذي تغيرت فيه الشروط الداخلية و الخارجية لغير صالحه. إن الاندفاعة النضالية داخل هذه القيادات، كانعكاس للطموحات الشعبية بما فيها طموحات جزء هام من الطبقات المتوسطة، من أجل وضع حد للنظام المخزني الفردي المطلق، عبرت عن نفسها بشكل صارخ عبر تصريحات نوبير الأموي الكاتب العام للكنفدرالية الديموقراطية للشغل و عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في استجواباته مع جريدة "حرية المواطن" (التي تم منعها منذ ذلك الحين) يوم 22 فبراير 1992 و مع صحيفة "البايس" الاسبانية في شهر أبريل لنفس السنة. و رد النظام في الحال بالقمع، و حكم على النوبير الأموي بالحبس سنتين نافذتين، و بالتهديد باستعمال القوة إذا تشبثت الكنفدرالية الديموقراطية للشغل و الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالاستعراض في الطريق الذي اختارته لتنظيم مسيرة فاتح مايو بالدار البيضاء، و في هذه الأثناء تتراجع أحزاب المعارضة البرلمانية و تنحط إلى المطالبة بالتحكيم الملكي بخصوص القانون الانتخابي، و قامت في نفس الوقت، قيادتي هاتين المنظمتين بإلغاء مسيرة فاتح مايو بالدار البيضاء.

غير أن الضغط النضالي في صفوف هذه الأحزاب حد من هذا التراجع، حيث لم تقبل رسميا، و إلى يومنا هذا، بالقانون الانتخابي و إن كانت تميل للتعاطي معه عمليا، كما ساهم في أن تتشكل "الكتلة الديموقراطية" فيما بين هذه الأحزاب و الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لعبد الله إبراهيم على أساس ميثاق يطرح بوضوح ضرورة "إصلاح دستوري عميق"، إلا أن هذه الكتلة بقيت وفاقا على مستوى القمة شكليا و هشا. إلا ان قيادتي المركزيتين النقابيتين، الكنفدرالية الديموقراطية للشغل و الاتحاد العام للشغالين، توقفتا منذ ذلك الحين عن التهيئ للإضراب العام و إن استمرتا في التصريح بتشبثهما به كهدف، مما أدى إلى تراجع واضح في النضالات العمالية و إلى تسهيل الأمور أمام مناورات الحسن بحيث أن هذا الأخير صعد من غطرسته تجاه أحزاب المعارضة البرلمانية و من ابتزازه لها، فبتصريحه يوم 7 يوليوز الأخير بالحفاظ على مبدأ الثلث غير المباشر، ينفي مسبقا إمكانية حصول المعارضة الحالية على الأغلبية في البرلمان المقبل، و لكنه في ذات الآن يلوح بإمكانية مشاركتها في حكومة مقبلة، مما يشكل بالنسبة لها انتحارا سياسيا الذي يغري مع ذلك، تكنوقراطيي هذه الأحزاب.

إن تذبذب هذه الأحزاب لم يساعد على تطور حملة التضامن العالمي من أجل إطلاق سراح النوبير الأموي، التي انطلقت مع ذلك، لكنها لم تتمكن من اكتساب القوة الضرورية أمام صمت هذا الزعيم النقابي، بل على العكس من ذلك، شجع هذا التذبذب دعم الحسن من طرف شرائح الرأسمال الفرنسي المتشبثة بدوام العلاقات الاستعمارية الجديدة، و التي يعتبر الوزير الأول الجديد كريم العمراني ممثلها المخلص، و من طرف الحكومة الفرنسية التي أبانت عن نفسها، في كل مكان و منذ بداية هذه السنة، كمدافع متحمس على نظام الحسن. هذه هي الوضعية السياسية المغربية إلى حد نهاية شهر غشت 1992.

فبدون إصدار أحكام مسبقة حول التطورات التي يمكن أن تعرفها هذه الوضعية في الاسابيع القادمة، يمكننا من الآن، استخراج الخلاصة التي أبرزناها في بداية هذا التحليل و المتعلقة بتضييع القوى الديموقراطية المغربية لفرصة هزم النظام المخزني المطلق و لفتح الطريق أمام تقدم هام للنضال من أجل ديموقراطية حقيقية بالمغرب.

مع ذلك هناك فروقات نوعية بالمقارنة مع فترات سابقة لسيادة الحسن حين استطاع هذا الأخير تجاوز أوضاع صعبة، و ترجع هذه الفروقات أساسا إلى النمو الذي تعرفه قوى ديموقراطية جذرية.

إن القوى الثورية/ أو الجدرية، استخلاصا منها للدروس من انسداد الطرق لسنوات الستينات و السبعينات، تعلمت أن تدمج النضال السياسي من أجل هدف مرحلي في استراتيجيتها، و هذا صحيح بالنسبة للمناضلين الذين وضعوا منذ نهاية السبعينات وطيلة الثمانينات، أسس حزب "الطليعة الديموقراطي الاشتراكي"، و هذا صحيح أيضا بالنسبة لمنظمتنا إلى الأمام التي استطاعت منذ الثمانينات، رغم ظروف القمع القاسية، أن تتجاوز تصورات السبعينات التي كانت ترتكز على نظرة مثالية للاستراتيجية الثورية المغربية، لتتعلم دمج النضال الديموقراطي في مسلسل إنضاج شروط الثورة.

و بهذا الصدد، و للجواب على سوء فهم ظهر في هذه السنة في الأوساط المناضلة المغربية، يجب أن نوضح أنه غير مطروح بالنسبة لمنظمتنا أن تنظر لهذا النضال الديموقراطي كمرحلة نهائية على شكل ماكان يطرحه المناشفة كأهداف الثورة الديموقراطية البورجوازية في روسيا القيصرية، إن منظمتنا تبقى مخلصة لدروس لينين و الماركسية الحية، معتبرة أن الثورة المغربية صيرورة متواصلة عبر مراحل مندمجة بعضها ببعض.

إن النضال الديموقراطي مهمة رئيسية في الفترة الراهنة، لكن في إطار هذا النضال الديموقراطي نفسه الذي يهدف إلى انتزاع اختراق ديموقراطي، علينا أن نهيئ شروط الفترة اللاحقة، ويبقى الهدف الاستراتيجي بالنسبة لمنظمتنا، نظرا لأنه الحل السديد و المناسب بالنسبة للجماهير الكادحة، هو تحطيم الدولة الملكية المغربية، و إقامة بواسطة العنف الثوري المنظم للشعب، الجمهورية الديموقراطية و

الشعبية المرتكزة على سلطة المجالس الشعبية.

إن هذين الاتجاهين يتعززان باتجاه ثالث الذي يؤسس أهدافه من أجل انتزاع الديموقراطية، بناء على نموذج الثورة الفرنسية لسنة 1789، و يتشكل هذا الاتجاه من مناضلين مخلصين و جريئين ، ظلوا يواصلون كفاحهم منذ ربيع 1991 رغم المنع المتواصل للصحف التي ينشرونها و التي تركز و عن حق، على مفهوم "المواطنة".

وإذا كان الاتجاه الأول يطور عمله حسب المفهوم الكلاسيكي للحزب الثوري في الاشتراكية العلمية، عملا يؤدي بالطبع إلى النضال في المنظمات الجماهيري التي لا تزال في طور المخاض في المنظمات الجماهيري التي لا تزال في طور المخاض في الممارسة الملموسة لأوساط مناضلة مغربية.

إن منظمتنا إلى الأمام بالخصوص تركز مجهودها لكي تنظم الجماهير نفسها في الأحياء و المعامل و الكليات، و في البوادي في مرحلة متقدمة. إن هذه الاتجاهات الجدرية تركز اليوم جهودها على فضح أي إصلاح دستوري ممنوح الذي لا يمكنه إلا أن يكون كاريكاتوريا للديموقراطية، و تصر على أن الدستور يجب أن يعده مجلس تأسيسي منتخب و منبثق من الشعب، و يدعون إلى مقاطعة الاستفتاء الدستوري ليوم 4 شتنبر، و يناهضون كاريكاتور الانتخابات المعلن عن إجرائها في الخريف المقبل.

و يشارك في النضال من أجل هذه الأهداف، عدد من المناضلين الديموقراطيين المخلصين، ينحدرون من قطاعات مختلفة للمجتمع المغربي و لا ينتمون بالضرورة لهذا أو ذاك من الاتجاهات الثلاث، و لكنهم يساهمون في التنظيم الذاتي للجماهير.

الفصل السابع:

مسألة السرية والعلنية394

يعتبر عبد الرحمان النوضة، أحد العناصر التي كانت معروفة باليسراوية داخل السجن المركزي، لقد انتمى في مراحل مختلفة للتيار الثوري داخل منظمة "إلى الأمام"، و بعد صراعات و خلافات طويلة مع التيار الثوري، حيث اتسمت مواقفه و ممارساته بنزعة يسراوية متطرفة، التحق بمجموعة "إعادة البناء"، و كان أحد اللذين خاضوا، من داخل موقعه الجديد داخل اللجنة الوطنية الجديدة، حربا بلا هوادة ضد مجموعة "الأربعة" ثم ما لبث أن انقلب على أصحابه الجدد، ليخوض ضدهم حربا أخرى بلا هوادة، كما تشهد على ذلك الوثائق الداخلية لمجموعة "إعادة البناء" 966.

غادر عبد الرحمان النوضة أصحابه بعد انفجار الصراع داخل مجموعة "إعادة البناء"، على إثر الاعتقالات التي تمت سنة 1985، فتبادل الطرفان اتهامات حول مسؤولية الضربة، فكانت القطيعة النهائية بينه و بين أصدقائه.

المقال الذي بين أيدينا، يلخص مجموعة من المراجعات التي قام بها في بداية التسعينات، كجزء من سلسلة مراجعات أخرى، أدت به إلى التراجع نهائيا عن الماركسية.

394. مقالة صدرت بجريدة" المواطن"، 3 يوليوز 1991، قضايا سياسية، ص 8، تحمل توقيع عبد الرحمان النوضة.

395. في هذا الإطار أصدر عبد الرحمان النوضة وثيقة مشهورة تحت عنوان "تعبأوا"، اتسمت بحدة كبيرة في الهجوم على "الأربعة" أو" عصابة الأربعة" التي كان يطلقها التحريفيون الجدد على أربعة من رفاق الخط الثوري الذين وقعوا بيان 9 يونيو 1980، و هو البيان الذي تم توجيهه إلى كل أعضاء و مناضلي منظمة "إلى الأمام" حول ما تقوم به قيادة المنظمة مما تسميه "إعادة البناء"، و يعبر عن اختلاف جوهري مع ممارسات تلك القيادة التحريفية، و الأربعة هم : فؤاد الهيلالي، عبد الرحيم لبيض، ادريس الزايدي و محمد كرطاط.

396. أصدرت النشرة الداخلية "الشيوعي"، السلسلة الجديدة، عدد 5 مكرر، مقالة تحت عنوان" التخبط السياسي نتيجة حتمية للصراع بدون هوادة" بتوقيع رفيق قيادي، ماي 1982، الرفيق المعني هنا هو عبد الحميد أمين.

المقال المعني هنا، هو رد للكاتب على من أسماهم بدعاة العمل السري، و دفاع عن العمل العلني و القانوني، و نبذ كامل للعنف الثوري. في فقرة من مقاله تحت عنوان"تجربة 20 سنة تبين أن السرية كانت سلبية أهم مما كانت إيجابية"، أشار الكاتب في معرض رده على من يمجد العمل السري بالقول:

"لكنهم يتناسون أحيانا، أننا أيضا مارسنا هذه اليسراوية و الستالينية قبلهم خلال سنوات السبعينات و طبقناها إلى أبعد الحدود الممكنة". "فقد مارسنا السرية و أبدعنا في تطبيقها، و خلاصتنا الإجمالية في هذا الموضوع، هي أن السرية (و بالأسلوب الذي مارسته الحملم) كانت سلبية أكثر مما كانت إيجابية".

و يوضح الكاتب لماذا كانت سلبية، فيقول:

"لأن هذه السرية كانت على المستوى الجوهري و العملي أولا سرية تجاه جماهير الشعب، وكانت ثانيا سرية فيما بين أعضاء نفس التنظيم السياسي، أما اتجاه الأجهزة القمعية (في ظروفنا المجتمعية التاريخية الحالية) فإنها لا تشكل مناعة مطلقة ضدها و لا وقاية كافية منها" بعد هذه المقدمة ينتقل الكاتب إلى تنظير الانهزامية فيقول:

"و قد أثبتت الكثير من التجارب عبر العالم، أنه بالوسائل و الأساليب الحديثة في القمع، لا يمكن لأي جماعة أن تقوم بعمل جماهيري، دون أن يكون بالإمكان الوصول إلى أسرارها، فحينما تجابه الأجهزة القمعية كدولة شاملة تنظيما سياسيا بكل الإمكانات المادية و البشرية اللازمة التي تتوفر لديها، دون مراعاة لا للقانون و لا للنفقات و لا للوقت فإنها تستطيع في ظرف وجيز نسبيا شل عمل أي تنظيم، أو حتى تصفيته من الساحة السياسية، و في مثل هذه الظروف لا تنفع السرية، بحيث بمجرد أن تحدث بعض الاعتقالات في صفوف التنظيم السري المعنى فإنها تتسلسل إلى حد شل أو تصفية هذا التنظيم السري...".

حسب هذه النظرية، فإن العمل السري أصبح مستحيلا في ظل التطور الذي عرفته الأجهزة القمعية، و بالتالي لم يعد من خيار سوى العمل القانوني و الشرعي. لقد انتهت مرحلة العمل الثوري المعتمد على العمل السري، و انفتح عصر العمل السياسي الجماهيري العلني و القانوني. بهذه الإطلاقية، حكم أحد قادة "إعادة البناء" القدامي، على أحد أركان العمل الثوري بالمغرب، و في العالم، ما دام طرحه يقوم على التعميم. و يتابع الكاتب تدحرجه نحو المزيد من التراجعات، و يتجلى ذلك حينما يطرح سؤالا يقول فيه: "إذا كانت السرية ضرورية فمن أجل ماذا؟

جوابا على ذلك يقول:"إن السرية ليست هدفا في حد ذاته، و إنما هي مجرد وسيلة دفاعية بهدف خوض النضال السياسي رغم القمع و رغم الاستبداد، فإذا أصبحت السرية حاجزا منافيا لإمكانية خوض هذا النضال السياسي الجماهيري، فلمذا يلزم أن نستمر في التشبت بها بشكل "أعمى" "

و بعد مروره على التجارب التي نجحت بفعل ذلك، يطرح كاتب المقالة سؤالا آخر: "لكن و في ظروفنا المجتمعية و التاريخية الحالية هل السرية ضرورة أم لا؟ فيجيب:

"بعض المتياسرين يزعمون أن طبيعة السلطة في المغرب "تفرض بالضر ورة العمل في السرية" (وردت هذه العبارة عدة مرات في مقال"الأهداف التكتيكية و البرنامج الثوري") "لكنهم لا يطرحون على أنفسهم السؤال التألي: السرية من أجل فعل ماذا؟ لنكن واقعيين و عمليين، ماذا كانت تفعل فصائل الحملم أو مخلفاتها منذ 1970 إلى حدود اليوم؟ كل ما كانت تقوم به هو الدعاية السياسية الشفوية و المكتوبة (أي توزيع بعض المناشير و بعض المنشورات السرية)، و استقطاب بعض المتعاطفين، هذا هو كل ما كانت تفعله، و هذا العمل يمكن إنجازه في العلنية، بما فيه حتى نشر تلك الأفكار الدغمائية التي يقدسها المتشبتون بالسرية".

فهل هناك حاجة حقا إلى عمل في السرية؟ لم و لن يستعمل إلا لتوزيع منشورات سرية تتكلم عن "الأزمة الاقتصادية الخانقة و عن النظام اللاشعبي" و عن "دكتاتورية البروليتاريا" و عن "التحالف بين العمال و الفلاحين" كل هذه الأفكار يمكن لأي كاتب أن ينشرها علانية بهذه الصيغ أو بصيغ أخرى على صفحات الجرائد و المجلات العلنية، فلماذا هذا الجمود العقائدي المتشبت بالعمل بالسرية؟!" جوابا على هذا السؤال يقول الكاتب:

"إن مسألة السرية و العلنية لم تعد بالنسبة لنا مجرد قضية نظرية" "و أن هدفنا هو النيابة على الجماهير في تحقيق تحررها مثلما يريد البعض "لكن غايتنا هي مساعدة هذه الجماهير الكادحة لكي تحرر نفسها بنفسها خلال سيرورة ثورية مجتمعية و تاريخية متواصلة".

يستمر الكاتب في الضرّب بمطرقته الورقية مفهوم العمل السري، و ذلك بمعالجته من زاوية العمل بالديموقراطية الداخلية، و ذلك بالنسبة له أن السرية تتنافى و الديموقراطية الداخلية، لأن العمل السياسي في السرية، بالنسبة له، يؤدي موضوعيا إلى حصر التفكير و التقرير في القمة. فهذا المنهج حسب الكاتب في العمل السياسي، كان من بين الأسباب، التي أدت إلى فشل الحملم في المغرب في تحقيق أي طموح من

الطموحات التحررية... فالسرية حسب الكاتب لا تستر المعطيات و المعلومات الأمنية فقط، و لكنها تستر أيضا الأخطاء و الانحرافات السياسية للتنظيم المعني، و ربما هذه الظاهرة هي بالضبط سبب تشبت البعض بالسرية".

ثم يحاكم الباحث مفهوم العمل السري عن طريق معارضته مع أسلوب النضال السياسي الجماهيري، و يقول في هذا الصدد:

"و من السهل نسبيا على أي مناضل أن ينظم منظمة تعمل في السرية، لكنه من قبيل المستحيل أن ينظم في السرية إضرابا نقابيا أو مظاهرة احتجاجية أو حركة مطلبية جماهيرية"

"القمع السياسي هو رد فعل على النضال الثوري. فالتنظيم الذي يصون نفسه من القمع،و لكن فقط بواسطة الامتناع عن خوض أي عمل نضالي سياسي، جماهيري حقيقي، يصبح في الحقيقة فاقدا لأي مبرر لوجوده"

و البديل عند الكاتب يجيئنا على التو:

"و لكن البراعة في السياسة هي بالضبط أن تنظم نضالات جماهيرية بمنهج ذكي يتميز بكونه يمنع الأجهزة القمعية من شن القمع السياسي، أو على الأقل، يفرض عليها حصر هذا القمع في حد أدتى خفيف و متحمل، طبعا سيرد البعض هنا على هذا الطرح بأن هذا مجرد أحلام مثالية و غير ممكنة، لكن التجربة تتبث أن هذا المنهج الذكي المذكور ممكن فعلا بالمغرب، و لو أنه صعب التحقيق، و هذا المنهج الذي الذي نقصده نجده إلى حد ما في الأمثلة النضالية التالية:

- المسألة السياسية الدعائية و التعبئة الكبيرة و المشتركة المصاحبة لطرح ملتمس الرقابة في البرلمان في أبريل و ماي 1990.
 - المظاهرة الجماهيرية المشتركة في الرباط 6 جوان 1990 للتضامن مع الشعب الفلسطيني.
- البلورة الجماعية و الإعلان الجماهيري الرسمي من طرف خمس جمعيات حقوقية عن "الميثاق الوطني لحقوق الإنسان" في 16 نونبر 1990.
 - الإضراب العام الموحد بين نقابتي" ك د ش" و"الاتحاد العام للشغالين" في 14 دجنبر 1990..."

268

^{397.} يظهر من هذه الفقرة أن صاحب المقالة اختلطت عليه الأمور، فسار يخلط بين النضال الإصلاحي و النضال الثوري، و يقوم بمقارنات و قياسات مع وجود الفارق.

بعد كل هذا، يقر الكاتب بخطأ اعتماد العمل السري في السبعينات، و بالتالي لا معنى القول بأن النظام لم يتغير، و كذلك ضرورة الاستمرار في العمل السري، و يقول في هذا الصدد:

"لكننا لم نعد نعتقد أن السرية كانت ضرورية في السبعينات، و حتى إذا افترضنا أنها كانت ضرورية، فالحاصل هو أن النظام تطور و لو رغم أنفه، و حتى الشعب تطور بشكل يتجاوز إرادته..."

"و مثلا اليوم، في التسعينات بالمغرب، لم يعد بإمكان الدولة أن تشن القمع السياسي بنفس الحدة التي كانت تخوضه بها في بداية السبعينات".

ما يتناساه الكاتب ببساطة، و هو الذي يحب القيام بالمقارنات، أن مغرب التسعينات كان خاليا من أي قوة ثورية تزعج النظام، بينما كلما تجاوزت النضالات الجماهيرية مستوى معينا كان يلجأ إلى قمعها بسهولة، لأنها حركات عفوية لا تقودها أفكار أو حركات ثورية كما هو الحال بالنسبة لانتفاضة 1990 بفاس، التي تم إقبارها بالحديد و النار.

و يقوم الكاتب بمهاجمة بعض الجماعات الصغيرة، و يضعها أمام تناقضاتها في هذا الموضوع فيقول:

"توجد بعض الجماعات الصغيرة التي استولت بشكل منافي للمبادئ و للقوانين على مخلفات متبقية من فصائل الحركة الماركسية ـ اللينينية، و بعضها يحاول استغلال الرصيد السياسي لإحدى فصائل الحركة الماركسية ـ اللينينية لأغراض ذاتية أو زعماتية، و لو أن الفضل في بناء هذا الرصيد التاريخي لا يرجع بالضرورة إليهم.

و ماذا يقول اليوم هؤلاء المتياسرون الستالينيون عن أنفسهم؟ يقولون (مثلا في وثيقة معنونة ب "الأهداف التكتيكية و البرنامج الثوري")³⁹⁸:

"تنظيم سري متقلص من الثوريين و معزول نسبيا عن الجماهير (...) لقد طبع و ما زال يطبع إلى حد لا بأس به، ممارسة الحركة الماركسية . اللينينية عدم القدرة على الربط الجدلي و الملموس بين الاستراتيجية و بين العمل اليومي وسط الجماهير (...) منظمتنا تعاني من ازدواجية غريبة، فهي تطرح استراتيجية ثورية تبدو و كأنها مؤجلة إلى أمد غير مسمى. و من جهة ثانية تناضل وسط الجماهير على أساس برنامج

^{398.} وثيقة صدرت في الثمانينات بمناسبة النقاش داخل التحريفيين الجدد حول موضوع العمل القانوني أو العمل السري.

مرحلي لا يختلف عما تطرحه القوى السياسية للمعارضة البرلمانية بما فيها حزب الاستقلال (...)، هناك حركة واسعة من المناضلين المتعاطفين مع الحركة الماركسية ـ اللينينية، و هناك تنظيمات سرية متقلصة جدا لا يمكن أن توفر تأطيرا تنظيميا لهذه الحركة".

الوثيقة المعنية تحمل بصمات "مشروع إعادة البناء"، المفتقد للاستراتيجية الثورية و للتكتيك الثوري، و غياب مفهوم خط الجماهير، و تناقضها الوارد في الفقرة أعلاه تلمس للتناقض، دون القدرة على إدراك جوهره، نتيجة التخبط الذي وضع فيه التحريفيون الجدد أنفسهم، و من خلالهم جيلا من المناضلين، و ذلك قبل أن يجدوا الحل التحريفي، الذي لا يختلف عن طرح كاتب المقالة، الذي و لا شك كان سباقا في الحسم في مثل هكذا أطروحة تحريفية، و قد سار على نفس النهج، رفيقه في إعادة البناء أبراهام السرفاتي.

في فقرة تحمل عنوان "لا حاجة للسرية"، "و لا حاجة للعنف"، يقول صاحب المقالة:

"لقد سبق و أن أكدنا للمولعين بالكلام عن فكرة العنف، أن الجماهير الواعية و المنظمة و المناضلة، هي أكبر و أهم قوة في المجتمع، فما الفائدة من كلام أية قوة سياسية عن احتمالات العنف، خاصة إذا كانت مهمشة عن الجماهير العريضة؟!998.

بمفهومه للعمل السياسي الجماهيري المناهض للعمل السري، يقوم صاحب المقالة، بالتعبير الصريح عن تخليه عن أي منظور للثورة، سواء في جانبها السياسي أو التنظيمي (لتعارض التنظيم الثوري مع العمل السياسي الجماهيري) وحتى الاستراتيجي، لأن الجماهير المنظمة و المناضلة تكفي نفسها بنفسها دون الحاجة إلى التفكير في حسم السلطة لصالحها عن طريق العنف، و بغض النظر عن بعض الاختلافات الجزئية مع من انتقدهم من رفاقه في "إعادة البناء"، و التي تعود في مجملها إلى حسابات ذاتية، فإن صاحب المقال، قد عبر حقيقة، و بطريقته الخاصة، غير الجدلية في معالجته لمنظور العمل السري و العلني، الذي وضع بينهما سورا صينيا، علما أن الماركسيين ـ اللينينيين يحددون في تلك العلاقة، الطرف الرئيسي من الثانوي، حسب كل ظرفية سياسية و تاريخية، مدركين أن هاته الجدلية القائمة على التناقض، إنما تحل على قاعدة التحليل الملموس للواقع الملموس، وهو وحده الكفيل بتحديد الأسلوب الرئيسي من الثانوي 400، عن تبنيه

^{399.} كلام صاحب المقالة عبد الرحمان النوضة.

^{400.} لكل تناقض طرفان: أحدهما رئيسي و الآخر ثانوي، و يتطوران بشكل غير متكافئ حسب السيرورة الجدلية، مما يعني انتقال الطرف الرئيسي إلى موقع الطرف الثانوي، و العكس صحيح (انظر كراسة "في التناقض"، ماو).

لنفس الأطروحات التحريفية التي ستسود الحملم و منظمة "إلى الأمام" ابتداءا من الثمانينات401.

الفصل الثامن:

الحوكة المركسية . اللينينية : التجربة والآفاق402

حسب مقالة موقعة باسم عيسى بدوي، تحت عنوان "الحركة الماركسية ـ اللينينية: التجربة والآفاق"، و ضمن الجزء الثاني منها الذي يحمل عنوان "تقييم تجربة اليسار الجديد في العمل السياسي"، و فيما يتعلق بالفترة الممتدة من 1970 إلى نونبر 1974، بالنسبة لبلورة التوجه الاستراتيجي العام للحركة الماركسية ـ اللينينية، يسجل الكاتب مجموعة من النقط، و يهمنا هنا آخر ما جاء في هذا الجزء: "تبني الكفاح الجماهيري المنظم و الطويل النفس بمختلف الأشكال كاستراتيجية لإنجاز التغيير الثوري".

بالنسبة للتيارات أو التوجهات التي ظهرت داخل الحملم، يقول الكاتب:

"إن اليسار الجديد ـ رغم ما يلتقي حوله من أطروحات و مواقف ـ ظل منذ تأسيسه يتكون من ثلاثة توجهات متباينة، توجه ماركسي ثوري أو شيوعي و توجه ديموقراطي جذري و توجه عفوي ... و إذا كان التوجه السائد في الأصل هو التوجه الماركسي الثوري فمع تراكم فشلات اليسار الجديد من جهة و مع ما عرفه العالم من انهيار الاشتراكيات البيروقراطية في الاتحاد السوفياتي و أوروبا الشرقية من جهة أخرى 403،

^{401.} تذكرنا هاته الأطروحات بتلك التي كتبها أبراهام السرفاتي حول " "الأنوية الثورية" و حول الحزب الطليعي الماركسي ـ اللينيني.

^{402.} مقالة صادرة بجريدة "النهج الديموقراطي"، عدد 35، غشت 1998، موقعة باسم عيسى بدوي (عبد الحميد أمين).

^{403.} يتحدث الكاتب هنا عن الاشتراكيات البيروقراطية في الاتحاد السوفياتي و أوربا الشرقية، و ليس عن دول تحريفية قائمة على نظام اقتصادي و اجتماعي لا علاقة له بالاشتراكية، تتعرض فيه البروليتاريا للاستغلال، و الشعوب للاضطهاد، في إطار تبعية دول أوربا الشرقية للاشتراكية الامبريالية السوفياتية، و يتحدث الماركسيون . اللينينيون عن رأسمالية الدولة في هذه البلدان، و ليس عن اشتراكية بيروقراطية المستمدة من الأطروحات التروتسكية، التي كانت تعتبر الاتحاد السوفياتي و دول أوربا

أصبح الاتجاه السائد تدريجيا هو الاتجاه الديموقراطي الجذري مع ما لهذه الصيغة من حمولات مختلفة من فترة لأخرى و من تموجات في المضمون".

و فيما يخص فشل اليسار الجديد في بناء الحزب الثوري للطبقة العاملة، يرى الكاتب تفسيرها في العناصر التالية:

"- تركيز المجهودات على الشبيبة التعليمية انطلاقا من المفهوم الدخيل الذي اعتبر هذه الأخيرة كطليعة تكتيكية، و هو ما يجد تفسيره بدوره في أطروحة "الثورة على الأبواب" السائدة عند نشأة الحركة الماركسية ـ اللينينية و التي كانت تقتضي تنظيم الفئات الأكثر حركية في المجتمع المتمثلة آنذاك في الطلبة و التلاميذ بدل تنظيم الطبقة العاملة القوة القيادية للتغيير الثوري404.

- غياب خطة عملية للتجذر داخل الطبقة العاملة و هو ماكان يقتضي نهج خطة واقعية للعمل وسط الاتحاد المغربي للشغل النقابة العمالية الكبرى المؤطرة لأقوى و أبرز النضالات العمالية، خطة مبنية على العمل النقابي القاعدي مع تجنب الدخول في الصراعات المباشرة و الفوقية ذات الطابع السياسي مع الأجهزة القيادية للنقابة.

- غياب خطة لاستقطاب الطلائع العمالية المناضلة للعمل السياسي التقدمي و الثوري لاحقا و هو ما كان يفرض حل إشكالية العمل السري غير الشرعي و العمل الشرعي. إنه من الصعب جدا إلحاق العامل الطليعي في المجال النقابي بالعمل السياسي الثوري داخل تنظيم سري مغلق كما كان الشأن بالنسبة لتنظيمات اليسار الجديد، بينما يمكن إلحاق نفس العامل بالعمل السياسي التقدمي داخل تنظيم أو إطار سياسي شرعي يعمل و لو نسبيا على خدمة المطامح التحررية للطبقة العاملة"⁴⁰⁵.

◄ يفسر الكاتب فشل بناء الحزب الثوري للطبقة العاملة بمفهوم "الطليعة التكتيكية" الذي يربطه بدوره بأطروحة "الثورة على الأبواب".

◄ يتكلم الكاتب هنا عن التجربة العامة، و الحال أن مفهوم "الثورة على الأبواب" لصيق بتجربة 1970 – 1972، و هكذا يقوم بسحب

الشرقية دولا اشتراكية بانحراف بيروقراطي.

404. يخلط الكاتب هنا المراحل، فيما يخص تاريخ منظمة "إلى الأمام"، و ذلك لزرع الغموض، و تسهيلا لبث الأطروحات التحريفية الجديدة.

405. يدافع الكاتب هنا عن أطروحات قديمة لديه، مفادها أن استقطاب العمال يتناقض و طبيعة التنظيم السري، و هذه أطروحة تحريفية كذلك، تناقضها التجارب الثورية عبر العالم في روسيا و الصين و الفيتنام و في أمريكا اللاتينية. ظاهرة جزئية محددة زمنيا على تجربة في شموليتها، علما أن ذلك تم نقده في سياق نقد شامل لخط العفوية بالنسبة لمنظمة "إلى الأمام"⁴⁰⁶.

◄ إنه قمة التعسف على التاريخ و تجاهل الحقائق التاريخية.

أما الكلام عن غياب خطة عملية للتجذر داخل الطبقة العاملة سواء تعلق الأمر بالعمل النقابي أو غيره، فهذا مرة أخرى تجني على الحقيقة التاريخية، فعناصر هاته الخطة تواجدت سواء لدى منظمة "23 مارس"⁴⁰⁷، أو خطة العمل التي كان يتوفر عليها فصيل "لنخدم الشعب"⁴⁰⁸، و نفس الشيء، يمكن قوله عن غياب خطة لاستقطاب الطلائع العمالية المناضلة للعمل السياسي التقدمي و الثوري، بالنسبة لهذا الموضوع و سابقه، تشكل وثائق منظمة "إلى الأمام" الداخلية منها و الجماهيرية، خاصة بعد سنة 1972، تفنيدا لهذا الطرح و تأكيدا لوجود تصورات للتجذر وسط الطبقة العاملة.

إن المشكل، لا يكمن في هذا الأمر، أي في غياب هذه الخطة أو تلك، بل في علاقة هذه الخطة و هذا التصور بدور القيادة في تجسيد ذلك و جدولته و برمجته، ثم البحث في طبيعة المعيقات على مستوى الخط التنظيمي و السياسي و الاستراتيجي و التكتيكي.

و في مجال تقييم العمل السري و العلني، يتحدث الكاتب عن تمجيد العمل السري أو تقديسه كمنهج، و تغييب العمل الشرعي، و من تمة يراجع الموقف الذي أدى إلى إنشاء النقابة الوطنية للتلاميذ، بدل الاكتفاء بالوداديات، ثم يطربنا بمعزوفة "إن عدم ضبط جدلية العمل السري و العمل الشرعي قد أدى إلى أخطاء كبيرة لليسار الجديد و عرقلة إمكانية تجذره وسط الجماهير و خاصة منها الجماهير العمالية" و يرى كذلك:

^{406.} يظهر أن الوعي بالتجربة عند الكاتب قد توقف عند ماي 1972، و هو تاريخ اعتقاله، و قد أورث ذلك لتلامذته من الجيل الثاني أو الثالث، و للمزيد من الاطلاع انظر وثيقة "عشرة أشهر من كفاح التنظيم: نقد و نقد ذاتي" المعروفة ب "تقرير 20 نونبر" و المنشورة على موقع "30 غشت".

^{407.} تجب الإشارة هنا إلى وثيقة "خطة عمل" التي قام محمد الكرفاتي، أحد قادة منظمة "23 مارس"، بصياغتها في مارس 1973.

^{408.} يمكن الإشارة هنا إلى وثائق هذا الفصيل، و التي قامت "إلى الأمام" بتلخيصها في وثيقة "من أجل خط ماركسي ـ لينيني لحزب البروليتاريا المغربي"، و الوثيقة منشورة على موقع "30 غشت".

- ◄ أن نفس المنطق أدى إلى تفضيل اللجوء إلى الإعلام السري و لو كان 90% من مضمونه ذو محتوى قابل للتداول في نشرة أو جريدة شرعية مخصصة لهذه الغاية.
- ➤ يكتفي الكاتب بعموميات، أدت به إلى رفض تجربة "النقابة الوطنية للتلاميذ"⁴⁰⁹، و نفس الشئ بالنسبة لتحمل المسؤولية القيادية في المؤتمر 15 للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، و الاعتقاد، بأن مضمون الإعلام السري (90% منه)، كان بالإمكان أن يصدر في نشرة أو جريدة شرعية.
- ◄ إن هذه، إحدى أوهام الكاتب الذي لم يعش هذه التجربة على الأرض، خاصة منذ ماي 1972(تاريخ اعتقاله)، بمعنى وجود و وقوع انفصام لديه مع الواقع.
- فيما يخص موقف اليسار من الإصلاحية، يرى صاحب المقالة التقييمية، أن شعار "لا إصلاح لا رجعية قيادة ثورية" لعب دورا سلبيا، من حيث أنه كان يضع قوى الرجعية الحاكمة و المسؤولة عن الأوضاع في نفس المستوى مع القوى الإصلاحية المعارضة...
- "و قد لعب هذا الشعار دورا معرقلا للعمل المشترك المطلوب بل و ضروري أحيانا بين مناضلي اليسار الجديد و مناضلي القوى الإصلاحية وسط التنظيمات الجماهيرية من اجل تحقيق المطالب المباشرة ذات الطابع الإصلاحي بالضرورة، كما ان هذا الشعار قد أدى إلى مفهوم مغلوط لجدلية الثورة و الإصلاح"
- ◄ لاشك أن لدى الحملم أخطاء في هذا المجال، لكن دون وضع الأمور في سياقها الصحيح، يتم الوقوع من طرف الكاتب في عكس ما أراد نقده، أي بالضبط عدم إدراك جوهر جدلية الإصلاح و الثورة، و اليوم يمكن القول أن أصحاب هذا الطرح أصبحوا مع الإصلاح لكن بدون ثورة.
- إنّ شعار "لا إصلاح لا رجعية قيادة ثورية" شعار استراتيجي، كان يهدف إلى تكثيف ضرورة القيادة الثورية، المتجسدة في الحزب الثوري الماركسي . اللينيني . و للشعار شقان، أولهما استراتيجي دعائي يهدف إلى الدعاية للخط الثوري داخل الحركة الجماهيرية، ثانيهما تكتيكي

274

^{409.} لقد كان كاتب المقالة من بين الدعاة إلى تأسيسها إلى حدود اعتقاله، و بعد ذلك انقلب موقفه. بالنسبة للنقابة الوطنية للتلاميذ، و بالنسبة لتحمل المسؤولية القيادية في المؤتمر 15 "للاتحاد الوطني لطلبة المغرب"، و هي مواقف تظل عموما واهية من حيث الأسس المقدمة لتبريرها.

مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام": الأحداث، السيرورات، الأطروحات، الملابسات والنتائج

يهدف إلى التعبئة و التحريض لقيادة الحركة الجماهيرية، على مستوى تحقيق مطالبها الآنية، و هنا الخلط لدى صاحب "جدلية الإصلاح و الثورة"، بين كون طرح تلك المطالب من طرف القوى الإصلاحية يختلف تكتيكيا، بعدما اختلف استراتيجيا مع أهداف الحركة الجماهيرية الثورية، من حيث أساليب النضال أو التنظيم و الدعاية و التحريض و العلاقة مع الجماهير (فوقية، بيروقراطية، كولسة) و التعاون مع النظام، و أسلوب الحركة الثورية المختلف جذريا مع ذلك.

قد يلتقي الطرفان تكتيكيا و مؤقتا، لكن الصراع لا يتوقف من أجل هيمنة هذا الخط او ذاك داخل الحركة الجماهيرية ◄ بدون هذا الفهم تكون هناك ذيلية للقوى الإصلاحية، أو سقوط في اليسراوية، وهما وجهان لعملة واحدة.

الجزء الثالث القسم الثالث

الفصل التاسع : الجوهر الحي للماركسية أو الماركسية اللاماركسية

الجزء الأول دفاعا عن الجوهر الحي للماركسية⁴¹⁰

يقول الكاتب في تقديمه:

"... يتم تشويه الماركسية كي يسهل انتقادها، و ذلك عبر تسطيحها و تحويلها إلى نقيضها أي إلى منظومة من المقولات منغلقة على نفسها و كاملة و منتهية، بينما تعتبر الماركسية منهجا و أطروحاتها منفتحة و قابلة للتطور باستمرار. و يتم الرجوع في هذا المجال إلى ما لقيته

^{410. &}quot;دفاعا عن الجوهر الحي للماركسية"، مقالة لعبد الله الحريف، الكاتب العام السابق لحزب "النهج الديموقراطي"، صدرت ضمن كتاب "الاشتراكية أي مستقبل" ـ حوار تاريخي بين أبراهام السرفاتي و إرنست منديل – منشورات "النهج الديموقراطي" 1996، مطبعة النضال الديموقراطي، طبعة أولى.

مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام": الأحداث، السيرورات، الأطروحات، الملابسات والنتائج

الماركسية من تشويه و تسطيح على يد بعض الماركسيين أنفسهم، إضافة إلى بعض أخطاء و نواقص ماركس و انجلز و لينين ، الأممية الثانية، الستالينية، بعض الأطروحات "الماوية"⁴¹¹

و خلافا لما هو أخطاء و تشويه و تسطيح يخوض الكاتب في تحديد ما أسماه بالجوهر الحي للماركسية:

"... لذلك سنكتفي بتوضيح الجوهر الحي و الثوري للماركسية منتقدين في نفس الآن الانحرافات و التشويهات التي لحقتها و النواقص و الأخطاء التي يتطلب تجاوزها القيام بالمزيد من الاجتهادات النظرية ارتباطا بتطوير الممارسة النضالية".

فالماركسية إذن، منهج و أطروحات منفتحة، تعرضت للتشويه و التسطيح على يد بعض "الماركسيين" أنفسهم، بالإضافة إلى أخطاء و نواقص ماركس و انجلز و لينين، و المشوهون هم الأممية الثانية و الستالينية و الماوية، لذلك يرى الكاتب ضرورة توضيح الجوهر الجي للماركسية.

-1- الماركسية ضد التعريفات:

يقول الكاتب:

"و وعيا منا بأن الماركسية ترفض التعريفات لأن هذه الأخيرة ترتكز على عزل العنصر الذي يتم تعريفه عن غيره من العناصر و تجميده في الزمان، و أن الماركسية تركز على العلاقات و الصيرورات (و ليس الأشياء)، فإننا سنجازف تسهيلا للعرض، بإعطاء تعريف للماركسية محاولين ما أمكن أن يكون منفتحا و "شاملا" و ساعين عند توضيحه إلى تجاوز نواقصه و علاته".

هناك صعوبة تعريف الماركسية، و في نفس الوقت هناك ضرورة إعطاء تعريف منفتح و شامل، ثم بعد توضيحه، العمل على تجاوز نواقصه و علاته.

فماهي الماركسية التي يصعب تعريفها؟

^{411.} يضع الكاتب فيما يسميه أخطاء و نواقص الماركسية على قدم المساواة، كلا من ماركس و انجلز و لينين و الأممية الثانية و "الستالينية" و بعض الأطروحات الماوية.

"... الماركسية هي النقد النظري و العملي للرأسمالية، و لكل أشكال الاستغلال و الاستيلاب و العسف التي تلازمها و للإديولوجيات التي تنتجها، ذلك النقد الذي ينطلق من موقع البروليتاريا و مصالحها الآنية و الاستراتيجية و يرتكز على المادية الجدلية".

هناك سقوط متكرر في عموميات، فالماركسية عند الكاتب، تعني في العمق منتوجا لمنهج هو المادية الجدلية، أي أن المنهج يولد النظرية → تجاهل علاقة العام بالخاص، ثم حذف العام و الكلام عن التطبيق الخلاق على الخاص، ثم استشهادات ذات صلة بموضوع المنهج و الفكر: قراءة مشوهة لتلك المقتطفات خارج السياق، بما يوحي أن لا فكر ثابت نسبيا من أفكار ماركس و انجلز و لينين، أي لا حقائق عامة للماركسية، و هذا لب التحريفية.

فما الماركسية إذن؟

انطلاقا من تقديمه السابق يرى الكاتب:

"و على هذا الأساس، فالماركسية، في تعريفنا، ليست فقط، ما أنتجه ماركس و انجلز من فكر (و إن كانا قد وضعا حجر الزاوية للعلم الماركسي كما يطرح ذلك لينين)، و لكن هي أيضا إسهامات كل الذين تبنوا تلك المبادئ الموجهة العامة، و عملوا عبر اندماجهم في حركة البروليتاريا، في بلدانهم، على تطوير تلك المبادئ و إغنائها بفضل تطبيقها الخلاق على الواقع الملموس لمجتمعاتهم "412.

هكذا، فمن الماركسية بدون فكر أو نظرية، انتقلنا إلى تعريفها كمجموع إسهامات كل الماركسيين بدون تحديد، و لا أي خيط رابط في غياب المنطق و بالسقوط في التعويم، و القفز فوق التاريخ: تاريخ الصراع الطبقي، يسقط الكاتب في خلط منهجي يؤدي به إلى الكلام عن ماركسية غير محددة تاريخيا، و يقع هذا في ظل جهل تام بجدلية المنطقي و التاريخي، و بعدم إدراك جدل التحليل و التركيب الماركسي

^{412.} في تعريفه للماركسية، يتجاهل الكاتب أمران أساسيان، و تجاهله لهما يسقطه في خطأ قاتل من حجم كبير، ذلك أن الماركسية ليست مجموع الماركسيات، و هنا تبرز إشكالية التركيب المحدد تاريخيا، أي ضمن مرحلة لها صفاتها و مميزاتها الأساسية و الجوهرية، و النقطة الثانية، هي كون الكاتب جعل الماركسية فوق التاريخ، و التاريخ كما يقال مراحل، فالماركسية محددة تاريخيا، و اللينينية محددة تاريخيا، و الماركسية . اللينينية هي التركيب الجديد للماركسية الثورية في مرحلة الأمبريالية و انتصار الثورة الاشتراكية، و هي الانتقال من الجوهر الثوري رقم (1) إلى الجوهر الثوري رقم (2)، فالجوهر هو الآخر متحرك. هكذا إذن، لم ينفع الكاتب القفز فوق التاريخ ليجمع ما لا يجمع، إنه ببساطة غياب الدياليكتيك المادي، و غياب المنهج المادي التاريخي.

اللينيني. هناك محاولة لتأسيس لمرجعية إي إيديولوجية جديدة، و لأجل ذلك لجأ الكاتب إلى اعتماد الاستشهادات و استعمالها خارج سياقها لتبرير ذلك، و نقرأ في العديد من الفقرات ما يلي:

"إن المنهج المادي يتحول إلى نقيضه كلما استعمل ليس كخط موجه للبحث التاريخي بل كنموذج جاهز يتم بفضله تقطيع و إعادة تقطيع الوقائع التاريخية"

"إن نظرتنا للتاريخ هي قبل كل شيء توجيه للبحث" انجلز: رسالة من انجلز إلى ب إرنست وكونراد سميث.

→ من هنا، تعارض جوهر الماركسية مع الدوغمائية، و مع فكرة النموذج الجاهز الصالح لكل زمان و مكان حسب الكاتب و: "ما ينبغي استحضاره في كل لحظة، هو أن الماركسية تنطلق من تحليل الواقع كما هو"413.

← نصف الكلام أو نصف الحقيقة و تجاهل تام لجدلية الجوهر و الظاهرة و عمق جدلية الملموس الماركسية414.

و بطبيعة الحال، يرى الكاتب نقيض ما طرحه لنا في مثال الماركسية اللينينية الستالينية، و تحول الماركسية السوفياتية إلى نموذج ميت و ما أنتج من كوارث في الاتحاد السوفياتي (الماركسية أصبحت إيديولوجية الدولة + الأحزاب الشيوعية).

-2- ستالين و إضفاء صفة المطلق على الحلول الخاصة بالثورة الروسية أو كيف تخلص عبد الله الحريف من اللينينية حسب الكاتب:

"يكمن خطأ ستالين، إذن في كونه أضفى صفة المطلق على الحلول الخاصة بالثورة الروسية في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين التي طرحها لينين لمشاكل الماركسية، و هو بذلك يكون قد أعطى حلولا لأزمة الماركسية لكنها تبقى حلولا شكلية"⁴¹⁵.

هكذا، فالخطأ الأساسي عند ستالين، يتمثل في إضفاء صفة المطلق على الحلول الخاصة بالثورة الروسية، ويعني هذا ألا حقائق عامة

^{413.} الجملة صحيحة شرط إدراك ماذا نعني بالواقع من المنظور الماركسي.

^{414.} انظر كتاب "ديالكتيك الملموس"، كاريل كوزيك، وكذلك كتاب "وحدة الدياليكتيك، المنطق، الغنوسيولوجيا"، بونيفاس كيدروف.

^{415.} هذا الزعم لا يعتمد على حجج و براهين.

للثورة الروسية، و من تم ضرورة التخلص من اللينينية، فلجأ الكاتب إلى ضرب اللينينية عبر ستالين 416. بعد حذف اللينينية، فما هي الماركسية مرة أخرى؟

-3 - حول أخطاء الماركسية أو كيف أسقط عبد الله الحريف مفهوم التحريفية

يقول عبد الله الحريف:

"إننا نعتبر أن الماركسية التي ترتكز على العلاقة الجدلية الحية بين الذات و الموضوع تعيش دائما توترا حادا هو، في حد ذاته تعبير بالأساس على التناقضات التي يعرفها الواقع الموضوعي و الفكر الذي يحاول الإمساك بذلك الواقع و الفعل فيه".

مرة أخرى، يسقط الكاتب في العموميات، عندما يحاول تفسير الأخطاء التي أصابت الماركسية، فيسقط في نوع من التبريرية، باعتماد أسلوب النقد السوسيولوجي عندما يقول:

"على أنه نريد التنبيه هنا، إلى أن ما أصاب الماركسية من أخطاء، أيام برنشتاين و كاوتسي و ستالين و بعده 417، ليس نابعا، بالأساس من إرادة و أخطاء بعض الأشخاص - رغم أهمية الدور الذي لعبوه – و لكن من إرغامات الواقع الموضوعي (ألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر و انتشار الماركسية بشكل مسطح و مبسط وسط الطبقة العاملة، كما أن التقنين الستاليني للماركسية يعتبر هو أيضا، إلى حد بعيد، وليد طبيعة الواقع الموضوعي في الاتحاد السوفياتي، فضاع الفهم السائد للماركسية و اللينينية وسط الطبقة العاملة و الحزب الشيوعي السوفياتي".

خارج المنهج المادي التاريخي، و باعتماد منهج تاريخي سوسيولوجي، يتم السقوط في التبرير و التغميض418.

^{416.} انظر الطرح اللينيني للحقائق العامة للثورة الروسية في كتاب "المرض الطفولي للشيوعية"، لينين.

^{417.} مرة أخرى يضع الكاتب، في محاولة للخلط، كلا من برينشتاين و كاوتسكي و ستالين، و من جاء بعده على قدم المساواة و في خانة واحدة.

^{418.} خارج المنهج المادي التاريخي، و باعتماد منهج تاريخي سوسيولوجي، يتم السقوط في التبرير و التغميض، فالكل معذور في آخر المطاف، لأن الظروف الموضوعية حددت ذلك، بما يعني السقوط في الجبرية و الحتمية، التي أراد الكاتب تجاوزها، فالجميع على قدم المساواة. "تعامل ديموقراطي" بالفعل، جدير بمنهج أكاديمي،

-4- ماركس وإضفاء صفة المطلق على الرأسمالية التنافسية

يقول عبد الله الحريف في هذا الصدد:

"و لا بد، هنا، من الإقرار بأن ماركس الذي قدم فهما علميا لجوهر الرأسمالية و تناقضاتها العميقة التي لا تتغير مهما تغيرت أشكال الرأسمالية، لم ينج من إعلان بعض التقييمات و التنبؤات التي تجد أساسها في إضفائه صفة المطلق على الشكل الذي كانت عليه الرأسمالية في عهده (أي الرأسمالية التنافسية) و ما كانت تؤدي إليه من أزمات و انهيارات، و ما يصاحب ذلك من استغلال مكثف و تفقير للطبقة العاملة، الذي يعتبر مصدر بعض التقييمات الكارثية، مثل الأزمة العامة و النهائية للرأسمالية".

لتأكيد أطروحته المزعومة، قام الكاتب بخلط للأوراق نتج عنه عدم التفريق بين ماركس العالم الثوري و ماركس المناضل الثوري. لقد كان على ماركس أن يدرس الرأسمالية في مرحلة محددة، و قدم أجوبة علمية في ذلك، لم يتم تجاوزها في مرحلة الامبريالية، لكن ماركس، قام بتلك الدراسة، ضمن منهج علمي، يتبنى منهج السيرورة، و يتبنى قانون التناقض، و لذلك، لدى ماركس و رفيقه انجلز إشارات حول التطور اللاحق للرأسمالية، و بالنسبة لماركس و انجلز، كانت هناك مهمة إنجاز الثورة الاشتراكية في جدول الأعمال، كلما سنحت الظروف بذلك، هذان المناضلان العظيمان، لم ينتظرا انتقال الرأسمالية إلى مرحلتها الإمبريالية، ليعلنا عن برنامج الثورة الاشتراكية. أما لينين، فقد قدم الجواب انطلاقا من ماركس، و بذلك أصبحت اللينينية، هي ماركسية عصر الإمبريالية و انتصار الثورة الاشتراكية.

أما أسباب التقييمات الكارثية، و غيرها، فيعود إلى قراءات غير جدلية لكتاب الرأسمال، و عدم إدراك قوانين جديدة للرأسمالية، قام لينين باكتشافها، ثم إن ذلك له صلة بالأفكار السائدة داخل الحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني يمينا، وسطا، و يسارا⁴¹⁹.

يتساوى فيه و به ماركس و انجلز و كاوتسكي و برنشتاين و لينين و ستالين و ماو، فالكل معذور و "نبينا عليه السلام"، و لا يجب أن نظلم الناس. بهذا لم تعد هناك تحريفية، بل مجرد أخطاء بشرية لها ما يبررها في الواقع، و بذلك تخلص الكاتب من مفهوم التحريفية، و تصالح مع كل تحريفيي العالم في الماضي و في الحاضر.

^{419.} نعني هنا كارل كاوتسكي، هيلفيردينغ و روزا لوكسمبورغ.

-5- لينين والجوهر الحي للماركسية

كيف نظر الكاتب إلى تعامل لينين، مع ما أسماه بالجوهر الحي للماركسية؟

"هكذا استطاع لينين فعلا، و بشكل خلاق، أن يطبق الماركسية عبر إمساكه بجوهرها، و تجاوزه لبعض أطروحاتها التي لا تنطبق سوى على مرحلة الرأسمالية التنافسية، و من تمة يتضح، إذن،أن مختلف الإسهامات الرائعة للينين لم تتوقف عن نقد الأطروحات الخاطئة التي واكبت الماركسية من الداخل، تحت تأثير الاتجاهات السائدة في العديد من الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية الأوروبية (و خاصة الحزب الألماني)، بالارتكاز على أن الماركسية ليست مقولات جامدة و إنما هي مبادئ موجهة عامة، و أن الرأسمالية تغيرت من حيث الجوهر، بينما أدى تغير الرأسمالية بالعديد من المنظرين الاشتراكيين الديموقراطيين إلى الظن بأنها يمكن أن تتغير من حيث الجوهر، في إطار سيرورة تطورية هادئة ستوصل إلى الشيوعية، مما أدى إلى انقسام الاشتراكية الديموقراطية في بداية القرن و انهيار الأممية الثانية".

لا نعلم شيئا عن هذا الجوهر الذي تشبث به لينين حسب طرح الكاتب، و ما هي الأطروحات التي تجاوزها، و هي ذات صلة بالمرحلة التنافسية للرأسمالية، ثم لا نفهم كيف انشطرت الاشتراكية الديموقراطية الأممية إلى اتجاهين، فقط لأن أحدهما ظل متشبثا بفكر المرحلة التنافسية، و الآخر اكتشف قوانين المرحلة الامبريالية، و هكذا اعتقد الاتجاه الأول بإمكانية تغيير جوهر الرأسمالية بشكل تطوري، فانحرف عن الاتجاه، و هذا ما أسقط الأممية الثانية.

إن هذا، لعمري، تبسيطية ما بعدها تبسيطية، تقفز على الحقائق التاريخية التي لا تقبل الجدال420.

^{420.} إن انحراف قادة الأممية الثانية عن الماركسية الثورية له أسباب كثيرة، منها ما هو فلسفي (تأثير الكانطية الجديدة: حالة برنشتاين) و منها ما هو سياسي (التخلي عن التكتيك الثوري، السقوط في البلاهة البرلمانية: حالة كارل كاوتسكي و آخرون) و منها ما هو اقتصادي (عدم إدراك قوانين تطور الرأسمالية إلى امبريالية، و ارتباط ذلك بالثورة الاشتراكية) و منها ما هو نزعة ميكانيكية، تقوم على اعتماد مفهوم التطور العضوي لنمو الطبقة العاملة و قوى الإنتاج كعوامل مؤدية ميكانيكيا إلى المجتمع الاشتراكية بما يعني أن لا حاجة إلى حزب من طراز ثوري، و اعتماد سياسات إصلاحية تؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاشتراكية بشكل سلمي، و عن طريق صناديق الاقتراع، و من تمة الاعتقاد أن الامبريالية هي مقدمة لبناء الاشتراكية، و هذا هو جوهر الطرح الميكانيكي لقادة الأممية الثانية، و على رأسهم كارل كاوتسكي، و يوجد طرح يسراوي لنظرية التطور العضوي للطبقة العاملة و تبنته روزا لوكسمبورغ، و هو الآخر كان لا يرى ضرورة حزب ثوري لقيادة الثورة الاشتراكية، فالثورة الاشتراكية ستقوم

إن القول بأن كاوتسكي و صحبه الذين أخطأوا حسب طرح الكاتب، يعود فقط لتشبتهم بالمرحلة التنافسية عند كارل ماركس، فهذا لعمري جهل بالتاريخ، أو لم يتطرق قادة الأممية الثانية إلى مفهوم الامبريالية؟ للبرهنة على ذلك انظر كتاب كاوتسكي"الما فوق امبريالية"، و كتاب هيلفيردينغ "الرأسمال المالي"، و هذا يثبت أن الأمر يتجاوز التفسير التبسيطي لصاحب المقال.

هذا من جهة، أما من جهة أخرى، يلاحظ أن الكاتب يحاول، على امتداد المقالة برمتها، تلافي استعمال مصطلح التحريفية، و ذلك لعلاقة ذلك بمفهومه للماركسية، التي حددها بمجموع الكتابات التي تدعي لنفسها الماركسية، حتى أن ماركس و انجلز أصبحا مجرد نقطة صغيرة، أمام هذا الركام المسمى "ماركسية". و قد قام الكاتب بهذه القفزة في الهواء، فوق التاريخ، لتجنب التحديد على قاعدة المادية التاريخية، محاولا تجنب البحث في العلاقة عن تسلسل تطور الفكر الماركسي بين التاريخي و المنطقي، مما جعله يضع - في قفة واحدة - كلا من كاوتسكي و برنشتاين و لينين و ستالين و ماو تسي تونخ، فكلهم ماركسيون "و الحمد لله"، و كلهم أخطأوا و "الكمال لله"، إنه "الجوهر الحي فعلا للماركسية"، أي الماركسية اللاماركسية.

-6- ستالين و الجوهر الحي للماركسية

في محاولته الخاصة للتأسيس لما يسمى " ماركسية الجوهر الحي"، و بعد التخلص من اللينينية و مفهوم التحريفية، خص الكاتب ستالين بنقد عدائي دون أبسط مجهود للبرهنة على أقواله، و يقول في هذا الصدد:

"لقد عانت الاشتراكية، كما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه، من التحجر، بفعل تحويلها، أيام ستالين، إلى منظومة كاملة من القوانين النهائية لتطور العالم، ماضيا و حاضرا، و مستقبلا".

نحن هنا، أمام حكم قاطع و ناجز و دون مستندات و حجج تثبت الإدعاء، هناك ترديد لأقوال معروفة، تعزفها باستمرار المجموعات

بها الجماهير العمالية عفويا، و قد تراجعت روزا لوكسمبورغ جزئيا عن هذا الطرح عندما ساهمت في تأسيس "عصبة سبارتاكوس"، لكن ذلك جاء متأخرا، فقد اندلعت الثورة الألمانية في برلين سنة 1919 و غيرها، لكن الثورة تمت تصفيتها على يد زعماء الاشتراكية الديموقراطية الخونة، الذين لم يتوانوا في اغتيال روزا لوكسمبورغ و كارل ليبنخت، و منها ما هو اجتماعية للتيارات الإصلاحية و التحريفية، علما أن كل عضو في النقابة، كان يعتبر عضوا في الحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني.

المعادية للينينية و البلشفية، و التي نهلت منها كل الحركات المناهضة للشيوعية و المدافعة عن الرأسمالية و الإمبريالية. لقد فشل الكاتب في نقده - إذا سمينا هذا نقدا- فكلما حاول نقد ستالين تجنب الحديث عن السياقات التاريخية، و تجنب الحديث عن النصوص اللينينية، و ذلك لتجنب أي نقاش حقيقي بدل إسقاطاته الجاهزة.

-7- ماركس والأفق الشيوعي للعصر الصناعي

في محاولة فاشلة للرد على دعاة" أن التناقض بين البورجوازية و البروليتاريا قد تم تجاوزه في ظل الرأسمالية، لأن البروليتاريا أصبحت أقلية في البلدان الرأسمالية المتطورة، و هو نفس الحال و أكثر في دول المحيط"، يقول صاحب المقالة:

"أن ماركس كان يعتبر أن البروليتاريا هي البروليتاريا الصناعية بالأساس، و يرجع ذلك في رأينا، إلى كون ماركس قد أضفى هنا، أيضا، صفة المطلق على مرحلة معينة من تطور الرأسمالية، و هي المرحلة التي كانت فيها الصناعة هي النشاط الاقتصادي و المتنامي باستمرار، بينما كانت الخدمات، في أغلبيتها الساحقة، لا تخضع مباشرة للرأسمال، بل كانت تعتبر ميدانا لنشاط فئات برجوازية صغرى"

و يخلص الكاتب إلى:

"فقد أصبحت الخدمات أكثر فأكثر ميدانا مباشرا و مزدهرا للتراكم الرأسمالي، و قد عرفت مع تطور الإعلاميات و المواصلات و تدويل الرأسمال تطورا هائلا، لذلك يكون لوسيان سيف على صواب في نظرنا، عندما يطرح أن عند ماركس أفقا شيوعيا للعصر الصناعي بينما نشهد حاليا إرهاصات "أفق شيوعي للعصر المعلوماتي"".

لقد أراد الكاتب، أن يدافع عن الماركسية ضد القائلين بتجاوز الرأسمالية للتناقض الجوهري بين البرولتاريا و البورجوازية، و من أجل ذلك اختار أطروحة لوسيان سيف⁴²¹ القائلة بأن ماركس قام بإضفاء صفة المطلق على المرحلة التنافسية للرأسمالية، و على البروليتاريا الصناعية لهذه المرحلة، فقد سقط ماركس، حسب هذا الزعم، في طرح جعله ينظر للشيوعية بأفق صناعي، مما جعل تصوراته متناقضة

^{421.} انظر كتاب لوسيان سيف "الشيوعية : أي نفس جديد؟"، المنشورات الاجتماعية، مارس 1990. و لوسيان سيف هذا، من فلاسفة الحزب الشيوعي التحريفي الفرنسي.

مع مرحلة جديدة من تطور الرأسمالية (مرحلة الخدمات، تطور المواصلات، تطور المعلومياتية...)، لحد كما يقول الكاتب، أن لوسيان سيف في كتابه "الشيوعية في أفق معلوماتي. إن القول بوجود أفق شيوعي للعصر الصناعي لدى ماركس فيه مغالطة كبرى:

-1 - لم يتكلم ماركس و أيضا انجلز عن تفاصيل المجتمع الشيوعي، لسبب بسيط، و هو تركهم ذلك للمستقبل، أو ما أسماه ماركس ب"طنجرات التاريخ"⁴²².

-2- إن أطروحة لوسيان سيف، المشار إليها أعلاه، تقفز عن جوهر الطرح الماركسي للشيوعية، من حيث تحديد المبادئ الأساسية 423، و هذه المبادئ تظل صحيحة لأنها علمية، و لأن محرك الوصول إليها لازال قائما، و يتمثل في استمرار تناقضات الرأسمالية، التي كما يقول الكاتب نفسه، غيرت شكلها و لم تغير جوهرها. و في كل الأحوال، لم يتطرق ماركس و لا رفيقه انجلز، إلى تفاصيل هذا المجتمع الشيوعي المنشود، و تكلما أكثر عن المرحلة الانتقالية المؤدية إليه، أو ما أسمياه بالمرحلة الأولى للشيوعية أي الاشتراكية.

-3- إن الكلام عن وجود بعد معلوماتي للشيوعية في الظروف الراهنة، يستدعي تدقيقات ضرورية على مستوى المبادئ و المفاهيم العامة، و هو ما تجاهله الكاتب، حينما لم يناقش أثر المعلوميات على بناء المجتمع الشيوعي، و هل يمكن الاكتفاء بالمعلوميات فقط من أجل رسم معالم مجتمع المستقبل، المجتمع الشيوعي؟ لقد كان لوسيان سيف، أحد فلاسفة الحزب الشيوعي الفرنسي الغارق في التحريفية، معجبا أي إعجاب بميخائيل غورياتشوف (كان غوريتشوف معجبا بما يسميه "الاشتراكية على الطريقة السويدية")، و تحت تأثير شعارات و كتابات هذا الأخير، كتب كتابه المشار إليه أعلاه، و نعلم جيدا المآل الذي عرفه غورياتشوف كعدو للاشتراكية، و يعلم الجميع أي منقلب انقلب الله الحزب الشيوعي التحريفي الفرنسي.

-4- إن اعتماد نص لوسيان سيف، هو غطاء نظري للقفز عن المفهوم اللينيني للإمبريالية، و حصر للنقاش في المرحلة الماركسية، بما يخدم الخط الإيديولوجي التحريفي للكاتب المسمى "ماركسية الجوهر الحي"، و في نفس الوقت رفض للينينية، أي ماركسية عصر الإمبريالية و

^{422.} انظر "نقد برنامج غوتا" كارل ماركس.

^{423.} المرجع السابق نفسه.

الثورات الاشتراكية.

إن التطرق لمفهوم البروليتاريا كمفهوم إشكالي يثير عدة تساؤلات:

لم ينج مفهوم البروليتاريا لدى ماركس هو الآخر، من إسقاطات و لوي للعنق، ثم اختزال الطرح الماركسي في "البروليتاريا الصناعية"، لتسهيل تمرير أطروحة أننا في عصر "الخدمات" القطاع المنتج الجديد، و من تم تعويم المفهوم الماركسي للطبقة العاملة و البروليتاريا. إن اقتناص ما تجود به السوسيولوجيا البورجوازية، و استخدامه عشوائيا لإبراز أطروحات دون غيرها، هو قمة الانتقائية.

ليس هدفنا هنا مناقشة الموضوع، فقط نريد الإشارة إلى أن التطرق لمفهوم البروليتاريا كمفهوم إشكالي، يثير عدة أسئلة، لا يمكن الحسم فيها دون العودة إلى كتابات ماركس، و خاصة كتاب الرأسمال، لقد تكلم ماركس و انجلز عن البروليتاريا و عن الطبقة العاملة كمفهومان، تارة مترادفان، و تارة أخرى مختلفان، و هذا موضوع آخر. كما يستعمل ماركس في كتابه "الرأسمال"، بالنسبة لتحديد مفهوم الطبقة العاملة، مفهومين أساسيين هما "العمل المنتج" و"العمل غير المنتج"، ثم لا يجب الإكتفاء ببعض الأرقام أو الإحصاءات حول ما يدعى بتقلص أعداد الطبقة العاملة، و هي إحصاءات لا تعتمد على مفاهيم علمية دقيقة للتأكد من ذلك، ثم إن الرأسمالية نظام اقتصادي عالمي، و الطبقة العاملة طبقة اجتماعية مرتبطة بذلك، و هو أمر يقلب كل المفاهيم الإصلاحية و التحريفية حول الطبقة العاملة.

الجوهر الحي للماركسية أو الماركسية اللاماركسية

الجزء الثاني

الفصل العاشر:

مساهمة في نقاش مشروع المراجعة النقدية لأبراهام السرفاتي 424

حسن الصعيب

الحلقة الأولى:

في مقدمة حلقته الأولى من هذا المقال، يذكر الكاتب بالظروف و السياق الذي تم فيه اللقاء مع أبراهام السرفاتي من داخل السجن المركزي، و يكتسي هذا التقديم أهمية كبرى، لكونه يضع إطارا زمنيا للفترة التي عرفت فيه الأطر و مناضلو "إعادة البناء"، مراجعات لمواقف المنظمة و الحملم، و يتكلم الكاتب بحماس عن تلك الفترة قائلا:

"لقد عشنا حرارة اللقاء، و شغف التعرف المتبادل، لما كنا نتردد على السجن المركزي بالقنيطرة، من أجل اجتياز الامتحانات، خصوصا لما خف نسبيا المنع و القمع داخل السجون، بعد تضحيات جسام، و تمكنا فعلا، و بعد غياب طويل من عناق رفاقنا من الجيل الأول المؤسس. و كم كانت فرحة السرفاتي عارمة و مشاعره عميقة، عند لقائه بمناضلي و شبيبة الأحياء الشعبية، كما كان يحلو له أن يسميهم، و بتأثر بالغ، مثل طفل وديع، ستنهمر على خديه دموع الفرح، و الإحساس ب "النصر" لاستمرار جيل ثاني يكن له كل الحب التقدير، في الكفاح و الصمود. و منذ ذلك الوقت، سنحول هذا اللقاء التاريخي إلى أوراش للعمل الفكري و السياسي، لم ينقطع إلى يومنا هذا. ستشاء

^{424.} صدرت هذه المساهمة على شكل حلقات بجريدة "النهج الديموقراطي" و ذلك في العدد 17 ـ 20 يناير 1997، و العدد 18 ـ 20 فبراير 1997، و العدد 20 أبريل 1997، و العدد 21 ـ 20 ماي 1997، و هذه المساهمة بقلم حسن الصعيب.

"الظروف" لكي يحمل السرفاتي أهم خلاصاتها إلى منفاه القسري بفرنسا، ثم يحرر أول نص ذا طابع نظري استفزازي سنة 1993 تحت عنوان "تأملات نظرية" الذي يلخص فيه بشكل مركز و كثيف مجمل آرائه التي تتعلق بالمراجعة النقدية المطلوب من الحركة الماركسية . اللينينية، و بشكل خاص منظمة "إلى الأمام"، القيام بها من أجل استئناف النضال على أسس فكرية و سياسية جديدة، تقطع مع أخطاء الماضي. و قد أعقب ذلك نقاش معمق بين الرفاق، نشر بعضه في أعداد بمجلة "إلى الأمام" (من السلسلة الجديدة) لسنتي 1993 و 1994، و ظل البعض الآخر معلقا بسبب الانشغال بالعفو العام، ثم الانهماك في مهمة التجميع فيما بعد⁴²⁵.

أردت من هذه التوطئة، التأكيد على أن النقاش مع الرفيق السرفاتي حول مجمل القضايا التي تشغل اليوم بال اليسار الجديد لم يتوقف، من أجل إغناء تجربتنا الحالية، و مدها بالعناصر الجديدة القادرة على تفعيلها بهدف خدمة الأهداف التحررية للطموحات العميقة لشعبنا.

منذ حلوله بفرنسا، كسفير منفي للدفاع الأمين عن الديموقراطية و الديموقراطيين بالمغرب⁴²⁶، انسجم بسرعة مع المناخ الثقافي و السياسي الفرنسي، لفرنسا، عن طريق إلقاء محاضرات في الفكر السياسي المعاصر بجامعة باريس الثامنة، و أقام علاقات متميزة مع أقطاب اليسار الفرنسي، مطبوعة بالوضوح و الشفافية، كما ربط علاقة خاصة بتيار الأممية الرابعة⁴²⁷، الذي يواصل تقاليد النقد الماركسية المغيبة منذ سنين

425. تلخص هذه الفقرة بشكل جيد طبيعة ما جرى و حقيقته.

426. بالفعل لم يعد ماركسيا، بل مجرد مدافع عن الديموقراطية، و قد أصاب الكاتب في ذلك.

427. علاقة السرفاتي بالتروتسكية فيها الكثير مما يقال، نذكر منها سكوته الانتهازي عن المحاولات التجسسية بهدف اختراق المنظمة من طرف التروتسكيين على يد كريستين جوفان زوجته لاحقا، و أم أبناء تروتسكيين متميزين، و قد حاسبته المنظمة على ذلك، خلال فترة 1972 ـ 1973، حيث تكلف عبد اللطيف زروال بتبليغه نقد المنظمة، و مطالبته بنقد ذاتي، و الحدث الثاني يتعلق بالاختراقات التي تعرضت لها المنظمة بعد اعتقالات 1974 ـ 1976، حين التحق سرا بالمنظمة مجموعة من العناصر التروتسكية، بتسهيل من طرف كريستين جوفان و لوسيل دوما، و ضمن حملة واسعة تزعمها أحد العناصر باسبانيا، و يسمى عزيز، و كان ينشر مجموعة من الوثائق مزورة، موقعة باسم "رفاق داخل المنظمة"، و استطاع رفاق المنظمة بفرنسا أن يكتشفوا المؤامرة و يكشفوا عن حجمها، عندما حاصروا العناصر التروتسكية في إحدى الندوات بباريس سنة 1979، و اضطرت العناصر المبثوثة من الكشف عن هويتها، و تم طردها من المنظمة، كما تم توجيه تحذير إلى كريستين جوفان، و قد وجه الحاج ناصر مسؤول المنظمة بفرنسا رسالة تقريرية مطولة إلى قيادة المنظمة بالسجن المركزي بالقنيطرة، و قد تسلمها أبراهام السرفاتي و أخفاها عن الرفاق، و لم

طويل، من طرف "ماركسية مسفيتة" (نسبة إلى الاتحاد السوفياتي)، وقد تعزز هذا الارتباط و تقوى، ثم برز إشعاعه واضحا للعيان، حينما، دخل مع قادته في مناظرة مفتوحة حول مستقبل الاشتراكية، بالإضافة إلى انكبابه على دراسة حركات التحرر بالعالم الثالث، على ضوء انهيار النموذج الاشتراكي المطبق في الاتحاد السوفياتي سابقا و أوربا الشرقية ، لقد كان من شأن ذلك أن يؤثر بوضوح في مساره الفكري و السياسي ، معيدا طرح الأسئلة الجذرية إزاء واقع هذا الانهيار، و ساعيا إلى تفسير نظري مقنع لجذوره التاريخية و أسسه الفلسفية و السياسية 428.

في هذا السياق، تندرج الأعمال الجديدة المعنونة ب "تأملات نظرية" و"المرور إلى الديموقراتورية بالمغرب و الأشكال الجديدة للعمل السوسيوسياسي". و إذا كان النص الأول، هو محاولة صياغة مفاهيم جديدة تنحو إلى القطع مع القراءة القديمة للماركسية و اللينينية و السوسيوسياسي". و إذا كان النصف الأول من هذا العقد. و بالتالي فإن النص الثاني، هو قراءة سياسية تطبيقية لتحولات المجتمع المغربي، و إفرازا ته الجديدة خلال النصف الأول من هذا العقد. و بالتالي فالنصان يشكلان وحدة عضوية متماسكة، تسمح بمساءلة المفاهيم المستخدمة، و المعطيات المادية، التي ينطلق منها، ثم الخلاصات التي توصل إليها".

في الجزء من الحلقة الأولى المعنون ب"من جدل التاريخ إلى جدل المفهوم"، يبرز الكاتب هذا الانتقال، من جدل إلى جدل آخر، بحيث تقوم التأملات النظرية، و تحليل السرفاتي لتحولات المشهد السياسي و الاجتماعي بالمغرب، حسب الكاتب، بدور في خدمة التاريخ المأمول، بما يعني انبثاق فاعلين اجتماعيين جدد، و ازدهار المجتمع المدني، بالتوازي مع ضرورة بناء الأنوية الثورية المستقلة، و ذلك بالارتكاز على الدروس المستلهمة من تجربة انهيار "النموذج الاشتراكي المطبق"، و عبر تقييم عام لتجربة منظمة "إلى الأمام"، منذ ربع قرن. هكذا، حسب الكاتب، ينتقد السرفاتي الماركسية التي تكلست في "ثنائية الماركسية. اللينينية، متمسكا بالجوهر الحي للماركسية، حيث الجدلية نقدية و ثورية، و هو يفعل ذلك، دون أن يذهب أبعد من ذلك، لشرح المسارات المختلفة التي اجتازتها الماركسية قبل أن تتكلس...

تقديمهم لنقد ذاتي تجاه كريستين جوفان، وكان لذلك أسوأ الأثر على التنظيم هناك.

^{428.} سنتطرق لمجموعة من القضايا ذات الصلة بهذه الفقرة في فصل خاص بأبراهام السرفاتي.

^{429.} للحقيقة، كان ذلك قطعا مع الماركسية . اللينينية بل حتى الماركسية.

هكذا إذن ننتقل، حسب الكاتب من الماركسية ـ اللينينية المتكلسة إلى التمسك بالجوهر الحي للماركسية، حيث الجدلية نقدية و ثورية⁴³⁰، وسيقوم الكاتب بملء هذا الفراغ الذي تركه السرفاتي عند تطرقه للماركسية ـ اللينينية المتكلسة، بمعنى أننا سنكتشف ذلك الجوهر الحي في الماركسية. و يعتمد الكاتب على مجموعة من المسلمات في تحديده لذلك و هي كالتالي:

- أن الماركسية تعرضت لمجموعة من التأويلات منها:
- 1- التأويل⁴³¹ المنسوب إلى الطبيعة الخاص بانجلز، من خلال كتابه "جدلية الطبيعة"، الذي يكرس، حسب الكاتب، كسموبولية المجتمع و الطبيعة، قائمة على تماثل العلاقة، و تشابهها بين قوانين تطور المجتمع، و القوانين التي تحكم الطبيعة⁴³².
 - 2- التأويل الوضعي للكاوتسكية و البلشفية، و على الخصوص، بوجدانوف.
- 3- النظرية المسماة بالمادية الجدلية السوفياتية، التي تجزم بالاكتمال النهائي للاشتراكية بالاتحاد السوفياتي، و تعمم رؤيتها المركزية على مجموع المعمور.

بعد هذا، يخبرنا الكاتب، أن ثنائية الماركسية ـ اللينينية، قد ظهرت لأول مرة في أواخر العشرينات من القرن الماضي في الاتحاد السوفياتي لإبراز الإسهام اللينيني في تطور الماركسية ـ لكن بعد صياغة ستالين للدياليكتيكية المادية 433، سيتم سحب استعمال "الماركسية ـ اللينينية"، ثم بعد موت ستالين، سيصبح استعمال الماركسية ـ اللينينية في الاتحاد السوفياتي، كتعبير عن مناهضة الستالينية، و عبادة الشخصية، و العودة لجوهر الماركسية.

^{430.} يحيلنا الكاتب على مقال له صدر بالعدد 8 دجنبر 1993 بمجلة "إلى الأمام" موقع باسم سعد عزيز.

^{431.} يستعمل الكاتب مصطلح التأويل بالمعنى الديني، فهناك نصوص و هناك تأويل، و يأتي لنا بمجموعة من التأويلات المختلفة للماركسية.

^{432.} يتهم كل التحريفيين و التروتسكيين و أعداء الماركسية انجلز ب "الطبيعانية" نسبةً إلى كتابه "جدلية الطبيعة"، و يتفقون جميعا على فكرة واحدة و هي نفي وجود الدياليكتيك في الطبيعة، و لا مجال هنا للرد على هذا الهراء، و يكفي توجيه القارئ إلى كتاب بونيفاس كيدروف "وحدة الجدلية و المنطق و الكنوسولوجيا" وكتاب لينين "المادية و المذهب النقدي التجريي".

^{433.} هذه قراءة مبسطة لنص ستالين، و الكاتب لم يدل بدلوه فيما يخص قانون نفي النفي حتى يستقيم النقاش.

◄ فيما يخص "الطبيعانية" المنسوبة إلى انجلز (شيء مردود عليه، و هي اتهام يلوكه باستمرار، منظرو الفكر التحريفي، و التروتسكيون، و الفكر البورجوازي عموما، و كل من يرفض وجود الدياليكتيك في الطبيعة و لا يقبل به إلا على مستوى الفكر. (انظر كتاب " وحدة الدياليكتيك، المنطق، غنوسيولوجيا": بونيفاص كدروف.)

فيما يخص التأويل الوضعي للكاوتسكية و البلشفية، و على الخصوص بوجدانوف، ثم النظرية المسماة بالمادية الجدلية السوفياتية "ديامات"... فالكاتب، يقوم بخلط مقصود، بين ما أسماه بالتأويل الوضعي الكاوتسكي (هل كان كاوتسكي مجرد ماركسي وضعي؟) و بين ما أسماه بالتأويل الوضعي البلشفي، مضيفا : على الخصوص عند بوجدانوف، و في النظرية المسماة بالمادية الجدلية "ديامات".

هل تميزت البلشفية كخط عام، بتأويل وضعي للماركسية؟ و هل يمكن وضع تطابق بين البلشفية و اللينينية، و هما أمران مختلفان؟، أما حكاية بوجدانوف فقصة أخرى، من حيث المواجهة الفلسفية الكبرى التي عرفها الحزب البلشفي، و التي قامت بنقد أطروحات بوجدانوف، و غير خاف الدور اللينيني في ذلك. أما فيما يخص ديامات، فهل ذاك التعريف الذي يقدمه الكاتب، هو التعريف الدقيق لهاته النزعة، التي ظهرت في الاتحاد السوفياتي؟ أما ثنائية الماركسية . اللينينية التي ظهرت في أواخر العشرينات، فهذا خطأ كبير، لأن استعمال المفهوم أصبح متداولا منذ 1924⁴³⁴، ثم القول بأن ستالين بعد صياغته للديالكتيكية المادية، التي أزاح عنها قانون نفي النفي، قام بسحب استعمال الماركسية . اللينينية، فهذا أمر خاطئ لا أساس له من الصحة، و يزيد الخطأ توسعا، حينما يقول الكاتب، بأنه بعد موت ستالين سيستعمل مفهوم الماركسية . اللينينية في الاتحاد السوفياتي، كتعبير عن مناهضة الستالينية، و عبادة الشخصية، والعودة إلى جوهر الماركسية .

- ◄ ظهور الماركسية ـ اللينينية أواخر العشرينيات من القرن الماضي
 - ◄ الإسهام اللينيني في تطوير الماركسية
 - ◄ بعد صياغة ستالين للمادية الجدلية وحذفه لأحد قوانينها
 - ◄ يتم سحب الماركسية ـ اللينينية

^{434.} انظر كتاب لينين، تروتسكي، ستالين-1921-1927- بيير سورلان و إرين سورلان، منشورات أرمان كولان، مطبعة ارمان كولان-1972.

^{435.} يحيلنا الكاتب على نفس المقال الموقع باسم سعد عزيز.

◄ بعد موت ستالين، نهضت الماركسية ـ اللينينية في مواجهة الستالينية، و عبادة الشخصية، و العودة إلى جوهر الماركسية بعد هذه المقدمات، نجد أنفسنا قد عدنا إلى الجوهر الحي للماركسية، و على يد من؟: القيادة السوفياتية في المؤتمر 20 للحزب الشيوعي السوفياتي. هكذا إذن قامت التحريفية داخل هذا الحزب، بإعادتنا إلى الجوهر الحي للماركسية، من خلال رفع هذا المفهوم ضد الستالينية، نعني الماركسية ـ اللينينية. إنها لمفارقة عجيبة، أن أصبح خروتشوف، و من تبعه، مخلصون و منفذون للماركسية، في وقت اعتبرت جل التيارات الماركسية الثورية، أنه كان مؤتمر ردة 436، و انتصارا للتحريفية بشكل صارخ، على مستوى الاتحاد السوفياتي، و على الصعيد العالمي، و هذا هو خط منظمة "إلى الأمام" و خط الحركة الشيوعية العالمية المناهضة للتحريفية.

هكذا، خندق الكاتب نفسه من داخل هذا الإطار، أي الانطلاق من ماركسية تحريفية، دشنها المؤتمر العشرون، على يد تلة من التحريفيين البارزين من أمثال خروتشوف (....) ثم بعد هذا، يضعنا الكاتب في مدخل جديد من خلال طرح سؤال: هل الماركسية فلسفة، أم منهج في التحليل؟

إن الجوهر الحي للماركسية، قد تم تحديد سياق العودة إليه، بعد "الطبيعانية الانجلزية"، و "الوضعية" الكاوتسكية و البلشفية، و البوجدانوفية، و فلسفة "ديامات"السوفياتية 437، و ذلك على يد خروتشوف و من معه. و الآن سنرى من خلال سؤال الكاتب: ما هو هذا الجوهر الحي للماركسية؟ عند الإجابة على هذا السؤال يعتمد الكاتب على أحد الفلاسفة الفرنسيين، و هو جاك بيدي 438 ،الذي يدير جريدة "ماركس الراهن"، الذي كشفت أبحاثه، كما يقول الكاتب، عن غياب فلسفة متجانسة يمكن نعتها بالماركسية، و لذلك سيكون من العبث الاستمرار في البحث المضي، عن شيء مستحيل الوجود، و يرى الكاتب:

^{436.} ما عدا الحركة التروتسكية العالمية، بحكم عدائها لستالين، توهمت أن في الأمر جديد، خاصة و أن الأطروحة التروتسكية كانت تعتبر الدول الاشتراكية التحريفية دولا عمالية اشتراكية بوجود انحراف بيروقراطي، و هو الذي أدخلها في لخبطة، بعدما سقطت هذه الدول، و على رأسها الاتحاد السوفياتي، فتحالفت مع القوى الرجعية في أوربا الشرقية مثال بولونيا و تشيكوسلوفاكيا.

^{437.} فلسفة "الديامات" المقصود بها عموما المادية الجدلية في الاتحاد السوفياتي.

^{438.} جاك بيدي، فيلسوف من الفلاسفة التحريفيين بفرنسا إلى جانب لوسيان سيف و غيرهم.

"يمكن تعويض هذا النزوع الفلسفي عند كل ماركسي، بالتركيز على المعتى المتطور و القابل للتكييف مع استراتيجية التغيير، هذا المعتى الذي يدمج في بنيته الفكرية المستجدات التي تحدث على مستوى العلم و الحياة الاجتماعية، و يخلص الكاتب إلى أن ماركس، لم يكن طموحه الفكري، هو تشييد صرح فلسفة جديدة، و هو المنخرط بكل قوة في صراعات عصر الصناعة الحديثة، الذي ينحو نحو القطع مع كل فلسفة تأملية، و إنما الانهماك إلى درجة عليا من التضحية، و نكران الذات، من أجل تأسيس علم جديد، هو البراكسيس، من خلال القبض على منهج علمي، استطاع صياغته على النحو التالي في كتابه: "المدخل العام إلى نقد الاقتصاد السياسي"، فالعياني هو عياني لأنه تركيب تعيينات عديدة، إذن وحدة التنوع. لهذا السبب يظهر العياني في الفكر بوصفه سيرورة التركيب بوضعه نتيجة و ليس نقطة انطلاق، مع أنه نقطة الانطلاق الحرس و التمثيل "⁴³⁹.

أفضى كل هذا حسب الكاتب، إلى تأسيس علم البراكسيس، الذي يستند على المرتكزات التالية:

1- إعادة تأسيس المنطق الهيجلي على أسس مادية.

2- نقد الاستيلاب السلعي من خلال دراسة قوانين نمط الإنتاج الرأسمالي.

3- طرح الاشتراكية كبديل تاريخي عن تناقضات الرأسمالية.

بهذا يقوم الكاتب، في مجهوده الرامي إلى نزع أي طابع فلسفي عن الماركسية، في نفس الوقت، بالتعرض غير المباشر لجوهر اللينينية، التي اعتبرت أن الماركسية تتشكل من ثلاثة عناصر: الفلسفة، الاقتصاد السياسي و الاشتراكية⁴⁴⁰.

بهذا المعنى، لا يعود برنامج الماركسين و أهدافهم، تقوم على أسس فلسفية، أي لا يشتق البرنامج، و الخط السياسي، من هذه الأهداف العامة، التي تطرحها الفلسفة، بل تصبح الماركسية مجرد منهج، أو ميتودولوجيا، يساعد على التغيير، أو ما أسماه الكاتب بعلم البراكسيس. إن الكاتب يحاول التأسيس لماركسية علموية، عن طريق الفصل بين النظرية و المنهج، و تعويض ذلك بما أسماه: "تعويض هذا النزوع الفلسفي عند كل ماركسي، بالتركيز على المعنى المتطور، و القابل للتكييف مع استراتيجية التغيير، هذا المعنى الذي يدمج في بنيته الفكرية،

^{439.} اعتمد الكاتب هنا ترجمة سيئة لأحد أكبر مشوهي الماركسية بالعالم العربي، و نعني به إلياس مرقص، و الفقرة مأخوذة عن مجلة "الواقع"، عدد 4، 1982.

^{440.} انظر مقالات للينين في هذا الموضوع منها: "المصادر الثلاث للماركسية".

المستجدات التي تحدث على مستوى العلم و الحياة الاجتماعية".

هنا يتم السقوط في الفلسفة الوضعية 441. أما الاعتماد على فقرة من كتاب "مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" لماركس، فهو تشويه لفكر ماركس. إن جدلية المحسوس و المجرد، و جدلية التحليل و التركيب، و علاقة المنطقي بالتاريخي و غيرها، كلها مقولات أساسية في الجدل المادي، و معتمدة لدى القادة الماركسيين الكبار. و منهجية ماركس في "مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" (الكتاب، هو أحد اللبنات في تطور الفكر الاقتصادي السياسي الماركسي)، لا يمكن الوقوف عندها لوحدها، لسبب بسيط، هو أن فكر ماركس تطور باستمرار، و عرف قمته في كتاب "الرأسمال"، الذي هو إنجيل كل ماركسي. لينيني ثوري، فهو بالفعل، قمة الجدل، و يمكن قراءته فلسفيا، فكل القوانين الاقتصادية للرأسمالية، التي اكتشفها العالم الثوري كارل ماركس، تقوم على تطبيق المنهج المادي الجدلي على مقولات و مفاهيم الاقتصاد السياسي البرجوازي، و إبراز تناقضاتها، و في سياق استعماله لقوانين الجدل، طبق بمهارة و عبقرية كبيرة لا تضاهي، قانون التناقض، الذي بدونه، لا يمكن فهم قانون الانخفاض الميولي لمعدل الربح، و لا مفهوم الأزمة، و لا حتى قانون فائض القيمة، و قانون التفقير النسي، و العلاقة بين القيمة الاستعمالية و القيمة التبادلية، باعتبارهما وحدة متناقضة . خارج هذا الطرح، فكل فهم للماركسية في مفاهيمها الأساسية الفلسفية و الانتقائية و السياسية، يعد سقوطا في الاقتصادوية و الوضعية و التجربيية و الانتقائية و الكانطية سواء القديمة منها أو الجديدة.

فهل يعتقد الكاتب، و أساتذته، أن المحسوس و المجرد، و المنطقي و التاريخي، و الجوهر و الظاهرة، و باقي المقولات الأخرى في الفلسفة المادية الجدلية، بعيدة عما أسماه الكاتب بالمنهجية العلمية، عند ماركس، فلينظر إلى الحقل الاصطلاحي للفقرة ، ليدرك أن التحليل و التركيب، بمعناه الجدلي، يقومان على أساس مادي جدلي، قوامه النظرية المادية الجدلية للمعرفة، فهل خرجنا من ميدان الفلسفة في كل هذا، أم أننا في صلب فكر مادي جدلي، نقدي، عقلاني، علمي، و في خدمة الثورة، بالمعنى الذي قاله انجلز "الشيوعية هي علم تحرر البروليتاريا" (انظر " مبادئ الشيوعية" لانجلز).

^{441.} انظر كتاب "نظرية التناقض"، آلان باديو، وكتاب "جدلية الملموس"، كاريل كوزيك، وكتاب لينين الشهير "المادية و المذهب النقدي التجريبي" و نصوص أخرى حول العلم عند ماركس و علاقة الإيديولوجيا بالعلم، وكمثال، دراسة تحت عنوان "العلم و الثورة و الموقف الطبقي في العلوم الاجتماعية".

إن تكليس الماركسية في الجامعات على يد جهابدة التحريفية، (تقدم فرنسا نموذجا مثاليا في هذا المجال) من أمثال ألتوسير، لوسيان سيف، بيدي...) و نشوء ما سمي "بالماركسية الباردة"، و هي سمة سترافق جزءا هاما، من تاريخ الفكر الماركسي الأوربي خاصة، بعد فشل الثورات العمالية التي تلت ثورة أكتوبر 1917، و خاصة في عشرينيات القرن العشرين.

إن هاته "الماركسية"، هي ماركسية الهزيمة، و التخلي عن المشروع الثوري في بناء الاشتراكية442.

بعد التنظير لماركسية بدون فلسفة، و لماركسية علموية وضعية، ماركسية كمجرد متودولوجيا محايدة، تتنكر للمبدأ الأساسي في الفكر الماركسي، و هو الحق في الثورة، و تتناسى كون الدياليكتيك هو جبر الثورة،هاته الماركسية التي يتحول أصحابها، إلى مجرد دارسين للنصوص و المؤلفات، تماما، كذلك الفقيه أو الشيخ الذي ينكب على الدراسة و"البحث العلمي" على حروف الجر في النصوص المقدسة، علما أن التقدم الجوهري في الماركسية، قد ارتبط دائما ارتباطا لصيقا بالثورات البروليتارية (كومونة باريس، ثورة أكتوبر، الثورة الصينية، و التجارب العمالية الثورية المختلفة ...) و ذلك، على يد قادة ثوريين كبار يسمون ماركس و انجلز، و لينين ، و ماو، و روزا لوكسمبورغ، و غيرهم... فهل تأمل الكاتب، و لو للحظة واحدة، كيف يغيب "أساتذتنا الأكاديميون" من فصيلة الدم البارد، عن تلك اللوائح التي تذكر القادة البارزين للفكر الماركسي . اللينيني عبر العالم؟

بعد كل هذا، ينتقل الكاتب، في تساوق مع مقولات أبراهام السرفاتي، و يوجهنا مرة أخرى عن طريق طرح السؤال: هل النموذج اللينيني في التنظيم أصبح متجاوزا؟

هكذا، و بعد تدمير النظرية، ننتقل مع الكاتب، إلى تدمير الجسر الذي يجسد النظرية في الممارسة، أي التنظيم، و من تمة الهجوم على أحد مقومات و عناصر الفكر الماركسي ـ اللينيني، يقول الكاتب:

"يبرز السرفاتي، تعارض التصور الكلاسيكي للحزب اللينيني مع دينامية اجتماعية تقوم على تعدد التنظيمات داخل المجتمع المدني، و يدعو إلى خرورة تأسيس أنوية ثورية، ينتقد شعاري "المجلس التأسيسي " و "فصل السلط"، و يطرح بديلا جديدا، و هو مؤتمر الشعب التأسيسي، باعتباره يفتح الطريق لدينامية ثورية، و ينزع الغشاوة عن أسطورة "المهمة التاريخية" للبروليتاريا، كما يعترف بحق كافة الطبقات

^{442.} انظر كتاب "حول الماركسية الغربية" بيري أندرسون، سلسلة ماسبيرو.

و الشرائح المضطهدة في المجتمع على التعبير عن تطلعاتها، عبر أشكال تنظيمية متعددة و متنوعة و مختلفة.

يتخلى عن التصور الجاهز للثورة، و يبني تصورا جديدا تصبح معه الثورة مشروعا للبحث، ينخرط في إنجازه مجموع الأنوية الثورية التي تربطها علاقة انصهار بالجماهير القائمة على قواعد الحوار الديموقراطي المفتوح و الواسع و الإبداع الاجتماعي لهاته الجماهير، يرفض كل حتمية تاريخية قابلة للتحديد "علميا"، فيما يستند إلى الحقائق التي يمكن أن تفرزها و تطلقها دينامية نضال الطبقات و الشرائح المضطهدة و مكونات المجتمع المكبوتة 443.

يحاول السرفاتي إبراز حدود التصور الكلاسيكي ل "الحزب اللينيني"، الذي يعتبره متعارضا مع دينامية تعدد التنظيمات داخل المجتمع المدني، و مع ذلك، لا يقلل من أهميته في الصراع، بل يحتمل تطوره على صعيد الواقع "لكونه بالضبط تعدديا" مما يعني أنه لا يقطع نهائيا مع هذا التصور، غير أن الغموض يفرض نفسه بقوة حينما يطرح ضرورة تأسيس أنوية ثورية، تبدو في سياق النص مختلفة جذريا عن مفهوم "الحزب اللينيني". في هذه الحال، ينبغي إزالة هذا الغموض و توضيح الفروقات الجوهرية، بين التنظيم الثوري ذي النهج اللينيني، و الأنوية الثورية.

صحيح، أن التخلي عن بناء الحزب بمفهومه اللينيني، بحكم هاجس عدم إعادة إنتاج البنية التنظيمية المفرطة في المركزية، و البقرطة التي أدت إلى الاستبداد، و أن طرح بديل يقوم على الأنوية ، هو في العمق، يوجه سلاح النقد إلى إقامة الحزب الوحيد، تحت مبرر "المهمة التاريخية للطبقة العاملة".

الحلقة الثانية

في هاته الحلقة، يستمر الكاتب في مناقشة سؤال: هل النموذج اللينيني في التنظيم أصبح متجاوزا؟ بعدما خصصت الحلقة الأولى، لإثبات غياب فلسفة ماركسية، وللتأكيد على أن الماركسية هي مجرد منهج علمي تم تلخيصه، فيما سماه الكاتب ب "البراكسيس الثوري"، ففي الحلقة الثانية، هناك محاولة لنقد المفهوم اللينيني للتنظيم، لكن، و قبل ذلك، يذكر الكاتب بما يلي: "لقد توقفنا في الحلقة السابقة حول تكلس الماركسية في ثنائية الماركسية ـ اللينينية، انطلاقا من قراءة تاريخية لتطور الماركسية..."

443. يظهر هنا عند الكاتب، كما عند أستاذه تأثير التوسير و ماديته العشوائية (ألياتوار).

ثم يدعو، بعدما لاحظ وجود انتعاش ملحوظ في مجال الصراع الفكري و السياسي، "و هو ما يتطلب منا ـ كما يقول ـ نحن الماركسيون المغاربة تمثل روحه النقدية، دون التشبت بشكل دوغمائي بالتأويلات الخصوصية، التي بلورتها عدة مدارس للماركسية، حسب الصراعات التي خيضت في ظروف تاريخية و سياسية مغايرة. مع تجاوز رؤية في محاججة فكرية و سياسية، تقوم على أسلوب النقل الميكانيكي لتلك التأويلات مجردة من سياقها التاريخي، و الاستقواء بها، كتعويض عن إنتاج معرفة خاصة بشر وط بلادنا، و إغنائها في الوقت ذاته، بما استجد في العلوم الإنسانية التي عرفت تطورا مذهلا في النصف الأخير من هذا القرن، و كذلك استلهام دروس جميع التجارب التحررية، من أقصى بلدان الجنوب".

مما سبق يمكن أن نقرأ ما يلي:

► عدم التشبث بالتأويلات الخصوصية، اللينينية مثلا، تأويل خصوصي غير ذي قيمة كونية، و نفس الشيء يمكن أن يقال عن ثورة أكتوبر العظيمة ← التخلي عن المحاججات بالنصوص و الاستقواء بها، بما يعني التخلص من أية نظرية، لأن الواقع يختلف سواء من حيث الخصوصية التاريخية، أو من حيث التسلسل الزمني، فالنص وليد واقع مختلف، ثم إن الواقع يتطور، بما يعني أن النص تم تجاوزه من طرف الواقع، و يبقى المنهج فقط، و يتم إغناؤه بآخر مستجدات العلوم الإنسانية، و هكذا، ما أن ينتج نص باستعمالنا لمنهج ما، حتى يتم تجاوزه، و يبقى المنهج مستمرا، لأننا نغنيه باستمرار بمنهج آخر، سيتم التخلي عنه في أقرب وقت ممكن ← حسب هذه الخطاطة، لم يعد هناك مكان للنظرية، و لا للإيديولوجيا، ما دامت النظرية تتكون من حقائق عامة فقط، لقد تم هنا التخلي بوضوح تام عن جدلية المطلق و النسبي، و السقوط في النسبوية و العدمية، بمعنى الخروج عن الفكر المادي الجدلي، الذي يربط بين الجزء و الكل، و المطلق و النسبي، فلا نسبي خارج المطلق، و العكس صحيح، و نفس الشيء بالنسبة للكلي و الجزئي، فلا وجود للجزء خارج الكل، و العكس صحيح أيضا. إنه سقوط في أبشع أشكال الوضعية، و تبني صارخ للتجريبية، و تخلي عن المبادئ الكونية و الأممية، لصالح البراغماتية المحلية باسم الخصوصية الشوفينية.

إن مثل هذا الفكر التحريفي، لم ينبع من فراغ، فقد انتشر بشكل واسع وسط العالم العربي، خاصة في أوساط المثقفين المنتمين للأحزاب

التحريفية، التي هالها سقوط القلعة الأولى للتحريفية العالمية: الاتحاد السوفياتي 444.

و في هذا الصدد، نسوق نموذجا لأمثال هؤلاء التحريفيين العرب، و يدعى عطية مسوح (شيوعي لبناني تحريفي)، ففي مقال له تحت عنوان "نظرية ماركسية ـ لينينية، أم منهاج مادي جدلي تاريخي؟"⁴⁴⁵ يقول الكاتب:

"لقد تجمدت الماركسية، لا لأنها فكر للجمود، بل لأن الماركسيين، تعاملوا معها كنظرية و كإيديولوجيا، و تجاهلوا منهجها المعرفي، و نزهوا نصوصها عن النفي و البطلان".

و في محاولة لدعم موقفه، قام الكاتب بتقديم ثلاثة من "المتطابقات" أو "الثنائيات"، التي يمكن اعتبارها- حسب تعبير الكاتب- من المقولات الخاصة بتطوير الفكر، و نقدم هنا ملخصا عن ذلك :

1-الثنائية الأولى: المنهج – النص:

- النص تعبير عن المنهج، و نتيجة لتطبيقه على ظاهرة محددة ← هنا جانب الوحدة بين المنهج والنص.
 - النص يصبح قيدا للمنهج، نتيجة لتغيير الظروف الزمانية والمكانية ← هنا جانب التناقض بينهما.

النتيجة العملية: هناك نفي مستمر للنصوص ← الحل الجدلي للتناقض، حسب الكاتب، إذن لحل التناقض، يلزم التضحية بالنص دون المنهج ← هذا نفي عدمي وليس جدلي.

2- الثنائية الثانية: النص – الواقع.

- النص انعكاس ذهني، استخلاص نظري للدراسة المنهجية لواقع محدد ← هناك جانب الوحدة النسبية المؤقتة.

445. صدرت هذه المقالة في مجلة "الثقافة الجديدة" عدد مزدوج رقم 151 و 152، نهاية عام 1992.

^{444.} انظر في هذا المجال كتاب "من ماركسية متجاوزة إلى ماركسية متجددة"، حوار قام به عبد الإلاه بلقزيز مع كريم مروة، الشيوعي التحريفي اللبناني، و قد صدر بكتاب "شيوعيو العالم العربي ـ كريم مروة ـ سمير أمين"، نونبر 2006.

- النص يدخل في تناقض مع الواقع، منذ لحظة وضعه، فيكف عن التأثير فيه، و حتى عن تفسيره ← هناك جانب التناقض.
 - → حاصل جمع الثنائيتين الأولى، و الثانية:
 - المنهج الواقع النص ← الحل الجدلي للتناقض.
 - ◄ هناك نفى مستمر للنصوص، من خلال الدراسة المنهجية للواقع المتطور.
 - ◄ هناك نفي عدمي، يناقض ديمومة المعرفة الإنسانية و الطبيعية و المجتمعية.

و هذا تجاهل تام للمفهوم المادي الجدلي للمعرفة، الذي يربط بين المعرفة المباشرة والمعرفة غير المباشرة، والمعرفة الحسية والمعرفة النظرية، في ظل وحدة جدلية متناقضة، تجمع الحسي والعقلي أو المعرفي – النظري، المترابطين جدليا، وكذا المنطقي والتاريخي، وتربط بين المعرفة المطلقة والنسبية، وبين الجوهر الثابت نسبيا والظاهر المتحرك، وتؤكد على استمرار المعرفة، ولا محدوديتها، لأن هناك طابع اجتماعي وتاريخي ولانهائي للمعرفة، التي ليست سوى انعكاسا للمادة التي توجد في حركة دائمة 446.

3- الثنائية الثالثة" المنهج – الواقع.

- المنهج تراكم في الفكر، الذي هو انعكاس للواقع المتطور ←هناك جانب الوحدة بينهما.
- الواقع يكون المنهج، و يغنيه، و يدفعه باستمرار ← جانب التناقض. إغناء المنهج استنادا إلى غنى الواقع، و محاورة المناهج المعرفية الأخرى، و التفاعل معها ← هذا هو الحل الجدلي للتناقض، حسب الكاتب.
- ◄ النص و المنهج انعكاس ذهني للواقع المتطور، و لكن الواقع يحابي المنهج دون النص ← بما يعني إغناء المنهج، و إفناء النص باستمرار.
- ➤ نظرية المعرفة المادية الجدلية، تستخدم في تطورها، المعطيات التي تقدمها العلوم العرفانية الخاصة الحديثة، و تكون أساسها الفلسفي المنهجي ، و المنهج الدياليكتيكي، لا يلغي المناهج العلمية الخاصة، بل يرشدها، و يفتح الباب أمامها، للخروج من متاهات التأويلات المثالية لنتائج الاكتشافات العلمية، التي توظفها البورجوازية لصالحها، و بالمقابل يغتني بها.

^{446.} انظر كتاب "وحدة الدياليكتيك و المنطق و الغنسيولوجيا"، بونيفاس كيدروف.

يقول زكي خيري (شيوعي عراقي مات في المنفى) ردا على هذا الطرح التحريفي 447:

"لم يعط الأستاذ (عطية سموح) أي وظيفة للنظرية، منذ ولادتها من رحم المنهج حتى سقوطها، و قد حرمها حتى من الإنجاب، لتساهم في بقاء نوعها، فغدت بغلة أو زهرة عقيمة، ما أن تولد حتى تموت، لتحل محلها زهرة عقيمة أخرى، يلدها المنهج"، و يستخلص من كل ذلك: "أن الماركسية- حسب طرح عطية سموح- لا يمكن أن تكون نظرية، و حين اعتبرت نظرية، كفت عن التطور، لأن النظرية لا تتطور بذاتها، بل تنفى من قبل نظرية أحدث منها".

◄ هناك إذن:

- قطع لكل صلة بين النظرية السابقة و اللاحقة، و بين هذه، و ما ضيها أو مستقبلها.

- هناك حكم على المعرفة بالتقطع، و هي سلسلة متصلة الحلقات. و من المعلوم، أنه من المبادئ المنهجية الأساسية في تطور العلم، هو ما اصطلح عليه ب"مبدأ التوافق"، مبدأ يعبر فلسفيا عن ديالكتيك المعرفة أي الانتقال في الحركة من الحقيقة النسبية إلى الحقيقة المطلقة، الحقيقة الأكمل فالأكمل، (مبدأ التوافق هذا، صاغه بوهر (حائز على جائزة نوبل، و أحد مؤسسي ميكانيكا الكم، سنة 1913)، وأكدت نظريته ما يلى :

"إن تعاقب نظرية العلوم الطبيعية الواحدة، بعد الأخرى، لا يكشف فقط الفارق بينهما، بل التواصل أيضا، و هو ما يمكن التعبير عنه بدقة رياضية ... و عندما تحل النظرية الجديدة محل النظرية السابقة، فإنها لا تنفيها فقط، بل تحتفظ بها أيضا بصورة معينة، و هذا يتيح الانتقال المعاكس من النظرية اللاحقة إلى السابقة، و توافقهما و التقائهما في مجال أقصى معين، يتضاءل فيه الفارق بينهما، و يمكن تتبع مفعول التوافق في تاريخ الرياضيات، و الفيزياء، و علوم أخرى، أي التسلسل الطبيعي للنظريات القديمة و الجديدة ينبع من الوحدة الباطنية لمستويات المادة المختلفة من حيث الكيف".

◄ يتشدق التحريفيون دائما بالعلم، و هو منهم براء، و كما رأينا، فقانون نفي النفي، عند عطية سموح، ميتافيزيقي و عدمي، بينما قانون نفي النفي، ديالكتيكي و مبدع، يقوم على جدلية الفارق و التواصل في المعرفة المتصلة الحلقات، المنافية للمعرفة بالتقطع، ذلك أن التواصل

^{447.} جاء هذا الرد في كتاب "مراجعات ماركسية" زكي خيري، دار الكنوز الأدبية، الطبعة الأولى، 19 شباط 1998 بيروت، لبنان.

صفة ملازمة للمعرفة البشرية، لأننا نربط بين القديم و الجديد في سيرورة التطور، و هذه سمة أساسية لمفهوم التجاوز الماركسي و لقانون نفي النفي الدياليكتيكي، فالمنهج المادي الجدلي ضد الموقف اللانتقادي، و الدغمائية، و ضد الموقف العدمي. يقول زكى خيري:

"إن الفهم الدياليكتيكي للنفي، لا يستلزم التنكر للقديم و تصفيته، بل الاحتفاظ و التطوير لما هو تقدمي و معقول فيه، و من دون ذلك، تستحيل الحركة إلى الأمام، سواء في الوجود أو المعرفة".

و بالنسبة للنظرية يضيف قائلا:

"إن النظرية تتوالد، لكنها لا تتوالد تلقائيا، أو عفويا، أو على يد المنهج وحده، بل تتوالد على يد الذات الواعية (الفرد، الحزب، الطبقة، المجتمع) و بواسطة المنهج، و على أساس الممارسة، و كل نظرية تحمل جنين النظرية اللاحقة".

◄ ولادة النظرية و لا شك ذات صلة بالذات الواعية و المنهج و الممارسة الثورية، و هي ليست تجريدا كاملا، يقول زكي خيري :

"إن النظرية، نتيجة لعملية تجربة على يد الذات الواعية، و لكنها نتيجة عينية و ليس محض تجريد... تتميز عن العيني الذي هو موضوع الدراسة، أي نقطة انطلاق البحث (العيني – الحسي)، في كونها المنتوج النهائي للبحث ، ثمرته المفهوم العلمي للموضوع، إنها (العيني - الذهني)، و يصف لينين النظرية في دفاتره الفلسفية فيقول :

"ينطلق الفكر من العيني إلى المجرد – شرط أن يكون التجريد صائبا – فلا يبتعد عن الحقيقة، بل يقترب منها، فإن المجردات كالمادة، أو كالمادة، أو قانون القيمة... و باختصار، فجميع المجردات العلمية الصائبة، الجدية، و غير السخيفة، إنما تعكس الطبيعة على نحو أعمق، و أصدق، و أتم ... و تنطلق من الملاحظة الحية إلى الفكر المجرد، و منه إلى الممارسة. ذلك هو السبيل الدياليكتيكي إلى معرفة الواقع الموضوعي".

◄ انطلاق الفكر من العيني ليصل إلى المجرد، ثم الانطلاق من الفكر المجرد إلى الممارسة، إنها ديالكتيك معرفة الواقع الموضوعي، كما طرحها لينين.

◄ إن الممارسة الاجتماعية، أو التجربة، هي المحك الأخير للمعرفة شرط استرشادها بالنظرية بالفعل، و ملائمة الظروف الموضوعية.

◄ الممارسة هي سيرورة تتطور، و هي محددة في كل مرحلة، فهي كذلك نسبية كما الحقيقة و النظرية، و من هنا كذلك نسبية النظرية، التي تكون ضد أي عقيدة جامدة، أي التي تكتفى بالمطلق اللامتغير.

بعد هذه الرحلة القصيرة الضرورية لتبيان تفاهة فكر من يقولون بأن الماركسية مجرد منهج أو ميتودولوجيا، نعود إلى الحلقة الثانية من" مساهمة في نقاش مشروع المراجعة النقدية لأبراهام السرفاتي".

بعد سرد تاريخي، للظروف التاريخية التي نشأت فيها المفاهيم اللينينية للتنظيم و النجاحات التي حققتها، يقول الكاتب:

"إن النجاح الساحق الذي حققه التنظيم اللينيني، و الذي غير مجرى التاريخ كلية، لم يكن يعني عدم خلوه من التناقضات، و عدم الانسجام، و هو ما عبرت عنه الأحداث الأخيرة، عندما فشل "النموذج الاشتراكي" المطبق في الاتحاد السوفياتي سابقا، و أوربا الشرقية، و التي أظهرت بما فيه الكفاية الحدود الديموقراطية التي بلورها التنظيم اللينيني، التي سنعود إليها لاحقا".

◄ إن استعمال عبارة "النموذج الاشتراكي المطبق"، إنما يعني التمويه عن سقوط التحريفية، و ليس الاشتراكية، و في نفس الوقت الهروب من إعطاء تفسير لهذا السقوط، عبر إرجاعه إلى وجود بذوره في مفهوم التنظيم اللينيني، بما يعني أن النظرية اللينينية للتنظيم تولد "الستالينية"، و الدكتاتورية، حسب زعم الكاتب. يا له من تفسير مثالي، لا يحضر لديه أي تصور للصراع الطبقي تحت دكتاتورية البروليتاريا

•••

و بعد سرد تاريخي مختصر حول نشأة الحملم، يقول الكاتب بأنه:

"قدكانت التجربة البلشفية و الماوية، كما تجسدت في التاريخ، هي الملهم الأساسي في بلورة أطروحة الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية، و أداتها الثورية، منظمة المحترفين الثوريين. و إن كانت هذه الأخيرة، قد أحرزت على النصر في ظروف مثل روسيا و الصين، لأنها ارتكزت على قاعدة عمالية و فلاحية، مهيكلين سياسيا، و على كوادر قيادية حنكتها تجارب قاسية، فإن الأولى (يعني منظمة إلى الأمام)، ما أن تجاوزت العتبة الأولى في النضال السري، و حاولت أن تخلق بعض الهياكل التنظيمية وسط الطبقة العاملة الحضرية و العمال الزراعيين، خصوصا في منطقة الغرب، حتى حصدها القمع 1972 448، و هي الخارجة للتو من تنظيمات، لم تؤهلها لاكتساب خبرة تنظيمية صلبة".

^{448.} يظهر أن الكاتب غير ملم بتاريخ المنظمة، فيقفز على المراحل التاريخية.

◄ هناك خلط بين الثورة البلشفية و الثورة الصينية، دون تدقيق يساعد على الفهم، خاصة، و أن الكلام يدور حول مفهوم المحترفين الثوريين، علما أن التجربتين مختلفتين، من حيث أن التجربة الصينية مختلفة في التصور الاستراتيجي عن مثيلتها الروسية، ثم أنها أضافت، بالنسبة للمفهوم اللينيني للحزب، مفهوم خط الجماهير 449. ثم سقط الكاتب في مقارنة خاطئة، بين تجربة الحملم و التجربتين البلشفية و الصينية، ذلك أنه قبل أن تنضج التجربة البلشفية، أو الاشتراكية الديموقراطية الروسية عموما، كما هو الشأن بالنسبة للتجربة الصينية، مرت الحركتان من تجربة العمل و الانتشار وسط الشباب، و المثقفين الثوريين، بل إن التجربة الصينية، التي أدت إلى تأسيس الحزب الشيوعي الصيني سنة 1921،على يد مجموعة صغيرة من المثقفين و الشباب المتعلمين، قد كانت تطورا حتميا ل"حوكة 19 مايو" الصينية التي فجرها الشباب الصيني سنة 1919، و أخذت أبعادا سياسية و ثقافية، و أبرز مؤسسي الحزب الشيوعي الصيني، قد نشأوا، أو برزوا، من داخل هذه التجربة. أما اعتماد تجربة منطقة الغرب، و هي بالمناسبة تجربة محدودة لمنظمة "إلى الأمام" في تلك المنطقة، و إعطاؤها كنموذج وحيد للفشل، فإن هذا يعد خطئا منهجيا، يعود إلى استعمال حالة جزئية تخص تنظيما واحدا، و تعميمها على تجربة منظمة "إلى الأمام"، و تجربة الحملم، التي تضم ثلاثة فصائل، كما لو أنها كانت التجربة الوحيدة، هذا من جهة، و من جهة أخرى، فإن الوقوف عند مرحلة، و تجاهل مراحل أخرى أساسية – و نعني هنا، أن تجربة منطقة الغرب لدى منظمة"إلى الأمام"، تنتمي في تاريخها إلى مرحلة خط العفوية، الذي ساد خط المنظمة، من التأسيس إلى صدور "تقرير 20 نونبر 1972"- فلا تصح المحاكمة القائمة على حدث وحيد، ينتمي إلى مرحلة معينة، ثم نسحبه على المراحل اللاحقة، و هذا يعد خطئا منهجيا، و تعسفا على التاريخ و تجنيا عليه، و ليا لعنق الحقيقة.

الحلقة الثالثة

في مقدمة الحلقة الثالثة يقول الكاتب:

"من باب الأمانة العلمية و روح المسؤولية السياسية، التأكيد على أن السرفاتي حينما ينتقد مفهوم "منظمة المحترفين الثوربين على النمط اللينيني "، و يستبدله بمفهوم "الأنوية الثورية"الذي يحلله باعتباره انبثاق موضوعي من تعدد تنظيمات المجتمع المدني، لا ينطلق من

^{449.} انظر مقالة "موضوعات حول خط الجماهير ـ من أجل أسلوب ماركسي ـ لينيني للعمل الجماهيري".

محض تأمل نظري على ضوء الأبحاث الجديدة في الماركسية، و تجارب الإخفاق الاشتراكي، و لكنه يعمقه و يغنيه من خلال قراءة تاريخية نقدية لتجربة الحركة الماركسية. اللينينية، و على الخصوص منظمة "إلى الأمام". و من موقع المنخرط بحماس و مسؤولية في الحركية السياسية اليسارية، و مساهما في المخاض الذي تعرفه، و تعيشه حاليا مختلف فرقاء اليسار الجديد. من هذا المنطلق توجب علينا صياغة نقد مفهوم "منظمة المحترفين الثوريين"، كما عاشته وجربته منظمة "إلى الأمام" خلال مسيرتها الكفاحية، لنستخلص على ضوء ذلك، العناصر التي تؤسس مفهوم "الأنوية الثورية"، كما صاغه السرفاتي، و محاولة مناقشته بشكل نقدي بارتباط مع تبلور مفهوم "المجتمع المدنى" بالمغرب، منذ عقدين من الزمن".

◄ يعتقد الكاتب، أن نقد السرفاتي لمفهوم "منظمة المحترفين الثوريين"، و استبداله بمفهوم "الأنوية الثورية"، الذي يعتبره انبثاقا موضوعيا عن تعدد تنظيمات المجتمع المدني، لا ينطلق من محض تأمل نظري على ضوء الأبحاث الجديدة في الماركسية، و تجارب الإخفاق الاشتراكي، بل يعمقه و يغنيه من خلال قراءة تاريخية نقدية لتجربة الحركة الماركسية ـ اللينينية، و على الخصوص منظمة "إلى الأمام"، و كذلك من موقعه كمنخرط بحماس و مسؤولية في الحركة السياسية اليسارية.

◄ بالنسبة للأبحاث الماركسية الجديدة، ف "مفهوم الأنوية الثورية" صياغة تروتسكية، لأحد المناضلين المغمورين داخل هذه الحركة التروتسكية الفرنسية 450.

أما عن تقييم إخفاقات تجارب البناء الاشتراكي، فلا نجد لدى أبراهام السرفاتي نفسه، تقييما يستحق هذا الاسم، إنما فقط، انطباعات و انحرافات يمينا و شمالا، تزخر بها بعض النصوص المتأثرة بقراءات مختلفة، لا علاقة لها بالماركسية (الفوضوية، الغرامشية الجديدة ...)، أما الادعاء بكون "الأنوية الثورية" تنبع من التعددية التي يزخر بها المجتمع المدني المغربي، فأطروحة، لم يقم البرهان لحد الآن على علاقتها ب "الأنوية الثورية"، سواء على المستوى المنطقي، لأن العديد من البلدان المتقدمة تزخر بهذه التعددية منذ القرن 19، وخاصة

^{450.} مقال منشور في مجلة "نقد شيوعي" عدد صيف 1993، و هي مجلة كان تصدرها "العصبة الشيوعية الثورية" التروتسكية، و عنوان المقال "ماذا نصنع بالماركسية"، كاتبه تروتسكي مغمور اسمه بيير هاردوينغ، و قد أخذ السرفاتي أفكاره حول الأنوية الثورية من هذا المقال.

منذ القرن 20⁴⁵¹، و مع ذلك لم تقم الدعوة عند غرامشي، المنظر الرئيسي في هذا المجال، إلى تأسيس الأنوية الثورية، التي لا يعرف أحد شكلها أو مضمونها، و هذا يثبت بطلان مزاعم الكاتب حول الموضوع، خاصة أن أبراهام السرفاتي، معروف بنزعته المثقفية الانتقائية، التي تنعدم فيها الممارسة المباشرة مع الجماهير، مما شكل أرضية انزلاقات كثيرة لديه، حتى حين كان مناضلا ثوريا.

▶ و إلى أن نعود إلى هذا الموضوع في جزء آخر من هذه الدراسة، فإنه حين نتطرق لكتابات أبراهام السرفاتي، فأطروحة "الأنوية الثورية" لا تقوم على أي أساس تاريخي، أو علمي، أو نظري، يستحق اعتبارها جديرة بالنقاش الرصين. و مع ذلك، سنخصص لها صفحات، لتبيان حقيقتها و طبيعتها، سواء على المستوى النظري أو التطبيقي⁴⁵². و بديهي، أن الكاتب الذي يتبنى الأطروحات السرفاتية، سيعتبر أن نقده لمفهوم "منظمة المحترفين الثوريين"، يقوم على تلك العناصر التي ذكرناها أعلاه، و التي يريد أن يستخلص منها عناصر تؤسس مفهوم "الأنوية الثورية"، و إن رافق ذلك بقراءة نقدية لها.

▶ على امتداد الحلقة 3 و 4534، يقوم الكاتب بتلخيص مجموعة من وثائق المنظمة، سواء عند التأسيس، من خلال مفهوم الانطلاقة الثورية، أو عندما يقوم بتلخيص "عشرة أشهر من كفاح التنظيم"، و بين بداية الفترة الأولى و نهايتها، يقفز الكاتب على مجموعة من الوثائق، التي شكلت لبنات أساسية في بناء الخط السياسي و التنظيمي و الاستراتيجي للمنظمة 454.

أما ملخص وثيقة "الوضع الراهن و المهام العاجلة للحملم"، فيتعلق الأمر بالنص شبه الجماهيري، و ليس الداخلي، و هذا يعني أن الكاتب لم يطلع عليه.

451. انظر كتابات غرامشي حول المجتمع المدني (دفاتر السجن).

452. هناك فصل لاحق حول أبراهام السرفاتي و تنظيراته التحريفية.

453. نعني أجزاء من "مساهمة في نقاش مشروع المراجعة النقدية" لأبراهام السرفاتي.

454. انظر الوثائق التالية: "جدلية بناء الحزب الثوري و بناء التنظيمات الثورية للجماهير"، و "مسودة حول الاستراتيجية الثورية"، و"مختلف أشكال العنف الثوري"، و"تناقضات العدو والأفق الثوري بالمغرب"، أغلب هذه الوثائق منشورة على موقع "30 غشت"، ما عدا وثيقتي "مختلف أشكال العنف الثوري" و"دور العنف في التحول الثوري"، و هما على ما يظهر مفقودتان.

◄ يعتمد، ما أسماه الكاتب بنقد مفهوم المحترفين الثوربين لدى منظمة "إلى الأمام" على ملخصات لبعض الوثائق التي انتقاها لهذا الغرض، سمتها الرئيسية لديه، كونها أشارت في بعض الفقرات إلى مفهوم المقدمة التكتيكية، و يحاول ربط مفهوم المحترفين الثوربين لدى المنظمة بمفهوم المقدمة التكتيكية، ليصل في آخر المطاف، إلى خلاصة لتلك التجربة، مفادها أن منظمة المحترفين الثوربين ارتبطت بالمقدمة التكتيكية، و هذا سر الفشل الذي ادى إلى عدم التجذر داخل الطبقة العاملة، و من تم الطابع البورجوازي الصغير لتلك التجربة 455.

إن الضعف الأساسي ، في تحليل الكاتب، مرتبط بكون هذا الأخير ، يقوم بقراءة ناقصة و مبتورة للوثائق، قراءة ذات طبيعة "نصوية" انتقائية، كما لو أن التجربة الملموسة للمنظمة ،غير موجودة، و غائبة، و معزولة عن الصراعات الطبقية بالمغرب، على اعتبار أن كل تنظيم سياسي هو نتاج، و بشكل غير ميكانيكي، لتلك الصراعات الطبقية، التي يؤثر فيها و يتأثر بها، فالمحاكمة إما أن تخضع للمنهج الدياليكتيكي و المادي التاريخي، و إما أن تكون انتقائية و ذات بعد واحد، و معزولة عن سياق التجربة، لذلك لا نجد في كل القراءات، لحد الساعة، أي جوانب تذكر،عما مثلته مقولة "الشبيبة المدرسية مقدمة تكتيكية" داخل الخط السياسي لتنظيم ثوري ماركسي ـ لينيني اسمه "إلى الأمام"، لأن البرهنة على ثورية و بروليتارية الخط، لا تقوم فقط على جانب واحد دون جوانب أخرى.

و من الشائع، أن العديد من المناضلين يسقطون في الميكانيكية، حينما يريدون محاكمة طبيعة حزب أو تنظيم ثوري، بالعودة إلى الأصل الاجتماعي، أو التكوين الاجتماعي لأعضاء هذا الحزب أو التنظيم، فليس هناك من رابط ميكانيكي بين الأصل الطبقي و الموقف الطبقي. إن العلاقات بين تنظيم سياسي و قاعدته الاجتماعية حقيقية (أو واقعية) كانت، أو محتملة، أكثر تعقيدا، ذلك أنها تدمج مجموعة من الأبعاد: 1- البعد الزمني: التقاليد النضالية و المشاريع السياسية.

- 2- البعد المكاني: نمط الانخراط في الصراعات الطبقية على الصعيد العالمي.
- ◄ يعتبر حزب شيوعي منظمة للطبقة العاملة، حتى لوكان مشكلا بشكل أساسي من المثقفين البورجوازيين.

في ظل الإشكالية الماركسية، لا يعتبر بورجوازيا صغيرا حزب مشكل من بورجوازيين صغار، و لكن منظمة غير قادرة على الارتقاء فوق المثل العليا، مفاهيم و أفكار مسبقة، للبورجوازية الصغيرة القائمة، أو المنخرطة (الملتزمة) (انظر" 18 برومير" كارل ماركس).

^{455.} لقد نسي الكاتب أنه قد جرب مفاهيمه حول "إعادة البناء"، التي باءت بالفشل في خريف 1985.

◄ إن تنظيم سياسي، أو حزب سياسي، يقوم بتحديد لنفسه، خطا إديلوجيا ماركسيا ـ لينينيا، و استراتيجية ثورية، و نظام تنظيم مطابق لهذا، و يقوم بالتعبئة و التنظيم من أجل أهدافه داخل الجماهير الثورية، و داخل الطبقة العاملة، لا يمكن اعتباره بورجوازيا صغيرا، حتى و لو كان في الغالب في بداية السيرورة الثورية، يكون فيه المثقفون من أصول بورجوازية صغيرة كثيرون.

◄ ثم في ظل الإشكالية السياسية الماركسية، تطرح قضية الخط السياسي الثوري، و هنا لا بد من التمييز بين الخط الفعلي لتنظيم ما، و التوجهات المبدئية التي تعطيها الهيئات العليا للتنظيم، أو الحزب، و إن كان ممركزا.

على ماذا يعتمد هذا الخط السياسي الفعلي؟

1- قوى اجتماعية (الطبقات الاجتماعية، أو فئات اجتماعية، أو عناصر منحدرة من هذه الطبقات) و هذه الفئات، تعطيه الحياة. 2- خط سياسي، لا يتماشى إلا جزئيا مع التوجيهات المبدئية التي يعلن عنها، ذلك لأنه يتأثر بشكل قوي بالطموحات و المصالح الخاصة للقوى الاجتماعية.

3- بماذا ترتبط طموحات هذه القوى الاجتماعية؟

أ - بالتمثل الذي تقوم به للمصالح الجماعية.

ب - هذا التمثل يتأثر بالضرورة بالموقع الذي تحتله هذه القوى في نظام العلاقات الاجتماعية.

ج - من هنا، هذا الاستنتاج الذي يرى أنه يمكن أن يوجد فارق مهم بهذه الدرجة أو تلك، بين "الخط السياسي المبدئي" و"الخط السياسي الفعلي" المرتبط بالقوى الاجتماعية، التي تعطيه مضمونا فعليا، و يجسد مصالحها و طموحاتها و تصوراتها456.

د - الخط السياسي، هو نتيجة تدخل إيديولوجي و سياسي ضمن سيرورة موضوعية، بإمكانه تعديل مسار هذه السيروة، لكن داخل الحدود المفروضة من طرف علاقات القوى الطبقية بين الطبقات، تلك العلاقات التي يمارس على قاعدتها نشاطا بعيدا عن كل سيادية.

◄ يجب الاعتراف دائما بهذا التناقض: خط مبدئي، خط فعلي، و من هنا علينا التفكير في هذا التناقض، استنادا إلى القوى الاجتماعية

456. انظر كتاب شارل بتلهايم "تساؤلات حول صين ما بعد موت ماوتسي تونغ" ماسبيرو 1978.

الحقيقية⁴⁵⁷.

◄ إن معالجة خط سياسي لتنظيم ما، إنما يجب أن تقوم على اعتبار ذلك التنظيم نتاجا للصراعات الطبقية، و بالتالي يعرف خطه الإيديولوجي و خطه السياسي توترات مستمرة، بحكم تناقضات داخلية، تتغذى على قاعدة الصراعات الطبقية، و انعكاساتها داخل التنظيم. فالخط العام لتنظيم ماركسي لينيني ، لا يمكن النظر إليه إلا كوحدة متناقضة، تتصارع نواتها البروليتارية و عناصر أخرى بورجوازية صغيرة. كما أنه يجب التمييز بين الخط الإيديولوجي المعلن و التشكيلة الإيديولوجية لذلك التنظيم (فمثلا اللينينية و البلشفية ليس توأما سياميا، فالبلشفية تضم حصيلة الأفكار و التصورات المختلفة، التي تبناها الحزب في فترات مختلفة، كتعبير عن تيارات مختلفة داخل الحزب، و عن انعكاسات الصراعات الطبقية في روسيا داخله، و من تم، كانت اللينينية، تيارا من بين التيارات، لكن التيار الأكثر ثورية، فلا يجب الخلط بينها و بين تلك التيارات، و هذا مهم جدا حينما يتعلق الأمر بمناقشة الأفكار التنظيمية اللينينية، و التي بالمناسبة، لا يمكن اختزالها في كراسة "ما العمل"، فالتجربة و الأفكار اللينينية في هذا المجال، تمتد على حوالي 30 سنة، ثم يجب وضع تمايز بين تلك الأفكار و الكيفية التي تم بها فهمها، أو تشويهها، كما هو الحال عند التروتسكيين.

لقد ساد فهم إطاروي لمفهوم التنظيم اللينيني، ليس له علاقة بالتصور اللينيني لنواة المحترفين الثوربين، و قد كانت "إلى الأمام" سباقة إلى نقده⁴⁵⁸.

الفصل الحادي عشر:

إعادة البناء السياسي والتنظيمي لتجربة "إلى الأمام" التجديد الفكري والسياسي للمنظمة 459

^{457.} انظر كتاب "الصراعات الطبقية في الاتحاد السوفياتي"، شارل بتلهايم، المجلد الأول و الثاني.

^{458.} انظر في هذا الصدد وثيقة "جدلية الحزب الثوري و التنظيمات الثورية للجماهير"، و قد تم نشرها على موقع "30 غشت".

^{459.} صدرت الوثيقة في جريدة "النهج الديموقراطي".

من خلال مقدمة المقالة، و بما أن الشئ بالشئ يذكر، حاول الكاتب القيام بمجموعة من المقارنات، تسمح له بتمييز ما جرى داخل منظمة "إلى الأمام" سنة 1979، بعد استيلاء "خط إعادة البناء" على قيادتها، عما عرفته منظمة "23مارس" في منتصف السبعينات من القرن الماضي، بعد استيلاء جماعة يمينية على قيادتها.

و يقول الكاتب في هذا الصدد:

"مارست منظمة "23 مارس" نقدا ذاتيا جذريا لتجربتها و تجربة اليسار الجديد عموما، و هو النقد الذي بدأت بوادره منذ سنة 1972، و لتكتمل معالمه في منتصف عقد السبعينات لدى قيادة المنظمة بالخارج، بحيث تبنت آنذاك، ما أسمته وقتها بخط النضال الديموقراطي، و هو الخط السياسي الذي تخلت من خلاله عن مواقفها الكلاسيكية التي ميزت مواقف اليسار الماركسي . اللينيني المغربي، كالملكية و النظام السياسي، و قضية الصحراء، و الإجماع الوطني.

و إذا كانت منظمة "23 مارس"، قد جعلها تقييمها للتجربة تقطع مع التجربة اليسراوية، كما كانت تسميها آنذاك، و فتح لها المجال للعمل في الإطار القانوني، فإن تجربة منظمة "إلى الأمام"، هي الأخرى قد عرفت تقييمات مختلفة و متعارضة، و لم تعرف معها انشطارات تنظيمية كما هو شأن منظمة "23 مارس"⁴⁶⁰،أسفرت إحدى تلك التقييمات عن انطلاق تجربة مغايرة سنة 1979."

لقد انصب مجهود الكاتب على محاولة تبيان الفرق الذي يدعي أنه قائم، بين ما تعرضت له منظمة "23مارس" في منتصف السبعينات، و التقييم الذي قام به دعاة إعادة البناء في سنة 1979، فالأول قاد أصحابه إلى التخلي عن المواقف الكلاسيكية للحملم، بينما الثاني قاد إلى انطلاق تجربة مغايرة، نفهم منها أنها كانت ثورية، خاصة، و أن منظمة "إلى الأمام" لم تعرف أي انشطارات، كما وقع بالنسبة لمنظمة" وكمارس". لا شك أن مسار تطور الخطين داخل المنظمتين، مختلف من حيث مسارات النشأة، و التطور، و الفترات، و المراحل المختلفة، و النتائج التنظيمية، لكن المسارين المختلفين، كانا تعبيرين، في ظروف عالمية و وطنية، عن نشوء خطوط تحريفية جديدة من داخل

^{460.} لقد عرفت المنظمة خلافا لما يدعيه الكاتب انشطارات، ابتداء من 1978 داخل السجن المركزي بالقنيطرة، و تلك الانشطارات تعبر عنها مجموعة من الوثائق سبق ذكرها، و قد حملت توقيع أصحابها، و لا زال منظرو التحريفية الجديدة إلى يومنا هذا يتحدثون عن غياب أي انشطار داخل المنظمة، و هو ما تكذبه شواهد التاريخ، و يكفي على سبيل الذكر الإشارة إلى تمرد فرع بلجيكا على القيادة الجديدة، و ابتعاده عن المنظمة، و قبل ذلك اتجاه المشتري و المنصوري ثم اتجاه عبد الله زعزاع و فاكيهاني ...

الحملم. و بطبيعة الحال لكل منها خصائصه و مميزاته و نتائجه على الأرض، فالحديث عن وقوع انشطارات تنظيمية داخل منظمة" و2مارس" أمر لا نقاش فيه، أما القول ببقاء منظمة" إلى الأمام" في منآى عن ذلك، فهذا كذب ليس إلا، فكيف يمكن تفسير رفض فرع بلجيكا الانضباط للقيادة الجديدة? وكيف يمكن تفسير الانسحابات من القيادة الجديدة (عبد الرحمان النوضة، ادريس بن زكري، عبد اللطيف اللعبي)؟ وكيف يمكن تفسير فقدان المنظمة لأكثر من 90 في المائة من أطرها و مناضليها؟ الخ......

لا يتوقف الكاتب عن السير في نفس المنوال، من أجل تأكيد أطروحته، التي لا تمثل سوى تكرار لأطروحات جاهزة عن المنظمة، ترددها قوى سياسية مختلفة، و أبواق إعلامية. يقول الكاتب، في مقدمة الجزء الذي يحمل عنوان "تقييم تجربة "إلى الأمام" بين نزوع تصفية التجربة، و طموح انطلاقة جديدة":

"لقد ظلت تجربة منظمة "إلى الأمام" التنظيمية و السياسية متماسكة منذ انطلاقتها، بحيث حافظت على انسجامها مقارنة ببقية تنظيمات اليسار، و لم تعرف اختلافات سياسية سواء على مستوى الخط السياسي أو الإيديولوجي، أو على مستوى التقدير السياسي العام للظرفية و متطلبات المرحلة، و لقد ساعدها في ذلك هيكلها التنظيمي الحديدي الذي مكنها من الاستمرار السياسي و التنظيمي خلال فترات القمع الشرس الممتدة من بداية السبعينات إلى سنة 1976، و لم تتم مساءلة التجربة و تقييمها إلا في نهاية السبعينات، بعد الاعتقالات التي تعرضت لها المنظمة و التي قوضت هياكلها التنظيمية و شلت فعلها السياسي".

يقدم الكاتب هنا، صورة نمطية منتشرة كثيرا حول تاريخ المنظمة، مما يؤكد جهله بذلك التاريخ، و لقد دحضنا ذلك خلال الفصول السابقة، و يكفي أن نذكر بتقرير عشرين نونبر 1972، و التقييم الصادر في صيف 1975 بنشرة "الشيوعي"، و هذا كفيل بدحض ادعاء عدم القيام بأي تقييم إلا في نهاية السبعينات.

و عن كيفية نشوء التقييمات المختلفة داخل المنظمة، و من ضمنها تقييم أصحاب "إعادة البناء"، يقول الكاتب:

"و لقد ولدت الانهيارات التنظيمية التي تعرضت لها المنظمة العديد من التساؤلات السياسية حول وجودها السياسي و شرعيتها التاريخية و الموضوعية، و كذا ضرورة استمرارها و إمكانية تحقيق مشروعها المجتمعي في ظل الشروط التي كان يمر منها المغرب آنذاك، و علاقتها ببقية المكونات السياسية. إنها أسئلة محورية شكلت مفاصل التقييمات السياسية التي ستعرفها التجربة داخل زنازين السجن المركزي

بالقنيطرة، و هي التقييمات التي ستتوزع على ثلاث وجهات نظر، يمكن أن نوجزها مع التوقف عند التقييم الذي سوف يطلق دينامية إعادة بناء منظمة "إلى الأمام" موضوع مقالنا".

يرى الكاتب أن الأمركان يتعلق بثلاث وجهات النظر وهي:

أ- حل تنظيمات اليسار و العودة إلى حظيرة الأحزاب الوطنية.

ب- حل التنظيمات اليسارية و الالتحاق بالطبقة العاملة كأفراد و دعمها لبلورة حزبها الطليعي الثوري من داخلها.

ج- ضرورة صيانة الرصيد التاريخي و الكفاحي لليسار، و إطلاق دينامية إعادة البناء السياسي و التنظيمي لمنظمة "إلى الأمام".

بعد تجاهل مقصود، لوجود اتجاه ثوري، كان يدعو إلى"التقييم الشامل و إعادة البناء"، و بعد إفراغ الخانة من ذلك، كأن عليه أن يملئها باتجاه ثوري مزعوم، و بطبيعة الحال، كان يتمثل في الاتجاه الثالث، الذي قال عنه :

"إن طموح هذا التوجه داخل منظمة "إلى الأمام" في إعادة بناء المنظمة، و التمسك بمشروعها الثوري الذي تأسست على قاعدته ،سوف لن يخفى عن هذا التصور البعد النقدي، الصارم في الرؤية و التجربة، حيث سجل هذا التقييم انزلاق و انحراف التنظيمات من القواعد التنظيمية و السياسية المفترضة لإنجاز المهام، حيث ظلت هذه المنظمات وفق هذا التقييم أسيرة البرجوازية الصغرى، و لم تستطع تجاوز وضع التأسيس، و هو الوضع الذي كان يقتضي بقوة الواقع الموضوعي الانطلاقة من المثقفين الثوريين داخل الشبيبة المدرسية و الطلابية، و انتقال الأشغال في عمق الطبقات الأساسية ذات المصلحة في التغيير "العمال و الفلاحون".

و عن مظاهر الأزمة، و التقييم الذي اعتمده أصحاب الاتجاه الثالث، فيقول الكاتب:

"لقد حدد هذا التقييم أبرز مظاهر الأزمة، في عدم قدرة التنظيمات الثورية على الصمود أمام القمع المسلط عليها سنوات 1973 –1977، و تعثرها في عملية إعادة بناء قواها الذاتية، و توحيد نضالها ضد العدو المشترك، و ضعف مواكبتها للتطورات التي عرفها الصراع الطبقي في نهاية السبعينات".

و بالاعتماد على ما يسميه بالوثيقة التقييمية يقول:

"و قد حددت الوثيقة التقييمية لمنظمة "إلى الأمام" 461 مظاهر ازمة هذه الأخيرة، في كونها فشلت في إنجاز المهام التي طرحتها على نفسها، كالتجذر وسط الجماهير الشعبية، و على رأسها الطبقة العاملة، و توحيد الحركة الماركسية . اللينينية في طريق بناء حزب البروليتاريا المغربي، و المساهمة في لف القوى الثورية و التقدمية من أجل توحيد كفاح الجماهير ضد أعدائها الطبقيين . و قد أضافت الوثيقة أن الشروط أصبحت متوفرة، أكثر من أي وقت مضى، لإنجاز هذه المهمة، معتبرة أن المدخل المركزي لذلك، هو إنجاز تقييم نقدي صريح لتجربة المنظمة منذ التأسيس، و ذلك لمعرفة الأسباب الموضوعية و الذاتية التي أدت إلى الأزمة الراهنة، و من تسليط الأضواء على الخط الإيديولوجي و السياسي و التنظيمي للمنظمة ، مع ضرورة التخلص من النظرة الأحادية الجانب التي تعتبر خط المنظمة سديدا في جوهره، و أن أسباب الإخفاقات تكمن في عدم قدرة أعضاء المنظمة على استيعاب خطها و تطبيقه، و في نفس الوقت يجب التصدي بكل حزم لكل نظرة عدمية، تنطلق من فشل المنظمة في بناء نفسها كمنظمة ماركسية . لينينية صامدة و راسخة جماهيريا، لنفي الرصيد الإيجابي نظرة عدمية، تنظلق من فشل المنظمة في بناء نفسها كمنظمة ماركسية . لينينية صامدة و راسخة جماهيريا، لنفي الرصيد الإيجابي الإيديولوجي و التنظيمي و السياسي و النضائي للمنظمة، و سيخلص هذا التقييم، بعد توقفه على الأعطاب و الاختلالات السياسية و التنظيمية، التي جعلت المنظمة لا ترقى إلى مستوى إنجاز طموحاتها السياسية و مهامها، في فترة السبعينات، إلى إطلاق دينامية إعادة هيكلة التنظيم، برؤية جديدة، و على ضوء التحولات التي مست المجتمع، و هي المهمة المركزية لمنظمة "إلى الأمام".

تمثل الفقرة أعلاه، نموذجا و نمطا يتداوله التحريفيون الجدد، كلما تعلق الأمر بالحديث عن "التقييم الشامل لتجربة المنظمة"، و الحال أنهم حاربوا هذا الشعار بمبرر الواقعية، و الإسراع في إنجاز إعادة البناء، شعارهم "لنكن عمليين، دعونا من ثرثرتكم حول التقييم"، لقد كان أحدهم يردد باستمرار "كل شيء زين، الخايب بلاش"، و ظلوا على هذا الحال إلى أن وقعت الواقعة في خريف 1985. إن كل بحث لدى هؤلاء، عن تقييم شامل للتجربة، يعد ضربا من العبث، فهو لا يوجد أصلا، اللهم إذا اعتبرنا، مثل هكذا عموميات، تقييما شاملا. إن مثل هكذا خطاب سيكرره التحريفيون الجدد بعد سقوط تجربة إعادة البناء.

و لا يختلف باقي الحديث عن شعار إعادة البناء ل"منظمة ماركسية لينينية صلبة و راسخة جماهيريا، ضمن ما يسميه الكاتب بعملية جدلية و مزدوجة" تربط فيما بين البناء التنظيمي و بلورة الخط السياسي و الإيديولوجي و التدقيق فيهما، ربطا جدليا على قاعدة برنامج

^{461.} لا يوجد أي تقييم لدى دعاة "إعادة البناء"، ما عدا بعض النتف المبثوثة هنا و هناك، و غير ذلك فليس إلا ادعاء.

عمل داخلي، و استيعاب التطورات و التحولات التي عرفها المجتمع المغربي، علاوة على التواجد و العمل داخل الطبقات الأساسية (الطبقة العاملة و صغار الفلاحين و عموم الكادحين)، و هي المهمة التي توجت بعقد الندوة الوطنية بالداخل في شهر فبراير من سنة 1983"، ليس هذا الكلام سوى ذرا للرماد، فالتجربة كلها تمت في وعاء مغلق، و ضمن خط يميني انتهازي و تحريفي.

و بالنسبة لندوة يناير 1983 و ليس فبراير، و موقعها في تاريخ المنظمة، سيدعي الكاتب، أنها لم تخرج عن إطار ثوابت المنظمة، ثم ما لبث أن وقع في تناقض مع تصريحه، لما سرد بعض ما تم تغييره خلال الندوة، قبل الإعتراف بأنها "وضعت اللبنات الأساسية للتجديد النظري و السياسي الذي ستعرفه منظمة "إلى الأمام" في عقد الثمانينات"⁴⁶². و يقول في هذا الصدد :

"وإذا كانت الندوة الوطنية المشار إليها أعلاه، لم تخرج على مستوى التصور العام السابق للمنظمة، وأكدت على بعض الثوابت الإيديولوجية، وجوهر البرنامج السياسي الرامي إلى التغيير الثوري ذي الأفق الاشتراكي، كما بلورته الأرضيات التأسيسية لمنظمة "إلى الأمام"، فإنها مع كل ذلك حققت مكتسبات غاية في الأهمية كاستبعاد بعض الأطروحات السياسية والاستراتيجية والتكتيكية ("حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد" و"الشبيبة المدرسية كطليعة تكتيكية"، إعادة النظر في كيفية التعامل مع الأحزاب الوطنية ...) و الخروج من أسر التكلس الفكري الذي أصاب الفكر الماركسي، و تشجيع إطلاق روح مبادرة الاجتهاد في المجال الإيديولوجي وفق خصوصية المجتمع المغربي و تطوره التاريخي، أما على المستوى التنظيمي، فقد أعادت الندوة الوطنية النظر في التصور التنظيمي و بسطت من تعقد الهيكل التنظيمي السابق و تخلصها من التدرج الهرمي، لترتبط البني التنظيمية بشكل مباشر بحقول الاشتغال الجماهيري دون وسائط.

إن أهم إنجاز تم تحقيقه من خلال هذه المرحلة من التطور السياسي لمنظمة "إلى الأمام"، هو إعادة هيكلتها تنظيميا و سياسيا في حدها الأدنى، و هيكلة أجهزتها الوطنية و المحلية و القطاعية، كما وضعت اللبنات الأساسية للتجديد النظري و السياسي الذي ستعرفه منظمة "إلى الأمام" في عقد الثمانينات".

و بالفعل، لقد وقعت تلك الندوة الوطنية، المنعقدة في يناير 1983، على أولى المسودات، لخط تحريفي جديد، بدأت تتشكل ملامحه

^{462.} في الحقيقة فإن ما وضعته بالفعل، هو لبنات خط تحريفي جديد، كان قد نشأ خلال سنة 1979، و بدأ ينمو و يتطور منذ ذلك الحين.

الأولى منذ ربيع 1979، و استمر في النمو و التطور، إلى أن كشف عن أوراقه بشكل واضح، بعد تصفية المنظمة بالداخل في خريف 4631985.

- بصدد ما أسماه الكاتب ب "التجديد الفكري و السياسي في خط"إلى الأمام"

عندما انتهى خط إعادة البناء في خريف 1985 إلى الفشل، و بعدما تسبب في القضاء على منظمة "إلى الأمام" بالداخل، أطلق منظرو الخط التحريفي الجديد بقيادة أبراهام السرفاتي العنان، لمراجعات خط المنظمة العام، بعدما تخلصوا من عبئ المنظمة بالداخل، و تحرروا من كل الالتزامات السابقة، فأطلقوا سلسلة من المراجعات أطلقوا عليها فيما بعد عنوان "التجديد الفكري و السياسي في خط "إلى الأمام" ". لقد عرفت هاته الفترة انتعاشا هاما للخط التحريفي الجديد، فانطلق خلالها خط التراجعات الفكرية و السياسية التي أدت إلى الحل العملي للمنظمة سنة 1994 على يد التحريفيين الجدد.

و حول ما يسميه ب "التجديد على المستوى الفكري في خط"إلى الأمام""، يقول كاتب المقالة:

"تعتبر الاجتهادات الفكرية و الإيديولوجية التي عرفتها منظمة "إلى الأمام"خلال هذه الفترة، من أخصب الفترات في الإبداع الفكري الخلاق، لقد استطاع التنظيم⁴⁶⁴ أن يتعاطى بشكل خلاق مع الواقع المغربي على مستوى الطرح الإيديولوجي، بحيث تبلور خلال هذه المرحلة تطور إيديولوجي تجاوز التحديدات الطبقية الاقتصادوية، و أدمج بعض خصوصيات المجتمع المغربي عبر تشكله التاريخي و تنوعه الثقافي و تفاوته الجغرافي".

و بالنسبة للتجديد على المستوى السياسي يقول الكاتب:

"لقد ترافق التجديد على المستوى الفكري و النظري العام، بتجديد بنية الفكر السياسي لدى منظمة "إلى الأمام"، تطلبت هذه العملية

^{460.} انظر التلخيص الذي يقدمه صاحب مقالة "مساهمة في نقاش مشروع المراجعة النقدية" لأبراهام السرفاتي، و انظر في هذا الشأن الهامش رقم (460).

^{464.} المقصود هنا بالتنظيم المجموعة الملتفة حول أبراهام السرفاتي، ممن حصدتهم حملة اعتقالات خريف 1985، و الذين سيلتقون بأبراهام السرفاتي بالسجن المركزي بالقنيطرة، لتتشكل النواة الصلبة للتحريفية الجديدة، التي قادت إلى حل منظمة "إلى الأمام" و تأسيس حزب "النهج الديموقراطي" في 15 ابريل 1995.

إعادة النظر في الخط السياسي و البرنامج العام. و لقد انطلقت هذه العملية من رؤية نقدية صارمة حول التجارب الماركسية في العالم 465، بغية تجاوز الدغمائية و التحجر التي عرفتها الماركسية مع التجربة السوفياتية، و العديد من الأحزاب الشيوعية في العالم، حيث افتقدت منظومة الفكر الماركسي خلال هذه المرحلة الكثير من الحيوية و الدينامية، لتصبح فكرا جامدا غير قادر على إطلاق المبادرات الخلاقة في الفكر والإبداع".

إذا تركنا جانبا المسألة الأمازيغية، فماذا يعني تجاوز التحديدات الطبقية الاقتصادوية في الخط الفكري للمنظمة، كما يقول الكاتب، و الحال أن بحثنا في جل وثائق المرحلة، يثبت ألا وجود لهذا النهج التحليلي البعيد عن الاقتصادوية. و في موضوع الخصوبة المتكلم عنها، فقد تطرقنا لفترة 1979-1985، و سنتطرق لفكر 1985-1994 ، و في كلتا الحالتين، سيكتشف المناضلون، و القارئ كذلك، حقيقة هذه الخصوبة على المستوى الإيديولوجي و السياسي و التنظيمي و الاستراتيجي.

إن الكلام بنفس درجة التبجح، التي يتكلم بها الكاتب، توحي بأن الفترة عرفت العديد من الاجتهادات و الدراسات لتلك التجارب العالمية و المتكلم عنها 466 (علما أن الكاتب يتكلم عن" الاتحاد السوفياتي، و مجموعة من "الأحزاب الشيوعية"، التي تجمدت عندها الماركسية و تحجرت"، و نحن في ثمانينيات القرن 20، مما يوحي بأن الاتحاد السوفياتي، و تلك الأحزاب الشيوعية، كانت ماركسية، و هذا لعمري قمة البهلوانية السياسية، لأن تلك الدولة، و تلك الأحزاب كانت تحريفية، و هذا تراجع ب 180 درجة عن الخط الفكري و الاستراتيجي للحملم، و منظمة "إلى الأمام". أما سحب تلك التجربة على كل التجارب الأخرى، كما هو الحال بالنسبة للتجربة الصينية مثلا، فهو قمة الاستغباء للقارئ، من حيث القيام بمحاولة خلط الأوراق، و التغطية على المرور إلى التحريفية، و الحال أننا لا نجد كتابات تعبر عن ذلك المعتى العلمي و الفكري و الإيديولوجي الدقيق، كما كان الحال عند منظمة "إلى الأمام"، و بالمقابل نجد بعض النتف، هنا و هناك، مبثوثة وسط العلمي و الفكري و الإيديولوجي الدقيق، كما كان الحال عند منظمة "إلى الأمام"، و بالمقابل نجد بعض النتف، هنا و هناك، مبثوثة وسط

^{465.} لا علم لنا بهذه الرؤية النقدية الصارمة، إلا تلك المقالة المنشورة في مجلة "إلى الأمام" تحت عنوان "حول مسار الثورات الاشتراكية في العالم" ـ تفكير انطلاقا من مأساة يناير 1986 في جنوب اليمن ـ مجلة "إلى الأمام"، عدد 11 ـ 12 يناير 1987.

^{466.} هناك نوع من التبجح، بل و ادعاء، عندما يتكلم الكاتب عن الدراسات التي تم القيام بها للتجارب العالمية، و يعني بذلك الاتحاد السوفياتي و مجموعة من الأحزاب "الشيوعية" التي تجمدت عندها الماركسية و تحجرت.

مسلسل تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام": الأحداث، السيرورات، الأطروحات، الملابسات والنتائج

الفقرات من داخل وثائق معينة : بيانات، أرضيات... مما يبين أن أصحاب تلك المواقف كانوا يخشون الإعلان عنها، بشكل واضح و مكشوف، و سيكون لنا عودة لهذا الموضوع في فصول مخصصة لذلك.

"... اتجه تفكير المنظمة إلى الاستفادة من الاجتهادات النظرية في مجال الماركسية⁴⁶⁷، و بالتالي سيتم التعامل مع الماركسية كميتودولوجيا للدينامية الاجتماعية⁴⁶⁸، و عن مفهوم البراكسيس و ما يعنيه من تطور الفكر و النظرية من العمل الملموس دون الارتهان في سجن النظرية بشكل معزول".

تلخص الفقرة جيدا، المعتى الذي أصبح يعطيه التحريفيون الجدد للماركسية، التي لم تعد سوى مجرد "ميتودولوجيا للدينامية الاجتماعية" و هذا استبعاد مقصود لمفهوم الصراع الطبقي، كمفهوم مركزي و محوري للمادية التاريخية، و سقوط في سوسيولوجيا علم الاجتماع البرجوازي الوظيفي و غيره.

أما النظرية فقد أصبح استبعادها مرادفا لاستدعاء مفهوم البراكسيس، كما يدعون⁴⁶⁹، و على قاعدة هذا التصور يقول الكاتب: "لذا سوف تعتمد المنظمة في الممارسة السياسية، على التفاعل مع القوى الفاعلة و الحية داخل المجتمع، و من تمة عمدت إلى تطوير بنية فكرها السياسي، بارتباط مع تطور نضالها الثوري. بعيدا عن جمود الفكر الماركسي و النماذج السياسية الجامدة، و كان من نتائج ذاك

467. المقصود عند التحريفيين الجدد بما يسمونه الاستفادة من الاجتهادات النظرية في مجال الماركسية، هو تلك الدراسات التي تصدر من أكاديمي و أساتذة الجامعات الذين يطلق عليهم الماركسية تاريخيا بعد فشل الثورات الجامعات الذين يطلق عليهم الماركسية تاريخيا بعد فشل الثورات الأوربية في عشرينيات القرن العشرين، و يطلق عليها البعض اسم "الماركسية الباردة".

468. يعوض مفهوم "الماركسية ميتودولوجية للدينامية الاجتماعية" لدى التحريفيين الجدد، التخلي عن المفاهيم الأساسية للمادية التاريخية، و من بينها مفهوم الصراع الطبقي ، كمفهوم مركزي محوري للمادية التاريخية، يؤدي بهم إلى السقوط في سوسيولوجيا علم الاجتماع البورجوازي الوظيفي و غيره، بإنكارهم لوجود طبقات عاملة و ليس طبقة عاملة واحدة.

469. يتعرض مفهوم البراكسيس لدى التحريفيين الجدد هو الآخر للتشويه، و للمزيد من الاطلاع انظر كتاب "جدلية الملموس" لكاريل كوزيك، من أجل استيعاب أكثر لثورية المفهوم الماركسي للبراكسيس و استبعاد المفهوم التحريفي له. عدم السقوط في استنساخ التجارب الجامدة حيث تم تجاوز نظرية الفوكو⁴⁷⁰، التي كانت سائدة في تجارب العالم الثالث خاصة في أمريكا اللاتينية، و هي النظرية التي تعتمد العمل الثوري المسلح الذي تقوده النخبة بشكل معزول عن الجماهير، و على العكس من ذلك اتجهت المنظمة إلى العمل الثوري السري مع الكادحين، و في اتجاه تنظيم الجماهير، و إشراكها في عملية التغيير الثوري، و الذي قد يصل إلى ممارسة العمل المسلح في الفترات المتقدمة من الصراع الاجتماعي و السياسي الذي سيعرفه المجتمع، و بناءا على ذلك أصبحت الرؤية السياسية للمنظمة حول التغيير عملية شاملة، يؤسس لها في المجتمع القائم مختلف الفئات و الطبقات ذات المصلحة الحقيقية في التغيير الثوري، بواسطة تنظيمات الدفاع الذاتي المستقلة، في أفق المجتمع الديموقراطي كمرحلة ضرورية لبناء المجتمع الاشتراكي المنشود، بحيث سيحتل الحزب من خلال هذا الطرح و الفهم دورا جزئيا و مكملا لدور تنظيمات الدفاع الذاتي الجماهيري في عملية التغيير".

لعل الكلام عن استنساخ التجارب، يعني لدى الكاتب، التخلي عن استراتيجية حرب التحرير الشعبية، علما أن هذا الاستنساخ المتكلم عنه لم يثبت، ولم يقم صاحب هذا الطرح بتوضيح كيف تم هذا الاستنساخ بالنسبة للتجربة المغربية 471 .

أما نقد نظرية "الفوكو"، فلم تنتظر المنظمة مجيء أصحاب "إعادة البناء" لتقوم بنقدها، بل فعلت ذلك في منتصف 1972 في وثيقتين مشهورتين و هما "حول مختلف أشكال العنف الثوري" و" دور العنف في التحول الثوري"، و أعادت المنظمة هذا النقد بمناسبة تجربة ملموسة عندما انطلقت حركة 3 مارس الثورية، و نقصد هنا وثيقة "الوضع الراهن والمهام العاجلة للحركة الماركسية ـ اللينينية". أما نقد نظرية الفوكو عند أصحابنا، فلا نرى له أي وجود في الوثائق المنشورة، أو غير المنشورة، بمعنى أن الكاتب التبست عليه الأمور، أو كان يجهل تاريخ المنظمة، و للتذكير مرة أخرى، فوثائق المنظمة مليئة بهذا النقد و تبين الأسباب الإيديولوجية و السياسية و التنظيمية لظهور التصورات البلانكية و الفوكوية (انظر وثيقة "جدلية بناء الحزب الثوري و بناء التنظيمات الثورية للجماهير" و "لنبن الحزب الثوري تحت

^{470.} إن تجاوز نظرية "الفوكو" عند منظمة "إلى الأمام"، قد تم بشكل نهائي خلال سنة 1972، و يمكن الإشارة هنا إلى الوثائق التالية: "مختلف أشكال العنف الثوري" (دراسة صدرت في 1972) و "الوحدة الجدلية لبناء الحزب الثوري، و المنظمة الثورية للجماهير (وثيقة صدرت في 29 ماي 1972) و وثيقة "مسودة حول الاستراتيجية الثورية" التي أصدرتها اللجنة الوطنية في 30 يونيو 1972.

^{471.} يظهر أن أصحابنا التحريفيون الجدد كانوا يجهلون أو يتجاهلون بالنسبة لبعضهم تلك النقاشات التي دارت من أجل بلورة تلك الاستراتيجية في يونيو 1972، و تم تعميقها في أبريل 1973 من خلال وثيقة "الوضع الراهن و المهام العاجلة للحركة الماركسية ـ اللينينية" النص الداخلي، أبريل 1973.

نيران العدو" و "الوضع الراهن و المهام العاجلة" و "من أجل خط ماركسي لينيني لحزب البروليتاريا المغربي").

أما الكلام عن الاجتهادات السياسية، فما لم يقله الكاتب، هو أن الأطروحات السياسية الجديدة لأصحاب "إعادة البناء"، فقد انبنت في موازاة مع التخلي عن التصورات التنظيمية و السياسية التي شكلت أساس خط منظمة "إلى الأمام"⁴⁷². إن جوهر هذا التخلي، لم يكن سوى التخلي عن نظرية خط الجماهير لدى منظمة "إلى الأمام"، و السقوط في بناء التنظيم في وعاء مغلق (الخط الداخلي)، و ممارسة خط نقابي اقتصادوي، و الخروج من الجامعة، و السقوط في الشعبوية، لغياب بوصلة طبقية سياسية و استراتيجية واضحة.

و بالمقابل عوض الكاتب و أصدقاؤه في "إعادة البناء" استراتيجية المنظمة بما أسموه "استراتيجية العنف الجماهيري المنظم" ، و هذه الاستراتيجية المزعومة، لم تكن في العمق، سوى تخليا عن أي استراتيجية، و مقدمة لتبني خط النضال السلمي. إن الانتقال من الاستراتيجية الثورية (استراتيجية العنف الجماهيري المنظم) ثم خط النضال السلمي، و نبذ كل أشكال العنف الثوري، مسار خط تراجع كبير عن الخط الماركسي ـ اللينيني للحملم، و منظمة "إلى الأمام. و فيما يخص البرنامج السياسي يقول الكاتب:

"كما عكس التطور السياسي الذي تراكم داخل المنظمة البرنامج الذي اقترحته هذه الأخيرة على القوى الثورية المغربية في شهر يناير 1991. و هو البرنامج الذي عكس نضج أفكار التنظيم حول الديموقراطية المباشرة، و دور المجالس الشعبية المنبني على أسس ماركسية، مع المفهوم الآخر للديموقراطية المرتكزة على أسس احترام حقوق الإنسان و التعددية الحزبية".

تظهر الفقرة بوضوح، تخلي أصحاب "إعادة البناء"عن المفهوم الماركسي للدولة، و للديموقراطية، كمسألة طبقية، و قيامهم بعملية انتقائية عن طريق إضافة مفاهيم تتنافى في العمق مع المفاهيم البروليتارية للديموقراطية، كمفهوم دكتاتورية البروليتاريا، الذي هو حجر الزاوية في الفكر الماركسي، فكل ديموقراطية هي دكتاتورية: دكتاتورية الأقلية للمجتمع البورجوازي، و دكتاتورية الأغلبية في المجتمع الاشتراكي، أما المجتمع لا طبقي تنتقل فيه البشرية من "ملكوت

^{472.} مثال على ذلك، التخلي عن النظرية التنظيمية اللينينية و نواتها الأساسية، منظمة المحترفين الثوريين، و البحث عن التصورات الجديدة، مثل ما يسمى ب "الأنوية الثورية"، التي لم تكن سوى نظرية تروتسكية، التي سنعود إلى الحديث عنها في فصل لاحق.

الضرورة إلى ملكوت الحرية"، بما يعني نهاية الديموقراطية، التي قامت على أساس مجتمع طبقي، أو في مجتمع سائر نحو اضمحلال الدولة و بناها الفوقية، نحو المجتمع الشيوعي.

و بالنسبة للتكتيك و الاستراتيجية يقول الكاتب:

"كما تمكنت المنظمة من خلال هذه الفترة، تقديم مجموعة من الإضاءات و التدقيقات حول العلاقة بين النضال الاستراتيجي و التكتيكي، و التمفصل القائم بينهما، وكيف توصل التنظيم إلى تحديد المافيا المخزنية التي تبلورت كقوة سياسية و مالية خارج مسلسل الإنتاج، و أصبحت بارزة منذ سنة 1984، حيث أصبحت لوزارة الداخلية أهمية خاصة في الحياة السياسية و الاقتصادية عن طريق النهب و التهريب بمختلف أشكاله، و الاستفادة من الصفقات التجارية و الاقتصادية من موقع السلطة، من طرف كبار المسؤولين في العمالات و البوليس و الدرك، و من هؤلاء تتألف المافيا المخزنية التي أصبحت على مسافة من الطبقات السائدة473. فبناء على هذا التناقض، وكذا التناقضات التي تطورت داخل جهاز الدولة نفسه و الجيش، وصلت المنظمة إلى خلاصة أساسية مهمة اعتبرتها مركزية في شروط تلك المحطة، و هي عزل المافيا المخزنية برموزها في أعلى هرم السلطة السياسية بالبلاد، و هي مهمة قد تستقطب فئات متضررة من واقع ابتزاز المافيا المخزنية و من داخل الطبقات السائدة. و لإنجاز ما أسمته المنظمة بالاختراق الديموقراطي، حددت منظمة "إلى الأمام" هذه المهمة دون أن تغفل برنامجها الديموقراطي الذي يساير المتطلبات اليومية لعموم الشعب المغربي و المطالب الآنية، معتبرة أن هناك تمفصلا بين هذا البرنامج و مشروع تأسيس جبهة الثوريين المغاربة، و غير متناقضين، لأن هذا الأخير (أي البرنامج الثوري) سيتيح إمكانية توضيح الآفاق التي بدونها سيبقى البرنامج الآني مهددا بالانزلاق في مطب الإصلاحية، و التي لا يمكنها تكسير بنيات التبعية و الاضطهاد، و التقدم نحو الديموقراطية الحقيقية، لذا سيفتح البرنامج الثوري أفق إنجاز المهام، و تحقيق الأهداف في مداها الأقصى، و بالتالي فإذا كان المشروع التالي سيتيح اختراقا ديموقراطيا فإنه بالضرورة سيصطدم بدينامية إلى الوراء لبنية الطبقات السائدة التي تعيق أي تطور نحو الديموقراطية، و هذه الدينامية النضالية، ستفتح هي الأخرى دينامية متجددة، ستشق الطريق الثوري إلى نهايته، و الذي سيؤدي إلى تحقيق البرنامج

^{473.} تتميز الكتابات التحريفية الجديدة منذ هذا الوقت، بتأكيدها على التناقض القائم بين الطبقات السائدة و ما تطلق عليه ب "المافيات المخزنية"، و تدعو الوثائق السياسية إلى القبول بنوع من التحالف مع الطبقات السائدة، أي البورجوازية الكمبرادورية ضد المافيا المخزنية التي تصنف خارج الطبقات السائدة.

الكفيل حقا بالإجابة بشكل ناجع على الإشكالات الملموسة للمجتمع المغربي و الاستجابة للطموحات التحررية و الديموقراطية لشعبنا". لا ندري كيف يمكن الكلام عن تمفصل بين جانبي العملية الثورية: الاستراتيجية و التكتيك، إذا كان أحد الطرفين غائبا، و هو الاستراتيجية، أما تمفصل برنامج الجبهة الثورية و البرنامج الديموقراطي الآني، لا يعدو أن يكون مجرد تصورات تكتيكية، هدفها الأساسي تحقيق ما يسمى بالاختراق الديموقراطي، عن طريق عزل المافيات المخزنية، بما يعني أن تحقيق ذلك، سيولد دينامية نضالية ثورية تحقق الأهداف.

- أولا، إن الكلام عن تلك التكتيكات، قد تبلور في إحدى الوثائق من داخل السجن⁴⁷⁴(خارج أي دينامية نضالية بالداخل (فشلت عملية "إعادة البناء" في 1985، و تم اجتثاث المنظمة بالداخل).

- ثانيا، لا يمكن الكلام عن التكتيك الثوري و تمفصلاته خارج الطرح الاستراتيجي.
- ثالثا، تمت هذه البلورة بعدما تخلى أصحابها عن مفهوم الحزب اللينيني كقائد للثورة، و إن أعلنوا رسميا عن ذلك لاحقا.

- رابعا، تعتمد استراتيجية "الاختراق الديموقراطي"، من خلال طرحها عزل "المافيات المخزنية" بدل إسقاط النظام، على الرهان على فئات من الطبقات السائدة، المتضررة من المافيا المخزنية، و على انخراط الأحزاب الإصلاحية في هاته الدينامية، و هنا مرة أخرى تم السقوط في الأخطاء السابقة التي سقطت فيها المنظمة، من خلال بعض المفاهيم التي تضمنتها مجموعة من الوثائق، مثل مفهوم "عصابة الحسنعبد الله – الدليمي " و عزل النظام القائم" و"النواة الفاشية"، هاته المفاهيم تم نقدها كمفاهيم تكتيكية إصلاحية، حتى من طرف التيارات الإصلاحية داخل المنظمة، كما كان الحال عند اتجاه المشتري بلعباس و عبد الله المنصوري⁴⁷⁵ ، أما هاته التكتيكات الورقية، التي لم يكن لها أي أثر في الواقع، لغياب المنظمة في ذلك الواقع، سيلتقطها تيار النهج الديموقراطي بعد ذلك إضافة إلى مجموعة من الأفكار، ليضمها إلى ترسانته السياسية 476، و سنخصص فصلا خاصا لنظرية "الاختراق الديموقراطي"، في الجزء الأخير من هذه الدراسة.

و في الأخير، و في معرض حديثه عن تجربة ما سمي بإعادة البناء، و بخلاف التمجيد السابق، و بتناقض معه، يعلن الكاتب أن تلك التجربة

474. المقصود هنا وثيقة" مقترح برنامج لإطار النضال الثوري الجبهوي" التي صدرت في يناير 1991.

475. يمكن الإشارة هنا إلى التحليل السياسي الذي قدمه المشتري بلعباس و عبد الله المنصوري سنة 1978.

476. انظر الوثائق السياسية لمؤتمر "النهج الديموقراطي" لسنة 2008، و كذلك الوثيقة النقدية لأدبيات ذلك المؤتمر تحت عنوان "نقد السيرورات الثلاث: الأخطاء

تمت في وعاء مغلق، أو ما يسمى عموما في تجربة الحملم بالخط الداخلي، يقول الكاتب في هذا الصدد:

"غير أن استمرارية منظمة "إلى الأمام"، في إطار عملية إعادة البناء السياسي و التنظيمي، قد تمت في ظروف سياسية بالغة التعقيد، بحيث بوشرت هذه العملية في ظروف قمع شامل، قوض البنى التنظيمية للمنظمة، و اعتقال شبه كلي لأطرها، و في ظروف انحصار المد الثوري في العالم، و أزمة الفكر الماركسي، و الشيء الذي جعل من تلك المهمة المركزية، تأخذ طابع البناء الداخلي، بعيدا عن حركية الفعل السياسي في معمعان النضال الجماهيري، مما قلص من قوة إشعاعها السياسي، كما كانت عليه في السنوات الأولى لهذه الحركة".

إن الكاتب هنا لا يتوانى عن مناقضة رفيقه، الذي أعلن على رؤوس الملإ، أن تجربة إعادة البناء كانت انتصارا لخط بروليتاري، الشيء الذي لم يجرؤ أحد من رفاقه على ادعائه بشكل واضح.

الفصل الثاني عشر:

أقصى اليسار في المغرب من معانقة أحلام الثورة إلى النضال الديموقراطي⁴⁷⁷

-1- عبد الله الحريف و موقف الانسحاب من الحركة الطلابية

"كان تقييمنا يستند على أن الأمر يتعلق بديموقراطية شكلية ... لكننا في الآن نفسه كنا نحاول الاجتهاد من أجل إيجاد سبل تطوير الحركة الجماهيرية و بناء التنظيمات المستقلة ذاتيا للجماهير، و في هذا الإطار أتى هذا الطرح، كما اعتبرنا أن هناك إمكانية لإصدار جرائد مع تجنب

و الانزلاقات" التي صدرت في كتاب على موقع "30 غشت" و في موقع "الحوار المتمدن".

^{477.} حوار مع عبد الله الحريف، بقلم الصافي الناصري، صدر على صفحات جريدة "الصباح" المغربية، الأعداد 1133 –1136 (السبت 29 نونبر ـ الأربعاء 3 دجنبر 2003).

الخطوط الحمراء ...إذ بإمكان إعلام جذري أن يوحد هذه التيارات الجماهيرية ... و قد نجح هذا الطرح نسبيا في القطاع الطلابي لديناميته الخاصة، مع المشاكل التي أشرت إليها، إذ اكتفاؤنا بالتوجيه الإيديولوجي و السياسي لحركة القاعديين أدى إلى تطور هذه الحركة على المستوى التنظيمي دون مواكبتنا لذلك، و عند محاولتنا سنة 1984 تدارك ذلك عبر إصدار الكراس كان قد فات الأوان".

◄ اعتراف صريح بالخطأ التاريخي الذي تمت تغطيته بالذهاب إلى الطبقة العاملة، وكان له أثر كبير على مسار الحركة الطلابية المغربية،
 ساهم في تفجير العديد من التناقضات داخلها، و لا زالت تعاني من سلبياتها لحد الساحة.

في بداية الثمانينات من القرن الماضي، قرر مهندسو ما سمي بخط "إعادة البناء" داخل منظمة "إلى الأمام" الانسحاب من الجامعة، و التخلي عن الحركة الطلابية في مرحلة دقيقة من تاريخها، لصالح الذهاب كأفراد إلى الطبقة العاملة (نعني هنا ذهابا بدون خطة عمل و تصور سياسي ممركز حول العمل داخل الطبقة العاملة ضمن استراتيجية سياسية و تنظيمية تهدف إلى التجذر داخل الطبقة العاملة تحريضية كأفراد بل كمنظمة تتوجه إلى الطبقة العاملة و طلائعها المناضلة ضمن تحليل دقيق و ملموس لأوضاعها و ضمن خطة دعائية تحريضية تخدم الأهداف التنظيمية، أي ضمن خطة سياسية مركزية بالمعنى اللينيني، تقوم فيه الجريدة المركزية بدور أساسي، و هذا لم يحصل أبدا، فانتهت التجرية من حيث ابتدأت فرجع الأفراد إلى قواعدهم البورجوازية الصغيرة، إن هذا التصور يختلف عن الاتجاه اليسراوري العمالوي المذكور سابقا من حيث أنه طرح الذهاب إلى الطبقة العاملة ضمن ما أسماه بمسلسل "إعادة البناء"، بينما الاتجاه الآخر دعا إلى حل التنظيمات الماركسية . اللينينية، و كلاهما سقط في نزعة عمالوية)، و لما فشل هذا التوجه، حاولوا العودة إلى الجامعة، لكن القاطرة كانت التنظيمات الماركسية . اللينينية، و كلاهما سقط في نزعة عمالوية)، و لا هم حافظوا على تواجدهم في الجامعة. و قد شكل هذا جزءا من الفشل قد تجاوزتهم و فات الأوان، فلا هم تجذروا في الطبقة العاملة، و لا هم حافظوا على تواجدهم في الجامعة. و قد شكل هذا جزءا من الفشل العام الذي أصاب ما سمى "بخط إعادة البناء".

-2- عبد الله الحريف و أطروحة "الاندفاعة نحو الديموقراطية" في أروبا الشرقية

خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، و في ظل سيادة أحزاب" شيوعية" تحريفية، كانت تحكم أنظمة بورجوازية الدولة في أروبا الشرقية تحت يافطة الاشتراكية، و في ظل وضع اقتصادي و سياسي مأزوم، قامت الامبريالية الأمريكية و الأوروبية عبر عملائها في هذه البلدان، و

عبر تكثيف حملاتها الدعائية و تسخير "إذاعاتها الحرة" الموجهة لأروبا الشرقية، و عبر تمويل مكثف لما سمي بمجتمع مدني بهذه البلدان، و بدعم من الكنيسة و الفاتيكان و القوى الظلامية عبر العالم، بمحاولات لضرب هذه البلدان و السيطرة عليها سياسيا و اقتصاديا، عبر تفكيك اقتصاداتها، و إدماجها نهائيا بالمنظومة الرأسمالية للإمبريالية، من موقع التابع و الشريك الضعيف. و قد استطاعت المخابرات الإمبريالية اختراق الحركة الجماهيرية في هذه البلدان، من خلال مرتزقتها و فلول عملاء النازية القدامي و الجدد، و بدور مقيت للكنيسة. و قد سقط العديد من المناضلين في وهم "اعتبار ما جرى اندفاعة ديموقراطية"، و نظر التروتسكيون لذلك من موقع الانخراط فيها و دعمها. و قد تأثر منظرو إعادة البناء بذلك، إلى حد أن بعضهم كان يعتبر ذلك مؤشرا على عودة الطبقة العاملة إلى مركز القيادة السياسية داخل الأحزاب التحريفية بأروبا الشرقية، و خاصة، مع وصول غورباتشوف إلى قيادة الحزب "الشيوعي" بالاتحاد السوفياتي.

و لا يتوانى عبد الله الحريف عن اعتبار تلك الحركات المعادية للاشتراكية اندفاعة نحو الديموقراطية، حتى بعد مرور عقود من تلك الأحداث.

ويقول في هذا الصدد، جوابا على سؤال محاوره (بكسر الواو):

"أكيد أننا نتأثر بما يجري في المغرب و على المستوى العالمي، و قد تبنينا أن تلك الاندفاعة نحو الديموقراطية 478 مهمة حتى بالنسبة إلى خط يتبنى نضال الطبقة العاملة و الكادحين، إذ من شأن ذلك أن يمكن من الحق في التنظيم و تطوير التنظيمات الذاتية. كما تزامن ذلك مع نقاشات حتى و إن كانت لا تزال محل أخذ ورد حول التجربة السوفياتية و الحزب البلشفي و خطورة وجود حزب وحيد و غياب نقابات مستقلة و مزدهرة للمجتمع المدني. كل هذا سيلعب دورا في اتجاه أن تصبح مسألة التنظيم السياسي ذات أهمية أقل نسبيا ... و أن يتم التوجه للعمل في العديد من الوجهات من أجل إشاعة فكر جذري ..."

◄ هنا كذلك ملخص لأهم الأطروحات، و في مقدمتها تجاوز المفهوم اللينيني للتنظيم و الحزب، و اعتبار ما سقط هو سقوط الاشتراكية،

^{478.} يعتبر التحريفيون الجدد ما جرى في أوربا الشرقية، و خاصة في بولونيا، اندفاعة نحو الديموقراطية، و دون الدخول في التفاصيل، نرى أن هذا الموقف يتجاهل ما وقع على الأرض، و الأدوار التي قامت بها الامبريالية الأمريكية و استخباراتها و أبواقها الإعلامية "أوربا الحرة" التي كانت موجهة إلى أوربا الشرقية، و كذلك دور الكنيسة التي كانت وكرا للعملاء و الاستخبارات الامبريالية، و نحيل القارئ هنا على الكتابين التاليين: "أوربا الشرقية: الثورة المخملية" لودو مارتنس، و كتاب" مساهمة صغيرة في الكتاب الأسود لمعاداة الشيوعية و الثورة المضادة" هنري اليغ، سمير أمين و آخرون.

بدل اعتباره سقوطا لرأسمالية مشوهة، و إن تغلفت بالاشتراكية، و كما جاء على لسان المحاور (بفتح الواو)، فما جرى في تلك البلدان كان اندفاعة ديموقراطية سيتم الاستفادة منها من طرف منظري خط إعادة البناء.

-3- عبد الله الحريف و نهج النضال الديموقراطي

◄ فيما يخص النضال الديموقراطي، و اعتباره كنهج، فقد تأسس كما يرى عبد الله الحريف، بارتباط مع الوضع الدولي (النظام العالمي الجديد، حقوق الإنسان، الديموقراطية ...) و الوطني (حركة الأحزاب الإصلاحية ابتداء من التسعينات و نقاباتها) و يعرف المستجوب (بفتح الواو) هذا النهج بما يلى:

"النضال الديموقراطي بالأساس، هو تغيير في الأسلوب، وليس تغييرا في الأهداف العامة لما تأسست من أجله الحركة الماركسية. اللينينية، لم يحصل تغيير في تقييمنا للنظام ... في اعتبارنا أن هناك ضرورة لتغيير النظام الاقتصادي ... و هكذا فالأمر يتعلق بتغيير في الأسلوب، إذ يبدو لنا أن بإمكان النضال الديموقراطي أن يحقق مكاسب في هذه المرحلة، نظرا للتطورات العالمية و لتطور المجتمع المغري و قواه الديموقراطية ... نحن لا نقدس الشكل، و أن يكون العمل سريا أو علنيا، مطلبيا أو ينحو في اتجاه مواجهة أكثر... هذه كلها أشكال غير ثابتة، وخاضعة للظروف و لموازين القوى و ملابساتها إن على المستوى الوطني أو العالمي ... و هكذا فلا تغيير فيما هو ثابت لدينا في مستوياته السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية إذ نسعى لتغييرها لصالح الطبقات الشعبية بشكل عام، و بالخصوص لصالح العمال و الكادحين ..." ◄ بكل بساطة يستطيع المرء أن يكشف عن طابع التناقض الذي سقط فيه المستجوب (بفتح الواو) مع كل الخطابات، التي كان يتم تقديمها على أنها تجديد لخط منظمة "إلى الأمام"، و ليس أقلها، التخلي عن الاستراتيجية و الخط الإيديولوجي، و تبني أطروحات جديدة حول "الاختراق الديموقراطي"، و النضال الديموقراطي، و النظام الديموقراتوري، أي نظام أصبح في طريقه إلى الديموقراطية، بعدما لم يعد دكتاتوريا، كما جاء على لسان منظر التحريفية الأول أبراهام السرفاتي، و أكده عبد الله الحريف في العديد من التصريحات، منها تصريح لمجلة اسبانية، عندما كانت تأثيرات الانتفاضة التونسية قد بدأت تجد لها صدى في المغرب، حيث أكد أن المغرب ليس هو تونس و لا

مصر، لأنه تحققت فيه خلال التسعينات مكتسبات ديموقراطية و فيه تعددية 479.

مع خط "إعادة البناء"، عند الإعلان عنه و بعد فشله، تغير كل شئ،و لا حاجة لإخفاء الشمس بالغربال كما يقال.

-4- عبد الله الحريف والحديث عن الاستراتيجية و التآمر و العنف

فيما يخص "استراتيجية العنف الثوري الجماهيري المنظم"، و علاقتها بطابع التآمر، يقول عبد الله الحريف:

"... إذ في تقييمنا الأولي، كنا قد انتقلنا من حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد إلى "العنف الثوري الجماهيري المنظم"، و هو يبعد طابع التآمر. بل إن الطرف الآخر الذي يقول إنه ديموقراطي ،هو من قد يحدث أن يتآمر على الديموقراطية حيث يعجز عن ممارستها ..."

◄ يوحي كلام المستجوب (بفتح الواو)، بأن الانتقال من استراتيجية حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد إلى استراتيجية العنف الثوري الجماهيري المنظم، جاء لتلافي مفهوم المؤامرة، كما لو أن حرب التحرير الشعبية عمل نخبوي فوقي خارج الجماهير، و هذا جهل مركب بمفهوم العنف في الفكر الماركسي ـ اللينيني، و بخط الجماهير و علاقته بالاستراتيجية الثورية.

و بصدد العنف، يوضح الحريف موقفه بشكل صريح، في سياق اختياره للعمل القانوني، فيقول:

"و نحن نقول إننا على استعداد للعمل في إطار حرية الرأي، و سنستعمل الوسائل الديموقراطية في نضالنا، بعيدا عن العنف أو غيره من الوسائل غير المقبولة".

◄ مرة أخرى، يعرض عبد الله الحريف فكرته عن العنف من خلال التعميم، فهو يرفض كل أشكال العنف، و بالتالي يعبر عن نظرته البورجوازية الصغيرة المقدسة للسلمية، و لخط النضال السلمي، كأطروحة تحريفية راسخة.

^{479.} حوار لعبد الله الحريف مع مجلة اسبانية سنة 2011، تحدث فيه عن الخصوصية المغربية مقارنة بحالة تونس و مصر.

الجزء الرابع القسم الأول

> الأطروحات التحريفية الجديدة أبراهام السرفاتي المنظر الرئيسي الأول للتحريفية الجديدة بالمغرب

تقديم

ولد أبراهام السرفاتي في 16 يناير، سنة 1926، و توفي في 18 نونبر، سنة 2010، عن سن تناهز 84 سنة.

درس السرفاتي بثانوية ليوطي بمدينة الدار البيضاء، و فيها نال شهادة البكالوريا في مادتي الرياضيات و الفلسفة سنة 1943، ثم التحق بفرنسا لاستكمال دراسته الجامعية، حيث تخرج من مدرسة المعادن بباريس، كمهندس في قطاع المعادن سنة 1949.

أصبح أبراهام السرفاتي مناضلا في الشبيبة الشيوعية، التابعة للحزب الشيوعي المغربي سنة 1944، و في الخمسينات نفي إلى فرنسا، بسبب مواقفه الوطنية المعادية للاستعمار الفرنسي، و عند الاستقلال الشكلي للمغرب سنة 1956، عاد أبراهام السرفاتي إلى المغرب، و في سنة 1959، و بعد تشكيل حكومة عبد الله إبراهيم⁴⁸⁰ ، التحق بديوان وزيرها في الاقتصاد عبد الرحيم بوعبيد⁴⁸¹.

480. تم تشكيل حكومة عبد الله إبراهيم ـ و هـ و أحـ قادة الجناح اليساري لحـزب "الاستقلال"، ثم أحـد المؤسسين ل "الاتحاد الوطني للقـوات الشـعبية"، بعـ د الانشقاق عن حزب "الاستقلال" سنة 1959.

481. عبد الرحيم بوعبيد أحد مؤسسي "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية"، و بعد ذلك ساهم في تأسيس حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"، و ظل كاتبا عاما للحزب إلى حدود وفاته، و عند تشكيل حكومة عبد الله إبراهيم تسلم حقيبة وزارة الاقتصاد، فأحاط نفسه بمجموعة من الاقتصاديين و التكنوقراط، من بينهم محمد الحبابي و أبراهام السرفاتي.

ظل أبراهام السرفاتي عضوا في الحزب الشيوعي المغربي، الذي تم حظره على يد حكومة عبد الله إبراهيم سنة 1959، إلى حدود 1970⁴⁸². و تحت تأثير الأفكار الثورية التي أطلقتها الثورة الثقافية الصينية، و انتشرت عبر العالم، كنقد للخطوط التحريفية داخل الاتحاد السوفياتي و الأحزاب الشيوعية التحريفية الدائرة في فلكه، و وصول أصداء الانتفاضة الطلابية الفرنسية في ماي 1968، و تأسيس الفصائل الفلسطينية الثورية، و خاصة، الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، التي جعلت أبراهام السرفاتي يلتقي بأمينها العام نايف حواتمة في عمان بالأردن، و ذلك سنة 1970.

في ظل هذه الأجواء، أخذ مسار حياة أبراهام السرفاتي النضالي، يدخل منعطفا جديدا، أدى به إلى الالتحاق بطاقم مجلة "أنفاس" المغربية، فأصبح عضوا نشيطا داخل هيئة تحريرها، مساهما بدور كبير في تحول المجلة، من مجلة ثقافية تأسست سنة 1966، إلى مجلة سياسية ابتداء من 1970، و ذلك إلى جانب مديرها عبد اللطيف اللعبي و آخرين. و خلال هذه الفترة، تشكلت الأفكار الثورية لدى أبراهام السرفاتي، التي جعلته ينسحب ضمن مجموعة من المناضلين الشيوعيين الثوريين، من الحزب الشيوعي التحريفي، و المساهمة في تأسيس منظمة ماركسية ـ لينينية، و ذلك في 30 غشت 1970.

ينتمي أبراهام السرفاتي إلى عائلة يهودية مغربية بورجوازية من أصول أندلسية، و قد لعب أدوارا مختلفة في مغرب ما بعد 1956⁴⁸³، كمثقف و اقتصادي و مهندس و أستاذ جامعي و مدير تقني بالمكتب الشريف للفوسفاط، كما لعب أدوارا مختلفة في تاريخ منظمة "إلى الأمام"، كأحد قادته الاتجاه الاتجاه الثوري داخلها، من 1970 إلى 1979، و في يناير 1979 التحق بالإتجاه الإصلاحي اليميني بقيادة المشتري بلعباس و عبد الله المنصوري، و شكل مع قادته الثالوث الذي قاد حربا قذرة ضد المنظمة و خطها الثوري، و بعد التحاق رفيقيه في التحالف الإصلاحي المقدس بخط الردة، التحق من جديد بالقيادة التي تشكلت سنة 1979⁴⁸⁴، فأصبح أحد قادة الخط التحريفي

^{482.} عرف الحزب "الشيوعي" المغربي مجموعة من التغييرات في اسمه، انظر في هذا الصدد مرجع سبق ذكره.

^{483.} حصل المغرب على استقلال شكلي سنة 1956 على إثر مفاوضات إيكس ليبان و لاسيل سان كلو.

^{484.} عاد أبراهام السرفاتي إلى احتلال موقع داخل اللجنة الوطنية الجديدة للمنظمة في شتنبر 1979، بعدما سبق له أن انسحب من المنظمة المركزية المحلية بسجن القنيطرة بداية 1979، و قد وضع شروطا لعودته إلى اللجنة الوطنية، سيتم الاستجابة لها من طرف القيادة الجديدة، و من المعلوم أن أبراهام السرفاتي الذي كان قد

الجديد، الذي أشرف على ما سمي بإعادة بناء المنظمة في الثمانينات، و هي العملية التي انتهت بالفشل في خريف 1985، كما كان أبراهام السرفاتي وراء بروز أهم الأطروحات التحريفية الجديدة داخل المنظمة، و التي انتهت بحلها سنة 1994⁴⁸⁵، بعد التخلي الشامل عن خطها الإيديولوجي و السياسي الثوري.

بحكم انتمائه الاجتماعي، ظلت تجربة أبراهام السرفاتي النضالية، عبارة عن معايشة و مسايرة غير مباشرة، دون احتكاك مباشر بالجماهير، أي متابعة فكرية و نقدية، و مسايرة تنظيمية ليس إلا، و ذلك، من خلال انتمائه فقط للهياكل التنظيمية للمنظمة، و بذلك، توفرت عوامل موضوعية و ذاتية لتربي داخله نزعة مثقفوية يسارية أحيانا، و يمينية أحيانا أخرى، حاول مرارا التخلص منها، لكن دون جدوى، لحد أنه صرح ذات مرة، و على رؤوس الملأ، و أمام مجموعة من مناضلي "إلى الأمام"، أنه طول حياته كان هيجليا، و في ذلك أكثر من معني الماذن و دون تبخيس لدوره التاريخ، في بلورة الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام"، خاصة، من 1970 إلى 1970، بمكن القول، أن الحضور الوازن

و دون تبخيس لدوره التاريخي في بلورة الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام"، خاصة، من 1970 إلى 1979، يمكن القول، أن الحضور الوازن للشهيد عبد اللطيف زروال داخل منظمة "إلى الأمام"، خاصة، بعد الندوة الوطنية الأولى⁴⁸⁷ و خصوصا، منذ صيف 1972، لعب دورا كابحا و ضابطا لتأرجحات أبراهام السرفاتي. لكن منذ استشهاد الرفيق عبد اللطيف زروال، في 14 نونبر 1974⁴⁸⁸، و بالأخص منذ 1976،

ساهم في صياغة بيان يوليوز 1979، الذي رد على أطروحات الموقعين على بيان تجميد العضوية الصادر في يونيو 1979 استمر في حملته المعادية للمنظمة، و التي كانت قد عرفت أوجها نهاية ماي 1979 (حملة ما يسمى ب 18 مليون)، كما استمر سرا في الهجوم على بيان يوليوز 1979، و في بداية شتنبر 1979 أعلن عن استعداده للعودة إلى التنظيم المركزي المحلي بشرط اتخاذ هذا الأخير قرار فتح نقاش واسع مع المجمدين، و في شتنبر 1979 عاد أبراهام السرفاتي إلى القيادة الجديدة ضمن صفقة سياسية.

^{485.} في سنة 1994، انعقد اجتماع بباريس حضره مجموعة من أطر منظمة "إلى الأمام" على إثر مجيء عبد المومن الشباري و عبد الله الحريف إلى باريس للمطالبة بحل منظمة "إلى الأمام" و مجلتها التي تحمل نفس الاسم، انظر مرجع سبق ذكره.

^{486.} أدلى أبراهام السرفاتي في هذا التصريح بعد مجيئه إلى السجن المركزي في يناير 1979، و ذلك أمام جمع عام لرفاق و مناضلي المنظمة، انعقد بحي "أ 1".

^{487.} انعقدت الندوة الوطنية الأولى لمنظمة "إلى الأمام"، التي انتخبت أول لجنة وطنية لها في يومي 31 دجنبر 1971 و فاتح يناير 1972.

^{488.} استشهد الرفيق عبد اللطيف زروال، و هو أحد أبرز قادة المنظمة الماركسية . اللينينية المغربية "إلى الأمام"، و ذلك يوم 14 نونبر 1974 بعدما تم اعتقاله يوم 5

بدأت التأرجحات تعود بالتدريج، سواء على مستوى الفكر، أو على مستوى الممارسة، لتعرف أعلى أشكالها سنة 1979⁸⁸، بعد تشكيله مع الثنائي المشتري بلعباس و عبد الله المنصوري ثلاثيا إصلاحيا يمينيا، قام بأدوار كبرى في محاربة الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام"، ثم انخرط أبراهام السرفاتي، بعد ذلك، في خط متواصل نحو معانقة خطوط تحريفية، سبق له أن عاش بعضها، قبيل تأسيس المنظمة وانخرط عاد إليها بمستويات أعلى و أعمق في ثمانينات القرن الماضي. و مما يجعل مهمة رصد تلك الانحرافات عملية معقدة، كون فكره، لم يخضع لحد الآن للتحليل و التركيب، رغم أن الأمر يتعلق فعلا بوجود فكر تحريفي متكامل، سيلقي بظلاله على تجربة الحركة الماركسية . اللينينية المغربية، و الحركة المغربية، بحيث لم تنج النماذج القائمة الآن، لما يسمى باليسار الجديد بالمغرب، من تاثير هذا الفكر و جاذبيته، بمعتى أنها تولدت في شروط تاريخية محددة ، من تحت عباءة هذا الفكر التحريفي ، سواء بشكل مباشر، كما هو الحال بالنسبة للنهج الديموقراطي الذي يدعي الاستمرارية لمنظمة "إلى الأمام" ـ و في حقيقة الأمر للخط التحريفي داخلها و 194 ـ أو بشكل غير مباشر، لفصائل أخرى تدعى الانتماء لليسار.

لقد ظل أبراهام السرفاتي، يعوض عن الممارسة النضالية المباشرة، بقراءة الكتب، مما جعل فكره يظهر في مجموعة من المجالات، و كأنه منتفخ و متضخم، تختلط فيه الوقائع المادية و الأوهام البورجوازية الصغيرة التي تعوض عن هذا الواقع المغيب لديه. و كان من الحتمي، أن تؤدي به تلك الطروحات التحريفية المتبناة خلال عقد الثمانينات، و المدفوعة إلى مداها الأقصى، خاصة بعد عودته إلى المغرب سنة

نونبر 1974.

^{489.} بين مارس 1977 و 15 يناير 1979 قضى أبراهام السرفاتي حوالي 22 شهرا معزولا عن باقي المعتقلين السياسيين و ذلك بالسجن المدني "غبيلة" بالدار البيضاء، و يتحدث أبراهام السرفاتي عن هذه الفترة في بعض كتاباته بشكل غامض حول المراجعات التي قام بها، و كل ما نعلمه علم اليقين هو تلك المواقف التي ظهرت للعيان بعد مجيئه إلى السجن المركزي بالقنيطرة في يناير 1979.

^{490.} الإشارة إلى تجربته داخل الحزب "الشيوعي" المغربي و حزب "التحرر و الاشتراكية" بعد ذلك، و هما تسميتان لنفس الحزب.

^{491.} يعتبر "النهج الديموقراطي" نفسه شكلا من أشكال الاستمرارية الفكرية و السياسية لمنظمة "إلى الأمام".

492 1999، إلى الدعوة إلى مبايعة الملكية، عبر الدعوة إلى تبني قيادتها لما يسمى بالمجتمع الديموقراطي الحداثي، لتنتهي بذلك حياته النضالية نهاية مأساوية.

هكذا، مرت تجربة أبراهام السرفاتي السياسية من ثلاثة مراحل، الأولى منها، اتسمت بالتحريفية و الإصلاحية 493، ثم المرحلة الثورية، و امتدت إلى حدود يناير 1979 494، ثم بعد ذلك، مرحلة ثالثة 495، عرفت عودة تدريجية و طويلة المدى إلى التحريفية، في مستوى أعلى، و انتهت بدخوله إلى المغرب، بعدما ساهم في حل منظمة "إلى الأمام" سنة 1994، و سقوطه النهائي في أحضان النظام الكمبرادوري. و يمكن تصنيف أبراهام السرفاتي، باعتبار ممارساته السياسية، و غزارة إنتاجه الفكري، كأبرز منظر، و زعيم للتحريفية الجديدة بالمغرب، منذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي.

أبراهام السرفاتي و الأطروحات التحريفية الجديدة الأطروحة الأولى

1) من الماركسية . اللينينية . إسهامات ماو (خط ماو) إلى الماركسية كمتدولوجيا

492. عودة أبراهام السرفاتي إلى المغرب سنة 1999.

493. امتدت هذه المرحلة من 1944 إلى 1970.

494. امتدت المرحلة الثانية من 1970 إلى يناير 1979.

495. امتدت المرحلة الثالثة من يناير 1979 إلى عودته سنة 1999 بعد مساهمته في تصفية المنظمة سنة 1994، و قد عرفت نهاية هذه المرحلة سقوطه النهائي في أحضان النظام الكمبرادوري، كما هو الحال بالنسبة لمن انتموا إلى التجربة و سبقوه إلى ذلك، و هناك من لا زال ينتظر الفرصة المناسبة للالتحاق. و ظل السرفاتي يبشر بالقيادة الملكية للمجتمع الديموقراطي الحداثي حتى مماته.

في المرحلة الممتدة من 1980 إلى 1994⁴⁹⁶، تم التخلي التدريجي عن الخط الإيديولوجي الثوري لمنظمة "إلى الأمام"على يد دعاة خط تحریفی جدید.

و قد قام التحريفيون الجدد داخل المنظمة، من أجل الوصول إلى أهدافهم، بتفكيك الخط الإيديولوجي على مراحل، أهمها مرحلتان أساسيتان:

- المرحلة الأولى 1980- 1985 (التفكيك الأول للخط الإيديولوجي).

منذ انطلاق مسلسل ما يسمى ب "إعادة بناء المنظمة"، قامت "القيادة الجديدة" التي أشرفت على ذلك، بتفكيك أول للخط الإيديولوجي، عن طريق التخلي عن "إسهامات ماو"، كمكون أساسي للخط النظري للمنظمة.

منذ 1972⁴⁹⁷ أصبح خط ماو مكونا أساسيا للخط الإيديولوجي للمنظمة، و خلال سنة 1974، عرفت منظمة "إلى الأمام" نقاشا واسعا، بمناسبة إعداد أول نظام داخلي لها، و ذلك على طريق الاستعداد لمؤتمرها الأول، و تضمن المشروع ديباجة أكدت على الخطوط العامة للخط النظري و الفكري و الاستراتيجي للمنظمة، الذي كثفته عبارة "الماركسية ـ اللينينية ـ إسهامات ماو"، و في أكتوبر 1974، و بعد استنفاذ النقاش حول الموضوع، تم الحسم النهائي في مشروع النظام الداخلي، الذي تضمنت ديباجته شعار "الماركسية ـ اللينينية ـ إسهامات ماو" كخط إيديولوجي للمنظمة، و حرب التحرير الشعبية كخط استراتيجي للثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية.

هكذا إذن، تم التخلي عن مكون أساسي في الخط الإيديولوجي للمنظمة بمبادرة فوقية بيروقراطية، لم تخضع لأي نقاش، رغم المعارضة التي أبداها العديد من الرفاق. كما تم هذا التغيير، خارج أي تقييم للخط الإيديولوجي على ضوء التجربة التاريخية للمنظمة، وكذلك خارج الأطر الشرعية التنظيمية التي حددها النظام الداخلي للمنظمة 498. لقد دشنت القيادة الجديدة نشاطها، بعملية انقلابية، مست الخط

^{496. 1994} هي السنة التي تم فيها الحل العملي لمنظمة "إلى الأمام" على يد الخط التحريفي الذي ساد داخلها.

^{497.} بالضبط، و للتدقيق، منذ صدور "تقرير 20 نونبر" سنة 1972. 498. انظر في هذا الشأن وثيقة "النظام الداخلي" لمنظمة "إلى الأمام" و التي تمت المصادقة عليها في أكتوبر 1974، و قد وضعت الوثيقة الشروط لأي تغيير يطرأ على

الإيديولوجي و الاستراتيجي في ذات الآن.

هكذا، تمت عملية ما سمي ب"إعادة بناء" المنظمة، و التي دامت من 1980 إلى 1985، في ظل خط إديولوجي جديد، يتبنى "الماركسية ـ اللينينية" ظاهريا، في وقت، بدا فيه التراجع واضحا عن مجموعة من القضايا التنظيمية و الاستراتيجية، شكلت محاور أساسية في الخط العام لمنظمة "إلى الأمام" (استراتيجية حرب التحرير الشعبية، النظرية اللينينية للحزب، خاصة مفهوم الاحتراف الثوري ⁴⁹⁹.) لقد شكل شعار "الماركسية ـ اللينينية" غطاء مزيفا، للعديد من التراجعات، التي ستعلن عن نفسها، بشكل واضح، بعد فشل مسلسل "إعادة البناء".

تبين التجربة التاريخية الملموسة، أن "الماركسية اللينينية"، لدى من تحكموا في دواليب القيادة الجديدة، لم تكن سوى خلطة من الأطروحات التحريفية، كانت تعمل بذكاء على ضرب الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام"، و مما سهل تمرير هذه الخلطة، كون أن أهم وثائق "إعادة البناء"، كانت تتميز بميزة أساسية و مشتركة، و هي غياب أي أفق أممي للعمل الثوري للمنظمة، بما كان يعني انقطاعا شبه تام و مقصود، عما كان يدور من نقاشات داخل الحركة الشيوعية الثورية العالمية 500، و مثال على ذلك، وثائق مثل "حول بعض القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" (أبريل 1980 موقعة ب "القيادة") التي، خلافا، لكل الوثائق الأساسية لمنظمة "إلى الأمام"، قد غيبت الأبعاد الأممية و العربية و المغاربية للثورة المغربية، و على نفس المنوال، سار "مشروع النظام الداخلي الجديد للمنظمة " لسنة 1982. بهذا الاتجاه التحريفي، الذي رسمته القيادة الجديدة، يكون قد حصل تقاطع مع الخط الإصلاحي اليميني، الذي دافع هو الآخر عن منظور استراتيجي شوفيني، يعزل الثورة المغربية عن أبعادها الثلاثة (انظر وثيقة "نظرية الثورة في الغرب العربي").

خط المنظمة، و بوبت ذلك. نشرت الوثيقة على موقع "30 غشت".

^{499.} انظر كراسة "الوثائق الأساسية للمنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام"، 1970 ـ 1980 : الخط الثوري، الجزء الأول"، منشورات موقع "30 غشت". 500 ـ يغيب عن وثائق ما يسمى ب "إعادة البناء" البعد الأممي، خلافا للوثائق الأساسية للمنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام".

- المرحلة الثانية 1985 – 1994 (التفكيك الثاني للخط الإيديولوجي)

بعد التفكيك الأول للخط الإيديولوجي، و في مسعى حثيث، لتأسيس خط تحريفي جديد، لجأ التحريفيون الجدد داخل منظمة "إلى الأمام" إلى تفكيك ثان، حينما، قاموا بعملية فصل اللينينية عن الماركسية، و قد تحقق لهم ذلك، في المرحلة الثانية الممتدة من سنة 1985 إلى سنة 1994 (تاريخ حل المنظمة). و إذا كان التفكيك الأول قد مر في صمت، فإن التفكيك الثاني صاحبته تصريحات و كتابات كثيرة، محاولة تبرير هذا الانتقال الجديد من "الماركسية ـ اللينينية إلى الماركسية، ك"متدولوجيا للدينامية الاجتماعية"، أو ما أطلق عليه التحريفيون الجدد ب "الجوهر الحي للماركسية".

لقد شكل فشل مسلسل ما يسمى ب "إعادة البناء"، الذي اشرفت عليه القيادة التحريفية الجديدة، دفعة قوية، للاتجاه التحريفي، لكي يتحرر من القيود السابقة، و لينخرط بشكل كبير، إلى جانب القوى التحريفيية الأخرى، في عملية التصفية النهائية للخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام" و للحملم. هكذا، توجهت معاول التحريفيين الجدد رأسا إلى الخط الإيديولوجي، و قامت بتخريبه، و الإعلان عن غزوتها على رؤوس الملأ، تحت شعار "إعادة تجديد خط المنظمة الإيديولوجي و التنظيمي".

بهذه الطريقة، تم التخلي النهائي عن اللينينية، و الإعلان عن تبني "الماركسية كمتودلوجيا للدينامية الاجتماعية".

و خلال هذه المرحلة، برز أبراهام السرفاتي، كقائد للجوقة التحريفية الجديدة، بدون منازع، و كأهم منظر للتحريفية الجديدة بالمغرب⁵⁰¹، مما جعله يستحق لقب "التحريفي الأول بالمغرب". و قد قام أبراهام السرفاتي، خلال سنوات الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي، بمراجعات عديدة للماركسية ـ اللينينية، تميزت بهجوم مسعور على اللينينية، و تحميلها كل الشرور التي ألمت بالتجارب الاشتراكية، خلال القرن 20.

و بطبيعة الحال، و ككل الخطوط التحريفية التي انبثقت من داخل الحركة الشيوعية العالمية، منذ عصر برنشتاين، و التي كانت دائما تقدم

^{501.} في الحقيقة، فإن التحريفي الأول في المغرب هو على يعتة، الذي لقب بشيخ التحريفيين بالمغرب، أما أبراهام السرفاتي فهو بالفعل التحريفي الأول بالمغرب، لكن بالنسبة لما يسمى ب "اليسار الجديد" بالمغرب، و هما معا ساهما في إفشال تجربتين مختلفتين لبناء حزب ماركسي ـ لينيني للطبقة العاملة المغربية.

نفسها، على أنها تجديد للماركسية، قامت السرفاتية، و من سار على نهجها، بتقديم بضاعتها الفاسدة، على أنها تجديد للخط الإيديولوجي و التنظيمي للمنظمة، بل تجديد للماركسية، التي قام التحريفيون الجدد بسلخها عن مضمونها الثوري.

في مقال صادر في مجلة "إلى الأمام"، تحت عنوان "حول مسار الثورات الاشتراكية في العالم الثالث ـ تفكير انطلاقا من مأساة يناير 1986 في جنوب اليمن ـ مجلة "إلى الأمام" عدد 11 - 12 يناير 1987، حاول الكاتب (المعني هنا أبراهام السرفاتي)، الترويج لأسطورته حول ما أسماه تجدد و تجديد الأحزاب الشيوعية العربية (أي الأحزاب الشيوعية التحريفية العربية) التي توهم الكاتب، أنها، بدأت تسير في طريق التجديد الثوري، في نفس الوقت الذي دعمت فيه علاقاتها مع الحركة الشيوعية العالمية، التي كانت تعيش هي نفسها مرحلة من التجديد، و ذلك تحت تأثير الثورات الكوبية و الفيتنامية و النكارغوية. و عليه دعا صاحب المقال، بل اعتبر من واجب الثوريين الماركسيين ـ اللينينيين المغاربة و العرب، المساهمة في هذا التجديد، و ليس الابتعاد عنه، "يا ماجاب الغراب لأمه"، كما يقول المثل المصري.

في جواب عن سؤال لأسبوعية "لوجورنال"502، (السؤال هو: هل مازلتم ماركسيا ـ لينينيا؟) ،يقول أبراهام السرفاتي:

"بالنسبة لي، فالماركسية هي أساسا ميتودولوجيا، إنها طريقة التحليل للمجتمعات و الدينامية الاجتماعية. لقد قدمت الماركسية نقدا للرأسمالية، لا أكثر من ذلك، ليست نموذجا، ليست بوصلة كما قيل".

و في سؤال آخر لنفس الأسبوعية: هل الماركسية ـ اللينينية طالها النسيان؟

أجاب منظر التحريفية الجديدة:

"لقد قدمت منذ سنوات، خاصة في فرنسا، نقدا أساسيا لما يسمى باللينينية، إن ما يميز اللينينية هي نظرية حزب الطليعة. أنا أقول إن هذه النظرية خاطئة تماما، و قادت الاتحاد السوفياتي إلى الكارثة، و الأحزاب الثورية في العالم أيضا، التي أصبحت الماركسية عندها عقيدة ". و يعرف أبراهام السرفاتي ماركسيته الجديدة، بما يلي:

"الماركسية، بالنسبة لي ، هي أولا، و قبل كل شي ء، إن لم أقل و حسب، ميتودولوجيا الدينامية الاجتماعية، إنها ليست عقيدة، و

^{502. &}quot;لوجورنال" صحيفة أسبوعية مغربية كانت تصدر في نهاية التسعينات و بداية الألفية الثالثة، و كان يديرها أبو بكر الجامعي، و قد تم منعها على يد عبد الرحمان اليوسفي الوزير الأول المغربي لما يسمى بحكومة "التناوب"، و قد خصصت في عددها 17 ـ 23 أبريل 1999 حوارا مع أبراهام السرفاتي.

الماركسيون الفعليون كلهم يعرفون ذلك. و قد عبر ماركس عن ذلك، عندما نفى كونه ماركسيا، ليست عقيدة فحسب، بل، لا يجب أخذها أنها مجموعة وصفات جاهزة للتطبيق، و لا وجود لنموذج ثوري"⁵⁰³.

قبل الخوض في جوهر الأفكار التحريفية لأبراهام السرفاتي، لا بد من توضيح نقطتين أساسيتين، الأولى، و تهم ما أسماه ب "الماركسيين الفعليين"، و هنا بعد تبخيس اللينينية، و طرد ستالين من لائحة "الماركسيين الفعليين"، نصب منظر التحريفية الجديدة تروتسكي و التروتسكيين في طليعة هؤلاء، يقول السرفاتي:

"... علينا القيام بفرز داخل من سموا برواد الماركسية. اللينينية الكبار في القرن 20، و طبعا لا مجال للحديث عن ستالين، بل، و أغتنم هذه الفرصة، لأحيى الحركة التروتسكية، و لأحيى أولئك الذين كانوا على بينة، منذ العشرينيات، من السيرورة الستالينية في الاتحاد السوفياتي"504.

إنها هدية يقدمها منظر التحريفية الجديدة أبراهام السرفاتي، لأحد رواد التروتسكية العالمية: إرنست منديل⁵⁰⁵، علما، أن هذه الحركة، لم تقدم جوابا عن التحولات التي عرفها الاتحاد السوفياتي، ما دامت مقولاتها و مفاهيمها، لا تتجاوز ما أسمته ب"الدولة العمالية المبقرطة" في الاتحاد السوفياتي، و أوربا الشرقية، الشيء الذي، لا يرقى إلى مستوى الإسهامات الكبرى للحركة الشيوعية الماركسية ـ اللينينية، بقيادة ماوتسي تونغ، و العديد من الثوريين⁵⁰⁶.

أما استعمال قولة ماركس الشهيرة، بأنه ليس ماركسيا، فلا تعدو كونها تشويها للحقائق التاريخية، و ركوبا على ذلك التزييف، لخدمة و تبرير ترهات تحريفية، على نفس الطريقة، التي يلجأ إليها كل التحريفيين عبر العالم.

503. انظر كتاب "الاشتراكية أي مستقبل"، حوار تاريخي بين أبراهام السرفاتي و إرنست منديل، منشورات "النهج الديموقراطي " 1996.

504. نفس المرجع السابق ذكره.

505. إرنست منديل، اقتصادي بلجيكي، أحد قادة الأممية الرابعة التروتسكية.

506. انظر ملف "المعركة الصينية ضد التحريفية"، و كذلك كتاب "الصراعات الطبقية في الاتحاد السوفياتي" لنفس الكاتب، خاصة المجلد الأول و الثاني، و كتاب "التروتسكية "ل مافراكيس، ثم كتاب "اللينينية أو التروتسكية" ل هاربال، و اللائحة طويلة.

و بالعودة إلى التاريخ، سنجد أن أبراهام السرفاتي و أمثاله، يسوقون أكاذيب، و يحرفون الكلم عن مواضعه.

و يعلم الجميع، أن الحركة الاشتراكية في فرنسا، قد تعرضت إلى ضربة قوية، بعدما تعرضت كومونة باريس لمذبحة رهيبة، لكن بعد ذلك، و في سياق النمو الذي كانت تعرفه أوربا عموما، و فرنسا خصوصا، بدأت تظهر داخل الطبقة العاملة الفرنسية، العديد من التيارات الاشتراكية، أحدها، كان يدعي انتماءه لكارل ماركس، وكان هذا التيار يعرف ب"الغيسديون"، نسبة لجول غيسد 507. و لرفع اللبس عن حقيقة هذا الانتماء، كتب انجلز رسالة إلى برنشتاين، بتاريخ 2 نونبر 1882، و قد جاء فيها:

"إن ما يسمى ب"الماركسية" بفرنسا، هو حقا مقال خاص جدا، لحد أن ماركس، قال للافارغ: إن ما هو مؤكد هو أنني لست ماركسيا". في حقيقة الأمر، لم يكن الغسديون سوى إحدى منوعات، لما كان يسمى بالاشتراكية الفرنسية، حتى و إن اتفقوا على الاستيلاء على السلطة و التشريك، لقد ظلوا يجهلون المادية التاريخية و المادية الجدلية، و اختزلوا الماركسية في الاستيلاء على السلطة، و تقول الأسطورة، أن جول غيسد زعيم هذا التيار، المدعي الماركسية، كان يتوفر على كل مؤلفات كارل ماركس التي امتلأت بها مكتبته، و عند مماته، اكتشف أنصاره، أن صفحات تلك الكتب، ظلت ملتصقة مع بعضها، تعبيرا عن أن زعيم التيار لم يطلع عليها أبدا.

و في رسالة أخرى لإنجلز إلى برنشتاين بتاريخ 25 أكتوبر 1882، يرفع فيها اللثام، عن حقيقة اتصاله هو و ماركس بجول غيسد، يقول انجلز:

"فماركس، وأنا، لم تكن لنا أي مراسلة مع غيسد، لم نكتب له إلا في مناسبات تهم بعض القضايا المحددة، و ما كتبه لافارغ لغيسد لا علم لنا به، إلا بصفة عامة، و نحن بعيدون عن كل ما كتبه غيسد للافارغ، و الله وحده يعلم أية مشاريع كانا يتبادلانها، بدون أن نعلم شيئا بتاتا عنها، و ماركس، كما أنا، قدمنا نصائح بين الفينة و الأخرى، إلى غيسد عن طريق لافارغ، لكن قليلا ما تم الأخذ بها. حقا جاء غيسد إلى هنا (المقصود لندن)، حينما كان الأمر يتعلق ببلورة مشروع برنامج للحزب العمالي الفرنسي.

في حضور لافارغ وأنا، أملى عليه ماركس، و هو يمسك بالقلم، حيثيات هذا البرنامج (...)، و لكن قليلا ما كان غيسد يتحدث باسم

^{507.} جول غيسد، اشتراكي فرنسي (1845 ـ 1922)، ادعى تبنيه الماركسية، و لم يفقه منها شيئا، و عنه قال ماركس قولته الشهيرة "كل ما أعرفه أنني لست ماركسيا"، و عندما توفي وجد أتباعه أنه لم يفتح يوما كتابا لماركس، رغم أن مكتبته كانت تضم كل كتب ماركس.

ماركس، لكن كم كان قليلا ما يعبر غيسد عن ماركس، و يتجلى هذا من خلال إقحام نظريته ،غير ذات المعنى، حول "الحد الأدنى للأجور" ". مما جاء أعلاه، يتبين أن ماركس و انجلز، كانا على بينة من الواقع الفكري و النظري المدقع لتيار الغسديين، الذي كان يعتبر نفسه ماركسيا، في وقت كان فيه هذا التيار، يجهل جهلا تاما المبادئ الأساسية للنظرية الماركسية (المادية الجدلية و المادية التاريخية)، كجزء من الحركة الاشتراكية الفرنسية، التي كانت تتحرك بدون مفهوم إيديولوجي و برنامج واضح.

و قد ظل هذا الاتجاه سائدا، إلى حدود تأسيس الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1920، الذي ورث العديد من نواقص الحركة الاشتراكية الفرنسية، التي سرعان ما عادت لتسود داخل الحزب، و بدورها ورثت الأحزاب الشيوعية المغاربية عن الحزب الشيوعي الفرنسي تلك الانحرافات.

إن قولة ماركس الشهيرة، تعني التبرؤ ممن يدعون الماركسية، و الماركسية منهم براء، و الحال أن المعنيين كانوا جاهلين بمبادئها، و هنا تنفضح أكاذيب الذين تنصلوا من انتماءاتهم السابقة للفكر الماركسي و الماركسي . اللينيني، و من هنا كذلك يتضح الاستعمال المغرض للقولة الشهيرة لماركس "إن ما هو مؤكد أنني لست ماركسيا"، بهدف التغطية على تحريفيتهم الجديدة508.

2) من المادية الفلسفية إلى المثالية الفلسفية

انتقل أبراهام السرفاتي، المنظر الرئيسي للتحريفية الجديدة بالمغرب، من الماركسية عموما، إلى ما أصبح يطلق عليه ب"الحداثة"، و جوهرها انبثاق الفرد و الفرد الخلاق، و بعبارة بيديكند (رياضي فرنسي من القرن 19)، قال أبراهام السرفاتي "إننا من جوهر إلاهي، و نمتلك سلطة الخلق".

إنه تناقض صارخ مع جوهر الفكر المادي الجدلي التاريخي، و تبن سافر، ليس للحداثة بقدر ما هو "الحداثوية"بعينها، و ذلك كقاعدة لوجهة نظره الجديدة.

و من خلال، القراءة لمحاضرته المعنونة ب"انبثاق المجتمع المدني في السياسي في زمن الحداثة، بتاريخ 11 - 12 - 95، نجد تحديد

^{508.} لقد استعمل كل التحريفيين هذه العبارة للتغطية على تحريفيتهم الجديدة، و نجدها في مقالاتهم و كتاباتهم.

السرفاتي لمفهومه حول الحداثة و جوهرها، هذا الجوهر الذي يرى منظر التحريفية الجديدة، أنه تم التمويه عنه في هذا القرن (يعني هنا القرن 20)، عن طريق نجاح الجواب الجماعي (الكوليكتفيست) على المجتمع الرأسمالي (يعني بذلك التجارب الاشتراكية في القرن 20)، فمن رأى حسب زعمه، هذا الفيلم حول انتفاضة سلمية لسكان لبزيغ، في أكتوبر 1989، و التي سبقت سقوط جدار برلين، سيفهم، إن لم يكن قد فعل ذلك، فشل هذا الجواب (أي الاشتراكية)، ذلك حسب الكاتب، أن الحداثة هي انبثاق الفرد، التي تتأكد اليوم بقوة أكثر من ذي قبل، على صعيد الكوكب، و ذلك تحت تأثير قوتين محركتين أساسيتين و متلاقيتين، و هما:

- تأثير الأولى، و المعني تأثير الثورة المعلوماتية، التي جعلت الخلق و الإبداع في متناول الفرد، حتى بالنسبة للميادين التكنولوجية، المخصصة لحد الآن، لمالك الرأسمال الخاص، أو العام.

أما القوة الثانية المؤثرة، فهي تحرر النساء، ذلك التحرر، الذي فتح الطريق لتفتح الذاتية الخلاقة لجميع النساء و الرجال، و هذا، غير معروف في تاريخ البشرية.

هكذا إذن، يعتبر الماركسي سابقا أبراهام السرفاتي، أن الحداثة هي في جوهر انبثاق الفرد الخلاق، لحد أن النساء، هن كذلك، و بشكل غير مسبوق في التاريخ، استفدن من ذلك، لتنفتح ذاتيهن الخلاقة.

يقول التحريفي الجديد، أبراهام السرفاتي، على لسان ديديكند: "نحن من جوهر إلاهي، و نمتلك سلطة الخلق".

هكذا، فالحداثة، و جوهرها الفرد، و الفرد الخلاق، بدأ انتصارها منذ قرون، بما يوحي، بانتصار الفكر العقلاني الحداثي البرجوازي، الذي جعل من الفرد المعزول، أساس شعاراته حول المساواة و الحرية و الأخوة. و بطبيعة الحال، تصبح تجارب البناء الاشتراكي، و الثورات الاشتراكية، مجرد قوس تم إغلاقه بعد سقوط هذه التجارب، و بذلك، استعادت الحداثة وهجها و حيويتها و سيرورتها القائمة على انبثاق الفرد الخلاق.

نحن إذن، أمام فكر يعود بنا إلى مفهوم للجوهر الإنساني العابر للتاريخ، أي المعزول عن العلاقات الاجتماعية، جوهر دائم و أبدي و أزلي، جعل هذا الإنسان يمتلك سلطة الخلق، بإيحاء من القوة الإلهية.

يذكرنا هذا، بالكتابات الدينية السماوية، حيث "في البدء كانت الكلمة، و علم آدم الأسماء كلها"، كما يذكرنا بالفلسفة الأفلاطونية المثالية،

التي جعلت من عالم المثل المعلقة في السماء، محركا للمعرفة، من خلال التذكر، حيث تتذكر الروح عالما روحيا ،عاشته في زمن ما. لقد سبق لماركس، أن صوب سهام نقده لمثل هذه الترهات، بموضوعاته الشهيرة حول فيورباخ، و نفس الشيء فعله في نقده لإيديولوجية حقوق الإنسان، القائمة على الفرد المجرد من كل جوهر اجتماعي و تاريخي، و المعتمدة على فلسفة الحق الطبيعي⁵⁰⁹.

إن هذا الانعطاف ب 360 درجة، انتقل بأبراهام السرفاتي، من الفكر المادي التاريخي (الجماهير صانعة و خالقة التاريخ، عبر صراعها الطبقي، الصراع الطبقي محرك التاريخ)⁵¹⁰، إلى الفرد الخالق، أي الفرد البورجوازي في المجتمع الرأسمالي، بدل الذات الخالقة في الفكر الثوري الاشتراكي العلمي، أي الطبقة العاملة و الجماهير الكادحة.

لقد استأنفت الحداثة سيرها التاريخي⁵¹¹، بعدما حاولت التجارب الاشتراكية التمويه عليها، كما يقول أبراهام السرفاتي، هنا، تتجلى لنا أطروحة "الماركسية مجرد ميتودولوجيا" لا غير، عندما حاول الكاتب، أن يشرح لنا كيف تحركت الحداثة من جديد، بعد سقوط خصمها الاشتراكية.

و نجد هنا كذلك، أن منظر التحريفية الجديدة، قد اعتمد على ما أسماه بالثورة المعلوماتية، باعتبارها محركا أساسيا، على الصعيد الكوني. هكذا إذن، لم يعد هناك لا طبقات و لا صراع طبقي محركا للتاريخ، و للتطور المجتمعي، كل ما هنالك، أن صاحب هذه النظرة، قد سقط في ميكانيكية فجة، حيث التقنية و التكنولوجيا، خارج العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية، هي محرك الحداثة، أي التاريخ بالمعنى الذي يفهمه السرفاتي، و هذا خروج سافر عن جوهر الفكر الماركسي، حيث الصراع الطبقي المرتبط و المتفاعل جدليا بالبنية الاقتصادية، و حيث أن الناس يغيرون التاريخ في شروط محددة، و ليس من عدم، هؤلاء الناس الخالقون المبدعون هم منتجو الخيرات المادية للمجتمع.

إن الجماهير هي خالقة التاريخ، أما الفرد البرجوازي المعزول، و الوهمي في نفس الوقت، هو حلم البرجوازية بمجتمع على مقاسها : مجتمع

^{509.} انظر "نقد فلسفة الحق" ل هيجل، كارل ماركس و "المسألة اليهودية"، و موضوعات حول فيورباخ" ل كارل ماركس، و"فيورباخ و نهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية" ل انجلز.

^{510.} انظر "البيان الشيوعي": "إن تاريخ كل مجتمع إلا يومنا هذا لم يكن إلا تاريخ صراع الطبقات".

^{511.} يعني هذا من منظورنا نحن، انتصار الامبريالية.

الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، و سلطة استغلال و اضطهاد الأغلبية الساحقة من الرجال و النساء، أي المنتجون و المنتجات، الكادحون و الكادحات، هؤلاء و تلكم، الذين سحقتهم و تسحقهم باستمرار، آلة "الحداثة"، التي تغنى بها أبراهام السرفاتي، و معه جوقة التحريفيين الجدد.

لقد أقحم "الماركسي الميتودولوجي"، أي التحريفي الجديد، مسألة تحرر النساء، كمحرك أساسي آخر للحداثة، التي أصبحت إيديولوجية جديدة لديه بدل الاشتراكية، متناسيا، أن المسألة النسائية كقضية اجتماعية ،لا زالت مطروحة على جدول أعمال النضال، من أجل تحرر حقيقي للنساء، و من أجل الاشتراكية، و ضد الباترياركا و الرأسمال. فعن أي تحرر للمرأة يتحدث منظر التحريفية الجديدة؟

إن المرأة التي أصبح لها، في ظل مجتمع الحداثة، إمكانية الخلق و الإبداع، تعني هنا المرأة البورجوازية، التي و إن ناضلت من أجل تحررها، فإنما تفعل ذلك، ضد الرجل من طبقتها، بهدف تحقيق المنافسة الحرة معه، على مستوى الملكية الخاصة، و الحق في استغلال العمال و الكادحين، و ما سياسات المناصفة، و غيرها، سوى تأكيد لذلك، أي البحث عن احتلال أعلى المراتب الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في المجتمع الراسمالي، تلك المراتب، التي تضخ لها أعلى الأجور، و مواقع "الشرف" بين مثيلاتها من النساء البرجوازيات، و بين زملائها الذكور، من البرجوازيين المستغلين (بكسر الغين).

إن منظر التحريفية الجديدة هنا، خلافا لما يظهره انبهاره بالمرأة و تحررها، يتبث و ينتج في نفس الوقت، إحدى مسلمات الفكر النسواني البورجوازي، الذي يختلف جوهريا في غائيته النضالية، عن الفكر الاشتراكي الماركسي ـ اللينيني. تقول كلارا زتكين، في هذا الصدد:

"إن نضال تحرر المرأة البروليتارية، لا يمكن أن يكون شبيها بذلك الذي تخوضه المرأة البورجوازية، ضد الرجل من طبقتها، بل على العكس، فنضالها هو نضال مع الرجل من طبقتها، ضد طبقة الرأسماليين {....}

إن الهدف النهائي لنضالها، ليس المنافسة الحرة مع الرجل، و لكن انتزاع السلطة السياسية من طرف البروليتاريا"512.

^{512.} انظر خطاب "كلارا زتكين" أمام مؤتمر غوتا للحزب "الاشتراكي الديموقراطي الألماني" بتاريخ 16 أكتوبر 1896.

الأطروحة الثانية

من الأطروحات الماركسية . اللينينية التأسيسية حول التحريفية إلى المراجعات التحريفية الجديدة

بشكل موازي مع عملية تفكيك الخط النظري العام لمنظمة "إلى الأمام"، قام التحريفيون الجدد، بزعامة أبراهام السرفاتي، بإسقاط المنظومة الفكرية و النظرية للمنظمة، المتعلقة بالتحريفية العالمية، و بالانتماء إلى خط الثورة العالمية، الذي دافعت عنه الثورة الصينية و الثورة الألبانية.

و قد مرت هذه السيرورة بمرحلتين أساسيتين، دامت الأولى إلى حدود سقوط الاتحاد السوفياتي، و جدار برلين،و جاءت الثانية بعد ذلك. و قد انتظر التحريفيون الجدد، إلى حدود 1992، للإعلان عن موقفهم من ذلك السقوط، بعد ما سبق لهم أن روجوا مجموعة من الأوهام، و الأفكار التحريفية، حول الاتحاد السوفياتي و الأحزاب الشيوعية التحريفية.

بالاعتماد على البيان الصادر عن منظمة "إلى الأمام" بمناسبة الذكرى 22 لتأسيسها⁵¹³، نجد أن البيان المذكور، قد استعمل مصطلحات جديدة، من قبيل "الاشتراكية المبقرطة" للاتحاد السوفياتي، هو "الاشتراكية المبقرطة"، و ليس التحريفية، و هذا، ما نقرأه في الفقرة التالية:

" تميزت الأيام الأخيرة لشهر غشت 91، مع انهيار ما كان متبقيا من "الاشتراكية المبقرطة" في الاتحاد السوفياتي سابقا ...".

و في سياق تحليل وضع ما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، جاء في البيان ما يلي:

"و مع ذلك، و رغم الاضطراب الإيديولوجي، الذي استولى على اللذين كانوا يثقون أكثر من اللازم بالنموذج السوفياتي، تنتظم في العالم أنوية المقاومة، خاصة، من طرف أولئك الذين يستخرجون الدروس من التساؤلات المشروعة، التي يطرحها انهيار هذا النموذج".

نحن هنا، فقط، أمام انهيار نموذج، لكن ما هي يا ترى الدروس المستخلصة من التساؤلات المشروعة، التي يتحدث عنها البيان؟

^{513.} صدر بيان الذكرى 22 لتأسيس منظمة "إلى الأمام" بمجلة "إلى الأمام"، عدد 3 شتنبر 1993، و للتذكير فقد أصبح أبراهام السرفاتي، ابتداء من العدد الأول، أبريل 1992 رئيس تحرير مجلة "إلى الأمام".

فلنقرأ الجواب من نفس المرجع، دائما:

"إن بلدانا من العالم الثالث، كالفيتنام وكوبا، التي كانت قد شرعت في بناء الاشتراكية، انطلاقا من ثورات شعبية، و اتبعت النموذج السوفياتي، تبدل مجهودا لتصحيح النتائج السلبية، و هذا، بالنسبة لكوبا بالرغم من التطويق الإمبريالي، أما الصين، فهي، لا تزال مستمرة في تشييد طريقها الخاص نحو الاشتراكية".

بعد استعمال مفهوم النموذج، للتعبير عن سقوط النظام التحريفي في الاتحاد السوفياتي، و ذلك دون التعبير عن الطبيعة السياسية و الإيديولوجية و الطبقية للنظام الذي سقط، يظهر أن كتبة البيان المذكور أعلاه، و تحت إشراف زعيمهم التحريفي، رئيس تحرير مجلة "إلى الأمام"، كانوا يغطون في نوم عميق، لما استفاقوا، تجلى لهم فيما يتجلى للنائم، أن مجموعة من البلدان (كوبا، فيتنام، الصين) قد خرجت من أخطائها، و شرعت في تشييد و بناء الاشتراكية مجددة إياها و مطورة لها، و الحال، لو أخذنا نموذجين فقط، و هما النموذج الصيني و الفيتنامي، سنجد أن العالم كله، إلا أصحاب البيان إياه، قد أدرك أن هذين البلدين، قد شرعا بالفعل، في العودة إلى الرأسمالية، و على أوسع نظاة،

هكذا إذن، أصبحت التحريفية في هذه البلدان، طريقا لتجديد الاشتراكية، و ما الانقلاب، و النهج، اللذان قادهما دينغ سياو بينغ في الصين، سوى طريقا خاصا نحو الاشتراكية.

لم يكن هذا التحول في المواقف، لدى التحريفيين الجدد بقيادة زعيمهم أبراهام السرفاتي، مفاجئا، فقد أتحفنا منظر التحريفية الجديدة، خلال الثمانينات، بمجموعة من الأطروحات، طالما، رددها في السجن المركزي إبان ذلك العقد، فخلال حقبة غورباتشوف، على رأس قيادة الحزب "الشيوعي" السوفياتي، كان أبراهام السرفاتي يروج لأطروحته، التي مفادها، أن الاتجاهات التحريفية و التكنوقراطية، التي كانت مهيمنة على قيادة الحزب في الستينات، و السبعينات، قد تجووزت في جانبها الأساسي، بفضل حركة عميقة، منبثقة من الشرائح الطليعية للطبقة العاملة السوفياتية، المدعمة بأحسن مثقفيها، هذه الحركة ستجد تجسيدها في المؤتمر 27 للحزب.

هكذا إذن، استعادت البروليتاريا السوفياتية، بقيادة غورباتشوف، موقعها و قيادتها للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي.

فلنقرأ ما أتحفنا به في هذا الصدد، علما أنه لم ينس في سياق حديثه، من مغالطتنا في موضوع قطيعة منظمة "إلى الأمام" مع الاتحاد

السوفياتي، حين أخبرنا أننا في الواقع لم نصل، كما يقول، كمنظمة لمثل هذه القطيعة، الشيئ الذي تناقضه كل الوثائق الأساسية للمنظمة، منذ التأسيس في غشت 1970، و إلى حدود 1980، يقول أبراهام السرفاتي :

"يجب أن نوضح هنا، هذه النقطة الثانية، لقد ظن عدد منا، أن تشكل هذا "اليسار الجديد" الماركسي ـ اللينيني ، كان يستجيب، ليس فقط لمواجهة التيار التحريفي في العالم العربي، و لضرورة بلورة مستقلة لنظرية و ممارسة ثورية بروليتارية، تتلاءم و الواقع الملموس لبلداننا، و لكن أيضا لضرورة الابتعاد، بل القطيعة مع الحركة الشيوعية العالمية، التي كانت آنذاك، تحت هيمنة الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي، الخاضع هو نفسه للتحريفية ، يظهر أنه يمكن، أن يصحح اليوم هذا التصور الثاني – رغم أننا في الواقع ،لم نصل كمنظمة إلى مثل هذه القطيعة – و كما سأبين ذلك، في دراسة مقبلة حول المؤتمر 27 للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي، فإن الاتجاهات التحريفية و التكنوقراطية، التي كانت مهيمنة في قيادة الحزب في الستينات و السبعينات قد تجووزت، في جانبها الأساسي، بفضل حركة عميقة منبثقة من الشرائح الطليعية للطبقة العاملة السوفياتية المدعمة من أحسن مثقفيها، و قد وجدت هذه الحركة تجسيدا في المؤتمر 27.

من المضحك- المبكي، أنه لو تتبعنا الخيط الرابط لفكر أبراهام السرفاتي التحريفي سنجد، و هذا من مفارقات هذا الفكر، أن ما سقط في الاتحاد السوفياتي، هو نظام اشتراكي بقيادة حزب شيوعي، تقوده الطبقة العاملة السوفياتية، و خيرة مثقفيها، لكن ما نقرأه في بيان الذكرى 22 مخالف لذلك، عندما يخبرنا أن ما سقط هو "الاشتراكية المبقرطة للاتحاد السوفياتي سابقا".

و بعد سنتين من التأمل، قام منظر التحريفية الجديدة بالمغرب، أبراهام السرفاتي، بدورة من 360 درجة، في نص له تحت عنوان "تأملات نظرية"⁵¹⁵.

ففي حديثه عن مسار الثورة البلشفية، يقول:

"بل الأفظع من ذلك، حيث اتضح، أن هذه الثورة (يعني الثورة البلشفية)، تحولت خلال العشرينيات إلى نقيضها، مولدة وجها من الوجوه البشعة للتوتاليتارية، التي أدمت قرننا الحالي. في هذه الشروط، يلزم علينا، أن نراجع ما كان يظهر كأدوات لإنجاح هذه الثورة، و أساسا

^{514.} انظر مقال حول "مسار الثورات الاشتراكية في العالم الثالث"، مرجع سبق ذكره.

^{515.} مقالة نظرية لأبراهام السرفاتي، صدرت بمجلة "الأفق"، و النص العربي المترجم، عدد 47، 29 يناير ـ 15 فبراير 1994، ص 3.

مفهوم الحزب الثوري".

بعد الاتحاد السوفياتي وكوبا و الفيتنام، عالج كاتب مقال"الثورات الاشتراكية في العالم الثالث"⁵¹⁶، مجموعة من الحالات، تنبعث منها رائحة تحريفية جديدة، حيث ينتقل إلى أفغانستان في جولته المكوكية حول الحركة الشيوعية العالمية، التي بدأت تتجدد، فكتب قائلا: "و ما كان من بد التفكير أيضا في التمزقات الدموية للحكم الثوري في أفغانستان سنة 1979، حيث كادت سياسة التدمير الذاتي، المنتهجة من طرف حفيظ الله أمين رئيس أفغانستان، أن تؤدي إلى نفس النهاية 517، لولا التدخل السوفياتي في دجنبر 1979، ذلك التدخل الذي نعرف ثمنه الباهض على المستوى الدولى".

و لتبرير هذا الموقف المزري عن أفغانستان، حيث كان قد قام انقلاب عسكري، بقيادة حزب شيوعي تحريفي، منفصل كل الانفصال عن الجماهير الأفغانية، و مدعم من طرف الاشتراكية الامبريالية السوفياتية (تحت قيادة ليونيد بريجنيف)، التي لم تجد غضاضة في التدخل لحماية نظام يدور في فلكها، فوقع الغزو السوفياتي لأفغانستان، الذي أعطى مبررا للإمبريالية الأمريكية للتدخل، مما أفضى إلى سقوط نظام نجيب الله، و سيطرة الإقطاعية و الظلامية، على الحكم في هذا البلد.

لم يجد منظر التحريفية الجديدة، ما يقوله، لتبرير هذا الموقف، و التنظير له، سوى تفسيرا منهجيا مفاده أنه "لا يجب مقارنة الثورات الشعبية البروليتارية لهذا القرن السائر نحو الاشتراكية (نحن الآن في سنة 1987) بمثل أعلى مطلق، بل يجب وضعها في إطار ديناميتها التاريخية من جهة، و بالمقارنة مع البدائل الملموسة الممكنة (و تلك مسألة أكثر وضوحا بالنسبة للعالم الثالث). و إن التصرف بشكل مغاير، هو تصرف لا مسؤول إزاء الشعب".

بتبنيه لفكرة اللامثل أعلى، و لا نموذج للبناء الاشتراكي، تخلى منظر التحريفية الجديدة، عن الحقائق العامة للماركسية. اللينينية، باعتبارها نظرية البروليتاريا العالمية، و باعتبار طابعها الأممي: "يا عمال العالم و يا شعوبه المضطهدة اتحدوا".

و الحال، أن معالجة هاته التجارب، كل حالة على حدى، و بارتباط فقط ، مع ما هو ممكن (واقعية فجة)، يؤدي حتما، رغم تحذير كاتب

^{516.} مرجع سبق ذكره.

^{517.} يعني الكاتب هنا، النهاية التي عرفها اليمن الجنوبي.

المقال أن غير ذلك هو تصرف لا مسؤول تجاه الشعوب، إلى البراغماتية و الانتقائية و التجريبية، و فتح الباب على مصراعيه أمام كل النماذج الإصلاحية و التحريفية، بل حتى منوعات "الاشتراكية" بألوان "اثنية" أو "وطنية" أو "إقليمية"، غير ذات صلة بالفكر الاشتراكي العلمي بتاتا، فبأي منظور سنقيس اشتراكية هذه التجربة أو تلك، ما دامت الخصوصية الوطنية، هي المحدد الوحيد، و المعيار الأوحد، للحكم على مثل تلك التجارب.

بعد افغانستان، عرج منظر التحريفية الجديدة أبراهام السرفاتي على الصين، و ثورتها الثقافية. و نظرا لأهمية تأثير تلك الثورة على نشوء الحملم، و منظمة "إلى الأمام"، فقد خصص جزءا كبيرا من مقاله لهذه الثورة.

يقول أبراهام السرفاتي: "إن حركتنا الماركسية ـ اللينينية، و بالخصوص منظمتنا "إلى الأمام"، قد تأثرت بالثورة الثقافية الصينية، و إذا لم نكن أبدا، ما يسميه الفرنسيون بالماويين، بمعنى تبعية عمياء لكل ما كان يفعل في الصين ،و للمواقف النظرية و السياسية للحزب الشيوعي الصيني، فإننا لم نقم مع ذلك بتقييم نقدي بالمعنى الماركسي للكلمة، أي بتبصر و موضوعية لهذه الثورة، تقييم يحدد إسهاماتها العظيمة لمفهوم و ممارسة بناء الاشتراكية، خاصة في دول العالم الثالث، و كذا أخطائها، و كان المقابل لهذه النظرة اللانقدية للثورة الثقافية الصينية ،هو، أن ظهرت لنا إعادة النظر فيها من طرف القيادة الجديدة للحزب الشيوعي الصيني، بعد وفاة ماوتسي تونغ ، كخيانة تحريفية "أن المناس الم

هكذا إذن، بعد هذه التوطئة، التي تدخل القشعريرة إلى أجسامنا، لأننا لم نقم بتقييم موضوعي للثورة الثقافية، و بالتالي هالنا ما وقع بعد ماوتسي تونغ، لحد أننا اعتبرناه خيانة تحريفية. فقد آن الأوان لنأخذ حبة اسبرين، و نستعد للاستماع للجواب الشافي، و الدرر الثمينة، التي تخرج من فم صاحبنا، كما تخرج منيرفا من رأس جوبيتر 519، فلنستمع إذن لهذا "الجواب الشافي"، يقول منظر التحريفية الجديدة:

"و يظهر لي، أنه حان الوقت، للتطرق إلى هذه المسائل بدم بارد و بموضوعية (و أقوم هنا بنقد ذاتي)، هل يصح مثلا أن نقول، كما يطرح ذلك بتلهايم، أن كل مكتسبات الثورة الصينية منذ 1921، و كل المجهود العظيم من أجل بناء الاشتراكية في الصين، من 1949 إلى 1976، الذي قام به الحزب الشيوعي الصيني، و الجماهير الغفيرة من الشعب الصيني، قد شطبها انقلاب داخلي في القيادة الصينية في أكتوبر

^{518.} انظر كتاب "بصدد بعض التساؤلات حول صين ما بعد موت ماوتسي تونغ"، ماسبيرو 1978.

^{519.} انظر الهامش 32.

91976

ما هو مصير التجربة التي تخوضها الصين منذ عشر سنين؟، هل تستطيع اتجاهاتها السلبية أن تنتصر على كل المكتسبات المتراكمة في قلب البروليتاريا، و الشعب الصيني، و ملايين أطر الحزب الشيوعي الصيني؟، كيف يمكن التمييز في هذه التجربة بين الاتجاهات السلبية و المجهودات السديدة للتكيف أحسن مع واقع المجتمع الصيني، بهدف تطويره نحو الاشتراكية، انطلاقا من هذا الواقع الملموس نفسه؟". من خلال الأسطر أعلاه، ندرك أن المقاربة السرفاتية التحريفية، لما وقع في الصين، يغيب عنها أي منظور مادي تاريخي لواقع الصراع السياسي والإيديولوجي في الصين، سواء قبل موت ماو تسي تونغ، أو بعده، ومن تمة، لا وجود لتحليل طبقي لطبيعة ما جرى، وقد سبق له أن نبهنا بعدم تطبيق مثل أعلى على أي تجربة كانت، بل فقط اعتماد الخصوصية الوطنية وحالة الإمكان، التي مرت بها التجربة المحددة، إن هذا المنهج نفسه، هو الذي سيدفعه إلى القول، بل وتبرير ما وقع، باسم التكيف مع الواقع الملموس، لتطوير بناء الاشتراكية في الصين. إنها قمة الضبابية و الانتهازية الفكرية و السياسية.

هكذا اعتبر منظر التحريفية الجديدة، أن ما وقع في الصين، بعد موت ماو تسي تونغ سنة 1976، و نحن الآن في سنة 1987 (سنة كتابة المقال)، هو تطوير لبناء الاشتراكية في الصين.

ثم، بعدما اعتبر موقف المنظمة من التجربة الصينية و ثورتها الثقافية، بأنه ينم عن نظرة لا نقدية، و بعدما اختزل إسهاماتها العظيمة في مفهوم بناء و ممارسة الاشتراكية، خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث، و بالتالي نزع عنها قيمتها العلمية و الأممية، باعتبارها تقدما هائلا في خط الثورة العالمية، و بعدما سوق مقولة أن ما جرى بعد 1976 في الصين، كان محاولة لتطوير الاشتراكية في هذا البلد، و من تمة، اعتبار دينغ سياو بينغ قائدا ثوريا ملهما، و بعد لف و دوران، من خلال طرح أسئلة مغلوطة و ميتافيزيقية، بدل سؤال من يحكم في الصين؟ و لصالح من؟ و بالتالي تحديد الطبيعة الطبقية للنظام القائم في الصين، بدل التعويم، بطرح أسئلة عائمة من نوع، هل ستنتصر الاتجاهات السلبية أو الإيجابية في التجربة؟ و ذلك للهروب من الأسئلة الحقيقية، التي يطرحها كل ثوري ماركسي ـ لينيني، بعد كل هذا انتقل الكاتب إلى ما اعتبره الأهم، و هو مناقشة أطروحة "الواحد ينقسم إلى قسمين"، زاعما أنه سيقدم في مقال منفصل نقدا نظريا لهذه الأطروحة (و للقارئ أن ينتظر إلى ما شاء هذا المقال)، فلا مقال حول هذه الأطروحة، و لا الدراسة حول ما وقع في المؤتمر 27 للحزب الشيوي

السوفياتي، سيتم إنجازها، بقي الوعد حبرا على ورق، ذلك أن منظر التحريفية الجديدة، سيطلق الفكر الماركسي إلى غير رجعة، لصالح إيديولوجية جديدة، عنوانها البارز الحداثة. يقول أبراهام السرفاتي:

"بعد هذا، و دون انتظار القيام بتحليل أوسع، أريد إثارة الانتباه إلى إحدى الأطروحات التي كانت في الواجهة خلال فترة طويلة من الثورة الثقافية الصينية، و التي تشكل الأساس النظري للتعصب الحلقي الذي تهدف الدراسة إدانته. إنها الأطروحة الشهيرة "الواحد ينقسم إلى اثنين". سأقدم في مقال منفصل نقدا نظريا لهذه الأطروحة، نقدا أتمنى أن يبين أنها، خلافا لما كان يزعمه المدافعون عنها، لا علاقة لها، لا بتعاليق لينين حول الجدلية التي تزعم الانتساب إليها، و لا بالأساس النظري للجدلية المادية التي لا تمثل هذه الأطروحة سوى كاريكاتورا رديئا لها. لنذكر على العكس، بالفكرة المركزية التي طورها ماوتسي تونغ في نصوص 1958، حيث كان يؤكد بقوة على هذه المشاكل في إطار حملة ما يسمى ب"مائة زهرة": إن الصراع السياسي (و أفضل هنا كلمة النقاش السياسي) وسط الحزب الثوري من أجل بلورة أو تطوير الخط السياسي ، يجب أن يكون هدفه تقوية الوحدة السياسية و الإيديولوجية، و من تم التنظيمية للحزب، و يجب خوض الصراع (النقاش) من أجل الوحدة، و ليس الانقسام. لنذكر أيضا، بالرسالة التي أرسلها ماو، في فاتح غشت 1966، إلى تلاميذ بكين، كانوا من ضمن المبدعين ل "داتزي باو" المشهورة خلال الثورة الصينية، بعد أن أكد لهم دعمه، و دعم رفاقه الحار لروحهم الثورية، أضاف ماو:" بالإضافة إلى ذلك، و مع أننا نقدم لكم دعمنا، فإننا نطلب منكم توجيه عنايتكم إلى مشكل الوحدة مع جميع أولئك الذين يمكن الاتحاد معهم، فيما يخص أولئك الذين ارتكبوا أخطاء كبيرة، يجب بعد توضيحها لهم، إعطاءهم فرصة للعمل، و لتصحيح أخطائهم، و الانطلاق من جديد في الحياة. لقد قال ماركس، أن البروليتاريا لا يجب أن تتحرر وحدها، بل يجب أن تحرر الإنسانية جمعاء، و إذا كانت عاجزة عن تحرير الإنسانية جمعاء، فإنها لن تستطيع أيضا تحرير نفسها بشكل نهائي، أرجوكم أيها الرفاق أن تعطوا عناية فائقة لهذه الحقيقة"520.

للأسف، لم توجه الثورة الثقافية الصينية أية عناية لهذه الحقيقة، لكن، لا يجب البحث عن أسباب ذلك، إضافة إلى الميدان الأساسي للوقائع الاجتماعية و الثقافية للشعب الصيني في تلك المرحلة من التغيرات العميقة و السريعة، في تفكير ماو في 1966، رغم أنه كان مطبوعا بشكل عميق بالإنسية التي تتميز بها كل أعماله. كان هذا التفكير يسميه انزلاق لا جدلي نحو المانوية. فهذه الرسالة الموجهة إلى تلاميذ

^{520.} انظر كتاب "تاريخ الثورة الثقافية البروليتارية الصينية" جان دوبي، ماسبيرو 1971.

بكين، أكثر منها التوجه الملموس الذي أعطى للثورة الثقافية، كانا يرتكزان على تصور أن "المتمردين الثوربين يمتلكون الحقيقة كلها"، حقيقة البروليتاريا، بينما مواقف أولئك الذين يحاربونهم فهي خاطئة تماما، بل خطيرة، أنهم "البورجوازية"، بل حتى كما قالت تشينغ تشينه "العصابة السوداء"، و هل لم يكن ماو تسي تونغ الذي كان عجوزا آنذاك، و كان يخشى في كل شيء تكرار "الخروتشفية" في الصين بعد وفاته، يعتقد هو كذلك، بعد ستالين، و إن كان بشكل مختلف تماما، أن المقاومة السلبية التي يواجه بها مجتمع ذو جذور فلاحية عميقة، السير بسرعة أكثر من اللازم نحو الاشتراكية، ما هي إلا تعبير عن معارضة بعض أطر الحزب؟.

في 1958، وخلال حملة "المئة زهرة" المشهورة⁵²¹، كان ماو تسي تونغ أكثر جدلية، و هكذا كتب: "إن شيئا صحيحا بدون أدنى خطأ هو شيء لا سابق له في التاريخ، إن هذا الطرح ينفي قانون المتناقضات، إنها وجهة نظر ميتافيزيقية" (نصوص ماو تسي تونغ المنشورة" في منشورات سيرف، باريس، تحت عنوان"ماوتسي تونغ يتكلم إلى الشعب" ص 495- 496).

يجب على الرفاق الذين يناقشون من أجل البحث عن الحقيقة الثورية، أن يتشبثوا بهذا التواضع، و هذا الحس الجدلي، و هذه الإنسية الماركسية. طبعا يبين التاريخ، أن في مثل هذه النقاشات بين المناضلين الثوريين، يكون أحد التيارات بشكل عام أقرب من هذه الحقيقة الثورية، لكن لا يمكن الاقتراب منها أكثر- دون الوصول إليها بشكل تام أبدا، لأنه ليس هناك حقيقة إنسانية مطلقة –إلا إذا تم أخذ الرأي المخالف، رغم انتقاده، و احترامه دائما، بعين الاعتبار، لأن ذلك الرأي يعكس جزءا من الواقع (و أخذه بعين الإعتبار، لا يعني هنا التوفيق، بل التجاوز الجدلي لنواقص الرأي الأقرب للواقع)، و هذا هو المعنى الذي يجب إعطاؤه لمبدأ احترام رأي الأقلية المسجل في نظامنا الداخلي في في التجاوز الجدلي لنواقص الرأي الأقرب للواقع)، و هذا هو المعنى الذي يجب إعطاؤه لمبدأ احترام رأي الأقلية المسجل في نظامنا الداخلي في التحمل التوري و الرفاقي الذي يفرز بشكل ديموقراطي خطة العمل الثوري، التي يجب أن يلتزم بها كل الرفاق في العمل، بعد أن تقرر عبر قنوات المركزية الديموقراطية. على هذه

521. انطلقت حملة "المئة زهرة" في الصين في فبراير 1957 و استمرت إلى يونيو من نفس السنة، كانت الحملة تقويمية تهدف تحسين العلاقة مع الجماهير و نقد بعض الاتجاهات داخل الحزب عن طريق توسيع حرية التعبير، بالسماح للجماهير و المثقفين بنقد الحزب، و قد رفع ماو شعار "دع مائة زهرة تتفتح و مائة مدرسة تتبارى" من خلال خطابه في المؤتمر الثامن للحزب المنعقد من 15 إلى 27 شتنبر 1956، بعد سنة من الحملة صدرت كراسة ماو: "في المعالجة الصحيحة للتناقضات في صفوف الشعب".

522. إن الروح الثورية في نص النظام الداخلي للمنظمة الماركسية . اللينينية المغربية "إلى الأمام"، لا علاقة له بالتأويلات السرفاتية، ذلك أن النص قد اغتنى بتجارب

الأسس فقط يمكن بناء قيادة جماعية و حزب ثوري من النمط اللينيني. هل من خلاصات؟" هل يمكن استخراج بعض الخلاصات؟

لقد وضعنا في الصفحات السابقة بعض البنيات الأولى التي يمكن أن تساهم في تفكير المناضلين الثوربين المغاربة، و خصوصا مناضلي الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية، في التصور الذي من شأنه أن يقدم في مهمة بناء الحزب الشيوعي للبروليتاريا المغربية، المنظمة و القائدة للتحالف العمالي- الفلاحي. هذا الحزب الذي تقع عليه مسؤولية قيادة شعبنا في طريق الثورة الوطنية الشعبية و نحو الاشتراكية.

لن نحاول هنا تلخيص، و بالتالي إفقار عناصر التفكير المطروحة في هذه الصفحات، على العكس يتعين على جميع الرفاق إغناؤها في خضم العمل النضالي، العمل النضالي وسط الجماهير الكادحة، و في المقام الأول الطبقة العاملة، و ذلك في إطار صيرورة الاندماج مع العناصر الطليعية لهذه الطبقة، هذه الصيرورة التي من شأنها وحدها أن تضمن انصهار الشيوعيين الحقيقيين.

و إذا كان هذا الشرط لوحده غير كاف لتجنب المخاطر التي حللناها أعلاه، فإنه مع ذلك، ضروري من أجل التقليل من تلك المخاطر، و توفير إمكانية تجاوزها، ذلك أن هذه المخاطر و لأسباب موضوعية، ترتبط بشكل رئيسي بالأصل الطبقي للمثقفين الثوريين، الذين يكونون النواة المؤسسة الأولى للمنظمات الماركسية ـ اللينينية في العالم الثالث، و من ضمنه بلادنا.

إلا أن هذه النواة يجب أن تنفجر، أن تتحول إلى نواة بروليتارية في إطار صيرورة الاندماج مع العناصر الطليعية للبروليتاريا الذين يحملون معهم، و ذلك لأسباب موضوعية أيضا، تصورا بروليتاريا آخر للمعرفة، و الديموقراطية الجماعية الموجهة نحو العمل.

لنذكر في النهاية بهذا المقتطف، من دراسة كتبت في شتنبر 1970، و الذي ما زال راهنا لحد الآن:

"إن التجربة التاريخية تبين، و حالة إفريقيا تؤكذ ذلك، أن المثقفين الثوربين هم الذين يتوصلون إلى الماركسية في البداية، لكن يتوصلون إليها وهم محملين بانحرافاتهم البرجوازية الصغيرة.

إن اندماج هذه العناصر و العناصر الطليعية للبروليتاريا في نفس الحزب، و نفس المنظمة، هو الذي يصهر فكرا جماعيا سديدا، يجعل من

348

الحزب الشيوعي الصيني، خاصة تجربة الثورة الثقافية البروليتارية الصينية، و بمكتسبات المؤتمر التاسع و العاشر للحزب الشيوعي الصيني، و بنظرية الخطين، و بمقولة "السباحة ضد التيار" باعتبارها مفهوما ماركسيا ـ لينينيا، و غير ذلك.

هذا الحزب المثقف الجماعي القادر على التعبير عن الوعي العميق للجماهير الشعبية، و أن يصبح هيأة أركانها في النضال. في صيرورة الاندماج هاته بالذات، يجب أن ينتحر المثقفون كطبقة، يجب أن يعرفوا و يفهموا أو يجسدوا في الواقع كون أن العناصر البروليتارية يجب أن تصبح أغلبية في مواقع القيادة، وكون أن الفكر الجماعي و المثقف الجماعي الذين تم صهرهما، هما في جوهرهما بروليتاريين. و يجب التدقيق، أن الأمر لا يتعلق هنا بهذا الفرد أو ذاك، بل بقيادة جماعية، بنية جماعية.

إن صيرورة الاندماج هاته، تستوجب انتقاد الإيديولوجيا البرجوازية الصغيرة التي يحملها هؤلاء المثقفون بالضرورة، و التي لا يمكن تصحيحها و تصفيتها إلا في إطار الجماعة التي تلحم العناصر البروليتارية، و حيث يجب أن يكون هؤلاء الآخرين قادرين على تحمل دورهم. و في نهاية المطاف،على فرض هيمنة الفكر البروليتاري، الفكر الماركسي⁵²³.

إذا عرفنا استخلاص دروس الضربات التي كبدنا العدو، ربما سنكون قادرين على إنجاز خطوة حاسمة في هته الطريق".

أبراهام السرفاتي و ستالين و تروتسكي

لم تخل جل كتابات السرفاتي، منظر التحريفية الجديدة، من هجوم شرس و لاذع على ستالين، الذي أصبح خارج لائحة القادة التاريخيين للحركة الشيوعية العالمية، بل لم يكتف أبراهام السرفاتي بذلك، بل قام بعملية رد الاعتبار، تاريخية، للحركة التروتسكية، و ذلك أمام أحد منظريها الأساسيين، إرنست منديل، يقول التحريفي الجديد، أبراهام السرفاتي، و ذلك في مناظرة زعم تلامذته أنها تاريخية، مع إرنست منديل:

"... علينا القيام بفرز داخل من سموا برواد الماركسية ـ اللينينية الكبار في القرن 20. و طبعا لا مجال للحديث عن ستالين، بل و أغتنم هذه الفرصة، لأحيى الحركة التروتسكية، و لأحيى أولئك الذين كانوا على بينة منذ العشرينيات من السيرورة الستالينية في الاتحاد السوفياتي". هكذا، قدم أبراهام السرفاتي هدية لأحد رواد التروتسكية العالمية، علما أن هاته الحركة لم تقدم جوابا عن التحولات التي عرفها الاتحاد السوفياتي، ما دامت مقولاتها و مفاهيمها-كما قلنا سابقا- لا تتجاوز ما أسمته" الدولة العمالية المبقرطة" في الاتحاد السوفياتي و أوربا

523. ما يقوله أبراهام السرفاتي هو ضحك على الذقون.

الشرقية، و هو الشيء الذي لا يرقى إلى مستوى الإسهامات الكبرى للحركة الشيوعية الماركسية ـ اللينينية العالمية، بقيادة ماو تسي تونغ و العديد من الثوريين الكبار.

إن المقاربة السرفاتية التحريفية الجديدة، تقوم بالقفز على الحقائق التاريخية التي تدين الحركة التروتسكية، و بجرة قلم، اعتقد التحريفي الجديد، أن بإمكانه محو تلك الحقائق، و تقديم هدية للحركة التروتسكية العالمية، من باب التزلف لها، و بطريقة انتهازية، لأن من يعرف تلك الحقائق، و يصمت عنها، بل يدعي أن المعنيين بها كانوا الأكثر بينة من السيرورة المسماة ستالينية. و لعل تلك الحقائق وحدها كفيلة بتوجيه صفعة قوية لمنظر التحريفية الجديدة أبراهام السرفاتي. و قد ظل تلامذته من بعده يجاملون الحركة، و يتقربون منها، و يخطبون ودها.

الأطروحة الثالثة

التخلي المزدوج عن المفهوم اللينيني للحزب و عن المهمة التاريخية للبروليتاريا

كثيرا، ما ردد أبراهام السرفاتي، رفضه للمفاهيم اللينينية، و للنظرية اللينينية حول الحزب و الثورة. و في أماكن مختلفة نقرأ ما يلي: "... هذا الانهيار (يعني الاتحاد السوفياتي) كشف على أن الحزب الطليعي، لم يعد شرطا للتغيير، لأن لا أحد يملك الحقيقة كاملة، و أعاد الاعتبار للمجتمع المدني و دوره و ديناميكيته في عملية التغيير، من خلال إعطاء دور للتقدميين و الديموقراطيين لتقييم كل مرحلة، و تدقيق المتغيرات"524.

و بعد الدعوة إلى تجاوز الماركسية ـ اللينينية، كنظرية و مفهوم، و في نفس الاستجواب رأى منظر التحريفية الجديدة، بل دعا إلى تجاوز مفهوم الثورة و الحزب الطليعي لدى لينين فيقول:

"لقد ساهم لينين مساهمات عظيمة في الفكر الثوري، لكن مفهومه للثورة و الحزب الطليعي يجب تجاوزه". وفي استجواب آخر مع

524. استجواب لأبراهام السرفاتي لجريدة "القدس العربي"، عدد 3250، 29 أكتوبر 1999.

صحيفة لوجورنال525، يقول منظر التحريفية الجديدة، في جواب له على أحد الأسئلة:

"لقد قدمت، منذ سنوات، خاصة في فرنسا، نقدا أساسيا، لما يسمى باللينينية، إن ما يميز اللينينية هي نظرية حزب الطليعة. أنا أقول إن هذه النظرية خاطئة تماما، و قادت إلى الكارثة الاتحاد السوفياتي و الأحزاب الثورية في العالم، التي أيضا أصبحت الماركسية عندها عقيدة". هاجم منظر التحريفية الجديدة المفاهيم اللينينية للحزب على محاور عدة، في نفس الوقت الذي كان فيه يؤسس لمفاهيم تنظيمية جديدة، تتخلى عن مفهوم الحزب و التنظيم كقائد للثورة. و قد صاحب هذا التحول التخلي التام عن مفهوم الثورة اللينيني، الذي يشكل الحزب الطليعي إحدى أدواته الأساسية، و قد صاحب هذا التحول التخلي التام عن الاستراتيجية الثورية، و التأسيس لاستراتيجية "الاختراق الديموقراطي" الإصلاحية.

- 1- الحزب اللينيني في ميزان التحريفية الجديدة و مفهوم "الأنوية الثورية"(النظرية)

- أ- الحزب اللينيني و المسيانية و ادعاء امتلاك الحقيقة الثورية

في مقال لمنظر التّحريفية الجديدة، تحت عنوان"النضال من أجل الحرية بالمغرب – تجربة السنوات السوداء"، أبراهام السرفاتي⁵²⁶، نقرأ ما يلى:

"... أود أن أنبه إلى الخطر الرئيسي المحدق بالثوريين، ألا و هو المسيانية الثورية التي كانت في هذا القرن المأساوي (يعني الكاتب القرن (20)، المنبع الأول للستالينية. لا يمكن لأي شخص، لأي حزب، أو تيار ثوري، أو تقدمي، أن يدعي امتلاك الحقيقة، الحقيقة الثورية يتم بناؤها من خلال مسلسل دون مرشد أو طليعة، هناك مبادئ تمكننا من مواجهة العدو، و أعني الطغيان، خلال الكفاح المستميت من أجل الحرية، معركة تكون فيها الأخلاق كحقيقة عليا". و في محاولة لتمييز تجربة الحزب اللينيني، خلال القرن 20، يقول أبراهام السرفاتي: "إن ما

^{525.} مرجع سبق ذكره.

^{526.} مقالة لأبراهام السرفاتي صدرت في جريدة "النهج الديموقراطي"، عدد 34، 20 يوليوز 1998.

يطبع هذا القرن 20 هي ثورة أكتوبر، لم يتم بعد القيام بتقييم حصيلة هذه الثورة. لكن الصورة السائدة لدى أجيال من المناضلين في العالم، ظلت و إلى حدود الانهيار النهائي، هي صورة أول ثورة اشتراكية عمالية ناجحة، و هذا بفضل قيادة الحزب الثوري المركزي المنظم على النهج المسمى "لينيني" ، و المسلح بعقيدة معروفة بكونها علمية، و هي الماركسية ـ اللينينية، بعد ثلاثة أرباع قرن جاء الانهيار شاملا ..." و يضيف الكاتب في مكان آخر، في نفس المرجع: "و أعتقد أيضا بأن أحد الأسباب الهيكلية لتعثر منظمة "إلى الأمام" تنظيميا، هو كونها لم تستطع تجاوز التناقض الحاصل، بين تبنيها العقيدة رسميا "لينينية"، و بين ممارسة ترتكز على التنظيم الذاتي للجماهير "527. يفهم من الفقرات أعلاه، خاصة الفقرة الأولى، أن كل من يحاول امتلاك الحقيقة الثورية، أو يحاول الاقتراب منها، فهو مفقود، لأنه سيصبح مسيانيا528، و المسيانية هي ذلك الاعتقاد، بدور ما في تحرير الإنسانية أو المجتمع، و على هذا الأساس ستصبح الماركسية كلها، و مشروعها التاريخي، أي مشروع الطبقة العاملة التاريخي، مجرد يوتوبيا عند الكاتب، كما سيعلنها صراحة في مكان آخر، هكذا لم تعد للماركسية أية حقيقة علمية، و غير هذا ادعاء فقط، ذلك أن الحقيقة الثورية، حسب الكاتب، يتم بناؤها من خلال مسلسل دون مرشد أو طليعة، مما يعني تخلي الكاتب، و بشكل واضح عن دور العلم، و عن دور النظرية الماركسية كعلم للثورة، و من تم تخليه كذلك، و بشكل واضح و صريح، عن النظرية المادية الجدلية لمفهوم المعرفة، و السقوط في التجريبية، هناك تجاهل أن المعرفة العلمية تقوم بالضرورة على نظرية، و على منهج، و بالتالي على قدرة في الاستنتاج و التنبؤ، فالواقع حسب الفهم المادي الجدلي،ليس مجرد ما هو واقع، بل هو الواقع و الإمكان، أي الواقع المنظور إليه في سيرورته، من خلال دراسة قوانين الجدل المادي التي تتحكم في سيرورة تطوره، و لذلك جمعت الماركسية بين الفلسفة و العلم. أما ادعاء أن الحقيقة الثورية، يتم بناؤها من خلال مسلسل دون مرشد أو طليعة، فتذكرنا فلسفيا، بأطروحة ألتوسير التحريفية، التي تنفي أي دور لذات الثورة في سيرورة الصراع الطبقي، من خلال نظريته التي تنظر للواقع كسيرورة بلا ذات،

^{527.} يتعلق الأمر هنا بعموميات لا تعني شيئا في الواقع التاريخي الملموس.

^{528.} المسيانية معتقد ديني لدى العديد من الديانات (اليهودية، المسيحية، الإسلام، البوذية ...) يأخذ أسماء مختلفة حسب الديانة أو المعتقد، و يدور حول دور شخص استثنائي يقوم بتخليص جماعته أو البشرية من الشر و الظلم الخ...و في مجال علم الاجتماع السياسي يطلق على الأشخاص أو التنظيمات التي تعمل على تحرير البشرية، و يستعمل الفكر البورجوازي هذا المصطلح ضد الماركسية و الماركسية . اللينينية من خلال مواجهة الدور التاريخي للبروليتاريا، و النظرية الماركسية . اللينينية من خلال مواجهة الدور التاريخي للبروليتاريا، و النظرية الماركسية . اللينينية حول الحزب، و كذلك يفعل التحريفيون بكل أنواعهم.

مما يعني ضربا لجدلية الذاتي و الموضوعي، و خروجا عن حقل الفكر الماركسي، إنها البنيوية في أجلى مظاهرها 529. أما التخلي عن المبادئ، و ادعاء بأن مواجهة الطغيان و العدوان، من أجل الحرية، بالأخلاق كحقيقة عليا، فلا علاقة للموضوع بالمنظور الماركسي للأخلاق، بل سقوط في الكانطية الأخلاقية محبوبة كل التحريفيين، ابتداء من أستاذهم برنشتاين.

لقد أصبحنا حسب الكاتب، ذوي أخلاق تسبح في السماء الأبدية لعالم المثل الأفلاطوني، عن طريقها نناضل من أجل الحرية الأبدية المعلقة في السماء، و هذا في حد ذاته، تجاوز للمفهو الماركسي الأساسي الذي يربط الحرية بالضرورة، و يعتبرالمجتمع الشيوعي انتقالا من ملكوت الضرورة إلى ملكوت الحرية، حيث يتخلص الإنسان من الإكراهات المادية و الاقتصادية، ليبني عالم الحرية الحقيقية، و ليس الحرية بمعناها البورجوازي: حرية المستغل (بكسر الغين) و المضطهد (بكسر الهاء) في استغلال و اضطهاد المستغل (بفتح الغين) و المضطهد (بفتح الهاء). إن مجتمع الرفاق، ليس مجتمع الأخوة و المساواة البورجوازية، بل مجتمع تنعدم فيه شروط الاستغلال الاقتصادي، و الاضطهاد السياسي، و الطبقي، و الجنسي 530....

عموما، تذكرنا المقولات السرفاتية حول الحقيقة الثورية، و الأخلاق العليا، و غيرها، بالنظرية البرنشتاينية التحريفية، التي أرادت أن تفصل بين الاشتراكية و أسسها العلمية و الفلسفية، لتجعل منها مجرد أخلاق و نظرية، لا يمكن إثباتها علميا، و هو ما أطلق عليه العديد من الماركسيين اسم "الكانطية الجديدة"531.

^{529.} انظر النقد الذي قدمه آلان باديو في كتابه الشهير "نظرية التناقض"، وكذلك كتاب "جدلية الملموس"، و بالأخص بالنسبة لهذا الأخير تعريفه للمنهج المادي الجدلي و لدور الذات الثورية.

^{530.} من الكتب المفيدة في هذا الإطار، تجب الإشارة إلى كتاب "الماركسية و علم الأخلاق" لروجي غارودي (عندما كان هذا الأخير ماركسيا).

^{531.} انظر في هذا الصدد كتاب "مقدمات الاشتراكية" لبرنشتاين و هو إنجيل كل التحريفيين، و انظر كذلك في هذا الصدد نقد روزا لكسمبورغ لهذا الكتاب "إصلاح اجتماعي أو ثورة" صدر في سنة 1900، و كذلك كتابات لينين منها: "الماركسية و التحريفية" و"إفلاس الاشتراكية الديموقراطية العالمية".

- ب- حول الحزب اللينيني و إشكالية الوعي السياسي الطبقي

احتلت إشكالية الحزب الثوري بمفهومه اللينيني، حيرًا هاما، في المشروع التحريفي الشامل لأبراهام السرفاتي. وكان الهجوم على النظرية اللينينية للحزب الثوري، إحدى المداخل لمحاولات تحطيم الفكر الماركسي ـ اللينينية ، و نواته اللينينية، حيث أعلن منظر التحريفية الجديدة، عن رفضه لمفهومي لينين، عن حزب الطبقة العاملة الثوري، و عن الثورة، التي يشكل الأول أداتها الثورية، يقول ابراهام السرفاتي: "و بهذا الصدد يجب العودة إلى مسألة ما تزال أساسية بالنسبة للحركة الماركسية العالمية. إنها مسألة الحزب الثوري. و بصدد نموذج الحزب الوارد في "ما العمل" للينين، نعلم أن لينين نفسه، اعتبر لاحقا أن هذا النموذج لا يشكل الطريق الصحيح لبناء حزب ثوري، و في آخر المطاف، لا زال هذا النموذج يحتفظ بشئ ما صحيح، فيه قامت ثورة اكتوبر، و لم يكن الحزب البلشفي في هذه المرحلة، قد صار بعد حزبا بيروقراطيا، و إلا لما استطاع إنجاز هذه الثورة".

تترجم هذه الفقرة بشكل جيد، تلك الطريقة التي دأب منظر التحريفية الجديدة و تلامذته، على استعمالها، كلما انخرطوا في محاكمة أطروحة أو مفهوم، من مفاهيم الماركسية ـ اللينينية.

فماركس نفى كونه ماركسيا، ولينين اعتبر أن نموذجه التنظيمي لا يشكل طريقا صحيحا لبناء الحزب الثوري، وبين هذا و ذاك، لا شك أن في الحزب اللينيني شيء ما صحيح، لأنه لولا ذلك، لما قامت ثورة أكتوبر الاشتراكية. إنها منهجية تتوخى زعزعة قناعة المناضلين بمبادئ الماركسية . اللينينية للحزب الثوري، عبر التشكيك في جدوائيتها، و ذلك على لسان لينين منظرها الأول، و لأن تلك الزعزعة يجب أن تراعي نفسية المناضل، الذي تربى على تلك القناعات، فلا بد أن نطمئنه بعض الشيء، بالقول: و مع ذلك هناك شئ ما صحيح في الحزب اللينيني، و ما ذلك إلا مقدمة لخطوات أخرى ستنسف النظرية اللينينية للحزب الثوري باعتبارها، و باعتبار بنية حزبها، مسؤولان عن الدكتاتورية و التوتاليتارية 533، التي أدمت القرن العشرين، و هذا الزعم، هو ما سنراه لاحقا.

^{532.} مرة أخرى يكذب السرفاتي على التاريخ عندما ينسب أقواله لفلاديمير لينين، علما بأن الأممية الثالثة أيام لينين قد تبنت 21 شرطا لتأسيس الأحزاب الشيوعية في العالم، وكل تلك المبادئ مستمدة من الطروحات اللينينية حول التنظيم.

^{533.} التوتاليتارية مفهوم ينتمي إلى الفكر السياسي البورجوازي المعادي للاشتراكية و الشيوعية، و ليس مصطلحا علميا بتاتا.

-ج- أبراهام السرفاتي و إشكالية الوعي السياسي الطبقي عند لينين

تحتل النظرية الثورية، و إشكالية الوعي السياسي الطبقي في المفهموم اللينيني للحزب الثوري، أهمية مركزية، بحيث لا يمكن استيعاب الأطروحة اللينينية خارج ذلك. و بطبيعة الحال، كان منظر التحريفية الجديدة، يدرك جيدا أن تحطيم النظرية اللينينية للحزب الثوري، يستدعي تحطيم نواتها الأساسية، المرتبطة بمفهوم الوعي السياسي الطبقي و تبلوره داخل الطبقة العاملة. و بناءا على ذلك، خصص العديد من هجوماته على تلك النظرية اللينينية حول الوعي السياسي الطبقي. يقول أبراهام السرفاتي:

"و هناك أمر آخر مهم للغاية، ذلك أنه لم يعد ممكنا القول اليوم، بأن الماركسية تزود الحركة العمالية بالعلم من خارجها، أي من خلال المثقفين، لقد كان القول بذلك خطأ (حتى عندما كتب لينين آنذاك، فإنه لم يعمل إلا على استعادة القولة الشهيرة لكاوتسكي، و لم يكن ذلك تفكيره هو)، و لقد ساد الالتباس لمدة طويلة، لقد كان الأمر خاطئا، هذا في البداية، أما اليوم فقد صار غير ذي معتى، فلا وجود لإسهام للعلم جاهز، بشكل تام و نهائي، و لا يمكن له أن يوجد، و عندما تصبح هذه الجماهير واعية لضرورة النضال – و بطبيعة الحال لن يتحقق ذلك تلقائيا – ستنطلق دينامية واسعة، تفتح المجال لقيام ديالكتيك بين الجماهير و الأنوية الثورية، أقول أنوية ثورية، و ليس حزبا بالضرورة (الحزب بالمعنى العام)".

و بعد رفض بشكل مطلق، للنظرية الكاوتسكية اللينينية حول الوعي السياسي الطبقي، يقترح منظر التحريفية الجديدة بديله للحزب الثوري اللينيني، و الذي أطلق عليه، اسم "الأنوية الثورية"، "بديلا" استقاه من الكتابات التروتسكية534.

فما المطلوب حسب منظر التحريفية الجديدة؟ يقول:

"عكس ذلك هو المطلوب: أن نترك الجماهير تبني تنظيماتها الذاتية لتشق طريقها نحو تحررها، طلبة و عمال و فلاحين، عندما يكون ذلك ممكنا (فالأمر صعب للغاية في العالم الثالث)، علينا أن نفسح المجال لهذا التحرر بواسطة مشاريع، بواسطة الأفكار و بواسطة مشاريع، و بواسطة برنامج، و علينا أن ننزع طابع القدسية عن كل شئ، حينها ستكون الجماهير أكثر حرية في تنظيم ذاتها، سيكون هناك مناضلون غير

^{534.} انظر مقال "ماذا نفعل بالماركسية" لصاحبه بيير هاردوينغ، صدر المقال بمجلة "نقد شيوعي" عدد صيف 1993.

منظمين بالضرورة، لكنهم مرتبطون بالأفكار الثورية، عبر قنوات متعددة ".

و لمزيد من الدعم لأطروحته، و بعد استعمال الفوضوية ضد لينين ، و قبله ماركس، و بعد استعمال التروتسكية ضد ستالين، ثم روزا لوكسمبورغ ضد لينين، يقول أبراهام السرفاتي:

"قلت في كتاب لي سيصدر قريبا (و للقارئ أن ينتظر، فالكتاب لم يصدر أبدا، و هذا إن وجد أصلا)، بأن الانتصار الإيديولوجي لماركس على باكونين، ربما كان قويا إلى حد كبير، لذلك فقد يكون مجديا العمل على إدماج إسهامات الفوضوية فيما يخص التنظيم الذاتي للجماهير، و يجب أن نعمل على دمج ما عبرت عنه روزا لوكسمبورغ بصدد المفهوم اللينيني للحزب ..."

- د- حول المركزية الديموقراطية و الحقيقة الثورية

على منوال رفضه للنظرية اللينينية حول الوعي السياسي الطبقي، رفض أبراهام السرفاتي الآلية التنظيمية الأساسية لبناء وحدة الإرادة و الفكر و الممارسة داخل الحزب الثوري، و في العلاقة بالجماهير، و نعني بذلك المركزية الديموقراطية، الآلية التنظيمية الأساسية في الحزب الشيوعي الماركسي ـ اللينيني لبناء خط سياسي سديد، و بناء علاقات تنظيمية ثورية، و جاء رفض ابراهام السرفاتي للمركزية الديموقراطية، تحت شعار استحالة بلورة الحقيقة الثورية داخل اللجنة المركزية للحزب، و داخل قيادته، الشيء الذي ألحقه بأنويته الثورية، القادرة، حسب زعمه، على بلورة تلك الحقيقة الثورية.

يقول أبراهام السرفاتي:

"في الماضي يسود الاعتقاد، أن تطبيق المركزية الديموقراطية داخل الحزب، وفي علاقة الحزب بالجماهير، سيقود إلى بلورة الحقيقة الثورية داخل اللجنة المركزية للحزب و داخل قيادته... لكن الأمر ليس كذلك، فالحقيقة الثورية تنبني بالمقاربات المتتابعة في إطار جدلية مستمرة بين هذه الأنوية و الجماهير، لا أتحدث هنا عن الحزب، الذي يهيمن وحده على ما سواه، بل أتحدث عن الأنوية الثورية، قد تكون إحدى هذه الأنوية ذات توجه ماركسي، و أخرى يغلب عليها الطابع اللينيني، و ثالثة في العالم العربي، موسومة بما يسمى "الاشتراكية

العربية"535.

- ه- الحزب اللينيني و"العالم الثالث" و فتوى أبراهام السرفاتي في ذلك

يقول أبراهام السرفاتي، و هو أحد المسؤولين عن الهزائم، التي لحقت بالحركة الماركسية ـ اللينينية، على امتداد عشر سنوات (من 1974 إلى 1985)، و هو يستبطن تلك الهزائم دون القدرة على التخلص منها :

"في دول العالم الثالث، حيث توجد أنظمة دكتاتورية قمعية، لا يمكن بناء حزب مهيكل ذي لجنة مركزية تجتمع بانتظام، و تبلور خطا سياسيا مقدسا ... إلخ ذلك غير ممكن. لكن، و بالمقابل، يمكن أن تكون لنا أنوية ثورية، و هي لن تستطيع تحقيق استمراريتها، إلا إذا عرفت كيف تتلخص بشكل صريح، من كل إكراهات النماذج البالية للأحزاب الشيوعية، المسيطرة على المنظمات الجماهيرية، و الموجهة للقاعدة، مملية خطها السياسي عليها ...".

و في سياق تسويقه لأطروحته الجديدة حول الأنوية الثورية، لم يفت منظر التحريفية الجديدة، الحديث مرة أخرى عن الحزب اللينيني، حيث يقول في محاضرة له تحت عنوان " انبثاق المجتمع المدني في السياسي في زمن الحداثة" و ذلك بتاريخ 11/12/95، و هنا قام السرفاتي بتطليق اللينينية، و حزبها الثوري الطلاق الثلاث -أي لا رجعة فيه- حيث يقول:

"إن زمن الحزب المرشد، الحزب الطليعي، "الحزب الثوري"، قد ولى إلى غير رجعة، وحتى إذا استطاع أن ينجح هنا أو هناك، نعرف كذلك أن منطقه الداخلي يتضمن المجتمع التوتاليتاري، الذي فشل بشكل بئيس في الشرق. إن المحاولات البديلة للجبهات السياسية العسكرية من أجل التحرر الاجتماعي، التي قاتلت بأمريكا الوسطى ببطولة، و تضحيات كبيرة، تبين أنها مأزق فقط. لكن هل يمكن لنا الاكتفاء بالحيوية الداخلية وحدها للحركات الاجتماعية؟

باعتبار تموقعي القريب من "التعددية الجدرية"، أكثر من الغرامشية الجديدة، قمت منذ سنتين، باقتراح مفهوم الأنوية الثورية المتعددة و المؤقتة، فضاءات ممكنة لتواجه التجارب و أفكار المناضلين الآتين من مختلف منظمات المجتمع المدني، من أجل بلورة رؤية لأهداف

535. إنها "خلوطة جلوطة" كما يقول المغاربة و تعني جمع ما لا يجمع.

النضال في كل نظرة خاصة لهذا النضال".

-2 - مغزى الهجوم السرفاتي على النظرية اللينينية للحزب الثوري

أ- إشكالية الوعي السياسي الطبقي و علاقته بالطبقة العاملة

بالنسبة لإشكالية الوعي السياسي الطبقي، و علاقته بالطبقة العاملة، تلك الإشكالية التي تشكل حجر الزاوية في النظرية اللينينة للحزب الثوري (التنظيم الثوري)، إذ على أساسها ينبني الحزب الثوري اللينيني، و عكسها، أي برفضها، تنبني نقائضها الإصلاحية، و التحريفية، و الفوضوية، و البيروقراطية.

تقوم النظرية اللينينية لحزب الطليعة الثوري، على استيعاب عميق للمفهوم المادي الجدلي، للمعرفة و مستوياتها المختلفة، و المرتبطة حدليا⁵³⁶.

عموما، لا يمكن إدراك القيمة العلمية الثورية للنظرية اللينينية في هذا المجال، دون استحضار كتابات لينين حول الدياليكتيك، تلك الكتابات التي تؤكد وحدة المادية الفلسفية و الدياليكتيك باعتباره نظرية المعرفة في المادية الجدلية و المنطق.

كما لا يمكن القفز على الإسهام اللينيني، حول نظرية الانعكاس، الذي طبق فيها المنهج الدياليكتيكي على تلك النظرية537.

إن منظر التحريفية الجديدة أبراهام السرفاتي، يقوم بتشويه مقصود عندما يتكلم عن تزويد الحركة العمالية بالعلم الجاهز، من خارجها، بدل الكلام عن النظرية الثورية، و المساهمة في بلورة وعيها السياسي الطبقي ضمن خطاطة، و مخطط مركزي، يقوم على الجمع الجدلي بين الدعاية و التحريض و التنظيم، و بين الدمج بين النظرية الثورية و الطلائع البروليتارية، أو ما يسمى بالنواة البروليتارية، و في هذا السياق،

^{536.} تجدر الإشارة هنا إلى مجموعة من المراجع حول تاريخ الصراع، حول النظرية اللينينية للحزب الثوري، و أهمها "خطوة إلى الأمام، خطوتان إلى الوراء"، لينين.

^{537.} انظر في هذا المجال: "دفاتر حول الدياليكتيك" وكذلك كتاب "المادية و المذهب النقدي التجريبي"، لينين، كذلك "في الممارسة العملية" لماو تسي تونغ و كتاب "جدلية الملموس" لكاريل كوزيك، خاصة فصل "الفلسفة و الاقتصاد"، وكذلك كتاب "نظرية التناقض" ل آلان باديو.

لا مكان لمعرفة أو علم جاهز يتم إدخاله للطبقة العاملة، كما لو أنه إنجيل مقدس ينبغي حفظه و ترديده538.

و من جهة أخرى، فالمادية الجدلية ليست أي علم، ففي جوهرها، هي علم الثورة بامتياز، و منهجه الجذري، أو الأكثر جذرية، لالتصاقه بطبقة اجتماعية، هي الأكثر جذرية، إنه العلم الذي لا ينفي انحيازه للطبقة العاملة، و الكادحين، و المضطهدين و المضطهدات، و المستغلين و المستغلات، بدون مواربة، فهو ليس العلم الأكاديمي الذي يدعي الحياد، و لا مناهج علم الاجتماع البورجوازي، التي تدعي العلمية، و الحيادية، و الانفصال عن الإيديولوجية539.

هناك تشويه كذلك، من خلال ادعاء منظر التحريفية الجديدة، أن لينين نفسه لم يقل بصحة مفهومه للحزب الثوري، بل، و يعتقد بأن الوضع الحالي، لم يعد يستسغ الكلام عن إيصال ما أسماه بالعلم إلى الطبقة العاملة، بعدما قام بتشويه الطرح اللينيني، بكلامه الكاذب عن العلم الجاهز و النهائي.

إذا تركنا جانبا تشويهاته حول العلم الجاهز، فنحن لا ندري، لماذا أصبح في يومنا هذا، كما يقول الكاتب، الكلام عن الطرح اللينيني غير ذي

و لكن الكاتب يجد نفسه أمام إشكالية تبلور الوعي السياسي الطبقي لدى الجماهير، فهل سيكون عفويا؟! يقوم منظر التحريفية الجديدة بعملية التفاف حول السؤال، عندما يتكلم عن انطلاق الجماهير في نضالها، ستنطلق معها ما يسميه بدينامية واسعة، ستفتح المجال لقيام ديالكتيك بين الجماهير و ما يسميه بالأنوية الثورية، مؤكداً أنه يقول أنوية ثورية، و ليس حزبا

^{538.} يناقض المفهوم اللينيني للحزب و خط الجماهير عند ماو و الماركسيين . اللينينيين ادعاءات منظر التحريفية الجديدة، بل يناقض حتى نفسه بالمقارنة مع كتاباته السابقة. انظر الطرح الماركسي ـ اللينيني لخط الجماهير من خلال مقالة: "موضوعات حول خط الجماهير" - من أجل أسلوب ماركسي ـ لينيني للعمل الجماهيري".

^{539.} انظر في هذا الصدد "جدلية الطبيعة" و"ضد دوهرينغ" لانجلز، و "المادية و المذهب النقدي التجريبي"، لينين... و عموما موقف الماركسية من علاقة العلم

^{540.} لقد قدمت "إلى الأمام" نقدا لخط العفوية الذي ساد لديها من 30 غشت 1970 إلى نونبر 1972، و ذلك من خلال وثيقة "عشرة أشهر من كفاح التنظيم: نقد و نقد ذاتي"، و يظهر أن منظر التحريفية الجديدة قد استعاد مفهوم "الانطلاقة الثورية" العفوي لخدمة نظريته الجديدة.

لقد وضع صاحبنا نفسه في ورطة لا قبل لها، فمن يرفض نظرية الوعي السياسي الطبقي اللينينية، تلك النظرية التي تقيم علاقة جدلية في سيرورة تبلور الوعي السياسي الثوري، بين النواة البروليتارية (الطلائع البروليتارية) و المثقفين الثوريين، تلك الجدلية التي تنصهر فيها النواة البروليتارية، قاعدة الحزب اللينيني، و قاعدة الاحتراف الثوري، المستند إلى منظمة المحترفين الثوريين، حيث يندمج المثقفون الثوريون بالنواة البروليتارية في إطار تنظيم شيوعي، يسقط منظر التحريفية الجديدة في العفوية و التجريبية و الفوضوية، و يضع نفسه خارج إطار النظرية الماركسية، و مفهومها المادي الجدلي للمعرفة.

لقد قلنا إنها علاقة جدلية، فالوعي هنا، يتشكل خارج دائرة العلاقات المباشرة، بين الرأسمالي و العامل⁵⁴¹، و في نفس الوقت، يتم من الداخل، عبر الطلائع البروليتارية المرتبطة عضويا بجماهير الطبقة العاملة، التي تشكل في نفس الوقت طليعتها، هناك إذن جدلية داخلية و خارجانية في نفس الوقت.

على هذا الأساس، فالحزب اللينيني الطليعي، باعتباره كذلك، ليس ادعاء، و إنما طليعيته هي عنوان وظيفة تقوم بها الطليعة، و هذا هو أساس الطرح اللينيني، و قد أغناه ماوتسي تونغ، من خلال نص "في الممارسة العملية" و "في التناقض" و من خلال نظرية "خط الجماهم".

إن هذه العلاقة، تعكس في نفس الوقت الاستمرارية، خاصة حينما تكون الجماهير منتفضة، و الانفصال في نفس الوقت، حينما تكون هاته الأخيرة في حالة جزر، و هكذا يسمح الطرح اللينيني للحزب الثوري الطليعي، بضمان استمرارية النضال، من خلال الحفاظ و التطوير للتراث و التاريخ النضالي و صيانة الذاكرة الجمعية للطبقة العاملة، في وقت تجعل الرأسمالية العمال يعودون إلى حياتهم الفردية، و إلى مصالحهم الشخصية، فتضعف جوانب التضامن الطبقي لصالح المصلحة الفردية الأنانية، التي تذكيها الإيديولوجية البرجوازية، و عندما تعود الطبقة العاملة لنضالها، فإنها تجد من يهضم و يستوعب تجربتها السابقة، فلا يكون انطلاقها من العدم، و هذا يؤكد جدلية المعرفة التي تتطور بقفزات، و عن طريق قطائع معينة، يجسدها الانتقال من المعرفة الحسية إلى المعرفة العقلية (المجردة، النظرية)، لتعود من جديد إلى

360

^{541.} إن الاكتفاء فقط بمستوى العلاقة بين الرأسمالي و العامل هو ما يسمى ب "الاقتصادوية" التي تقدس العفوية و التنظيمات العمالية الرخوة، و هي بذلك، كما يقول لينين تلعق مؤخرات الجماهير بدل قيادتها.

الممارسة فتغنيها، و هكذا دواليك، إلى ما لا نهاية.

فمن يقول إن المعرفة جاهزة و نهائية و مطلقة؟!!

فلنعد إذن، إلى صاحبنا، و نرى كيف بإمكان خطاطته، حول ما يسميه بالأنوية الثورية، أن تفعل في الواقع، فالمعادلة حسب طرحه تقوم على ما يلى :

1- حركة جماهيرية منطلقة و عفوية.

2- أنوية ثورية في حالة انتظار، تدخل في علاقة جدلية بهاته الجماهير.

النتيجة = انكشاف طبيعة ما يجمع الطرفين (الجماهير و الأنوية الثورية) كعلاقة خارجانية.

فكل طرف مستقل عن الآخر، فأين هي أسس العلاقة الجدلية، التي يدعيها صاحب نظرية الأنوية الثورية؟، و هل هناك بالفعل سيرورة جدلية، ما دام التناقض، فكل سيرورة يحركها تناقض رئيسي، و يسود علاقتها طرف رئيسي، أي ما يسمى بالطرف الرئيسي للتناقض، فكلاهما، التناقض الرئيسي و الطرف الرئيسي للتناقض، يحكمان حركة السيرورة الجدلية 542.

فالقول بأن الطرح اللينيني جدلي، معنى ذلك وجود طرفين متناقضين، تجمعهما وحدة جدلية، و قد يسود هذا الطرف أو ذاك داخل هذه الجدلية، أما في المعادلة السرفاتية، فنحن أمام علاقة ميكانيكية بين جسمين مختلفين، قد يتناقضان أو يتنافران، لكن لا يندمجان أبدا جدليا، اللهم إذا قام احدهما بتحطيم الآخر، بما يعني أن العلاقة ميكانيكية، و هذا هو بيت القصيد، و بمثل هكذا طرح، سقط منظر التحريفية الجديدة، فيما كان لا ينتظر، فقد حاول الهروب من الجدل اللينيني، فسقط في الميكانيكية في أبشع صورها.

لقد أراد السرفاتي، أن يحارب مفهوم الطليعة اللينيني، و هو مفهوم علمي جدلي، بمفهوم آخر، و رغم ادعائه بأنه ضد مفهوم الطليعة، فقد جاء بطليعة ذات مضمون أجوف، طليعة تجلس على أرائكها تنتظر الجماهير الهادرة، تأتيها من كل فج عميق، لتدلو لها بدلوها، و تنير لها طريقها نحو الخلاص الأبدي، لأنها تعتقد فعلا أنها تملك العلم الجاهز، و هذه لعمري لمطبة كبرى، و ما أدراك ما المطبة الكبرى.

^{542.} انظر كراسة ماو "حول التناقض".

هكذا إذن، انفجرت الفقاعات السرفاتية، بمجرد أن مستها أولى نسمات الهواء اللينيني النقي.

بعد هذه الدرر الثمينة التي خرجت من رأس أبراهام السرفاتي، كما تخرج منيرفا من رأس جوبيتير، كما يقول لينين، سيدعي هذا الأخير، أن هذا الطرح اللينيني غير صالح للعالم الثالث. و حين نسأل لماذا يا ترى؟ يذكرنا أبراهام السرفاتي، أن بهذه الدول أنظمة دكتاتورية قمعية، لا تسمح ببناء حزب مهيكل بلجنة مركزية، تجتمع بانتظام و تبلور خطا سياسيا، أسماه الكاتب "مقدسا".

لكن الكاتب تناسى دروس التجارب التاريخية في الصين، و الفيتنام، و أمريكا اللاتينية، و أوروبا الشرقية، و إفريقيا، و في كل بقاع العالم، حيث سادت أو تسود أنظمة دكتاتورية، و حتى النموذج الروسي، لم يقم في بلد ديموقراطي، بل في ظل أوتوقراطية قيصرية استبدادية قروسطية، كانت تتوفر على أخطر جهاز قمع بوليسي في زمانها، و هو الجهاز السيء الذكر، المعروف ب"الأوخرانا"543.

و ما يمنعه منظر التحريفية الجديدة عن الحزب الطليعي اللينيني، يسلّمه هدية لما يسميه بالأنوية الثورية، التي يعتقد أنها تستطيع تحقيق الاستمرارية، إذا عرفت كيف تتخلص بشكل صحيح، من كل إكراهات النماذج البالية للأحزاب الشيوعية المسيطرة على المنظمات الجماهيرية، و التي تملي خطها السياسي على القاعدة.

هكذا إذن، إذا تخلينا عن النموذج اللينيني للحزب الثوري المتسم بالسيطرة على الجماهير، حسب منظر التحريفية الجديدة، و تبنينا بالمقابل نظرية الأنوية الثورية، سيكون بالإمكان ضمان الاستمرارية 544، لكن كيف ذلك؟

- علينا بترك الجماهير تبني تنظيماتها الذاتية، لتشق طريقها نحو تحررها، طلبة، و عمالا، و فلاحين، عندما يكون ذلك ممكنا.
- علينا أن نفسح المجال لهذا التحرر بواسطة الأفكار، و بواسطة مشاريع، و بواسطة برنامج، علينا أن ننزع طابع القدسية عن كل شيء،

^{543.} انظر كتاب "ما يجب على كل ثوري أن يعرفه حول القمع"، فيكتور سيرج، ماسبيرو، 1970.

^{544.}كان بالإمكان أن يستغل منظر التحريفية الجديدة تجربة المنظمة خلال 1970 ـ 1972، و هي الأقرب لنموذجه، و إن رفعت شعار الماركسية ـ اللينينية، حيث كانت المنظمة عبارة عن مجموعة من التنظيمات غير ممركزة تكاد تستقل عن بعضها البعض، انظر في هذا الصدد وثيقة "عشرة أشهر ..."، منشورات موقع "30 غشت"، و يظهر أن الكاتب لم ينتبه لهذا، لكون تلك التجربة أتبثت فشلها.

حينها ستكون الجماهير أكثر حرية في تنظيم ذاتها545.

و نتيجة هذا الطرح، كما يقول زعيم التحريفيين الجدد نفسه، سيكون هناك مناضلون غير منظمين بالضرورة، لكنهم مرتبطون بالأفكار الثورية، عبر قنوات متعددة.

نجد أنفسنا الآن بهذا الطرح، أمام كشكول، أو لنقل بالدارجة المغربية "خرذولة"⁵⁴⁶، تجمع كل خضر الموسم، مع الفارق، أن "خرذولة" مغذية، و قد تكون ذات نكهة ممتازة، إذا حسن طبخها، أما "خرذولة" صاحبنا، فعسيرة الهضم، قد تساهم في توليد غازات سامة، و حرقة في المعدة.

و الآن، لننظر عن قرب للأشياء، جماهير تتحرك عفويا و تبني تنظيماتها الذاتية، و بذلك تشق طريقها نحو التحرر، نحن هنا أمام طبق من العفوية الممزوجة بالفوضوية، التي تعادي العمل السياسي (لامجال هنا للتذكير بالكتابات الماركسية حول الفوضوية)، ثم، طبق آخر فيه خليط من العفوية و النزعة الدعوية، حيث الاكتفاء بالأفكار، و توزيع المشاريع، و البرامج، كما لو أن الأمر يتعلق بمكتب دراسات، أو منظمة غير حكومية تقدم للجماهير دراسة سوق، أو مشروع برنامج تسمح لها بالتزود بالتحرر المنشود، حتى التخمة.

لا شك أن منظر التحريفية الجديدة هنا، قد استعاد المفهوم الدعوي للحزب اللوكسمبورغي، الذي انتقده لينين، و الذي أدى في آخر المطاف، إلى كارثة فشل الثورة الألمانية 1919، و اغتيال الشهيدين روزا لوكسمبورغ و كارل ليبنيخت، على يد أقطاب الحكومة "الاشتراكية الديموقراطية"، من أمثال فردريك إيربرت، و نوسكه، اللذين أعطيا الأمر باغتيالهما.

إنه النموذج الذي يريد أن يطرحه أبراهام السرفاتي بتلفيق جديد، ليقدمه لنا على شكل مجموعة من الإلكترونات، تتحرك هنا و هناك، بحكم قانون الجاذبية، و بحكم التأثير المغناطيسي للجماهير تارة، و جاذبية الأفكار الثورية تارة أخرى، إنها جدلية رائعة بالفعل، أفكار ثورية معلقة في السماء، و جماهير في الأرض تنتظر الخلاص على الطريقة المسيحية، و مناضلون يطوفون معلقين بين السماء و الأرض، تحت تأثير

^{545.} لعل أبراهام السرفاتي تذكر هنا نظريته الشهيرة حول "التوجيه و التسيير"، انظر في هذا الصدد وثيقة "حول بعض التأملات النقد الذاتية الأولية لسنة 1979" نشرت في موقع "30 غشت".

^{546.} الخرذولة أكلة مغربية تجمع خضر الموسم في طبخة واحدة.

قانون الجاذبية، إذا اقتربوا من السماء مستهم الأفكار الثورية، و إذا اقتربوا من الأرض نقلوا العدوى إلى الجماهير، كأنهم ملائكة السماء، ينقلون الوحي و يوزعون السور و الآيات و سبحان الله العلي العظيم، و لا حول و لا قوة إلا بالله!!!

ب - المركزية الديموقراطية و الحقيقة الثورية

يعود الكاتب هنا، إلى أطروحته العزيزة على نفسه حول الحقيقة الثورية، لكن هذه المرة من خلال علاقتها بمفهوم المركزية الديموقراطية، حيث يقوم منظر التحريفية الجديدة، بمناقشة إشكالية بلورة الحقيقة الثورية، التي تتبلور من خلال تطبيق المركزية الديموقراطية داخل الحزب، و علاقة هذا الأخير بالجماهير، هاته الحقيقة التي تتشكل داخل اللجنة المركزية، و داخل القيادة، يرى الكاتب هنا، أن ذلك خاطئ، لأن الحقيقة الثورية تبنى بالمقاربات المتتابعة، في إطار جدلية مستمرة بين هذه الأنوية و الجماهير، و تكون حسب رأيه هذه الأنوية ذات توجه ماركسي، و أخرى يغلب عليها الطابع اللينيني، و ثالثة، موسومة بما يسمى ب"الاشتراكية العربية".

يظهر أن صاحبنا، قد أصبح هنا من هواة الطوابع البريدية، فما الذي يجمع تنظيما ماركسيا، و آخر لينينيا، و آخر اشتراكيا عربيا على الطريقة البعثية، أو الناصرية؟

للقارئ، أن يتأمل في الأمر، و سيرى كيف أن صاحبنا، قد فقد كليا أية بوصلة، و لعل هذا ما يسميه انتماءا إلى "التعددية الراديكالية"⁵⁴⁷. إن الكلام عن مفهوم المركزية الديموقراطية، كمفهوم ماركسي ـ لينيني ، سيقودنا بالضر وررة، إلى الحديث عن الأسس المادية الجدلية و التاريخية لهذا المفهوم، الذي يعكس جيدا مفهوم البراكسيس الثوري الماركسي (انظر "موضوعات حول فيورباخ"، خاصة، الأطروحة الثانية لكارل ماركس).

و هنا يمكن القول، أن صاحبنا لم يتخل عن جوهر اللينينية فقط، بل تخلى عن الماركسية ببساطة، لصالح فكر ضبابي، انتقائي و تجريبي و عفوي و ميكانيكي، برجوازي صغير. إنه تيه البرجوازي الصغير، الذي اكتشف حقيقته من جديد، و عثر على كيانه المفقود، و عاد إلى

^{547.} التعددية الراديكالية هي إحدى التيارات اليسارية العالمية التي تخلت عن الماركسية، و تنتمي عموما إلى ما يسمى ب "ما بعد الماركسية".

فردوس أفكاره المعلقة، أي أعاد إنتاج استيلابه نتيجة انفصاله عن الواقع.

و ما دام الواقع لا يرتفع، كما يقول الفقهاء، أو الوقائع عنيدة، كما يقول لينين، فإن منظرنا الفاشل يعوض عن ذلك، بترك العنان لمخيلته تسرح في ملكوت التيه.

يقول أبراهام السرفاتي:

"قلت في كتاب لي سيصدر قريبا، (لم يصدر أبدا؟!!) بأن الانتصار الإيديولوجي لماركس على باكونين، ربما كان قويا إلى حد كبير، لذلك فقد يكون مجديا العمل على إدماج إسهامات الفوضوية، فيما يخص التنظيم الذاتي للجماهير. و يجب أن نعمل على دمج ما عبرت عنه روزا لوكسمبورغ بصدد المفهوم اللينيني للحزب"548.

ج - اتهام المفهوم اللينيني للحزب بالتوتاليتارية و بديل"الأنوية الثورية" كفضاءات متعددة و مؤقتة

بعد زعمه أن زمن الحزب الطليعي قد ولى، و أن منطقه الداخلي، يتضمن المجتمع التوتاليتاري، الذي فشل بشكل بئيس في الشرق، بل أن المحاولات البديلة له، من قبيل الجبهات السياسية العسكرية في أمريكا الوسطى، لم تكن سوى مأزق ليس إلا.

إذا تركنا جانبا، استقاء الكاتب لمصطلحاته من قاموس الحملات المعادية للشيوعية، إبان الحرب الباردة ـ أما إشارته إلى التنظيمات السياسية العسكرية في أمريكا الوسطى، ليست إلا مقارنة مغلوطة، و تمويها عن الحقيقة، لكون هذه التنظيمات لم تكن سوى الوجه الآخر للتحريفية و الإصلاحية، أو ما يسمى بالإصلاحية المسلحة 549 ـ فلابد من الوقوف عند جواب له عن سؤال: "هل يمكن لنا الاكتفاء بالحيوية

^{548.} انظر كتاب "الاشتراكية أي مستقبل" مرجع سبق ذكره، و كذلك "المرور إلى الديموقراتورية في المغرب و الأشكال الجديدة للعمل الاجتماعي- السياسي"، أبراهام السرفاتي شتنبر ـ نونبر 1996.

^{549.} ضمن هذا النعت تندرج منظمات و حركات في أمريكا اللاتينية، مثل الفارك في كولومبيا، فارابوندومارتي للتحرير بالسلفادور، و التوباماروس في الأوروغواي، و الجبهة الساندينية للتحرير الوطني في نيكاراغوا

الداخلية للحركات الاجتماعية؟

يجيب الكاتب:

"باعتبار تموقعي القريب من "التعددية الجذرية"، أكثر من الغرامشية الجديدة⁵⁵⁰، قمت منذ سنتين باقتراح مفهوم "الأنوية الثورية" المتعددة و المؤقتة، فضاءات ممكنة لتواجه التجارب و أفكار المناضلين الآتين من مختلف منظمات المجتمع المدني، من أجل بلورة رؤية لأهداف النضال في كل فترة خاصة لهذا النضال"551.

يذكرنا الكاتب هنا، و دون أن يفطن لذلك، بمرحلة النوادي السياسية الثورية، أو غير الثورية، إبان الثورة الفرنسية، بما يعني إرجاعنا، بعد تفتيت مفهوم النضال و ضرب بنيته الاستراتيجية الموحدة (بكسر الحاء)⁵⁵²، إلى ما قبل مرحلة ظهور مفهوم الحزب السياسي. هنا يتأكد الطابع "الدعوي" لهاته التنظيمات، أو الأنوية، المسماة ثورية، التي ليس لها أن تلبور أية استراتيجية ثورية على المستوى البعيد، بل حتى على المدى المتوسط بل تكتفي باعمال مؤقتة، حسب الفترات. إنها فضاءات مؤقتة و بالجمع، لا تنبني فيها أية مركزية، ولا أية إمكانية لبناء الحقيقة الثورية "المطلقة"، فهي تجتمع، و تحل نفسها بنفس الطريقة، بعدما أنهت مهامها، أما أعضاؤها، فيأتون من منظمات المجتمع المدني، و من مشارب مختلفة، دون أي تحديد طبقي واضح، و ما دامت الماركسية ميتودولوجيا، فهي مكسب لكل الطبقات، فلماذا سنحصرها في طبقة واحدة.

لقد قام الكاتب بنزع سلاح الإيديولوجيا من الطبقة العاملة، لأن هذا السلاح يزعجه كثيرا، لذلك كان النزع من جانب واحد، و سيقوم أنصاره فيما بعد، بالكلام عن وجود طبقات عاملة و ليس طبقة عاملة واحدة، بل و اعتبروا أن كل فئة من الطبقة العاملة، لها الحق أن يكون لها حزبها. هنا إذن يتم تفتيت الطبقة العاملة، بالاعتماد على المناهج السوسيولوجية البورجوازية،التي تتكلم عن الفئات و ليس الطبقات، و هذه إحدى الأسلحة، التي يوجهها التحريفيون الجدد المغاربة لضرب مفهوم الحزب الثوري، كما أن الكاتب الذي يدعي تشبته بالماركسية

^{550.} الغرامشية الجديدة، تيارات يسارية جديدة تنسب نفسها إلى غرامشي، بعد إفراغه من مبادئه الماركسية كديكتاتورية البروليتاريا و الحزب الشيوعي...

^{551.} مرجع سابق.

^{552.} لم يخف منظر التحريفية الجديدة رفضه لمفهوم الثورة و الحزب الثوري عند لينين.

فقط، قد يتخلى عن المفاهيم التي تحدد الإطار الأنسب لنضال الطبقة العاملة و الكادحين، و يعني بها التنظيمات الطبقية للبروليتاريا، من قبيل النقابات و الجمعيات العمالية و الحزب الثوري، و على هذا الأساس أصبح العضو، فيما يسمى ب "الأنوية الثورية"، ملزما بأن يكون عضوا في عضوا في جمعيات المجتمع المدني، بدل أن يكون عضوا في إحدى إطارات الحزب الثوري، كشرط لعضويته، و مناضلا داخل الإطارات الطبقية للطبقة العاملة و الكادحين عموما.

و نعلم جيدا، هذا الحد الفاصل الذي قام تاريخيا بين المناشفة و البلاشفة في المؤتمرالثاني للحزب سنة 1903.

كان على الكاتب، الذي تخلى عن أي تصور للاستراتيجية الثورية، أن يعالج مسألة التحالفات، ما دام كل عمل سياسي يستدعي القيام ببناء التحالفات، فيقول في الموضوع:

"إن الائتلاف، يجب أن يتأسس، أو يعاد تأسيسه بالنسبة لكل ظرفية ملموسة، بمعتى فترة، أو مرحلة للتحول السياسي. عندما يتحقق الهدف، أو يتم تحقيقه بالنسبة للأساسي، تنبثق أشكال جديدة للنضال، و حركات اجتماعية جديدة، و ضرورات جديدة، و ائتلافات جديدة يمكن أن تتأسس[...] في كل مرحلة لمشر وع مضاد، قابل للحياة، و بديل لهذه السلطة المرتكزة بالدرجة الأولى إلى التعريف (التحديد) المشترك لهدف المرحلة، يمكنها تأسيس المنبع الحي للتجديد في كل مرحلة مرحلة، لهاته الائتلافات "554. هذا فيما يتعلق بالائتلافات، أما عن هدفها فيقول:

"أجل هنا أيضا، الهدف الأساسي، المتضمن استراتيجيا في هاته الإئتلافات، هو تفتح الفرد، وكل الأفراد، ليس ضد أو بدون الآخرين، و لكن مع الآخرين مع الآخرين، تفتح الفرد المتجذر في هويته و المتجاوز لها في الكوني"555.

من خلال هذا الكلام، يتبين كأن صاحبنا يحن إلى زمن الأنوار و الثورات البورجوازية، و ناسيا أو متناسيا، أن الزمان قد تقدم، و أن التاريخ قد وضع على جدول أعمال الإنسانية: الإشتراكية أو البربرية، على حد تعبير روزا لوكسمبورغ، إنها رومانسية رجعية، تحن إلى عصور بادت،

^{553.} انظر "ما العمل" و خطوة إلى الأمام خطوتان إلى الوراء" ، لينين.

^{554.} انظر: "انبثاق المجتمع المدني في السياسي في عصر الحداثة"، محاضرة لأبراهام السرفاتي ببروكسيل في 11 دجنبر 1995. 555. المرجع السابق نفسه.

كانت فيها البورجوازية ثورية، أي طبقة صاعدة. نحن في عصر الإمبريالية، عشية الثورات الإشتراكية،حتى، و أن التاريخ لا يسير في خط مستقيم.

من خلال نص "تأملات نظرية"، يقدم الكاتب طرحه للأنوية الثورية، و يحاول أن يربط أسس وجودها بالواقع المغربي، فيقول: "غير أنني أود أن أطرح منذ الآن تصوري في الشروط الملموسة للثورة المغربية، في المرحلة ، لمسألة التنظيم الثوري (أو بالأحرى التنظيمات الثورية)، إن ما يميز الطور الراهن للصراع بالمغرب (يشكل الطور جزءا من مرحلة)، (إن المرور إلى طور أعلى يتميز بانعطاف دون قطيعة، بينما تتميز المرحلة بالقطيعة)، هو ازدهار تنظيمات متعددة داخل المجتمع المدني المحدد أساسا بالصراع من أجل ديموقراطية حقيقية، و زوال السلطة المخزنية"556، و يقول أيضا:

"من الواضح ان التصور الكلاسيكي ل"الحزب اللينيني "، الذي سيقود هذا النضال، عبر الهيمنة على هذه التنظيمات المختلفة، هو في تعارض مع حيوية اجتماعية من هذا القبيل"⁵⁵⁷.

و عن سؤال لماذا التنظيم الثوري؟ "أجيب شخصيا بأن الحاجة ـ في ظل دينامية اجتماعية مثل هاته ـ ليست إلى تنظيم ثوري، و إنما إلى "أنوية ثورية"⁵⁵⁸.

لكن ماذا يعني أولا مصطلح ثوري، و لماذا أنوية؟

إذا أخذنا بعين الاعتبار تاريخ صدور هذا النص، أي سنة 1997، يحاول الكاتب ـ في تعارض مع كل المفاهيم الماركسية، لما يقرب من 150 سنة ـ تحديد الطبيعة الثورية لنواته الثورية، و التأسيس لمفهوم تنظيمه الثوري، من خلال قوله:

"نقول، و يقول كل المناضلين الديموقراطيين و التقدميين المغاربة، "ديموقراطية حقيقية". في الحقيقة تتحدد هذه الديموقراطية أكثر

556. انظر "تأملات نظرية" أبراهام السرفاتي، جريدة الأفق، السنة الثالثة، العدد 47، من 29 يناير إلى 15 فبراير 1994.

557. المرجع السابق نفسه.

558. المرجع السابق نفسه.

بالسلب، أي نهاية نظام السلطة المخزنية، لكن بما يتعلق الأمر بعد ذلك؟ ما هي الديموقراطية الحقيقية؟"559

بإمكان جميع المناضلين تبني شعار سيادة الشعب، لكن كيف تمارس بالملموس؟ وحتى اصطلاح فصل السلط، عندما يستعمل كشعار مركزي، يفسح المجال أمام مساومة مفتعلة مع الحكم المخزني: احتفظوا بالسلطة التنفيذية، لكن اتركوا لنا التشريعية، هذا دون أن يتم حتى الإشارة إلى السلطة القضائية، بل حتى شعار المجلس التأسيسي الذي هو أكثر بكثير جذرية و انسجاما من سابقه، غير خال من الغموضات و الإحتواءات الكاملة. ليس فقط حول مسألة من سيستدعي انتخابات مثل هذا المجلس، إذا ما ظل المخزن قائما. و لكون هذا الشعار (المجلس التأسيسي) يظل حبيس الديموقراطية التمثيلية (البرلمانية)، التي حللها ماركس منذ أولى كتاباته "560"

"لذلك فإن مفهوم مؤتمر الشعب التأسيسي المركز على الديموقراطية المباشرة، هو أكثر انفتاحا على دينامية اجتماعية ثورية، تشق الطريق لمسلسل إزاحة سلطة المخزن من طرف الشعب"⁵⁶¹.

لكن إلى أين؟ الجواب: لا يمكن أن يحدد ذلك إلا مؤتمر الشعب التأسيسي.

هكذا إذن، أعطانا الكاتب الجواب عن معنى كلمة ثوري، و عن المضمون الثوري لتنظيمه المقترح. إذا أخذنا بعين الاعتبار، مضمون الطور الذي يحدده الكاتب، و الذي يستقي منه التنظيم طبيعته الثورية، نجد أنفسنا أمام تنظيم هو في أحسن الأحوال ديموقراطي ثوري، أي يتحدد بهدف الطور، و لا معنى عند الكاتب لتكرار أسطورة المهمة التاريخية للبروليتاريا، التي تتضمن ادعاء قيادة السيرورة، فذلك هو ما أدى إلى الكارثة التي حصلت في الاتحاد السوفياتي حسب افترائه، و لمن يشك في ذلك نحيله إلى الفقرة التالية:

"إن تاريخ هذا القرن، يبين أنه لا يمكن لأي تنظيم، أن يدعي قدرته على التعبير عن كل هذا، و ليس بمقدور أي تنظيم لوحده، أن يقوم بتنسيق جميع هذه النضالات، إن موضوع، و بالأحرى أسطورة المهمة التاريخية للبرويلتاريا، تتضمن هذا الادعاء، و هو ما أدى إلى الكارثة

^{559.} المرجع السابق نفسه.

^{560.} المرجع السابق نفسه.

^{561.} المرجع السابق نفسه.

التي حصلت في الاتحاد السوفياتي في السابق"562.

عودة إلى الأطروحة الثالثة : تتمة أطروحة الأنوية الثورية: من النظرية إلى التطبيق

ينقلنا أبراهام السرفاتي من عالم النظرية الغامض، إلى حقل الممارسة المنعدم، في محاولة لتجسيد ما جاء به نظريا على أرض الواقع، و سنجد هذا في نصه المعنون ب "الفاعلون الجدد السوسيو- سياسيين في دول الجنوب، مقاربة نظرية و تجربة مغربية"⁵⁶³.

هكذا، جاء في معرض تقديمه للإشكالية، أن عرضه، يعتمد على ترابط التفكير النظري، و النضال الميداني بالمغرب، في إطار ما أسماه: الانتقال إلى الديموقراطورية، كما أن عرضه أخذ بعين الاعتبار- حسب تصريحه - 25 سنة من العمل السري. السياق العام:

- الانتقال من دكتاتورية شديدة إلى ديموقراتورية بالمعنى الذي حدده غاليانو564، و يحدد زمن ذلك، من 1992 إلى 1996.
 - انهيار الاشتراكية الفعلي في شرق أوروبا و الاتحاد السوفياتي.

إن التفكير النظري، حسب التحريفي الجديد، أخذ بعين الاعتبار دروس هذا الانهيار، بالإضافة إلى أخذه بعين الاعتبار تجربة الحركة (الماركسية ـ اللينينية)، و هو يعني بالأساس تجربة ما يسميه ب 25 سنة من العمل السري، و من هنا يحدد المفاهيم التنظيمية التي سادت داخل المنظمة:

1- خط الجماهير الذي حدده ماو تسى تونغ سنة 1943 – 1944.

^{562.} مفهوم "الأنوية الثورية"استقاه أبراهام السرفاتي من مقال صادر بمجلة "نقد شيوعي"، انظر هامش سابق.

^{563.} النص تحت عنوان:" الفاعلون الإجتماعيون ـ السياسيون الجدد في الجنوب، مقاربة نظرية و تجربة مغربية".

^{564.} إدواردو غاليانو (1940 ـ 2015) مثقف و كاتب و صحفي و مسرحي من الأروغواي، أحد نشطاء المنتديات الاجتماعية و من الموقعين على بيان برتو أليغري.

2-اللجوء في مرحلة قاسية، إلى المفهوم اللينيني لمنظمة المحترفين الثوربين، التي يرى أبراهام السرفاتي، أنها فقدت من حيث البنية فعاليتها، و هنا يقوم بمقارنة بين روسيا 1906- 1913 (طبقة عاملة مهيكلة سياسيا) و المغرب (شبيبة مدرسية كوسط مغذي). يلاحظ أبراهام السرفاتي، أنه خلال سنوات الثمانينات، ظلت هناك استمرارية في النضالات السياسية نتيجة عاملين 565:

- المقاومة السياسية في السجون.

- التنظيم لقطاع هام من الشبيبة المدرسية، تحت تأثير هذه المقاومة، و تحت تأثير الأفكار التي كانوا يدافعون عنها منذ 1970، وكمثال على ذلك انتفاضة 1984، التي حركها شباب متأثر بهذه الأفكار، حيث لعب المعتقلون السياسيون دور النواة الثورية.

يتكلم أبراهام السرفاتي عن استمرارية النضالات السياسية، و منها انتفاضة 84، التي يعتقد حسب النص، أنه كان أحد أعضاء أول نواة ثورية لعبت دورها خلال هذه الحقبة. و لا نجد في تحديده للأسباب، أي عامل موضوعي اجتماعي، أو اقتصادي، بل عوامل ترتبط بنتائج لذلك الوضع الموضوعي، فياله من منهج يمشى على رأسه.

أما الانتقال إلى الديموقراتورية، الذي بدأ مع العفو شبه العام، ليوليوز 1994⁵⁶⁶، أي دخول المغرب مرحلة جديدة، فتم تحديده بإطلاق سراح ما تبقى من المعتقلين).

هكذا إذن، يلجأ صاحبنا إلى مفاهيم غير ذات صلة بالفكر الماركسي و الحقل السياسي الماركسي، و ذلك باعتماده على مفهوم بين – بين دولة: لا هي دكتاتورية، و لا هي ديموقراطية بعد، أي أنها الاثنان معا، و هذا لعمري لأغرب نظام سياسي عرفه التاريخ، فالدولة هنا دكتاتورية و غير ديكتاتورية، و ديموقراطية و غير ديموقراطية، و هذا خروج واضح عن المفهوم الماركسي، الذي يرى أن كل دولة، هي دكتاتورية تمارسها الأغلبية ضد الأقلية، و حتى السلطة البروليتارية هي دكتاتورية تمارسها الأغلبية ضد الأقلية، و حتى في حال التوازن في صراع الطبقات، و بروز طبقة ثالثة، أو عناصر منها، تستولي على السلطة، فلا يعني هذا أن الدولة فقدت دكتاتوريتها، بل تغير النظام

^{565.} في خريف 1985، تعرضت "إلى الأمام" إلى ضرية قوية أنهت وجودها بالداخل، و هذا المعطى هام في الحكم على ما يقوله السرفاتي حول الثمانينات و علاقة ذلك بما يسميه بالأنوية الثورية.

^{566.} في هذا التاريخ أعلن النظام عن إطلاق سراح ما تبقى من المعتقلين السياسيين.

السياسي في حقبة محددة 567.

بالعودة إلى المفهوم اللينيني للتنظيم، وحسب ما يقوله زعيم التحريفية الجديدة، أنه في سنة 1993، اقترح أحدهم، التخلي عن المفهوم اللينيني للحزب الثوري، باعتباره مرشدا لمجموع الحركة الثورية، و تعويضه بمفهوم "الأنوية الثورية" بالجمع، المنبثقة من المجتمع المدني، و التي تمكن عن طريق ترابطها، بلورة الاستراتيجية المناسبة لمرحلة النضالات الجارية، و سيجد صاحبنا مناسبة سانحة لعرض مفاهيمه التنظيمية الجديدة، بعد حل منظمة "إلى الأمام"، و انطلاق محاولة تأسيس "النهج الديموقراطي"، و ذلك من خلال نقده لأحدى الأوراق التأسيسية للنهج الديموقراطي 568.

يقول أبراهام السرفاتي أن هذا النص يعيدنا إلى المفاهيم و التصورات المقدمة منذ 24 سنة، هي نفسها مأخوذة من المفاهيم المقدمة من طرف لينين، في بداية القرن 20، هذه المفاهيم، إذا كانت قد سمحت بانتصار ثورة أكتوبر، فقد كانت تتضمن بذرة الكارثة التي جاءت بعد ثلاثة أرباع قرن، و في تجربتنا الخاصة في المغرب، هاته المفاهيم سمحت بمواجهة القمع خلال بضع سنوات، و لكن تجاوزها في الممارسة، هو الذي سمح في الثمانينات بالحفاظ على الحركة 662، و انفتاحها على الطاقات الحالية.

"إن الدرس الأساسي للحركة منذ 15 سنة، هو الأولوية للتنظيم الذاتي للجماهير، أما الدرس الثاني المسجل في المغرب منذ السنوات الأخيرة، هو الأولوية لانبثاق وتثبيت و تعزيز المجتمع المدني"⁵⁷⁰.

على هذا الأساس، اعتبر أبراهام السرفاتي، أن هذه النصوص النهجية (نسبة ل "النهج الديموقراطي")، لم تأخذ بعين الاعتبار، التقدم

567. انظر حالة البونابارتية، التي نشأت في فرنسا في ظروف ثورة عمالية فاشلة لضعف الطبقة العاملة و بورجوازية تنخرها تناقضات شرائحها، تناقضات القتصادية (الفئة المالية ـ الفئة الصناعية)، و تناقض ميولاتها السياسية (صراع الفئات الملكية و الجمهورية من البورجوازية)، و بالتالي عجزها عن فرض نفسها، مما سمح بالاستحواذ على السلطة من طرف لويس بونابارت و بناء الامبراطورية الثانية بدعم من الفلاحين، الذين كانت الأغلبية الساحقة منهم تتكون من الفلاحين الصغار (انظر "الصراعات الطبقية في فرنسا" و "18 برومير" ل كارل ماركس، و كذلك السلطة السياسية و الطبقات الاجتماعية" ، نيكوس بولونتزاس.

568. يتعلق الأمر هنا بمشروع الورقة التنظيمية لتيار "النهج الديموقراطي" الذي أصبح "النهج الديموقراطي" في 15 أبريل 1995.

569. قول متهافت، لأنه لا وجود لما يدعيه منظر التحريفية الجديدة، حول استمرارية الحركة، وحتى و إن سلمنا بذلك، فهل يعقل أن نعتبر وجود بعض الأفراد أو بعض المتعاطفين الذين نجوا من الاعتقالات نموذجا يرقى لمستوى التنظير المفاهيمي للمسألة التنظيمية؟ إنه العماء الذي تولده النظرة الذاتوية.

الحاصل في مفاهيم الحركة، و اعتبر تلك النصوص تراجعا ب 25 سنة، أي ربع قرن. و لتقديم المقترحات، التي تسمح بالتجاوز النهائي للدغمات التنظيمية للماضي، قدم السرفاتي اقتراحات بديلة منها :

1) فيما يخص، العضوية في النهج الديموقراطي، جعل أبراهام السرفاتي من النضال النشيط في منظمة للمجتمع المدني، شرطا لذلك.

2) فيما يخص بنية التنظيم، نظر السرفاتي إلى النهج الديموقراطي، كتيار متواجد على الصعيد الوطني، يجب أن يكون تجمعا لتنظيمات إقليمية، مستقلة ذاتيا، و التي تقوم وحدتها على الارتباط المشترك بنضالات اليسار الجديد، منذ 26 سنة، و بالماركسية كميتودولوجيا حية للفعل الاجتماعي، و بالمصالح الاستراتيجية للجماهير الكادحة.

3) القيادة هي عبارة عن "لجنة تنسيق" لتبادل التجارب، و ليس لها سلطة على الإقليم المستقل.

4) جريدة للجميع، لكن بدون دور مركزي . و من النكت "الجميلة"، أن مدير الجريدة لا يجب أن يكون عضوا في لجنة التنسيق الوطنية، التي لا سلطة لها على الأقاليم، و الأنكى من كل هذا، ألا يكون منتسبا لأي إقليم، و هذا يعني أن المدير شخصية معلقة في عالم المثل الأفلاطوني، تتابع ما يجري في الأقاليم التي يجب أن يخدمها، دون أن يكون عضوا في لجنة التنسيق الوطني، و لا حتى أن يكون منتسبا لأي إقليم، إنه إنسان وطني، يذكرنا بمفهوم الدولة الهيجلي، فياله من تصور غارق في المثالية الذاتية ...

5) كل جهة تحدد بشكل ديموقراطي توجهاتها، و عمل برنامجها، و تنتخب لجنتها المسيرة.

570. مرجع سابق.

لقد كانت هاته هي المحاولة الأولى- والأخيرة- لنقل أبراهام السرفاتي لأطروحاته التنظيمية المعادية للنظرية اللينينية، إلى الواقع ، وكما رأينا، فهي تقوم على أساس تنظيم هلامي قوامه تنظيمات اقليمية مستقلة،و لجنة تنسيق وطنية لاسلطة لها على الأقاليم، فمبرر وجودها مختصر في تبادل التجارب بين الأقاليم، أما قاعدة الوحدة المشتركة للتنظيم، فهي تبني الماركسية كمتودولوجيا حية للفعل الإجتماعي، و الإرتباط المشترك بنضالات اليسار الجديد منذ 26 سنة، و أما الجريدة فلا دور مركزي لها، و مديرها لا ينتمي للجنة التنسيق الوطنية، و لا ينتسب لأي إقليم، ثم بالإضافة إلى كل هذا ، فالعضوية داخل التنظيم، مشروطة بالعمل داخل منظمات المجتمع المدني.

لقد وجد تلامذته من مؤسسي "النهج الديموقراطي" صعوبة في فهم أطروحاته، رغم تصفيقهم المستمر لنظرية "الأنوية الثورية"، و احتفظوا الصعوبة أكثر، بعد محاولات الإنتقال إلى التطبيق العملي، فوضعوا جزءا من النظرية في الدولاب، دون تخلي عن جوهر النظرية، و احتفظوا بجزء كبير، بعدما اضطروا إلى توفير حد أدنى من المركزية التنظيمية - ضمانا لإستمراريتهم – و هذا الجزء الكبير، يتمثل في تبني "الماركسية كمتودولوجيا" لتحليل الدينامية الإجتماعية، رفض المفهوم اللينيني للتنظيم و للمركزية الديموقراطية، نزع أي تمثيلية محلية عن عضو اللجنة الوطنية، فهو لا يمثل إلا نفسه، رفض العمل بالتنظيم الخلوي، و تعويضه بمجالس محلية عائمة، و بحدود مائعة فيما يخص العضوية من غيرها، رفض العمل السياسي وسط الجماهير، و اختزال ذلك في بعض المناسبات 571.

571. انظر كتاب "نقد السيرورات الثلاث ..."، مرجع سبق ذكره.

الأطروحة الرابعة:

نظرية الاختراق الديموقراطي السرفاتية

الاختراق و الاختراق المضاد

الجزء الأول: الاختراق الديموقراطي

-1- تخبطات ما قبل النهاية

لعل خير ما نبدأ به هذا الجزء، مقتطفان من رسالة لأحد أقرب رفاق أبراهام السرفاتي إلى هذا الأخير، و قد هالته القفزات السياسية، التي ميزت مواقف أبراهام السرفاتي، في السنوات الأخيرة السابقة عن الرسالة572.

يقول صاحب الرسالة، واصفا تلك القفزات، ما يلي:

"من ملكية بدون الحسن الثاني، مررنا إلى ملكية بدون إدريس البصري، ذلك الذي كنت تسميه من سنوات ليست بعيدة، الحسن الثاني جلاد تازممارت، أصبح "صاحب الجلالة الحسن الثاني"، "الخائن" الذي دشن الحرب ضد الشعب الصحراوي سنة 1976، عن طريق "القنبلة بالنابالم سكانا صحراويين مدنيين في الساقية الحمراء (مع إشارة الهامش يحيل كاتب الرسالة على كتاب للسرفاتي تحت عنوان "الحسن الثاني، حياة خائن"-1986-)⁵⁷³.

بعد تعويض الحسن الثاني بإدريس البصري، الذي أصبح الهدف الأساسي لحملات السرفاتي السياسية، دخل هذا الأخير في تناقضات مع تصريحاته السابقة، من قبيل نص نشره في مارس 1992، يقول فيه :

^{572.} من رسالة لسمير بنسعيد إلى ابراهام السرفاتي، مؤرخة ب 4 ماي 1998. الوثيقة منشورة على موقع "30 غشت".

^{573.} استجواب للسرفاتي في جريدة "ماروك إيبدو" عدد 309، 7 ـ 13 فبراير 1998.

"كل المعارضين المبدئيين، يعرفون أن مثل هذا الهدف (هدف الديموقراطية و بناء دولة القانون)، متعارض مع إبقاء الحسن الثاني في السلطة، ليس فقط لكون هذا الرجل، لا يمكن أن يتغير، بل من المعروف أن رئيس المافيا يكون مرتبطا بمافياته. بإمكانه تصفية هذا أو ذاك من أعوانه، كما فعل مع الدليمي، وبالإمكان ومن الممكن، أن يقوم به غدا مع إدريس البصري، لكنه لا يمكنه التخلص من المافيا نفسها"⁵⁷⁴. تعددت التصريحات، و تغيرت المواقف بسرعة كبيرة، وتبدلت المصطلحات بسرعة أكبر، حد أن حكومة اليوسفي، اعتبرت من طرفه حكومة "وسط يسار" لحد إطلاقه شعار "اليوسفي أو الفوضى"⁵⁷⁵.

كان أبراهام السرفاتي، يسير بسرعة كبيرة نحو الإفلاس السياسي التام.

قبل ذلك، أسس لمساره الجديد خطوة خطوة، لقد كان هذا التأسيس لمساره السياسي الجديد تدريجيا، منذ 1979، بل و قبل ذلك. لقد حمل السرفاتي معه بذور ذلك التحول، في الفترة الممتدة بين مارس 1977 ويناير 1979، لكن تلك البذور ظلت انحرافات جزئية، ضمن خط سياسي ثوري⁵⁷⁶.

تنقسم أهم المراجع التي تؤرخ لهذه التحولات، إلى كتابات، إما نظرية، و إما كتابات سياسية، و منها:

- "تأملات نظرية" (مجلة إلى الأمام، عدد 7، باريس، شتنبر 1993).
- -"انبثاق المجتمع المدني في السياسي في زمن الحداثة" (محاضرة ألقاها أبراهام السرفاتي في 11 –12 95 ببروكسيل).
 - -"مغرب 98: من الاستبداد إلى الديموقراتورية"، أبريل 1998.
 - -"الانتقال إلى الديموقراتوية في المغرب، و الأشكال الجديدة للعمل السوسيوسياسي" ، نونبر 1996.
- -"استجواب مع الرفيق أبراهام السرفاتي"، أجرته مجلة "إلى الأمام" في أوائل مارس 1992 (مجلة "إلى الأمام" عدد 1، أبريل 1992).
- البيان الصادر عن منظمة "إلى الأمام"، بمناسبة الذكرى 22 لتأسيس منظمة "إلى الأمام" المغربية (مجلة "إلى الأمام"، عدد 8، شتنبر

^{574.} رسالة سمير بنسعيد لأبراهام السرفاتي، مرجع سبق ذكره.

^{575.} المرجع السابق نفسه، و العديد من التصريحات وردت في عدة جرائد و مجلات مغربية.

^{576.} انظر مقدمة الجزء الثاني، القسم الثاني، الأطروحات التحريفية الجديدة.

.(1993

- انظر كذلك رسالة س. ب إلى أبراهام السرفاتي، 4 -5 -98.
- "الفاعلون الاجتماعيو- سياسيين الجدد في الجنوب" (مقاربة نظرية و تجربة مغربية)، و هذا النص، سيتحول عنوانه النهائي إلى: "الانتقال إلى الديموقراتورية..."

قبل السقوط النهائي، قام أبراهام السرفاتي، و على مراحل، بالتخلي عن كل الأطروحات الإيديولوجية و السياسية المؤسسة للحملم و لمنظمة "إلى الأمام". و لأن الطبيعة تكره الفراغ، فقد قام بمحاولات لملإ ذلك الفراغ، بأطروحات جديدة على طريق السقوط النهائي، و وجد ضالته في مفهوم فضفاض ل "النضال الديموقراطي"، صاحبه على المستوى النظري و الاستراتيجي و الشعاراتي بتصورات جديدة، تصب كلها، فيما يمكن أن نطلق عليه "نظرية الإختراق الديموقراطي".

-2- نظرية الاختراق الديموقراطي:

لعل البيان الذي أصدره التحريفيون الجدد، بمناسبة الذكرى 22 لتأسيس منظمة "إلى الأمام"، حيث تظهر اللمسات السرفاتية فيه واضحة، وثيقة رسمية تؤرخ لبداية مرحلة ما قبل السقوط النهائي، لدى ابراهام السرفاتي، و مريديه من تحريفيين جدد. جاء في بيان الذكرى 22 :

"إن القوى الثورية و الجذرية، استخلاصا منها للدروس من انسداد الطرق لسنوات الستينات و السبعينات، تعلمت أن تدمج النضال السياسي من أجل هدف مرحلي في استراتيجيتها. و هذا صحيح بالنسبة للمناضلين الذين وضعوا منذ نهاية السبعينات، و طيلة الثمانينات أسس حزب الطليعة الديموقراطي الاشتراكي، و هذا أيضا بالنسبة لمنظمتنا "إلى الأمام" و التي استطاعت منذ الثمانينات، رغم ظروف القمع القاسية، أن تتجاوز تصورات السبعينات، التي كانت ترتكز على نظرة مثالية للاستراتيجية الثورية المغربية، لتتعلم دمج النضال الديموقراطي في مسلسل إنضاج شروط الثورة".

و لطمأنة المناضلين المغاربة حول عدم تخلي المنظمة عن خطها، جاء في البيان:

"إن منظمتنا تبقى مخلصة لدروس لينين، و للماركسية الحية، معتبرة أن الثورة المغربية سيرورة متواصلة عبر مراحل مندمجة بعضها ببعض"⁵⁷⁷.

و بعد هذه الطمأنة الزائفة (نعلم جيداكم هي كاذبة)، يتم الإعلان عن مفهوم "الاختراق الديموقراطي"، كتصور نظري و استراتيجي، يقول البيان :

- حول الإختراق الديموقراطي:

"إن النضال الديموقراطي مهمة رئيسية في الفترة الراهنة. لكن في إطار هذا النضال الديموقراطي نفسه، الذي يهدف إلى انتزاع اختراق ديموقراطي..."578

و بطبيعة الحال، كان من الطبيعي، أن يختار التحريفيون الجدد شعارا مركزيا لهذا الاختراق الديموقراطي المزعوم، فوجدوا ضالتهم في شعار "المجلس التأسيسي"، و مما جاء في البيان حول الموضوع:

- المجلس التأسيسي:

"إن هذه الاتجاهات الجذرية، تركز اليوم جهودها، على فضح أي إصلاح دستوري ممنوح، الذي لا يمكنه إلا أن يكون كاريكاتورا للديموقراطية، و تصرعلى أن الدستور يجب أن يعد من مجلس تأسيسي منتخب و منبثق من الشعب".

أما الهدف المركزي للمرحلة، فهو دستور يعده مجلس تأسيسي منتخب. ثم هناك رهان على الكنفدرالة الديموقراطية للشغل، كقوة أساسية لتحقيق الشعار.

577. مقتطف من بيان الذكرى 22 لتأسيس منظمة "إلى الأمام".

578. المرجع السابق نفسه.

- الهدف المركزي في المرحلة الحالية:

"إن هذا الطريق ممكن ... إنه لواضح أن هذا الطريق لا يمكن أن يؤدي إلى الانتصار، بدون نضال الجماهير الشعبية، و الكادحة منها، بالدرجة الأولى. من هنا الدور المركزي الذي يمكن أن تلعبه ك. د.ش في هذا المسلسل، إذا ما استطاعت أن تستقل بنضالها عن الأحزاب السياسية. و هذا ما سيسمح لها بالخصوص، بأن تساهم بصفة حاسمة في بناء الوحدة النضالية للطبقة العاملة، بما في ذلك، مع القوى المناضلة في الاتحاد المغربي للشغل".

يظهر أن البيان، كان يبحث عن قوى سياسية، ستنجز الهدف المركزي للمرحلة المتكلم عنها، أي دستور يعده مجلس تأسيسي. هكذا تم الرهان على دور حاسم مزعوم ل ك د ش، من أجل تحقيق ذلك الهدف المركزي، بعدما طالبها البيان بالابتعاد عن الأحزاب السياسية، و أوهمنا كذلك بوجود قوى جدرية قادرة على إنجاز ذلك، متمثلة في حزب الطليعة، و اتجاه المواطنة، و "إلى الأمام"، و بالإمكان إضافة الشبيبة الاتحادية، و اتجاه نوبير الأموي.

و في محاضرة له تحت عنوان "انبثاق المجتمع المدني في السياسي في زمن الحداثة"⁵⁷⁹، حيث التأسيس لمفهوم الحداثة، و جوهرها، و رفض الجواب "الجمعي" (كولكتفيست) الذي كان قد فشل، و قبل ذلك كان قد حجب عنا الحداثة، و جوهرها القائم على الفرد الخلاق، ثم، و بعد رفض مفهوم الحزب الثوري، و الرهان على دور المجتمع المدني، و ما أسماه بالأنوية الثورية، المنبثقة عن هذا الأخير، قدم السرفاتي مفاهيمه حول سياسة الإئتلافات (انظر الفقرات الواردة سابقا)، و هو هنا يتخلى بشكل واضح، عما طمأن به المناضلين، في بيان الذكرى 22:

"إن منظمتنا تبقى مخلصة لدروس لينين و للماركسية الحية، معتبرة أن الثورة المغربية سيرورة متواصلة عبر مراحل مندمجة بعضها ببعض".

بين سنتي 1992 و 1995، تم التخلي نهائيا عن استراتيجية الثورة المتواصلة عبر مراحل، التي كانت تشكل عماد الخط الثوري لمنظمة "إلى

579. انظر محاضرة أبراهام السرفاتي، مرجع سابق.

الأمام"، لصالح استراتيجية الإختراق الديموقراطي، القائمة على ما يسمى بالإئتلافات المتتالية بحسب الظرفية الملموسة، وحسب الفترات، و على قاعدة تنظيمات مؤقتة، تحل نفسها باستمرار، و تعيد بناء نفسها، حسب كل ظرفية أو فترة.

لقد سدد السرفاتي الضربة الأخيرة لمفهوم الاستراتيجية الثورية بشكل واضح و جلي ، و قد أسس لها نظريا من خلال رفض مفهوم الثورة اللينيني 580 الصرفة الطابع الديموقراطي، مثال : الأنوية اللينيني 580 الصرفة على دور للمجتمع المدني، و لقوى سياسية لا يتعدى سقف نضالها الطابع الديموقراطي، مثال : الأنوية الثورية – انظر التحليل أعلاه-

و قام أبراهام السرفاتي في نفس الوقت، و في أماكن أخرى، بمدح الفوضوية، لأنها لم تجعل من الإستيلاء على السلطة هدفا مركزيا للعمل السياسي⁵⁸¹.

إن هذا التأسيس، سينجم عنه تغيير في العديد من المواقف السياسية، التي ستتدحرج من موقف واضح من الملكية، إلى قبول بها و التعايش معها، قبل أن يصبح الموقف، دعوة صريحة لقيادتها للنضال من أجل الحداثة و الديموقراطية و دولة الحق و القانون.

في قلب هذا التحول، و هذا الانعطاف (رجوع إلى الوراء)، سيبرز المفهوم السرفاتي الجديد، حول ما أسماه بالديموقراتورية، التي انبنت في المغرب، في الفترة الممتدة بين 1995 و 1998.

في مقاله "من الاستبداد إلى الديموقراتورية"، سيعتبر السرفاتي تشكيل حكومة اليوسفي، اختراقا بارزا (واضحا، ملحوظا)، فأطلق على تلك الحكومة صفة "حكومة وسط - يسار" الذي - حسب زعمه - ينطبق على الأغلبية داخل مجلس النواب، المنبثقة عن الاقتراع العام المباشر، الذي لم يحصل منذ 34 سنة، و يعني به انتخابات 14 نونبر 1997.

لقد بدأ المغرب، حسب السرفاتي يخرج من الإرهاب، منذ 1986 582. و استمر هذا الوضع إلى سنة 1991، وابتداءا من 1992، انتقل

^{580.} نعني اعتبار الاستيلاء على السلطة السياسية، هو الهدف المركزي للثورة، وهي مقولة مركزية في الفكر الماركسي عموما و اللينينية خصوصا، باعتبارها نظرية الثورة الاشتراكية في عصر الامبريالية.

^{581.} انظر كتاب "أي مستقبل للاشتراكية"، مرجع سبق ذكره.

^{582.} لقد كانت 1986 مناسبة للنظام احتفل فيها بعيده الفضي، و قد كان الاحتفال كبيرا لدرجة أن الحسن الثاني نظم قاطرة سميت "قطار التنمية" التي ركبها أشهر

المغرب إلى مرحلة جديدة، أطلق عليها منظر التحريفية الجديدة اسم "الديموقراتورية"، أي حالة بين – بين: بين الدكتاتورية و الديموقراطية، و بمعنى آخر منتصف الطريق.

لقد أصبحت المقاربة السرفاتية للديموقراطية شبيهة بالمقاربة الكاوتسكية، أي تناول للمفهوم، خارج النظرة الطبقية للماركسية 583. سيرفع السرفاتي شعاره الشهير: "اليوسفي أو الفوضى"، و سيسلط نقده اللاذع على القوى الجذرية، التي لم تساند حكومة عبد الرحمان اليوسفى. يقول السرفاتي:

"في الأسابيع التي شكل فيها حكومته، حاول اليوسفي وحده إبراز هذا التقدم الديموقراطي ". "لكن التيارات الجذرية رفضت الدستور بالجملة، حارمة إياه من دعمها في هذا المجهود، و وحده سيطر التأويل المخزني، الذي انحنى أمامه عبد الرحمان اليوسفي"

"... إن هاته التيارات الجدرية، لم تفهم أن الإستراتيجية الوحيدة، من أجل تغيير جذري في المغرب، - التي تأخذ بعين الاعتبار ضرورة الإبقاء على وحدة القوى الديموقراطية، و بدون ذلك يقع التنازل لللإسلاميين – هي العمل انطلاقا من هذا الدستور، حتى تفجير تناقضاته، و فرض دستور ديموقراطي حقيقي، منبثق من المجلس التأسيسي..."⁵⁸⁴.

في عام 1994، حسب السرفاتي، انتقل المغرب إلى الديموقراتورية، و يقول في هذا الصدد: "تراجع الخوف و تفتح المجتمع المدني و تعززت المعارضة و تم عزل النظام "585.

هكذا اعتبر أبراهام السرفاتي دستور 97:

"ان هذا الدستور هو بذلك دستور ل"ديموقراتورية"، ليس فقط دستور مخزن، إنه يسمح، في ظل الوضع الحالي لموازين القوى في

المثقفين بالمغرب، و باتوا يروجون للنظام في جميع المحطات التي اجتازوها عبر هذا القطار.

583. انظر على سبيل المقارنة كتاب لينين "الثورة البروليتارية و المرتد كاوتسكي".

584. انظر "مغرب 1998: من الاستبداد إلى الديموقراطية" أبراهام السرفاتي.

585. المرجع السابق نفسه.

المغرب، بنضال موحد للقوى الديموقراطية586.

و رأى السرفاتي في "رؤياه"!! أن موازين القوى بدأت تنتقل لصالح قوى الديموقراطية، و ذلك من خلال استشهاده بإضراب 1990، و انتفاضة فاس، و بني مكادة في طنجة، و بمسيرة 700 ألف مغربي بالرباط، يوم 3 فبراير 1991 لمساندة العراق، ثم إطلاق آخر معتقلي سجن القنيطرة في غشت 1991 و يناير 1992، ثم إغلاق معتقل تازمامارت في 15- 9 – 91.

بمسلسل الاختراق الديموقراطي، و علاقته بالأنوية الثورية، قدم السرفاتي الجواب من خلال رده على سؤال: لماذا تنظيم ثوري يعني "الأنوية الثورية"، و سيقوم كذلك عبر الجواب بتوضيح معنى "ثوري"⁵⁸⁷.

"نقول و يقول كل المناضلين الديموقراطيين و التقدميين المغاربة "ديموقراطية حقيقية". في الحقيقة تتحدد هذه الديموقراطية أكثر بالسلب، أي نهاية نظام السلطة المخزنية، لكن، بما يتعلق الأمر بعد ذلك؟ ماهي الديموقراطية الحقيقية؟

بإمكان جميع المناضلين تبني شعار سيادة الشعب، لكن كيف تمارس بالملموس؟ وحتى اصطلاح فصل السلط عندما يستعمل كشعار مركزي يفسح المجال أمام مساومة مفتعلة مع الحكم المخزني: احتفظوا بالسلطة التنفيذية لكن اتركوا لنا التشريعية، هذا دون أن يتم حتى الإشارة إلى السلطة القضائية، بل حتى شعارالمجلس التأسيسي الذي هو أكثر بكثير جذرية و انسجاما من سابقه غير خال من الغموضات و الإحتواءات الكاملة.

ليس فقط حول مسألة من سيستدعي انتخابات مثل هذا المجلس إذا ما ظل المخزن قائما. و لكون هذا الشعار (المجلس التأسيسي) يظل حسب حدود الديموقراطية التمثيلية (البرلمانية) التي حللها ماركس منذ أولى كتاباته"

لذلك فإن مفهوم مؤتمر الشعب التأسيسي المركز على الديموقراطية المباشرة هو أكثر انفتاحا على دينامية اجتماعية ثورية تشق الطريق لمسلسل إزاحة سلطة المخزن من طرف الشعب".

هنا لب نظرية "الإختراق الديموقراطي" كاستراتيجية و تاكتيك لذى التحريفيين الجدد، و مهما اختلفت الصياغات فكل التحريفيين المغاربة

586. المرجع السابق نفسه.

587. انظر تأملات نظرية" أبراهام السرفاتي، مرجع سبق ذكره.

الجدد ينهلون منها،و قد لعب ابراهام السرفاتي دورا بارزا في بلورتها،و منذ ذلك انتقل التحريفيون الجدد من نظرية "الغموض الإستراتيجي" إلى نظرية "الإختراق الديموقراطي" الإصلاحية و التحريفية.

3) الديموقراتورية و المسلسل الديموقراطي

في سياق مساره التحريفي الجديد، و في محاولاته لتحطيم المبادئ و المفاهيم الأساسية للفكر الماركسي ـ اللينيني، لجأ أبراهام السرفاتي، إلى استعمال العديد من المصطلحات، و المفاهيم، من بينها مفهوم "الديموقراتورية".

من خلال هذا المفهوم، حاول أبراهام السرفاتي، توجيه ضربة أساسية لمفهوم الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية من كل الجوانب، فهو يسمح بالسير في اتجاه، ثم الانحراف في اتجاه آخر، مع فقدان الجاذبية :

- بعد التخلي عن مفهوم الدولة الكمبرادورية، و سلطتها السياسية، باعتبارها نظاما دكتاتوريا، و إقتراح مفهوم غير علمي لنظام هو بين – بين، يجمع بين الديموقراطية الديموقراطية الشعبية، ملغاة، يجمع بين الديموقراطية الديموقراطية الشعبية، ملغاة، ذلك أن المفهوم الجديد، قد وجه الضربة إلى حلقة أساسية في هذه الاستراتيجية، ألا و هي الديموقراطية.

هكذا انكسرت إحدى الحلقات المكونة لهذه الاستراتيجية إلى نصفين، سيسمحان للتحريفيين الجدد، بفصل النضال الديموقراطي، عن النضال من أجل السلطة الثورية للشعب، المشكلة من الطبقات الوطنية (عمال، فلاحون، بورجوازية الصغيرة، بورجوازية وطنية) بقيادة البروليتاريا و حزبها الثوري الماركسي ـ اللينيني، ذلك أن هذا الطرح، يفصل النضال من أجل مجتمع ديموقراطي، عن البعد الوطني لهذا النضال ضد الامبريالية، و عن البعد الشعبي، باعتبار أن هدفه هو السلطة الشعبية، و عمادها الأساسي التحالف العمالي ـ الفلاحي، و القيادة السياسية للجبهة الثورية الموحدة. فمادام النظام قد دخل مرحلة انتقالية نحو الديموقراطية، فلا يعقل أن يعرقل هذا المسار بتصور ثوري

للسلطة، بل تدعيم ميزان القوى عبر الضغط السلمي، و بالتحالف مع القوى الديموقراطية الإصلاحية، و التركيز عليها، لتحقيق هذه الديموقراطية المنشودة، و التي لن تعدو في آخر المطاف، أن تكون ديموقراطية للبرجوازية الكمبرادورية المتحالفة مع فئات من البرجوازية المتوسطة، تحت رعاية، و مساعدة، و حماية القوى الامبريالية 588.

إن هذا الطرح، يجعل الانخراط في المرحلة الانتقالية، هي أولى الأولويات، الشيئ الذي يطرح ضرورة تبني خط النضال السلمي، و هو ما سار عليه تلامذة أبراهام السرفاتي، و قد ذهب هذا الأخير بمواقفه المتخاذلة بعيدا، حد الدعوة إلى تسليم قيادة المرحلة لملك البلاد، رأس النظام الكمبرادوري589.

- يتضح مما سبق، أن صاحب النظام الديموقراتوري بالمغرب، قد تخلى نهائيا عن الجوهري في الفكر الماركسي ـ اللينيني :

* قيادة البرولتاريا و حزبها للثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية.

* معاصرة الثورة الديموقراطية في البلدان التابعة للمرحلة الامبريالية، و ضرورة ترابط المراحل الثورية، من خلال استراتيجية الثورة المتواصلة عبر مراحل، إنه سقوط في منشفية "عالم ثالثية" كاريكاتورية، خاصة في زمن استحالة الثورة الديموقراطية بقيادة البرجوازية، التي تجاوزها أبراهام السرفاتي إلى أطروحة إصلاحية، تبني مفهوم الانتقال الديموقراطي السلمي، بتحالف و بدعم لشرائح من البرجوازية الإصلاحية، بل، وحتى من فئات متنورة داخل الكتلة الطبقية السائدة.

و ليكتمل المشهد، تحتاج هذه الاستراتيجية الإصلاحية الجديدة، إلى تكتيكات جديدة تجعل من القوى الإصلاحية و البورجوازية رأس الرمح في التغيير الديموقراطية، بطريقة "سلمية حضارية" (على الطريقة السرفاتية)، و بذلك برز خط النضال السلمي، الذي تبناه السرفاتي، كما تبناه تلامذته.

^{588.} يشهد على ذلك التحول الحاصل في بلدان مايسمى ب "الربيع العربي"، مثال مصر و تونس.

^{589.} انظر تصريحات السرفاتي بعد عودته إلى المغرب.

4) الديموقراطية و الموقف من النظام.

من المعروف في علم الاستراتيجية الثورية، أن الموقف من النظام يعتبر نقطة محورية، لكون الاستيلاء على السلطة، هو الهدف الأساسي لكل ثورة حقيقية، و هو قانون تؤكده جميع الثورات التاريخية الأساسية، من الثورة الانجليزية إلى الثورات الفرنسية، و البلشفية، و ثورات التحرر الوطني في بلدان المستعمرات و شبه المستعمرات.

إن تغيير طبيعة النظام، من دكتاتورية إلى نصف دكتاتورية و نصف ديموقراطية، ضمن ما يسميه السرفاتي، انتقال المغرب من الأسود (الدكتاتورية) إلى الرمادي (الديموقراتورية)، في انتظار أن ينجلي الأبيض ناصعا شفافا، بسقوط نصف الدكتاتورية ،هنا تصبح السياسة هي إيجاد الأسلوب الأنجع، لإسقاط ذلك النصف الدكتاتوري، وت حقيق الديموقراطية (البرجوازية هنا، طبعا)، و لذلك يتم إبداع استراتيجية للنضال الديموقراطي، ذي طبيعة إصلاحية، فليس هناك حاجة لثورة، أو حاجة لتغيير جهاز الدولة، بل تغيير للنظام المخزني، بما يعني الفصل بين الأجهزة الطبقية للدولة، و بين السلطة السياسية، و هو الشئ الذي أصبحت الامبريالية متخصصة فيه، في إطار استراتيجيتها الإستباقية للحد من الزحف الجماهيري على السلطة الحقيقية 590.

و مما يسهل لعبتها القذرة، سقوط أغلب قوى اليسار العربي، و المغاربي، في استراتيجية" النضال الديموقراطي"، مع إبعاد البعد الوطني المعادي للامبريالية، و البعد الشعبي، الذي يؤسس لكل ثورة ديموقراطية حقيقية، تخدم المصالح الاستراتيجية للشعوب، بدل لعبة ديموقراطية الصناديق، و الاقتراع العام لأحزاب و قوى متنافسة، الغالب فيها يكون ممولا و مدعما من النظام، و دول رجعية، تعتمد على الربع البترولي، لدعم حركات سلفية و إسلامية تشكل جدارا منيعا ضد أي تحول ديموقراطي حقيقي، الذي لن يكون إلا على حساب المصالح الاقتصادية و الاستراتيجية للامبريالية و الكمبرادورية.

^{590.} ضمن ذلك الإبقاء على الجيش في إطار ما سمي ب "دور محايد" حتى منعطف إسقاط دكتاتور ميؤوس منه على يد الجماهير الثائرة و ذلك لإطفاء غضبها، و العودة إلى المربع الأول، بعد إيجاد بدائل سياسية تخدم المصالح الاستراتيجية و الاقتصادية للامبريالية في هذه البلدان، و نجد في العالم العربي نموذجا عن ذلك و يتمثل في "الإخوان المسلمون"، و النموذج المغربي الممثل لهم حزب "العدالة و التنمية".

و من المؤسف، أن أغلبية المثقفين و اليساريين قدسقطوا في هذه اللعبة، و هم اليوم يكتشفون (نعني المخلصين منهم) بمرارة، طبيعة هذا الربيع العربي المزيف، الذي ليس إلا خريفا إسلاميا ظلاميا.

إن مفهوم الديموقراتورية في عمقه، ينزع عن النظام طبيعته الكمبرادورية، و يؤسس لإمكانية التعايش معه في إطار لعبة ديموقراطية مشوهة و جوفاء.

إذن، فالمفهوم الجديد للتحريفيين، قد وجه ضربة لمفهوم الديموقراطية بمعناه الماركسي ـ اللينيني ، فهو يشطر النظام إلى نصفين، ديموقراطي و دكتاتوري، و من تمة القضاء على الطرح الإستراتيجي للماركسيين ـ اللينينيين ، بإفراغه من أي مضمون ديموقراطي، شعبي، وثوري، و لذلك سبق للتحريفيين الأوائل داخل الحملم، في السبعينات، بلورة "مفهوم الثورة الوطنية الديموقراطية و الشعبية" بدل الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية (بدون واو العطف)، أما نظراؤهم الحاليون، فقد وجدوا ضالتهم في مفهوم النضال من أجل التحرر الوطني و الديموقراطية و الاشتراكية، في سياق أسلوب النضال السلمي، و التغيير الديموقراطي و الاشتراكي، عبر صناديق الاقتراع.

5) الديموقراطية، و الأحزاب السياسية الإصلاحية، و سياسة التحالفات.

بتغيير طبيعة النظام، و شطره إلى شطرين، يصل التحريفيون الجدد إلى اكتشاف مفاده، أن داخل النظام نفسه يوجد ديموقراطيون (وهنا نجد أنفسنا أمام المقولات المشهورة، للقوى الإصلاحية المغربية، حول ما يسمى بخصوم الديموقراطية داخل أجهزة الدولة المخزنية)، و بذلك سيلجؤون باستمرار، إلى ملئ الكراسي الوزارية و البرلمانية و مؤسسات الدولة الشاغرة، لدعم القوى و الاتجاهات الديموقراطية داخل الدولة، و قد سبق لمنظمة العمل الديموقراطيي الشعبي، بعد مخاض طويل، تعرضت له منظمة "23مارس"، أن أفرزت شعارها الشهير: دمقرطة المجتمع... 591.

^{591.} انظر الوثائق التأسيسية ل "منظمة العمل الديموقراطي الشعبي".

أما أنصار الديموقراتورية، الظاهر منهم، و المستتر وراء شعارات فارغة من أي مضمون، فقد طبخوا شعارات لا تختلف من حيث الجوهر، تؤكد على ما تسميه بمهمة المرحلة: "النضال من أجل دستور ديموقراطي شعبي، و إسقاط النظام المخزني..."⁵⁹².

على قاعدة هذه التصورات، تنبني التحالفات، و تحل حسب الظروف و الفترات، و لنا في تجربة "حركة 20 فبراير"نتائج كثيرة، لما تم تغييب الشعارات المعادية للامبريالية، و الابتعاد، بل و مواجهة أي طرح يعيد النظر في طبيعة النظام الطبقية و الاقتصادية و السياسية، و التركيز على رموز الفساد.

إن جوهر كل التحالفات السياسية التي لا تقوم على أي طرح استراتيجي لتغيير طبيعة النظام، تسقط في وهم إصلاحات ترقيعية تعطي لبعض الفئات من البرجوازية الصغيرة و المتوسطة، و من النخب السياسية التائهة وراء السراب، إمكانية ولوج المؤسسات السياسية للنظام، و تنمية مشاريعها المقاولاتية، التي تتعرض، بحكم السياسات الاقتصادية و المالية الكمبرادورية، لضربات مستمرة في ظل الاستراتيجيات الامبريالية، لما يسمى بالعولمة، التي لا يرى الأغلبية منهم في الاندماج فيها أية غضاضة، و خير دليل على ذلك، تغييبهم لأي طرح وطني معادي للامبريالية، على المستوى الاقتصادي و السياسي، و وهمهم حول إمكانية تحقيق التنمية، في إطار التبعية للامبريالية، تلك التنمية التي تقوم على مجرد إيجاد استثمارات إمبريالية، لتوفير فرص الشغل، و الحد من أزمة البطالة، و يا لها من تنمية تأخذ و لا تعطي، بل لا تبقي و لا تذر، و لا تسمن و لا تغني من جوع على المدى البعيد ،لأنها لا تنمي ثروات البلاد الحقيقية بل تنزفها عبر النهب و الإستحواذ على فائض القيمة.

592. انظر الأدبيات السياسية ل "النهج الديموقراطي".

6) الديموقراتورية و رفض العمل السياسي من منظور لينيني

ليس من قبيل الصدفة، أن يعلن التحريفيون الجدد، بزعامة أبراهام السرفاتي، عن تخليهم سنة 1993 و593، عن المفهوم اللينيني للحزب الثوري، كما لم يكن من قبيل الصدفة، أيضا، إعلانهم عن دخول المغرب مرحلة الديموقراتورية، ابتداءا من العفو شبه الشامل ليوليوز 1994.

لقد كان العمل قائما على امتداد سنوات التسعينات، من أجل تأسيس منظور "جديد" للعمل السياسي ، عبر الهجوم على المفهوم اللينيني للثورة، و النظرية الثورية للحزب الثوري، و على المشروع التاريخي للطبقة العاملة، كقاعدة أساسية للمنظور الماركسي ـ اللينيني للسياسة، هذا إضافة إلى الهجوم على مفهوم دكتاتورية البروليتاريا، و التخلي عن المنظور الطبقي الماركسي للدولة، لصالح منظور ليبرالي.

و قد قامت هذه المراجعات التحريفية، على إعادة قراءة للتاريخ، يطبعها التأكيد على مفهوم الحداثة، و دور الفرد الخلاق.

هكذا حدد أبراهام السرفاتي، مفهوما فلسفيا و تاريخيا، كإطار عام لفهمه للعمل السياسي، يقول أبراهام السرفاتي:

"إن جوهر الحداثة، الذي ظهر مموها في هذا القرن، بالنجاح الظاهر للجواب الجماعي (كوليكتيفيست) على المجتمع الرأسمالي (كانت انتفاضة لبزيغ في اكتوبر 1989 مقدمة لسقوط جدار برلين)، هو انبثاق الفرد"594. ويرى أبراهام السرفاتي، أن سيرورة الحداثة، التي ابتدأت منذ قرون، فهي اليوم تتأكد أكثر بقوة على صعيد الأرض، تحت تأثير قوتين محركتين أساسيتين متلاقيتين:

- أولهما، تأثير الثورة المعلوماتية، التي جعلت الإبداع في متناول الجميع حتى داخل المجالات التكنولوجية، التي كانت مخصصة إلى حد الآن لمالكي الرأسمال.

> - ثانيهما، تحرر النساء الذي فتح الطريق نحو تفتح الذاتية الخلاقة للنساء و الرجال، الشيء الذي لم يكن معروفا من قبل. و في كل الأحوال، يؤكد أبراهام السرفاتي، على ما يلي:

> > " ذلك أن هذا الانبثاق، هو انبثاق الفرد الخلاق. نحن من جوهر إلاهي، و نمتلك قدرة الخلق".

593. نعني هنا التخلي الرسمي، أما التخلي الفعلي فقد وقع خلال ندوة يناير 1983.

594. انظر "انبثاق المجتمع المدني في السياسي..."، مرجع سبق ذكره.

388

بهذا المنظور التاريخي التحريفي، أخذ أبراهام السرفاتي، موقعه داخل الصف البرجوازي العالمي، لحد أن اصبحت الثورات الاشتراكية في القرن 20، مجرد قوس فتحه التاريخ، ما لبث أن أغلقه، لتستأنف الحداثة مسارها الطبيعي، و ليحتل الفرد الخلاق، موقعه الأساسي كجوهر لهذه الحداثة.

نحن هنا، خارج المنظور الماركسي للتاريخ، و نعوم في منظور ماضوي، رجعي، لما يسمى بالحداثة المنبثقة، من عقالها، الذي وضعته لها الاشتراكية، و بهذا المعنى التحق السرفاتي بمفهوم نهاية التاريخ، لصاحبه فوكوياما، الذي اعتبر أن الرأسمالية هي نهاية التاريخ، الشئ الذي كذبته الحقائق التاريخية على الأرض.

هكذا تخلى أبراهام السرفاتي عن الأفق الشيوعي للثورة العالمية، وأصبح الهدف الأساسي للبشرية لديه، يكمن في:

". انبثاق الفرد وكل الأفراد، ليس ضد أو بدون الآخرين، بل مع الآخرين، متضامنا مع الآخرين، هو انبثاق للفرد المتجذر في هويته، و متجاوز لها في الكوني"595.

لقد عدنا هنا، إلى المفاهيم اللبرالية حول المجتمع المتناغم، و حول الأفراد الخلاقين، و حول المجتمع المتوازن، المتمحور حول تفتح الأفراد، إنها العودة إلى حقل الإيديولوجيا المثالية البورجوازية، و البورجوازية الصغيرة.

بعد الهجوم، و التخلي، عن المفهوم اللينيني للحزب الثوري، بدأ السرفاتي، يسوق مفاهيمه الجديدة، و في مقدمتها إعطاء الأولوية لانبثاق المجتمع المدني، و الحركات الاجتماعية المنبثقة منه، و لذلك تم التأكيد لديه، على الانتماء لمنظمات المجتمع المدني، بدل التنظيمات الحزبية، كما هو الحال بالنسبة للمفهوم اللينيني للحزب، كشرط للانتماء للأنوية الثورية.

و يقوم المنظور السرفاتي، على الحذر من، و العداء لمفهوم الحزب الممركز، بل حتى لشكل حزب، الذي فقد بالنسبة إليه، أية قيمة. و سيحاول أبراهام السرفاتي، تقديم منظوره الجديد حول العمل السياسي الكلاسيكي، سواء الإصلاحي أو "الثوري"، من خلال رفض الإشكالية الماركسية للحقل السياسي، و يلخص موقفه كما يلي:

"إن الشكل الجديد للعمل الاجتماعي ـ السياسي في طور التكون له أساسه في مسعى جديد. إن بنية العمل السياسي الكلاسيكي، سواء

595. المرجع السابق نفسه.

الإصلاحي أو الثوري، باستثناء الفوضويين، كان متمحورا حول الدولة: إصلاحها، أو تدميرها، لبناء دولة أخرى.

إن الحركّة الثورية، القائمة على التأكيد على المجتمع المدني، تقوم كمرحلة أولى بتجاهل الدولة، و بدون انتظار بناء أسس مجتمع آخر، و في مرحلة ثانية، لا مفر منها، منع الدولة من أن تكون حاجزا أمام هذا البناء.

إن هذه الطريقة تقتبس كثيرا من الفوضوبين، و أظن، و منذ مدة طويلة، أن النصر السياسي لماركس على باكونين، انتصار قوي جدا، همش لمدة طويلة، الطاقات السياسية لهذا الاتجاه"596.

يقدم أبراهام السرفاتي هنا مديحه للفوضوية، و يستقي أفكاره كذلك، مما يسمى ب "ما بعد الماركسية"، في سياق منظور "ما بعد حداثي"، إضافة إلى استعارة انتقائية من الغرامشية، و لكن غرامشي بدون الحزب الثوري، و البرنامج الثوري، و الثورة البروليتارية، و دكتاتورية البروليتاريا، أي ما يطلق عليه عموما ب "الغرامشية الجديدة".

-الديموقراتورية و دستور 1996

يعتبر أبراهام السرفاتي، أن دستور 1996، لم يكن فقط دستورا مخزنيا، بل دستورا يقوم على ازدواجية السلطة، و هو حسب زعمه، يسمح بتوسيع الساحة السياسية، و العمل السياسي الرادكالي، يقول أبراهام السرفاتي:

"إن هذا الدستور هو كذلك دستور الديموقراتورية، و ليس فقط دستور المخزن، إنه يسمح في ظل الحالة الراهنة لعلاقات القوى في المغرب، بكفاح موحد لكل القوى الديموقراطية، حتى تنتصر الإنجازات الديموقراطية، على آثار المخزن، بما في ذلك على المستوى الإقليمي و المحلي"597.

و على قاعدة هذا الطرح، يدعو منظر التحريفية الجديدة، إلى الجمع بين العمل في مقدمة المشهد السياسي (البرلمان)، و الساحة السياسية (العمل النضالي).

^{596.} انظر "المرور إلى الديموقراتورية بالمغرب و الأشكال الجديدة للعمل الجماعي السياسي"، أبراهام السرفاتي، باريس، شتنبر ـ نونبر 1996.

^{597.} التذكير بالنقد الذي وجهه أبراهام السرفاتي للتيارات "الراديكالية" لكونها لم تساند حكومة اليوسفي، وكذلك التذكير بشعاره "اليوسفي أو الفوضى".

إن هذا الطرح، يعتمد على المنظور الاستراتيجي، لما يسمى بالديموقراتورية، الذي يؤسس لهذا الجمع بين الشكلين النضالي و البرلماني، و يزعم أبراهام السرفاتي، أن هناك جدلية بين الشكلين للعمل السياسي، اللذان يسمحان بالانفلات من إكراهات مقدمة المشهد السياسي، الذي لا يجب إهماله، وحسب زعمه، فهاته الجدلية تفتح الباب للتقدم، أما عكسها، فيعزل التيارات الديموقراطية داخل الأحزاب السياسية البرلمانية، و يضعف القطب الرادكالي، فهذا الانفصام يؤدي إلى انقطاع التحالف الضروري مع الطبقات الوسطى، و بالمنظور السرفاتي، لا إمكانية للتغيير دون القوى السياسية المعبرة عن هذه الطبقات الوسطى.

-7- الإختراق الديموقراطي و استراتيجية القطائع المتتالية:

يقول أبراهام السرفاتي:

" أن الطريق النضالي، يقود إلى الوصول إلى الديموقراطية، انطلاقا من القاعدة يجب الإستيلاء، عبر النضال، على المستويات المتتالية للسلطة المحلية و الإقليمية، و القيام بطرد المخزن منها"⁵⁹⁸.

فدستور 1996، حسب السرفاتي، يحتوي على ازدواجية السلطة حقيقية، في الأقاليم و المدن الكبرى و المناطق، مما يجعل المجالس الإقليمية المشكلة من العمال و الولاة، الذين يتحكمون في السلطة التنفيذية، و في نفس الوقت مكلفون بتنفيذ قرارات هذه المجالس، و المطلوب من المجتمع المدني (المخزن زارع المخزن!)، أن يفرض تسليم السلطة التنفيذية المحلية و الإقليمية إلى ممثلي المجالس المنتخبة.

يقول أبراهام السرفاتي:

"يتعلق الأمر، من خلال ثغرات الديموقراتورية، و عن طريق النضال الشعبي، الوصول إلى قطائع متتالية في الزمان و المكان"⁵⁹⁹. و يعتبر أبراهام السرفاتي، أن هذه الطريق، هو بناء الأشكال السياسية الجديدة للمستقبل، بل الحل المقترح للخروج من المأزق النظري،

598. انظر "المرور إلى الديموقراتورية بالمغرب"، مرجع سبق ذكره.

599. المرجع السابق نفسه.

الذي تركه فشل تجارب الاشتراكية للقرن 20.

هكذا إذن، اكتملت الصورة حول استراتيجية الاختراق الديموقاطي، فهي تقوم على اختراق الأجهزة السياسية للمخزن (التغيير من الداخل)، عبر بناء الديموقراطية من الأسفل، و الجمع بين العمل البرلماني، و العمل النضالي خارج البرلمان (مقدمة المشهد السياسي و الساحة السياسية)، و استغلال ازدواجية السلطة في دستور 1996، لصالح هذا البناء الديموقراطي من تحت، الذي يقوم على تحالف الكادحين و الطبقات الوسطى من جهة، و تحالف التيارات الديموقراطية داخل الأحزاب السياسية، و من داخل البرلمان، و التيارات الرادكالية.

إن هذا، هو ما سيحقق ما يسميه أبراهام السرفاتي، و من خلال تسلق مجموعة من الدرجات في السلطة، قطائع متتابعة في الزمان و المكان، و بذلك نكون قد أسسنا لأشكال جديدة للعمل السياسي، سماها السرفاتي، أشكال المستقبل.

الجزء الثاني: الاختراق المضاد، السقوط و الإنبطاح

السرفاتي و العودة إلى المغرب: فصل النهاية، و إسدال الستار على المرحلة الأخيرة

عاد السرفاتي إلى المغرب، ليغطي اسمه عناوين جل المجلات، و الجرائد المغربية، و انطلقت التصريحات و الاستجوابات و المقالات، لتغطي جوانب مختلفة من حياة و تجربة ابراهام السرفاتي، و تم التركيز على الفترة الأخيرة، من خلال التركيز على ظروف الدخول، و حيثياته، و عن دور السرفاتي في هذه المرحلة، و ابتهجت الأحزاب الإصلاحية، التي وجدت في ظل هذه الأجواء تأكيدا لطروحاتها، و انتصارا لنهج "الواقعية" و النضج السياسي – كانت آنذاك حكومة اليوسفي، ما زالت قائمة، و الكل يطبل و يزمر للانتقال الديموقراطي، أو التناوب التوافقي، حتى أصبح كل تحرك للنظام يعتبر "إشارة قوية"، لقد دخلنا زمن الإشارات القوية، قبل أن يوضع حد لتلك الأوهام، بوضع حد لحكومة المخزنية، لحكومة اليوسفي، هذا الأخير، الذي اكتشف فيما بعد، أنه كان طرطورا، أو كومبارس، و واجهة لمن يحركون خيوط السياسة المخزنية،

فانتقل مثقفوا، و منظرو أحزاب البرجوازية الصغيرة، إلى الكلام عن تعثر الانتقال الديموقراطي، و عن الانتقال الديموقراطي المعاق، و كأنه من ذوي الاحتياجات الخاصة، مع الاعتذار لهؤلاء -.

إن الغريب في الأمر، أن هؤلاء، لا يجدون غضاضة في الانتقال من مصطلح لآخر، بدون حياء، او خجل، أو حتى مراجعة حقيقية مقنعة. لقد ابتلي المغرب بهاته الفئة من السياسيين المخصر مين، أو غير المخصر مين، الذين أينما مالت الريح يميلون، و بهؤلاء المثقفين "ذوي الاحتياجات الخاصة" الذين دخلوا غرف الإنعاش، منذ زمن طويل، و كلما خرجوا من "الكوما"، كلما رجعوا إليها مرة ثانية، إنهم قابضو العصا من الوسط، مسوقو الأوهام، و "بائعو الريح".

لقد تنكر أبراهام السرفاتي لماضيه النضالي، و لكل الشهداء، الذين سقطوا دفاعا عن الحرية و الكرامة و الديموقراطية و الاشتراكية، و بدأ يكيل المديح تلو المديح للنظام، فلم يترك مناسبة، إلا و كرر أسطوانته الجديدة.

1) السقوط و الانبطاح: السرفاتي و العودة إلى المغرب، فصل النهاية و إسدال الستار على المرحلة الأخيرة

حل أبراهام السرفاتي بمطار الرباط – سلا على الساعة السابعة و النصف، من مساء يوم الخميس 30 شتنبر 1999، رفقة زوجته، و جاء لاستقباله كل من عمر عزيمان وزير العدل، و فؤاد عالي الهمة رئيس الكتابة الخاصة للملك، و حسن أوريد، الناطق الرسمي باسم القصر الملكي، و أندري أزولاي مستشار الملك، و على الرغم، من أن أعدادا من مناضلي الحركة اليسارية و ممثلي بعض المنظمات الحقوقية، و العديد من الصحافيين قد حضرت إلى المطار، فإن الترتيبات التي تم وضعها في المطار من طرف أجهزة الدولة، لم تمكن هؤلاء جميعا، من استقبال أبراهام السرفاتي، في الوقت الذي تم فيه استقباله من طرف الوفد الرسمي في القاعة الشرفية بالمطار.

وفي نفس اليوم، أدلى حسن أوريد الناطق الرسمي باسم القصر الملكي ، بتصريح قال فيه، بأن السرفاتي : "التمس في رسالة موجهة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بتاريخ 21 شتنبر 1999، السماح له بالعودة إلى بلده، ليتسنى له استعادة مكانته، في المسلسل الجاري في بناء مغرب عصري و ديموقراطي تحت قيادة صاحب الجلالة، و قرر جلالة الملك السماح للسرفاتي بالعودة إلى المملكة"600.

600. نقلت جل الصحف و العديد من وكالات الأخبار هذا التصريح.

عن سؤال: في أي وقت شعرتم بالسماح لكم بالعودة إلى المغرب؟ أجاب السرفاتي: "ألتزم بالصمت لأنني وعدت بذلك"⁶⁰¹.

من المعلوم، أن أبراهام السرفاتي قد تم ترحيله من المغرب، بدعوى أنه "برازيلي" نحو فرنسا، و ذلك في 13 – 9 – 1991. بعد ثمان سنوات، يعود أبراهام السرفاتي إلى المغرب، ضمن صفقة سرية 602 لا زالت العديد من بنودها غامضة، خاصة مع التزام صاحبها بالصمت المطبق حولها، و ادعى أبراهام السرفاتي، أن عودته قد تمت بدون أي قيد أو شرط، لكن النظام في شخص الناطق الرسمي باسم القصر الملكي، سرعان ما كشف النقاب عن حيثيات رسالة وجهها أبراهام السرفاتي إلى الملك، يعلن فيها انضوائه، تحت لواء القيادة الملكية "للمسلسل الجاري في بناء مغرب عصري و ديموقراطي تحت قيادة صاحب الجلالة".

و قد عممت وكالة المغرب العربي للأنباء، يوم الخميس بعد الزوال، خبر عودة السرفاتي إلى المغرب، و مضمون تصريح الناطق الرسمي باسم القصر الملكي، وكذلك تصريح لأبراهام السرفاتي، يعبر فيه عن شكره و امتنانه لجلالة الملك و تأكيده بأنه يضع نفسه رهن إشارة الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي.

و أدلى أبراهام السرفاتي، في مقر إقامته بفندق هيلتون بالرباط، بتصريح أكد فيه أن رجوعه إلى الوطن، "جاء بدون شروط أو مفاوضات "، و بناءا على رسالة وجهها إلى جلالة الملك محمد السادس في 21 شتنبر، التمس منه فيها بتمتيعه بحقه في العودة إلى بلاده كمواطن حر، و حتى "يساهم في بناء مغرب حداثي و عصري و ديموقراطي"، و ينقل نفس المصدر تنويه أبراهام السرفاتي ب"خطاب جلالة الملك في ذكرى 20 غشت، معتبرا إياه خطابا مرجعيا، و أعرب عن قناعته بتوفر إرادة ملكية واضحة لتحديث البلاد، مشيرا في نفس الوقت إلى تنامي المجتمع المدنى المغربي"603.

و بطبيعة الحال، شكلت عودة أبراهام السرفاتي إلى المغرب، حدثا إعلاميا وطنيا و دوليا بارزا، غطى الصفحات الأولى للعديد من الجرائد و المجلات المغربية و العربية و الدولية، و تناقلت العديد من وكالات الأنباء الدولية خبر العودة و تصريحات أبراهام السرفاتي، الذي لم تفته

^{601.} جريدة "الأحداث المغربية" 2 ـ 3 أكتوبر 1999، عدد 296، ص 1.

^{602.} تظل مضامين الصفقة سرية إلى يومنا هذا، و إن تسريت بعض بنودها حول الالتزام بالمقدسات و منها الملكية و قضية الصحراء و غيرها. 603. انظر جريدة "الاتحادالاشتراكي"، 2 أكتوبر 1999، ص 3.

فرصة دون كيل المديح للنظام و أزلامه، و تنويهه بالقيادة الرشيدة لجلالة الملك، لمسلسل بناء المجتمع الديموقراطي الحداثي.

و في حوار مع جريدة "لوموند" الفرنسية، و عن سؤال: "مما تحس بعد كل السنوات التي قضيتها بعيدا عن المغرب؟" أجاب السرفاتي: "عاطفة جياشة و طمأنينة كبيرة للغاية، ذلك لأننا دخلنا عهدا تتحرك فيه الأشياء كلها، و أنا أضع أملا كبيرا في محمد السادس".

و حول سؤال إلى ماذا يرجع هذا التحول إزاءك؟ يجيب السرفاتي:"إن التطور العميق الذي عرفه المجتمع المغربي في السنوات الأخيرة، و المغرب، مع الملك الجديد، يشرع في الديموقراطية و الحداثة"⁶⁰⁴.

و اهتمت الجرائد المغربية كذلك، بعودة أبراهام السرفاتي، و خصصت صفحات لتغطية حدث الوصول، إضافة إلى التسابق بينها، من أجل انتزاع تصريحات و استجوابات مع هذا الأخير، و من بين هذه الجرائد، كان هناك اهتمام خاص من طرف جريدة "الاتحاد الاشتراكي"، حيث ملأ حدث الوصول، صفحات الجريدة، و غطت صفحاتها تصريحات مختلفة لأبراهام السرفاتي، يقول فيها :

"عودي انتصار لإرادة جلالة الملك و إرادة عبد الرحمان اليوسفي"⁶⁰⁵، و تصريح لأبراهام السرفايّ، يقول فيه: "إن حدث عوديّ يمنحنا صورة، عن من هو جلالة الملك محمد السادس، فبمجرد أن كتبت رسالة إلى جلالته، يوم 29 شتنبر، و بدون مفاوضات أو شروط، مباشرة اتخذ قرارا بعوديّ إلى المغرب"⁶⁰⁶.

و نقرأ كذلك، تصريحات من قبيل "جئت للمساهمة في بناء مغرب عصري ديموقراطي"607.

و تضمنت الصفحة الأولى لجريدة الاتحاد الاشتراكي، خبر زيارة عبد الرحمان اليوسفي لأبراهام السرفاتي في مقر إقامته بفندق هيلتون (5 نجوم)، و مما قاله الوزير الأول لأبراهام السرفاتي:

604. انظر جريدة "لوموند" الفرنسية، عدد 12 اكتوبر 1999.

605. انظر جريدة "الاتحاد الاشتراكي"، 2 أكتوبر 1999، ص 3.

606. انظر جريدة "الاتحاد الاشتراكي"، 2 أكتوبر 1999، العدد 5886، ص 1.

607. المرجع السابق نفسه.

"عودتك انطلاقة جديدة للنضال الديموقراطي"608، و احتفت الجريدة بهذا الرجوع، بالقول:

"و نحن نتوقع أن عودة أبراهام السرفاتي تتلج صدور الكثيرين، و ستساعد على تعبئة جميع تعبيرات المجتمع المدني، لمساندة التجربة الجارية، تحت قيادة صاحب الجلالة"⁶⁰⁹.

و بطبيعة الحال، كان على الجريدة أن توضح حيثيات هذا الوصول، ففي كلمة العدد، تحت عنوان "تحية للسرفاتي"، نقرأ: "و قد جاءت هذه العودة إثر قرار أصدره جلالته، بعد اطلاعه على رسالة طلب فيها السرفاتي، السماح له بالعودة إلى المغرب، ليتسنى له "استعادة مكانه في المسلسل الجاري من أجل بناء مغرب عصري ديموقراطي تحت قيادة الملك محمد السادس"610.

و على امتداد الأيام، و الشهور، توالت تصريحات أبراهام السرفاتي، و استجواباته، و لم تختلف في جوهرها، و إن اختلفت في مواضيعها و مناسباتها.

يقول أبراهام السرفاتي، في تصريحاته لجريدة "الأحداث المغربية":

"إننا نعيش الآن فجر عهد جديد، جاء نتيجة نضال طويل، و مجيء ملك تربى و ترعرع في إطار ذلك النضال"161.

و عن سؤال، ما هو شعوركم، و أنتم تعودون إلى الوطن؟ يقول أبراهام السرفاتي مجيبا: "منذ الأمس أحسست أنني أعيش في جنة وسط أهلي و إخواني، أتمتع بالشمس، و أنا الآن في بلدي، بعبارة واحدة، الجنة من حولي في كل شيئ. إننا نعيش الآن فجر عهد جديد، و الحمد لله، و هذا العهد الجديد نتيجة سببين أساسيين:

أولهما، و قبل كل شيء، نضال طويل، امتد عشر سنوات، خاضه الشعب المغربي من أجل الديموقراطية، و الحرية، و الحمد لله مع الملك الجديد، جلالة الملك محمد السادس، الذي ولد و تربى و ترعرع في هذا الإطار، إنه ملك عصري و ديموقراطي، و إرادته في تعزيز دولة الحق

608. المرجع السابق نفسه.

609. المرجع السابق نفسه.

610. المرجع السابق نفسه.

611. انظر جريدة "الأحداث المغربية"، 2 ـ 3 أكتوبر 1999، عدد 296، ص 1.

و القانون، تمضى في اتجاه إرساء دولة ديموقراطية و عصرية612.

و تعليقا على رسالته إلى محمد السادس، يقول أبراهام السرفاتي:

"و هذا دليل على أن مليكنا محمد السادس، سيقود حركة المجتمع ككل، و المجتمع المدني، الذي تطور بشكل ملحوظ. و سيساند إرادة القوى السياسية و الحركة الوطنية لتكوين مجتمع حديث و ديم وقراطي و عصري، و هذه الشر وط كلها تؤكد على اننا نعيش عهدا جديدا"613.

وحدد أبراهام السرفاتي دوره بعد عودته، في سياق جوابه عن سؤال: ماهي الواجهة التي يمكن أن تخدم فيها في هذه المرحلة لبلدكم المغرب؟

يجيب أبراهام السرفاتي: "...و لكنني لن أتدخل في المجال السياسي، لأني لا أريد ذلك، و بحكم علاقاتي مع هذه القوى السياسية، و فعاليات المجتمع المدني، و طبعا بتعليمات و إشراف جلالة الملك، سنساعد هؤلاء الشباب الذين فقدوا الأمل، و اصبحوا يعرضون أنفسهم للهلاك، و يركبون مراكب الموت لعبور المضيق. و الآن، توفرت لهم شروط حقيقية لأخذ زمام المبادرة، و رسم مستقبلهم بأيديهم، و الأمل معقود عليهم لبناء هذا البلد⁶¹⁴.

منذ دخوله إلى المغرب، ظل أبراهام السرفاتي، يردد لمن يريد سماعه، بأنه قد عاد إلى المغرب بدون قيد أو شرط، و بكامل حريته، الشيئ الذي تنفيه العديد من تصريحاته نفسها. و قد تعددت الأسباب، و الموت واحد، و قد حسمت كريستين جوفان، زوجة أبراهام السرفاتي، بطريقتها الفرنسية، الأمر، بقولها: "بحكم السن بدأ زوجي يغير مواقفه، و لكن العالم يعرف تغييرات مهمة، فلا ينبغي أن نبقى في سكون"615.

^{612.} المرجع السابق نفسه.

^{613.} المرجع السابق نفسه.

^{614.} المرجع السابق نفسه.

^{615.} المرجع السابق نفسه.

و قد تحقق له، و لها ذلك، و عاد أبراهام السرفاتي، إلى "جنة الوطن"، جحيم الكادحين.

من خلال قراءة كل التصريحات، يمكن الجزم بأن الصفقة السياسية، قد تمت على أساس الشروط التالية:

1- الإلتزام بالقيادة الملكية، لما سمي بمسلسل بناء المجتمع الديموقراطي و الحداثي.

2- تطليق العمل السياسي، و الابتعاد عنه.

3- الالتزام بالسياسة الخارجية للنظام.

4- الالتزام بالحفاظ على سرية الصفقة، و عدم الكشف عن فحواها.

منذ سنة 1991، تاريخ طرد أبراهام السرفاتي إلى فرنسا، و إلى حدود إبرام صفقة العودة، التي تمت يوم 30 شتنبر 1999، لم تتوقف محاولات السرفاتي من أجل العودة إلى المغرب، فلم تخل المرحلة من تنازلات سياسية كبيرة حول الملكية، و النظام الملكي، و حول القضايا الأساسية للنضال الديموقراطي الثوري ببلادنا. و قد وصلت رغبة السرفاتي الملحة في العودة إلى المغرب، بكل الوسائل، و مهما كان الثمن، و لو على حساب المبادئ الديموقراطية - لا نقول هنا الشيوعية، لأنه كان قد طلقها من زمن - إلى حد التذكير ببيعته لمحمد الخامس، كعربون عن وطنيته و ارتباطه بالوطن، و من تمة، اصبحت مغربية المواطن لدى أبراهام السرفاتي، مرتبطة بالبيعة.

ففي ندوة صحافية لأبراهام السرفاتي في باريس⁶¹⁶، و ذلك بتاريخ 9- 11- 97، نقلتها يومية "لومانيتي" بتاريخ 27- 11- 97، خلال الندوة، تكلم أبراهام السرفاتي عن البيعة التي قدمها لمحمد الخامس سنة 1958، معتبرا إياها بيعة دائمة لمحمد الخامس. و تعليقا على هذا الطرح، جاء في رسالة من س.ب⁶¹⁷ إلى ابراهام السرفاتي، ما يلي: "تنازلات تلو تنازلات، ها أنت تحيي بيعة قديمة و دائمة لصاحب الجلالة محمد السادس، يرجع تاريخها إلى سنة 1958. إن الحسن الثاني كما نعلم، لم يسبق له أبدا، أن غفر للحركة الثورية، و بالأخص منظمة "إلى الأمام"، التشكيك في هذا التاريخ، ومن تم شرعية النظام المخزني والملكية.... إن ما هو أخطر، خارج الطابع السياسي للإعلان، أن تجعل الناس يعتقدون بأن تكون مغربيا، يعني أن تقدم البيعة للملكية، لأن هذا يعني ببساطة "إعادة الإعتبار ل 14 قرنا من التاريخ المخزني

^{616.} انعقدت الندوة بتاريخ 9 نونبر 1997، و قد نقلتها يومية "لومانيتي" الفرنسية بتاريخ 27 نونبر 1997.

^{617.} الرسالة منشورة على موقع "30 غشت" و مؤرخة ب 4 ماي 1998.

للمغرب، و أيضا شرعنة النظام المخزني والملكية".

من يهن يسهل الهوان عليه، هكذا انتقلنا من دور الأنوية الثورية إلى دور القيادة الملكية، و انتهت الحكاية عن الإختراق الديموقراطي، و مجلس الشعب التأسيسي، و تحقق الإختراق المضاد للنظام، و سقطت الأطروحات السرفاتية سقوطا مدويا، فانتشرت رائحة الخيانة في كل مكان، و لعل السرفاتي، اعتقد في آخر أيامه، أنه لا بد من بيعة، حتى لا يموت ميتة "جاهلية".

لقد كان جزء من المدافعين عن عودة أبراهام السرفاتي، ضالعين في خبايا الأسرار، بينما جزء انطلت عليه اللعبة، وكلاهما، رفض أبراهام استقباله عند عودته، و تنكر لكل المجهودات التي بذلت من أجل عودته، فأسقط في أيديهم.

توفي أبراهام السرفاتي يوم 18 نونبر 2010 عن عمر يناهز 84 سنة، و بعد 66 سنة من العمل السياسي عرفت مراحل و أطوار مختلفة، قضى منها تسعة سنوات في خدمة الخط الثوري لمنظمة "إلى الأمام" و الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية، و 57 سنة لم يتخلص فيها من ثقل التحريفية الذي سادت داخل الحزب الشيوعي المغربي منذ تأسيسه في 14 نونبر 1943، بل كان مساهما و منظرا للتحريفية الجديدة بالمغرب منذ 1979، و من هذا الموقع ساهم في ضرب المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية، و عمل على تصفيتها، بل شارك في قرار حلها بعدما أصبحت بدون وجود فعلي، و ذلك سنة 1994. التحق أبراهام السرفاتي بالجوقة المصفقة للنظام، و دخل تحت عباءته متنكرا لأرواح الشهداء و لكل الذين تفانوا في خدمة الوطن و الشعب و الكادحين، ممن امتلأت بهم المعتقلات و الكهوف السرية للنظام الكمبرادوري خلال عشرات السنين. لقد انكسر التمثال و سقطت الأيقونة.

توفي أبراهام السرفاتي و ذهبت في جنازته جموع من ممثلي النظام و القوى الإصلاحية و جماعة من أصدقائه القدامى، الذين تحولوا إلى خدمة النظام، إلى جانب تلامذته و معتنقي أفكاره التحريفية التي انطلقت حناجرهم مرددة"السرفاتي يا رفيق لا زلنا على الطريق"، و بالفعل لازالوا على الطريق......

15 شتنبر 2016.

	المحاور
3	تقديم
5	بعض المعطيات حول هذه الدراسة
6	الجزء الأول
6	القسم الأول
7	مقدمات عامة
7	توطئة
8.	الفصل الأول: منعطف عام 1979
23	الفصل الثاني: تجربة 1979 بين الغموض والحقائق "المقدسة"
24	الفصل الثالث: صراعات 1979 بين الجهل بالحقائق والتأطير الإيديولوجي "المجرد"
9	الفصل الرابع: إشكالية الخط السياسي وصعوبة التحديدات الزمكانية للصراعات داخل منظمة "إلى الأمام"
31	الفصل الخامس: نوعية العلاقة بين المنظمة الثورية الماركسية ـ اللينينية وقاعدتها الاجتماعية
32	الفصل السادس: مسار الصراعات المنعرج والوجه المقنع للتحريفية
3	القسم الثاني
3	الفصل السابع: جدلية التناقض والصراع بين الخطوط داخل منظمة "إلى الأمام"
12	الفصل الثامن: سيرورات بناء الخط العام لمنظمة "إلى الأمام" وحركة التناقضات
4	1 . منظمة "إلى الأمام" وحركة التناقضات داخلها
ŀ5	2- سيرورات الصراع وترابطاتها، التناقضات وتطورها غير المتساوق واللامتكافئ
16	الفصل التاسع: خطاطة أولية لتطور الصراعات داخل منظمة "إلى الأمام"
16	أ- المرحلة الأولى :1970-1980
17	ـ فترة 30 غشت 1970- 20 نونبر 1972
0	ـ فترة 20 نونبر 1972 ـ نونبر 1974
55	ـ فترة نونبر 1974 ـ مارس 1976

65	الفصل العاشر: في أهمية فترة نونبر 1974— دجنبر 1976
68	-فترة يناير 1976 – مارس 1977
73	- فترة مارس 1977 – أبريل 1979
80	- فترة أبريل 1979 – نونبر 1979
83	- فترة نونبر 1979 – شتنبر 1980
91	ب – المرحلة الثانية:1980-1994
91	- فترة شتنبر 1980 – نونبر 1985
91	- فترة نونبر 1985 – ربيع 1994
95	الجزء الثاني
95	القسم الأول: دور الأطروحات الإصلاحية في تصفية المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية "إلى الأمام"
95	الفصل الأول: الهجوم الإيديولوجي للنظام الكمبرادوري والبورجوازية الوطنية وظهور الاتجاهات الإصلاحية التحريفية داخل الحملم
96	- 1- الهجوم الإيديولوجي للنظام الكمبرادوري والبرجوازية الوطنية
99	- 2 - عبد الله العروي ومفهوم تاريخ الشعب المغربي
.05	الفصل الثاني: الثورة الوطنية الديموقراطية على الطريقة اليعتوية
14	الفصل الثالث: الثورة الوطنية الديموقراطية على الطريقة الأنوالية
18	- الأطروحات الأنوالية
26	القسم الثاني
26	الفصل الرابع: الأطروحات الإصلاحية داخل منظمة "إلى الأمام"
28	- 1- تطور الخط الإصلاحي داخل المنظمة ابتداء من نونبر 1974 إلى حدود مارس 1976
.34	- 2 - تطور الخط الإصلاحي داخل المنظمة، ابتداء من شتنبر- أكتوبر 1976 إلى حدود فبراير 1980
.37	- 3 - أساليب الإصلاحيين الجدد وتكتيكاتهم في الصراع
43	- 4 - الاتجاه الإصلاحي الجديد بين النقد يسارا والتوجّه يمينا
.51	- 5 - من الإصلاحية إلى الردة عن خط الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية، أو كيف عمق الإصلاحيون الجدد الخط التصفوي؟
L52	القسم الثالث

152	الفصل الخامس: الأطروحات الثمانية لخط الردة
152	1) الأطروحة الأولى: حول نشأة "إلى الأمام" وأزمتها البنيوية
153	2) الأطروحة الثانية: الحركة الماركسية ـ اللينينية و "إلى الأمام" ليست بديلا ثوريا
155	3) الأطروحة الثالثة: حول خطأ الانفصال عن الأحزاب الوطنية التقدمية
157	4) الأطروحة الرابعة: في نقد الخط الإيديولوجي لمنظمة "إلى الأمام" والبديل المزعوم
159	5) الأطروحة الخامسة: حول الشبكية والبيروقراطية وتعامل منظمة "إلى الأمام" مع تناقضاتها الداخلية
167	6) الأطروحة السادسة: حول إشكالية الارتباط الجماهيري وعجز "إلى الأمام" عن ذلك
169	7) الأطروحة السابعة: حول الموقف من الأحزاب الوطنية التقدمية ومن البرلمانية والإصلاح
172	8) الأطروحة الثامنة: حول فترات تطور "إلى الأمام": الانتعاش، العزلة والنهاية
174	الجزء الثالث
174	القسم الأول: دور الأطروحات التحريفية الجديدة في مسلسل تصفية منظمة "إلى الأمام"
174	الفصل الأول: خط "إعادة البناء (1979- 1985)": تناقضات الوضع الداخلي، سقوط التجربة وانطلاق مسلسل المراجعات
174	تقديم
174 177	· ·
	ً 1-"إلى الأمام" وإشكالية القيادة
177	1-"إلى الأمام" وإشكالية القيادة
177 185	1-"إلى الأمام" وإشكالية القيادة
177 185 191	1-"إلى الأمام" وإشكالية القيادة
177 185 191 191	ً 1-"إلى الأمام" وإشكالية القيادة
177 185 191 191 199	ً 1-"إلى الأمام" وإشكالية القيادة
177 185 191 191 199 206	1-"إلى الأمام" وإشكالية القيادة
177 185 191 191 199 206 209	ً 1-"إلى الأمام" وإشكالية القيادة
177 185 191 191 199 206 209 220	

2 - بين غياب الاستراتيجية والتخبط التكتيكي
المقال الأول: "حول العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك في الوضع الراهن"
المقال الثاني: رأي في مقولة "العنف الجماهيري المنظم"
القسم الثاني: سقوط التجربةُ وإعلاناًت ما بعد السقوط ـ الأزمة والهروب في الأزمة: تخبط الاتجاه التحريفي
الفصل السادس: أصحاب إعادة البناء وجها لوجه: أقوال وأقوال مضادة
بصدد ما سمي بانتصار الخط البروليتاري سنة 1979
الوثيقة الأولى: تحريفية أم انتصار للخط البروليتاري؟
خط إعادة بناء منظمة "إلى الأمام" سنة 1979
ويسألونك عن انتصار الخط البروليتاري قل هو انتصار للخط التحريفي
ملحق الفصل السادس: التحريفيون الجدد وتقييم "إعادة البناء": بعضَ الوثائق
الملحق (1): بيان الذكرى 16 (1986) ـ بمناسبة الذكرى السادسة عشرة لتأسيس المنظمة
الملحق (2): بيان الذكري 22 (1992) ـ بيان بمناسبة الذكري الثانية والعشرين لمنظمة إلى الأمام المغربية
الفصل السابع: مسألة السرية والعلنية
الفصل الثامن: الحركة الماركسية ـ اللينينية: التجربة والآفاق
القسم الثالث
الفصل التاسع: الجوهر الحي للماركسية أو الماركسية اللاماركسية
الجزء الأول: دفاعا عن الجوهر الحي للماركسية
1 ـ الماركسية ضد التعريفات
2 ـ ستالين وإضفاء صفة المطلق على الحلول الخاصة بالثورة الروسية أو كيف تخلص عبد الله الحريف من اللينينية
3 ـ حول أخطاء الماركسية أو كيف أسقط عبد الله الحريف مفهوم التحريفية
4 ـ ماركس وإضفاء صفة المطلق على الرأسمالية التنافسية
5 ـ لينين والجوهر الحي للماركسية
6 ـ ستالين والجوهر الَّحي للماركسية
7 . ماركس والأفق الشيوعي للعصر الصناعي

286	الجزء الثاني
286	الفصل العاشر: مساهمة في نقاش مشروع المراجعة النقدية لأبراهام السرفاتي (حسن الصعيب)
307	الفصل الحادي عشر: إعادة البناء السياسي والتنظيمي لتجربة "إلى الأمام"
307	التجديد الفكري والسياسي للمنظمة
320	الفصل الثاني عشر: أقصى اليسار في المغرب
320	من معانقة أحلام الثورة إلى النضال الديموقراطي
320	-1- عبد الله الحريف وموقف الانسحاب من الحركة الطلابية
321	-2- عبد الله الحريف وأطروحة "الاندفاعة نحو الديموقراطية" في أوروبا الشرقية
323	-3- عبد الله الحريف ونهج النضال الديموقراطي
324	4- عبد الله الحريف والحديث عن الاستراتيجية والتآمر والعنف
325	الجزء الرابع
325	القسم الأول: الأطروحات التحريفية الجديدة
325	أبراهام السرفاتي المنظر الرئيسي الأول للتحريفية الجديدة بالمغرب
325	تقديم
329	أبراهام السرفاتي والأطروحات التحريفية الجديدة
329	الأطروحة الأولى
329	1) من الماركسية ـ اللينينية ـ إسهامات ماو (خط ماو) إلى الماركسية كمتدولوجيا
330	- المرحلة الأولى 1980- 1985 (التفكيك الأول للخط الإيديولوجي)
332	- المرحلة الثانية 1985 – 1994 (التفكيك الثاني للخط الإيديولوجي)
336	2) من المادية الفلسفية إلى المثالية الفلسفية
340	الأطروحة الثانية
340	من الأطروحات الماركسية ـ اللينينية التأسيسية حول التحريفية إلى المراجعات التحريفية الجديدة
349	أبراهام السرفاتي وستالين وتروتسكي
350	الأطروحة الثالثة

350	التخلي المزدوج عن المفهوم اللينيني للحزب وعن المهمة التاريخية للبروليتاريا
351	- 1- الحزب اللينيني في ميزان التحريفية الجديدة ومفهوم "الأنوية الثورية"(النظرية)
351	- أ- الحزب اللينيني والمسيانية وادعاء امتلاك الحقيقة الثورية
354	- ب- حول الحزب اللينيني وإشكالية الوعي السياسي الطبقي
355	-ج- أبراهام السرفاتي وإشكالية الوعي السياسي الطبقي عند لينين
356	- د- حول المركزية الديموقراطية والحقيقة الثورية
357	- هـ- الحزب اللينيني و"العالم الثالث" وفتوى أبراهام السرفاتي في ذلك
358	-2 - مغزى الهجوم السرفاتي على النظرية اللينينية للحزب الثوري
358	أ- إشكالية الوعي السياسي الطبقي وعلاقته بالطبقة العاملة
364	ب - المركزية الديموقراطية والحقيقة الثورية
365	ج - اتهام المفهوم اللينيني للحزب بالتوتاليتارية وبديل"الأنوية الثورية" كفضاءات متعددة ومؤقتة
370	عودة إلى الأطروحة الثالثة: تتمة . أطروحة الأنوية الثورية: من النظرية إلى التطبيق
375	الأطروحة الرابعة: نظرية الاختراق الديموقراطي السرفاتية
375	الاختراق والاختراق المضاد
375	الجزء الأول: الاختراق الديموقراطي
375	1) تخبطات ما قبل النهاية
377	2) نظرية الاختراق الديموقراطي
383	3) الديموقراتورية والمسلسل الديموقراطي
385	4) الديموقراطية والموقف من النظام
386	5) الديموقراطية، والأحزاب السياسية الإصلاحية، وسياسة التحالفات
388	6) الديموقراتورية ورفض العمل السياسي من منظور لينيني
391	7) الاختراق الديموقراطي واستراتيجية القطائع المتتالية
392	الجزء الثاني: الاختراق المضاد، السقوط والانبطاح
392	السرفاتي والعودة إلى المغرب: فصل النهاية، وإسدال الستار على المرحلة الأخيرة

1) السقوط والانبطاح: السرفاتي والعودة إلى المغرب، فصل النهاية وإسدال الستار على المرحلة الأخيرة

